المشير

اعلم
برنامج العلم النافع

المناهل الروية في شرح ترتيب العقيدة الطحاوية

للإمام أبي جعفر الطحاوي رحمه الله تعالى

(٢٣٩هـ - ٣٢١هـ)

تأليف

أ.د. أحمد بن عبد الرحمن بن عثمان القاضي

أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة بجامعة القصيم (سابقًا)

دار ابن الجوزي

المناهل الروية

في شرح

ترتيب العقيدة الطحاوية

ح دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ١٤٤٦هـ

القاضي، أحمد بن عبد الرحمن
المناهل الروية في شرح ترتيب العقيدة الطحاوية. / أحمد بن عبد الرحمن القاضي ـ ط١..- الدمام، ١٤٤٦هـ
٦٣٢ص؛ ١٧×٢٤سم
ردمك: ٩ ـ ٦٥ ـ ٨٤١٨ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨
رقم الإيداع: ١٤٤٦/٢٩٥٢

دار ابن الجوزي
للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية:
الدمام - حي الريان - شارع عثمان بن عفان
ت: ٠١٣٨٤٢٨١٤٦ - ٠١٣٨٤٦٧٥٩٣ - ٠١٣٨٤١٢١٠٠
ص ب. واصل: ٨١١٤
الرمز البريدي: ٣٢٢٥٦
الرقم الإضافي: ٤٩٧٣
الرياض - ت: ٠٥٩٢٦٦٢٤٩٥
جوّال: ٠٥٠٣٨٥٧٩٨٨
الأحساء - ت: ٠١٣٥٨٨٣١٢٢
جدة - ت: ٠١٢٦٠١٠٠٦٣
جوّال: ٠٥٨٣٠١٧٩٥١

لبنان:
بيروت - ت: ٠٣/٨٦٩٦٠٠
فاكس: ٠١/٦٤١٨٠١

مصر - القاهرة:
جوّال: ٠١٠٠٦٨٢٣٧٨٣
٠١١١٢٤٥٨٤٤٤ - ٠١٢٨١٩١٤٠٠١

aljawzi@hotmail.com
+966503897671
aljawzi
eljawzi
ibnaljawzi.com

جَمِيعُ الحُقُوقِ مَحفُوظَة

الطَّبعَةُ الأُولَى
١٤٤٦ هِجْرِيّة
٢٠٢٤ مِيلادية

الباركود الدولي: 9786038418659

حقوق الطبع محفوظة ©١٤٤٦هـ، لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

اعلم
برنامج العلم النافع

المشير

المناهل الروية

في شرح

ترتيب العقيدة الطحاوية

للإمام أبي جعفر الطحاوي رحمه الله تعالى

(٢٣٩هـ - ٣٢١هـ)

تأليف

أ. د. أحمد بن عبد الرحمن بن عثمان القاضي

أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة بجامعة القصيم (سابقًا)

دار ابن الجوزي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن الحمد للَّه نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ باللَّه من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده اللَّه فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا اللَّه، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد:

فقد قيض اللَّه لهذا الدين من كل خَلَفٍ عُدُولُه، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، لا سيما في أوثق أبواب العلم، وأساس الملة، وهو الاعتقاد؛ فجرت أقلامهم بتقرير المُحْكمات، وتحرير المشتبهات، والرد علىٰ أهل الأهواء والبدع، وسلكوا في ذلك مسالكَ شتّىٰ؛ فمنهم من صنف في مجمل الاعتقاد، وتناول أمهات المسائل، ومنهم من صنف في مفصل الاعتقاد، واشتغل بمسألةٍ من المسائل؛ كمسألة الصفات، أو القدر، أو الإيمان؛ فيُصنِّف فيها جُزءًا مُفردًا.

وكان من أولئك المُوَفقين الإمام أبو جعفر الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فقد رصف جملًا معدودةً في مجمل اعتقاد السلف، ألمَّت بعامة مسائل السُنة الكبار، وعُرفت باسم «العقيدة الطحاوية»؛ نسبةً إليه، وقد كُتب لها القبول والانتشار، واعتنىٰ بها العلماء، قديمًا وحديثًا؛ شرحًا، وتعليقًا،

وتدريسًا، وامتازت بجملة من المزايا الموضوعية والفنية، منها:

أولًا: الشمول: فقد تناولت مجمل اعتقاد السلف.

ثانيًا: الإيجاز: فسُبِكت بعباراتٍ موجزة؛ لا إطناب فيها، ولا استطراد.

ثالثًا: التقعيد: فتضمنت قواعد عامة في بابها، يندرج تحتها آحاد المسائل.

رابعًا: السجع: فقد صاغها بسجعٍ محببٍ، لا تكلف فيه، من حيث الجملة.

وقد أبىٰ اللَّه العصمة والكمال إلا لكتابه، ووحيه لرسوله ﷺ الذي لا ينطق عن الهوىٰ؛ فوقع في هذه العقيدة ما يُستدرك من النواحي الموضوعية والفنية، منها:

أولًا: الخطأ: وهو نَزْرٌ يسيرٌ معدودٌ، في ستة مواضع؛ ثلاثةٌ منها معنوية، وثلاثةٌ لفظية.

فالمعنوية:

١- مسألة الإيمان، وقَصْرِه علىٰ قول اللسان، واعتقاد الجنان، ولم يُدْخِل فيه عمل الأركان، ونفي زيادته ونقصانه، ونفي تفاضل أهله فيه، ونفي تفاوتهم في الولاية.

٢- مسألة التكفير، وقصرِها علىٰ الاستحلال والجحود فقط.

٣- مسألة الإطاقة والتكليف، وعدم التفريق بين ما كان من جهة التوفيق، وما كان من جهة التمكن والوسع.

وأما اللفظية:

١- التعبير بلفظ القديم والدائم في قوله: (قَدِيمٌ بِلَا ابْتِدَاءٍ، دَائِمٌ بِلَا انْتِهَاءٍ).

٢- وصف النبي ﷺ بحبيب رب العالمين، بدلًا من خليله.

٣- التعبير ببعض الألفاظ المجملة؛ كالحدود والغايات، والأركان والأعضاء، والأدوات والجهات.

ثانيًا: عدم الترتيب: فإن المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ فرّق بعض المسائل التي من بابة واحدة، في ثنايا الكتاب، كما يتضح جليًّا في مسألة القدر، كما أنه لم يرتبها علىٰ أصول الإيمان الستة.

ثالثًا: الاختصار الشديد لبعض الأصول: كالإيمان بالملائكة، والكتب، والرسل؛ ومردُّ ذلك أن هذه الأصول لم تكن محل خلاف بين فرق الأمة، بخلاف مسائل الصفات، والقدر، والرؤية، والكلام، والصحابة، والإمامة.

وقد بلغت شروح هذه العقيدة السلفية نحوًا من عشرين شرحًا، لكن معظمها، للأسف، شروح خَلَفِيَّة لأهل الكلام، من الأشاعرة والماتريدية، إلا أن اللَّه تعالىٰ قيض لها شارحًا سلفيًّا راسخًا في العلم، وهو (ابن أبي العز الحنفي) رَحِمَهُ ٱللَّهُ الذي اعتمد علىٰ نقولات طويلة الأذيال من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم، رحمهما اللَّه، وإن لم يصرح بالعزو إليهما، اتقاء شر المنتقدين من أهل زمانه[(١)]؛ فجاء شرحًا نورانيًّا، موفقًا

(١) انظر في هذا: مقدمة «شرح العقيدة الطحاوية» لزهير الشاويش، ط. المكتب الإسلامي، وكتاب: (محنة ابن أبي العز الحنفي).

مسددًا، وقد استدرك علىٰ المصنف المواضع التي جانب فيها الصواب، لفظًا أو حقيقةً[١].

وكنتُ قد رتبتُ هذا المتن المبارك، غرة شهر محرم من عام ١٤٢٧هـ، وَفْق الترتيب النبوي لأصول الإيمان؛ موافقة لقول ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَأَحْسَنُ مَا يُرَتَّبُ عَلَيْهِ كِتَابُ أُصُولِ الدِّينِ تَرْتِيبُ جَوَابِ النَّبِيِّ ﷺ لِجِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ سَأَلَهُ عَنِ الْإِيمَانِ، فَقَالَ: أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَالْقَدَرِ، الْحَدِيثَ، فَيَبْدَأُ بِالْكَلَامِ عَلَىٰ التَّوْحِيدِ وَالصِّفَاتِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ، ثُمَّ بِالْكَلَامِ عَلَىٰ الْمَلَائِكَةِ، ثُمَّ، وَثُمَّ، إِلَىٰ آخِرِهِ)[٢].

وقد جرىٰ شرح هذه العقيدة المباركة، وَفْق هذا الترتيب، في مناسبات عدة، ودروس متتالية، وجرىٰ تفريغها من الأوعية الصوتية، ثم قمت بتحريره، وإصلاح عباراته وتوثيق نقولاته، وتخريج أحاديثه، بما يتفق وقواعد البحث العلمي، والنشر العام، وسميته:

(الْمَنَاهِلُ الرَّوِيَّةِ فِي شَرْحِ تَرْتِيبِ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ).

واللَّه المسؤول وحده، أن يجعل عملي خالصًا لوجهه، نافعًا لعباده؛ فما كان من صوابٍ فمن اللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وما كان من خطأٍ فمني ومن الشيطان،

---

(١) وقد كثرت الشروح والتعليقات السلفية، بحمد اللَّه، في الآونة الأخيرة، ومن أوائلها تعليقات الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع (١٣٠٠-١٣٨٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ وشرح وتعليق الشيخ ناصر الدين الألباني (١٣٣٣-١٤٢٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ وتعليقات الشيخ عبد العزيز بن عبد اللَّه بن باز (١٣٣٠-١٤٢٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) «شرح الطحاوية»: (٢/ ٦٨٩)، ت. الأرناؤوط.

واللَّه ورسوله بريء منه، وهو عند لسان كل قائل وقلبه وقصده، واللَّه المستعان.

كتبه

أ.د. أحمد بن عبد الرحمن بن عثمان القاضي

غرة رمضان ١٤٤٤هـ

تَرْتِيبُ مَتْنِ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ

قَالَ العَلَّامَةُ حُجَّةُ الإِسلَامِ أبو جَعفرٍ الوَرَّاقِ الطَّحَاوِيّ السَّلَفِيّ المِصْرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

هَذَا ذِكْرُ بَيَانِ عَقِيدَةِ أهلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ عَلى مَذْهَبِ فُقَهَاءِ المِلَّةِ: أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ بْنِ ثَابِتٍ الكُوفِيّ، وَأَبِي يُوسُف يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الأَنْصَارِيّ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ الحَسَنِ الشَّيْبَانِيّ، رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أجْمَعِينَ، وَمَا يَعْتَقِدُونَ مِنْ أُصُولِ الدِّينِ، وَيَدِينُونَ بِهِ لِرَبِّ العَالَمِينَ.

أُصُولُ الْإِيمَانِ

[١] الإِيمَانُ: هُوَ الإِيمَانُ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَاليَوم الآخِرِ، وَالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ، مِنَ اللَّهِ تَعَالَىٰ. وَنَحْنُ مُؤْمِنُونَ بِذَلِكَ كُلِّهِ.

الْإِيمَانُ بِاللَّهِ

[٢] نَقُولُ فِي تَوحِيدِ اللَّهِ، مُعْتَقِدِينَ بِتَوفِيقِ اللَّهِ: إِنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ لا شَرِيكَ لَهُ.

[٣] وَلا شَيْءَ مِثْلُهُ.

[٤] وَلا شَيْءَ يُعْجِزُهُ.

[٥] وَلا إِلَهَ غَيْرُهُ.

[٦] قَدِيمٌ بِلا ابْتِدَاءٍ، دَائِمٌ بِلَا انْتِهَاء.

[٧] لا يَفْنَىٰ، وَلا يَبِيدُ.

[٨] وَلا يَكُونُ إِلَّا مَا يُرِيدُ.

[٩] لا تَبْلُغُهُ الأَوْهَامُ، وَلا تُدْرِكُهُ الأَفْهَامُ.

[١٠] وَلا يُشْبِهُ الأَنَامَ.

[١١] حَيٌّ لَا يَمُوتُ، قَيُّومٌ لا يَنَامُ.

[١٢] خَالِقٌ بِلا حَاجَةٍ، رَازِقٌ بِلا مُؤْنَةٍ.

[١٣] مُمِيتٌ بِلا مَخَافَةٍ، بَاعِثٌ بِلَا مَشَقَّةٍ.

[١٤] مَازَالَ بِصِفَاتِهِ قَدِيمًا قَبْلَ خَلْقِهِ، لَمْ يَزْدَدْ بِكَوْنِهِمْ شَيْئًا، لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُمْ مِنْ صِفَتِهِ، وَكَمَا كَانَ بِصِفَاتِهِ أَزَلِيًّا، كَذَلِكَ لا يَزَالُ عَلَيْهَا أَبَدِيًّا.

[١٥] لَيْسَ مُنذ خَلْقِ الخَلْقِ اسْتَفَادَ اسْمَ «الخَالِقِ»، وَلا بِإِحْدَاثِهِ البَرِيَّةِ اسْتَفَادَ اسْمَ «البَارِئِ».

[١٦] لَهُ مَعْنَىٰ الرُّبُوبِيَّةِ، وَلا مَرْبُوبَ، وَمَعْنَىٰ الخَالِقِ، وَلا مَخْلُوقَ.

[١٧] وَكَمَا أَنَّهُ مُحْيِي المَوْتَىٰ بَعْدَمَا أَحْيَا، اسْتَحَقَّ هَذَا الاسْمَ قَبْلَ إِحْيَائِهِمْ، كَذَلِكَ اسْتَحَقَّ اسْمَ الخَالِقِ قَبْلَ إِنْشَائِهِمْ.

[١٨] ذَلِكَ بِأَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَيْهِ فَقِيرٌ، وَكُلُّ أَمْرٍ عَلَيْهِ يَسِيرٌ، لَا يَحْتَاجُ إِلى شَيْءٍ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١].

[١٩] وَمَنْ وَصَفَ اللَّهَ بِمَعْنىٰ مِنْ مَعَانِي البَشَرِ فَقَدْ كَفَرَ، فَمَنْ أَبْصَرَ هَذَا اعْتَبَرَ، وَعَنْ مِثْلِ قَوْلِ الكُفَّارِ انْزَجَرَ، وَعَلِمَ أَنَّهُ بِصِفَاتِهِ لَيْسَ كَالبَشَرِ.

[٢٠] وَتَعَالَىٰ عَنِ الحُدُودِ وَالغَايَاتِ، وَالأَرْكَانِ وَالأَعْضَاءِ وَالأَدَوَاتِ، لَا تَحْوِيهِ الجِهَاتُ السِّتُّ كَسَائِرِ المُبْتَدَعَاتِ.

[٢١] وَالعَرْشُ وَالكُرْسِيُّ حَقٌّ.

[٢٢] وَهُوَ مُسْتَغْنٍ عَنِ العَرْشِ وَمَا دُونَهُ.

[٢٣] مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ وَفَوْقَهُ، وَقَدْ أَعْجَزَ عَنِ الإِحَاطَةِ خَلْقَهُ.

[٢٤] وَنَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَكَلَّمَ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا، إِيمَانًا وَتَصْدِيقًا وَتَسْلِيمًا.

[٢٥] وَاللَّهُ يَغْضَبُ وَيَرْضَىٰ، لَا كَأَحَدٍ مِنَ الوَرَىٰ.

[٢٦] وَاللَّهُ تَعَالَىٰ يَسْتَجِيبُ الدَّعَوَاتِ، وَيَقْضِي الحَاجَاتِ.

[٢٧] وَيَمْلِكُ كُلَّ شَيْءٍ، وَلَا يَمْلِكُهُ شَيْءٌ، وَلَا غِنَىٰ عَنِ اللَّهِ تَعَالَىٰ طَرْفَةَ عَيْنٍ، وَمَنِ اسْتَغْنَىٰ عَنِ اللَّهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ فَقَدْ كَفَرَ، وَصَارَ مِنْ أَهْلِ الحَيْنِ.

[٢٨] وَالرُّؤْيَةُ حَقٌّ لِأَهْلِ الجَنَّةِ، بِغَيْرِ إِحَاطَةٍ وَلَا كَيْفِيَّةٍ، كَمَا نَطَقَ بِهِ كِتَابُ رَبِّنَا: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]، وَتَفْسِيرُهُ عَلَى مَا أَرَادَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَعَلِمَهُ.

[٢٩] وَلَا يَصِحُّ الإِيمَانُ بِالرُّؤْيَةِ، لِأَهْلِ دَارِ السَّلَامِ، لِمَنِ اعْتَبَرَهَا مِنْهُمْ بِوَهْمٍ، أَوْ تَأَوَّلَهَا بِفَهْمٍ، إِذْ كَانَ تَأْوِيلُ الرُّؤْيَةِ، وَتَأْوِيلُ كُلِّ مَعْنًى يُضَافُ إِلَىٰ الرُّبُوبِيَّةِ، بِتَرْكِ التَّأْوِيلِ وَلُزُومِ التَّسْلِيمِ، وَعَلَيهِ دِينُ المُسْلِمِينَ. وَمَنْ لَمْ يَتَوَقَّ

النَّفْيَ وَالتَّشْبِيهَ زَلَّ، وَلَمْ يُصِبِ التَّنْزِيهَ. فَإِنَّ رَبَّنَا جلَّ وَعَلَا مَوْصُوفٌ بِصِفَاتِ الوَحْدَانِيَّةِ، مَنْعُوتٌ بِنُعُوتِ الفَرْدَانِيَّةِ، لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ أَحَدٌ مِنَ البَرِيَّةِ.

[٣٠] وَكُلُّ مَا جَاءَ فِي ذَلِكَ مِنَ الحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ، فَهُوَ كَمَا قَالَ وَمَعْنَاهُ عَلَىٰ مَا أَرَادَ، لَا نَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مُتَأَوِّلِينَ بِآرَائِنَا، وَلَا مُتَوَهِّمِينَ بِأَهْوَائِنَا، فَإِنَّهُ مَا سَلِمَ فِي دِينِهِ إِلَّا مَنْ سَلَّمَ للهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلِرَسُولِهِ ﷺ، وَرَدَّ عِلْمَ مَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ إِلَىٰ عَالِمِهِ.

[٣١] وَلَا تَثْبُتُ قَدَمُ[١] الإِسْلَامِ إِلَّا عَلى ظَهْرِ التَّسْلِيمِ وَالاسْتِسْلَامِ؛ فَمَنْ رَامَ عِلْمَ مَا حُظِرَ عَنْهُ عِلْمُهُ، وَلَمْ يَقْنَعْ بِالتَّسْلِيمِ فَهْمُهُ، حَجَبَهُ مَرَامُهُ عَنْ خَالِصِ التَّوْحِيدِ، وَصَافِي المَعْرِفَةِ، وَصَحِيحِ الإِيمَانِ، فَيَتَذَبْذَبُ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ، وَالتَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ، وَالْإِقْرَارِ وَالْإِنْكَارِ، مُوَسْوِسًا تَائِهًا، شَاكًّا زَائِغًا، لَا مُؤْمِنًا مُصَدِّقًا، وَلَا جَاحِدًا مُكَذِّبًا.

[٣٢] وَنَقُولُ: اللَّهُ أَعْلَمُ، فِيمَا اشْتَبَهَ عَلَيْنَا عِلْمُهُ.

[٣٣] وَلَا نُصَدِّقُ كَاهِنًا وَلَا عَرَّافًا، وَلَا مَنْ يَدَّعِي شَيْئًا يُخَالِفُ الكِتَابَ والسُّنَّةَ وإِجْمَاعَ الأُمَّةِ.

[٣٤] وَلَا نَخُوضُ فِي اللَّهِ، وَلَا نُمَارِي فِي دِينِ اللَّهِ.

الْإِيمَانُ بِالْمَلَائِكَةِ

[٣٥] وَنُؤْمِنُ بِالْكِرَامِ الْكَاتِبِينَ، فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ جَعَلَهُمْ عَلَيْنَا حَافِظِينَ.

[٣٦] وَنُؤْمِنُ بِمَلَكِ الْمَوْتِ، الْمُوَكَّلِ بِقَبْضِ أَرْوَاحِ الْعَالَمِينَ.

(١) في بعض النسخ: (في).

الْإِيمَانُ بِالْكُتُبِ

[٣٧] وَإِنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ، مِنْهُ بَدَا بِلَا كَيْفِيَّةٍ قَوْلًا، وَأَنْزَلَهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ وَحْيًا، وَصَدَّقَهُ الْمُؤْمِنُونَ عَلَىٰ ذَلِكَ حَقًّا، وَأَيْقَنُوا أَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَىٰ بِالْحَقِيقَةِ، لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ كَكَلَامِ الْبَرِيَّةِ؛ فَمَنْ سَمِعَهُ فَزَعَمَ أَنَّهُ كَلَامُ الْبَشَرِ، فَقَدْ كَفَرَ، وَقَدْ ذَمَّهُ اللَّهُ وَعَابَهُ وَأَوْعَدَهُ بِسَقَرَ، حَيْثُ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾ [المدثر: ٢٦]. فَلَمَّا أَوْعَدَ اللَّهُ بِسَقَرَ لِمَنْ قَالَ: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥]، عَلِمْنَا وَأَيْقَنَّا أَنَّهُ قَوْلُ خَالِقِ الْبَشَرِ، وَلَا يُشْبِهُ قَوْلَ الْبَشَرِ.

[٣٨] وَلَا نُجَادِلُ فِي الْقُرْآنِ، وَنَشْهَدُ أَنَّهُ كَلَامُ رَبِّ الْعَالَمِينَ، نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ، فَعَلَّمَهُ سَيِّدَ الْمُرْسَلِينَ مُحَمَّدًا ﷺ، وَهُوَ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَىٰ، لَا يُسَاوِيهِ شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ الْمَخْلُوقِينَ، وَلَا نَقُولُ بِخَلْقِهِ، وَلَا نُخَالِفُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ.

الْإِيمَانُ بِالرُّسُلِ

[٣٩] وَنُؤْمِنُ بِالْمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ، وَالْكُتُبِ الْمُنَزَّلَةِ عَلَىٰ الْمُرْسَلِينَ، وَنَشْهَدُ أَنَّهُمْ كَانُوا عَلَىٰ الْحَقِّ الْمُبِينِ.

[٤٠] لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ، وَنُصَدِّقُهُمْ كُلَّهُمْ عَلَىٰ مَا جَاءُوا بِهِ.

[٤١] وَإِنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ الْمُصْطَفَىٰ، وَنَبِيُّهُ الْمُجْتَبَىٰ، وَرَسُولُهُ الْمُرْتَضَىٰ.

[٤٢] وَأَنَّهُ خَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ، وَإِمَامُ الْأَتْقِيَاءِ، وَسَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ، وَحَبِيبُ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

[٤٣] وَكُلُّ دَعْوَىٰ النُّبُوَّةِ بَعْدَهُ فَغَيٌّ وَهَوًىٰ.

[٤٤] هُوَ الْمَبْعُوثُ إِلَىٰ عَامَّةِ الْجِنِّ، وَكَافَّةِ الْوَرَىٰ، بِالْحَقِّ وَالْهُدَىٰ، وَبِالنُّورِ وَالضِّيَاءِ.

[٤٥] وَالْمِعْرَاجُ حَقٌّ، وَقَدْ أُسْرِيَ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَعُرِجَ بِشَخْصِهِ فِي الْيَقَظَةِ إِلَىٰ السَّمَاءِ، ثُمَّ إِلَىٰ حَيْثُ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الْعُلَا، وَأَكْرَمَهُ اللَّهُ بِمَا شَاءَ، وَأَوْحَىٰ إِلَيْهِ مَا أَوْحَىٰ، مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ؛ فَصَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْآخِرَةِ وَالْأُولَىٰ.

[٤٦] وَالْحَوْضُ، الَّذِي أَكْرَمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ بِهِ، غِيَاثًا لِأُمَّتِهِ، حَقٌّ.

[٤٧] وَالشَّفَاعَةُ، الَّتِي ادَّخَرَهَا لَهُمْ، حَقٌّ، كَمَا رُوِيَ فِي الْأَخْبَارِ.

الْإِيمَانُ بِالْيَوْمِ ٱلْآخِرِ

[٤٨] وَنُؤْمِنُ بِعَذَابِ الْقَبْرِ لِمَنْ كَانَ لَهُ أَهْلًا، وَسُؤَالِ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ فِي قَبْرِهِ عَنْ رَبِّهِ وَدِينِهِ وَنَبِيِّهِ، عَلَىٰ مَا جَاءَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَنِ الصَّحَابَةِ، رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ.

[٤٩] وَالْقَبْرُ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، أَوْ حُفْرَةٌ مِنْ حُفَرِ النِّيرَانِ.

[٥٠] وَنُؤْمِنُ بِالْبَعْثِ، وَجَزَاءِ الْأَعْمَالِ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَالْعَرْضِ وَالْحِسَابِ، وَقِرَاءَةِ الْكِتَابِ، وَالثَّوَابِ وَالْعِقَابِ، وَالصِّرَاطِ وَالْمِيزَانِ.

[٥١] وَالْجَنَّةُ وَالنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ، لَا تَفْنَيَانِ أَبَدًا وَلَا تَبِيدَانِ.

[٥٢] وَنُؤْمِنُ بِأَشْرَاطِ السَّاعَةِ: مِنْ خُرُوجِ الدَّجَّالِ، وَنُزُولِ عِيسَىٰ ابْنِ مَرْيَمَ عليه السلام مِنَ السَّمَاءِ، وَنُؤْمِنُ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَخُرُوجِ دَابَّةِ الْأَرْضِ مِنْ مَوْضِعِهَا.

الْإِيمَانُ بِالْقَدَرِ

[٥٣] خلَقَ الْخَلْقَ بِعِلْمِهِ.

[٥٤] وَقَدَّرَ لَهُمْ أَقْدَارًا.

[٥٥] وَضَرَبَ لَهُمْ آجَالًا.

[٥٦] وَلَمْ يَخْفَ عَلَيْهِ شَيْءٌ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ، وَعَلِمَ مَا هُمْ عَامِلُونَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ.

[٥٧] وَأَمَرَهُمْ بِطَاعَتِهِ، وَنَهَاهُمْ عَنْ مَعْصِيَتِهِ.

[٥٨] وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِتَقْدِيرِهِ وَمَشِيئَتِهِ، وَمَشِيئَتُهُ تَنْفُذُ، لَا مَشِيئَةَ لِلْعِبَادِ، إِلَّا مَا شَاءَ لَهُمْ، فَمَا شَاءَ لَهُمْ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ.

[٥٩] يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ، وَيَعْصِمُ وَيُعَافِي، فَضْلًا، وَيُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ، وَيَخْذُلُ وَيَبْتَلِي، عَدْلًا.

[٦٠] وَكُلُّهُمْ يَتَقَلَّبُونَ فِي مَشِيئَتِهِ، بَيْنَ فَضْلِهِ وَعَدْلِهِ.

[٦١] وَهُوَ مُتَعَالٍ عَنِ الأَضْدَادِ وَالأَنْدَادِ.

[٦٢] لا رَادَّ لِقَضَائِهِ، وَلا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ، وَلا غَالِبَ لأَمْرِهِ.

[٦٣] آمَنَّا بِذَلِكَ كُلِّهِ، وَأَيْقَنَّا أَنَّ كُلًّا مِنْ عِنْدِهِ.

[٦٤] وَالْمِيثَاقُ، الَّذِي أَخَذَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ مِنْ آدَمَ وَذُرِّيَّتِهِ، حَقٌّ.

[٦٥] وَقَدْ عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَىٰ، فِيمَا لَمْ يَزَلْ، عَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، وَعَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ النَّارَ، جُمْلَةً وَاحِدَةً؛ فَلا يُزَادُ فِي ذَلِكَ الْعَدَدِ، وَلا يُنْقَصُ مِنْهُ.

[٦٦] وَكَذَلِكَ أَفْعَالُهُمْ فِيمَا عَلِمَ مِنْهُمْ أَنْ يَفْعَلُوهُ، وَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ،

وَالأَعْمَالُ بِالْخَوَاتِيمِ، وَالسَّعِيدُ مَنْ سَعِدَ بِقَضَاءِ اللَّهِ، وَالشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ بِقَضَاءِ اللَّهِ.

[٦٧] وَأَصْلُ الْقَدَرِ سِرُّ اللَّهِ تَعَالَىٰ فِي خَلْقِهِ، لَمْ يَطَّلِعْ عَلَىٰ ذَلِكَ مَلَكٌ مُقَرَّبٌ، وَلا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ، وَالتَّعَمُّقُ وَالنَّظَرُ فِي ذَلِكَ ذَرِيعَةُ الْخُذْلانِ، وَسُلَّمُ الْحِرْمَانِ، وَدَرَجَةُ الطُّغْيَانِ، فَالْحَذَرَ، كُلَّ الْحَذَرِ، مِنْ ذَلِكَ، نَظَرًا وَفِكْرًا وَوَسْوَسَةً، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ طَوَىٰ عِلْمَ الْقَدَرِ عَنْ أَنَامِهِ، وَنَهَاهُمْ عَنْ مَرَامِهِ، كما قال تعالىٰ في كتابه: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]؛ فَمَنْ سَأَلَ: لِمَ فَعَلَ؟ فَقَدْ رَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ، وَمَنْ رَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ، كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ.

[٦٨] فَهذا جُمْلَةُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مَنْ هُوَ مُنَوَّرٌ قَلْبُهُ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ تَعَالَىٰ، وَهِيَ دَرَجَةُ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ؛ لأَنَّ الْعِلْمَ عِلْمَانِ: عِلْمٌ فِي الْخَلْقِ مَوْجُودٌ، وَعِلْمٌ فِي الْخَلْقِ مَفْقُودٌ. فَإِنْكَارُ الْعِلْمِ الْمَوْجُودِ كُفْرٌ، وَادِّعَاءُ الْعِلْمِ الْمَفْقُودِ كُفْرٌ، وَلا يَثْبُتُ الإِيمَانُ إِلَّا بِقَبُولِ الْعِلْمِ الْمَوْجُودِ، وَتَرْكِ طَلَبِ الْعِلْمِ الْمَفْقُودِ.

[٦٩] وَنُؤْمِنُ بِاللَّوْحِ وَالْقَلَمِ، وَبِجَمِيعِ مَا فِيهِ قَدْ رُقِمَ، فَلَوِ اجْتَمَعَ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ كَتَبَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ فِيهِ أَنَّهُ كَائِنٌ؛ لِيَجْعَلُوهُ غَيْرَ كَائِنٍ، لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ، وَلَوِ اجْتَمَعُوا كُلُّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ لَمْ يَكْتُبْهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ فِيه أَنَّهُ غَيْرُ كَائِنٍ؛ لِيَجْعَلُوهُ كَائِنًا، لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ، جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَا أَخْطَأَ الْعَبْدَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ، وَمَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ.

[٧٠] وَعَلَىٰ الْعَبْدِ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ قَدْ سَبَقَ عِلْمُهُ فِي كُلِّ كَائِنٍ مِنْ خَلْقِهِ، فَقَدَّرَ ذَلِكَ تَقْدِيرًا مُحْكَمًا مُبْرَمًا، لَيْسَ فِيهِ نَاقِضٌ وَلا مُعَقِّبٌ، وَلا مُزِيلٌ

وَلا مُغَيِّرٌ ولا مُحَوِّلٌ، وَلا نَاقِصٌ وَلا زَائِدٌ مِنْ خَلْقِهِ فِي سَمَاوَاتِهِ وَأَرْضِهِ. وَذَلِكَ مِنْ عَقْدِ الإِيمَانِ، وَأُصُولِ الْمَعْرِفَةِ، وَالاعْتِرَافِ بِتَوْحِيدِ اللَّهِ تَعَالَىٰ وَرُبُوبِيَّتِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨]، فَوَيْلٌ لِمَنْ صَارَ لِلَّهِ تَعَالَىٰ فِي الْقَدَرِ خَصِيمًا، وَأَحْضَرَ لِلنَّظَرِ فِيهِ قَلْبًا سَقِيمًا، لَقَدِ الْتَمَسَ بِوَهْمِهِ فِي فَحْصِ الْغَيْبِ سِرًّا كَتِيمًا، وَعَادَ بِمَا قَالَ فِيهِ أَفَّاكًا أَثِيمًا.

[٧١] فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ خَلَقَ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ، قَبْلَ الْخَلْقِ، وَخَلَقَ لَهُمَا أَهْلًا، فَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَىٰ الْجَنَّةِ فَضْلًا مِنْهُ، وَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَىٰ النَّارِ عَدْلًا مِنْهُ، وَكُلٌّ يَعْمَلُ لِمَا قَدْ فُرِغَ لَهُ، وَصَائِرٌ إِلَىٰ مَا خُلِقَ لَهُ.

[٧٢] وَالْخَيْرُ وَالشَّرُّ مُقَدَّرَانِ عَلَىٰ الْعِبَادِ.

[٧٣] وَالاسْتِطَاعَةُ الَّتِي يَجِبُ بِهَا الْفِعْلُ، مِنْ نَحْوِ التَّوْفِيقِ الَّذِي لا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ الْمَخْلُوقُ بِهِ، فَهِيَ مَعَ الْفِعْلِ، وَأَمَّا الاسْتِطَاعَةُ مِنْ جِهَةِ الصِّحَّةِ وَالْوُسْعِ وَالتَّمْكِينِ وَسَلامَةِ الآلاتِ فَهِيَ قَبْلَ الْفِعْلِ، وَبِهَا يَتَعَلَّقُ الْخِطَابُ، وَهُوَ كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

[٧٤] وَأَفْعَالُ الْعِبَادِ خَلْقُ اللَّهِ، وَكَسْبٌ مِنَ الْعِبَادِ.

[٧٥] وَلَمْ يُكَلِّفْهُمُ اللَّهُ تَعَالَىٰ إِلَّا مَا يُطِيقُونَ، وَلا يُطِيقُونَ إِلَّا مَا كَلَّفَهُمْ، وَهُوَ تَفْسِيرُ: «لا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ». نَقُولُ: لا حِيلَةَ لأَحَدٍ، وَلا حَرَكَةَ لأَحَدٍ، وَلا تَحَوُّلَ لأَحَدٍ عَنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ إِلَّا بِمَعُونَةِ اللَّهِ، وَلا قُوَّةَ لأَحَدٍ عَلَىٰ إِقَامَةِ طَاعَةِ اللَّهِ وَالثَّبَاتِ عَلَيْهَا إِلَّا بِتَوْفِيقِ اللَّهِ.

[٧٦] وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَىٰ وَعِلْمِهِ، وَقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ، غَلَبَتْ مَشِيئَتُهُ الْمَشِيئَاتِ كُلَّهَا، وَغَلَبَ قَضَاؤُهُ الْحِيَلَ كُلَّهَا، يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ، وَهُوَ غَيْرُ

ظَالِمٍ أَبَدًا . تَقَدَّسَ عَنْ كُلِّ سُوءٍ وَحَيْنٍ، وَتَنَزَّهَ عَنْ كُلِّ عَيْبٍ وَشَيْنٍ، ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

حَقِيقَةُ اَلْإِيمَانِ وَحُكْمُ مُرْتَكِبِ اَلْكَبِيرَةِ

[٧٧] وَالإِيمَانُ: هُوَ الإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ، وَالتَّصْدِيقُ بِالْجَنَانِ.

[٧٨] وَجَمِيعُ مَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مِنَ الشَّرْعِ وَالْبَيَانِ، كُلُّهُ حَقٌّ.

[٧٩] وَالإِيمَانُ وَاحِدٌ، وَأَهْلُهُ فِي أَصْلِهِ سَوَاءٌ، وَالتَّفَاضُلُ بَيْنَهُمْ بِالْخَشْيَةِ وَالتُّقَىٰ، وَمُخَالَفَةِ الْهَوَىٰ، وَمُلازَمَةِ الأَوْلَىٰ.

[٨٠] وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ أَوْلِيَاءُ الرَّحْمَنِ، وَأَكْرَمُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَطْوَعُهُمْ وَأَتْبَعُهُمْ لِلْقُرْآنِ.

[٨١] وَأَهْلُ الْكَبَائِرِ، مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَصَحْبِه وَسَلَّمَ، فِي النَّارِ لا يُخَلَّدُونَ، إِذَا مَاتُوا وَهُمْ مُوَحِّدُونَ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا تَائِبِينَ، بَعْدَ أَنْ لَقُوا اللَّهَ عَارِفِينَ مُؤْمِنِينَ، وَهُمْ فِي مَشِيئَتِهِ وَحُكْمِهِ: إِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُمْ، وَعَفَا عَنْهُمْ بِفَضْلِهِ، كَمَا ذَكَرَ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُمْ فِي النَّارِ بِعَدْلِهِ، ثُمَّ يُخْرِجُهُمْ مِنْهَا بِرَحْمَتِهِ، وَشَفَاعَةِ الشَّافِعِينَ مِنْ أَهْلِ طَاعَتِهِ، ثُمَّ يَبْعَثُهُمْ إِلَىٰ جَنَّتِهِ، وَذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ تَوَلَّىٰ أَهْلَ مَعْرِفَتِهِ، وَلَمْ يَجْعَلْهُمْ فِي الدَّارَيْنِ كَأَهْلِ نُكْرَتِهِ، الَّذِينَ خَابُوا مِنْ هِدَايَتِهِ، وَلَمْ يَنَالُوا مِنْ وِلَايَتِهِ. اللَّهُمَّ يَا وَلِيَّ الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ، ثَبِّتْنَا عَلَىٰ الْإِسْلَامِ حَتَّىٰ نَلْقَاكَ بِهِ.

[٨٢] وَنُسَمِّي أَهْلَ قِبْلَتِنَا مُسْلِمِينَ مُؤْمِنِينَ، مَا دَامُوا بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مُعْتَرِفِينَ، وَلَهُ بِكُلِّ مَا قَالَ وَأَخْبَرَ مُصَدِّقِينَ.

[٨٣] وَلا نُكَفِّرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ، مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ.

[٨٤] وَلا نَقُولُ: لا يَضُرُّ مَعَ الإِيمَانِ ذَنْبٌ لِمَنْ عَمِلَهُ.

[٨٥] وَنَرْجُو لِلْمُحْسِنِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ، وَيُدْخِلَهُمُ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِهِ، وَلا نَأْمَنُ عَلَيْهِمْ، وَلا نَشْهَدُ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ، وَنَسْتَغْفِرُ لِمُسِيئِهِمْ، وَنَخَافُ عَلَيْهِمْ، وَلا نُقَنِّطُهُمْ.

[٨٦] وَالأَمْنُ وَالإِيَاسُ يَنْقُلانِ عَنْ مِلَّةِ الإِسْلامِ، وَسَبِيلُ الْحَقِّ بَيْنَهُمَا لأَهْلِ الْقِبْلَةِ.

[٨٧] وَلا يَخْرُجُ الْعَبْدُ مِنَ الإِيمَانِ إِلَّا بِجُحُودِ مَا أَدْخَلَهُ فِيهِ.

[٨٨] وَنَرَىٰ الصَّلاةَ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ، مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ، وعَلَىٰ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ.

[٨٩] وَلا نُنَزِّلُ أَحَدًا مِنْهُمْ جَنَّةً وَلا نَارًا، وَلا نَشْهَدُ عَلَيْهِمْ بِكُفْرٍ، وَلا بِشِرْكٍ، وَلا بِنِفَاقٍ، مَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُمْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِك، وَنَذَرُ سَرَائِرَهُمْ إِلَىٰ اللَّهِ تَعَالَىٰ.

الطَّاعَةُ وَالْجَمَاعَة

[٩٠] وَلَا نَرَىٰ السَّيْفَ عَلَىٰ أَحَدٍ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ إِلَّا مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ السَّيْفُ.

[٩١] وَلَا نَرَىٰ الْخُرُوجَ عَلَىٰ أَئِمَّتِنَا، وَوُلَاةِ أُمُورِنَا، وَإِنْ جَارُوا، وَلَا نَدْعُو عَلَيْهِمْ، وَلَا نَنْزِعُ يَدًا مِنْ طَاعَتِهِمْ، وَنَرَىٰ طَاعَتَهُمْ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ ﷻ فَرِيضَةً، مَا لَمْ يَأْمُرُوا بِمَعْصِيَةٍ، وَنَدْعُو لَهُمْ بِالصَّلاحِ وَالْمُعَافَاةِ.

[٩٢] وَنَتَّبِعُ السُّنَّةَ وَالْجَمَاعَةَ، وَنَجْتَنِبُ الشُّذُوذَ وَالْخِلَافَ وَالْفُرْقَةَ.

[٩٣] وَنَرَىٰ الْجَمَاعَةَ حَقًّا وَصَوَابًا، وَالْفُرْقَةَ زَيْغًا وَعَذَابًا.

[٩٤] وَنُحِبُّ أَهْلَ الْعَدْلِ وَالْأَمَانَةِ، وَنُبْغِضُ أَهْلَ الْجَوْرِ وَالْخِيَانَةِ.

[٩٥] وَالْحَجُّ وَالْجِهَادُ مَاضِيَانِ، مَعَ أُولِي الْأَمْرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، بَرِّهِمْ وَفَاجِرِهِمْ، إِلَىٰ قِيَامِ السَّاعَةِ، لَا يُبْطِلُهُمَا شَيْءٌ وَلَا يَنْقُضُهُمَا.

[٩٦] وَنَرَىٰ الْمَسْحَ عَلَىٰ الْخُفَّيْنِ، فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ، كَمَا جَاءَ فِي الْأَثَرِ.

[٩٧] وَفِي دُعَاءِ الْأَحْيَاءِ وَصَدَقَاتِهِم مَنْفَعَةٌ لِلْأَمْوَاتِ.

الصَّحَابَةُ

[٩٨] وَنُحِبُّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ، صلىٰ اللَّه عليه وعلىٰ آله وسلم، وَلَا نُفرطُ فِي حُبِّ أَحَدٍ مِنْهُم؛ وَلَا نَتَبَرَّأُ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُم، وَنُبْغِضُ مَنْ يُبْغِضُهُم، وَبِغَيْرِ الخَيْرِ يَذْكُرُهُم، ولا نُذْكُرُهُم إِلَّا بِخَيْرٍ، وَحُبُّهُم دِينٌ وإِيمَانٌ وإِحْسَانٌ، وَبُغْضُهُم كُفْرٌ ونِفَاقٌ وطُغْيَانٌ.

[٩٩] وَنُثْبِتُ الخِلَافَةَ، بَعْدَ رَسُولِ اللَّه صلىٰ اللَّه عليه وعلىٰ آله وسلم: أَوَّلًا لأبي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، تَفْضِيلًا لَهُ، وتَقدِيمًا عَلَىٰ جَمِيعِ الأُمَّةِ، ثُمَّ لِعُمَرَ بن الخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثُم لِعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثُمَّ لِعَلِيٍّ بن أبي طَالبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُمُ الخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ، والأَئِمَّةُ المُهْتَدُون.

[١٠٠] وَأَنَّ العَشَرَةَ الَّذِينَ سَمَّاهُم رَسُولُ اللَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَبَشَّرَهُم بِالجَنَّةِ، نَشْهَدُ لَهُم بِالجَنَّةِ، عَلَىٰ مَا شَهِدَ لَهُم رَسُولُ اللَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَقَوْلُهُ الحقُّ، وَهُمْ: أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، وَطَلْحَة، والزُّبَيْرُ، وَسَعْدٌ، وَسَعِيدٌ، وَعَبْدُ الرَّحمنِ بن عَوْفٍ، وأَبُو عُبَيْدَة بنُ الجَرَّاحِ، وَهُوَ أَمِينُ هَذِهِ الأُمَّةِ،

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم أَجْمَعِين.

[١٠١] وَمَنْ أَحْسَنَ القَوْلَ فِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّه، صلىٰ اللَّه عليه وعلىٰ آله وسلم، وأَزْوَاجِهِ الطَّاهِرَاتِ مِنْ كُلِّ دَنَسٍ، وَذُرِّيَّاتِهِ المقدسينَ مِنْ كُلِّ رِجْسٍ؛ فَقَدْ بَرِئَ مِنَ النِّفَاقِ.

السَّلَفُ الصَّالِحُ وَالأَوْلِيَاءُ

[١٠٢] وعُلماءُ السَّلَفِ، مِنَ السَّابِقِينَ، وَمَنْ بعْدَهُم مِنَ التَّابِعِينَ -أَهْلُ الخَبرِ والأَثَرِ، وأَهْلُ الفِقْهِ والنَّظَرِ- لا يُذكَرُونَ إِلَّا بِالجَمِيلِ، وَمَنْ ذَكَرَهُم بِسُوءٍ فَهُوَ عَلىٰ غَيْرِ السَّبِيلِ.

[١٠٣] وَلَا نُفَضِّلُ أَحدًا مِنَ الأَوْلِيَاءِ عَلَىٰ أَحدٍ مِنَ الأَنْبِيَاءِ عليهم السلام، ونقولُ: نَبِيٌّ وَاحِدٌ أَفْضَلُ مِنْ جَمِيعِ الأَوْلِيَاءِ.

[١٠٤] وَنُؤْمِنُ بِمَا جَاءَ مِنْ كَرَامَاتِهِم، وَصَحَّ عَنِ الثِّقَاتِ مِنْ رِوَايَاتِهِم.

الدِّينُ وَالطَّرِيقَةُ

[١٠٥] وَدِينُ اللَّه، فِي الأَرضِ وَالسَّماءِ، وَاحِدٌ، وهُو دينُ الإِسْلَامِ، قال اللَّه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وقال تعالىٰ: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

[١٠٦] وَهُو بَيْنَ الغُلُوِّ والتَّقْصِيرِ، وَبَيْنَ التَّشْبِيهِ والتَّعْطِيلِ، وَبَيْنَ الجَبْرِ وَالقَدَرِ، وَبَيْنَ الأَمْنِ وَالإِيَاسِ.

[١٠٧] فَهَذَا دِينُنَا واعْتِقَادُنَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَنَحْنُ بُرَآءُ إِلىٰ اللَّه مِنْ كُلِّ مَنْ خَالَفَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وبَيَّنَّاهُ.

وَنَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَىٰ أَنْ يُثَبِّتَنَا عَلَىٰ الإيمانِ، ويَخْتِمَ لَنَا بِهِ، وَيَعْصِمَنَا مِنَ الأهْوَاءِ المُخْتَلِفَةِ، والآرَاءِ المُتَفَرِّقَةِ، وَالمَذَاهِبِ الرَّدِيَّةِ، مِثْلَ المشبَّهَةِ، والمعْتَزِلَةِ، والجَهْمِيَةِ، والجَبْرِيَّةِ، والقَدَرِيَّة، وَغَيْرِهم، مِنَ الَّذِينَ خَالَفُوا السُّنَّةَ والجَمَاعَةِ، وَحَالَفُوا الضَّلالَةَ، ونَحْنُ مِنْهُم بَرَاءٌ، وَهُمْ عِنْدَنَا ضُلَّالٌ وأَرْدِيَاءُ. وَبِاللَّه العِصْمَةُ وَالتَّوْفِيقُ.

رَتَّبَهَا
أ.د. أَحْمَدُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَاضِيّ
عُنَيْزَةُ. فِي: ١/١/١٤٢٧هـ

ترجمة المؤلف[١]

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(الإِمَامُ، العَلَّامَةُ، الحَافِظُ الكَبِيْرُ، مُحَدِّثُ الدِّيَارِ المِصْرِيَّةِ وَفَقِيْهُهَا، أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ سَلَامَةَ بنِ سَلَمَةَ بنِ عَبْدِ المَلِكِ الأَزْدِيُّ، الحَجْرِيُّ[٢]، المِصْرِيُّ، الطَّحَاوِيُّ، الحَنَفِيُّ، صَاحِبُ التَّصَانِيْفِ، مِنْ أَهْلِ قريَة طَحَا مِنْ أَعْمَال مِصْر.

مَوْلِدُهُ: فِي سَنَةِ تِسْعٍ وَثَلَاثِيْنَ وَمائَتَيْنِ -وذكر شيوخه- وبرزَ فِي عِلْمِ الحَدِيْث وَفِي الفِقْه، وَتفقَّه بِالقَاضِي أَحْمَدَ بنِ أَبِي عِمْرَانَ الحَنَفِيّ، وَجَمَعَ وَصَنَّفَ -وذكر تلاميذه- وَارْتَحلَ إِلَىٰ الشَّامِ فِي سَنَةِ ثَمَانٍ وَسِتِّيْنَ وَمائَتَيْنِ - وذكر ثناء العلماء عليه -:

ذكره أَبُو سَعِيْدٍ بنُ يُوْنُسَ، فَقَالَ: عِدَادُه فِي حَجْر الأَزْد، وَكَانَ ثِقَةً ثَبْتًا فَقِيْهًا عَاقِلًا، لَمْ يخلِّفْ مثلَه . . .

أَخْبَرَنَا عُمَرُ بنُ عَبْدِ المُنْعِم، أَخْبَرَنَا أَبُو اليُمن الكِنْدِيّ إِجَازَةً، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بنُ عَبْدِ السَّلَامِ، أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ فِي (طبقَات الفُقَهَاء)، قَالَ:

---

(١) اكتفينا بترجمة الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد ترجم له جمع من المصنفين، منهم: ابن الجوزي في «المنتظم»: (٦/ ٢٥٠)، وابن كثير في «البداية والنهاية»: (١١/ ١٩٨)، وابن حجر في «لسان الميزان»: (١/ ٢٧٦).

(٢) نسبة إلىٰ حجر الأزد. قبيلة يمانية.

وَأَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ انتهتْ إِلَيْهِ رِئاسَةُ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيْفَةَ بِمِصْرَ، أَخَذَ العِلْمَ عَنْ أَبِي جَعْفَرِ بن أَبِي عِمْرَانَ، وَأَبِي خَازم وَغيرِهِمَا، وَكَانَ شَافِعِيًّا يَقْرَأُ عَلَىٰ أَبِي إِبْرَاهِيْم المُزَنِيّ[(١)]، فَقَالَ لَهُ يَوْمًا: وَاللَّهِ لَا جَاءَ مِنْكَ شَيْء، فَغَضِبَ أَبُو جَعْفَرٍ مِنْ ذَلِكَ[(٢)]، وَانْتَقَلَ إِلَىٰ ابْنِ أَبِي عِمْرَانَ[(٣)]، فَلَمَّا صَنَّفَ مُخْتَصَره، قَالَ: رَحِمَ اللَّهُ أَبَا إِبْرَاهِيم لَوْ كَانَ حَيًّا لكفَّرَ عَنْ يمِينه. صَنَّفَ «اخْتِلَاف العُلَمَاء»، و«الشّروط»، و«أَحْكَام القُرْآن»، و«مَعَانِي الآثَار»[(٤)]. ثُمَّ قَالَ: وُلِدَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَلَاثِيْنَ وَمائَتَيْنِ. قَال: وَمَاتَ سَنَةَ إِحْدَىٰ وَعِشْرِيْنَ وَثَلَاث مائَة.

قَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ بن زَبْرٍ: قَالَ لِي الطَّحَاوِيّ: أَوَّل مَنْ كَتَبْتُ عَنْهُ الحَدِيْث المُزَنِيّ، وَأَخذتُ بِقَول الشَّافِعِيّ، فَلَمَّا كَانَ بَعْد سِنِيْنَ، قَدِمَ أَحْمَدُ بنُ أَبِي عِمْرَانَ، قَاضِيًا عَلَىٰ مِصْرَ، فصحِبْتُه وَأَخذتُ بِقَولِه.

قُلْتُ: مَنْ نَظر فِي تَوالِيف هَذَا الإِمَام عَلِمَ محلَّه مِنَ العِلْم، وَسعَة مَعَارِفه، وَقَدْ كَانَ نَابَ فِي القَضَاءِ عَنْ أَبِي عُبَيْد اللَّهِ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدَةَ، قَاضِي مِصْر، سنَةَ بِضعٍ وَسَبْعِيْنَ وَمائَتَيْنِ. قَالَ ابْنُ يُوْنُسَ: تُوُفِّيَ فِي مُستهل ذِي القَعْدَةِ، سَنَةَ إِحْدَىٰ وَعِشْرِيْنَ)[(٥)].

---

(١) هو خاله الفقيه: إسماعيل بن يحيىٰ بن إسماعيل المزني، صاحب الشافعي، (١٧٥-٢٦٤هـ).

(٢) يقال إن هذه الكلمة أثرت في نفسه، فطلب العلم حتىٰ برّ أقرانه، وصار إمامًا.

(٣) يقال إن سبب تحوله إلىٰ مذهب أبي حنيفة، أنه رأىٰ خاله إذا أشكلت عليه مسألةٌ من مسائل الرأي والنظر، رجع إلىٰ كتب الحنفية فانتفع بها.

(٤) ومنها: «مشكل الآثار»، و«النوادر الفقهية»، و«المختصر»، و«شرح الجامع الكبير»، و«شرح الجامع الصغير»، وبعض الردود.

(٥) «سير أعلام النبلاء»: (١٥/ ٢٧-٣١)، (باختصار وتصرف يسير).

الْمَنَاهِلُ الرَّوِيَّةُ فِي شَرْحِ تَرْتِيبِ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ

قَالَ العَلَّامَةُ حُجَّةُ الإِسلَامِ أبو جَعفرٍ الوَرَّاقِ الطَّحَاوِيّ السَّلَفِيّ المِصْرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(هَذَا ذِكْرُ بَيَانِ عَقِيدَةِ أهلِ السُّنَّةِ وَالجَماعَةِ عَلى مَذْهَبِ فُقَهَاءِ المِلَّةِ: أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ بْنِ ثَابِتٍ الكُوفِيّ، وَأَبِي يُوسُف يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الأَنْصَارِيّ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ الحَسَنِ الشَّيْبَانِيّ، رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، وَمَا يَعْتَقِدُونَ مِنْ أُصُولِ الدِّينِ، وَيَدِينُونَ بِهِ لِرَبِّ العَالَمِينَ):

- قوله: (هَذَا ذِكْرُ بَيَانِ عَقِيدَةِ أهلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ): المشار إليه ما يأتي من العلم الذي أودعه في هذه الرسالة.

فصل في معنى العقيدة وألقابها

العقيدة لغةً[١]: مشتقَّة من العقد، وهو الحزم والشد والربط، قال ابن فارس، في مادة «عقد»: (الْعَيْنُ وَالْقَافُ وَالدَّالُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَىٰ شَدٍّ، وَشِدَّةِ وُثُوقٍ)[٢].

واصطلاحًا: حكم الذهن الجازم، وما ينعقد عليه القلب، من العلوم اليقينية، والمعارف الإيمانية؛ وهذا وجه تسميتها عقيدة؛ لأن العقيدة يطلب فيها الجزم والقطع، وعدم الشك والتردد.

وهذا من أشهر أسمائها وأكثرها استعمالًا، ومن أمثلة المصنفات بهذا الاسم:

- «اعتقاد أهل السنة» لأبي بكر الإسماعيلي (٢٧٧- ٣٧١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.
- «الاعتقاد والهداية إلىٰ سبيل الرشاد» لأبي بكر البيهقي (٣٨٤- ٤٥٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.
- «لمعة الاعتقاد الهادي إلىٰ سبيل الرشاد» لموفق الدين ابن قدامة (٥٤١- ٦٢٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ومن الأسماء المعتبرة لهذا العلم، لدىٰ أهل السنة والجماعة:

١- الإيمان: والمراد به: التصديق القلبي باللَّه، وملائكته، وكتبه،

(١) انظر «لسان العرب»: (٤/ ٣٠٣٢)، و«تاج العروس»: (٨/ ٣٩٤)، و«مختار الصحاح»: (ص: ٢٤٤).
(٢) «معجم مقاييس اللغة»: (٤/ ٨٦).

ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره، كما عرفه النبي ﷺ في حديث جبريل المشهور.

ومن أمثلة المصنفات بهذا الاسم:

- «كتاب الإيمان» للإمام أحمد بن حنبل (١٦٤- ٢٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.
- «كتاب الإيمان» لأبي بكر بن أبي شيبة (١٥٩- ٢٣٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.
- «كتاب الإيمان» لابن منده (٣١٠- ٣٩٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٢- السُّنة: وهي لغةً: السيرة والطريقة، واصطلاحًا: ما كان عليه النبي ﷺ من الاعتقادات، والأقوال والأعمال، لكنها اختصت عند السلف المتقدمين بالاعتقادات السالمة من الأهواء والبدع، وإن كان لفظ السنة في الأزمنة المتأخرة ينصرف إلىٰ علم الحديث.

ومن أمثلة المصنفات بهذا الاسم:

- «كتاب السنة» لأبي بكر الأثرم (ت ٢٧٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.
- «كتاب السنة» لعبد اللَّه بن الإمام أحمد (٢١٣- ٢٩٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.
- «كتاب السنة» لأبي أحمد الأصبهاني العسال (٢٦٩- ٣٤٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٣- الأصول: جمع أصل، وهو لغةً: ما يقوم عليه غيره، كأصل الجدار، وأصل الشجرة، واصطلاحًا: الاعتقادات العلمية التي تبنىٰ عليها العبادات العملية.

ومن أمثلة المصنفات بهذا الاسم:

- «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» لأبي القاسم اللالكائي (ت ٤١٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

- «الأصول» لأبي عمر الطلمنكي (٣٤٠- ٤٢٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ .

- «الفصول في أصول الدين» لأبي عثمان الصابوني (٣٧٣- ٤٤٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ .

٤- **التوحيد**: وهو لغةً: اعتقاد الشيء واحدًا، واصطلاحًا: اعتقاد اللَّه واحدًا في ربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاته، لا شريك له. ومن أمثلة المصنفات بهذا الاسم:

- «كتاب التوحيد» لمحمد بن يحيىٰ بن منده بن بطة (٢٢٠- ٣٠١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ .

- «كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب» لأبي بكر بن خزيمة (٢٢٣- ٣١١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ .

- «كتاب التوحيد» لمحمد بن إسحاق بن منده (٣١٠- ٣٩٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ .

وبإزاء هذه الأسماء المعتبرة، ثمَّ تسميات لا يصح إطلاقها علىٰ هذا العلم الشريف، فمنها:

١- **الفلسفة**: وهي كلمةٌ يونانية مركبةٌ من شقين: «فيلي»: ومعناها محبة، و«سوفي»: ومعناها حكمة؛ فهي: محبة الحكمة، ويقصدون بها ما تتفتق عنه العقول، من آراء وأفكار.

و«الفلسفة القديمة» موجودة في عدد من الأمم والحضارات البائدة، ومن أشهرها اليونان، «الإغريق»، فقد كان لديهم مدارس فلسفية متعددة، مثل: «الرواقيّين»، و«المشَّائين»، و«السفسطائيين»، وكلها نتاجٌ بشريٌّ لا يستنير بنور النبوات؛ فإن أساطين الفلاسفة، كسقراط، وأفلاطون،

وأرسطو، لم يكونوا ينتمون إلىٰ الأنبياء، ولا يدينون بوحي منزَّل، لاسيّما آخرهم، «أرسطو»، الذي وضع قواعد الفلسفة القديمة وقانونها، وهو أشدهم بعدًا عن نور النبوة.

وكذلك الحال في «الفلسفة الحديثة»، فإنها لا تمت إلىٰ الأديان بصلة، وتقوم علىٰ أسس إلحادية؛ فلا يجوز أن تسمىٰ العقيدة الإسلامية فلسفة إسلامية، بحال.

٢- **علم الكلام**: وهو اصطلاح شاع لدىٰ الإسلاميين، من أهل الأهواء والبدع العقلية، ويعني: إثبات العقائد الدينية بالطرق العقلية، والمناهج الفلسفية المنطقية، دون الكتاب والسنة؛ فمبناه علىٰ الكلام العقلي المجرد من الدليل النقلي، ولهذا ذمَّه السلف، وعابوا المشتغلين به، وحذَّروا منه، وعدوه دخيلًا علىٰ الأمة.

وطريقة السلف، أهل الحديث، رحمهم اللَّه، تقوم علىٰ الاعتصام بالكتاب والسنة، والاشتغال بالآثار، رواية ودراية، وجعل العقل تابعًا للنقل، حاكمًا عليه، حتىٰ جاء زمن المأمون، سابع خلفاء بني العباس (١٧٠- ٢١٨هـ)، فأمر بترجمة كتب اليونان إلىٰ العربية، فترجمت كتب المنطق الأرسطي، والتَاثَت عقول بعض المفتونين بهذا المنهج، وزهدوا بالرواية وعلوم الكتاب والسنة، وتزعم هذا الاتجاه الضال «المعتزلة»، حتىٰ كان سنة (٢١٨هـ)، فأعلن الخليفة القول بخلق القرآن، وحمل الناس علىٰ ذلك، وحصلت المحنة المشهورة.

ثم إنه وُجِد بعد ذلك في الإسلاميين المنتسبين إلىٰ السنة، المعظمين للسلف، المناوئين للمعتزلة، من لم يتمكن من حل شبهات المعتزلة

والجهمية؛ فجاء بمذهبٍ ملفق بين ما كان عليه السلف، من السنة المحضة، وما كان عليه المعتزلة، من التأويلات الكلامية، وعُرف هؤلاء بـ«الصفاتية»؛ لأن الأصل فيهم إثبات الصفات، خلافًا للنفاة من الجهمية والمعتزلة، ومنهم: «الكلابية»[(١)]، و«الأشاعرة»[(٢)]، و«الماتريدية»[(٣)]، وأتباع أبي العباس القلانسي[(٤)]، والحارث بن أسد

(١) المنسوبون إلىٰ عبد اللَّه بن سعيد بن كلاب. قال عنه الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: (رأس المتكلمين في البصرة في زمانه، أبو محمد، عبد اللَّه بن سعيد بن كلاب القطان البصري، صاحب التصانيف في الرد علىٰ المعتزلة، وربما وافقهم... والرجل أقرب المتكلمين إلىٰ السنة، بل هو في مناظريهم) «سير أعلام النبلاء»: (١١/ ١٧٤-١٧٥)، توفي سنة ٢٤٣هـ.

(٢) المنسوبون إلىٰ أبي الحسن الأشعري. قال عنه الذهبي: (العلامة إمام المتكلمين، أبو الحسن علىٰ ابن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد اللَّه بن موسىٰ ابن أمير البصرة بلال بن أبي بردة ابن صاحب رسول اللَّه ﷺ أبي موسىٰ عبد اللَّه بن قيس بن حضّار الأشعري اليماني البصري. مولده سنة ستين ومائتين، وقيل: بل ولد سنة سبعين. وأخذ عن: أبي خليفة الجمحي، وأبي عليّ الجبائي، وزكريا الساجي، وسهل بن نوح وطبقتهم. وكان عجبًا في الذكاء، وقوة الفهم. ولما برع في معرفة الاعتزال كرهه وتبرأ منه وصعد للناس، فتاب إلىٰ اللَّه تعالىٰ منه ثم أخذ يرد علىٰ المعتزلة، ويهتك عوارهم... قلت: مات ببغداد سنة أربع وعشرين وثلاث مئة... ويقال: بقي إلىٰ سنة ثلاثين وثلاث مائة)، «سير أعلام النبلاء»: (١٥/ ٨٥-٩٠).

(٣) هم المنسوبون إلىٰ محمد بن محمد بن محمود، المعروف بأبي منصور الماتريدي، ولد في «ماتريد»، من بلدان سمرقند، فيما وراء النهر. من مصنفاته: «التوحيد»، و«تأويلات أهل السنة»، و«أوهام المعتزلة»، ولا يعرف علىٰ وجه اليقين سنة مولده، وقد توفىٰ سنة ٣٣٣ هـ.

(٤) قال ابن عساكر: (أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن خالد القلانسي، الرازي، =

المحاسبي[(١)]، وغيرهم.

(قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: لا يُفلح صاحب كلام أبدًا، وقال الشافعي: حُكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال، ثم يطاف بهم في القبائل والعشائر، ويقال هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأخذ في الكلام)[(٢)].

٣- الفكر الإسلامي: وهو استعمال حادث، لا يصح التعبير به عن العقيدة الإسلامية، فإن العقيدة ليست فكرًا، بل هي وحيٌ ربانيٌ معصوم، والفكر نتاجٌ بشري؛ يحتمل الصواب ويحتمل الخطأ؛ لذلك لا يصح إطلاقه علىٰ مسائل الاعتقاد، وربما ساغ إطلاقه علىٰ بعض الفروع الفقهية، أو المسائل الاجتهادية، مما فيه مسرحٌ للنظر، وبعضهم يعبر باللفظ الأجنبي «الأيدلوجية»، أي: علم التفكير؛ فيجمع ضغثًا علىٰ إبَّالة.

❁ ❁ ❁

= من معاصري أبي الحسن الأشعري، لا من تلامذته . . . وهو من جملة العلماء الكبار الأثبات، واعتقاده موافق لاعتقاده في الإثبات). «تبيين كذب المفتري فيما نسب إلىٰ الإمام أبي الحسن الأشعري»: (ص: ٣٩٨).

(١) قال عنه الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: (الزاهد العارف، شيخ الصوفية، أبو عبد اللَّه، الحارث بن أسد المحاسبي، صاحب التصانيف الزهدية، وقد دخل في شيء يسير من الكلام فنقم عليه. وورد أن الإمام أحمد أثنىٰ علىٰ حال الحارث من وجه، وحذر منه . . . قال ابن الأعرابي: تفقه الحارث، وكتب الحديث، وعرف مذهب النساك، وكان من العلم بموضع، إلا أنه تكلم في مسألة اللفظ، ومسألة الإيمان. وقيل هجره أحمد فاختفىٰ مدة، ومات سنة ثلاث وأربعين ومئتين)، «سير أعلام النبلاء»: (١٢/١١٠).

(٢) انظر: «تحريم النظر في كتب الكلام»: (ص: ٤١).

فصل في معنى أهل السنة والجماعة

أهل السنة والجماعة: هم الذين اجتمعوا على الأخذ بسنة النبي ﷺ، والعمل بها ظاهرًا وباطنًا؛ في الأقوال والأعمال والاعتقادات، وذلك أن النبي ﷺ ترك أمته على البيضاء؛ ليلها كنهارها، وأخبر أنّ أمته ستفترق، فقال: «افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَىٰ إِحْدَىٰ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، فَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ، وَافْتَرَقَتِ النَّصَارَىٰ عَلَىٰ ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، فَإِحْدَىٰ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ، وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَتَفْتَرِقَنَّ أُمَّتِي عَلَىٰ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ»، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ هُمْ؟ قَالَ: «مَنْ كان علىٰ مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي»[(١)].

وحديث الافتراق حديثٌ صحيح، تلقته الأمة بالقبول؛ فالذين كانوا علىٰ مثل ما عليه النبي ﷺ وأصحابه هم التابعون لهم بإحسان، وقد حمل هذا الدين من كل خَلَفٍ عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وابتداع المبتدعين، فلم يزل، بحمد اللَّه، محفوظًا بحفظ اللَّه الذي تكفل بحفظه، فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، والذكر يشمل القرآن والسنة، لأن السنة أحد الوحيين، ومن حفظ السنة أن

---

(١) حديث الافتراق روي بألفاظ مختلفة: أخرجه أحمد: رقم (١٢٤٧٩)، والترمذي: رقم (٢٦٤٠)، وحسنه، وأبو داود: رقم (٤٥٩٧)، وابن ماجه: رقم (٣٩٩٢)، والحاكم: رقم (١٠)، وقال: هذه أسانيد تقام بها الحجة في تصحيح الحديث، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»: رقم (٢٠٤٢).

قيض اللَّه لها علماء راسخين، ناقدين، كصيارفة الذهب والفضة، ينفون عنها كل دخيل؛ فبقيت، بحمد اللَّه تعالىٰ، محفوظةً مصونة، كما القرآن العظيم محفوظٌ مصون.

وظل أهل السنة والجماعة العمود الفقري للمسلمين، علىٰ مدار التاريخ، عصمةً للأمة، وملاذًا في الفتن، غير أنهم يقوون ويضعفون، من جيلٍ إلىٰ جيل، وفي قبيلٍ دون قبيل، لكنهم لم ينقطعوا، كما وعد النبي ﷺ بقوله: «**لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَىٰ الْحَقِّ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ، حَتَّىٰ يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَذَلِكَ**»(١)؛ فلا يضرهم من خالفهم علميًّا، ولا من خذلهم عمليًا، فهم باقون، بحمد اللَّه، إلىٰ يوم القيامة، والمقصود: إلىٰ قرب يوم القيامة، فقد قال النبي ﷺ: «**لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّىٰ لَا يُقَالَ فِي الْأَرْضِ: اللَّهُ، اللَّهُ**»(٢)، وفي حديث آخر قال ﷺ: «**يَبْعَثُ اللَّهُ رِيحًا كَرِيحِ الْمِسْكِ مَسُّهَا مَسُّ الْحَرِيرِ، فَلَا تَتْرُكُ نَفْسًا فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنَ الْإِيمَانِ إِلَّا قَبَضَتْهُ، ثُمَّ يَبْقَىٰ شِرَارُ النَّاسِ عَلَيْهِمْ تَقُومُ السَّاعَةُ**»(٣).

فأهل السنة والجماعة هم الطائفة المنصورة، وهم الفرقة الناجية، وهم المسلمون حقًّا، كما سماهم ربهم بقوله: ﴿هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ﴾ [الحج: ٧٨]، ولكن لما كثر المنتسبون إلىٰ الإسلام، وصاروا فرقًا وشيعًا وأحزابًا، احتاج المتمسكون بالسنة المحضة، الخالصة من الشوب، إلىٰ أن يتسموا باسم أدق وأخص؛ فلذلك قيل: أهل السنة والجماعة.

(١) أخرجه البخاري: رقم (٧٣١١)، ومسلم: رقم (١٩٢٣)، من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم: رقم (١٤٨)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٣) أخرجه مسلم: رقم (١٩٢٤)، من حديث عبد اللَّه بن عمرو رضي الله عنهما.

• قوله: (عَلَىٰ مَذْهَبِ فُقَهَاءِ المِلَّةِ: أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ بْنِ ثَابِتٍ الكُوفِيّ، وَأَبِي يُوسُف يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الأَنْصَارِيّ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ الحَسَنِ الشَّيْبَانِيّ، رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ):

لا تثريب عليه رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن سمىٰ أئمة مذهبه، فإنهم وإن كانوا أئمة لمذهب الأحناف، فإنهم، كما قال، من فقهاء الملة الإسلامية، وإنما قدّم بالذكر من تلقَّىٰ عنهم، وتفقه علىٰ مذهبهم. وهم:

الأول: أبو حنيفة النعمان: إمام المذهب، وأقدم الأئمة الأربعة، قال عنه الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (الإمام، فقيه الملة، عالم العراق، أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطىٰ التيمي، الكوفي، مولىٰ بني تيم اللَّه بن ثعلبة. ولد سنة ثمانين، في حياة صغار الصحابة، وتوفي في نصف شوال، وقيل في رجب، وقيل في شعبان، سنة خمسين ومائة)(١)، وقد أوتي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكاءً وفطنةً، فملأ الدنيا فقهًا وحكمة، وإن كانت بضاعته في الحديث دون غيره؛ ولهذا سميت مدرسته مدرسة أهل الرأي.

الثاني: القاضي أبو يوسف، صاحب أبي حنيفة، قال عنه الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (هو الإمام، المجتهد، العلامة، المحدث، قاضي القضاة، أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن حبيش بن سعد بن بجير بن معاوية الأنصاري، الكوفي. ولد في سنة ثلاث عشرة ومائة، وتوفي سنة اثنتين وثمانين ومائة)(٢)، وقد رحل إلىٰ مالك وانتفع به؛ فجمع بين الرواية والدراية.

(١) انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء»: (٦/ ٣٩٠)، «الوافي بالوفيات»: (٢٧/ ٨٩).
(٢) انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء»: (٨/ ٥٣٥)، «وفيات الأعيان»: (٦/ ٣٧٨).

الثالث: أبو عبد اللَّه محمد بن الحسن الشيباني، قال عنه الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: (العلامة، فقيه العراق، أبو عبد اللَّه الشيباني، الكوفي، صاحب أبي حنيفة. ولد بواسط، ونشأ بالكوفة. ولد سنة اثنتين وثلاثين ومائة، وتوفي سنة تسع وثمانين ومائة، بالري)[١]. رحم اللَّه الثلاثة رحمةً واسعةً.

ولا يقتضي ذكرهم مجانبته لبقية أهل العلم؛ كمالك، والشافعي، وأحمد، بل هم، بحمد اللَّه، متفقون في الأصول، وإن اختلفوا في الفروع، وهم جميعًا، بحمد اللَّه، علىٰ سبيل واحد، وهو طلب الحق والاجتهاد في تحصيله، وقد قال نبينا ﷺ: «إِذَا حَكَمَ الحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ»[٢]؛ فبهذا الاعتبار فالمجتهدون متفقون وإن اختلفوا؛ لأنه يجمعهم نية إرادة الحق والصواب، وهذه النية كافية لسلامة الصدور، وحصول التعاذر والتغافر، وإحسان الظن، وإنما يتوجه العيب والذم علىٰ من كان همه المغالبة، والشجار والخصومة، وقد برأ اللَّه أهل السنة والجماعة من هذا الخلق الذميم؛ فلم يقع فيه إلا الحمقىٰ والمتعصبون.

• قوله: (مَا يَعْتَقِدُونَ مِنْ أُصُولِ الدِّينِ، وَيَدِينُونَ بِهِ لِرَبِّ العَالَمِينَ):
مصطلح «أصول الدين» عبَّر به العلماء قديمًا وحديثًا، كما تقدم في ألقاب العقيدة، ولا غضاضة فيه، ومن استدرك علىٰ هذا التعبير فليس يستدرك علىٰ تقسيم الدين إلىٰ أصولٍ وفروع، وإنما علىٰ ما يدخله المتكلمون في

(١) انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء»: (٩/ ١٣٤)، «الوافي بالوفيات»: (٢/ ٢٤٧).
(٢) أخرجه البخاري: رقم (٧٣٥٢)، ومسلم: رقم (١٧١٦)، من حديث عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الأصول ويخرجونه منه، وأما خصال الدين والعلم والإيمان فلا ريب أنها تتفاوت، وبعضها أعظم من بعض، كما قال ﷺ: «رَأْسُ الْأَمْرِ الْإِسْلَامُ وَعَمُودُهُ الصَّلَاةُ، وَذِرْوَةُ سَنَامِهِ الْجِهَادُ»(١)، وعامة الأصوليين يقصرون الأصول علىٰ الاعتقادات، ويجعلون جميع العمليات فروعًا، فيجعلون الصلاة من الفروع، ولا يعدونها من الأصول!

❁ ❁ ❁

(١) أخرجه أحمد: رقم (٢٢٠١٦)، والترمذي: رقم (٢٦١٦)، وقال: حسن صحيح، وابن ماجه: رقم (٣٩٧٣)، من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه.

أصول الإيمان

فصل في أصول الإيمان عند أهل السنة والجماعة

قوله: ١ - (الإِيمَانُ: هُوَ الإِيمَانُ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَومِ الآخِرِ، وَالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَىٰ. وَنَحْنُ مُؤْمِنُونَ بِذَلِكَ كُلِّهِ):

هذه أصول الإيمان، ويسميها بعض العلماء أركان الإيمان الستة، وقد جاء ذكر خمسة منها في كتاب اللَّه تعالىٰ مقترنة، سوىٰ القدر، في موضعين، قال تعالىٰ: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، وقال: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١٣٦]؛ ولهذا نجد أن بعض العلماء، ومنهم ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ شارح الطحاوية، يعبرون بـ«الأصول الخمسة».

لكن قد جاء ذكر الستة مقترنة في حديث جبريل المشهور، حين ابتعث اللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أفضل رسولٍ ملكي؛ وهو جبريل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، إلىٰ أفضل رسولٍ بشري؛ وهو محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فسأله عن الإيمان، فقال: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ»(١).

(١) أخرجه مسلم: رقم (٨)، من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ورقم (١٠)، من =

فإما أن يُقال: إن الإيمان بالقدر ركنٌ مستقل، وأعاد النبي ﷺ ذكر العامل «وتؤمن» تأكيدًا لأهميته، وإما أن يُقال: إن الأصول خمسة، وذكره للإيمان بالقدر، بعد ذكر الخمسة، نوعٌ من التفصيل بعد الإجمال؛ فإن الإيمان بالقدر يرجع إلىٰ الإيمان باللَّه، لأنه إيمانٌ بعلم اللَّه وكتابته ومشيئته وخلقه؛ فهو لم يذكر مع الأصول في آية: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٧] لدخوله في الإيمان باللَّه، ولهذا لم يرِد ذكره في بعض سياقات حديث أبي هريرة ؓ لحديث جبريل، كقوله: «الإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَبِلِقَائِهِ، وَرُسُلِهِ، وَتُؤْمِنَ بِالْبَعْثِ»(١).

وكل أصل من هذه الأصول يندرج تحته أمور، وهذا بيانها بإجمال:

الأصل الأول: الإيمان باللَّه تعالىٰ: ولا يتم إلا بأربعة أمور:

الأول: الإيمان بوجوده.

الثاني: الإيمان بربوبيته.

الثالث: الإيمان بألوهيته.

الرابع: الإيمان بأسمائه وصفاته.

الأصل الثاني: الإيمان بالملائكة: ولا يتم إلا بأربعة أمور:

الأول: الإيمان بوجودهم.

الثاني: الإيمان بمن علمنا اسمه منهم باسمه، ومن لم نعلم اسمه نؤمن

= حديث أبي هريرة ؓ بلفظ: (أن تؤمن باللَّه، وملائكته، وكتابه، ولقائه، ورسله، وتؤمن بالبعث، وتؤمن بالقدر كلّه).

(١) أخرجه البخاري: رقم (٥٠)، ومسلم: رقم (٩)، من حديث أبي هريرة ؓ.

به إجمالًا .

الثالث : الإيمان بما علمنا من أوصافهم .

الرابع : الإيمان بما علمنا من وظائفهم وأعمالهم .

الأصل الثالث : الإيمان بالكتب : ولا يتم إلا بأربعة أمور :

الأول : الإيمان بأنها منزلةٌ من عند اللَّه حقًّا .

الثاني : الإيمان بما علمنا اسمه منهم باسمه ، وما لم نعلم اسمه نؤمن به إجمالًا .

الثالث : تصديق ما صح من أخبارها .

الرابع : العمل بما لم ينسخ من أحكامها .

الأصل الرابع : الإيمان بالرسل : ولا يتم إلا بأربعة أمور :

الأول : الإيمان بأن رسالتهم من عند اللَّه حقًّا .

الثاني : الإيمان بمن علمنا اسمه منهم باسمه ومن لم نعلم اسمه نؤمن به إجمالًا .

الثالث : تصديق ما صح من أخبارهم .

الرابع : العمل بشريعة من أرسل إلينا منهم وهو محمد ﷺ .

الأصل الخامس : الإيمان باليوم الآخر : ولا يتم إلا بأربعة أمور :

الأول : الإيمان بما يكون في القبر .

الثاني : الإيمان بالبعث .

الثالث : الإيمان بالحساب .

الرابع : الإيمان بالجزاء .

الأصل السادس : الإيمان بالقدر : ولا يتم إلا بأربعة أمور :

الأول : الإيمان بعلم اللَّه المحيط بكل شيء .

الثاني : الإيمان بكتابة اللَّه ذلك في اللوح المحفوظ .

الثالث : الإيمان بمشيئة اللَّه النافذة .

الرابع : الإيمان بخلقه تعالىٰ لجميع الأشياء ، وإيجاده لها .

فينسدل من هذه الأصول الستة أربعةٌ وعشرون فرعًا ، فينبغي لطالب العلم أن يحسن تصور هذه «الشجرة العقدية» لكي يبينها للناس علىٰ سبيل التفصيل .

فصل في أصول الإيمان عند المخالفين

تلك أصول الإيمان عند أهل السنة والجماعة، أما بقية الفرق فلهم أصول تختص بهم، وبيان ذلك:

أولًا: المعتزلة: لهم خمسة أصول، وهي:

١- التوحيد: ويقصدون به نفي الصفات.

٢- العدل: ويقصدون به نفي القدر.

٣- إنفاذ الوعيد: ويقصدون به نفي الشفاعة.

٤- المنزلة بين المنزلتين: ويقصدون بها إخراج مرتكب الكبيرة عن مسمىٰ الإيمان.

٥- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: ويقصدون به تسويغ الخروج علىٰ أئمة الجور.

ثانيًا: الرافضة: لهم خمسة أصول، وهي:

١- التوحيد: ويقصدون به نفي الصفات، كالمعتزلة.

٢- العدل: ويقصدون به نفي القدر، كالمعتزلة.

٣- النبوة: ويقصدون بها إثبات نبوة نبينا محمد ﷺ.

٤- الإمامة: ويقصدون أنها ثابتة بالنص لعلي والأئمة من ذريته، ويعدونها ركن الدين الأعظم.

٥- المعاد: ويقصدون به إثبات البعث بعد الموت، والحساب والجزاء.

ثالثًا: الفلاسفة، وهم ملاحدة:

لا يؤمنون بوجود اللَّه، ولا يؤمنون بالنبوات، ولا يلتزمون بالشرائع. ولكن أمرهم اشتبه حين وُجِد من ينتسب إلىٰ الإسلام، ويعيش بين ظهراني المسلمين، وهو علىٰ طريقة الفلاسفة؛ كأبي نصر الفارابي(١)، وأبي علي الحسين بن سينا(٢)، وغيرهما، ويقال عنهم زورًا وبهتانًا «فلاسفة الإسلام»، وقد بيّنا خطأ هذه التسمية آنفًا، فهؤلاء الدخلاء خشوا من الجهر بكفرهم الصريح، لأنهم في الحقيقة علىٰ أصول فلاسفة اليونان، فزوَّقوا مقالاتهم، وحاولوا صبغها بالصبغة الشرعية، لتأنيسها وتسليكها بين أهل الإسلام، وبيان ذلك:

- اللَّه: في أحسن أحوالهم يعتقدون أن اللَّه هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق، لا يضاف إليه شيء من الصفات، فلا ماهية له، ولا حقيقة، ولا صفات، ويعبرون عنه بـ«العقل الفعال».

- الملائكة والكتب والرسل: يزعمون أن الرسل قوم أذكياء، ذوو

(١) محمد بن محمد بن طرخان، أبو نصر، الفارابي. ولد في فاراب سنة ٢٦٠هـ، وانتقل إلىٰ بغداد فنشأ فيها، ورحل إلىٰ الشام ومصر، واشتغل بالفلسفة، حتىٰ سمي «المعلم الثاني». من كتبه: «الفصوص»، و«إحصاء العلوم». توفي بدمشق سنة ٣٣٩هـ. انظر: «وفيات الأعيان»: (٢/ ٧٦)، «البداية والنهاية»: (١١/ ٢٥٣)، «الأعلام»: (٧/ ٢٠).

(٢) الحسين بن عبد اللَّه بن سينا، أبو علي، ولد في إحدىٰ قرىٰ بخارىٰ سنة ٣٧٠هـ. اشتغل بالفلسفة والمنطق والطب. كان هو وأبوه من أهل دعوة الحاكم العبيدي. من كتبه: «الشفاء»، و«الإشارات»، و«القانون». توفي سنة ٤٢٨هـ. انظر: «وفيات الأعيان»: (٢/ ١٥٧)، «الأعلام»: (٢/ ٢٤١).

نفوس زاكية، اجتمع فيهم ثلاث قوىٰ:

١- القوة القدسية أو الحدسية: وهي قوة كامنة في ذواتهم تمكنهم من معرفة الحد الأوسط فورًا.

٢- القوة التخيلية: التي تقوىٰ وتشتد فيتمكنوا من رؤية أجسام نورانية، هي «الملائكة»، ويسمعون أصواتًا، هي «الوحي».

٣- القوة التأثيرية: التي تقوىٰ وتشتد فيتمكنوا من تغيير ذوات الأشياء وطبائعها، وهي «المعجزات».

- اليوم الآخر: لا يؤمنون بالبعث الجثماني، بل هو محض خيال، ويزعمون أن الأنبياء أرادوا بذلك سياسة العامة، وحملهم علىٰ الاستقامة، وعدم العدوان، بأن قالوا لهم: إن لكم ربًّا قادرًا قويًّا جبارًا، وإن من ورائكم يومًا يجازىٰ المحسن علىٰ إحسانه بالجنة، والمسيء علىٰ إساءته في النار، ولا شيء من ذلك في الواقع، وإنما هي مجرد أمثال مضروبة، وتخييلات لا حقيقة تحتها!

فلا شك أن هؤلاء هم الكافرون حقًّا، وأنهم أبعد الناس عن الإيمان.

• قوله: (وَنَحْنُ مُؤْمِنُونَ بِذَلِكَ كُلِّهِ): فجب علىٰ المؤمن أن يقبل كل ما جاء عن اللَّه، وعن رسول اللَّه ﷺ، وأن يحذر من تبعيض الدين، واتخاذ القرآن عضين، أيْ: مفرقًا مجزأً، يأخذ منه ما يشاء ويدع ما يشاء، قال تعالىٰ: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَاۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِۗ﴾ [البقرة: ٨٥]، وقال: ﴿كَمَآ أَنزَلْنَا عَلَى ٱلْمُقْتَسِمِينَ ﴿٩٠﴾ ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴿٩١﴾ فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩٢﴾ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الحجر: ٩٠ - ٩٣]، وهذا مسلكٌ

الزنادقة والمبتدعين؛ فينتقون من مسائل الدين ما يعجبهم، وينبذون ما لا يعجبهم! فليس هذا إيمانًا، لأنهم بهذه الطريقة آمنو بعقولهم لا بربهم، أما طريقة المؤمنين، فكما وصفهم ربهم بقوله تعالىٰ: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وقوله: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوۡلَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ أَن يَقُولُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [النور: ٥١]، فهذا المؤمن حقًّا.

ولو التبس علىٰ المؤمن شيء اتهم عقله وفهمه، ونزه كلام ربه، وكلام نبيه ﷺ، وسأل أهل الذكر عما لا يعلم، وسأل اللَّه الهدىٰ. أما من قال: أنا لا أؤمن إلا بما راق لي، وقبله عقلي، فهذا مؤمنٌ بعقله وهواه، لا بخبر مولاه، وينبغي للمؤمن أن يتعقل ما أنزل اللَّه، كما أخبر بقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢]، وقوله: ﴿إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾ [الزخرف: ٣]، لكن لا يجعل العقل شرطًا في القبول، فهذا منافٍ للإيمان؛ عليه أن يؤمن ثم يتعقل؛ لأن ما جاء عن اللَّه، أو عن رسول اللَّه ﷺ، لا ينافي العقل الصريح؛ فالنقل الصحيح لا يتعارض مع العقل الصريح، بل بينهما توافقٌ وانسجام، فإن وُجد تعارض ما، فإما لكون النقل ليس صحيحًا، أو لكون العقل ليس صريحًا.

الإيمان بالله

قوله: ٢- (نَقُولُ فِي تَوحِيدِ اللَّهِ مُعْتَقِدِينَ بِتَوفِيقِ اللَّهِ: إِنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ لا شَرِيكَ لَهُ):

التوحيد لغةً: مصدر وحَّد يوحد توحيدًا، أي: جعل الشيء واحدًا، والمراد هنا: اعتقاده واحدًا[(١)].

واصطلاحًا: إفراد اللَّه تعالىٰ بالربوبية، والألوهية، والأسماء والصفات، فلا رب سواه، ولا إله غيره، وليس كمثله شيء؛ فهو ثلاثة أنواع: توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، وتوحيد الأسماء والصفات.

وهذا معروف بالتتبع والاستقراء، كما تُعرف سائر العلوم، وقد نص علىٰ هذا التقسيم جمع من الأئمة المتقدمين، كأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، والحافظ ابن منده، والحافظ ابن بطة، وغيرهم[(٢)]، ودلائل ذلك ظاهرة من الكتاب والسنة، كما سيأتي.

وبعض أهل العلم يجعل التوحيد قسمين:

(١) انظر «تاج العروس»: (٩/ ٢٦٦)، و«القاموس المحيط»: (٤١٤)، و«لسان العرب»: (٦/ ٤٧٧٩).

(٢) انظر في هذا: «القول السديد في الرد علىٰ من أنكر تقسيم التوحيد»: د. عبد الرزاق البدر.

أحدهما: توحيد المعرفة والإثبات: وهو التوحيد العلمي، أو الخبري، وتدل عليه سورة الإخلاص: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ١- ٤].

الثاني: توحيد القصد والطلب: وهو التوحيد العملي، أو توحيد العبادة، وتدل عليه سورة الكافرون: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۝٢ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ۝٣ وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ۝٤ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ۝٥ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِىَ دِينِ﴾ [الكافرون: ١- ٦].

ولا منافاة بين التقسيم الثنائي والتقسيم الثلاثي، لأن توحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات يندرجان تحت توحيد المعرفة والإثبات، وتوحيد الألوهية هو توحيد القصد والطلب.

وبعض الناس يضيف أقسامًا أخرىٰ إلىٰ التوحيد، فيقول مثلًا: توحيد الحاكمية، وهذا ليس قسيمًا مستقلًا، ولكنه مندرج في توحيد الألوهية من وجه، وفي توحيد الربوبية من وجه، ومثال الأول قوله تعالىٰ: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ ۚ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ﴾ [يوسف: ٤٠]، ومثال الثاني: ﴿وَقَالَ يَٰبَنِىَّ لَا تَدْخُلُوا۟ مِنۢ بَابٍ وَٰحِدٍ وَٱدْخُلُوا۟ مِنْ أَبْوَٰبٍ مُّتَفَرِّقَةٍ ۖ وَمَآ أُغْنِى عَنكُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ ۖ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۖ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ ۖ وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [يوسف: ٦٧]؛ فإفراد اللَّه بالحكم من أفراد توحيد العبادة، ولوازم الإيمان، كما قال تعالىٰ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء ٦٥]، وكما أنه

ليس قسيمًا مستقلًّا، فكذلك لا يجوز إنكاره، بل يجب إثباته، كقولنا: توحيد التوكل، توحيد الخوف، توحيد الرجاء. أما «توحيد الاتباع» فلا يتعلق بالله ﷻ، بل يتعلق بالنبي ﷺ؛ فليس من هذا الباب.

❁ ❁ ❁

فصل في أنواع التوحيد

• النوع الأول: توحيد الربوبية: وهو توحيد الله بأفعاله، وإفراده بالخلق والملك والتدبير؛ فلا خالق سواه، ولا رازق سواه، ولا مالك سواه، ولا مدبر سواه؛ فالربُّ، مشتق من التربية، فهو المربي لخلقه بنعمه(١).

ولم ينازع أحد من بني آدم في توحيد الربوبية، وإن شابت عقائدَهم شوائبُ من الضلالات، لكنهم مُقِرون بأنه الخالق المالك المدبر، دون سواه، قال الله عز وجل: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٤- ٨٩]، وقال: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [العنكبوت: ٦١]، وقال: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩]، وقال: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [الزخرف: ٨٧].

والضالون في توحيد الربوبية صنفان: مشركون، ومنكرون، فالمشركون طوائف، منهم:

(١) انظر: «الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية»: (١/ ١٣٠)، «لسان العرب»: (١/ ٣٩٩)، «النهاية في غريب الحديث والأثر»: (٢/ ١٧٩).

١- الثنوية من المجوس: القائلون بوجود إلهين اثنين؛ إله النور، يخلق الخير، وإله الظلمة، يخلق الشر. غير أنهم لا يعتقدون أنهما متكافئان، بل يعتقدون أن إله النور، أعلىٰ من إله الظلمة، وأن النور قديم، والظلمة مُحدثة.

٢- النصارىٰ: القائلون بالأقانيم الثلاثة؛ الأب، والابن، وروح القدس، وهم لا يقولون بوجود ثلاثة أربابٍ منفصلة، ويعتقدون أن الأب «قادر علىٰ كل شيء، خالق السماء والأرض، وكل ما يرىٰ ولا يرىٰ»، ويزعمون أنه تثليثٌ في وحدة، ووحدةٌ في تثليث! ولهذا أنكر اللَّه عليهم مقولتهم، فقال: ﴿وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ سُبۡحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٞۘ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلٗا﴾ [النساء: ١٧١].

٣- مشركو العرب: الذين شابوا إقرارهم بالربوبية باعتقاد الشفاعة لمعبوداتهم، ويستقسمون بالأزلام.

٤- القدرية النفاة: القائلون بنفي مشيئة اللَّه، وخلقه لأفعال العباد، ونسبتها لهم.

٥- غلاة الصوفية: الذين ينسبون لأوليائهم تدبير شؤون الكون، والنفع والضرر، والمدد والقطع، ويسمونهم: «الأوتاد» و«الأقطاب»، ويخلعون عليهم صفات الربوبية.

وأما المنكرون للربوبية من أصلها، فأفراد وطوائف علىٰ مر التاريخ، فمنهم:

١- الفلاسفة الدهرية: القائلون: ﴿مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا نَمُوتُ وَنَحۡيَا وَمَا يُهۡلِكُنَآ

﴿إِلَّا ٱلدَّهۡرُۚ﴾ [الجاثية: ٢٤]، وقالوا: أرحام تدفع، وأرض تبلع، وما يهلكنا إلا الدهر، واعتقدوا بقِدَم العالم وخلوده.

٢- الطبائعيون: القائلون إن الطبيعة أوجدت نفسها بنفسها، ومذهبهم قديم، ولا يزال ساريًا في المدارس الفلسفية الحديثة، وتسلل لوثاتهم إلىٰ الأدبيات المختلفة، كقول بعضهم: أبدعت الطبيعة رسم هذه اللوحة الجميلة، أو قولهم: غضبت الطبيعة فحصلت هذه الكارثة.

٣- الصدفيون: القائلون إن هذا الكون وُجِد صدفةً، دون تدبير مسبق!

٤- فرعون: وهو أشهر من عرف بإنكار الخالق، حيث قال: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣].

٥- النمرود: الذي حاج إبراهيم عليه السلام في ربه، وقال: ﴿أَنَا۠ أُحۡيِۦ وَأُمِيتُۖ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

٦- الشيوعيون: أتباع «كارل ماركس» و«لينين»، القائلون: «لا إله، والحياة مادة».

٧- الملاحدة الجدد: الذين ظهروا في العقود الأخيرة، وحاولوا التذرع بالنظريات العلمية.

وهؤلاء جميعًا مُناقضون لفطرهم، وقناعاتهم النفسية، كما قال تعالىٰ: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسۡتَيۡقَنَتۡهَآ أَنفُسُهُمۡ ظُلۡمٗا وَعُلُوّٗاۚ﴾ [النمل: ١٤]، وقد أدرك ذلك موسىٰ عليه السلام، في محاجته لفرعون، فقال له جازمًا: ﴿لَقَدۡ عَلِمۡتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ بَصَآئِرَ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَٰفِرۡعَوۡنُ مَثۡبُورٗا﴾ [الإسراء: ١٠٢]، وإنما يحملهم علىٰ الإنكار المكابرة وبطر الحق، كما قال تعالىٰ: ﴿إِن فِي صُدُورِهِمۡ إِلَّا كِبۡرٞ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِۚ﴾ [غافر: ٥٦].

وقد أبطل اللَّه مقالة القائلين بالصدفة، والقائلين بالطبيعة بآية واحدة، فقال تعالىٰ: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَـٰلِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥]؛ فقوله: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ﴾ نقضٌ لنظرية الصدفة، إذ أن العدم لا ينشئ وجودًا، وقوله: ﴿أَمْ هُمُ ٱلْخَـٰلِقُونَ﴾ نقضٌ لنظرية الطبيعة؛ لأن الشيء لا يوجد نفسه بنفسه، وهذا من بداهات العقول؛ فعن جبير بن مطعم رضي الله عنه قال: (سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ فِي المَغْرِبِ بِالطُّورِ، فَلَمَّا بَلَغَ هَذِهِ الآيَةَ: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَـٰلِقُونَ ۝٣٥ أَمْ خَلَقُوا۟ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۚ بَل لَّا يُوقِنُونَ ۝٣٦ أَمْ عِندَهُمْ خَزَآئِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ ٱلْمُصَيْطِرُونَ﴾ قال: كَادَ قَلْبِي أَنْ يَطِيرَ)(١).

- النوع الثاني: توحيد الألوهية: وهو توحيد اللَّه بأفعال عباده، وهو إفراد اللَّه بأنواع العبادات؛ كالمحبة، والخوف، والرجاء، والدعاء، والاستغاثة، والاستعاذة، والاستعانة، والصلاة، والطواف، والسعي، وإماطة الأذىٰ عن الطريق؛ فلا يصرف العبد شيئًا منها لغير اللَّه؛ فهذا التوحيد هو الذي بعث به النبيون، وواجهوا به أقوامهم، ولم يكن بينهم وبين أقوامهم خلافٌ في النوع الأول، الذي هو توحيد الربوبية.

فما من رسول أرسله اللَّه إلا بادأ قومه بهذه الجملة: ﴿يَـٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾؛ قالها نوح وهود وصالح وشعيب عليهم السلام وجميع أنبياء اللَّه، كما قال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

ولما سمع كفار قريش دعوة النبي ﷺ إلىٰ التوحيد، سخِطوا وعجِبوا

(١) أخرجه البخاري: رقم (٤٨٥٤)، واللفظ له، ومسلم: رقم (٤٦٣).

وأبوا، وأتوا إلىٰ أبي طالب، وقالوا له: (يا أبا طالب! هذا ابن أخيك سفَّه أحلامنا، وشتم آلهتنا، فخذ لنا منه، وخذ له منا، فبعث أبو طالب إلىٰ النبي ﷺ، وكان إلىٰ جانبه مجلسٌ يتسع لرجل، فلما أقبل النبي ﷺ قام أبو جهل وجلس في ذلك الموضع؛ خشية أن يقعد فيه رسول اللّه ﷺ فيرقَّ له قلب عمه، فقام النبي ﷺ علىٰ صائر الباب، فقال له أبو طالب: يا ابن أخي! هؤلاء قومك أتوني، وقالوا: خذ لنا من ابن أخيك، وخذ له منا، فقال النبي ﷺ: «**يا عمي لا أسألهم إلا كلمةً واحدة!**» فجثا أبو جهل علىٰ ركبتيه، وقال: وأبيك نعطيك عشرًا، فقال: «**قولوا: لا إله إلا اللّه**»، فقام القوم ينفضون أُزرهم، ويقولون: ﴿أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ۝٥ وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟ وَٱصْبِرُوا۟ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمْ ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ يُرَادُ ۝٦ مَا سَمِعْنَا بِهَٰذَا فِى ٱلْمِلَّةِ ٱلْءَاخِرَةِ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا ٱخْتِلَٰقٌ﴾ [ص: ٥ - ٧])[١].

فمضوا ونفروا كما تنفر حمر الوحش؛ لأنهم يدركون معنىٰ هذه الكلمة ومقتضياتها، من إفراد اللّه بالعبادة وحده دون ما سواه، ونبذ عبادة الأصنام، وكان حول الكعبة ثلاثمائة وستون صنمًا! وبعضها في جوفها، وبعضها فوق ظهرها، وبعضها علىٰ الصفا والمروة، وقد كانوا يعبدون

(١) أخرجه بألفاظ مختلفة: الترمذي: رقم (٣٢٣٢)، وصححه، وابن حبان: رقم (٦٦٨٦)، والحاكم: رقم (٣٦١٧)، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقال الذهبي في «التلخيص»: صحيح، وأخرجه أحمد: رقم (٢٠٠٨)، وابن أبي شيبة: رقم (٣٦٥٦٤)، والنسائي في السنن الكبرىٰ: رقم (٨٧١٦)، من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما، والحديث فيه يحيىٰ بن عمارة، لم يرو عنه إلا الأعمش، ولم يرو هو إلا عن سعيد بن جبير، وبقية رجال الإسناد ثقات، وضعفه الألباني في «ضعيف سنن الترمذي»: (٧/ ٢٣٢).

اللَّه، لكنهم يعبدون معه غيره؛ يقول قائلهم: (لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، إِلَّا شَرِيكًا هُوَ لَكَ، تَمْلِكُهُ وَمَا مَلَكَ)(١)، فدعاهم النبي ﷺ إلىٰ توحيد العبادة، وكذلك فعل الأنبياء من قبله؛ فقد قال إبراهيم عليه السلام لقومه: ﴿إِنَّنِي بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ۝٢٦ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِي﴾ [الزخرف: ٢٦- ٢٧]، فإذا كان الاستثناء متصلًا، فمعناه أنهم كانوا يعبدون اللَّه ﷻ، ويعبدون غيره، فتبرأ من معبوداتهم، واستثنىٰ ربه ﷻ، وكذلك قال الفتية أصحاب الكهف: ﴿وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [الكهف: ١٦]؛ فاعتزلوا جميع معبودات قومهم، واستثنوا اللَّه ﷻ مما يدل علىٰ أن قومهم كانوا يعبدونه، لكن يشركون في عبادته، واللَّه سبحانه وتعالى لا يرضىٰ أن يُشرك به، كما قال في الحديث القدسي: «أَنَا أَغْنَىٰ الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِي غَيْرِي، تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ»(٢).

وهذا الأمر الجلي التبس علىٰ مشركي هذا الزمان، ممن يدعون غير اللَّه، ويطوفون بالقبور والأضرحة، ويدعون غير اللَّه، ويستغيثون بأسماء الغائبين والموتىٰ ممن يعتقدونهم أولياء، فوقعوا فيما وقع فيه كفار قريش، الذين قالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، وهؤلاء يقولون: هؤلاء لهم جاه عند اللَّه ومنزلة؛ فنحن ندعوهم لقربهم من اللَّه! فلا فرق بين الصورتين، ولو قال قائلهم: قريش كانت تدعو الأصنام، ونحن ندعو الصالحين، فإنه يجاب عليهم: إن اللَّه تعالىٰ أنكر علىٰ من يدعو المسيح عليه السلام وأمه، والصالحين، فقال: ﴿أُولَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ

(١) أخرجه مسلم: رقم (١١٨٥)، والطبراني في «المعجم الكبير»: رقم (١٢٣٤٨)، واللفظ له، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه مسلم: رقم (٢٩٨٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

﴿إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ﴾ [الإسراء: ٥٧]، وقد استوعب شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ شبهات مشركي الزمان ونقضها في كتابه «كشف الشبهات».

❁ ❁ ❁

فصل في معنى كلمة التوحيد «لا إله إلا اللَّه»

(لا): نافية للجنس، و(إله): اسمها، و(لا) واسمها في محل رفع مبتدأ، أما خبرها فمحذوف، فذهب بعض المتكلمين إلىٰ أن تقديره: (موجود)، أي: لا إله موجود إلا اللَّه؛ فجعلوا مدار الأمر علىٰ الوجود، والصحيح أن تقديره (حق)، أيْ: لا إله حق إلا اللَّه، و(إلا): أداة استثناء، و(اللَّه): لفظ الجلالة، بدل من المحذوف؛ فمعنىٰ «لا إله إلا اللَّه»، أيْ: لا إله حقٌّ إلا اللَّه؛ وذلك أن الآلهة المدَّعاة كثيرة، قال تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [الحج ٦٢]؛ فاللَّه ﷻ هو الإله الحق، وما سواه من الآلهة باطل.

ومعنىٰ كلمة (إله): مألوه، أي معبود، فهي فِعال بمعنىٰ مفعول، وهذا كثير في لغة العرب، كفراش: أي مفروش، وغراس: أي مغروس، وكتاب: أي مكتوب، والمراد بالإله: من تألهه القلوب محبة وتعظيمًا، و«التأله»: هو التعبد، وحقيقة «العبادة»: كمال المحبة مع كمال الخضوع. أما تعريفها باعتبار المتعبد به: فهي اسم جامع لكل ما يحبه اللَّه تعالىٰ ويرضاه، من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة.

ولعظم هذه القضية، شهد اللَّه بها بنفسه، وشهدت بها الملائكة المسبحة بقدسه، وشهد بها أولو العلم الراسخون بدرسه، قال تعالىٰ: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ

﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: ١٨]؛ فما أعظم هذه الشهادة، من أعظم شاهد، في أجلِّ مشهودٍ به!

والعبادات أنواع:

١- العبادات القلبية: وهي أشرف أنواع العبادات، وأمهاتها ثلاث: المحبة، والخوف، والرجاء. فالمحبة تضع المتعبد علىٰ الطريق، والخوف يحجزه أن ينحرف يمنة أو يسرة، والرجاء يحدوه للمضي. فكأنه يستقِلُّ مركبة هي المحبة، والخوف يحجزها أن تجنح أو تحيد، والرجاء يقودها إلىٰ اللَّه ﷻ. فأما الخوف والرجاء فينقطعان ببلوغ المراد، وتبقىٰ المحبة؛ فهي أشرف المقامات.

٢- العبادات القولية: من أنواع الكلم الطيب، كالدعاء، وهو أشرفها، قال تعالىٰ: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن ١٨]، ومنها الاستعاذة، قال تعالىٰ: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾ [الفلق ١]، وقال: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس ١]، والاستغاثة، قال تعالىٰ: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ﴾ [الأنفال: ٩]، وغيرها مما يلهج به اللسان.

٣- العبادات العملية: كالصلاة والنحر، قال تعالىٰ: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام ١٦٢]، وقال تعالىٰ: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر ٢]، وغيرهما؛ كالجهاد في سبيل اللَّه، وإماطة الأذىٰ عن الطريق.

٤- العبادات المالية: كالنفقات والزكوات والصدقات، والوصايا والهبات والأوقاف؛ فلا يجوز التعبد بها لغير اللَّه، قال تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلْأَعْرَابِ مَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَيَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ قُرُبَٰتٍ عِندَ ٱللَّهِ

وَصَلَوَٰتِ ٱلرَّسُولِۚ أَلَآ إِنَّهَا قُرۡبَةٞ لَّهُمۡۚ سَيُدۡخِلُهُمُ ٱللَّهُ فِي رَحۡمَتِهِۦٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ [التوبة ٩٩]، وقال: ﴿وَيُطۡعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسۡكِينٗا وَيَتِيمٗا وَأَسِيرًا﴾ [الإنسان ٨].

فمن صرف شيئًا من أنواع العبادات القلبية، أو القولية، أو العملية، أو المالية، فقد وقع في شرك العبادة، وخرج من حد الإسلام، كما قال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدۡ أُوحِيَ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ لَيَحۡبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥].

فهذا التوحيد أصل الدين، وأساس دعوة المرسلين، فتجب الدعوة إليه في كل حين.

• النوع الثالث: توحيد الأسماء والصفات: وهو إثبات ما أثبته اللَّه لنفسه، أو أثبته له نبيه ﷺ، من أسماء الكمال ونعوت الجلال، علىٰ وجه لا يماثله فيه مخلوق، كما قال تعالىٰ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١]، وقال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡمَثَلُ ٱلۡأَعۡلَىٰۚ﴾ [النحل: ٦٠]. فمن وصف المخلوق بما لا ينبغي إلا للَّه، فقد وقع في شرك الأسماء والصفات.

❀ ❀ ❀

فصل في حقيقة التوحيد عند المخالفين

أولًا: التوحيد عند الفلاسفة:

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: (فَأَتْبَاعُ أَرِسْطُو، وَابْنِ سِينَا، وَالنَّصِيرِ الطَّوْسِيِّ، عِنْدَهُمُ التَّوْحِيدُ: إِثْبَاتُ وُجُودٍ مُجَرَّدٍ عَنِ الْمَاهِيَّةِ وَالصِّفَةِ، بَلْ هُوَ وُجُودٌ مُطْلَقٌ، لَا يَعْرِضُ لِشَيْءٍ مِنَ الْمَاهِيَّاتِ، وَلَا يَقُومُ بِهِ وَصْفٌ، وَلَا يَتَخَصَّصُ بِنَعْتٍ، بَلْ صِفَاتُهُ كُلُّهَا سُلُوبٌ وَإِضَافَاتٌ، فَتَوْحِيدُ هَؤُلَاءِ: هُوَ غَايَةُ الْإِلْحَادِ وَالْجَحْدِ وَالْكُفْرِ، وَفُرُوعُ هَذَا التَّوْحِيدِ: إِنْكَارُ ذَاتِ الرَّبِّ، وَالْقَوْلُ بِقِدَمِ الْأَفْلَاكِ، وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ، وَأَنَّ النُّبُوَّةَ مُكْتَسَبَةٌ، وَأَنَّهَا حِرْفَةٌ مِنَ الْحِرَفِ، كَالْوِلَايَةِ وَالسِّيَاسَةِ، وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَعْلَمُ عَدَدَ الْأَفْلَاكِ وَلَا الْكَوَاكِبِ، وَلَا يَعْلَمُ شَيْئًا مِنَ الْمَوْجُودَاتِ الْمُعَيَّنَةِ الْبَتَّةَ، وَأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ قَلْبِ شَيْءٍ مِنْ أَعْيَانِ الْعَالَمِ، وَلَا شَقِّ الْأَفْلَاكِ وَلَا خَرْقِهَا، وَأَنَّهُ: لَا حَلَالَ وَلَا حَرَامَ، وَلَا أَمْرَ وَلَا نَهْيَ، وَلَا جَنَّةَ وَلَا نَارَ، فَهَذَا تَوْحِيدُ هَؤُلَاءِ)[١]، وقد تقدم الكلام عنهم.

ثانيًا: التوحيد عند الجهمية المعطلة:

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَأَمَّا الْجَهْمِيَّةُ، فَالتَّوْحِيدُ عِنْدَهُمْ: إِنْكَارُ عُلُوِّ اللَّهِ عَلَىٰ خَلْقِهِ بِذَاتِهِ، وَاسْتِوَائِهِ عَلَىٰ عَرْشِهِ، وَإِنْكَارُ سَمْعِهِ وَبَصَرِهِ، وَقُوَّتِهِ وَحَيَاتِهِ، وَكَلَامِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ وَمَحَبَّتِهِ، وَمَحَبَّةِ الْعِبَادِ لَهُ، فَالتَّوْحِيدُ عِنْدَهُمْ: هُوَ الْمُبَالَغَةُ فِي إِنْكَارِ التَّوْحِيدِ الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ بِهِ رُسُلَهُ، وَأَنْزَلَ بِهِ

---

(١) «مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين»: (٣/ ٤١٥).

كُتُبُهُ)[١]؛ فتوحيدهم مبني علىٰ نفي الأسماء والصفات، وإثبات وجود مطلق في الأذهان، لا حقيقة له في الأعيان، والمعتزلة تبع لهم. ولعمر اللَّه، إنه جحود لا توحيد.

ثالثًا: التوحيد عند الجبرية:

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَأَمَّا الْجَبْرِيَّةُ، فَالتَّوْحِيدُ عِنْدَهُمْ: هُوَ تَفَرُّدُ الرَّبِّ تَعَالَىٰ بِالْخَلْقِ وَالْفِعْلِ، وَأَنَّ الْعِبَادَ غَيْرُ فَاعِلِينَ عَلَىٰ الْحَقِيقَةِ، وَلَا مُحْدِثِينَ لِأَفْعَالِهِمْ، وَلَا قَادِرِينَ عَلَيْهَا، وَأَنَّ الرَّبَّ تَعَالَىٰ لَمْ يَفْعَلْ لِحِكْمَةٍ، وَلَا غَايَةٍ تُطْلَبُ بِالْفِعْلِ، وَلَيْسَ فِي الْمَخْلُوقَاتِ قُوَىٰ وَطَبَائِعُ وَغَرَائِزُ وَأَسْبَابٌ، بَلْ مَا ثَمَّ إِلَّا مَشِيئَةٌ مَحْضَةٌ تُرَجِّحُ مَثَلًا عَلَىٰ مَثَلٍ، بِغَيْرِ مُرَجِّحٍ وَلَا حِكْمَةٍ وَلَا سَبَبٍ الْبَتَّةَ)[٢].

رابعًا: التوحيد عند المتكلمين:

قال الشهرستاني: (وأما التوحيد فقد قال أهل السنة، وجميع الصفاتية: إن اللَّه تعالىٰ واحد في ذاته لا قسيم له، وواحد في صفاته الأزلية لا نظير له، وواحد في أفعاله لا شريك له)[٣]، وقال الرازي: (اعلم أنه - تعالىٰ - واحد في ذاته، وواحد في صفاته، وواحد في أفعاله؛ أما أنه واحد في ذاته، فلأن ذاته منزهة عن جهات التركيبات، لا من التركيبات المقدارية الحسية كما في الجسم، ولا من التركيبات العقلية كما في النوع المركب من الجنس والفصل، وأما أنه واحد في صفاته، فهو أنه ليس في الوجود موجود آخر

---

(١) «مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين»: (٣/ ٤١٦).
(٢) «مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين»: (٣/ ٤١٧).
(٣) «الملل والنحل»: (١/ ٤٢)، ويريد بأهل السنة أصحابه الأشاعرة.

يساويه في الوجود بالذات، وفي العلم بكل المعلومات، وفي القدرة علىٰ كل الممكنات، وفي الغنىٰ عن كل ما سواه، وأما أنه واحد في أفعاله، فهو أنه ليس في الوجود موجود يكون مُبدئًا لجميع الممكنات؛ إما بواسطة أو بغير واسطة، إلا هو)[(١)].

وجميع هذه القضايا الثلاث تتعلق بالمعرفة والإثبات، وليس لتوحيد العبادة، الذي بُعث به المرسلون، فيها نصيب.

فقولهم: (اللّه واحد في ذاته لا قسيم له): كلام مجمل، لم يرد بلفظه كتاب ولا سنة، فيتعين الاستفصال؛ فإن كان مرادهم أن للّه ﷻ ذات واحدة لا تشبه الذوات، لا تتجزأ، ولا تتبعض، فهذا حق لا ريب فيه، وإن أرادوا به ما يسمونه «شبهة التركيب» التي يتوصلون بها إلىٰ نفي الصفات الخبرية للّه ﷻ، كالوجه واليدين والعينين، بدعوىٰ أن إثباتها يقتضي التركيب والتقسيم، فهذا باطل مردود.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ﵀: (قولهم: هو واحد لا قسيم له في ذاته، أو لا جزء له، أو لا بعض له، لفظ مجمل، فإن اللّه ﷻ أحد صمد، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوا أحد، فيمتنع أن يتفرق، أو يتجزأ، أو يكون قد رُكِّب من أجزاء، لكنهم يدرجون في هذا اللفظ نفي علوه علىٰ عرشه، ومباينته لخلقه، وامتيازه عنهم، ونحو ذلك من المعاني المستلزمة لنفيه وتعطيله، ويجعلون ذلك من التوحيد)[(٢)].

(١) المطالب العالية: (٣/ ٢٥٧).
(٢) «التدمرية»: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع: (ص: ١٨٤-١٨٥).

ومن طرائق المتكلمين الإتيان بعبارات مجملة، لم ترد في الكتاب والسنة بنفي ولا إثبات، فيعمدون إلىٰ نفيها لينفوا ما أخبر اللَّه تعالىٰ عن نفسه، أو أخبر بها عنه نبيه ﷺ، تحت مقدمات فاسدة!

فيقال لهم: أأنتم أعلم باللَّه من اللَّه؟! أأنتم أصدق من اللَّه قيلًا؟! أأنتم أحسن من اللَّه حديثًا؟! فقد أخبر ﷻ بأن له وجهًا كريمًا، فقال تعالىٰ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وأن له عينين كريمتين، فقال: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه: ٣٩]، وأن له يدين مبسوطتان بالعطاء والنعم، فقال: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٦٤]، فكيف تزعمون أن ذلك يدل علىٰ التقسيم والتبعيض والتجزأة؟

وقولهم: (واحدٌ في صفاته لا شبيه له): لا شك أن اللَّه ﷻ ليس كمثله شيء، لكنهم يتوصلون بهذه الجملة إلىٰ إنكار الصفات الخبرية والفعلية التي أثبتها اللَّه تعالىٰ لنفسه بدعوىٰ أنها مما يتصف به المخلوق، فحينئذ يحملونها علىٰ محامل مجازية، كقولهم: الوجه: الثواب، واليد: النعمة، والاستواء: الاستيلاء.

والاتفاق في الأسماء لا يلزم منه الاتفاق في الحقائق، فلفظ «اليد»، يطلق علىٰ يد الإنسان، ويد الحيوان، ويد الباب، وليست يدٌ كيد؛ فإذا كان هذا التفاوت بين المخلوقات نفسها، فلأن يكون بين الخالق والمخلوق من باب أولىٰ.

وهكذا صفات المعاني، فلفظ «القوة»، يُطلق علىٰ قوة الجمل الذي يحمل الأثقال، وقوة النملة التي تحمل الأعواد، وليست قوةٌ كقوة؛ فإذا كان هذا التفاوت بين المخلوقات نفسها، فلأن يكون هذا التفاوت بين

الخالق والمخلوق من باب أولىٰ.

فالاتفاق في الأسماء لا يلزم منه الاتفاق في المسميات، فإن الله ﷻ سمىٰ نفسه بأسماء، وسمىٰ بعض خلقه بذات الأسماء، ولم يلزم من ذلك محذور؛ فسمىٰ نفسه «الملك»، فقال تعالىٰ: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلۡمَلِكُ﴾ [طه: ١١٤]، وسمىٰ صاحب مصر «الملك»، فقال: ﴿وَقَالَ ٱلۡمَلِكُ﴾ [يوسف: ٤٣، ٥٠، ٥٤]، وسمىٰ نفسه «العزيز»، فقال: ﴿وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ [آل عمران: ٦]، وسمىٰ الذي اشترىٰ يوسف بذلك، فقال: ﴿قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ﴾ [يوسف: ٥١]، وسمىٰ نفسه «العظيم» قال: ﴿وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ووصف به بعض مخلوقاته، فقال: ﴿وَهُوَ رَبُّ ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡعَظِيمِ﴾ [التوبة: ١٢٩]، وسمىٰ نفسه «السميع» و«البصير»، فقال: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ [الإسراء: ١]، ووصف بذلك الإنسان، فقال: ﴿إِنَّا خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ مِن نُّطۡفَةٍ أَمۡشَاجٖ نَّبۡتَلِيهِ فَجَعَلۡنَٰهُ سَمِيعَۢا بَصِيرًا﴾ [الإنسان: ٢]، وسمىٰ نفسه العليم، فقال: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ [البقرة: ٣٢]، ووصف به إسحاق عليه السلام، فقال: ﴿وَبَشَّرُوهُ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٖ﴾ [الذاريات: ٢٨]، وسمىٰ نفسه «الحليم»، فقال: ﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٞ﴾ [البقرة: ٢٢٥]، ووصف به إسماعيل عليه السلام، فقال: ﴿فَبَشَّرۡنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٖ﴾ [الصافات: ١٠١]، والأمثلة علىٰ ذلك كثيرة في الأسماء والصفات.

وسر ذلك: أن هذا الاشتراك إنما هو اشتراك في المعنىٰ العام الكلي المطلق الذي يكون في الأذهان، ويتخصص في الأعيان؛ فهذه الأسماء والأوصاف تدل علىٰ معانٍ كلية مشتركة عامة مطلقة يتصورها الذهن مجردةً، فإذا أضيفت تخصصت، وارتفع الاشتراك. مثال ذلك: السمع في الأذهان: إدراك الأصوات، والبصر: إدراك المرئيات؛ فإذا قلت: سمع الله، تخصص، وصار لائقًا به، وإذا قلت: سمع المخلوق تخصص،

وصار لائقًا به، بل إذا قلت: سمع الآدمي، وسمع الحيوان، وسمع جهاز التسجيل، وسمع الرادار، ونحو ذلك، تخصص أيضًا، لأنه أضيف إلىٰ شيء معين فصار لائقًا به، مناسبًا له.

ولا سبيل لنا للعلم بربنا ﷻ، إلا بأن يخاطبنا بمعانٍ معهودة في الأذهان، وإلا امتنع العلم بصفات الكمال ونعوت الجلال، كالسمع، والبصر، والحياة، والرحمة، والعلم، وغيرها؛ فلابد من قدر مشترك، ومن لم يميز بين المشترك الذهني، والوجود العيني، التبس عليه الحال، وظن كل اشتراك تشبيهًا.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ليس في الأمم من أثبت قديمًا مماثلًا له في ذاته سواء قال: إنه مشاركه، أو قال: إنه لا فعل له، بل من شبّه به شيئًا من مخلوقاته فإنما يُشبّهه به في بعض الأمور، وقد عُلم بالعقل امتناع أن يكون له مِثْلٌ في المخلوقات، يشاركه فيما يجب أو يجوز أو يمتنع، فإن ذلك يستلزم الجمع بين النقيضين كما تقدم، وعُلم أيضًا بالعقل أن كل موجودَيْن قائمين بأنفسهما فلا بدّ بينهما من قدر مشترك، كاتفاقهما في مسمىٰ «الوجود»، و«القيام بالنفس»، و«الذات»، ونحو ذلك، وأنّ نفي ذلك يقتضي التعطيل المحض، وأنه لا بدّ من إثبات خصائص الربوبية)[1].

وقولهم: (واحد في أفعاله لا شريك له): وهو أهم ما يعولون عليه، ويعدونه أخص خصائص الإله، وهو: القدرة علىٰ الاختراع، حتىٰ إنهم يغالون في ذلك؛ فيسلبون العبد فعله وقدرته، ويقولون بالجبر.

(١) «التدمرية»: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع: (ص: ١٨٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ومعلوم أن المشركين من العرب الذين بُعث إليهم محمد ﷺ- أولا - لم يكونوا يخالفونه في هذا، بل كانوا يقرّون بأن اللّٰه خالق كل شيء، حتىٰ إنهم كانوا مقرين بالقدر أيضًا، وهم مع هذا مشركون، وقد تبين أن ليس في العالم من ينازع في أصل هذا الشرك، ولكن غاية ما يقال: إن من الناس من جعل بعض الموجودات خلقًا لغير اللّٰه، كالقدرية وغيرهم، لكن هؤلاء يقرون بأن اللّٰه خالق العباد وخالق قدرتهم، وإن قالوا: إنهم خالقوا أفعالهم.

وكذلك أهل الفلسفة والطبع والنجوم، الذين يجعلون بعض المخلوقات مبدعة لبعض الأمور، فهم مع الإقرار بالصانع يجعلون هذه الفاعلات مصنوعة مخلوقة، لا يقولون إنها غنيّة عن الخالق، مشاركة له في الخلق.

فأما من أنكر الصانع، فذلك جاحد معطِّل للصانع، كالقول الذي أظهره فرعون، والكلام الآن مع المشركين باللّٰه المقرِّين بوجوده، فإذًا هذا التوحيد الذي قرروه لا ينازعهم فيه هؤلاء المشركون، بل يقرون به مع أنهم مشركون، كما ثبت بالكتاب والسنة والإجماع، وكما علم بالاضطرار من دين الإسلام)[١].

فهذا الذي يجهدون في تقريره، ويسودون الصفحات، ويمضون الأوقات في المناظرة عليه هو توحيد الربوبية، الذي لم ينازع فيه أحد، ويهملون توحيد الألوهية، الذي بعثت به الرسل، وأنزلت لأجله الكتب.

(١) «التدمرية»: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع: (ص: ١٨٠-١٨٢).

قال شيخ الإسلام، ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (فقد تبين أن ما يسمونه «توحيدًا» فيه ما هو حق، وفيه ما هو باطل، ولو كان جميعه حقًّا، فإن المشركين إذا أقروا بذلك كله لم يخرجوا فيه من الشرك الذي وصفهم اللَّه به في القرآن، وقاتلهم عليه الرسول ﷺ، بل لابدّ أنْ يعترفوا بأنه لا إله إلا اللَّه)[١].

ومن طريف ما يذكر: أن أحد نظَّارهم، وهو أبو المعالي الجويني[٢]، غفر اللَّه له ورحمه، وكان يلقب بإمام الحرمين؛ لتضلعه في علوم الآلة، والمنطق، والأصول، والفقه، كان يسير يومًا، والناس بين يديه، ومن خلفه، وعن يمينه، وعن شماله، فرأته عجوز من عجائز نيسابور، فقالت: من هذا؟ قالوا: هذا الجويني، قالت: من الجويني؟ قالوا: هذا الذي يثبت وجود اللَّه بألف دليل، فوضعت كمها علىٰ فمِها تضحك، وقالت: وهل يحتاج وجود اللَّه إلىٰ ألف دليل!

ويُروىٰ أن الجويني، لما حضرته الوفاة، بكىٰ، وقال: (لا أدري علام أموت! ليتني أموت علىٰ عقائد عجائز نيسابور؛ ذكر مقالة تلك العجوز، فتمنىٰ أن يموت علىٰ الفطرة الأصلية، وقال: لقد خُضت البحر الخِضَم، وتركت علوم أهل الإسلام، يعني علوم الكتاب والسنة، واشتغلت بعلم الكلام، فياويل الجويني إن لم يتداركه اللَّه برحمته)[٣].

---

(١) «التدمرية»: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع: (ص: ١٨٥).

(٢) عبد الملك بن عبد اللَّه بن يوسف، إمام الحرمين، أبو المعالي، الجويني. ولد سنة ٤١٩هـ، وتوفي سنة ٤٧٨هـ. انظر: «الوافي بالوفيات»: (١٩/ ١١٦)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٨/ ٤٦٨).

(٣) انظر: «طبقات الشافعية»: (٥/ ١٨٥)، «المنتظم»: (٩/ ١٩)، «سير أعلام =

ومنهم: الفخر الرازي(١)، من أساطين الأشاعرة، وممن استطال علىٰ أهل السنة بالتأنيب والتقريع، لما كان في آخر عمره ندم ندمًا شديدًا، وأنشد أبياتًا، قال فيها:

(نهايةُ إقدامِ العقولِ عِقَالُ ... وأكثرُ سعيِ العالمينَ ضَلالُ
وأرواحنا في وحشةٍ من جُسُومنا ... وغايةُ دنيانا أذىٰ ووَبالُ
ولم نستفدْ من بحثنا طولَ عمرنا ... سوىٰ أن جمعنا فيه قيلَ وقالُ

لقد تأملت الطرق الكلامية، والمذاهب الفلسفية، فما وجدتها تشفي عليلًا، ولا تروي غليلًا، ووجدت أقرب الطرق طريقة القرآن، أقرأ في الإثبات: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، يعني: فأُثبت الاستواء، وأقرأ في النفي قوله تعالىٰ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ [الشورىٰ: ١١]، يعني: فأُنزه اللَّه عن مماثلة المخلوقين، ومن جرب تجربتي عرف معرفتي، وغيره وغيره)(٢).

= النبلاء»: (١٨/ ٤٧١).

(١) محمد بن عمر بن الحسين بن علىٰ القرشي التيمي البكري، المعروف بالفخر الرازي، ويقال له: ابن خطيب الري، أحد فقهاء الشافعية، ومتكلمي الأشاعرة. ولد سنة ٥٤٤هـ، وتوفي بهراة، يوم عيد الفطر، سنة ٦٠٦هـ. قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ترجمته: (إن الرازي كان يقول: من لزم مذهب العجائز كان هو الفائز. ثم قال: وقد ذكرت وصيته عند موته، وأنه رجع عن مذهب الكلام فيها إلىٰ طريقة السلف، وتسليم ما ورد علىٰ وجه المراد اللائق بجلال اللَّه سبحانه). انظر: «البداية والنهاية»: (١٣/ ٦٧)، «سير أعلام النبلاء»: (٢١/ ٥٠٠).

(٢) أخرجه ابن الخطيب في كتابه «الإحاطة في أخبار غرناطة»: (٢/ ٢٢٢)، ونقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتوىٰ الحمويّة»: ص (١٨٩)، وفي «درء تعارض العقل والنّقل»: (١/ ١٦٠)، وذكر أنه في كتاب الرّازي: «اللذّات»، وكذا نقله عنه السّبكي في «طبقات الشافعية الكبرىٰ»: (٨/ ٩٦)، وابن القيّم في «اجتماع الجيوش =

ومنهم الحموي الذي كان يقول: (إني آوي إلىٰ فراشي، فأضع الملحفة علىٰ وجهي، فيدلي هؤلاء بحججهم، فأنقلب علىٰ شقي الآخر، وأضع الملحفة علىٰ وجهي، فيدلي هؤلاء بحججهم، فلا أزال أتقلب حتىٰ يطلع الفجر، ولم يترجح عندي شيء)(١)، سبحان اللَّه! قال تعالىٰ: ﴿مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ﴾ [طه: ٢]؛ ما أنزل اللَّه وحيه لكي يشقىٰ به العباد، بل أنزله اللَّه هدىٰ وبيانًا، وشفاءً لما في الصدور، ورحمة وموعظة للمؤمنين؛ لهذا سعد به السعداء، من الصحابة والتابعين وتابعوهم بإحسان، وشقي بتركه هؤلاء المخذولون، الذين استهوتهم المناهج الدخيلة، والمذاهب الرديئة، الموروثة من اليهود، والنصارىٰ، واليونان، وغيرهم.

خامسًا: التوحيد عند الصوفية:

قال الهروي: (والتوحيد علىٰ ثَلَاثَة وُجُوه: الْوَجْه الأول تَوْحِيد الْعَامَّة: الَّذِي يَصح بالشواهد، وَالْوَجْه الثَّانِي تَوْحِيد الْخَاصَّة: وَهُوَ الَّذِي يثبت بالحقائق، وَالْوَجْه الثَّالِث تَوْحِيد قَائِم بالقدم: وَهُوَ تَوْحِيد خَاصَّة الْخَاصَّة.

فَأَما التَّوْحِيد الأول: فَهُوَ شَهَادَة أَن ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، وَحده لَا شريك لَهُ، الْأَحَد، الصَّمد، الَّذِي لم يلد وَلم يُولد، وَلم يكن لَهُ كفوا أحد؛ هَذَا هُوَ التَّوْحِيد الظَّاهِر الْجَلِيّ الَّذِي نفىٰ الشّرك الْأَعْظَم، وَعَلِيهِ نصبت الْقبْلَة، وَبِه وَجَبت الذِّمَّة، وَبِه حقنت الدِّمَاء وَالْأَمْوَال، وانفصلت دَار الْإِسْلَام من دَار الْكفْر، وَصحت بِهِ الْملَّة للعامة، وَإِن لم يقومُوا بِحَق الِاسْتِدْلَال، بعد أَن

= الإسلاميّة»: (٢/ ٣٠٥)، وانظر: «سير أعلام النبلاء»: (٢١/ ٥٠٠)، و«تاريخ الإسلام»: (٤٣/ ٢١٧)، وشذرات الذهب: (٥/ ٢١).

(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ١٦٥).

سلمُوا من الشُّبْهَة والحيرة والريبة، بِصدق شَهَادَة صححها قبُول الْقلب؛ هَذَا تَوْحِيد الْعَامَّة الَّذِي يَصح بالشواهد، والشواهد: هِيَ الرسَالَة والصنائع، يجب بِالسَّمْعِ، وَيُوجد بتبصير الْحق، وينمو علىٰ مُشَاهدَة الشواهد.

وَأما التَّوْحِيد الثَّانِي: الَّذِي يثبت بالحقائق، فَهُوَ تَوْحِيد الْخَاصَّة، وَهُوَ إِسْقَاط الْأَسْبَاب الظَّاهِرَة، والصعود عَن منازعات الْعُقُول وَعَن التَّعَلُّق بالشواهد؛ وَهُوَ أَن لَا تشهد فِي التَّوْحِيد دَلِيلا، وَلَا فِي التَّوَكُّل سَببًا، وَلَا للنجاة وَسِيلَة، فَتكون مشاهدًا سبق الْحق بِحكمِهِ وَعلمه وَوَضعه الْأَشْيَاء موَاضعهَا، وتعليقه إِيَّاهَا بأحايينها، وإخفائه إِيَّاهَا فِي رسومها، وَتحقّق معرفَة الْعِلَل، وتسلك سَبِيل إِسْقَاط الْحَدث؛ هَذَا تَوْحِيد الْخَاصَّة، الَّذِي يَصح بِعلم الفناء، ويصفو فِي علم الْجمع، ويجذب إِلَىٰ تَوْحِيد أَرْبَاب الْجمع.

وَأما التَّوْحِيد الثَّالِث: فَهُوَ تَوْحِيد اختصه الْحق لنَفسِهِ، واستحقه بِقَدرِهِ، وألاح مِنْهُ لائحًا إِلَىٰ أسرار طَائِفَة من صفوته، وأخرسهم عَن نَعته، وأعجزهم عَن بثه، وَالَّذِي يشار بِهِ إليه علىٰ ألسن المشيرين: أَنه إِسْقَاط الْحَدث، وَإِثْبَات الْقدَم، علىٰ أَن هَذَا الرَّمْز فِي ذَلِك التَّوْحِيد عِلّة، لَا يَصح ذَلِك التَّوْحِيد إِلَّا بإسقاطها. هَذَا قطب الْإِشَارَة إِلَيْهِ علىٰ ألسن عُلَمَاء هَذَا الطَّرِيق، وَإِن زخرفوا لَهُ نعوتًا، وفصلوه فصولًا، فَإِن ذَلِك التَّوْحِيد تزيده الْعبارَة خفَاء، وَالصّفة نفورًا، والبسط صعوبة، وإِلَىٰ هَذَا التَّوْحِيد شخَصَ أهل الرياضة، وأرباب الْأَحْوَال، ولَه قصد أهل التَّعْظِيم، وإياه عني المتكلمون فِي عين الْجمع، وَعَلِيهِ تصطلم الإشارات، ثمَّ لم ينْطق عَنهُ لِسَان، وَلم تشر إِلَيْهِ عبارَة؛ فَإِن التَّوْحِيد وَرَاء مَا يُشِير إِلَيْهِ مكون، أَو يتعاطاه

حِين، أَو يقلهُ سَبَب، وَقد أجبْت فِي سالف الزَّمَان سَائِلًا سَأَلَنِي عَن تَوْحِيد الصُّوفِيَّة بِهَذِهِ القوافي الثَّلَاث:

مَا وحَّد الْوَاحِد من وَاحِد ... إِذْ كل من وَحده جَاحد

تَوْحِيد من ينْطق عَن نَعته ... عَارِية أبطلها الْوَاحِد

تَوْحِيده إِيَّاه تَوْحِيده ... ونعت من يَنْعَتهُ لَاحد(١).

وقد تعقب ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ هذا القول المبهرج، والتقسيم المحدث، جملةً جملةً، ورد الأمور إلىٰ نصابها، ومما قال رَحِمَهُ اللَّهُ علىٰ سبيل الإجمال في نقد ما سماه الهروي «توحيد العامة»: (فَنَعَمْ، لَعَمْرُ اللَّهِ، وَلِظُهُورِهِ وَجَلَائِهِ أَرْسَلَ اللَّهُ بِهِ رُسُلَهُ، وَأَنْزَلَ بِهِ كُتُبَهُ، وَأَمَرَ اللَّهُ بِهِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ مِنْ عِبَادِهِ، وَأَمَّا الرَّمْزُ وَالْإِشَارَةُ وَالتَّعْقِيدُ، الَّذِي لَا يَكَادُ أَنْ يَفْهَمَهُ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ إِلَّا بِجَهْدٍ وَكُلْفَةٍ فَلَيْسَ مِمَّا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ، وَلَا دَعَوْا إِلَيْهِ، فَظُهُورُ هَذَا التَّوْحِيدِ وَانْجِلَاؤُهُ وَوُضُوحُهُ، وَشَهَادَةُ الْفِطَرِ وَالْعُقُولِ بِهِ، مِنْ أَعْظَمِ الْأَدِلَّةِ أَنَّهُ أَعْلَىٰ مَرَاتِبِ التَّوْحِيدِ، وَذُرْوَةُ سَنَامِهِ، وَلِذَلِكَ قَوِيَ عَلَىٰ نَفْيِ الشِّرْكِ الْأَعْظَمِ، فَإِنَّ الشَّيْءَ كُلَّمَا عَظُمَ لَا يَدْفَعُهُ إِلَّا الْعَظِيمُ، فَلَوْ كَانَ شَيْءٌ أَعْظَمَ مِنْ هَذَا التَّوْحِيدِ لَدَفَعَ اللَّهُ بِهِ الشِّرْكَ الْأَعْظَمَ، وَلِعَظَمَتِهِ وَشَرَفِهِ؛ نُصِبَتْ عَلَيْهِ الْقِبْلَةُ، وَأُسِّسَتْ عَلَيْهِ الْمِلَّةُ، وَوَجَبَتْ بِهِ الذِّمَّةُ، وَانْفَصَلَتْ بِهِ دَارُ الْكُفْرِ مِنْ دَارِ الْإِسْلَامِ، وَانْقَسَمَ بِهِ النَّاسُ إِلَىٰ سَعِيدٍ وَشَقِيٍّ، وَمُهْتَدٍ وَغَوِيٍّ، وَنَادَتْ عَلَيْهِ الْكُتُبُ وَالرُّسُلُ. . .

بَلْ مَنِ اسْتَقْرَأَ أَحْوَالَ النَّاسِ رَأَىٰ أَنَّ كَثِيرًا مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ - أَوْ أَكْثَرَهُمْ - أَعْظَمُ تَوْحِيدًا، وَأَكْثَرُ مَعْرِفَةً، وَأَرْسَخُ إِيمَانًا مِنْ أَكْثَرِ الْمُتَكَلِّمِينَ،

(١) «منازل السائرين»: (ص: ١٣٥-١٣٩).

وَأَرْبَابِ النَّظَرِ وَالْجِدَالِ، وَيَجِدُ عِنْدَهُمْ مِنْ أَنْوَاعِ الْأَدِلَّةِ وَالْآيَاتِ الَّتِي يَصِحُّ بِهَا إِيمَانُهُمْ مَا هُوَ أَظْهَرُ وَأَوْضَحُ وَأَصَحُّ مِمَّا عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَهَذِهِ الْآيَاتُ الَّتِي نَدَبَ اللَّهُ عِبَادَهُ إِلَىٰ النَّظَرِ فِيهَا، وَالِاسْتِدْلَالِ بِهَا عَلَىٰ تَوْحِيدِهِ، وَثُبُوتِ صِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ، وَصِدْقِ رُسُلِهِ هِيَ آيَاتٌ مَشْهُودَةٌ بِالْحِسِّ، مَعْلُومَةٌ بِالْعَقْلِ، مُسْتَقِرَّةٌ فِي الْفِطَرِ، لَا يَحْتَاجُ النَّاظِرُ فِيهَا إِلَىٰ أَوْضَاعِ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالْجَدَلِ، وَاصْطِلَاحِهِمْ، وَطُرُقِهِمُ الْبَتَّةَ، وَكُلُّ مَنْ لَهُ حِسٌّ سَلِيمٌ، وَعَقْلٌ يُمَيِّزُ بِهِ، يَعْرِفُهَا وَيُقِرُّ بِهَا، وَيَنْتَقِلُ مِنَ الْعِلْمِ بِهَا إِلَىٰ الْعِلْمِ بِالْمَدْلُولِ، وَفِي الْقُرْآنِ مَا يَزِيدُ عَلَىٰ عَشَرَاتِ أُلُوفٍ مِنْ هَذِهِ الْآيَاتِ الْبَيِّنَاتِ، وَمَنْ لَمْ يَحْفَظِ الْقُرْآنَ فَإِنَّهُ إِذَا سَمِعَهَا وَفَهِمَهَا وَعَقَلَهَا انْتَقَلَ ذِهْنُهُ مِنْهَا إِلَىٰ الْمَدْلُولِ أَسْرَعَ انْتِقَالٍ وَأَقْرَبَهُ)[(١)].

وقال في نقد «توحيد الخاصة»: (وَبِالْجُمْلَةِ: فَلَيْسَ إِسْقَاطُ الْأَسْبَابِ مِنَ التَّوْحِيدِ، بَلِ الْقِيَامُ بِهَا وَاعْتِبَارُهَا، وَإِنْزَالُهَا فِي مَنَازِلِهَا الَّتِي أَنْزَلَهَا اللَّهُ فِيهَا هُوَ مَحْضُ التَّوْحِيدِ وَالْعُبُودِيَّةِ، وَالْقَوْلُ بِإِسْقَاطِ الْأَسْبَابِ هُوَ تَوْحِيدُ الْقَدَرِيَّةِ الْجَبْرِيَّةِ، أَتْبَاعِ جَهْمِ بْنِ صَفْوَانَ فِي الْجَبْرِ، فَإِنَّهُ كَانَ غَالِيًا فِيهِ، وَعِنْدَهُمْ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَخْلُقْ شَيْئًا بِسَبَبٍ، وَلَا جَعَلَ فِي الْأَسْبَابِ قُوًىٰ وَطَبَائِعَ تُؤَثِّرُ، فَلَيْسَ فِي النَّارِ قُوَّةُ الْإِحْرَاقِ، وَلَا فِي السُّمِّ قُوَّةُ الْإِهْلَاكِ، وَلَا فِي الْمَاءِ وَالْخُبْزِ قُوَّةُ الرِّيِّ وَالتَّغَذِّي بِهِ، وَلَا فِي الْعَيْنِ قُوَّةُ الْإِبْصَارِ، وَلَا فِي الْأُذُنِ وَالْأَنْفِ قُوَّةُ السَّمْعِ وَالشَّمِّ، بَلِ اللَّهُ سُبْحَانَهُ يُحْدِثُ هَذِهِ الْآثَارَ عِنْدَ مُلَاقَاةِ هَذِهِ الْأَجْسَامِ، لَا بِهَا، فَلَيْسَ الشِّبَعُ بِالْأَكْلِ، وَلَا الرِّيُّ بِالشُّرْبِ، وَلَا الْعِلْمُ بِالِاسْتِدْلَالِ، وَلَا الِانْكِسَارُ بِالْكَسْرِ، وَلَا الْإِزْهَاقُ بِالذَّبْحِ، وَلَا الطَّاعَاتُ

---

(١) «مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين»: (٣/ ٤٥٠-٤٥١).

وَالتَّوْحِيدُ سَبَبًا لِدُخُولِ الْجَنَّةِ وَالنَّجَاةِ مِنَ النَّارِ، وَلَا الشِّرْكُ وَالْكُفْرُ وَالْمَعَاصِي سَبَبًا لِدُخُولِ النَّارِ، بَلْ يُدْخِلُ هَؤُلَاءِ الْجَنَّةَ بِمَحْضِ مَشِيئَتِهِ، مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ وَلَا حِكْمَةٍ أَصْلًا، وَيُدْخِلُ هَؤُلَاءِ النَّارَ بِمَحْضِ مَشِيئَتِهِ، مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ وَلَا حِكْمَةٍ)[(١)].

وقال في نقد «توحيد خاصة الخاصة»: (أَفْضَلُ صَفْوَةِ الرَّبِّ تَعَالَىٰ: الْأَنْبِيَاءُ، وَأَفْضَلُهُمْ: الرُّسُلُ، وَأَفْضَلُهُمْ: أُولُو الْعَزْمِ، وَأَفْضَلُهُمْ: الْخَلِيلَانِ عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَعَلَىٰ سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، وَالَّذِي أَلَاحَهُ اللَّهُ إِلَىٰ أَسْرَارِهِمْ مِنْ ذَلِكَ هُوَ أَكْمَلُ تَوْحِيدٍ عَرَفَهُ الْعِبَادُ، وَلَا أَكْمَلَ مِنْهُ، وَلَيْسَ وَرَاءَهُ إِلَّا الشَّطْحُ وَالدَّعَاوَىٰ وَالْوَسَاوِسُ، وَهُمْ -صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ- قَدْ تَكَلَّمُوا بِالتَّوْحِيدِ، وَنَعَتُوهُ وَبَيَّنُوهُ، وَأَوْضَحُوهُ وَقَرَّرُوهُ، بِحَيْثُ صَارَ فِي حَيِّزِ التَّجَلِّي وَالظُّهُورِ وَالْبَيَانِ، فَعَقَلَتْهُ الْقُلُوبُ، وَحَصَّلَتْهُ الْأَفْئِدَةُ، وَنَطَقَتْ بِهِ الْأَلْسِنَةُ، وَأَوْضَحَتْهُ الشَّوَاهِدُ، وَقَامَتْ عَلَيْهِ الْبَرَاهِينُ، وَنَادَتْ عَلَيْهِ الدَّلَائِلُ، وَلَا يُمَكِّنُ أَحَدًا أَنْ يَنْقِلَ عَنْ نَبِيٍّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، وَلَا وَارِثِ نَبِيٍّ دَاعٍ إِلَىٰ مَا دَعَا إِلَيْهِ أَنَّهُ يُعَلِّمُ تَوْحِيدًا لَا يُمْكِنُهُ النُّطْقُ بِهِ، وَأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ أَخْرَسَهُ عَنْ نُطْقِهِ وَأَعْجَزَهُ عَنْ بَثِّهِ، بَلْ كُلُّ مَا عَلِمَهُ الْقَلْبُ أَمْكَنَ اللِّسَانَ التَّعْبِيرُ عَنْهُ، وَإِنِ اخْتَلَفَتِ الْعِبَارَةُ ظُهُورًا وَخَفَاءً، وَبَيْنَ ذَلِكَ، وَقَدْ لَا يَفْهَمُهُ إِلَّا بَعْضُ النَّاسِ، فَالنَّاسُ لَمْ تَتَّفِقْ أَفْهَامُهُمْ لِمَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ)[(٢)].

وهذا القسم الثالث من التوحيد المزعوم، توحيد أكفر الكفرة، الاتحادية، القائلين بوحدة الوجود، ولهذا عقَّب ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ علىٰ

(١) «مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين»: (٣/ ٤٥٩).
(٢) «مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين»: (٣/ ٤٧٣-٤٧٤).

أبيات صاحب المنازل، فقال: (إِنَّ هَذَا الْكَلَامَ الَّذِي اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ هَذِهِ الْأَبْيَاتُ لَا يَسْتَقِيمُ عَلَىٰ مَذْهَبِ الْمُلْحِدِينَ وَلَا عَلَىٰ مَذْهَبِ الْمُوَحِّدِينَ.

أَمَّا الْمُوَحِّدُونَ فَهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ الرُّسُلَ وَالْأَنْبِيَاءَ وَالْمَلَائِكَةَ وَالْمُؤْمِنِينَ يُوَحِّدُونَ اللَّهَ حَقَّ تَوْحِيدِهِ الَّذِي يَقْدِرُونَ عَلَيْهِ، وَأَمَّا الْمُلْحِدُونَ فَيَقُولُونَ: مَا ثَمَّ غَيْرٌ فِي الْحَقِيقَةِ، فَاللَّهُ عِنْدَهُمْ هُوَ الْوُجُودُ الْمُطْلَقُ السَّارِي فِي الْمَوْجُودَاتِ، فَهُوَ الْمُوَحِّدُ وَالْمُوَحَّدُ، وَكُلُّ مَا يُقَالُ فِيهِ فَهُوَ عِنْدَهُمْ حَقٌّ وَتَوْحِيدٌ كَمَا قَالَ عَارِفُ الْقَوْمِ ابْنُ عَرَبِيٍّ:

سِرْ حَيْثُ شِئْتَ فَإِنَّ اللَّهَ ثَمَّ وَقُلْ ... مَا شِئْتَ فِيهِ فَإِنَّ الْوَاسِعَ اللَّهُ

وَقَالَ أَيْضًا:

عَقَدَ الْخَلَائِقُ فِي الْإِلَهِ عَقَائِدًا ... وَأَنَا اعْتَقَدْتُ جَمِيعَ مَا اعْتَقَدُوهُ

وَمَذْهَبُ الْقَوْمِ أَنَّ عُبَّادَ الْأَوْثَانِ، وَعُبَّادَ الصُّلْبَانِ، وَعُبَّادَ النِّيرَانِ، وَعُبَّادَ الْكَوَاكِبِ، كُلَّهُمْ مُوَحِّدُونَ، فَإِنَّهُ مَا عُبِدَ غَيْرُ اللَّهِ فِي كُلِّ مَعْبُودٍ عِنْدَهُمْ، وَمَنْ خَرَّ لِلْأَحْجَارِ فِي الْبِيدِ، وَمَنْ عَبَدَ النَّارَ وَالصَّلِيبَ، فَهُوَ مُوَحِّدٌ عَابِدٌ لِلَّهِ، وَالشِّرْكُ عِنْدَهُمْ إِثْبَاتُ وُجُودٍ قَدِيمٍ وَحَادِثٍ، وَخَالِقٍ وَمَخْلُوقٍ، وَرَبٍّ وَعَبْدٍ، وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُ عَارِفِيهِمْ، وَقَدْ قِيلَ لَهُ: الْقُرْآنُ كُلُّهُ يُبْطِلُ قَوْلَكُمْ، فَقَالَ: الْقُرْآنُ كُلُّهُ شِرْكٌ، وَالتَّوْحِيدُ هُوَ مَا نَقُولُهُ)(١).

فتوحيد خاصة الخاصة، بزعمهم، هو توحيد أصحاب وحدة الوجود، الزاعمين أن الخالق عين المخلوق، في كلام تقشعر منه الجلود، وتشمئز منه النفوس، ويزخرفون في ذلك أقوالًا تبهر الغِرَّ، وينظمون شعرًا يتبعه الغاوون؛ قال شيطانهم الأكبر، ابن عربي:

---

(١) «مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين»: (٣/ ٤٧٨-٤٧٩).

العبد رب والرب عبد … ياليت شعري من المكلف
إن قلت عبد فذاك رب … أو قلت رب أنىٰ يكلف

ومن فروع هذا التوحيد الخبيث: زعمهم أن فرعون كان محقًا حين قال: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾ [النازعات: ٢٤]؛ لأنه كان في حال اتحاد!

ومن فروعه الخبيثة: تصويب جميع الأديان المحرّفة، والملل الوثنية؛ لا يرون بينها فرقًا، ولا ينكرون كفرًا، حتىٰ قال ابن عربي:

لقد كنت قبل اليوم أُنكر صاحبي … إذا لم يكن ديني إلىٰ دينه دَاني
فقد صار قلبي قابلًا كل صورةٍ … فمرعىٰ لغزلانٍ وديرُ لرهبانِ
وألواحُ توراةٍ وكعبةُ طائفٍ … وإنجيلُ رهبانٍ ومصحفُ قرانِ
أَدِينُ بدينِ الحُبِّ أنىٰ تَوجَّهَتْ … ركَائِبُهُ فالحب ديني وإيماني

ويزعمون أن هذا الكفر الصراح أعلىٰ مراتب التوحيد! ويزدرون توحيد العامة.

والحق أن توحيد العامة هو التوحيد الذي دعت إليه الأنبياء والمرسلون؛ ولهذا كان أكمل الناس توحيدًا الخليلان: إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ، ومحمد ﷺ، وقد كانا ينطقان بالتوحيد، ويعبدان اللَّه عَجَّلَ، ولم يتفوها بشيء مما قاله هؤلاء المهووسون، من زنادقة الصوفية، مما التاثت به عقولهم من النسك الأعجمي، فخلطوه بعبارات إسلامية، وألبسوه هذا اللُّبوس، ولبَّسُوا به علىٰ العوام، وأفسدوا دينهم؛ نعوذ باللَّه من الخذلان.

قوله: ٣- (وَلا شَيْءَ مِثْلُهُ):

كما قال تعالىٰ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ [الشورىٰ: ١١]، وكما وحدَّ نفسه

في سورة الإخلاص بالنفي والإثبات، فقال: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ١ - ٤]؛ فنفىٰ المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن ربه عَزَّوَجَلَّ ما نفاه عن نفسه، فقال: (وَلا شَيْءَ): و«شَيْء» نكرةٌ في سياقِ النفي، فدلت علىٰ العموم.

قال العلامة السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

والـنـكـرات فـي سـيـاق الـنـفـي تعطي العموم أو سياق النهي[1]

• قوله: (مِثْلُهُ): أَيْ: كمِثْلِه وصِفَتِه، وقد جاء القرآن بنفي التمثيل، وبعض الناس يعبر بنفي التشبيه، والواقع أن لفظ التشبيه صار له استعمالان: استعمال صحيح، واستعمال خاطئ؛ استعمال صحيح: وهو ما وافق نفي التمثيل؛ فإذا أريد بالتشبيه التمثيل صح النفي، إلا أن المتكلمين أدخلوا في نفي التشبيه نفي الصفات؛ فزعموا أن كل ما وقع فيه توافقٌ، ولو في الألفاظ، بين اللَّه وبين خلقه، فإنه يُنفىٰ عن اللَّه بدعوىٰ نفي التشبيه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (اتفاق المسمّيَين في بعض الأسماء والصفات ليس هو التشبيه والتمثيل الذي نفته الأدلة السمعيات والعقليات، وإنما نفت ما يستلزم اشتراكهما فيما يختص به الخالق؛ مما يختص بوجوبه أو جوازه أو امتناعه، فلا يجوز أن يَشركه فيه مخلوق، ولا يُشركه مخلوق في شيء من خصائصه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وأما ما نفيتَه فهو ثابت بالشرع والعقل، وتسميتك ذلك تشبيهًا وتجسيمًا تمويه علىٰ الجهال، الذين يظنون أن كل معنىٰ سماه مسمٍّ بهذا الاسم يجب نفيه، ولو ساغ هذا لكان كل مبطل يسمي الحق بأسماء ينفر عنها بعض الناس، ليكذب الناس بالحق المعلوم بالسمع

---

(١) «المنظومة الفقهية»: (ص: ٨).

والعقل، وبهذه الطريقة أفسدت الملاحدة علىٰ طوائف من الناس عقولهم ودينهم، حتىٰ أخرجوهم إلىٰ أعظم الكفر والجهالة، وأبلغ الغي والضلالة. . .

وقد يفرَّق بين لفظ «التشبيه» و«التمثيل»، وذلك أن المعتزلة ونحوهم، من نُفاة الصفات، يقولون: كل من أثبت للَّه صفة قديمة فهو مشبِّه ممثِّل، فمن قال: إن للَّه علمًا قديمًا، أو قدرةً قديمةً، كان عندهم مشبهًا ممثلا، لأن «القِدم» عند جمهورهم هو أخص وصف الإله، فمن أثبت للَّه صفة قديمة فقد أثبت له مِثْلًا قديمًا، ويسمونه ممثلًا بهذا الاعتبار. . .

والقرآن قد نفىٰ مسمَّىٰ «المثل»، و«الكفء»، و«النِّدّ»، ونحو ذلك، ولكن يقولون: الصفة في لغة العرب ليست مثل الموصوف، ولا كفأه ولا نده؛ فلا تدخل في النص، وأما العقل فلم ينف مسمَّىٰ «التشبيه» في اصطلاح المعتزلة)[١].

فنطلق القول بنفي التمثيل، لأن اللَّه نفاه، وأما التشبيه فاصطلاح حادث يستدعي الاستفصال عن مراد نافيه، حتىٰ لا نقع في الكَمِين الذي نصبه النُفاة ليتوصّلوا إلىٰ نفي ما أثبته اللَّه لنفسه؛ ولهذا ينبغي المحافظة علىٰ الألفاظ الشرعية، وعدم الاستعاضة بها ألفاظًا مُحدثة حمّالة أوجه.

والتمثيل المذموم نوعان:

- النوع الأول: تمثيل الخالق بالمخلوق: وهو نزولٌ بصفات الخالق إلىٰ صفات المخلوقين؛ بأن يقول الممثل: له يدٌ كأيدينا، ووجهٌ كوجوهنا،

(١) «التدمرية»: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع: (٣٩-٤٠، ١١٧، ١١٩).

وسمعٌ كسمعنا، وبصرٌ كبصرنا، تعالىٰ اللَّه عما يقولون علوًّا عظيمًا، ولا ريب أن هذا محرّمٌ شرعًا، ممتنع عقلًا.

فتحريمه شرعًا: لدلالة الآيات علىٰ نفيه، والنهي عنه، كما قال تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ﴾ [الشورىٰ: ١١]، وقال: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤]، وقال: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَۚ﴾ [النحل: ٧٤]، وقال: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢].

وامتناعه عقلًا: لأن العقل يأبىٰ أن يكون الخالق الكامل من جميع الوجوه، كالمخلوق الناقص من جميع الوجوه؛ ولهذا أبطل اللَّه ﷻ ألوهية المشركين بنفي صفات الكمال، التي اختص بها، عنهم، فقال: ﴿وَٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَوٰةً وَلَا نُشُورًا﴾ [الفرقان: ٣]، وقال: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُۗ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٧].

وهذا النوع أول من قال به في هذه الأمة متقدمو الرافضة، كالهِشامَين؛ كهشام بن الحكم الرافضي(١)، وهشام بن سالم الجواليقي(٢)، وداوود الجواربي(٣)؛ فقالوا قولًا شنيعًا، تقشعر منه الأبدان، ذكره الأشعري في

(١) هشام بن الحكم الكوفي الرافضي، له نظر وجدل، وتواليف كثيرة، قال في مختلف الحديث: كان من الغلاة، ويقول بالجبر الشديد، وذكر عنه ابن حزم: أنه يزعم أن ربه طوله سبعة أشبار، بشبر نفسه، ويزعم أن علم اللَّه محدث. مات بعد نكبة البرامكة بمديدة متسترًا، وقيل عاش إلىٰ خلافة المأمون.

(٢) هشام بن سالم الجواليقي: نسج علىٰ منوال هشام بن الحكم في التشبيه، وزعم أن اللَّه نور ساطع يتلألأ، وله خمس حواس... إلخ، من تخريفاته، وضلالاته. انظر: «الملل والنحل»: (١/ ١٨٤)، «مقالات الإسلاميين»: (ص: ٢٠٩).

(٣) داوود الجواربي: أخذ مقالاته عن هشام بن سالم الجواليقي، وزعم أن اللَّه جسم، =

«مقالات الإسلاميين»(١)، وربما وافقهم بعض الفرق، كاليزيدية، ولعله انقرض لشناعته. واللَّه أعلم.

• النوع الثاني: تمثيل المخلوق بالخالق: وهو رفع للمخلوق فوق منزلته، وتمثيله بما لا ينبغي إلا للخالق، وقد يقع في الصفات، أو الحقوق، أو الأفعال:

ففي الصفات: كما يقع من غلاة المداحين، كقول المتنبي(٢):

فكن كما أنت يا من لا شبيه له ... أو كيف شئت فما خلقٌ يدانيكا

وكقول ابن هانئ الأندلسي(٣):

ما شئت لا ما شاءت الأقدار ... فاحكم فأنت الواحد القهار

وفي الحقوق: بصرف العبادات المستحقة للَّه لغير اللَّه، كفعل المشركين حين جعلوا النذر، والذبح، والسجود، والحلف، والدعاء، ونحو ذلك لغير اللَّه، قال تعالىٰ: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١].

وفي الأفعال: كزعم مشركي الربوبية أن أحدًا يخلق أو يدبر، مع اللَّه.

= وجثة علىٰ صورة الإنسان؛ لحم، ودم، وشعر، وعظم... إلخ. قال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: (رأس في الرافضة والتجسيم، من مرامي جهنم)، وقال يزيد بن هارون: (الجواربي، والمريسي كافران).

(١) «مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين»: (١/ ٢٨٠-٢٨٣).

(٢) انظر: «شرح ديوان المتنبي»: (ص: ٥١).

(٣) انظر: «ديوان ابن هانئ الأندلسي»: (ص: ١٤٦).

قوله: ٤- (وَلا شَيْءَ يُعْجِزَهُ):

قال تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَيْءٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٤٤]، و(شَيْءَ): نكرة في سياق النفي، فدلت علىٰ العموم، ولا يلحقه من ذلك تعب ولا إعياء، كما قال ﷻ: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقال: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨]؛ فإنه، سبحانه وبحمده، لم يزل ولا يزال علىٰ كل شيء قدير، قال تعالىٰ: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٦٥]، وضد العجز، القدرة، وضد الضعف، القوة؛ فالقدرة: التمكن من الفعل من غير عجز، والقوة: التمكن من الفعل من غير ضعف.

ولابد للمؤمن أن يملأ قلبه يقينًا أن الله ﷻ لا يُعجزه شيء، فيثق تمام الثقة أن الله علىٰ كل شيء قدير، حين يقع في هم، أو غم، أو مرض، أو فاقة، فيتعلق بربه، ولا ييأس من روح الله، قال تعالىٰ: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧]، وهكذا حين يرىٰ الطغاة والظالمين يعيثون في الأرض فسادًا، ويهلكون الحرث والنسل، ربما تسلل إلىٰ بعض نفوس المؤمنين شك وحيرة، بسبب الذهول وتتابع المصائب، فليذكر قوله تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ وَلَوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنْهُمْ﴾ [محمد: ٤]، وقوله: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ ۚ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [إبراهيم: ٤٢].

وكل ما نفاه الله تعالىٰ عن نفسه، كالعجز، فهو صفة نقص، والواجب حينئذ أمران:

أحدهما: نفي ما نفاه اللَّه عن نفسه، أو نفاه عنه نبيه ﷺ.

الثاني: إثبات كمال ضده، لأن النفي المجرد لا يدل علىٰ كمال إلا إذا تضمن إثبات الضد؛ فإذا نفينا عنه العجز أثبتنا له كمال القدرة، وهذا أمرٌ معهود عند الناس، فإذا قيل: فلان ليس ببخيل، فالمقصود أنه كريم، لا أنه ليس بكريم ولا بخيل، وإذا قيل ليس بجبان، فالمراد أنه شجاع، لا أنه خال من الوصفين، وإلا لكان منقصة، ولم تطب نفسه بذلك؛ فلا يكون مدحًا إلا إذا تضمن إثبات كمال الضد؛ فالنفي المجرد لا يدل علىٰ كمال في حد ذاته، لأنه نفي، ولأنه ربما كان بسبب عجز عن الاتصاف بالكمال، أو عدم قابلية.

فمثال العجز: قول القائل يهجو قبيلة[١]:

قبيلةٌ لا يغدرون بذمةٍ ... ولا يظلمون الناس حبة خردل

يبدو، لأول وهلة، أنه يمدحهم بنفي الغدر والظلم عنهم، والواقع أنه أراد مذمتهم؛ بأنهم بلغوا من الضعف والمهانة درجة لا يجرؤون علىٰ الغدر، ولا يستطيعون الظلم، ولذلك صغّرهم (قبيّلة) تحقيرًا، وقول الآخر[٢]:

لو كنت من مازن لم تستبح إبلي ... بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا
لكن قومي وإن كانوا ذوي حسبٍ ... ليسوا من الشر في شيء وإن هانا
يجزون من ظلم أهل الظلم مغفرةً ... ومن إساءة أهل السوء إحسانًا

---

(١) انظر: «ديوان المعاني» لأبي هلال العسكري: (ص: ٧٣).

(٢) الأبيات لقريط بن أنيف العنبري: انظر: «خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب»: (٧/ ٤٤١).

وإنما أراد السخرية بهم لعجزهم عن الشر .

ومثال عدم القابلية، كقول القائل: الجدار لا يَظلم! فلقائل أنْ يقول: الظلم والعدل ليسا من صفة الجدران؛ فقد يدعي أحد أن ما نفيناه عن اللَّه ﷻ بسبب عدم القابلية، كما ادعته القرامطة الباطنية؛ لذلك لزم أن نُضمّن النفي إثبات كمال الضد، لقطع هذه الدعوىٰ الباطلة .

فقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلۡعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦] يستلزم نفي الظلم وإثبات كمال العدل .

وقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨] يستلزم نفي الضعف وإثبات كمال القوة .

وقوله تعالىٰ: ﴿لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥] يستلزم نفيهما وإثبات كمال القيومية .

وقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخۡفَىٰ عَلَيۡهِ شَيۡءٞ﴾ [آل عمران: ٥] يستلزم نفي الجهل وإثبات كمال العلم .

وقوله تعالىٰ: ﴿لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ﴾ [الإخلاص: ٣] يستلزم نفي الولادة والتولد وإثبات كمال الوحدانية .

وطريقة القرآن: النفي المجمل، والإثبات المفصل؛ فمن تأمل آيْ الكتاب وجد أن اللَّه ﷻ يتعرف إلىٰ خلقه بالصفات الثبوتيةِ المفصلة، والصفات المنفية المجملة، كنفي العيب والنقص ومماثلة المخلوقين بإجمال؛ فمن أمثلة الإثبات المفصل قوله تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِۖ هُوَ ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٢٢﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلۡمُؤۡمِنُ ٱلۡمُهَيۡمِنُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡجَبَّارُ ٱلۡمُتَكَبِّرُۚ سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ

عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢٣﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحشر: ٢٣، ٢٤]، ومن أمثلة النفي المجمل قوله تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورىٰ: ١١]، وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤]، ونحو ذلك.

وهذا هو المناسب واللائق في الثناء، فإن النفس تستروح للبسط في المِدحة، والاقتضاب في نفي المذمة، ولو عكس لكان مستهجنًا ممجوجًا، كما لو مدح السلطان بقوله: أنت لست بزبال، ولا حجام، ولا حمال، ونحو ذلك، وإنما يستحسن في النفي الإجمال؛ بأن يقول: أنت لست كأحدٍ من الرعية، والتفصيل في المدح؛ بأن يقول: أنت عادلٌ كريمٌ شجاعٌ.

والعجيب أن المتكلمين قَلَبوا الأمر، وعكسوا الحال! فعَرَّفوا اللَّه بالسلوب والنفي المفصل، والإثبات المجمل؛ حكىٰ الأشعري مقالة المعتزلة: (ليس بجسم ولا شبح ولا جثة ولا صورة، ولا لحم ولا دم، ولا شخص ولا جوهر ولا عرض، ولا بذي لون ولا طعم ولا رائحة ولا مجسة، ولا بذي حرارة ولا برودة ولا رطوبة ولا يبوسة، ولا طول ولا عرض ولا عمق، ولا اجتماع ولا افتراق، ولا يتحرك ولا يسكن، ولا يتبعض، وليس بذي أبعاض وأجزاء وجوارح وأعضاء، وليس بذي جهات، ولا بذي يمين وشمال، وأمام وخلف وفوق وتحت، ولا يحيط به مكان، ولا يجري عليه زمان، ولا تجوز عليه المماسة، ولا العزلة، ولا الحلول في الأماكن)(١).

(١) «مقالات الإسلاميين»: (١/ ٤٠).

وإذا وجد في القرآن العظيم نفيٌ مفصل، فلأحد سببين:

- إما لرفع شبهة: قال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨]، لما قالت يهود: (وانتهىٰ اللَّه في اليوم السابع من عمله الذي عمله، واستراح في اليوم السابع)[١]، تعالىٰ اللَّه عما يقولون.

- أو لدفع توهم: كاعتقاد أن الولد كمال في حق اللَّه، فقال تعالىٰ: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣]، وقال: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ﴾ [المؤمنون: ٩١]، وقال: ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾ [الإسراء: ١١١].

قوله: ٥- (وَلا إِلَهَ غَيْرُهُ):

هذه هي كلمة التوحيد: لا إله إلا اللَّه، وقد تقدم إعرابها، وبيان معناها، وتقدير محذوفها، وقد تكررت عبارة ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ علىٰ ألسنة الأنبياء في القرآن تسع مرات، وجاءت بلفظها الظاهر مرة واحدة في قوله: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓا۟ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الصافات: ٣٥].

قوله: ٦- (قَدِيمٌ بِلا ابْتِدَاءٍ، دَائِمٌ بِلَا انْتِهَاءٍ):

(قَدِيمٌ بِلا ابْتِدَاءٍ): «القديم» ليس من أسماء اللَّه الحسنىٰ، ويُغني عنه اسمه «الأول»، فقد قال النبي ﷺ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ»[٢]، لأن القديم مسبوق بما هو أقدم منه، ألم تر إلىٰ أن اللَّه تعالىٰ

(١) «العهد القديم»: (٧٠).
(٢) أخرجه مسلم: رقم (٢٧١٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

قال: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩]، مع وجود ما هو أقدم منه؛ فلذلك كان هذا اللفظ قاصرًا، وأسماء اللَّه «حسنىٰ»، أي بلغت في الحسن غايته، وربما عبَّر به بعض العلماء تنزلًا ومجاراةً لغيرهم، من باب الإخبار، وباب الإخبار أوسع من باب الأسماء والصفات.

(دَائِمٌ بِلَا انْتِهَاء): «الدائم» ليس من الأسماء الحسنىٰ، ويغني عنه اسمه «الآخر»، فقد قال النبي ﷺ: «وَأَنْتَ الْآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ»[(١)]، وذلك أن جميع المخلوقات تفنىٰ، ولا يبقىٰ سواه، كما قال تعالىٰ: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۝٢٦ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٦، ٢٧]، وبيَّن النبي ﷺ ذلك، فقال: «يَطْوِي اللَّهُ ﷻ السَّماواتِ يَوْمَ القِيامَةِ، ثُمَّ يَأْخُذُهُنَّ بِيَدِهِ اليُمْنىٰ، ثُمَّ يَقُولُ: أنا المَلِكُ، أيْنَ الجَبّارُونَ؟ أيْنَ المُتَكَبِّرُونَ؟ ثُمَّ يَطْوِي الأرَضِينَ بِشِمالِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أنا المَلِكُ أيْنَ الجَبّارُونَ؟ أيْنَ المُتَكَبِّرُونَ؟»[(٢)].

قوله: ٧- (لا يَفْنَىٰ، وَلا يَبِيدُ):

نفىٰ المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن اللَّه ﷻ الفناء والبيد، وهما بمعنىٰ واحد.
قال الجوهري: (فَنِيَ الشَّيْءُ فَنَاءً: بَادَ)[(٣)]، ومما ينسب إلىٰ ورقة بن نوفل رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

لا شيء مما ترىٰ تبقىٰ بشاشته ... يبقىٰ الإلهُ ويفنىٰ المالُ والولدُ

(١) أخرجه مسلم: رقم (٢٧١٣).
(٢) أخرجه مسلم: رقم (٢٧٨٨).
(٣) «مختار الصحاح»: (ص: ٢٤٣).

قوله: ٨- (وَلا يَكُونُ إِلَّا مَا يُرِيدُ):

المقصود أحد نوعي الإرادة الربانية، وهي الإرادة الكونية، وذلك أن إرادة اللَّه تعالىٰ تنقسم إلىٰ قسمين:

١- الإرادة الكونية (القدرية): وهي بمعنىٰ المشيئة، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]؛ فما شاء اللَّه كان، وما لم يشأ لم يكن.

٢- الإرادة الشرعية (الدينية): وهي بمعنىٰ المحبة. قال تعالىٰ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلۡيُسۡرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، أي يحب لكم ذلك.

والفرق بينهما من وجوه:

أحدها: أن الإرادة الكونية لابد من وقوعها، قال تعالىٰ: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [الحج: ١٤]، وقال: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]، أما الإرادة الشرعية فقد تقع وقد لا تقع، قال تعالىٰ: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، وقد لا يُصَلي ولا يُزَكي، وقال تعالىٰ: ﴿ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الحديد: ٧]، وقد يُكفر بهما.

الثاني: الإرادة الكونية قد يحبها اللَّه ويرضاها؛ كخلق محمد ﷺ، وقد لا يحبها ولا يرضاها، كخلق إبليس، أما الإرادة الشرعية فيحبها اللَّه ويرضاها؛ كالإيمان، والصلاة والزكاة، وسائر شرائع الدين.

الثالث: الإرادة الكونية قد تكون مقصودة لذاتها، لما يترتب عليها من مصالح آنية؛ كإرسال الرسل، وإنزال الكتب، وقد تكون مقصودة لغيرها، لما يترتب عليها من مصالح مآلية؛ كخلق إبليس، وحصول المعاصي،

وظهور الفساد، والأمراض والشرور، والزلازل والبراكين، ليتميز المؤمنون من الكفار، والأبرار من الفجار، وأهل الجنة من أهل النار، وحصول التوبة والاستغفار، وتكفير السيئات، ورفعة الدرجات، وظهور آثار أسماء اللَّه الحسنىٰ؛ من الجلال والجمال والكمال، أما الإرادة الشرعية فإنها مقصودة لذاتها ومآلاتها؛ كإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة.

ومن لم يفرق بين الإرادتين، ورأىٰ أن الإرادة لا تكون إلا شرعية، ضل في باب القدر، وقال بقول القدرية، ومن رأىٰ أن الإرادة لا تكون إلا كونية، ضل في باب الشرع، وقال بقول الجبرية، وسيأتي له مزيد بيان.

والإرادتان تجتمعان في حق المؤمن المطيع، وهذا سر سعادته، وتفترقان في حق الكافر الفاجر، وهذا سر شقائه؛ فالمؤمن خاضع لإرادة اللَّه الكونية؛ لكونه أحد مخلوقاته، لا محيد له عما أراد به كونًا، ثم هو مستجيب لإرادة اللَّه الشرعية طواعيةً من تلقاء نفسه؛ فلهذا تلتقي الإرادتان في حقه، فلا يضل ولا يشقىٰ، ويكون مهتديًا سعيدًا؛ لا تعارض عنده، ولا اضطراب.

أما الكافر فإنه خاضعٌ رغم أنفه لإرادة اللَّه الكونية، لكنه مصادمٌ لإرادة اللَّه الشرعية بكفره وعصيانه؛ فتتعارض الإرادتان في حقه، فيضل ويشقىٰ، وتصبح معيشته ضنكًا؛ فكلما كان العبد أتقىٰ لربه، كان أطيب عيشًا وأهنأ بالًا، وكلما كان العبد أبعد عن ربه كان أنكد عيشًا وأشقىٰ، قال تعالىٰ: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ أَعْمَىٰ﴾ [طه: ١٢٣، ١٢٤].

قوله: ٩- (لا تَبْلُغُهُ الأَوْهَامُ، وَلا تُدْرِكُهُ الأَفْهَامُ):

قال تعالىٰ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]؛ فاللَّه ﷻ أعلىٰ وأجل من أن تُدرِك كنه ذاته، وكيفية صفاته عقول البشر؛ فمهما توهم المتوهمون، وتخيل المتخيلون، فهم في غيهم يعمهون.

قال عبد العزيز بن عبد اللَّه بن أبي سلمة الماجشون رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو أحد أئمة المدينة الثلاثة الذين هم: مالك بن أنس، وابن الماجشون، وابن أبي ذئب - وقد سئل عما جحدت به الجهمية، فقال: (أَمَّا بَعْدُ: فَقَدْ فَهِمْتُ مَا سَأَلْتَ فِيمَا تَتَابَعَتِ الْجَهْمِيَّةُ، وَمَنْ حَالَفَهَا، فِي صِفَةِ الرَّبِّ الْعَظِيمِ الَّذِي فَاتَتْ عَظَمَتُهُ الْوَصْفَ، وَالتَّقْدِيرَ، وَكَلَّتِ الْأَلْسُنُ عَنْ تَفْسِيرِ صِفَتِهِ، وَانْحَسَرَتِ الْعُقُولُ دُونَ مَعْرِفَةِ قَدْرِهِ، وَدَعَتْ عَظَمَتُهُ الْعُقُولَ، فَلَمْ تَجِدْ مَسَاغًا فَرَجَعَتْ خَاسِئَةً وَهِيَ حَسِيرٌ.

وَإِنَّمَا أُمِرْنَا بِالنَّظَرِ وَالتَّفَكُّرِ فِيمَا خَلَقَ بِالتَّقْدِيرِ، وَإِنَّمَا يُقَالُ: كَيْفَ كَانَ؟ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ مَرَّةً ثُمَّ كَانَ، فَأَمَّا الَّذِي لَا يَحُولُ، وَلَا يَزُولُ، وَلَمْ يَزَلْ، وَلَيْسَ لَهُ مِثْلٌ، فَإِنَّهُ لَا يَعْلَمُ كَيْفَ هُوَ إِلَّا هُوَ.

الدَّلِيلُ عَلَىٰ عَجزِ الْعُقُولِ عَنْ تَحْقِيقِ صِفَتِهِ عَجْزُهَا عَنْ تَحْقِيقِ صِفَةِ أَصْغَرِ خَلْقِهِ لَا تَكَادُ تَرَاهُ صِغَرًا يَجُولُ وَيَزُولُ، وَلَا يُرَىٰ لَهُ سَمْعٌ وَلَا بَصَرٌ لِمَا يَتَقَلَّبُ بِهِ وَيَحْتَالُ مِنْ عَقْلِهِ، أَعْضَلُ بِكَ وَأَخْفَىٰ عَلَيْكَ مِمَّا ظَهَرَ مِنْ سَمْعِهِ وَبَصَرِهِ، ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤]، [ص: ٦٥]، وَخَالِقُهُمْ وَسَيِّدُ السَّادَةِ وَرَبُّهُمْ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١].

اعْرِفْ -رَحِمَكَ اللَّهُ- غِنَاكَ عَنْ تَكَلُّفِ صِفَةِ مَا لَمْ يَصِفِ الرَّبُّ مِنْ نَفْسِهِ

بِعَجْزِكَ عَنْ مَعْرِفَتِهِ قَدْرَ مَا وَصَفَ مِنْهَا، إِذَا لَمْ تَعْرِفْ قَدْرَ مَا وَصَفَ فَمَا كَلَّفَكَ عِلْمَ مَا لَمْ يَصِفْ)(١)، وهذا كلام قاطع لطمع الطامعين في درك كُنه رب العالمين.

وليس مقتضىٰ ذلك ألا نعلم معنىٰ ما أخبر به عن نفسه؛ ففرقٌ بين المعنىٰ والكيفية؛ فالمنفي هو إدراك الكيف، وأما إدراك المعنىٰ فإنه ممكن، بل لا يتم التعبد للَّه ﷻ إلا بذلك.

فعن جعفر بن عبد اللَّه رَحِمَهُ اللَّهُ، قَالَ: (جَاءَ رَجُلٌ إِلَىٰ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، كَيْفَ اسْتَوَىٰ؟ قَالَ: فَمَا رَأَيْتُ مَالِكًا وَجَدَ مِنْ شَيْءٍ كَمَوْجِدَتِهِ مِنْ مَقَالَتِهِ، وَعَلَاهُ الرُّحَضَاءُ، يَعْنِي الْعَرَقَ، قَالَ: وَأَطْرَقَ الْقَوْمُ، وَجَعَلُوا يَنْتَظِرُونَ مَا يَأْتِي مِنْهُ فِيهِ، قَالَ: فَسُرِّيَ عَنْ مَالِكٍ، فَقَالَ: الْكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَالِاسْتِوَاءُ مِنْهُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ تَكُونَ ضَالًّا، وَأَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ)(٢).

فمالك رَحِمَهُ اللَّهُ يثبت معنىٰ الاستواء، بقوله: «غير مجهول»، فإن معناه في اللغة معلوم، وهو العلو، فالذي قال عن الفلك والأنعام: ﴿لِتَسْتَوُۥا۟ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ [الزخرف: ١٣]، هو الذي قال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، لكن الكيف، أي الكيفية التي هو عليها في الواقع، لا تبلغه العقول والأوهام، لذلك قال: «الكيف غير معقول».

فلابد من التفريق بين المقامين، ومن لم يفرق بينهما وقع في فخ التجهيل

(١) «الإبانة الكبرىٰ» لابن بطة: (٧/ ٦٤).
(٢) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة»: (٣/ ٤٤١).

الذي يدعو إليه «المفوضة»؛ فيزعمون أنه لا سبيل للعلم بمعنىٰ ما أخبر اللَّه تعالىٰ به عن نفسه، أو أخبر عنه نبيه ﷺ! ويعطلون النصوص عن دلالتها.

غير أن بعض الناس يتراءىٰ له في مخيلته، عند ذكر ربه، كيفية معينة، ربما علقت به منذ الصغر، فعليه أن يستبعدها، وأن يستعيذ باللَّه منها، ولا يستدعها، فإن خطرت بباله قهرًا، لم يضره، ولم يقدح في دينه، فإن ذلك من جنس «الوسواس القهري» الذي لا يؤاخذ عليه من ابتلي به، وقد حدثني بعض الناس أنه لا يحصل له خشوع، إلا إذا تخيل هيأةً عظيمة، وشكلًا معينًا، والعياذ بالله! فهذا كمن يعبد صنمًا؛ إذ جعل في مخيلته صورةً يستدعيها، ويستروح لها.

قوله: ١٠- (وَلا يُشْبِهُ الأَنَامَ):

الأنام: الخلق؛ قال ابن منظور: (أنم: الأَنامُ: مَا ظَهَرَ عَلَىٰ الأَرض مِنْ جَمِيعِ الخَلْق)[(١)]، وقد تقدم الكلام علىٰ مسألة التشبيه، ونوعي التمثيل، وهذا أحدهما، وهو أن يعتقد أن صفة الخالق علىٰ ما هو معهودٌ في الأذهان من صفات المخلوقين.

ويُشكِل علىٰ بعض الناس قول النبي ﷺ: «اذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ، فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ، فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَىٰ صُورَتِهِ»[(٢)]، ويذهبون في تأويلها تأويلاتٍ مستكرهة؛ فمنهم من يجعل مرجع الضمير إلىٰ الأخ المضروب، ومنهم من يجعله إلىٰ آدم، والصحيح أن مرجع الضمير إلىٰ اللَّه ﷻ، كما

(١) «لسان العرب»: (١٢/ ٣٧).
(٢) أخرجه مسلم: رقم (٢٦١٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

جاء بالاسم الظاهر في رواية أخرىٰ: «لَا تُقَبِّحُوا الْوُجُوهَ، فَإِنَّ ابْنَ آدَمَ خُلِقَ عَلَىٰ صُورَةِ الرَّحْمَنِ»(١)، وليس المقصود بقوله (علىٰ صورته) أنه مثله، حاشا وكلا! فإن اللَّه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورىٰ: ١١]، وإنما المقصود أن اللَّه ﷻ جعل للإنسان سمعًا وبصرًا ووجهًا ويدين، كما أن للَّه ﷻ سمعًا وبصرًا ووجهًا ويدين تليق به؛ فللمخلوق المثل الأدنىٰ، وللَّه المثل الأعلىٰ.

وهذا هو الذي عليه أهل السنة والجماعة، وليس فيه ما يقتضي التمثيل، وروىٰ ابن بطة رَحِمَهُ اللَّهُ بسنده عن أبي بكر المرُّوذي، قال: (سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، يعني أحمد بن حنبل، وَذَكَرَ لَهُ بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ، قَالَ: «خَلَقَهُ عَلَىٰ صُورَتِهِ»، قَالَ: عَلَىٰ صُورَةِ الطِّينِ، فَقَالَ: (هَذَا كَلَامُ الْجَهْمِيَّةِ)(٢). وروىٰ أيضًا رَحِمَهُ اللَّهُ بسنده عن أحمد: (مَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ خَلَقَ آدَمَ عَلَىٰ صُورَةِ آدَمَ فَهُوَ جَهْمِيٌّ، وَأَيُّ صُورَةٍ كَانَتْ لِآدَمَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُ؟)(٣).

قوله: ١١- (حَيٌّ لَا يَمُوتُ، قَيُّومٌ لا يَنَامُ):

(الْحَيُّ): اسم للرب، واسم للعبد؛ فقد سمىٰ اللَّه نفسه حيًّا، فقال تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [آل عمران: ٢]، وسمىٰ بعض خلقه حيًّا، فقال: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ [الروم: ١٩]، وليس حيٌّ كحي، ولا حياة

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة»: رقم (٥١٧)، وابن خزيمة في التوحيد: رقم (٧)، والآجري في «الشريعة»: رقم (٧٢٥)، والطبراني في «الكبير»: رقم: (١٣٥٨٠)، وابن بطة في «الإبانة»: رقم (١٨٥)، والبيهقي في «الأسماء والصفات»: رقم (٦٤٠)، وصححه ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ.
(٢) «الإبانة الكبرىٰ» لابن بطة: (٧/ ٢٦٥).
(٣) «الإبانة الكبرىٰ» لابن بطة: (٧/ ٢٦٦).

كحياة؛ وذلك أن حياة الرب ﷻ حياةٌ كاملة، غير مسبوقة بعدم، ولا يلحقها فناء، وحياة المخلوق حياةٌ قاصرة، مسبوقةٌ بالعدم، ويلحقها الفناء، قال اللَّه ﷻ: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا﴾ [مريم: ٩]، وقال: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦].

كما أن حياته ﷻ مستلزمةٌ لجميع صفات الحياة؛ من السمع، والبصر، والكلام، والقدرة، وغيرها؛ فلما كان للَّه تعالىٰ الحياة المطلقة كانت صفاته صفات كمالٍ مطلق، ولما كان للمخلوق حياة نسبية كانت صفاته تناسب حياته.

و(**الْقَيُّومُ**): القائمُ بنفسه، المقيمُ لغيره، قال تعالىٰ: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد: ٣٣]، وقال: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ﴾ [الروم: ٢٥]، **قال ابن الجوزي** رَحِمَهُ اللَّهُ: (قال أبو عبيدة: القيوم: الذي لا يزول، لاستقامة وصفه بالوجود، حتىٰ لا يجوز عليه التغيير بوجه من الوجوه، وقال الزجاج: القيوم: القائم بتدبير أمر الخلق، وقال الخطابي: القيوم: هو القائم الدائم بلا زوال، وزنه: «فيعول» من القيام، وهو نعت للمبالغة للقيام علىٰ الشيء، ويقال: هو القائم علىٰ كل شيء بالرعاية، يقال: قمت بالشيء: إذا وليته بالرعاية والمصلحة، وفي «القيوم» ثلاث لغات: «القيّوم»، وبه قرأ الجمهور، و«القيّام»، وبه قرأ عمر بن الخطاب، وابن مسعود، وابن أبي عبلة، والأعمش. و«القيّم»، وبه قرأ أبو رزين، وعلقمة)[(١)].

وقد ورد هذان الاسمان مقترنين في كتاب اللَّه، في ثلاثة مواضع:

---

(١) «زاد المسير في علم التفسير»: (١/ ٢٢٩).

- أحدها: أول آية الكرسي، قال تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُۚ﴾ [البقرة: ٢٥].

- الثاني: مطلع سورة آل عمران، قال تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [آل عمران: ٢].

- الثالث: في سورة طه، قال تعالىٰ: ﴿وَعَنَتِ ٱلْوُجُوهُ لِلْحَيِّ ٱلْقَيُّومِ﴾ [طه: ١١١].

كما ورد نفي ما يضاد الحياة، وهو الموت، قال تعالىٰ: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨]، وما ينافي القيومية، قال تعالىٰ: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقال نبيه ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنَامُ وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ، يَرْفَعُ الْقِسْطَ وَيَخْفِضُهُ»(١).

واقتران هذين الاسمين من أعظم صور الاقتران، فإن كل اسمٍ من الأسماء الحسنىٰ قد بلغ في الحسن غايته، فإذا قترن باسمٌ آخر زاد ذلك حسنًا، كقول اللَّه ﷻ: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا﴾ [النساء: ١٤٩]، فإن أعظم العفو ما كان مع المقدرة، فالعفو مع العجز ليس عفوًا تامًّا، كما أن القدرةً مع الطيش ليست قدرةً محمودة، وهكذا هاهنا؛ فاسمه «الحي» دال علىٰ كمال صفاته الذاتية، واسمه «القيوم» دال علىٰ كمال صفاته الفعلية؛ فمدار الصفات يرجع إلىٰ هذين الاسمين.

ولأجل هذا قال بعض العلماء أن (الحي القيوم) هو اسم اللَّه الأعظم الذي إذا سئل به أعطىٰ وإذا دعي به أجاب، فعَنْ أَنَسٍ ﵁ قَالَ: كُنْتُ

(١) أخرجه مسلم: رقم (١٧٩)، من حديث أبي موسىٰ ﵁.

جَالِسًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْحَلْقَةِ، وَرَجُلٌ قَائِمٌ يُصَلِّي، فَلَمَّا رَكَعَ وَسَجَدَ جَلَسَ وَتَشَهَّدَ، ثُمَّ دَعَا، فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنَّ لَكَ الْحَمْدَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، الْمَنَّانُ، بَدِيعَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، يَا حَيُّ يَا قَيُّومُ، إِنِّي أَسْأَلُكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَدْرُونَ بِمَا دَعَا؟»، قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَقَدْ دَعَا اللَّهَ بِاسْمِهِ الْعَظِيمِ الَّذِي إِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ، وَإِذَا سُئِلَ بِهِ أَعْطَىٰ**»[(١)].

قال السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (هذان الاسمان الكريمان يدلان علىٰ سائر الأسماء الحسنىٰ دلالة مطابقة، وتضمنًا ولزومًا، فالحي من له الحياة الكاملة المستلزمة لجميع صفات الذات، كالسمع والبصر والعلم والقدرة، ونحو ذلك، والقيوم: هو الذي قام بنفسه وقام بغيره، وذلك مستلزم لجميع الأفعال التي اتصف بها رب العالمين، من فعله ما يشاء، من الاستواء والنزول، والكلام والقول، والخلق والرزق، والإماتة والإحياء، وسائر أنواع التدبير، كل ذلك داخل في قيومية الباري، ولهذا قال بعض المحققين: إنهما الاسم الأعظم الذي إذا دعي اللَّه به أجاب، وإذا سُئل به أعطىٰ)[(٢)].

---

(١) أخرجه أبو داود: رقم (١٤٩٥)، والترمذي: رقم (٣٥٤٤)، والنسائي في «السنن الكبرىٰ»: رقم (٧٦٥٤)، وابن ماجه: رقم (٣٨٥٨)، وأحمد: رقم (١٢٦١١)، ورقم (١٣٥٧٠)، واللفظ له، وقال محققو المسند: (حديث صحيح، وهذا إسناد قوي)، وصححه الألباني.

(٢) «تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان»: (ص: ١١٠).

قوله: ١٢- (خَالِقٌ بِلا حَاجَةٍ، رَازِقٌ بِلا مُؤْنَةٍ):

خلق اللَّه الخلق لا ليستعز بهم من ذلة، ولا ليستكثر بهم من قلة، قال تعالىٰ: ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًۢا﴾ [الإسراء: ١١١]؛ فهو الغني سبحانه عن خلقه، وخلقه مفتقرون إليه، كما قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ ﴿١٥﴾ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ ﴿١٦﴾ وَمَا ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ بِعَزِيزٍ﴾ [فاطر: ١٥ - ١٧]، وقال: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ مَآ أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ﴾ [الذاريات٥٦- ٥٧].

• قوله: (رَازِقٌ بِلا مُؤْنَةٍ): المؤونة: الكلفة والمشقة؛ فهو الرازق لجميع خلقه، من إنسان وحيوان، وطير، وحيتان، كما قال تعالىٰ: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦]، وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨]، وقال: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٣]، وقال: ﴿وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾ [الأنعام: ١٤]، وقال: ﴿فَٱبْتَغُوا۟ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ﴾ [العنكبوت- ١٧].

والخلق والرزق مقتضىٰ ربوبيته ﷻ، ولهذا تشمل المؤمن والكافر، البر والفاجر، كما تدل أيضًا علىٰ كمال غناه، وشدة افتقار الخلق إليه؛ فلا قيام للخلق إلا بخالقهم ورازقهم، وفي الحديث القدسي يقول اللَّه ﷻ: «يَا عِبَادِي، لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ، وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ، كَانُوا عَلَىٰ أَتْقَىٰ قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُمْ، مَا زَادَ ذَلِكَ فِي مُلْكِي شَيْئًا، يَا عِبَادِي، لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ، وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ، كَانُوا عَلَىٰ أَفْجَرِ قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ، مَا نَقَصَ ذَلِكَ

مِنْ مُلْكِي شَيْئًا، يَا عِبَادِي، لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ، وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ، قَامُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ فَسَأَلُونِي، فَأَعْطَيْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ مَسْأَلَتَهُ، مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِمَّا عِنْدِي إِلَّا كَمَا يَنْقُصُ الْمِخْيَطُ إِذَا أُدْخِلَ الْبَحْرَ»(١).

فهذه معان شريفة ينبغي أن تعمر القلب، وتملؤه بالإيمان بكمال غنىٰ اللَّه ﷻ، وأن خزائنه لا تنفد، فيفزع إلىٰ اللَّه بالدعاء، وسؤاله من خير الدنيا والآخرة، فاللَّه تعالىٰ يحب أن يُسأل، وقد قيل:

الرب يغضب إن تركت سؤاله ... وبُنيُّ آدم حين يُسأل يغضب

وفي الحديث: «لَيْسَ شَيْءٌ أَكْرَمَ عَلَىٰ اللَّهِ مِنَ الدُّعَاءِ»(٢).

ومن عجبٍ أن ترىٰ كثيرًا من الناس إذا ألمت بهم مصيبه، ونزلت بهم نازلة، طفقوا يبحثون يمنة ويسرة؛ عن الوجاهات، والأطباء، ولا يتبادر إلىٰ أذهانهم اللجؤ إلىٰ الخالق الرازق الغني سبحانه وبحمده! فينبغي أن يكون مفزع القلب في كل ضائقةٍ إلىٰ الرب، فتقول: يارب، يارب، قبل أن تتعلق بشيء من الأسباب، ثم لا يمنعك ذلك أن تأخذ بالأسباب التي نصبها اللَّه تعالىٰ، لكن تمسك بأوثق عروة؛ وهي اليقين باللَّه ﷻ، والتوكل عليه، فإنه سبحانه لا يضيع من توكل عليه.

---

(١) أخرجه مسلم: رقم (٢٥٧٧)، من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

(٢) أخرجه الترمذي: رقم (٣٣٧٠)، وابن ماجه: رقم (٣٨٢٩)، والبخاري في «الأدب المفرد»: رقم (٧١٢)، وأحمد في «المسند»: رقم (٨٧٤٨)، والحاكم في «المستدرك»: رقم (١٨٠١) وصححه، وابن حبان في «صحيحه»: رقم (٨٧٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وصححه ابن حجر في «بلوغ المرام»: رقم (١٥٥٠)، وحسنه الألباني في صحيح «الأدب المفرد»: رقم (٢٦٦).

قوله: ١٣- (مُمِيتٌ بِلا مَخَافَةٍ، بَاعِثٌ بِلَا مَشَقَّةٍ):

الموت والحياة من دلائل ربوبيته سبحانه لجمع خلقه، قال تعالىٰ: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ۝١ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ﴾ [الملك: ١، ٢]، وقال: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]، وقال: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ [الحج: ٦٦]، وقال: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَفْعَلُ مِن ذَٰلِكُم مِّن شَىْءٍ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الروم: ٤٠]، وقال: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ﴾ [الجاثية: ٢٦]، وقال: ﴿قَالُوا۟ رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ [غافر: ١١].

وهو، سبحانه، مميتٌ بلا مخافة، كما قال تعالىٰ: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ ۝١٩ وَمَا ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ بِعَزِيزٍ﴾ [إبراهيم: ١٩، ٢٠]، [فاطر: ١٦، ١٧]، وقال: ﴿قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ ٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ١٧]، لكنه، سبحانه، حليم، لا يعاجل بالعقوبة. قال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [النحل: ٦١]، وقال: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُوا۟ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ﴾ [فاطر: ٤٥].

كما أنه، سبحانه، لا يشق عليه إعادة البعث، قال تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم- ٢٧]، والعقول القاصرة، كعقول المشركين، تستبعد إعادة الخلق، وتنكر البعث؛ فعن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: (جَاءَ الْعَاصِ بْنُ وَائِلٍ إِلَىٰ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِعَظْمٍ حَائِلٍ فَفَتَّهُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، أَيَبْعَثُ اللَّهُ هَذَا بَعْدَ مَا أَرَمَ؟ قَالَ: «نَعَمْ، يَبْعَثُ اللَّهُ هَذَا.

يُمِيتُك، ثُمَّ يُحْيِيك، ثُمَّ يُدْخِلُك نارَ جهَنَّمَ»، قالَ: فَنزَلَتِ الْآيَاتُ: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ﴾ [يس: ٧٧] إلَىٰ آخِرِ السُّورَةِ)[١].

وهل الموت أمر وجودي أم عدمي؟ أما الفلاسفة فيقولون: الموت فناء والفناء عدم، والصحيح أنه وصف وجودي، لقول اللَّه تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ﴾ [الملك: ٢]؛ فالموت مخلوقٌ له وجود، فإن قيل: كيف يكون مخلوقًا وهو عرض؟ فيقال: إن اللَّه تعالىٰ يقلب الأعراض إلىٰ أعيان، وشواهد هذا كثيرة:

قال النبي ﷺ: «يُؤْتَىٰ بِالْمَوْتِ كَهَيْئَةِ كَبْشٍ أَمْلَحَ، فَيُنَادِي مُنَادٍ: يَا أَهْلَ الجَنَّةِ، فَيَشْرَئِبُّونَ وَيَنْظُرُونَ، فَيَقُولُ: هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، هَذَا المَوْتُ، وَكُلُّهُمْ قَدْ رَآهُ، ثُمَّ يُنَادِي: يَا أَهْلَ النَّارِ، فَيَشْرَئِبُّونَ وَيَنْظُرُونَ، فَيَقُولُ: وهَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، هَذَا المَوْتُ، وَكُلُّهُمْ قَدْ رَآهُ، فَيُذْبَحُ ثُمَّ يَقُولُ: يَا أَهْلَ الجَنَّةِ، خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ، وَيَا أَهْلَ النَّارِ، خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ إِذْ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ﴾ [مريم: ٣٩]»[٢].

مثالٌ آخر: العمل الصالح يصور بصورٍ حسية:

فعن النواس بن سمعان الكلابي رضي الله عنه، قال: سمعت النبي ﷺ، يقول:

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرك»: رقم (٣٦٠٦)، وصححه، وقال الذهبي: علىٰ شرط البخاري ومسلم، وأبو بكر الإسماعيلي في «معجم أسامي الشيوخ»: رقم (٣٥٩).

(٢) أخرجه البخاري: رقم (٤٧٣٠)، ومسلم: رقم (٢٨٤٩)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

«يُؤْتىٰ بِالقُرْآنِ يَوْمَ القِيامَةِ، وأَهْلِهِ الَّذِينَ كانُوا يَعْمَلُونَ بِهِ، تَقْدُمُهُ سُورَةُ البَقَرَةِ، وآلُ عِمْرانَ»، وضرب لهما رسولُ اللَّهِ ﷺ ثلاثة أمثال ما نسيتُهُنَّ بعدُ، قال: «كَأَنَّهُما غَمامَتانِ، أَوْ ظُلَّتانِ سَوْداوانِ بَيْنَهُما شَرْقٌ، أَوْ كَأَنَّهُما حِزْقانِ مِن طَيْرٍ صَوافَّ، تُحاجّانِ عَنْ صاحِبِهِما»(١).

وفي حديث البراء بن عازب رضي الله عنهما، قال ﷺ: «وَيَأْتِيهِ رَجُلٌ حَسَنُ الْوَجْهِ، حَسَنُ الثِّيَابِ، طَيِّبُ الرِّيحِ، فَيَقُولُ: أَبْشِرْ بِالَّذِي يَسُرُّكَ، هَذَا يَوْمُكَ الَّذِي كُنْتَ تُوعَدُ، فَيَقُولُ لَهُ: مَنْ أَنْتَ؟ فَوَجْهُكَ الْوَجْهُ يَجِيءُ بِالْخَيْرِ، فَيَقُولُ: أَنَا عَمَلُكَ الصَّالِحُ»(٢)، وضده عمل السوء.

مثال آخر: القرآن:

قال النبي ﷺ: «تَعَلَّمُوا سُورَةَ الْبَقَرَةِ، وَآلِ عِمْرَانَ؛ فَإِنَّهُمَا الزَّهْرَاوَانِ يُظِلَّانِ صَاحِبَهُمَا، يَوْمَ الْقِيَامَةِ، كَأَنَّهُمَا غَمَامَتَانِ، أَوْ غَيَايَتَانِ، أَوْ فِرْقَانِ مِنْ طَيْرٍ صَوَافَّ، وَإِنَّ الْقُرْآنَ يَلْقَىٰ صَاحِبَهُ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ، حِينَ يَنْشَقُّ عَنْهُ قَبْرُهُ، كَالرَّجُلِ الشَّاحِبِ، فَيَقُولُ لَهُ: هَلْ تَعْرِفُنِي؟ فَيَقُولُ: مَا أَعْرِفُكَ، فَيَقُولُ: أَنَا صَاحِبُكَ الْقُرْآنُ، الَّذِي أَظْمَأْتُكَ فِي الْهَوَاجِرِ، وَأَسْهَرْتُ لَيْلَكَ، وَإِنَّ كُلَّ تَاجِرٍ مِنْ وَرَاءِ تِجَارَتِهِ، وَإِنَّكَ الْيَوْمَ مِنْ وَرَاءِ كُلِّ تِجَارَةٍ، فَيُعْطَىٰ الْمُلْكَ بِيَمِينِهِ، وَالْخُلْدَ بِشِمَالِهِ، وَيُوضَعُ عَلَىٰ رَأْسِهِ تَاجُ الْوَقَارِ»(٣).

---

(١) أخرجه مسلم: رقم (٨٠٥).

(٢) أخرجه أحمد: رقم (١٨٥٣٤)، وأبو داود الطيالسي: رقم (٧٨٩)، وعبد الرزاق في «المصنف»: رقم (٦٧٣٧)،
وصححه الحاكم في «المستدرك»: (١/ ٢٠٨)، والبيهقي في «إثبات عذاب القبر»: رقم (٤٤)، والألباني في «صحيح الجامع»: رقم (١٦٧٦).

(٣) أخرجه أحمد: رقم (٢٢٩٥٠)، والدارمي في «سننه»: رقم (٣٤٣٤)، وابن أبي =

قوله: ١٤- (مَازَالَ بِصِفَاتِهِ قَدِيمًا قَبْلَ خَلْقِهِ، لَمْ يَزْدَدْ بِكَوْنِهِمْ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُمْ مِنْ صِفَتِهِ، وَكَمَا كَانَ بِصِفَاتِهِ أَزَلِيًّا، كَذَلِكَ لا يَزَالُ عَلَيْهَا أَبَدِيًّا):

الصفات تابعة للذات؛ فكما أنه «الأول» في ذاته فليس قبله شيء، فإن صفاته قائمة بذاته، لم يجِدَّ له وصف لم يكن متصفًا به، وكما أن ذاته أكمل الذوات، فصفاته أكمل الصفات؛ له الأسماء الحسنىٰ، والصفات العلىٰ، والمثل الأعلىٰ، وهو سبحانه قد سمىٰ نفسه بأسماء الجلال المتضمنة لصفات الكمال، لا أن خلقه استحدثوا له الأسماء والصفات، وأطلقوها عليه، كما تزعم الجهمية.

وقد استهل الإمام عثمان بن سعيد الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتابه في الرد علىٰ بشر بن المريسي في نقض هذه الشبهة، وتقرير أنه هو الذي سمىٰ بها نفسه،[(١)] فصفاته أولية كذاته، وعبر المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بلفظ القدم من باب التجوُّز في الإخبار، وقد تقدم التنبيه عليه.

وهذه الأولية تتعلق بصفاته سبحانه الذاتية وصفاته الفعلية؛ فلا يصح أن يعتقد أحدٌ أن اللَّه تعالىٰ اتصف بوصفٍ بعد أن لم يكن متصفًا به؛ لأن هذا يقتضي أنه لم يكن متصفًا بالكمال ثم اتصف به! تعالىٰ اللَّه عن ذلك، وهذا هو «الحدوث» المذموم الذي ينزه اللَّه عنه.

= شيبة في «المصنف»: رقم (٣٠٠٤٥)، من حديث بريدة بن الحصيب الأسلمي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وفيه بشير بن المهاجر مختلف فيه.

(١) انظر: «نقض الإمام عثمان بن سعيد علىٰ المريسي الجهمي العنيد»: (١/ ١٥٨).

وللمتكلمين في باب الصفات اصطلاحات وعبارات ليست قرآنية، ولا نبوية، ولا أثرية، فمنها:

١- مسألة نفي حلول الحوادث: ويريدون به التوصل إلىٰ إنكار الصفات الفعلية؛ كالاستواء، والنزول، والضحك، والعجب، ونحوها، زعمًا أنه يقتضي حدوثًا، وطروء وصفٍ علىٰ اللَّه ﷻ لم يكن متصفًا به؛ فيعمدون إلىٰ إنكارها، ثم تأويلها، أو تفويضها.

ولفظ «الحدوث» غير ممتنع بإطلاق، فقد قال تعالىٰ: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ [الأنبياء: ٢]، وقال: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّنَ الرَّحْمَٰنِ مُحْدَثٍ﴾ [الشعراء: ٥]؛ فهذا الحدوث لا يقتضي نقصًا، وإنما هو بمعنىٰ التجدد، فإن نوع الصفة قديم أزلي، وآحادها حادثة لتعلقها بمشيئته؛ وذلك أن اللَّه لم يزل فعالًا، كما قال تعالىٰ: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]، [البروج: ١٦]، كما أنه لم يزل متكلمًا، وآحاد كلامه وأفراده حادثة بحسب ما تقتضيه حكمته ومشيئته، ونظير هذا في معقول الناس أنك إذا تكلمت بكلام، لا يقال حدث لك الكلام، كما يحدث للأخرس، وإنما تجدد لك الكلام، وكذلك إذا كتبت كتابةً، لا يقال: حدثت لك الكتابة، وإنما تجددت لك.

فما يضيفه الرب ﷻ إلىٰ نفسه من الأفعال، فهو حق علىٰ حقيقته، لا يدل علىٰ حدوث منفي، بل هو عين الكمال؛ فإن الذي يفعل ما يشاء، متىٰ شاء، كيف شاء، أكمل من الذي لا يفعل، ولهذا قال تعالىٰ: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٧]، والممنوع إثبات وصف لم يكن قد اتصف به، هذا مما ينزه اللَّه تعالىٰ عنه.

قال ابن أبي العز رحمه الله: (وَحُلُولُ الْحَوَادِثِ بِالرَّبِّ تَعَالَىٰ، الْمَنْفِيُّ فِي

عِلْمِ الْكَلَامِ الْمَذْمُومِ، لَمْ يَرِدْ نَفْيُهُ وَلَا إِثْبَاتُهُ، فِي كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ، وَفِيهِ إِجْمَالٌ: فَإِنْ أُرِيدَ بِالنَّفْيِ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا يَحِلُّ فِي ذَاتِهِ الْمُقَدَّسَةِ شَيْءٌ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ الْمُحْدَثَةِ، أَوْ لَا يَحْدُثُ لَهُ وَصْفٌ مُتَجَدِّدٌ لَمْ يَكُنْ؛ فَهَذَا نَفْيٌ صَحِيحٌ، وَإِنْ أُرِيدَ بِهِ نَفْيُ الصِّفَاتِ الاخْتِيَارِيَّةِ، مِنْ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ، وَلَا يَتَكَلَّمُ بِمَا شَاءَ إِذَا شَاءَ، وَلَا أَنَّهُ يَغْضَبُ وَيَرْضَىٰ، لَا كَأَحَدٍ مِنَ الْوَرَىٰ، وَلَا يُوصَفُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، مِنَ النُّزُولِ وَالاسْتِوَاءِ، وَالإِتْيَانِ، كَمَا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ وَعَظَمَتِهِ؛ فَهَذَا نَفْيٌ بَاطِلٌ.

وَأَهْلُ الْكَلَامِ الْمَذْمُومِ يُطْلِقُونَ نَفْيَ حُلُولِ الْحَوَادِثِ، فَيُسَلِّمُ السُّنِّيُّ لِلْمُتَكَلِّمِ ذَلِكَ، عَلَىٰ ظَنِّ أَنَّهُ نَفَىٰ عَنْهُ سُبْحَانَهُ مَا لَا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ، فَإِذَا سَلَّمَ لَهُ هَذَا النَّفْيَ أَلْزَمَهُ نَفْيَ الصِّفَاتِ الاخْتِيَارِيَّةِ وَصِفَاتِ الْفِعْلِ، وَهُوَ لَازِمٌ لَهُ، وَإِنَّمَا أُتِيَ السُّنِّيُّ مِنْ تَسْلِيمِ هَذَا النَّفْيِ الْمُجْمَلِ، وَإِلَّا فَلَوِ اسْتَفْسَرَ وَاسْتَفْصَلَ لَمْ يَنْقَطِعْ مَعَهُ)[١].

فالصفات الفعلية التي شقي بها المتكلمون، وتجرؤوا علىٰ تأويلها، بناءً علىٰ قاعدة «نفي حلول الحوادث»، هي أزلية قديمة في نوعها، حادثة متجددة في أفرادها، وقد جلىٰ الشيخ عبد الرحمن السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه الإشكالية بكلام بيِّن متين، فقال: (فصفات الأفعال: نوعها قديم، لم يزل، ولا يزال، وأفرادها وجزئياتها لا تزال تتجدد، كل وقت، بحسب إرادته وحكمته التي يحمد عليها.

أما الصفات الذاتية: فهي التي لم تزل، ولا تزال، ولكن ليس لها مفعولات تتجدد وتحدث عنها، وذلك كالحياة والسمع والبصر والعلم

(١) «شرح الطحاوية»: (١/ ٩٧).

والعظمة والكبرياء . . .

وبهذا عرفت الفرق بين الصفات الفعلية والذاتية، وأن الجميع اشتركا بأن اللَّه موصوف بها، وافترقا بأن صفات الأفعال لها آثار ومفعولات تتجدد عنها .

وكلها ؛ أي صفات الأفعال، تدخل في معنىٰ أن اللَّه فعَّال لما يريد، وأنه لم يزل، ولا يزال متكلمًا، فعالًا، متصرفًا)(١) .

٢- مسألة الاسم والمسمىٰ : وقد سماها الإمام محمد بن جرير الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ في رسالته «صريح السنة» حماقات، فقال : (ثُمَّ حَدَثَ فِي دَهْرِنَا هَذَا حَمَاقَاتٌ خَاضَ فِيهَا أَهْلُ الْجَهْلِ وَالْغَبَاءِ وَنَوْكَىٰ الْأُمَّةِ وَالرِّعَاعُ، يُتْعِبُ إِحْصَاؤُهَا، وَيُمَلُّ تَعْدَادُهَا، فِيهَا الْقَوْلُ فِي اسْمِ الشَّيْءِ أَهُوَ هُوَ أَمْ هُوَ غَيْرُهُ؟)(٢)، ثم كرَّ رَحِمَهُ اللَّهُ عليها بالقول : (وَأَمَّا الْقَوْلُ فِي الِاسْمِ : أَهُوَ الْمُسَمَّىٰ أَمْ غَيْرُ الْمُسَمَّىٰ؟ فَإِنَّهُ مِنَ الْحَمَاقَاتِ الْحَادِثَةِ الَّتِي لَا أَثَرَ فِيهَا فَيُتَّبَعُ، وَلَا قَوْلَ مِنْ إِمَامٍ فَيُسْتَمَعُ، فَالْخَوْضُ فِيهِ شَيْنٌ، وَالصَّمْتُ عَنْهُ زَيْنٌ، وَحَسْبُ امْرِئٍ مِنَ الْعِلْمِ بِهِ، وَالْقَوْلِ فِيهِ أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَىٰ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ثَنَاؤُهُ، الصَّادِقِ، وَهُوَ قَوْلُهُ : ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ﴾ [الإسراء : ١١٠]، وَقَوْلُهُ تَعَالَىٰ : ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ﴾ [الأعراف : ١٨٠]، وَيَعْلَمَ أَنَّ رَبَّهُ هُوَ الَّذِي عَلَىٰ الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ، ﴿لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ ٱلثَّرَىٰ﴾ [طه : ٦]، فَمَنْ تَجَاوَزَ ذَلِكَ فَقَدْ خَابَ وَخَسِرَ، وَضَلَّ وَهَلَكَ)(٣) .

---

(١) «الأجوبة السعدية عن المسائل الكويتية» : (١٢٩-١٣١) .
(٢) «صريح السنة» : (ص : ١٧) .
(٣) «صريح السنة» : (ص : ٢٦) .

وقد حرر ابن أبي العز رَحِمَهُ اللَّهُ هذا اللبس والإجمال، فقال: (وَقَوْلُهُمْ: الِاسْمُ عَيْنُ الْمُسَمَّىٰ أَوْ غَيْرُهُ؟ وَطَالَمَا غَلِطَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فِي ذَلِكَ، وَجَهِلُوا الصَّوَابَ فِيهِ: فَالِاسْمُ يُرَادُ بِهِ الْمُسَمَّىٰ تَارَةً، وَيُرَادُ بِهِ اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَيْهِ أُخْرَىٰ، فَإِذَا قُلْتَ: قَالَ اللَّهُ كَذَا، أَوْ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، فَهَذَا الْمُرَادُ بِهِ الْمُسَمَّىٰ نَفْسُهُ، وَإِذَا قُلْتَ: اللَّهُ اسْمٌ عَرَبِيٌّ، وَالرَّحْمَنُ اسْمٌ عَرَبِيٌّ، وَالرَّحْمَنُ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَىٰ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، فَالِاسْمُ هَاهُنَا لِلْمُسَمَّىٰ، وَلَا يُقَالُ غَيْرُهُ، لِمَا فِي لَفْظِ الْغَيْرِ مِنَ الْإِجْمَالِ، فَإِنْ أُرِيدَ بِالْمُغَايَرَةِ أَنَّ اللَّفْظَ غَيْرُ الْمَعْنَىٰ فَحَقٌّ، وَإِنْ أُرِيدَ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ كَانَ وَلَا اسْمَ لَهُ، حَتَّىٰ خَلَقَ لِنَفْسِهِ أَسْمَاءً، أَوْ حَتَّىٰ سَمَّاهُ خَلْقُهُ بِأَسْمَاءٍ مِنْ صُنْعِهِمْ: فَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الضَّلَالِ وَالْإِلْحَادِ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَىٰ)[(١)].

٣- مسألة الذات والصفة: قال ابن أبي العز رَحِمَهُ اللَّهُ: (مَسْأَلَةُ الصِّفَةِ: هَلْ هِيَ زَائِدَةٌ عَلَىٰ الذَّاتِ أَمْ لَا؟ لَفْظُهَا مُجْمَلٌ، وَكَذَلِكَ لَفْظُ الْغَيْرِ، فِيهِ إِجْمَالٌ، فَقَدْ يُرَادُ بِهِ مَا لَيْسَ هُوَ إِيَّاهُ، وَقَدْ يُرَادُ بِهِ مَا جَازَ مُفَارَقَتُهُ لَهُ.

وَلِهَذَا كَانَ أَئِمَّةُ السُّنَّةِ، رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَىٰ، لَا يُطْلِقُونَ عَلَىٰ صِفَاتِ اللَّهِ وَكَلَامِهِ أَنَّهُ غَيْرُهُ، وَلَا أَنَّهُ لَيْسَ غَيْرَهُ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ الْإِثْبَاتِ قَدْ يُشْعِرُ أَنَّ ذَلِكَ مُبَايِنٌ لَهُ، وَإِطْلَاقَ النَّفْيِ قَدْ يُشْعِرُ بِأَنَّهُ هُوَ هُوَ؛ إِذَا كَانَ لَفْظُ الْغَيْرِ فِيهِ إِجْمَالٌ، فَلَا يُطْلَقُ إِلَّا مَعَ الْبَيَانِ وَالتَّفْصِيلِ: فَإِنْ أُرِيدَ بِهِ أَنَّ هُنَاكَ ذَاتًا مُجَرَّدَةً قَائِمَةً بِنَفْسِهَا، مُنْفَصِلَةً عَنِ الصِّفَاتِ الزَّائِدَةِ عَلَيْهَا، فَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ، وَإِنْ أُرِيدَ بِهِ أَنَّ الصِّفَاتِ زَائِدَةٌ عَلَىٰ الذَّاتِ، الَّتِي يُفْهَمُ مِنْ مَعْنَاهَا غَيْرُ مَا يُفْهَمُ مِنْ مَعْنَىٰ الصِّفَةِ، فَهَذَا حَقٌّ، وَلَكِنْ لَيْسَ فِي الْخَارِجِ ذَاتٌ مُجَرَّدَةٌ عَنِ الصِّفَاتِ، بَلِ

(١) «شرح الطحاوية»: (١/ ١٠٢).

الذَّاتُ الْمَوْصُوفَةُ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ الثَّابِتَةِ لَهَا لَا تَنْفَصِلُ عَنْهَا، وَإِنَّمَا يَفْرِضُ الذِّهْنُ ذَاتًا وَصِفَةً، كُلًّا وَحْدَهُ، وَلَكِنْ لَيْسَ فِي الْخَارِجِ ذَاتٌ غَيْرُ مَوْصُوفَةٍ، فَإِنَّ هَذَا مُحَالٌ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا صِفَةَ الْوُجُودِ، فَإِنَّهَا لَا تَنْفَكُّ عَنِ الْمَوْجُودِ، وَإِنْ كَانَ الذِّهْنُ يَفْرِضُ ذَاتًا وَوُجُودًا، يَتَصَوَّرُ هَذَا وَحْدَهُ، وَهَذَا وَحْدَهُ، لَكِنْ لَا يَنْفَكُّ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ فِي الْخَارِجِ.

وَقَدْ يَقُولُ بَعْضُهُمْ: الصِّفَةُ لَا عَيْنُ الْمَوْصُوفِ وَلَا غَيْرُهُ؛ هَذَا لَهُ مَعْنًى صَحِيحٌ، وَهُوَ: أَنَّ الصِّفَةَ لَيْسَتْ عَيْنَ ذَاتِ الْمَوْصُوفِ الَّتِي يَفْرِضُهَا الذِّهْنُ مُجَرَّدَةً بَلْ هِيَ غَيْرُهَا، وَلَيْسَتْ غَيْرَ الْمَوْصُوفِ، بَلِ الْمَوْصُوفُ بِصِفَاتِهِ شَيْءٌ وَاحِدٌ غَيْرُ مُتَعَدِّدٍ.

وَالتَّحْقِيقُ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ قَوْلِ الْقَائِلِ: الصِّفَاتُ غَيْرُ الذَّاتِ، وَبَيْنَ قَوْلِهِ: صِفَاتُ اللَّهِ غَيْرُ اللَّهِ، فَإِنَّ الثَّانِيَ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ مُسَمَّىٰ اللَّهِ يَدْخُلُ فِيهِ صِفَتُهُ، بِخِلَافِ مُسَمَّىٰ الذَّاتِ، فَإِنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِيهِ الصِّفَاتُ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ الصِّفَاتِ زَائِدَةٌ عَلَىٰ مَا أَثْبَتَهُ الْمُثْبِتُونَ مِنَ الذَّاتِ، وَاللَّهُ تَعَالَىٰ هُوَ الْمَوْصُوفُ بِالذَّاتِ الْمَوْصُوفَةِ بِصِفَاتِهِ اللَّازِمَةِ، وَلِهَذَا قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَا زَالَ بِصِفَاتِهِ»، وَلَمْ يَقُلْ: لَا زَالَ وَصِفَاتُهُ؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ يُؤْذِنُ بِالْمُغَايَرَةِ، وَكَذَلِكَ قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي مُنَاظَرَتِهِ الْجَهْمِيَّةَ: لَا نَقُولُ: اللَّهُ وَعِلْمُهُ، اللَّهُ وَقُدْرَتُهُ، اللَّهُ وَنُورُهُ، وَلَكِنْ نَقُولُ: اللَّهُ بِعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ وَنُورِهِ هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ)[١].

فهذه ثلاث مسائل كلامية، يتعين الاستفصال فيها والتبين، وعدم الإجمال والإيهام، كي لا يلتبس الحق بالباطل، ويتَّبع المتشابه.

• قوله: (وَكَمَا كَانَ بِصِفَاتِهِ أَزَلِيًّا، كَذَلِكَ لا يَزَالُ عَلَيْهَا أَبَدِيًّا): أي أن

---

(١) «شرح الطحاوية»: (١/ ٩٧-٩٩).

صفاته لازمة له، لا تنفك عنه، غير أن منها ما هو ذاتي؛ دائم الاتصاف؛ كحياته، وسمعه، وبصره، وعلمه، وقدرته، ومنها ما هو فعلي؛ قديم النوع حادث الآحاد، تابع لمشيئته وحكمته؛ كاستوائه علىٰ عرشه، ونزوله إلىٰ سماء الدنيا، ورضاه، وسخطه، وفرحه، وغضبه. فما اتصف به أزلًا لا يزول أبدًا.

قوله: ١٥- (لَيْسَ مُنذ خَلْقِ الخَلْقِ اسْتَفَادَ اسْمَ «الخَالِقِ»، وَلا بِإِحْدَاثِهِ البَرِيَّةِ اسْتَفَادَ اسْمَ «البَارِئِ»):

لم يزل الرب، سبحانه، متصفًا بصفات الكمال، ونعوت الجلال، ومنها الخلق والبرء؛ فليس حدوث خلق معين اكتسب منه اسم «الخالق»، ولا برؤ بريّة معينة اكتسب منها اسم «البارئ»، وذلك أنه ﷻ لم يزل خلاقًا فعالًا.

والفرق بين الخالق والبارئ، كما قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (الْخَلْقُ: التَّقْدِيرُ، والبَراء: هُوَ الْفَرْيُ، وَهُوَ التَّنْفِيذُ وَإِبْرَازُ مَا قَدَّرَهُ وَقَرَّرَهُ إِلَىٰ الْوُجُودِ، وَلَيْسَ كُلُّ مَنْ قَدَّرَ شَيْئًا وَرَتَّبَهُ يَقْدِرُ عَلَىٰ تَنْفِيذِهِ وَإِيجَادِهِ سِوَىٰ اللَّهِ عَجَّلَ. قَالَ الشَّاعِرُ يَمْدَحُ آخَرَ:

وَلَأَنْتَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ وبعضُ الْقَوْمِ يَخلُق ثُمَّ لَا يَفْرِي

أَيْ: أَنْتَ تُنَفِّذُ مَا خَلَقْتَ، أَيْ: قَدَّرْتَ، بِخِلَافِ غَيْرِكَ فَإِنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ مَا يُرِيدُ، فَالْخَلْقُ: التَّقْدِيرُ، وَالْفَرْيُ: التَّنْفِيذُ، وَمِنْهُ يُقَالُ: قَدَّرَ الْجَلَّادُ ثُمَّ فَرَىٰ، أَيْ: قَطَعَ عَلَىٰ مَا قَدَّرَهُ بِحَسَبِ مَا يُرِيدُهُ)[1].

(١) «تفسير القرآن العظيم»: (٨/ ٨٠).

وهذا يتعلق بمسألة من المسائل الكبار المشهورة عند العلماء، وهي مسألة: «تسلسل الحوادث». وللناس فيها ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: منع التسلسل في الماضي والمستقبل.

المذهب الثاني: منع التسلسل في الماضي وإثباته في المستقبل.

المذهب الثالث: إثبات التسلسل في الماضي وفي المستقبل.

ولا يوجد مذهب رابع بالتسلسل في الماضي ومنعه في المستقبل، وبيان ذلك:

المذهب الأول: منع التسلسل في الماضي والمستقبل: وهو مذهب الجهمية، ومن وافقهم من المعتزلة، كأبي الهذيل العلاف؛ منعوا التسلسل في الماضي، فقالوا: إن جنس الموجودات لها حد ومبتدأ، وأن اللَّه لم يكن خالقًا فاعلًا، ثم بعد ذلك خلق وقدر! ومنعوا التسلسل في المستقبل، فجعلوا لها حدًّا ومنتهىٰ، تنقطع فيه وتفنىٰ، ويخلو اللَّه من الخلق والفعل!

ومقتضىٰ قولهم: أنه يمتنع أن يكون اللَّه ﷻ قادرًا، لأن القدرة علىٰ الممتنع ممتنعة؛ لأنه يمتنع أنه يوجد حوادث متسلسلة في الأزل، فمعنىٰ ذلك أن لا يكون فاعلًا، ومقتضاه أن لا يكون قادرًا، وهذا لازمٌ لهم لا محالة. هذا مذهب الجهمية.

كما يلزمهم لازم آخر، وهو ما فروا منه، وهو إثبات حوادث بأعيانها لا أول لها! قال ابن أبي العز رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَهَذَا فَاسِدٌ، فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَىٰ امْتِنَاعِ حُدُوثِ الْعَالَمِ وَهُوَ حَادِثٌ، وَالْحَادِثُ إِذَا حَدَثَ، بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ مُحْدَثًا، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُمْكِنًا، وَالْإِمْكَانُ لَيْسَ لَهُ وَقْتٌ مَحْدُودٌ، وَمَا مِنْ وَقْتٍ يُقَدَّرُ إِلَّا وَالْإِمْكَانُ ثَابِتٌ فِيهِ، فَلَيْسَ لِإِمْكَانِ الْفِعْلِ، وَجَوَازِهِ وَصِحَّتِهِ، مَبْدَأٌ يَنْتَهِي

إِلَيْهِ، فَيَجِبُ أَنَّهُ لَمْ يَزَلِ الْفِعْلُ مُمْكِنًا جَائِزًا صَحِيحًا، فَيَلْزَمُ أَنَّهُ لَمْ يَزَلِ الرَّبُّ قَادِرًا عَلَيْهِ، فَيَلْزَمُ جَوَازُ حَوَادِثَ لَا نِهَايَةَ لِأَوَّلِهَا)(١)، ولو زعموا أن الإمكان يتعلق بالجنس والنوع لا بأعيان الحوادث، لكان الإلزام أكبر! فهو انقلاب الجنس من الامتناع الذاتي إلىٰ الإمكان الذاتي؛ فيلزمهم فيما فروا إليه أعظم مما فروا منه.

المذهب الثاني: منع التسلسل في الماضي، وإثباته في المستقبل: وهو مذهب المتكلمين من الأشاعرة والماتريدية؛ فوافقوا الجهمية في منع التسلسل في الماضي، وأثبتوه في المستقبل؛ لمّا نظروا إلىٰ خلود أهل الجنة، وخلود أهل النار؛ فعندهم أن اللّه لا يزال فعالًا قادرًا، في المستقبل دون الماضي!

المذهب الثالث: إثبات التسلسل في الماضي وفي المستقبل: وهو مذهب أهل السنة والجماعة، قالوا: لم يزل اللّه ﷻ فعّالًا خلاقًا، مريدًا قادرًا، لكن آحاد مخلوقاته حادثة، لكل منها مبتدأ؛ لا أن كل فرد متناهٍ في القدم لا أول له، كلا! فإن هذا وصف الربّ؛ فهو الأول الذي ليس قبله شيء، لكنه سبحانه لم يزل يخلق ويفني، فهو لم يزل خلاقًا فعالًا، لأنه لم يزل ﷻ متكلمًا، مريدًا، كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]، ولا يزال كذلك؛ فلا يجوز تعطيل هذا الوصف.

فمعنىٰ ذلك: أن جنس الحوادث متناهٍ في القدم، لا آحادها، وكذلك جنسها في المستقبل، لا آحادها، وهذا التسلسل في المستقبل لا يقتضي

(١) انظر: «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز الحنفي: (١/ ١٠٣-١٠٤).

أن يكون آحاد الحوادث والمخلوقات له صفة الديمومة المطلقة التي له سبحانه وبحمده، فإن النبي ﷺ لما فسر الأسماء الأربعة قال: «اللَّهُمَّ أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ»(١).

وفرقٌ بين مقالة أهل السنة والجماعة ومقالة الفلاسفة الملاحدة؛ فإن الفلاسفة الملاحدة يقولون بقدم العالم، وخلود العالم، وليست هذه مقالة أهل السنة والجماعة، حتىٰ أن بعض من لم يفهم كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ نبزه بهذا، وزعم أنه وافق الفلاسفة في القول بقدم العالم، وحاشاه! وهذا من التجني والظلم والعدوان، ومن آثار مقالة الفلاسفة النظرية الفيزيائية المشهورة: «المادة لا تفنىٰ، ولا تستحدث»! وشتان بين مقالة الفلاسفة ومقالة أهل السنة؛ فإن أهل السنة لا يثبتون ذلك لآحاد الحوادث والمخلوقات، وإنما لجنسها ونوعها، وهذا فرق ما بين الأمرين.

فإن قال قائل: فما تصنعون بالحديث الصحيح عن عمران بن حصينٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: دخلت علىٰ النبي ﷺ وعقلت ناقتي بالباب فأتاه ناسٌ من بني تميمٍ فقال: «اقْبَلُوا الْبُشْرَىٰ يَا بَنِي تَمِيمٍ»، قالوا: قد بشرتنا فأعطنا، مرتين، ثم دخل عليه ناسٌ من أهل اليمن، فقالَ: «اقْبَلُوا الْبُشْرَىٰ يَا أَهْلَ الْيَمَنِ، إِذْ لَمْ يَقْبَلْهَا بَنُو تَمِيمٍ»، قالوا: قد قبلنا يا رسول اللَّه. قالوا: جئناك نسألك عن هذا الأمر؟ قالَ: «كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَىٰ الْمَاءِ، وَكَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلَّ شَيْءٍ، وَخَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ»، فنادىٰ منادٍ: ذهبت ناقتك يا ابن الحصين، فانطلقت، فإذا هي يقطع دونها السراب، فواللَّه

(١) أخرجه مسلم: رقم (٢٧١٣)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

لوددت أني كنت تركتُها[(١)]، وفي رواية: «معه»[(٢)]، وفي رواية: «قبله»[(٣)]؛ فهذا يدل علىٰ أن للحوادث مبدأ، وأنتم تقولون: إن الحوادث متسلسلة في الماضي.

فالجواب عن هذا أن يقال:

أولًا: أن إتيان وفد تميم، ثم وفد اليمن، وقع في مجلس واحد، تكلم فيه بحديث واحد، فلا يمكن أن تثبت كل هذه الألفاظ: (قبله)، (ومعه)، و(غيره)، فلابد أنه قال أحدها، ووجدنا لقوله: (قبله) شاهدًا صحيحًا وهو قوله: «**اللَّهُمَّ أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ**»[(٤)]، وفي رواية: «**كَانَ اللَّهُ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ**»[(٥)]؛ فتقدم هذه الرواية، ولا يلتفت لرواية: (معه) أو (غيره).

(١) أخرجه البخاري: رقم (٣١٩١).

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (وقد ثبت في «صحيح البخاريّ» وغيره، عن عمران بن حصينٍ عن النّبيّ ﷺ أنّه قال: «كان اللّه ولم يكن شيءٌ غيره، وكان عرشه علىٰ الماء، وكتب في الذّكر كلّ شيءٍ، وخلق السّموات والأرض»، وفي روايةٍ له: «كان اللّه ولم يكن شيءٌ قبله، وكان عرشه علىٰ الماء، ثمّ خلق السّموات والأرض، وكتب في الذّكر كلّ شيءٍ»، وفي روايةٍ لغيره صحيحةٍ: «كان اللّه ولم يكن شيءٌ معه، وكان عرشه علىٰ الماء، ثمّ كتب في الذّكر كلّ شيءٍ»، وثبت في «صحيح مسلم» عن عبد اللّه بن عمرٍو، عن النّبيّ ﷺ أنّه قال: «إنّ اللّه قدّر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السّموات والأرض بخمسين ألف سنةٍ وكان عرشه علىٰ الماء»، وهذا التّقدير بعد وجود العرش وقبل خلق السّموات والأرض بخمسين ألف سنةٍ)، «الرسالة العرشية»: (ص: ٨).

(٣) أخرجه البخاري: رقم (٧٤١٨).

(٤) أخرجه مسلم: رقم (٢٧١٣)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) أخرجه أحمد: رقم (١٩٨٧٦)، من طريق أبي معاوية عن الأعمش، وهي رواية ثابته صحيحة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (وذكرنا أن حديث عمران رواه البخاري في ثلاثة مواضع، بثلاثة ألفاظ: «كان اللَّه ولم يكن شيء قبله»، ورواه في موضع: «ولم يكن شيء معه»، ورواه في موضع آخر: «ولم يكن شيء غيره»، وأن المجلس كان واحدًا، لم يقل النبي ﷺ إلا واحدًا من الثلاث، وقد ثبت أنه قال: «ليس قبلك شيء»، واللفظان الآخران رُويا بالمعنىٰ، وبيَّنا علىٰ كل تقدير أن مراد النبي ﷺ جواب أهل اليمن عما سألوه من ابتداء خلق هذا العالم)[(١)].

ثانيًا: أن السائلين إنما أرادوا العالم المشهود، وليس جميع خلق اللَّه عَزَّ وَجَلَّ؛ لأنهم قالوا: (نسألك عن هذا الأمر)، والمشار إليه العالم المشاهد، السماوات والأرض، فحدثهم النبي ﷺ عنه وليس عن جميع مخلوقات اللَّه عَزَّ وَجَلَّ؛ فللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ خلقٌ لا نعلمه، فأخبرهم النبي ﷺ أنه كتب في الذكر كل شيء، ثم خلق السماوات والأرض؛ فلا حجة في هذا لمن أراد أن يبطل التسلسل في الماضي.

وهذه المسألة من المسائل التي لا يحتاج إليها آحاد الناس، ولا يفاتح بها العامة، لأن اللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قد أغناهم عن الخوض في هذه التفاصيل، لكن لما كانت الشبهة قد ألقت شباكها؛ فلابد لبعض أهل العلم أن يحيطوا بها علمًا، ويحسنوا إدراكها، لكشف عوارها، وقد فعل ذلك أئمة الدين؛ من المتقدمين والمتأخرين، كما فعل الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه: «الرد علىٰ الجهمية والزنادقة»، وكما فعل الإمام الدارمي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابيه: «الرد علىٰ الجهمية» و«الرد علىٰ بشر المريسي»، وكما فعل شيخ الإسلام

(١) «الصفدية»: (١/ ١٥-١٧).

ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه: «درء التعارض العقل»، وغيره، وكما فعل تلميذه ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه: «الصواعق المرسلة»، وغيرهم، من مقارعة الشبهة بالحجة.

قوله: ١٦- (لَهُ مَعْنَىٰ الرُّبُوبِيَّةِ وَلا مَرْبُوبَ، وَمَعْنَىٰ الخَالِقِ وَلا مَخْلُوقَ).

قال عمرو بن عثمان المكي[(١)] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (خلصت له الأسماء السنيَّة، فكانت واقعةً في قديم الأزل بصدق الحقائق، لم يستحدث تعالىٰ صفةً كان منها خليًّا، أو اسمًا كان منه بريًّا، تبارك وتعالىٰ؛ فكان هاديًا سيهدي، وخالقًا سيخلق، ورازقًا سيرزق، وغافرًا سيغفر، وفاعلًا سيفعل. لم يحدث له الاستواء إلا وقد كان في صفة أنه سيكون ذلك الفعل، فهو يسمىٰ به في جملة فعله كذلك، قال اللَّه تعالىٰ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، بمعنىٰ أنه سيجيء، فلم يستحدث الاسم بالمجيء، وتخلف الفعل لوقت المجيء، فهو جاءٍ سيجيء، ويكون المجيء منه موجودًا بصفة لا تلحقه الكيفية، ولا التشبيه)[(٢)].

و(الرَّبُّ): هو الخالق المالك المدبر، الذي يربي خلقه بنعمه؛ فمدار

(١) عمرو بن عثمان، أبو عبد اللَّه، المكي، ثم البغدادي، من أصحاب الجنيد، عالم بالأصول والفقه، يعد من مشايخ الصوفية الصالحين السائرين علىٰ السنة. كان يحذر من الحلاج ويلعنه، وكتب في ذلك كتبًا إلىٰ الآفاق. توفي بعد الثلاثمائة، وقيل قبلها. انظر: «حلية الأولياء»: (١٠/ ٢٩١)، و«تاريخ بغداد»: (١٢/ ٢٢٣)، و«البداية والنهاية»: (١١/ ١٥٥).

(٢) نقلًا عن «الفتوىٰ الحموية الكبرىٰ»: (٣٨١-٣٨٢).

الربوبية علىٰ هذه المعاني الثلاث، ويندرج تحتها جميع أفعال الرب ﷻ من الإحياء، والإماتة، والرَّزق، وإنزال المطر، وإنبات الأرض، وإدرار الضرع، وغير ذلك من الأمور الكونية؛ فلا قيام لأحدٍ إلا به سبحانه.

والربوبية تنقسم إلىٰ قسمين:

- ربوبيةٌ عامة: تشمل جميع الخلائق، من إنسٍ وجنٍّ، مؤمنٍ وكافر، برٍ وفاجر، آدميين وبهائم، فهذه الربوبية لا يخرج عنها أحد؛ فما في الكون إلا ربٌ أو مربوب؛ فاللَّه الرب، وما سواه مربوب، هو رب العالمين، وهم كل من سوىٰ اللَّه؛ هذه الربوبية العامة تقتضي الإيجاد، والإعداد، والإمداد؛ فاللَّه ﷻ أوجد الخلق من العدم، وركَّب فيهم ما به قوام معيشتهم، كما قال ﷻ: ﴿أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه- ٥٠]، ثم أمدهم بأسباب البقاء، من الرزق والغذاء والشفاء.

- ربوبية خاصة: تختص بالمؤمنين، بمعيته ورعايته وكلاءته وحفظه لهم، ولأوليائه، من أنبيائه ورسله، القِدح المعلَّىٰ، والسهم الأوفر، لأنهم أعظم طواعيةً للَّه وتعبدًا له؛ فبقدر حسن العبادة تحصل الربوبيةُ الخاصة.

قوله: ١٧- (وَكَمَا أَنَّهُ مُحْيِي الْمَوْتَىٰ بَعْدَمَا أَحْيَا، اسْتَحَقَّ هَذَا الاسْمَ قَبْلَ إِحْيَائِهِمْ، كَذَلِكَ اسْتَحَقَّ اسْمَ الخَالِقِ قَبْلَ إِنْشَائِهِمْ):

استدل المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ علىٰ تسمية اللَّه بالخالق قبل خلق الخلق، بتسميته بالمحيي قبل إحيائهم، وجميع هذه الجمل تدل علىٰ ما تقدم من ثبوت الأسماء الحسنىٰ والصفات العلىٰ له ﷻ منذ الأزل، وبقاؤها إلىٰ الأبد.

قوله: ١٨- (ذَلِكَ بِأَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَيْهِ فَقِيرٌ، وَكُلُّ أَمْرٍ عَلَيْهِ يَسِيرٌ، لَا يَحْتَاجُ إِلى شَيْءٍ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١]):

هذه الأوصاف الجليلة من أخص صفاته سبحانه:

- أحدها: أنه: ﴿عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾، وهذا أمر مركوز في الفطرة السوية، أما المعتزلة فإنهم يقولون إنه قادرٌ علىٰ كل ما هو مقدورٌ له! لأنهم يزعمون أن أفعال العباد ليست من مقدورات اللَّه؛ فطاعة الطائع، ومعصية العاصي، ليست داخلة في قدرة اللَّه تعالىٰ، ولا هو أقدر الطائع علىٰ الطاعة، ولا العاصي علىٰ المعصية، وربما حادوا عن اللفظ القرآني الذي جاء علىٰ نسق واحد ثلاثًا وثلاثين مرة، وعبروا بتعبير مبتدع، فقالوا: (إن اللَّه علىٰ ما يشاء قدير).

والرد عليهم أن يقال: إن تأويلكم لقول اللَّه تعالىٰ: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾، أَيْ: علىٰ كل ما هو مقدورٌ له، تأويلٌ فاسدٌ، وتحصيلٌ حاصلٌ؛ فهو من جنس أن يقال: عالمٌ بكل ما يعلمه، خالقٌ لكل ما يخلقه؛ ليس فيه زيادة علم.

وربما شبهوا ببعض الأغلوطات، كقولهم: هل يقدر أن يخلق مثله؟ هل يقدر أن يعدم نفسه؟ تعالىٰ اللَّه عن ذلك! يريدون بها نقض العموم في قوله: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾.

والجواب أن يقال: هذا سؤال فاسد بأصل الوضع، فإن المحال لذاته ليس بـ «شيءٍ» أصلًا، وإنما تفرضه الأذهان، ولا وجود له في الأعيان؛

فلا يمكن أن يكون المخلوق خالقًا كالخالق.

فلفظ (الشيء) له استعمالان:

أحدهما: المعدوم الممكن: فمن حيث العلم والذكر هو شيء، وفي خارج الذهن ليس بشيء، قال تعالىٰ: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا﴾ [مريم: ٩]؛ فسماه شيئًا مع أنه لم يكن.

الثاني: المحال لذاته: فليس بشيء ولا حقيقة له.

- الثاني: أن (كُلّ شَيْءٍ إِلَيْهِ فَقِيرٌ)، قال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [فاطر- ١٥].

- الثالث: أن (كُلّ أَمرٍ عَلَيْهِ يَسِيرٌ)، قال تعالىٰ: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج: ٧٠]، وقال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥٓ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [العنكبوت: ١٩]، وقال تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَٰجًا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [فاطر: ١١]، وقال: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد: ٢٢]، وقال: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَن لَّن يُبْعَثُوا۟ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ وَذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [التغابن: ٧]، وقال: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَىْءٍ﴾ [فاطر- ٤٤].

• قوله: (لَا يَحْتَاجُ إِلى شَيءٍ): وذلك لكمال غناه، سبحانه، عمن سواه، كما قال تعالىٰ: ﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَنِىُّ﴾ [الأنعام: ١٣٣]، وقال: ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [الحج: ٦٤]، وقال: ﴿لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [لقمان: ٢٦]، وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا

ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥].

ولا يحتاج، سبحانه، لصاحبة، ولا ولد، ولا شريك، ولا ولي من الذل، كما يحتاج الآدميون، قال تعالىٰ: ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا﴾ [الإسراء: ١١١]، وقال: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا سُبْحَـٰنَهُۥ بَل لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [يونس: ٦٨].

وهو سبحانه، إذا ندب عباده للقرض والإحسان، فليس لحاجته، بل لحاجتهم هم، كما قال تعالىٰ: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَـٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ [البقرة: ٢٤٥]، وقال: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَـٰتَلَ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَـٰتَلُوا۟ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١٠﴾ مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَـٰعِفَهُۥ لَهُۥ وَلَهُۥٓ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾ [الحديد: ١٠، ١١]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَـٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَـٰعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾ [الحديد: ١٨]، وقال: ﴿وَأَقْرِضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا وَمَا تُقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾ [المزمل: ٢٠].

وبيَّن سبحانه غناه عن أهل الشح والبخل الممسكين، فقال تعالىٰ: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى وَٱللَّهُ غَنِىٌّ حَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦٣]، وقال: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا۟ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُوا۟ فِيهِ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ حَمِيدٌ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، وقال: ﴿هَـٰٓأَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ تُدْعَوْنَ لِتُنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَمِنكُم مَّن يَبْخَلُ وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ وَٱللَّهُ ٱلْغَنِىُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ﴾ [محمد: ٣٨]، وقال: ﴿ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبُخْلِ وَمَن يَتَوَلَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [الحديد: ٢٤]، وقال: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ

أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْـَٔاخِرَ ۚ وَمَن يَتَوَلَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [الممتحنة: ٦]، وفي الحديث القدسي: «مَنْ يُقْرِضُ غَيْرَ عَدِيمٍ، وَلَا ظَلُومٍ»(١).

وكما أنه سبحانه لا يحتاج لنفقاتهم وأموالهم، كذلك لا يحتاج لطاعاتهم، ولا تضره معاصيهم، قال تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، وقال: ﴿إِن تَكْفُرُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنكُمْ ۖ﴾ [الزمر: ٧]، وقال: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُا۟ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَبْلُ فَذَاقُوا۟ وَبَالَ أَمْرِهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۝٥ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُۥ كَانَت تَّأْتِيهِمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَقَالُوٓا۟ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا فَكَفَرُوا۟ وَتَوَلَّوا۟ ۚ وَّٱسْتَغْنَى ٱللَّهُ ۚ وَٱللَّهُ غَنِىٌّ حَمِيدٌ﴾ [التغابن: ٥، ٦].

وفي الحديث القدسي العظيم: «يَا عِبَادِي، لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ، وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ، كَانُوا عَلَىٰ أَتْقَىٰ قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُمْ، مَا زَادَ ذَلِكَ فِي مُلْكِي شَيْئًا. يَا عِبَادِي، لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ، وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ، كَانُوا عَلَىٰ أَفْجَرِ قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ، مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي شَيْئًا. يَا عِبَادِي، لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ، وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ، قَامُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ فَسَأَلُونِي، فَأَعْطَيْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ مَسْأَلَتَهُ، مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِمَّا عِنْدِي إِلَّا كَمَا يَنْقُصُ الْمِخْيَطُ إِذَا أُدْخِلَ الْبَحْرَ»(٢).

وقد أدرك هذا المعنىٰ أنبياء اللَّه، وصالحو خلقه، قال تعالىٰ عن سليمان عليه السلام: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ قَالَ هَٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّى لِيَبْلُوَنِىٓ ءَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ ۖ وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّى غَنِىٌّ كَرِيمٌ﴾ [النمل: ٤٠]، وقال عن لقمان: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا لُقْمَٰنَ ٱلْحِكْمَةَ أَنِ ٱشْكُرْ لِلَّهِ ۚ وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ

(١) أخرجه مسلم: رقم (٧٥٨).
(٢) أخرجه مسلم: رقم (٢٥٧٧).

لِنَفۡسِهِۦۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٞ﴾ [لقمان: ١٢].

وقد قرن اللَّه اسمه «الغني» باسمه «الحميد» ثمان مرات في كتابه، قال السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فغناه تعالىٰ، من لوازم ذاته، وكونه حميدًا في صفات كماله، حميدًا في جميل صنعه، من لوازم ذاته، وكل واحد من الوصفين صفة كمال، واجتماع أحدهما إلىٰ الآخر زيادة كمال إلىٰ كمال)(١).

فإذا امتلأ القلب بهذه المعاني الشريفة، التي دلت عليها النصوص السابقة، عظَّم اللَّه، واستغنىٰ به عمن سواه، وابتغىٰ عنده الرزق، وشكر مولاه.

• قوله: (﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾): هاتان الجملتان القرآنيتان دستورٌ لأهل السنة والجماعة في باب الأسماء والصفات، وقد تضمنتا الرد علىٰ ضلالتين:

- فقوله: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾: ردٌّ علىٰ أهل التمثيل والتكييف.

- وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾: ردٌّ علىٰ أهل التعطيل والتحريف.

فحاصلهما: إثبات بلا تمثيل، وتنزيه بلا تعطيل؛ فالممثل يعبدُ صنمًا، والمعطل يعبدُ عدمًا، كما تقدم.

وقد اختلف النحاة في إعرابها وتوجيهها، فمنهم من قال:

- إن الكاف في قوله ﴿كَمِثۡلِهِۦ﴾ زائدة، وصلة للتأكيد؛ فيكون اسم ليس (شيء) مؤخر، وخبرها (مثله) مقدم، وهذا أولىٰ الأقوال في إعرابها، وهو تعبير سائغ عند العرب، قَالَ أَوْسُ بْنُ حَجَرٍ:

---

(١) «تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان»: (ص: ٦٤٨).

لَيْسَ كَمِثْلِ الْفَتَىٰ زُهَيْرٍ خَلْقٌ يُوَازِيهِ فِي الْفَضَائِلِ

- إن (مثل) زائد، وتقدير الكلام: ليس كهو شيء.

- عدم الزيادة، قال ابن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ: (والعرب تُقيم المِثْلَ مُقام النَّفْس، فتقول: مِثْلي لا يُقال له هذا، أيْ: أنا لا يُقال لي هذا، وقال الزجاج: الكاف مؤكِّدة، والمعنىٰ: ليس مِثْلَه شيءٌ)[(١)].

والمعنىٰ المراد: ليس كصفته شيء، قال السعدي رَحِمَهُ اللَّهُ: (ليس يشبهه تعالىٰ ولا يماثله شيء من مخلوقاته؛ لا في ذاته، ولا في أسمائه، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، لأن أسماءه كلها حسنىٰ، وصفاته صفات كمال وعظمة، وأفعاله تعالىٰ أوجد بها المخلوقات العظيمة من غير مشارك، فليس كمثله شيء، لانفراده وتوحده بالكمال من كل وجه)[(٢)].

قوله: ١٩- (وَمَنْ وَصَفَ اللَّهَ بِمَعْنىٰ مِنْ مَعَانِي الْبَشَرِ فَقَدْ كَفَرَ، فَمَنْ أَبْصَرَ هَذَا اعْتَبَرَ، وَعَنْ مِثْلِ قَوْلِ الْكُفَّارِ انْزَجَرَ، وَعَلِمَ أَنَّهُ بِصِفَاتِهِ لَيْسَ كَالْبَشَرِ):

قال نعيم بن حماد الخزاعي، شيخ البخاري رحمهما اللَّه: (من شبه اللَّه بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف اللَّه به نفسه فقد كفر، فليس فيما وصف اللَّه به نفسه تشبيهًا)[(٣)]، والمراد بهذا أن من أثبت للَّه عَزَّ وَجَلَّ معنىٰ يختص به الآدمي فقد وقع في التمثيل، وهذا لا يمنع من الاشتراك في أصل المعنىٰ،

(١) «زاد المسير في علم التفسير»: (٤/ ٦١).
(٢) «تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان»: (ص: ٧٥٤).
(٣) انظر: «بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية»: (١/ ٦).

كما تقدم؛ فهناك اشتراك في أصل المعنىٰ، وهناك اختصاصٌ عند الإضافة، ومن لم يدرك ذلك الواقع وقع في شبهات المتكلمين، ومن أدركه زالت عنه شبهات المتكلمين، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (التدمرية).

فالذهن مستودعٌ للمعاني، وهي معانٍ مجردة مطلقة كلية، فإذا أضيفت تعينت، وتقيدت، وتخصصت بمن أضيفت إليه، فزال الاشتراك.

فمعنىٰ السمع في الذهن: إدراك الأصوات، ومعنىٰ البصر في الذهن: إدراك المرئيات، ومعنىٰ القدرة في الذهن: التمكن من الفعل من غير عجز، ومعنىٰ القوة في الذهن: التمكن من الفعل من غير ضعف، والسمع والبصر والقدرة والقوة ألفاظ وقوالب للتعبير عن المعاني، فإذا أضيفت إلىٰ معين خرجت من التجريد والإطلاق والعموم.

ولا سبيل لمعرفة الرب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ إلا عن طريق الخطاب بهذه الألفاظ الدالة علىٰ المعاني، وقد خاطبنا اللّه تعالىٰ بلسانٍ عربي مبين، فقال: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢]؛ فتعرَّف إلىٰ خلقه بهذه الألفاظ التي يعقلون أصلها، وبيَّن لهم أنه ليس كمثله شيء، وأن له المثل الأعلىٰ، كما قال تعالىٰ، في موضعين في كتابه: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡمَثَلُ ٱلۡأَعۡلَىٰۚ﴾ [النحل: ٦٠]، وقال: ﴿وَلَهُ ٱلۡمَثَلُ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾ [الروم: ٢٧]، والمثل الأعلىٰ له تفسيران:

- الأول: الوصف الأعلىٰ، أيْ: أن للّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ من كل وصفٍ أعلاه وأتمه وأكمله؛ فله من العلم أعلاه، وله من السمع أعلاه، وله من البصر أعلاه، وهكذا سائر ما أضافه إلىٰ نفسه، لا يشاركه فيه غيره، وبه يتم توحيد المعرفة والإثبات.

- الثاني: الحق الأعلىٰ: وهو ما يكون من جانب العبد من تأله وتعبد؛

قلبي، أو قولي، أو عملي؛ كالحب والخوف والرجاء، والاستغاثة والاستعانة والدعاء، والصلاة والذبح والحج وإماطة الأذىٰ، وبه يتم توحيد القصد والطلب.

ولا تعارض بين هذين التفسيرين؛ فأحدهما يتعلق بالرب، والثاني يتعلق بالعبد؛ فالأول أعلىٰ من حيث ذاته، وأسمائه وصفاته، وربوبيته، والثاني أعلىٰ من حيث تألهه، وإفراده بالعبادة.

قوله: ٢٠- (وَتَعَالَىٰ عَنِ الحُدُودِ وَالغَايَاتِ، وَالأَرْكَانِ وَالأَعْضَاءِ وَالأَدَوَاتِ، لَا تَحْوِيهِ الجِهَاتُ السِّتُّ كَسَائِرِ المُبْتَدَعَاتِ):

أراد المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذه العبارات، الرد علىٰ أهل التمثيل من قدماء الرافضة، وأضرابهم، الذين أثبتوا للَّه الصفات علىٰ نحو ما يعهدونه في المخلوقات، تعالىٰ اللَّه عما يقولون علوًّا كبيرًا، غير أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ عبَّر بألفاظ مجملة مبهمة، لم ترد في الكتاب والسنة بنفي ولا إثبات، ومثل هذا المسلك قد يفتح بابًا لأهل الأهواء والبدع لنفي ما أثبته اللَّه لنفسه، أو إثبات ما نفاه اللَّه عن نفسه، بسبب اختلاف المصطلحات، بخلاف الألفاظ الشرعية المنضبطة في النفي والإثبات، والقاعدة عند أهل السنة والجماعة في هذا المقام علىٰ النحو التالي:

الواجب في مقام الإثبات أمران:

١- إثبات ما أثبته اللَّه تعالىٰ لنفسه، أو أثبته له نبيه ﷺ لفظًا ومعنىٰ.

٢- الحذر من التمثيلِ والتكييف، ومن التعطيل والتحريف.

والواجب في مقام النفي أمران:

١- نفي ما نفاه اللَّه تعالىٰ عن نفسه، أو نفاه عنه نبيه ﷺ، لفظًا ومعنىٰ.

٢- اعتقاد ثبوت كمال ضده. كما تقدم.

والواجب فيما لم يرِد فيه نفي ولا إثبات، أمران:

١- التوقف في لفاظه، فلا نثبته بإطلاق، ولا ننفيه بإطلاق، لأن الأسماء والصفات توقيفية.

٢- الاستفصال عن معناه؛ فإن أراد معنىٰ صحيحًا قبلنا المعنىٰ ورددنا اللفظ، وإن أراد معنىٰ باطلًا رددنا اللفظ والمعنىٰ.

هذه طريقة أهل السنة والجماعة، وهي طريقةٌ بينة مستوعبة لجميع الاحتمالات.

وما نفاه المصنف، هاهنا، يندرج تحت القسم الثالث، وهو ما لم يرد فيه نفيٌ ولا إثبات؛ فإن ألفاظ: الحدود، والغايات، والأركان، والأعضاء، والأدوات، والجهات، لم يرد في كتاب اللَّه، ولا في سنة رسول اللَّه ﷺ الصحيحة نفيها بإطلاق؛ فالواجب التوقف في ألفاظها، والاستفصال عن معانيها، ولا ريب أن المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ أراد معنىٰ صحيحًا، وهو نفي مماثلة المخلوقين، وسمات المُحْدَثِين، لكنه أصاب في المعنىٰ، وأخطأ في التعبير، وفي العبارات الشرعية غنية وبيان.

أما الاستفصال عن المعنىٰ، فيقال:

أولًا: لفظ «الحد»: قال الجوهري: (الحَد: الحاجز بين الشيئين، وحد الشيء: منتهاه)[1].

(١) «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية»: (٢/ ٤٦٢).

وقد يراد بالحد أحد معنيين:

- ما يتميز به الشيء عن غيره، وينفصل عنه؛ فلا يمتزج به، ولا يحل به؛ فإثبات هذا المعنىٰ صحيح متعين؛ فإن اللَّه تعالىٰ، فوق سماواته، مستوٍ علىٰ عرشه، بائن من خلقه، وقد ورد عن بعض السلف إثبات الحد بهذا الاعتبار، وقد عقد الإمام الدارمي رَحِمَهُ اللَّهُ بابًا في نقضه علىٰ المريسي بعنوان: «باب الحد والعرش»[(١)]، (وسُئل عبد اللَّه بن المبارك رَحِمَهُ اللَّهُ: بِمَ نعرف ربنا؟ قال: بأنه فوق العرش، فوق السماء السابعة، علىٰ العرش، بائنٌ من خلقه. قال: قلت: بحد؟ قال: فبأي شيء؟)[(٢)].

- ما تحيط به العقول والمدارك، ويعبر عنه بالقول؛ فهذا معنىٰ باطل لا يجوز إثباته، ويجب نفيه وتنزيه اللَّه عنه، وقد ورد عن جمع من السلف نفي الحد، وعدم التحديد؛ قال أبو داود الطيالسي رَحِمَهُ اللَّهُ: (كان سفيان، وشعبة، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وشريك، وأبو عوانة، لا يحدُّون، ولا يُشبّهون، ولا يُمثّلون، ولا يقولون: كيف؟ وإذا سُئلوا أجابوا بالأثر)[(٣)].

ولا تعارض بين مراد هؤلاء ومراد هؤلاء؛ فمن نفاه أراد الحد الذي تكيفه العقول والأوهام، وقد نفىٰ اللَّه ذلك بقوله: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، وهو مراد المصنف، ومن أثبته أراد إثبات ذاتٍ متميزة عن سائر المخلوقات، غير مضمحلة في الكون، كما دلت عليه أدلة العُلو.

---

(١) انظر: «نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد علىٰ المريسي الجهمي العنيد»: (١/ ٢٢٣).

(٢) «الرد علىٰ الجهمية» للدارمي: (ص: ٥٠).

(٣) «السنن الكبرىٰ» للبيهقي: رقم (٤٦٥٤).

ثانيًا: لفظ (الغَاية): قال الجوهري: (الغاية: مدىٰ الشيء)[١]، وقد يراد بها أحد معنيين:

- ما دل علىٰ الذات المتميزة عن سائر الذوات، المتصفة بالصفات؛ فهذا معنىٰ صحيحًا ثابتًا للَّه، لا يجوز نفيه.

- المدىٰ الذي يدركه المتغيِّي؛ فاللَّه تعالىٰ أعظم من أن يحيط به أحدٌ من خلقه، أو تُدركه الأبصار، فيتعين نفيه؛ فاللَّه واسع عليم، كبير متعال.

ثالثًا: لفظ (الرُّكن): قال الجوهري: (رُكن الشيء: جانبه الأقوىٰ)[٢]، وقد يراد به أحد معنيين:

- ما وصف اللَّه به نفسه من الصفات الخبرية؛ كالوجه واليدين والعينين، القائمة في ذاته سبحانه، فهذا معنىٰ حق لا يجوز نفيه.

- ما كان دالًّا علىٰ التجزئة والتركيب، فهذا معنىٰ باطلًا يتعين نفيه، لأن ذلك معناه للمخلوق.

رابعًا: لفظ (العضو): يقال فيه كما قيل في سابقه، فتثبت الصفات، وينزه عن التعضية والتفريق.

خامسًا: لفظ (الأَدَاة): قال الجوهري: (الأداة: الآلةُ)[٣]، وقد يراد بها أحد معنيين:

- الصفات الثابتة للَّه تعالىٰ، كيَدِه التي خلق بها آدم، ويبسطها بالليل

---

(١) «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية»: (٦/ ٢٤٥١).
(٢) «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية»: (٥/ ٢١٢٦).
(٣) «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية»: (٥/ ٢٦٦).

ليتوب مسيء النهار، ويبسطها بالنهار ليتوب مسيء الليل، ويقبض بها الأرض، ويطوي بها السماوات يوم القيامة؛ فهذا معنىٰ حق يجب إثباته كما وردت به النصوص.

- وقد يراد بها ما يدل علىٰ التمثيل بجوارح المخلوقين، التي تكون لغرض الاكتساب والانتفاع، فيجب نفيه، وتنزيه اللَّه عنه.

سادسًا: لفظ (الجِهَة): قال الجوهري: (الأمكنة علىٰ ضربين: مبهم ومحدود، فالمبهم نحو جهات الجسم الست؛ خلف وقدام، ويمين وشمال، وفوق وتحت، وما جرىٰ مجرىٰ ذلك من أسماء هذه الجهات، نحو أمام ووراء، وأعلىٰ وأسفل، وعند ولدن، ووسط بمعنىٰ بين، وقبالة. فهذا، وما أشبهه من الأمكنة، يكون ظرفًا، لأنه غير محدود. ألا ترىٰ أن خلفك قد يكون قدامًا لغيرك! فأما المحدود الذي به خلقة وشخص وأقطار تحوزه، نحو الجبل، والوادي، والسوق، والدار، والمسجد، فلا يكون ظرفًا)(١).

وقد يراد بالجهة:

- أنّ اللَّه ﷻ في جهة غير العلو، فهذا معنىٰ باطلًا، لأن هذا نقص، واللَّه منزهٌ عن النقائص؛ فيجب نفيه.

- أنّ اللَّه تعالىٰ في العلو علىٰ وجهٍ تحيط به سماواته؛ تظله أو تقله، فهذا معنىٰ باطلًا؛ فإن اللَّه تعالىٰ أكبر وأعظم من أن يحيط به شيء من مخلوقاته؛ فيجب نفيه؛ ولهذا قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (لَا تَحْوِيهِ الجِهَاتُ السِّتُّ).

(١) «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية»: (٤/ ١٦٩٦).

- أنّ اللَّه تعالىٰ في جهة العُلو المطلق، علىٰ وجه لا يحيط به شيء من مخلوقاته، فهذا معنىً حقًّا، دلت عليه النصوص؛ فيجب إثباته، وإذا قيدت الجهة بالعُلو ساغ التعبير بها، كما قال الشيخ عبد القادر الجيلاني رَحِمَهُ اللَّهُ: (وهو بجهة العلو مستو علىٰ العرش، محتو علىٰ الملك، محيط علمه بالأشياء، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠])(١).

وإنما أراد المصنف بنفي الجهات، نفي المعاني الباطلة التي كان يقول بها حلولية الجهمية؛ من أنّ اللَّه تعالىٰ حالٌ في كل مكان، وربما اعتقدوا أن اللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ منبثٌ في الكون كانبثاث النور والهواء، تعالىٰ اللَّه عن ذلك؛ فاللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مستوٍ علىٰ عرشه، بائنٌ من خلقه، ليس فيه شيء من خلقه، ولا في خلقه شيء منه.

كما أنه يجب الحذر من الوقوع في مذهب النفاة المعطلة القائلين إنه لا فوق ولا تحت، ولا يمين ولا شمال، ولا أمام ولا خلف، ولا محايث، ولا محاذي، ولا مجانب! ويصفون اللَّه تعالىٰ بالسلوب؛ حتىٰ إن العقل لا يمكن أن يثبت وجودًا كهذا إلا في الأذهان، لا حقيقة له في الأعيان.

قوله: ٢١- (وَالعَرْشُ وَالكُرْسِيُّ حَقٌّ):

العَرْشُ في اللغة: سرير الملك، قال تعالىٰ عن ملكة سبأ: ﴿وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾ [النمل: ٢٣]، وفي قصة يوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ، قال تعالىٰ: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى

(١) «الغنية لطالبي طريق الحق عَزَّ وَجَلَّ»: (١/ ١٢١).

﴿ٱلْعَرْشِ﴾ [يوسف: ١٠٠](١).

أما في الاصطلاح: فإنه أول المخلوقات، وأكبرها، وأعظمها، وأعلاها، وله قوائم، وتحمله الملائكة.

وقد ورد ذكر عرش الرحمن في القرآن العظيم إحدىٰ وعشرين مرة، كقول اللَّه ﷻ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الفرقان: ٥٩]، في ستة مواضع، وقوله تعالىٰ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وقوله: ﴿رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [النمل: ٢٦]، ﴿رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْكَرِيمِ﴾ [المؤمنون: ١١٦]، وقوله: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ﴾ [الحاقة: ١٧]، وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ [غافر: ٧]، وجاء في دعاء الكرب: (لا إلَهَ إلَّا اللَّهُ العَظِيمُ الحَلِيمُ، لا إلَهَ إلَّا اللَّهُ رَبُّ العَرْشِ العَظِيمِ، لا إلَهَ إلَّا اللَّهُ رَبُّ السَّمَوَاتِ ورَبُّ الأَرْضِ، ورَبُّ العَرْشِ الكَرِيمِ)(٢).

والدليل علىٰ أنه أعلىٰ المخلوقات، ما جاء في «حديث الأوعال» المشهور، عَنْ العَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رضي الله عنه، قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْبَطْحَاءِ، فَمَرَّتْ سَحَابَةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَدْرُونَ مَا هَذَا؟» قَالَ: قُلْنَا: السَّحَابُ، قَالَ: «وَالْمُزْنُ»، قُلْنَا: وَالْمُزْنُ، قَالَ: «وَالْعَنَانُ»، قَالَ: فَسَكَتْنَا، فَقَالَ: «هَلْ تَدْرُونَ كَمْ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ؟» قَالَ: قُلْنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «بَيْنَهُمَا مَسِيرَةُ خَمْسِ مِائَةِ سَنَةٍ، وَمِنْ كُلِّ سَمَاءٍ إِلَىٰ سَمَاءٍ مَسِيرَةُ خَمْسِ مِائَةِ سَنَةٍ، وَكِثَفُ كُلِّ سَمَاءٍ مَسِيرَةُ خَمْسِ

(١) انظر «كتاب العين»: (١/ ٢٤٩)، و«تهذيب اللغة»: (١/ ٢٦٣).
(٢) أخرجه البخاري: رقم (٦٣٤٦)، ومسلم: رقم (٢٧٣٠)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

مِائَةِ سَنَةٍ، وَفَوْقَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ بَحْرٌ بَيْنَ أَسْفَلِهِ وَأَعْلاهُ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، ثُمَّ فَوْقَ ذَلِكَ ثَمَانِيَةُ أَوْعَالٍ بَيْنَ رُكَبِهِنَّ وَأَظْلافِهِنَّ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، ثُمَّ فَوْقَ ذَلِكَ الْعَرْشُ بَيْنَ أَسْفَلِهِ وَأَعْلاهُ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَاللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ فَوْقَ ذَلِكَ، وَلَيْسَ يَخْفَىٰ عَلَيْهِ مِنْ أَعْمَالِ بَنِي آدَمَ شَيْءٌ»(١).

---

(١) أخرجه أبو داود: رقم (٤٧٢٣)، والترمذي: رقم (٣٣٢٠)، وابن ماجه: رقم (١٩٣)، وأحمد: رقم (١٧٧٠)، وابن خزيمة في التوحيد: (١/ ٢٣٤)، وابن أبي عاصم في «السنة»: رقم (٥٧٧)، والحاكم في «المستدرك»: رقم (٥٤٣)، والآجري في «الشريعة»: رقم (٦٦٥)، من طرق عن سماك بن حرب عن عبد اللَّه بن عميرة، عن الأحنف بن قيس عن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه. وقد اختلف في الحكم عليه:
من صحح الحديث:
قال الترمذي بعد تخريج الحديث: (حسن غريب). وصححه الحاكم في «المستدرك»، وقال الذهبي في كتابه «العرش»: (٢/ ٤١): رواه أبو داود بإسناد حسن، وفوق الحسن، وقال ابن القيم في «اجتماع الجيوش الإسلامية»: (٢/ ١٦٣): (هذا حديث حسن صحيح أخرجه أبو داود). وانتصر لتصحيحه أيضًا، في «تهذيب سنن أبي داود». انظر: «عون المعبود» مع «حاشية ابن القيم» (١٣/ ٦)، ومال إلىٰ تصحيحه شيخ الإسلام ابن تيمية، كما في «مجموع الفتاوىٰ»: (٣/ ١٩٢)، وقال الشيخ عبد الرحمن بن حسن في «كتاب التوحيد وقرة عيون الموحدين»: (١/ ٢٦٤): (وهذا الحديث له شواهد في الصحيحين وغيرهما، مع ما يدل عليه صريح القرآن، فلا عبرة بقول من ضعفه)، وقال الألوسي في «غاية الأماني في الرد علىٰ النبهاني»: (١/ ٥٩٣): (هذا حديث صحيح أخرجه أبو داود).
من ضعف الحديث: قال ابن الجوزي في «العلل المتناهية»: (١/ ٩): هذا حديث لا يصح.

وما أخبر به النبي ﷺ من قوله عن العرش: «إِنَّ عَرْشَهُ عَلَىٰ سَمَاوَاتِهِ لَهَكَذَا»، وقال بأصابعه مثل القبة عليه[(١)]، وقوله ﷺ في الحديث الصحيح:

(١) أخرجه أبو داود: رقم (٤٧٢٦)، وابن خزيمة في «التوحيد»: (١/ ٢٣٩)، والدارمي في «الرد علىٰ الجهمية»: (٧١)، والبزار في «مسنده»: (٣٤٣٢). ولفظه: عن جبير بن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، عن جده، قال: أَتَىٰ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْرَابِيٌّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، جَهِدَتِ الأَنْفُسُ، وَضَاعَتِ الْعِيَالُ، وَنَهَكَتِ الْأَمْوَالُ، وَهَلَكَتِ الْأَنْعَامُ، فَاسْتَسْقِ اللَّهَ لَنَا، فَإِنَّا نَسْتَشْفِعُ بِكَ عَلَىٰ اللَّهِ، وَنَسْتَشْفِعُ بِاللَّهِ عَلَيْكَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَيْحَكَ أَتَدْرِي مَا تَقُولُ؟»، وَسَبَّحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَمَازَالَ يُسَبِّحُ حَتَّىٰ عُرِفَ ذَلِكَ فِي وُجُوهِ أَصْحَابِهِ، ثُمَّ قَالَ: «وَيْحَكَ إِنَّهُ لَا يُسْتَشْفَعُ بِاللَّهِ عَلَىٰ أَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ، شَأْنُ اللَّهِ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ، وَيْحَكَ أَتَدْرِي مَا اللَّهُ، إِنَّ عَرْشَهُ عَلَىٰ سَمَاوَاتِهِ لَهَكَذَا»، وَقَالَ بِأَصَابِعِهِ مِثْلَ الْقُبَّةِ عَلَيْهِ، «وَإِنَّهُ لَيَئِطُّ بِهِ أَطِيطَ الرَّحْلِ بِالرَّاكِبِ»، قال ابن بشار في حديثه: «إِنَّ اللَّهَ فَوْقَ عَرْشِهِ، وَعَرْشُهُ فَوْقَ سَمَاوَاتِهِ».

قال البزار: (وهذا الحديث لا نعلمه يروىٰ عن النبي ﷺ من وجه من الوجوه إلا من هذا الوجه، ولم يقل فيه محمد بن إسحاق حدثني يعقوب بن عتبة).

قال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: (هذا حديث غريب جدًّا فرد، وابن إسحاق حجة في المغازي إذا أسند، وله مناكير وعجائب، فاللَّه أعلم؛ أقال النبي ﷺ هذا أم لا؟ واللَّه عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ جل جلاله وتقدست أسماؤه، ولا إله غيره. الأطيط الواقع بذات العرش من جنس الأطيط الحاصل في الرحل فذاك صفة للرحل وللعرش ومعاذ اللَّه أن نعده صفة للَّه عَزَّ وَجَلَّ، ثم لفظ الأطيط لم يأت به نص ثابت؛ وقولنا في هذه الأحاديث إننا نؤمن بما صح منها، وبما اتفق السلف علىٰ إمراره وإقراره، فأما ما في إسناده مقال واختلف العلماء في قبوله وتأويله فإنا لا نتعرض له بتقرير، بل نرويه في الجملة، ونبين حاله، وهذا الحديث إنما سقناه لما فيه مما تواتر من علو اللَّه تعالىٰ فوق عرشه مما يوافق آيات الكتاب). انظر: «العلو للعلي الغفار»: (١/ ٤٤).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في «كتاب العرش» (٢/ ٣٤): رواه أبو داود، وغيره، في «الرد علىٰ الجهمية»، بإسناد حسن عنده من حديث محمد بن إسحاق. =

«فَإِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ فَسَلُوهُ الفِرْدَوْسَ، فَإِنَّهُ أَوْسَطُ الجَنَّةِ، وَأَعْلَىٰ الجَنَّةِ، وَفَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ»(١).

واختلف في ضبط كلمة (فوق) في الحديث؛ فإن قيل بالنصب «وفوقَه عرش الرحمن»، فهذا يدل علىٰ ظرفية العرش، وإن قيل: «وفوقُهُ عرش الرحمن»، فمعناه: أن سقف الفردوس هو عرش الرحمن، وعلىٰ كلا الاحتمالين تدل علىٰ أنه أعلىٰ المخلوقات؛ فجميع المخلوقات تحته، واللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فوقه.

وقد أخطأ خطأً فاحشًا من صرف العرش عن معناه الحقيقي إلىٰ معنىٰ مجازي، وزعم أنه الملك، أو كنايةٌ عن الملك، فإن النصوص القرآنية تأبىٰ هذا التأويل الفاسد، كقوله تعالىٰ: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ﴾ [الحاقة: ١٧]، وقوله: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود: ٧]، وكذلك النصوص النبوية، كقول النبي ﷺ: «فَإِنَّ النَّاسَ يَصْعَقُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَأَصْعَقُ مَعَهُمْ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفِيقُ، فَإِذَا مُوسَىٰ بَاطِشٌ جَانِبَ العَرْشِ، فَلَا أَدْرِي أَكَانَ فِيمَنْ صَعِقَ، فَأَفَاقَ قَبْلِي، أَوْ كَانَ مِمَّنِ اسْتَثْنَىٰ اللَّهُ»(٢).

= قال الألباني: (ضعيف الإسناد، ولا يصح في أطيط العرش حديث). انظر تحقيق «شرح الطحاوية»: (١/ ٢٧٨).

وقد دافع شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ عن هذا الحديث في «بيان تلبيس الجهمية»: (٣/ ٢٥٤). فلينظر لمن أراد التوسع. وفي «عون المعبود»، و«حاشية ابن القيم علىٰ سنن أبي داود» كلام كثير؛ بين طاعنين في الحديث وابن القيم في حاشيته؛ فقد دافع عن صحة الحديث. انظر: «عون المعبود» و«حاشية ابن القيم»: (١٣/ ٩- ١٤).

(١) أخرجه البخاري: رقم (٧٤٢٣)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: رقم (٢٤١١)، ومسلم: رقم (٢٣٧٣)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ولا يجوز أيضًا أن يُفسَّر العرش بأنه «الفلك التاسع»، كما زعم هذا بعض أهل الهيئة والفلاسفة، ويزعمون أن جريان الأحداث والحوادث الأرضية تكون بتأثيرٍ من «العقل الفعال» علىٰ «الفلك التاسع» فتنشأ عنه الأحداث الأرضية! وكل هذا محض خيالاتٍ فاسدة، لا دليل عليها من كتاب، ولا سنة، ولا واقع؛ وإنما هو تخرص ورجم بالغيب.

وقد صنف شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ رسالة في هذا بعنوان: «الرسالة العرشية»، بين فيها بطلان هذه الدعوىٰ، وأن العرش ليس الفلك التاسع، ولكن العرش فوق جميع المخلوقات كالقبة، ولا يلزم أن يكون محيطًا بها؛ إذ أن لفظ «الفلك» في لغة العرب يدل علىٰ الاستدارة، كفلك المغزل، وهو ما تغزل به المرأة الصوف، فيكون مستديرًا، ويقال: تفلَّك ثدي الجارية إذا استدار؛ فالفلك فيه معنىٰ الاستدارة، وعرش الرحمن ليس مستديرًا علىٰ الخلق، وإنما هو كالقبة فوقها، واللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فوق الجميع.

و«الكرسي» غير العرش، وإن كان في بعض النصوص ما يقتضي تفسير الكرسي بالعرش، لكن الناظر في مجموع النصوص يتبين له أن العرش أعظم من الكرسي، وقد قال ربنا عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَۖ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقد صح عن ابن عباس موقوفًا، ويروىٰ مرفوعًا، لكن لا يصح: (الكرسي موضع القدمين، وأن العرش لا يقدر قدره إلا اللَّه)(١)، ومثل هذا لا يقوله ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، إلا عن توقيف؛ فيكون له حكم الموقوف، وروي

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرك»: رقم (٣١١٦) وصححه، والبيهقي في «الأسماء والصفات»: رقم (٧٥٨)، وأبو الشيخ في العظمة: رقم (٢/ ٥٨٢)، وابن خزيمة في كتاب التوحيد: (٢/ ٢٤٨).

نحوه عن أبي موسىٰ الأشعري(١) .

وقد عبر بعض السلف عن الكرسي بأنه بمنزلة المرقاة إلىٰ العرش، ومع ذلك فإن الكرسي قد أحاط بالسماوات والأرض، كما جاء في حديث أبي ذرٍ مرفوعًا: «مَا السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ فِي الْكُرْسِيِّ إِلَّا كَحَلْقَةٍ مُلْقَاةٍ فِي أَرْضِ فَلَاةٍ، وَفَضْلُ الْعَرْشِ عَلَىٰ الْكُرْسِيِّ كَفَضْلِ الْفَلَاةِ عَلَىٰ تِلْكَ الْحَلْقَةِ»(٢) .

ولا يجوز تأويل الكرسي بالعلم! فإن هذا تأويلٌ فاسد؛ تأباه النصوص، ولا تفسير أحدهما بالآخر؛ فإنهما متمايزان.

قوله: ٢٢- (وَهُوَ مُسْتَغْنٍ عَنِ العَرْشِ وَمَا دُونَهُ):

لما ذكر المصنف العرش والكرسي أتبعه بهذه العبارة الاحترازية؛ قطعًا لتوهم قد يقع في بعض العقول، فيظن ظانٌّ أنّ اللَّه تعالىٰ محتاجٌ إلىٰ العرش ليحمله، وهذا وهمٌ باطلٌ، ناتجٌ عن لوثة التمثيل؛ فاللَّه تعالىٰ غني عن العرش وما دونه، والعرش وما دونه مفتقر إليه، واستواؤه علىٰ العرش معناه: عُلوهُ عليه، واستقراره استقرارًا يليق بجلاله وعظمته، ولا يلزم من

(١) انظر: «الأسماء والصفات» للبيهقي: (٢/ ٢٩٧).

(٢) أخرجه أبو الشيخ في «العظمة»: (٢/ ٦٣٥، ٦٤٨)، والبيهقي في «الأسماء والصفات»: رقم (٨٦١؛ ٨٦٢)، ومحمد بن أبي شيبة في «كتاب العرش»: رقم (٥٨)، وابن حبان في «صحيحه»: رقم (٣٦١) ضمن حديث طويل، وفي كل طرقه مقال، وقد أورد الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ الحديث في «السلسلة الصحيحة»: (١/ ٢٢٣)، وتوسع في الكلام عليه، وصححه بمجموع طرقه، ثم ذكره في «السلسلة الضعيفة»: (١٣/ ٢٦٧)، وتراجع عن تصحيح بعض الطرق التي ذكرها في الصحيحة.

ذلك احتياجه إليه، ولا يلزم من ذلك إثبات مماسةٍ له.

وما يدعيه النفاة من لوازم نوعان:

- لوازم صحيحة: فهذا حق يُلتزم به: كقولهم: يلزمكم من إثبات حقيقة العرش، وإضافته إلىٰ الرب، وجود نسبة بينهما، وهذه النسبة تقتضي أن يكون أكبر، أو أصغر، أو مساوي، والجواب سهل أن نقول: هو أكبر، ولا إشكال.

- لوازم باطلة: فلا يلزم علىٰ كلام اللَّه، ولا علىٰ كلام رسوله ﷺ، لازمٌ باطل، كقولهم: إنه يلزمكم من إثبات استوائه علىٰ العرش أن يكون مماسًا له، والجواب: أن ذلك ليس بلازم، فما أكثر أن يعلو الشيء علىٰ الشيء، دون مماسه؛ فالسماء فوق الأرض، وليست مماسه لها، ولا يلزم أن يكون محتاجًا إليه ليحمله؛ فالسحاب مسخرٌ بين السماء والأرض، ولا يحتاج إلىٰ الأرض أن تحمله.

قوله: ٢٣- (مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ وَفَوْقَهُ، وَقَدْ أَعْجَزَ عَنِ الإِحَاطَةِ خَلْقَهُ):

«المُحِيطُ»: من أسماء اللَّه الحسنىٰ، أحاط بكل شيء علمًا، وأحصىٰ كل شيء عددًا، وقد سمىٰ نفسه بأربعة أسماء، فقال تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣]؛ فتضمنت هذه الأسماء الأربعة الإحاطة الزمانية والمكانية.

فأما الإحاطة الزمانية فمن اسميه: الأول والآخر، كما فسرهما النبي ﷺ بقوله: «اللَّهُمَّ أَنْتَ الأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الآخِرُ فَلَيْسَ

بَعْدَكَ شَيْءٌ»(١)، وأما الإحاطة المكانية فمن اسميه: الظاهر والباطن، كما فسرهما النبي ﷺ بقوله: «وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ»(٢)، ولا يلزم من الإحاطة أن يكون الشيء مستديرًا ملتفًا بالمحاط به من جميع الجهات؛ فلو كان أمام الإنسان هباءة، لكان محيطًا بها، دون أن يكون ملتفًّا عليها.

وقد وقع في بعض نسخ الطحاوية حذف الواو، وكُتبت: (مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيءٍ فَوْقَهُ)! فربما وقع سهوًا من النساخ، وتناقله بعضهم عن بعض، وربما كان بفعل فاعل من المبتدعة الذين ينكرون العلو، يريدون أنه محيط بكل شيء فوق العرش، وإنما أراد المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما يدل صنيعه في مواضع أخر من هذه العقيدة، إثبات العلو والفوقية للَّه عَزَّ وَجَلَّ فهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ محيطٌ بكل شيء، وفوق كل شيء، كما قال تعالىٰ: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]، وقال: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨].

❁ ❁ ❁

(١) أخرجه مسلم: رقم (٢٧١٣)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.
(٢) أخرجه مسلم: رقم (٢٧١٣)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

مسألة العلو

علو اللَّه تعالىٰ، يراد به أحد ثلاثة أنواع:

أحدها: علو القهر: بمعنىٰ أن اللَّه تعالىٰ علا علىٰ جميع مخلوقاته وقهرهم، فهذا لا ينازع فيه أحد من بني آدم، إلا منكرو الربوبية.

الثاني: علو القدر: بمعنىٰ أن اللَّه تعالىٰ له المثل الأعلىٰ في أسمائه وصفاته، ولا ينازع فيه أحد من أهل القبلة، من حيث الجملة.

الثالث: علو الذات: فأهل السنة والجماعة لا يختلفون أن اللَّه تعالىٰ بذاته فوق مخلوقاته، مستوٍ علىٰ عرشه، بائنٌ من خلقه، وأنه ﷻ يشار إليه بالأصابع في جهة العلو، كما فعل النبي ﷺ يوم عرفة حين خطب الناس، فقال: «وَأَنْتُمْ تُسْأَلُونَ عَنِّي، فَمَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ؟»قالوا: نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت، فقال بإصبعه السبابة، يرفعها إلىٰ السماء وينكتها إلىٰ الناس: «اللَّهُمَّ، اشْهَدْ، اللَّهُمَّ، اشْهَدْ»، ثلاث مرات[(١)].

ومن العجب العجاب أن تجد بعض هؤلاء المتكلمين يقولون: لا تجوز الإشارة الحسية إليه! وهذا من شؤم هجرهم للنص والدليل، وتقديمهم المعقول الفاسد علىٰ المنقول الصحيح.

وقد دل علىٰ علو الذات أنواع الأدلة، من الكتاب والسنة، والإجماع، والعقل، والفطرة:

---

(١) أخرجه مسلم: رقم (١٢١٨)، من حديث جابر بن عبد اللَّه رضي الله عنهما.

أولًا: دلالة الكتاب والسنة: حكىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ عن بعض علماء الشافعية، في مواضع من الفتاوىٰ، أن في القرآن العظيم أكثر من ألف دليل علىٰ إثبات العلو، وعن بعضهم أكثر من ألفي دليل(١)، ولكن هذه الأدلة منها ما هو صريح، ومنها ما هو مستنبط، وقد تنوعت دلالة الكتاب والسنة علىٰ إثبات علو اللَّه، فمن ذلك:

- التصريح بلفظ العلو، كقوله تعالىٰ: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلىٰ: ١]، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقوله: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩].

- ذكر استوائه علىٰ عرشه: في سبعة مواضع من القرآن، واستوائه علوه؛ لأن استوىٰ في اللغة: معناها علا، كما قال تعالىٰ عن الفلك والأنعام: ﴿لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا ٱسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [الزخرف: ١٣]، أي: لتعلوا عليها.

- ذكر الصعود إليه: والصعود لا يكون إلا إلىٰ أعلىٰ، قال تعالىٰ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠].

- ذكر الرفع إليه: والرفع لا يكون إلا إلىٰ أعلىٰ، قال تعالىٰ: ﴿يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ﴾ [آل عمران: ٥٥].

- ذكر العروج إليه: والعروج لا يكون إلا إلىٰ أعلىٰ، قال تعالىٰ: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤].

---

(١) انظر «مجموع الفتاوىٰ»: (٥/ ١٢١)، وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: (والأنبياء كلهم متطابقون علىٰ أنه في العلو؛ وفي القرآن والسنة ما يقارب ألف دليل علىٰ ذلك، وفي كلام الأنبياء المتقدمين ما لا يحصىٰ)، انظر: الجواب الصحيح: (٤/ ٣١٨).

- ذكر الفوقية: وهي العلو، قال تعالىٰ عن الملائكة: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]، وقال: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨]، وقال ﷺ: «**إِنَّ اللَّهَ لَمَّا قَضَىٰ الخَلْقَ، كَتَبَ عِنْدَهُ فَوْقَ عَرْشِهِ: إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي**»(١).

- ذكر كونه في السماء، أي: علىٰ السماء، قال تعالىٰ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦]، وقال النبي ﷺ للجارية: «**أَيْنَ اللَّهُ؟**» **قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ، قَالَ: «مَنْ أَنَا؟»** قالت: أنت رسول اللَّه، قال: «**أَعْتِقْهَا، فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ**»(٢).

- ذكر نزول الأشياء منه: والنزول لا يكون إلا من أعلىٰ، قال تعالىٰ عن القرآن: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٣ - ١٩٤].

وأمثلة هذا كثير في الكتاب والسنة تبلغ مبلغًا عظيمًا، وقد تقدم في أحاديث العرش ما يدل علىٰ ذلك.

ثانيًا: دلالة الإجماع: انعقد الإجماع علىٰ إثبات علو اللَّه بذاته فوق مخلوقاته، قال الأوزاعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (كُنا والتابعون متوافرون نقول: إن اللَّه تعالىٰ ذِكرُه فوق عرشه، ونؤمن بما وردت به السنة من الصفات)(٣).

---

(١) أخرجه البخاري: رقم (٧٤٢٢)، ومسلم: رقم (٢٧٥١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: رقم (٥٣٧)، من حديث معاوية بن الحكم السلمي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات»: رقم (٨٦٥)، قال الذهبي في «تذكرة الحفاظ»: (إسناده صحيح)، (١/ ١٣٦).

ثالثًا: دلالة العقل: فإن العقل يفرض أنه إما أن يكون الرب داخل العالم أو خارجه، ولا يمكن أن يكون داخله، فإذا كان خارجه فليس ثم إلا علوٌ أو سفل، والعلو كمال، والسفل نقص؛ فتعيَّن إثبات العلو؛ لأنه الكمال.

رابعًا: دلالة الفطرة: القلوب مفطورة علىٰ الإيمان بعلو اللَّه ﷻ فما من صاحب قلبٍ حيٍ إلا يجد قلبه يتجه نحو العلو حين يدعو اللَّه ويناجيه؛ لا يذهب قلبه يمنةً ولا يسرة، وهذا ما ألجم به أبو جعفر الهمذاني رحمه الله أبا المعالي الجويني، غفر اللَّه له، في حادثة مشهورة، حين كان الجويني يقرر قائلًا: كان اللَّه ولا شيء، وهو الآن علىٰ ما كان عليه؛ يُعرِّض بنفي العلو والاستواء، فقال الهمداني: (دعنا من ذكر العلو والاستواء، وأخبرني عن هذه الضرورة التي يجدها أحدنا في قلبه؛ ما قال عارفٌ قط: «يا اللَّه»، إلا وجد ضرورةً بطلب العلو، لا يلتفت يمنةً ولا يسرة! فجعل الجويني يلطم رأسه، ويقول: حيرني الهمذاني! حيرني الهمذاني!)[١].

وقد كان أهل الجاهلية يقرون بذلك بفطرتهم الأصلية، ويعتقدون أن اللَّه سبحانه وتعالى في العلو حتىٰ جاء في شعر أمية بن أبي الصلت[٢]:

مجِّدوا اللَّه وهو للمجد أهل ... ربُّنا في السماء أمسىٰ كبيرًا
بالبناء العالي الذي بهر الخلق ... وسوَّىٰ فوق السماء سريرًا
شرجعًا لا يناله بصرُ ... العين ترىٰ دونه الملائك صورًا

فجاء المتكلمون بالمقدمات الفاسدة، وطمسوا نور النبوة، ولوثوا العقول السليمة، واجتالوا الفطر السوية، بهذه العقائد الباطلة، ولو سألت

(١) انظر: «بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية»: (٤/ ٥١٩).
(٢) انظر: «المجالسة وجواهر العلم» لأبي بكر الدينوري: (٤/ ٥٨).

شيخًا كبيرًا، أو عجوزًا فانيةً، أو طفلًا صغيرًا، لوجدت في قلبه إثبات العلو للَّه ﷻ، لأن هذا من الأمور الفطرية.

• قوله: (وَقَدْ أعْجَزَ عَنِ الإحَاطَةِ خَلقَهُ): لأن اللَّه ﷻ قال: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقال: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، وقال: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

قوله: ٢٤- (وَنَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَكَلَّمَ مُوسَىٰ تَكلِيمًا إِيمَانًا وَتَصْدِيقًا وَتَسلِيمًا).

هاتان مسألتان عظيمتان، كان قد أنكرهما الجعد بن درهم، وهو أول من قال بالتعطيل في هذه الأمة، وكان ذلك علىٰ رأس المائة الثانية، فلما اشتهر عنه هذا القول، قبض عليه خالد بن عبد اللَّه القسري، أمير العراقين، واستتابه فأبىٰ، فخرج به يوم عيد الأضحىٰ وخطب الناس، وقال: (ارْجِعُوا، فَضَحُّوا، تَقَبَّلَ اللَّهُ مِنْكُمْ، فَإِنِّي مُضَحٍّ بِالْجَعْدِ بْنِ دِرْهَم، زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَتَّخِذْ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَلَمْ يُكَلِّمْ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا، تَعَالَىٰ اللَّهُ علوًّا كَبِيرًا عَمَّا يَقُولُ الجعد بْنُ دِرْهَمٍ. ثُمَّ نَزَلَ فَذَبَحَهُ)[(١)]، وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ مصورًا هذه الحادثة[(٢)]:

ولأجل ذا ضحىٰ بجعدٍ خالدُ ... الْقَسرِي يَوْمَ ذَبَائِحِ القربان

(١) انظر: «خلق أفعال العباد» للبخاري: (ص ٢٩)، و«الرد علىٰ الجهمية» للدارمي: (١/ ٢١)، و«كتاب السنة» للخلال: (٥/ ٨٧).

(٢) «نونية ابن القيم»: (ص: ٧).

إِذْ قَالَ ابراهيم ليس خَلِيله كلا ولا مُوسَىٰ الكليم الداني
شكر الضحية كلُّ صاحب سنةٍ للــه دَرك من أخي قُرْبَان

ومراد الجعد بهذا إنكار صفة المحبة؛ لأن الخلة أعلىٰ المحبة، وإنكار صفة الكلام، والقرآن قد صرح بهاتين الجملتين، وأثبت هاتين الصفتين للَّه ﷻ، فقال تعالىٰ: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلٗا﴾ [النساء: ١٢٥]، وكذا قال نبيه ﷺ: «إِنِّي أَبْرَأُ إِلَىٰ اللَّهِ أَنْ يَكُونَ لِي مِنْكُمْ خَلِيلٌ، فَإِنَّ اللَّهِ تَعَالَىٰ قَدِ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا، كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا»(١)، فالواجب إثبات هذه الصفة الفعلية العظيمة للَّه تعالىٰ، المبنية علىٰ مشيئته وحكمته، إذا وجدت أسبابها، فاللَّه تعالىٰ يحب المتقين، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُتَّقِينَ﴾ [التوبة: ٤]، ويحب المقسطين، قال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ﴾ [الممتحنة٨]، ويحب الصابرين، قال سبحانه: ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٦]، ويحب الذين يقاتلون في سبيله صفًا كأنهم بنيانٌ مرصوص، قال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِهِۦ صَفّٗا كَأَنَّهُم بُنۡيَٰنٞ مَّرۡصُوصٞ﴾ [الصف ٤]، ويحب التوابين والمتطهرين، قال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلۡمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة ٢٢٢]، كل هذه محابٌّ للَّه سبحانه نثبتها له، كما أثبتها لنفسه.

والمحبة تقع من الطرفين، فاللَّه يُحِب ويُحَب، قال ربنا ﷻ: ﴿فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤]، لكن محبة الرب للعبد ليست كمحبة العبد للرب، فلكل محبة تليق به.

وقد أنكر أهل البدع صفة المحبة، وزعموا أنه لا يمكن أن تقع المحبة

(١) أخرجه مسلم: رقم (٥٣٢)، من حديث جندب بن عبد اللَّه البجلي رضي الله عنه.

بين الطرفين! بدعوىٰ عدم التجانس بين القديم والحادث، وهذه دعوىٰ باطلة لا تُرَدُّ بها النصوص القطعية، كما أنها غير مسلَّمة، فإن المحبة بين غير المتجانسين واقعة في المخلوقات؛ قال ﷺ: «أُحُدٌ جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ»(١)، و«أُحُدُ» جبل، والإنسان يجد أحيانًا محبةً لبعض المطعومات والمشروبات، والملبوسات والمركوبات، رغم اختلاف الجنس.

وقد عمدوا إلىٰ التحريف، الذي يسمونه تأويلًا؛ فزعموا أن المحبة هي الإنعام، أو إرادة الإنعام، بلا دليل ولا أثارة من علم، والفرق بين المحبة وبين الإنعام، أو إرادة الإنعام، ظاهرٌ جلي.

وقد وقعوا فيما فرّوا منه؛ فرّوا من إثبات المحبة، بدعوىٰ أنها رقة وعاطفة تعتري المخلوقين، واللَّه منزه عن ذلك، ووقعوا في إثبات الإرادة، فإن الإرادة ميل يعتري النفس للتخصيص؛ فإن قالوا: هذه إرادة المخلوق، وللَّه إرادة تليق به، قيل: وتلك التي وصفتم محبة المخلوق، وللَّه محبة تليق به؛ فنثبت الخلة للخليلين، إبراهيم ومحمد عليهما الصلاة والسلام، ولا يلزم من إثباتنا لهذه الصفة الشريفة العظيمة أي شائبة من شوائب التمثيل؛ فقد شبهتم أولًا، فعطلتم ثانيًا، ولو أنكم أثبتم للَّه أصل المعنىٰ، وحقيقة الصفة، وفوضتم كيفيتها، لسلمتم وأصبتم.

كذلك بالنسبة لصفة الكلام، فإن اللَّه تعالىٰ قال: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤]، فأكد سبحانه وتعالى كلامه، لموسىٰ عليه السلام، بالمفعول المطلق؛ فـ(كلَّمَ): فعلٌ ماضي، و(اللَّه): لفظ الجلالة فاعلٌ مرفوع، و(موسىٰ): مفعول به، و(تكليمًا): مفعول مطلق مؤكد لعامله كلَّم.

(١) أخرجه البخاري: رقم (٤٤٢٢)، ومسلم: رقم (١٣٩٢)، من حديث أبي حميد الساعدي الأنصاري رضي الله عنه.

وقد حاول بعض النفاة تحريف الآية تحريفًا لفظيًّا بجعل لفظ الجلالة مفعولًا به مقدم، وجعل موسىٰ فاعلًا مؤخرًا، لكي ينسب التكليم لموسىٰ لا لله! وأنىٰ له ذلك.

نقل ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ عن أَبي بَكْرِ بْنُ مَرْدويه بسنده، قَالَ: (جَاءَ رَجُلٌ إِلَىٰ أَبِي بَكْرِ بْنِ عيَّاش، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا يَقْرَأُ: «وَكَلَّمَ اللَّهَ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا». فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَا قَرَأَ هَذَا إِلَّا كَافِرٌ، قرأتُ عَلَىٰ الْأَعْمَشِ، وَقَرَأَ الْأَعْمَشُ عَلَىٰ يَحْيَىٰ بْنِ وَثَّابٍ، وَقَرَأَ يَحْيَىٰ بْنُ وثَّاب عَلَىٰ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيّ، وَقَرَأَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَلَىٰ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَقَرَأَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَىٰ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾.

وَإِنَّمَا اشْتَدَّ غَضَبُ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَىٰ مَن قَرَأَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ حرّف لَفْظَ الْقُرْآنِ وَمَعْنَاهُ، وَكَانَ هَذَا مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ الَّذِينَ يُنْكِرُونَ أَنْ يَكُونَ اللَّه كلَّم مُوسَىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْ يُكَلِّمُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِهِ، كَمَا رُوِّينَاهُ عَنْ بَعْضِ الْمُعْتَزِلَةِ، أَنَّهُ قَرَأَ عَلَىٰ بَعْضِ الْمَشَايِخ: «وَكَلَّمَ اللَّهَ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا» فَقَالَ لَهُ: يَا ابْنَ اللَّخْنَاء، فَكَيْفَ تَصْنَعُ بِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، يَعْنِي: أَنَّ هَذَا لَا يَحْتَمِلُ التَّحْرِيفَ وَلَا التَّأْوِيلَ)[(١)].

والأدلة من القرآن العظيم، علىٰ إثبات كلام اللَّه عَزَّ وَجَلَّ أكثر من أن تُحصر، قال تعالىٰ: ﴿وَتَمَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١١٥]، وقال سبحانه: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُواْ كَلَٰمَ ٱللَّهِۚ﴾ [الفتح: ١٥]، وقال: ﴿وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلٗا﴾ [النساء: ١٢٢]، وقال: ﴿وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثٗا﴾ [النساء: ٨٧]، وقال سبحانه: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦].

(١) «تفسير القرآن العظيم»: (٢/ ٤٧٤).

وكذلك إثبات تصرفات الكلام، وتنوعه عن بعد وعن قرب، قال سبحانه: ﴿وَنَادَيْنَاهُ مِن جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا﴾ [مريم: ٥٢]؛ فالمناداة: الصوت لمن بعد، والمناجاة: الصوت لمن قرب.

ومن أدلة السنة، قوله ﷺ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَيُكَلِّمُهُ رَبُّهُ، لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تُرْجُمَانٌ»[(١)].

فيعتقد أهل السنة والجماعة أنّ اللّٰه تعالىٰ متصف بصفة الكلام، وأنّ كلامه حقيقي؛ بحرفٍ وصوت، كما جاء في الحديث: (يَا آدَمُ، يَقُولُ: لَبَّيْكَ رَبَّنَا وَسَعْدَيْكَ، فَيُنَادَىٰ بِصَوْتٍ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تُخْرِجَ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ بَعْثًا إِلَىٰ النَّارِ)[(٢)]، وإنما كان بحرف، لأن اللّٰه تعالىٰ قد جعل كلامه مقول القول، وهو مكون من حروف، ولكنه لا يشبه حروف المخلوقين وأصواتهم، وكلامه تعالىٰ متعلقٌ بمشيئته؛ فاللّٰه سبحانه يتكلم متىٰ شاء، بما شاء، كيف شاء؛ فقد كلَّم الأبوين في الجنة، قال تعالىٰ: ﴿وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا﴾ [الأعراف: ٢٢]، وكلم أنبياءه، قال تعالىٰ: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، ويكلمهم يوم القيامة، قال تعالىٰ: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٩]؛ فهو قديم النوع حادث الآحاد، قال تعالىٰ: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ [الأنبياء: ٢]، وقال: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّنَ الرَّحْمَٰنِ مُحْدَثٍ﴾ [الشعراء: ٥].

---

(١) أخرجه البخاري: رقم (٧٤٤٣)، ومسلم: رقم (١٠١٦)، من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري: رقم (٤٧٤١)، واللفظ له، ومسلم: رقم (٢٢٢)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

فصل في حكاية مقالات الزنادقة وأهل البدع في صفة الكلام

أولًا: الفلاسفة: وهم ملاحدة كفار؛ لا يؤمنون بالنبوات، ولا بالمعاد؛ يزعمون أن كلام اللَّه ﷻ فيضٌ من العقل الفعّال علىٰ النفوس الزاكية، يوجب لها تهيؤات تقوىٰ وتشتد حتىٰ تتحول إلىٰ أجسام نورانية، وأصوات مسموعة!

فـ «العقل الفعّال» عندهم بمنزلة الإله، و«النفوس الزاكية»، نفوس الأنبياء، التي اجتمعت فيها القوة القدسية، والقوة التخيلية، والقوة التأثيرية، و«الأجسام النورانية» المتخيلة هي الملائكة، و«الأصوات» المسموعة هي الوحي أو كلام اللَّه! تعالىٰ اللَّه عما يقولون علوًّا كبيرًا.

ثانيًا: أصحاب وحدة الوجود، وهم زنادقة الصوفية، القائلون: (إن وجود الكائنات هو عين وجود اللَّه تعالىٰ، ليس وجودها غيره، ولا شيء سواه البتة)[1]، ومن فروع هذا المذهب الكفري: أن كل كلام في الكون كلامه! حتىٰ قال ناظمهم:

وكل كلامٍ في الوجود كلامه ... سواءٌ علينا نثره ونظامه

فأي صوت يسمعونه من أصوات الطيور والحيوانات، وأزيز الآلات، وهدير الطائرات، فهو كلام اللَّه! تعالىٰ اللَّه عما يقولون علوًّا كبيرًا.

ثالثًا: الجهمية والمعتزلة: زعموا أن كلام اللَّه مخلوق، وأن إضافته إليه من باب إضافة المخلوق إلىٰ خالقه، كناقة اللَّه، وبيت اللَّه، وعبد اللَّه،

(١) «مجموع الفتاوىٰ»: (٢/ ١٤٠).

وليس من إضافة الصفة إلىٰ الموصوف.

رابعًا: **الصفاتية**، من الكُلَّابية والأشاعرة، وأمثالهم: زعموا أن كلام اللَّه هو المعنىٰ القديم القائم في ذاته منذ الأزل، أما الحروف والأصوات المسموعة فهي حكاية عن كلام اللَّه عند الكلابية، أو عبارة عن كلام اللَّه، عند الأشاعرة، وليست كلام اللَّه؛ ففسروا الكلام بجزء مسماه.

فعندهم أن الذي سمعه الأبوان أصوات خلقها اللَّه في جو الجنة لتحكي أو لتعبر عن ذلك المعنىٰ القديم، وهكذا، ما سمعه موسىٰ عند الشجرة، فإنها أصواتٌ خلقها اللَّه في الشجرة لتحكي أو تعبر عن كلام اللَّه، وليست كلام اللَّه.

ولا يظهر فرق بين «الحكاية» عند الكلابية، و«العبارة» عند الأشاعرة، بل لا يظهر فرق، عند التحقيق، بين مذهب هؤلاء الصفاتية، وإن زعموا الإثبات، ومذهب المعتزلة النفاة، وقد صرح بذلك بعضهم.

قوله: **٢٥- (وَاللَّهُ يَغْضَبُ وَيَرْضَىٰ، لَا كَأَحَدٍ مِنْ الوَرَىٰ)**:

أثبت المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لربه ما أثبته لنفسه، وهو إثبات الغضب والرضا، علىٰ وجه لا يماثله فيه أحد، وهما صفتان فعليتان من صفات رب العالمين؛ فاللَّه، سبحانه وبحمده، يغضب غضبًا حقيقيًّا، لا يماثل غضب الآدميين، كما أنه سبحانه يرضىٰ رضًا حقيقيًّا، لا يماثل رضا المخلوقين.

وقد أثبت اللَّه تعالىٰ لنفسه الغضب في غير آية في كتابه؛ فقال تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَـٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٣]، فأسند الغضب إلىٰ نفسه،

وقال ﷻ : ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَٰهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الزخرف: ٥٥]، أَيْ: أغضبونا.

وقال ﷻ في الرضا: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [البينة: ٨]؛ فأثبت لنفسه رضًا يختص به، وأثبت لعباده رضًا يليق بهم، وأثبت له نبيه ﷺ هذين الوصفين؛ فقال في حديث الشفاعة الطويل: «إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ اليَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ»(١)، وقال في الرضا: «إِنَّ اللَّهَ يَرْضَىٰ لَكُمْ ثَلَاثًا، وَيَكْرَهُ لَكُمْ ثَلَاثًا»(٢)؛ فالواجب إثبات ما أثبت الرب لنفسه، وأثبته له نبيه ﷺ، ونفي ما نفاه الرب عن نفسه، أو نفاه عنه نبيه ﷺ.

وقد شرِق بهذا النفاة من المعطلة، علىٰ اختلاف طبقاتهم؛ من الجهمية فمن دونهم، وأبوا أن يثبتوا للَّه تعالىٰ حقيقة هذين الوصفين، بدعوىٰ أنهما من صفات المخلوقين، وزعموا أن المراد بالغضب: الانتقام، أو إرادة الانتقام، والمراد بالرضا: الإنعام، أو إرادة الإنعام؛ فحرّفوا معنىٰ الصفة إلىٰ شيء مخلوق وهو الإنعام، أو الانتقام، أو إلىٰ صفةٍ أخرىٰ وهي الإرادة؛ وهكذا صنعوا في الصفات الفعلية المماثلة؛ كالمحبة والكره، والفرح والسخط، ونحو ذلك.

والرد عليهم:

- أن يقال: إن الإرادة أيضًا من صفات المخلوقين، كما الغضب والرضا من صفاتهم.

---

(١) أخرجه البخاري: رقم (٤٧١٢)، ومسلم: رقم (١٩٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم: رقم (١٧١٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

- فإن قالوا: الإرادة التي نثبتها للَّه إرادة تليق به، لا تشبه إرادة المخلوقين.

- قلنا: والغضب والرضا الذي نثبته للَّه يليق به، لا يشبه غضب ورضا المخلوقين.

- فإن قالوا: لكن حقيقة الغضب: غليان دم القلب لطلب الانتقام، واللَّه منزهٌ عن ذلك.

- قلنا: وحقيقة الإرادة: ميل النفس لتخصيص أحد الأمرين.

- فإن قالوا: تلك إرادة المخلوق!

- قلنا: وذاك غضب المخلوق.

فيلزمكم فيما أثبتموه نظير ما فررتم منه فيما نفيتموه؛ فلا فرق بين ما أثبتموه؛ كالإرادة، والسمع، والبصر، والحياة، والعلم، والكلام، والقدرة، ولا ما نفيتموه؛ كالغضب، والرضا، والفرح، والضحك، والعجب، والنزول، والاستواء؛ فقد أخبر اللَّه بها كلها، وأضافها إلىٰ نفسه، وأخبر بها نبيه ﷺ وأضافها إلىٰ ربه، دون تمييز بين طائفة وأخرىٰ، والقول في بعض الصفات كالقول في الباقي، والتناقض معيار الفساد.

وبهذا يتبين أن من خصائص طريقة أهل السنة والجماعة «الاطِّراد»، وأن بعضها يصدق بعضًا، وأنه لا تناقض فيها بوجهٍ من الوجوه، في حين أن طريقة المبتدعة تتسم بالتناقض والاختلاف، فيقولون في موضع ما ينقضونه في موضع آخر، قال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

• وقوله: (لَا كَأَحَدٍ مِنْ الوَرَىٰ)، أيْ: نثبت ذلك علىٰ وجهٍ لائقٍ به، لا يماثل صفات المخلوقين، وسمات المُحْدَثين؛ فغضب المخلوق يصحبه احمرار العينين، وانتفاخ الأوداج، وتهدج الصوت، وثورة النفس، واللَّه منزه عن ذلك، ومن زعم بأن ذلك من لوازم إثبات الغضب فقد مثَّل أولًا، وعطل ثانيًا؛ فما حمله علىٰ التعطيل إلا لوثة التشبيه، ولو أعطىٰ النصوص حقها ما احتاج إلىٰ هذا التكلف، ولطابت نفسه بخبر اللَّه وخبر نبيه ﷺ، وهكذا يقال في سائر الصفات الفعلية.

قوله: ٢٦- (وَاللَّهُ تَعَالَىٰ يَسْتَجِيبُ الدَّعَوَاتِ، وَيقْضِي الحَاجَاتِ):

هذا من صفات كماله، وموجبات حمده، سبحانه، وهو من باب عطف الخاص علىٰ العام، قال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ۖ﴾ [البقرة: ١٨٦]، وقال إبراهيم عليه السلام: ﴿إِنَّ رَبِّى لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ [إبراهيم: ٣٩]، وفي كتاب اللَّه شواهد كثيرة لإجابته الدعوات، كقوله: ﴿فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٩٥]، وقوله: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَٱسْتَجَابَ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٩]، وقوله: ﴿فَٱسْتَجَابَ لَهُۥ رَبُّهُۥ فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ ۚ﴾ [يوسف: ٣٤]، وقوله: ﴿وَنُوحًا إِذْ نَادَىٰ مِن قَبْلُ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ فَنَجَّيْنَٰهُ وَأَهْلَهُۥ مِنَ ٱلْكَرْبِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الأنبياء: ٧٦]، وقوله: ﴿وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَسَّنِىَ ٱلضُّرُّ وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴿٨٣﴾ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ فَكَشَفْنَا مَا بِهِۦ مِن ضُرٍّ ۖ﴾ [الأنبياء: ٨٣، ٨٤]، وقوله: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَىٰ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّى كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٨٧﴾ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْغَمِّ ۚ وَكَذَٰلِكَ نُـۨجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٨٨﴾ وَزَكَرِيَّآ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ رَبِّ لَا تَذَرْنِى

فَرۡدٗا وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلۡوَٰرِثِينَ ۝٨٩ فَٱسۡتَجَبۡنَا لَهُۥ وَوَهَبۡنَا لَهُۥ يَحۡيَىٰ وَأَصۡلَحۡنَا لَهُۥ زَوۡجَهُۥٓۚ﴾ [الأنبياء: ٨٧ - ٩٠].

وقد قال النبي ﷺ: «لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ يَدْعُوهَا، فَأُرِيدُ أَنْ أَخْتَبِئَ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ»(١)، وقال ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَدْعُو بِدَعْوَةٍ لَيْسَ فِيهَا إِثْمٌ، وَلَا قَطِيعَةُ رَحِمٍ، إِلَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ بِهَا إِحْدَىٰ ثَلَاثٍ: إِمَّا أَنْ تُعَجَّلَ لَهُ دَعْوَتُهُ، وَإِمَّا أَنْ يَدَّخِرَهَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ، وَإِمَّا أَنْ يَصْرِفَ عَنْهُ مِنَ السُّوءِ مِثْلَهَا»، قالوا: إذًا نُكثِرُ، قال: «اللَّهُ أَكْثَرُ»(٢).

وفي حديث النزول المشهور، يقول النبي ﷺ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَىٰ السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَىٰ ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ يَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي، فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، مَنْ يَسْأَلُنِي، فَأُعْطِيَهُ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي، فَأَغْفِرَ لَهُ»(٣).

وعن أبي موسىٰ الأشعري رضي الله عنه، قال: كنا مع رسول اللَّه ﷺ، فكنا إذا أشرفنا علىٰ وادٍ، هللنا وكبرنا، ارتفعت أصواتنا، فقال النبي ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ ارْبَعُوا عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ، فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا، إِنَّهُ مَعَكُمْ، إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ، تَبَارَكَ اسْمُهُ وَتَعَالَىٰ جَدُّهُ»(٤).

وينبغي للعبد المؤمن أن يعمر قلبه بالتعلق باللَّه تعالىٰ رغبةً ورهبةً،

---

(١) أخرجه البخاري: رقم (٦٣٠٤)، ومسلم: رقم (١٩٨)، واللفظ له، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أحمد: رقم (١١١٣٣)، وابن أبي شيبة: رقم (٢٩١٧٠)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وإسناده حسن.

(٣) أخرجه البخاري: رقم (١١٤٥)، ومسلم: رقم (٧٥٨)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري: رقم (٢٩٩٢)، ومسلم: رقم (٢٧٠٤) من حديث أبي موسىٰ الأشعري رضي الله عنه.

تضرعًا وخفيةً، قال ﷺ: «الدُّعَاءُ هُوَ الْعِبَادَةُ»(١)، وفي بعض الألفاظ، وإن كان فيه ضعف: (الدُّعَاءُ مُخُّ العِبَادَةِ)(٢)؛ فإن حقيقة العبادة تتجلىٰ في الدعاء، لما فيه من إظهار الافتقار إلىٰ اللَّه ﷻ، والاطِّراح بين يديه، والعلم بكمال غناه، وكمال قدرته، وكمال رحمته، إلىٰ غير ذلك من المعاني التي تتداعىٰ في القلب عند القيام بهذه العبادة الشريفة، ولذلك يحبّه ربّنا، وفي الحديث: «لَيْسَ شَيْءٌ أَكْرَمَ عَلَىٰ اللَّهِ تَعَالَىٰ مِنَ الدُّعَاءِ»(٣)،

(١) أخرجه أحمد: رقم (١٨٣٥٢)، وأبو داود: رقم (١٤٧٩)، والترمذي: رقم (٢٩٦٩)، وابن ماجه: رقم (٣٨٢٨)، والبخاري في «الأدب المفرد»: رقم (٧١٤)، وابن حبان: رقم (٨٩٠)، والحاكم في «المستدرك»: رقم (١٨٠٢)، من حديث النعمان بن بشير ﵄، وصححه الترمذي والحاكم، وقال ابن حجر: أخرجه أصحاب السنن بسند جيد: («فتح الباري» ١/ ٤٩)، وقال المناوي، في فيض القدير: (٣/ ٥٤٠): (قال النووي: أسانيده صحيحة)، وصححه الألباني في «السراج المنير»: (٢/ ١١٢٠)، ومقبل بن هادي الوادعي في «الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين»: (٢/ ٥١٥).

(٢) أخرجه الترمذي: رقم (٣٣٧١)، والطبراني في «الدعاء»: رقم (٨)، من حديث أنس بن مالك ﵁، وإسناده ضعيف؛ تفرد به عبد اللَّه بن لهيعة، قال الترمذي: (هذا حديث غريب، من هذا الوجه، لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة)، وضعفه الألباني في «أحكام الجنائز»: (١/ ١٩٤).

(٣) أخرجه الترمذي: رقم (٣٣٧٠)، وابن ماجه: رقم (٣٨٢٩)، والبخاري في «الأدب المفرد»: رقم (٧١٢)، وأحمد: رقم (٨٧٤٨)، والحاكم: رقم (١٨٠١)، وصححه، وابن حبان: رقم (٨٧٠)، من حديث أبي هريرة ﵁، وأشار إلىٰ تصحيحه ابن القطان الفاسي في أكثر من موضع في كتابه: «بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام»: (٣/ ٦١٣)، (٥/ ٤١٥؛ ٨٢٩)، وابن حجر في «بلوغ المرام»: رقم (١٥٥٠)، وحسنه الألباني في صحيح «الأدب المفرد»: رقم (٢٦٥)، وفيه عمران بن داور القطان (مختلف فيه)، وبقية رجاله ثقات.

ويسخط علىٰ من تركه، وفي الحديث: «إِنَّهُ مَنْ لَمْ يَسْأَلِ اللَّهَ يَغْضَبْ عَلَيْهِ»[(١)]. قال الشاعر:

الرب يغضب إن تركت سؤاله وبنيُّ آدم حين يسأل يغضبُ

وإجابة الدعاء لها أسبابٌ، ولها موانع؛ فإذا توفرت الأسباب، وانتفت الموانع، تحققت الإجابة، فمن أسباب إجابة الدعاء:

١- التأدب بآدابه: وذلك بأن يتصف الداعي، ظاهرًا وباطنًا، بجملة من الأوصاف المناسبة لحال الدعاء. قال تعالىٰ: ﴿ٱدۡعُواْ رَبَّكُمۡ تَضَرُّعٗا وَخُفۡيَةًۚ﴾ [الأعراف: ٥٥]، وقال سبحانه: ﴿وَٱدۡعُوهُ خَوۡفٗا وَطَمَعًاۚ﴾ [الأعراف: ٥٦]، فيدعو ربه بخضوع وتذلل، راغبًا راهبًا، خافضًا صوته، ولا يدعوه بقلبٍ لاهٍ، ساهٍ، غافلٍ، معرضٍ.

٢- إظهار الافتقار للَّه ﷻ: فقد ذكر النبي ﷺ: «الرَّجُلَ يُطِيلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ أَغْبَرَ، يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَىٰ السَّمَاءِ، يَا رَبِّ، يَا رَبِّ»[(٢)]؛ فاجتمعت فيه صور الانكسار في هيئته، وفعله وقوله؛ ولهذا جاء في الحديث القدسي: «إن

---

(١) أخرجه الترمذي: رقم (٣٣٧٣)، واللفظ له، وابن ماجه: رقم (٣٨٢٧)، وأحمد: رقم (٩٧٠١)، والبخاري في «الأدب المفرد»: رقم (٦٥٨)، والحاكم في «المستدرك»: رقم (١٨٠٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد)، قال الزرقاني في شرحه علىٰ الموطأ: (٢/ ٤٠): روىٰ أحمد بإسناد لا بأس به؛ وذكر الحديث، وكذلك قال القسطلاني في «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري»: (٩/ ١٧٣)، وحسنه الألباني في صحيح «الأدب المفرد»: (١/ ٢٤٦)، وضعفه مقبل بن هادي الوادعي في «أحاديث معلّة ظاهرها الصحة»: (١/ ٤٢٩)، وأشار إلىٰ تضعيفه ابن القيسراني في «ذخيرة الحفاظ»: (٤/ ٢٤٠٣)، بتضعيفه أبي المليح، وهو راوي الحديث.

(٢) أخرجه مسلم: رقم (١٠١٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الله عَزَّ وَجَلَّ يُباهي ملائكته عَشِيَّةَ عرفة بأهل عرفة، فيقول: «انْظُرُوا إِلَىٰ عِبَادِي أَتَوْنِي شُعْثًا غُبْرًا»(١)؛ فما أحراهم بالإجابة.

٣- أن يدعو بالاسم المناسب من أسماء الله الحسنىٰ لمسألته: فإن الله أمر بدعائه بأسمائه، فقال سبحانه: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]؛ فيتوسل بالاسم المناسب لطلبه؛ فإذا أراد الرزق، قال: يا رزاق ارزقني، وإذا تاب، قال: يا تواب تب علي، وإذا استرحم، قال: يا رحمن ارحمني؛ فلا يحسن أن يقول: يا قهار، أو يا منتقم، أو يا ذا البطش الشديد اغفر لي وارحمني.

٤- تحري مواطن الإجابة؛ زمانًا ومكانًا وحالًا: زمانًا، كالثلث الأخير من الليل، ويوم عرفة، وساعة الجمعة، ومكانًا، كالمساجد الثلاثة التي تُشد إليها الرحال، وحالًا، كالسجود، فقد جاء في الحديث: «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ، فَأَكْثِرُوا الدُّعَاءَ»(٢).

ومن موانع إجابة الدعاء:

١- خبث المطعم والمشرب والملبس: ففي الحديث الآنف الذكر، قال ﷺ: «وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ، وَغُذِيَ بِالْحَرَامِ، فَأَنَّىٰ يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ؟». و«أَنَّىٰ»: للاستبعاد، وكثيرٌ من الناس لا يُبالي بما يلقي في جوفه، فيُحرم من إجابة الدعاء.

٢- الاستعجال واستبطاء الإجابة: قال ﷺ: «يُسْتَجَابُ لِأَحَدِكُمْ مَا لَمْ يَعْجَلْ، يَقُولُ: دَعَوْتُ فَلَمْ يُسْتَجَبْ لِي»(٣).

---

(١) أخرجه أحمد: رقم (٧٠٨٩)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.
(٢) أخرجه مسلم: رقم (٤٨٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٣) أخرجه البخاري: رقم (٦٣٤٠)، ومسلم: رقم (٢٧٣٥)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٣- الدعاء بالإثم أو قطيعة الرحم: كأن يدعو اللَّه أن يهيئ له خمرًا ليشربها، أو يدعو علىٰ والديه، ونحو ذلك، فقد قال ﷺ: «مَا لَمْ يَدْعُ بِإِثْمٍ، أَوْ قَطِيعَةِ رَحِمٍ»(١).

وبالجملة فإن الدعاء عبادة شريفة، ينبغي لكل مؤمن أن يحسنها، وأن يجعل خير أوقاته في مناجاته، ويتخذ وردًا يوميًّا في الدعاء، ويتذرع بأسباب الإجابة، ويتحاشىٰ موانعها، ويتأدب بآداب الدعاء ويستجمعها، كي يكون حَريًّا بالإجابة، ويروىٰ عن عمر رضي الله عنه أنه قال: إني لا أحمل هم الإجابة، ولكني أحمل هم الدعاء، فإذا أُلهمت الدعاء أُلهمت الإجابة(٢).

وهذا أمر وجدي؛ تجد أنك إذا دعوت اللَّه مخلصًا في أمر قد أهمك، وأقض مضجعك، ففُتح عليك في الدعاء، زال همُّك، وقلت في نفسك: لو لم يكن إلا أن هداني اللَّه إلىٰ هذا الدعاء لكفىٰ.

قوله: ٢٧- (وَيَمْلِكُ كُلَّ شَيءٍ، وَلَا يَمْلِكُهُ شَيءٌ، وَلَا غِنَىٰ عَنِ اللَّهِ تَعَالَىٰ طَرْفَةَ عَيْنٍ، وَمَنْ اسْتَغْنَىٰ عَنِ اللَّهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ فَقَدْ كَفَرَ، وَصَارَ مِنْ أَهْلِ الحَيْنِ).

• قوله: (وَيَمْلِكُ كُلَّ شَيءٍ، وَلَا يَمْلِكُهُ شَيءٌ): الملك من خصائص الربوبية؛ فالرب هو الخالق المالك المدبر، وقد توافرت النصوص القرآنية

---

(١) أخرجه مسلم: رقم (٢٧٣٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٢) ذكره ابن القيم في «مدارج السالكين»: (٣/ ١٠٣)، و«بدائع الفوائد»: (ص: ٩٧)، وابن تيمية في «مجموع الفتاوىٰ»: (٨/ ١٩٣)، و«اقتضاء الصراط المستقيم»: (٢/ ٢٢٩).

في إفراده بالملك وحده دون سواه، كقوله تعالىٰ: ﴿لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١٠٧]، في عشرة مواضع، وقوله: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٨٩]، في ثمانية مواضع، وقال تعالىٰ: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ﴾ [سبأ: ٢٢]، فنفىٰ عن آلهتهم الملك استقلالًا، ومشاركةً، ومعاونةً، وانفرد به.

• قوله: (وَلَا غِنَىٰ عَنِ اللَّهِ تَعَالَىٰ طَرْفَةَ عَيْنٍ): ولا أقل من ذلك، وإنما يعبر بطرف العين عن المبالغة في القلة، كما قال الذي عنده علم من الكتاب لسليمان عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾ [النمل: ٤٠]؛ فلا قيام للخلق إلا بالله، ولهذا كان من أسماءه «القيوم»، وهو القائم بنفسه، المقيم لغيره، قال تعالىٰ: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ﴾ [الروم: ٢٥].

• قوله: (وَمَنْ اسْتَغْنَىٰ عَنِ اللَّهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ فَقَدْ كَفَرَ، وَصَارَ مِنْ أَهْلِ الحَيْنِ): يعني من اعتقد أنه يمكن أن يستغني عن الله طرفة عين، فقد كفر بالربوبية، وصار من الهالكين.

قال القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسيره: (حَكَىٰ سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ أَنَّ قَوْمًا كَانُوا فِي سَفَرٍ فَكَانُوا إِذَا رَكِبُوا قَالُوا: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقْرِنِينَ﴾، وَكَانَ فِيهِمْ رَجُلٌ عَلَىٰ نَاقَةٍ لَهُ رَازِمٍ- وَهِيَ الَّتِي لَا تتحرك هزالًا - فَقَالَ: أَمَّا أَنَا فَإِنِّي لِهَذِهِ لَمُقْرِنٌ، قَالَ: فَقَمَصَتْ بِهِ فَدُقَّتْ عُنُقُهُ، وَرُوِيَ أَنَّ أَعْرَابِيًّا رَكِبَ قَعُودًا لَهُ، وَقَالَ إِنِّي لَمُقْرِنٌ لَهُ فَرَكَضَتْ بِهِ الْقَعُودُ حَتَّىٰ صَرَعَتْهُ فَانْدَقَّتْ عُنُقُهُ. ذَكَرَ الْأَوَّلَ الْمَاوَرْدِيُّ، وَالثَّانِي ابْنُ الْعَرَبِيِّ)(١).

(١) «الجامع لأحكام القرآن»: (١٦/ ٦٧).

وشواهد هذا كثيرة لا تخفىٰ، فهذا النفَس الذي يتردد في صدورنا لو انقطع لهلك الإنسان، وهذا القلب الذي ينبض باستمرار، لو توقف لحظاتٍ لحصلت الوفاة؛ فلا غِنىٰ للعبد عن ربه ﷻ، ولا قيام له إلا به تعالىٰ.

قوله: ٢٨- (وَالرُّؤْيَةُ حَقٌّ لأَهْلِ الجَنَّةِ، بِغَيْرِ إِحَاطَةٍ وَلَا كَيْفِيَّةٍ، كَمَا نَطَقَ بِهِ كِتَابُ رَبِّنَا: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]، وَتَفْسِيْرُهُ عَلى مَا أَرَادَهُ اللَّهُ تَعالى وَعَلِمَهُ):

رؤية المؤمنين لربهم في عرصات القيامة، وفي الجنة، ثابتة بالكتاب، والسنة المتواترة، والإجماع.

أدلة الكتاب:

١- قال تعالىٰ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]، ﴿نَّاضِرَةٌ﴾: من النضرة، وهي البهاء، والحسن، والرونق، و﴿نَاظِرَةٌ﴾: من النظر، وهو المعاينة بالأبصار.

والفعل (نَظَرَ) له ثلاثة استعمالات:

أحدها: الإطلاق، كقول المدين للدائن: أَنظِرني؛ فيدل علىٰ المهلة والانتظار.

الثاني: التقييد بـ «في» كقول العالم: نَظَرت في المسألة؛ فيدل علىٰ التبصر والاعتبار.

الثالث: التقييد بـ «إلىٰ» كقولك: نَظَرت إلىٰ الجبل؛ فيدل علىٰ المعاينة بالأبصار.

ومن ذلك ما استشهد به المصنف.

٢- قال تعالىٰ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، فسرها النبي ﷺ بأنها النظر إلىٰ وجه اللَّه الكريم[١].

٣- قال تعالىٰ: ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥]، فسر النبي ﷺ (المزيد) بأنه النظر إلىٰ وجه اللَّه الكريم[٢].

٤- قال تعالىٰ: ﴿عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ﴾ [المطففين: ٢٣]، وقد استنبط الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ منها رؤية المؤمنين لربهم[٣]، قَالَ الرّبيع رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (كنت ذَات يَوْم عِنْد الشَّافِعِي، وجاءه كتاب من الصَّعِيد، يسألونه عَن قَوْله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾، فكتب: لما حجب قومًا بالسخط، دلّ عَلَىٰ أَن قومًا يرونه بِالرِّضَا، قلت لَهُ: أَوَتَدِينُ بِهَذَا يَا سَيِّدِي؟ فَقَالَ: وَاللَّه لَو لم يُوقن مُحَمَّد بْن إِدْرِيس أَنه يرىٰ ربه فِي الْمعَاد لما عَبده فِي الدُّنْيَا)[٤].

وهذا استنباط دقيق؛ إذ أن اللَّه تعالىٰ قال في أول السورة عن الفُجَّار:

---

(١) أخرجه مسلم: رقم (١٨١)، من حديث صهيب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «تفسيره»: (قال علي بن أبي طالب، وأنس بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: هو النظر إلىٰ وجه اللَّه عَزَّ وَجَلَّ).
وقال القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «تفسيره»: (قال أنس وجابر: المزيد النظر إلىٰ وجه اللَّه تعالىٰ بلا كيف)، الجامع لأحكام القرآن: (١٧/ ٢١).
وقال اللالكائي، في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: (٣/ ٥١٩)، في تفسير قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾: (روي عن علي، وأنس بن مالك، أنه النظر إلىٰ وجه اللَّه عَزَّ وَجَلَّ، ومن التابعين: زيد بن وهب وقال: «يتجلىٰ لهم كل جمعة»).

(٣) أخرجه البيهقي في «الاعتقاد»: (١/ ١٣١)، وفي «معرفة السنن والآثار»: (١/ ١٩١)، وأبو نعيم في «الحلية»: (٨٨٣).

(٤) «طبقات الشافعية الكبرىٰ»: (٢/ ٨١).

﴿كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]؛ فحرموا لذة النظر إلىٰ وجهه الكريم، فلما جاء ذكر الأبرار، قال تعالىٰ: ﴿عَلَى ٱلۡأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ﴾ [المطففين: ٢٣]؛ فدل ذلك علىٰ نظرهم في الرضا إلىٰ ما حُجب عنه أولئك في السخط.

أدلة السنة:

بلغت مبلغ التواتر، حتىٰ قيل[(١)]:

مما تواتر حديث من كذب ... ومن بنىٰ للَّه بيتًا واقترب
ورؤيةٌ شفاعةٌ والحوض ... ومسح خفين وهذي بعض

١- حديث جرير بن عبد اللَّه رضي الله عنه، قَالَ: (كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَنَظَرَ إِلَى القَمَرِ لَيْلَةً - يَعْنِي البَدْرَ - فَقَالَ: «إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ، كَمَا تَرَوْنَ هَذَا القَمَرَ، لَا تُضَامُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ، فَإِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لَا تُغْلَبُوا عَلَىٰ صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا فَافْعَلُوا» ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ قَبۡلَ طُلُوعِ ٱلشَّمۡسِ وَقَبۡلَ ٱلۡغُرُوبِ﴾ [ق: ٣٩])[(٢)].

وفي رواية عنه: (لَا تُضَاهُونَ)[(٣)]، أيْ: لا ترتابون، ولا يشتبه عليكم، وفي رواية: (إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ عِيَانًا)[(٤)].

وهذا تشبيهٌ للرؤية بالرؤية، لا المرئي بالمرئي، وليس فيه تشبيهٌ للرب بالقمر، بل الحال بالحال؛ فكما أننا نرىٰ القمر ليلة البدر رؤيةً لا يحصل معها ضيم، عند من ضبطها بالتخفيف، ولا انضمام، أي تزاحم، عند من

---

(١) انظر: «نظم المتناثر»: (١/ ١٨).
(٢) أخرجه البخاري: رقم (٥٥٤)، ومسلم: رقم (٦٣٣)، من حديث جرير بن عبد اللَّه رضي الله عنه.
(٣) أخرجه البخاري: رقم (٥٧٣).
(٤) أخرجه البخاري: رقم (٧٤٣٥).

ضبطها بالتشديد، فكذلك يرىٰ المؤمنون ربهم علىٰ هذه الصفة، بلا ضيم يلحقهم، ولا تزاحم يزعجهم.

٢- حديث أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ رضي الله عنه: (أَنَّ أُنَاسًا فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ نَرَىٰ رَبَّنَا يَوْمَ القِيَامَةِ؟ قال النبي ﷺ: «نَعَمْ، هَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ الشَّمْسِ بِالظَّهِيرَةِ ضَوْءٌ لَيْسَ فِيهَا سَحَابٌ»، قَالُوا: لَا، قَالَ: «وَهَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ ضَوْءٌ لَيْسَ فِيهَا سَحَابٌ؟»، قَالُوا: لَا، قال النبي ﷺ: «مَا تُضَارُونَ فِي رُؤْيَةِ اللَّهِ عز وجل يَوْمَ القِيَامَةِ، إِلَّا كَمَا تُضَارُونَ فِي رُؤْيَةِ أَحَدِهِمَا»، إلىٰ أن قال: «حَتَّىٰ إِذَا لَمْ يَبْقَ إِلَّا مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ مِنْ بَرٍّ، أَوْ فَاجِرٍ، أَتَاهُمْ رَبُّ العَالَمِينَ فِي أَدْنَىٰ صُورَةٍ مِنَ الَّتِي رَأَوْهُ فِيهَا، فَيُقَالُ: مَاذَا تَنْتَظِرُونَ تَتْبَعُ كُلُّ أُمَّةٍ مَا كَانَتْ تَعْبُدُ، قَالُوا: فَارَقْنَا النَّاسَ فِي الدُّنْيَا عَلَىٰ أَفْقَرِ مَا كُنَّا إِلَيْهِمْ وَلَمْ نُصَاحِبْهُمْ، وَنَحْنُ نَنْتَظِرُ رَبَّنَا الَّذِي كُنَّا نَعْبُدُ، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: لَا نُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا، مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا»[(١)].

وفي رواية مسلم: «فَيَقُولُ: هَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ آيَةٌ فَتَعْرِفُونَهُ بِهَا؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، فَيُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ، فَلَا يَبْقَىٰ مَنْ كَانَ يَسْجُدُ لِلَّهِ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِهِ إِلَّا أَذِنَ اللَّهُ لَهُ بِالسُّجُودِ، وَلَا يَبْقَىٰ مَنْ كَانَ يَسْجُدُ اتِّقَاءً وَرِيَاءً إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ ظَهْرَهُ طَبَقَةً وَاحِدَةً، كُلَّمَا أَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ خَرَّ عَلَىٰ قَفَاهُ، ثُمَّ يَرْفَعُونَ رُؤُوسَهُمْ وَقَدْ تَحَوَّلَ فِي صُورَتِهِ الَّتِي رَأَوْهُ فِيهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ، فَقَالَ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبُّنَا»[(٢)].

٣- دعاء النبي ﷺ: «وأسألُك لذَّة النظرِ إلىٰ وجهِك، والشوْقَ إلىٰ لقائِك»[(٣)].

---

(١) أخرجه البخاري: رقم (٤٥٨١).
(٢) أخرجه مسلم: رقم: (١٨٣).
(٣) أخرجه النسائي: رقم (١٣٠٥)، وأحمد: رقم (١٨٣٢٥)، وابن حبان: رقم =

دلالة الإجماع:

قد انعقد إجماع أهل السنة والجماعة علىٰ ذلك، قال أبو عثمان الصابوني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ويشهد أهل السنة أن المؤمنين يرون ربهم تبارك وتعالىٰ بأبصارهم، وينظرون إليه)[(١)].

فالمؤمنون يرون ربهم في الجنة قطعًا، وقيل إنهم يرونه كل جمعة، ومن آثار ذلك عليهم ما أخبر به النبي ﷺ: «إِنَّ فِي الْجَنَّةِ لَسُوقًا، يَأْتُونَهَا كُلَّ جُمُعَةٍ، فَتَهُبُّ رِيحُ الشَّمَالِ فَتَحْثُو فِي وُجُوهِهِمْ وَثِيَابِهِمْ، فَيَزْدَادُونَ حُسْنًا وَجَمَالًا، فَيَرْجِعُونَ إِلَىٰ أَهْلِيهِمْ وَقَدِ ازْدَادُوا حُسْنًا وَجَمَالًا، فَيَقُولُ لَهُمْ أَهْلُوهُمْ: وَاللَّهِ لَقَدِ ازْدَدْتُمْ بَعْدَنَا حُسْنًا وَجَمَالًا، فَيَقُولُونَ: وَأَنْتُمْ، وَاللَّهِ لَقَدِ ازْدَدْتُمْ بَعْدَنَا حُسْنًا وَجَمَالًا»[(٢)].

وقد أنشد ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا المعنىٰ[(٣)]:

فيا نظرةً أهدت إلىٰ الوجه نضرةً ... أمن بعدها يسلوا المحب المتيمُ

وقد احترز المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في إثبات رؤية المؤمنين لربهم بنفي الإحاطة؛ فإنه لا يلزم من الرؤية إحاطة، وبنفي الكيفية، ومراده نفي التكييف؛ فإن أحدًا لا يمكنه حكاية كيفية ذلك، ولهذا قال: (وَتَفْسِيرُهُ عَلى مَا أَرَادَهُ اللَّهُ تَعَالى وَعَلِمَهُ)؛ فمراده بالتفسير حكاية الكيفية، فنفوضها إلىٰ الله عَزَّ وَجَلَّ.

= (١٩٧١)، والحاكم: رقم (١٩٢٣)، والبيهقي في «الأسماء والصفات»: رقم (٢٢٧)، من حديث عمار بن ياسر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، وإسناده حسن.

(١) عقيدة السلف وأصحاب الحديث: (ص: ٢٦٣)، وانظر: شرح النووي علىٰ صحيح مسلم: (٣/ ١٥)، و«مجموع الفتاوىٰ» لابن تيمية: (٦/ ٥٠١).

(٢) أخرجه مسلم: رقم (٢٨٣٣)، من حديث أنس بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٣) انظر: «حادي الأرواح إلىٰ بلاد الأفراح»: (ص: ١١).

وأما رؤيته ﷻ في الدنيا: فإنه لا يمكن لأحد أن يرىٰ ربه، فلما ذكر النبي ﷺ الدجال، وأنه يدّعي الألوهية، قال: «تَعَلَّمُوا أَنَّهُ لَنْ يَرَىٰ أَحَدٌ مِنْكُمْ رَبَّهُ ﷻ حَتَّىٰ يَمُوتَ»[(١)]، وفي رواية: «وأنَّكم لنْ تَرَونَ ربَّكم حتىٰ تَموتوا»[(٢)]، وفي هذا رد علىٰ أدعياء الكرامات؛ من غلاة الصوفية، وغيرهم، الذين يزعمون أنهم رأوا اللَّه في الدنيا وأبصروه.

أما رؤيته ﷻ في المنام: فهذا أمرٌ ممكن، لكن الذي يُرىٰ في المنام نوعٌ من الأمثال وليس الحقيقة، يرىٰ الإنسان صورةً تناسب إيمانه، وقد ثبت حديث اختصام الملأ الأعلىٰ، في السنن وغيرها، أن النبي ﷺ قال: «رَأَيْتُ رَبِّي فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ»[(٣)]، فلما كان إيمانه أكمل إيمان، رأىٰ ربه في أحسن صورة؛ كما تدل عليه صيغة «أفعل» التفضيل في قوله «أحسن»؛ فالرائي يرىٰ ما يناسب إيمانه، وربما وقع هذا لبعض المؤمنين، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وَقَدْ يَرَىٰ الْمُؤْمِنُ رَبَّهُ فِي الْمَنَامِ فِي صُوَرٍ مُتَنَوِّعَةٍ عَلَىٰ قَدْرِ إيمَانِهِ وَيَقِينِهِ؛ فَإِذَا كَانَ إيمَانُهُ صَحِيحًا لَمْ يَرَهُ إلَّا فِي صُورَةٍ حَسَنَةٍ، وَإِذَا كَانَ فِي إيمَانِهِ نَقْصٌ رَأَىٰ مَا يُشْبِهُ إيمَانَهُ، وَرُؤْيَا الْمَنَامِ لَهَا حُكْمٌ غَيْرُ رُؤْيَا

(١) أخرجه مسلم: رقم (١٦٩)، من حديث عبد اللَّه بن عمر رضي الله عنهما.
(٢) أخرجه أحمد: رقم (٢٢٧٦٤)، واللفظ له، والنسائي في السنن الكبرىٰ: رقم (٧٧١٦)، من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه. وإسناده صحيح.
(٣) أخرجه الترمذي: رقم (٣٢٣٥)، وأحمد: رقم (٢٢١٠٩)، من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه بلفظ: «فإذا أنا بربي تبارك وتعالىٰ في أحسن صورة، فقال: يا محمد قلت: لبيك رب، قال: فيم يختصم الملأ الأعلىٰ». وإسناده صحيح. قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح»، سألت محمد بن إسماعيل، عن هذا الحديث، فقال: «هذا حديث حسن صحيح».

الْحَقِيقَةِ فِي الْيَقَظَةِ، وَلَهَا (تَعْبِيرٌ وَتَأْوِيلٌ)؛ لِمَا فِيهَا مِنَ الْأَمْثَالِ الْمَضْرُوبَةِ لِلْحَقَائِقِ)(١).

ومما يدل على امتناع الرؤية في الدنيا: أن موسى عليه السلام، وهو من أولي العزم من الرسل، طلب الرؤية فما أجيب: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِيۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكّٗا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقٗاۚ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ولو كان أحدٌ يمكن أن يرى ربه، لرآه موسى الكليم حين جاء لميقات ربه.

وأهل السنة قاطبة يقولون بإثبات رؤية المؤمنين لربهم سبحانه وتعالى، وإنما أنكر الرؤية المعتزلة، ومن وافقهم، من الروافض والإباضية والزيدية، واستدلوا بأدلةٍ أثريةٍ، وأدلةٍ نظريةٍ.

أما أدلتهم الأثرية فدليلان:

الأول: قوله تعالى لموسى عليه السلام، حين طلب الرؤية: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، فدل على امتناعها.

والجواب عن هذا: أن اللَّه تعالى نفى الرؤية في الدنيا وحسب، و(لَنْ)، عند العرب، لا يلزم منها التأبيد، قال ابن مالك:

ومن رأى النفي بلن مؤبدًا ... فقوله اردد وسواه فاعضدا(٢)

فقد يراد بها التوقيت، كأن يقول قائل: لن أسافر، يريد يومه ذاك، وقد يراد بها التأبيد، كقول المؤمن: لن أشرب الخمر، والغالب أنه إذا أريد بها التأبيد قرنت بأبدًا، كما قال اللَّه تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوۡهُ أَبَدَۢا﴾ [البقرة: ٩٥]، ولو

(١) «مجموع الفتاوى»: (٣/ ٣٩٠).
(٢) انظر: شرح الكافية الشافية: (٣/ ١٥١٥).

لم يقل: (أبدًا)، لاحتمل أن يتمنوه في وقتٍ من الأوقات.

ومما يدل على أن هذا الأمر ممكن، أنه ما كان لنبي بمنزلة موسى عليه السلام، كليم الرحمن، وأحد أولي العزم من الرسل، أن يطلب أمرًا ممتنعًا لذاته، ولو كان كذلك لعاتبه الله تعالى، كما عاتب نوح عليه السلام، قال تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴿٤٥﴾ قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ ۖ فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۖ إِنِّىٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [هود: ٤٥، ٤٦]؛ فلم يكن طلب موسى فاسدًا في أصله، ثم إنه أحاله على أمرٍ ممكن، فقال: ﴿وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣]، والله تعالى قادرٌ على أن يُقِرَّ الجبل، فدل على الإمكان.

لكن الله سبحانه وتعالى لم يشأ أن يجعل الرؤية للمؤمنين في هذه الدنيا، وذلك، والله أعلم، أن قوى البشر لا تطيق النظر إلى الله تعالى في الدنيا، ولهذا قال: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وأما في الآخرة فإن الله يعطيهم من القوة ما يتمكنون به من الرؤية، ويصمدون لها، ويتنعمون بها.

الثاني: قوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، والأبصار وسيلة المعاينة، وقد نفى الله ذلك عنها.

ولأهل السنة عن هذا الاستدلال جوابان:

الجواب الأول: جواب أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها وغيرها، أي: في الدنيا.

والجواب الثاني: أن نفي الإدراك لا يلزم منه نفي الرؤية، لأن الإدراك

إحاطة، ولا يلزم من الرؤية إحاطة؛ كما نرىٰ القمر ولا ندركه، وكما نرىٰ الجبل ولا ندركه؛ لا ندرك تفاصيله وتضاعيفه، وما فيه من الشجر والحجر، والدواب والهوام، ولا تدرك جهته غير المقابلة؛ فلا يلزم من نفي الإدراك نفي النظر، ومن دلائل ذلك في القرآن قوله تعالىٰ، في قصة موسىٰ وفرعون: ﴿فَلَمَّا تَرَآءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ كَلَّآ﴾ [الشعراء: ٦١، ٦٢]، فقد حصلت رؤية ولم يحصل إدراك؛ فبطل استدلالهم بالآية.

وأما أدلتهم النظرية العقلية، فدليلان:

الأول: أنه يلزم من الرؤية أن يكون جسمًا، وأن يكون متحيزًا، وهذه من الألفاظ المجملة التي لم ترد في كتابٍ، ولا في سنةٍ، بنفيٍ ولا إثباتٍ؛ فنتوقف في ألفاظها، ونستفصل عن المراد بها:

فإن أردتم بالجسم: أن له ذاتًا لا تشبه الذوات، تقوم بها صفات، كالسمع، والبصر، والعلم، والإرادة، والوجه، والعينين، واليدين، فهذا معنىٰ صحيحًا نلتزم به، ولا نعبّر عنه بالجسم.

وإن أردتم بالجسم: أنه مركبٌ من أبعاض وأجزاء، يفتقر بعضها إلىٰ بعض، فذلك جسم المخلوق، ولا يلزم من إثبات الرؤية للَّه ﷻ أن يكون اللَّه تعالىٰ كذلك.

وإن أردتم بالتحيز: أن اللَّه ﷻ مستوٍ علىٰ عرشه، بائنٌ من خلقه، ليس فيه شيء من خلقه، ولا في خلقه شيء منه، فهذا معنىٰ صحيحًا نلتزم به، ولا نعبّر عنه بالتحيز.

وإن أردتم بالتحيز: أنه تحيط به الأحياز، فاللَّه منزه عن ذلك، وليس

بلازمٍ لإثبات الرؤية.

الثاني: أنه يلزم من إثبات الرؤية أن يكون في جهة، وقد تقدم أن لفظ الجهة من الألفاظ المجملة، فإن أردتم أنه في جهة العلو فهذا معنىً صحيحًا نلتزم به، ولا نعبّر بلفظ الجهة.

وإن أردتم بالجهة: جهة ينزه عنها كالسفل، أو جهة وجودية تحيط به، فهذا باطل، وليس بلازم.

وبهذا يتبين أن ما يتعلل به هؤلاء النافون لما أثبته اللَّه لنفسه أو أثبته له نبيه ﷺ إنما هي خيوط عنكبوت، وإنّ أوهن البيوت لبيت العنكبوت، وأن أهل السنة والجماعة يَؤوون إلىٰ ركنٍ شديد، وحصنٍ منيع، وهي نصوص الكتاب والسنة.

والعجب من هؤلاء النفاة؛ من المعتزلة، والخوارج، والروافض، حين يحكمون علىٰ أنفسهم بالحرمان من أعظم نعمة يُنعمها اللَّه علىٰ أوليائه؛ فكل مؤمن يشتاق أن يرىٰ ربه، ويحب لقاءه، فعَنْ أَبِي مُوسَىٰ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ،وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ كَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ»[(١)]؛ فالمحبوب يتمنىٰ رؤية حبيبه ويتوق للقائه؛ هذا أمرٌ مركوزٌ في الفطر، فكيف إذا كان أعظم محبوب، وهو رب العالمين! سبحانه وبحمده، مَنْ نِعَمه لا تنقطع، وخزائنه لا تنفذ، ولطفه ظاهرٌ وخفي، كيف لا تألهه القلوب، وتنجذب إليه، وتتمنىٰ رؤيته؟! بل إن هذا غاية الأماني؛ نعوذ باللَّه من الحرمان والخذلان، واللَّه المستعان.

ويقابل هؤلاء النفاة طائفةٌ من المخرّفين، يدَّعون رؤية اللَّه يقظة!

(١) أخرجه البخاري: رقم (٦٥٠٨)، ومسلم: رقم (٢٦٨٦).

ويعيشون أحوالًا شيطانية، يظنونها أحوالًا إيمانية، تتبدىٰ لهم هيئات وخيالات؛ فيظنون أنهم رأوا اللَّه.

ومنهم قومٌ يضعون أحاديث في رؤية اللَّه في الدنيا، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (أَحَادِيثُ رَوَوْهَا فِي الصِّفَاتِ زَائِدَةً عَلَىٰ الْأَحَادِيثِ الَّتِي فِي دَوَاوِينِ الْإِسْلَامِ، مِمَّا نَعْلَمُ بِالْيَقِينِ الْقَاطِعِ أَنَّهَا كَذِبٌ وَبُهْتَانٌ، بَلْ كُفْرٌ شَنِيعٌ.

وَقَدْ يَقُولُونَ مِنْ أَنْوَاعِ الْكُفْرِ مَا لَا يَرْوُونَ فِيهِ حَدِيثًا؛ مِثْلَ حَدِيثٍ يَرْوُونَهُ: (إِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ عَلَىٰ جَمَلٍ أَوْرَقَ يُصَافِحُ الرُّكْبَانَ وَيُعَانِقُ الْمُشَاةَ)، وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْكَذِبِ عَلَىٰ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ، وَقَائِلُهُ مِنْ أَعْظَمِ الْقَائِلِينَ عَلَىٰ اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ، وَلَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ أَحَدٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ أَصْلًا، بَلْ أَجْمَعَ عُلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ وَأَهْلُ الْمَعْرِفَةِ بِالْحَدِيثِ عَلَىٰ أَنَّهُ مَكْذُوبٌ عَلَىٰ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ - كَابْنِ قُتَيْبَةَ وَغَيْرِهِ- هَذَا وَأَمْثَالُهُ إِنَّمَا وَضَعَهُ الزَّنَادِقَةُ الْكُفَّارُ لِيَشِينُوا بِهِ عَلَىٰ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَيَقُولُونَ: إِنَّهُمْ يَرْوُونَ مِثْلَ هَذَا.

وَكَذَلِكَ حَدِيثٌ آخَرُ فِيهِ: (أَنَّهُ رَأَىٰ رَبَّهُ حِينَ أَفَاضَ مِنْ مُزْدَلِفَةَ يَمْشِي أَمَامَ الْحَجِيجِ وَعَلَيْهِ جُبَّةُ صُوفٍ)، أَوْ مَا يُشْبِهُ هَذَا الْبُهْتَانَ وَالِافْتِرَاءَ عَلَىٰ اللَّهِ، الَّذِي لَا يَقُولُهُ مَنْ عَرَفَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﷺ.

وَهَكَذَا حَدِيثٌ فِيهِ: (أَنَّ اللَّهَ يَمْشِي عَلَىٰ الْأَرْضِ، فَإِذَا كَانَ مَوْضِعُ خُضْرَةٍ، قَالُوا: هَذَا مَوْضِعُ قَدَمَيْهِ)، وَيَقْرَءُونَ قَوْله تَعَالَىٰ: (فَانْظُرْ إِلَىٰ آثَارِ رَحْمَةِ اللَّهِ كَيْفَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا)؛ هَذَا أَيْضًا كَذِبٌ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ، وَلَمْ يَقُلْ اللَّهُ فَانْظُرْ إِلَىٰ آثَارِ خُطَىٰ اللَّهِ، وَإِنَّمَا قَالَ: آثَارِ رَحْمَةِ اللَّهِ، وَرَحْمَتُهُ

هُنَا النَّبَاتُ.

وَهَكَذَا أَحَادِيثُ فِي بَعْضِهَا: (أَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ رَأَىٰ رَبَّهُ فِي الطَّوَافِ)، وَفِي بَعْضِهَا: (أَنَّهُ رَآهُ وَهُوَ خَارِجٌ مِنْ مَكَّةَ)، وَفِي بَعْضِهَا: (أَنَّهُ رَآهُ فِي بَعْضِ سِكَكِ الْمَدِينَةِ)، إِلَىٰ أَنْوَاعٍ أُخَرَ.

وَكُلُّ حَدِيثٍ فِيهِ: (أَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ رَأَىٰ رَبَّهُ بِعَيْنِهِ فِي الْأَرْضِ)، فَهُوَ كَذِبٌ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ وَعُلَمَائِهِمْ؛ هَذَا شَيْءٌ لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا رَوَاهُ أَحَدٌ مِنْهُمْ)[(١)].

وهذا النص ماحقٌ لدعاوىٰ الأفّاكين الذين يرمون شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ بالتمثيل، وهم أولىٰ بالمذمة.

قوله: ٢٩- (وَلَا يَصِحُّ الإِيمَانُ بِالرُّؤْيَةِ لأَهْلِ دَارِ السَّلَامِ لِمَنْ اعْتَبَرَهَا مِنْهُمْ بِوَهْمٍ أَوْ تَأَوَّلَهَا بِفَهْمٍ، إِذْ كَانَ تَأوِيلُ الرُّؤْيَةِ وَتَأْوِيلُ كُلِّ مَعْنًىٰ يُضَافُ إِلَىٰ الرُّبُوبِيَّةِ بِتَرْكِ التَّأْوِيلِ وَلُزُومِ التَّسْلِيمِ، وَعَلَيْهِ دِينُ الْمُسْلِمِينَ. وَمَنْ لَمْ يَتَوَقَّ النَّفْيَ وَالتَّشْبِيهَ زَلَّ وَلَمْ يُصِبِ التَّنْزِيهَ. فَإِنَّ رَبَّنَا جَلَّ وَعَلَا مَوْصُوفٌ بِصِفَاتِ الْوَحْدَانِيَّةِ، مَنْعُوتٌ بِنُعُوتِ الْفَرْدَانِيَّةِ، لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ أَحَدٌ مِنَ الْبَرِيَّةِ):

(دَارُ السَّلَامِ): الجنة، قال تعالىٰ: ﴿لَهُمْ دَارُ ٱلسَّلَٰمِ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: ١٢٧]، قال السعدي رَحِمَهُ اللَّهُ: (وسميت الجنة دار السلام، لسلامتها من كل عيب وآفة وكدر، وهم وغم، وغير ذلك من المنغصات، ويلزم من ذلك،

(١) «مجموع الفتاوىٰ»: (٣/ ٣٨٥-٣٨٦).

أن يكون نعيمها في غاية الكمال، ونهاية التمام، بحيث لا يقدر علىٰ وصفه الواصفون، ولا يتمنىٰ فوقه المتمنون، من نعيم الروح والقلب والبدن، ولهم فيها، ما تشتهيه الأنفس، وتلذ الأعين، وهم فيها خالدون)[١].

أراد المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ التأكيد علىٰ نفي التمثيل والتكييف في جانب الإثبات، ونفي التعطيل والتحريف في جانب التنزيه؛ فلا يتسلل إلىٰ الذهن خيال موهوم، ولا يجنح العقل إلىٰ تأويل مذموم، بل يحترم المؤمن جناب الربوبية، ويلزم جانب الأدب والتسليم الذي قام عليه دين المسلمين.

فلو قال قائل: المراد برؤية اللَّه رؤية إنعامه، ورؤية إفضاله، لم يتوقَّ النفي، فإن النبي ﷺ قال: «إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ»[٢]، ولم يقل إنكم سترون نعمة ربكم، أو آلاء ربكم، كما زعم المحرفون، ومن زعم أن المرئي علىٰ كيفية معينة لم يتوقَّ التشبيه، وكلا الفريقين قد زلَّ وضلَّ، ولم يصب التنزيه، وكلا طَرَفي قصد الأمور ذميم.

فالتأويل الصحيح بترك التأويل الفاسد، ولزوم الأصل والتسليم؛ إثباتًا بلا تمثيل، وتنزيهًا بلا تعطيل؛ فإن اللَّه تعالىٰ ليس كمثله شيء؛ له الوحدانية والفردانية، في ذاته وأسمائه وصفاته وأفعاله، كما دلت عليه سورة الإخلاص: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ١-٤]، ثم ينشأ عن هذا التوحيد العلمي التوحيد العملي؛ توحيد العبادة، كما دلت عليه سورة الكافرون: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۝٢ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ۝٣

---

(١) «تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان»: (ص: ٢٧٣).

(٢) أخرجه البخاري: رقم (٥٥٤)، ومسلم: رقم (٦٣٣)، من حديث جرير بن عبد اللَّه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٞ مَّا عَبَدتُّمۡ ۝٤ وَلَآ أَنتُمۡ عَٰبِدُونَ مَآ أَعۡبُدُ ۝٣ لَكُمۡ دِينُكُمۡ وَلِيَ دِينِ﴾

[الكافرون: ١- ٦].

• قوله: (لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ أَحَدٌ مِنَ البَرِيَّةِ): فإن له المثل الأعلىٰ؛ ليس كمثله شيء من المخلوقات.

قوله: ٣٠- (وَكُلُّ مَا جَاءَ فِي ذَلِكَ، مِنَ الحَدِيثِ الصَّحِيحِ، عَنِ الرَّسُولِ ﷺ، فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَمَعْنَاهُ عَلَىٰ مَا أَرَادَ؛ لَا نَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مُتَأَوِّلِينَ بِآرَائِنَا، وَلَا مُتَوَهِّمِينَ بِأَهْوَائِنَا، فَإِنَّهُ مَا سَلِمَ فِي دِينِهِ إِلَّا مَنْ سَلَّمَ للَّهِ ﷻ، وَلِرَسُولِهِ ﷺ، وَرَدَّ عِلْمَ مَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ إِلَىٰ عَالِمِهِ):

هذا مزيد تأكيد علىٰ وجوب الإثبات، والإمرار والإقرار، والبعد عن التمثيل والتعطيل، وهو منهج السلامة، وسبيل العصمة؛ فيقبل كل حديثٍ صحيحٍ، ولا يستشنعه، ولا يرده، ولا يلوي أعناق النصوص، لشبهة سبقت إلىٰ ذهنه، بل يثبته علىٰ معناه اللائق باللَّه الذي خاطب به النبي ﷺ العرب؛ وذلك أن مسوغات قبول الخبر من المخبر أربعة:

الأول: العلم المنافي للجهل.

الثاني: الصدق المنافي للكذب.

الثالث: البيان المنافي للعي والفهاهة.

الرابع: النصح المنافي للغش والتدليس.

وجميع هذه الأوصاف متحققة في خبر اللَّه تعالىٰ ورسوله ﷺ، وأضدادها منتفيةٌ عنهما؛ فاللَّه تعالىٰ أعلم بنفسه وبغيره، كما أنه أصدق قيلًا، وأحسن حديثًا، ويريد بعباده اليسر والهدىٰ، ورسوله ﷺ أعلم الناس

بربه، كما أنه لا ينطق عن الهوىٰ، وهو أفصح الناس لسانًا وأبينهم بيانًا، وهو أنصح الأمة للأمة؛ فلم يبق أدنىٰ شك في صحة الخبر، ولا أدنىٰ تردد في قبوله.

فبأي مسوغ يتجرأ هؤلاء المتهوكون من المتكلمين، ليقولوا: ليس مراده كذا، مراده كذا؟ سبحان اللَّه! أأنتم أعلم باللَّه من اللَّه ورسوله؟ أأنتم أصدق قيلًا من اللَّه ورسوله؟ أأنتم أحسن حديثًا من اللَّه ورسوله؟ أأنتم أهدىٰ للخلق من اللَّه ورسوله؟

عجبًا لكم! ألا يسعكم ما وسع الصحابة الكرام، والتابعون لهم بإحسان؟ سمعوا ما أُنزل إلىٰ الرسول ﷺ، فقرُّوا به عينًا، وطابوا به نفسًا، وتلقوه بالقبول، ولم يحرّفوا الكلم عن مواضعه كما صنعتم.

قال الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ: (قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَّامٍ، وَذَكَرَ الْبَابَ الَّذِي يُرْوَىٰ فِيهِ الرُّؤْيَةُ، وَالْكُرْسِيُّ، وَمَوْضِعُ الْقَدَمَيْنِ، وَضَحِكُ رَبِّنَا مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ، وَقُرْبِ غِيَرِهِ، وَأَيْنَ كَانَ رَبُّنَا قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاءَ، وَأَنَّ جَهَنَّمَ لَا تَمْتَلِئُ حَتَّىٰ يَضَعَ رَبُّكَ عَزَّ وَجَلَّ قَدَمَهُ فِيهَا، فَتَقُولُ: قَطْ قَطْ، وَأَشْبَاهُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، فَقَالَ: هَذِهِ الْأَحَادِيثُ صِحَاحٌ، حَمَلَهَا أَصْحَابُ الْحَدِيثِ وَالْفُقَهَاءُ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ، وَهِيَ عِنْدَنَا حَقٌّ لَا نَشُكُّ فِيهَا، وَلَكِنْ إِذَا قِيلَ: كَيْفَ وَضَعَ قَدَمَهُ؟ وَكَيْفَ ضَحِكَ؟ قُلْنَا: لَا يُفَسَّرُ هَذَا، وَلَا سَمِعْنَا أَحَدًا يُفَسِّرُهُ)(١).

ولما سمع أبو رزين العقيلي، لقيطُ بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، نبينا ﷺ يخطب

(١) انظر: «الصفات» للدارقطني: رقم (٥٧)، و«الأسماء والصفات» للبيهقي: رقم (٧٦٠).

خطبةٌ يقول فيها: «ضَحِكَ رَبُّنَا مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ، وَقُرْبِ غِيَرِهِ»، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوَيَضْحَكُ الرَّبُّ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قُلْتُ: لَنْ نَعْدَمَ مِنْ رَبٍّ يَضْحَكُ خَيْرًا)[(١)]؛ لم يقل: كيف يضحك؟ ولم يقل: يلزم من الضحك أسنان ولسان، ولهوات وشفتان، إلىٰ آخر ما يفرضه المتكلمون من لوازم بشرية، بل علم أن النبي ﷺ أخبر عن ربه بالحق والصدق؛ فلم يتبادر إلىٰ ذهنه معنىً من معاني النقص والعيب ومماثلة المخلوقين؛ أقر بأصل المعنىٰ، وعلم أن اللَّه ليس كمثله شيء، ولم تهجم عليه هذه الواردات، قال ابن بطة رَحِمَهُ اللَّهُ: (سَأَلْتُ أَبَا عُمَرَ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْوَاحِدِ، صَاحِبَ اللُّغَةِ، عَنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «ضَحِكَ رَبُّنَا مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ، وَقُرْبِ غِيَرِهِ»، فَقَالَ: الْحَدِيثُ مَعْرُوفٌ، وَرِوَايَتُهُ سُنَّةٌ، وَالِاعْتِرَاضُ بِالطَّعْنِ عَلَيْهِ بِدْعَةٌ، وَتَفْسِيرُ الضَّحِكِ تَكَلُّفٌ وَإِلْحَادٌ)[(٢)].

---

(١) أخرجه أحمد: رقم (١٦٢٠١)، وابن ماجه: رقم (١٨١)، وأبو داود الطيالسي: رقم (١١٨٨)، وابن أبي عاصم في «السنة»: رقم (٥٥٤)، وابن بطة في «الإبانة الكبرىٰ»: رقم (٦٧)، والبيهقي في «الأسماء والصفات»: رقم (٩٨٧)، وفي إسناده وكيع بن حدس أو عدس، وهو مجهول. انظر: «تهذيب التهذيب»: (١١/ ١٣١)، «ميزان الاعتدال»: (٤/ ٣٣٥)، وقال ابن حبان: من الأثبات. انظر: «مشاهير علماء الأمصار»: (ص: ٢٠٠). وقال الجورقاني: صدوق صالح الحديث. انظر: «الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير»: (١/ ٣٨٥). وقال السندي: حديث حسن. انظر: «حاشيته علىٰ سنن ابن ماجه»: (١/ ٧٨)، وقال البوصيري: هذا إسناد فيه مقال، وكيع ذكره ابن حبان في «الثقات»، وذكره الذهبي في «الميزان»، وباقي رجال الإسناد احتج بهم مسلم. انظر: «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه»: (١/ ٢٦).

(٢) «الإبانة الكبرىٰ» لابن بطة: (٧/ ١١٢).

فلا يجوز أن يسلط الرأي علىٰ النص؛ فإن الآراء كثيرة مختلفة، والنص عصمة؛ فلا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا ولا متوهمين بأهوائنا، كما قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ بل نلزم جانب التسليم المستفاد من حقيقة الإسلام، قال تعالىٰ: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ [النساء: ١٢٥]، فينقاد للَّه عَزَّوَجَلَّ، ويضع نفسه في موضع التلقي والقبول عن اللَّه والرضىٰ بخبره، ولا يقول أعرضه علىٰ عقلي فإن قَبِله قبلته، وإن أباه رددته! ما هذا بتسليم للرب، هذا تسليمٌ للعقل.

• وقوله: (وَرَدَّ عِلْمَ مَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ إِلَىٰ عَالِمِه): الاشتباه، حال قد يطرأ علىٰ الإنسان، فالواجب أن يسلك طريقة الراسخين في العلم، وهي رد المتشابه إلىٰ المحكم، قال تعالىٰ: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]، ويسأل اللَّه تعالىٰ أن يفتح عليه، وأن يشرح صدره، ويهديه لإصابة الحق، ويعمل بالمحكم، ويؤمن بالمتشابه.

قوله: ٣١- (وَلَا تَثْبُتُ قَدَمُ(١) الإِسْلامِ إِلَّا عَلَى ظَهْرِ التَّسْلِيمِ وَالاسْتِسْلَامِ؛ فَمَنْ رَامَ عِلْمَ مَا حُظِرَ عَنْهُ عِلْمُهُ، وَلَمْ يَقْنَعْ بِالتَّسْلِيمِ فَهْمُهُ، حَجَبَهُ مَرَامُهُ عَنْ خَالِصِ التَّوْحِيدِ، وَصَافِي المَعْرِفَةِ، وَصَحِيحِ الإِيمَانِ، فَيَتَذَبْذَبُ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالإِيمَانِ، وَالتَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ، وَالْإِقْرَارِ وَالْإِنْكَارِ، مُوَسْوِسًا تَائِهًا، شَاكًّا زَائِغًا، لَا مُؤْمِنًا مُصَدِّقًا، وَلَا جَاحِدًا مُكَذِّبًا):

هذا كلامٌ حسنٌ بديعٌ، ساقه المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ لتحقيق الرضا والقبول

(١) في بعض النسخ: (في).

بخبر اللَّه وخبر الرسول، والتحذير من الشك والتردد المنافي لحقيقة الإيمان؛ فلا يصدق وصف الإسلام إلا بالتسليم والاستسلام، وترك الجدل والخصام الذي يمتهنه أهل الكلام، قال تعالىٰ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، وقال: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٥١]، وأثنىٰ علىٰ مؤمني أهل الكتاب بقوله: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَىٰ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ﴾ [المائدة: ٨٣]، وقوله: ﴿وَإِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ قَالُوا آمَنَّا بِهِ إِنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّنَا إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلِهِ مُسْلِمِينَ﴾ [القصص: ٥٣]، وبرأ أولياءه من الريب فقال: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا﴾ [الحجرات: ١٥]، وذم أعداءه المرتابين، فقال: ﴿إِنَّمَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَارْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِي رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ﴾ [التوبة: ٤٥].

وذلك أن حقيقة الإسلام وحدّه وتعريفه: الاستسلام للَّه بالتوحيد، والانقياد له بالطاعة، والخلوص له من الشرك، وهو دين اللَّه تعالىٰ للأولين والآخرين، لا دين له سواه، كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وقال: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥].

وهذا هو الإسلام بالمعنىٰ العام الذي بعث به جميع أنبيائه ورسله، فما بعث اللَّه نبيًّا إلا قال لقومه: ﴿يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩]، وقال سبحانه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، ولهذا قال: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن

رُّسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، فدعوىٰ الأنبياء واحدة، كلهم يدعوا إلىٰ التوحيد والاستسلام للَّه وحده.

وكذلك أتباعهم، يفصحون عن هذا بوضوح، فقد قال الحواريون: ﴿وَٱشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٥٢]، وقالوا: ﴿وَٱشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ﴾ [المائدة: ١١١]، وقالت ملكة سبأ: ﴿وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَٰنَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [النمل: ٤٤]. أما الشرائع فإنها تختلف، فقد قال النبي ﷺ: «الْأَنْبِيَاءُ إِخْوَةٌ مِنْ عَلَّاتٍ، أُمَّهَاتُهُمْ شَتَّىٰ، وَدِينُهُمْ وَاحِدٌ»(١)؛ يعني: كأبناء الضرائر، أبوهم واحد وأمهاتهم شتىٰ، يعني دينهم واحد، وشرائعهم متنوعة.

أما الإسلام بالمعنىٰ الخاص: فهو ما بعث اللَّه به محمدًا ﷺ من العقائد الصحيحة، والشرائع العادلة، والأخلاق القويمة، والآداب الرفيعة، الذي أكمل به الدين، وأتم به النعمة، وهو غير معارضٍ لما قبله، بل هو مصدقٌ له في أخباره، ومهيمنٌ عليه في أحكامه؛ فإن اللَّه سبحانه وتعالى ذكر في سورة المائدة موسىٰ والتوراة، ثم ثنىٰ بعيسىٰ والإنجيل، ثم ثلث بمحمدٍ ﷺ والقرآن، فقال: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨]، ولفظ (الهيمنة) يدل علىٰ أنه حاكمٌ قاضٍ شاهد، مؤتمن علىٰ ما مضىٰ، فيثبت وينسخ؛ فجاء هذا الدين مستوعبًا لما في الشرائع السابقة، من الأخبار الصحيحة، والعقائد المتينة، ومثبتًا لبعض شرائعها، وناسخًا لبعضها.

ويتوهم بعض الناس أن للَّه تعالىٰ دينًا اسمه «اليهودية»، ودينًا اسمه «النصرانية»! وهذا خطأ فاحش، فإن اليهودية والنصرانية ليستا دينين للَّه

(١) أخرجه البخاري: رقم (٣٤٤٣)، ومسلم: رقم (٢٣٦٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

تعالىٰ، بل إن اللَّه تعالىٰ برأ منهما أنبياءه السابقين، فقال منكرًا علىٰ أهل الكتاب: ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطَ كَانُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ۗ قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ ۗ﴾ [البقرة: ١٤٠]، وقال: ﴿مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا﴾ [آل عمران: ٦٧]، وقال: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ۚ﴾ [البقرة: ١٣٠].

فاليهودية: هي ما آل إليه دين موسىٰ عليه السلام، بعد تحريف الأحبار، والنصرانية: هي ما آل إليه دين عيسىٰ عليه السلام، بعد تحريف الرهبان؛ فأصلهما صحيح منزلٌ من عند اللَّه، لكن دخلت عليهما بدع وإضافات أخرجتهما عن ملة إبراهيم؛ فلا يصح وصفهما بـ«الأديان السماوية».

• قوله: (فَمَنْ رَامَ عِلْمَ مَا حُظِرَ عَنْهُ عِلْمُهُ وَلَمْ يَقْنَعْ بِالتَّسْلِيمِ فَهْمُهُ، حَجَبَهُ مَرَامُهُ عَنْ خَالِصِ التَّوْحِيدِ، وَصَافِي المَعْرِفَةِ، وَصَحِيحِ الإِيمَانِ): المحظور علمه: هو العلم بالكنه والكيفيات، فمن سعىٰ لاستكناه ذلك وتكييفه، ولم يسعه ما وسع المؤمنين من القبول والرضا والتسليم، كأن يقول: لا أؤمن إلا بما يدل عليه عقلي، أو ذوقي، أو حالي، أو نحو ذلك، وجعل ذلك حاكمًا علىٰ ما جاء به النبي ﷺ، لم يحقق التوحيد، ولا أدرك المعرفة، ولا ذاق حلاوة الإيمان. بل إيمانه فيه فساد، وربما كان فسادًا مخرجًا عن الملة، وربما كان دون ذلك.

• قوله: (فَيَتَذَبْذَبُ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ، وَالتَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ، وَالْإِقْرَارِ وَالْإِنْكَارِ، مُوَسْوِسًا تَائِهًا، شَاكًّا زَائِغًا، لَا مُؤْمِنًا مُصَدِّقًا، وَلَا جَاحِدًا مُكَذِّبًا): التذبذب: التردد، وهذا توصيفٌ لحال المتردد الذي لم يطمئن قلبه بالإيمان، فهو تارةً ينزع إلىٰ هواه، وتارةً إلىٰ معقوله، وتارةً إلىٰ وجده وذوقه، وتارةً إلىٰ عادات قومه؛ فهو متذبذب متأرجح، لا تستقر له قدم.

والوسوسة: حديث النفس أو إلقاء الشيطان، والتيه: الضياع، والشك: درجة بين التصديق والتكذيب؛ فهذه حال من حرم التسليم، وتطلب ما لا سبيل إليه.

ولهذا يقع في هذه الحال البئيسة من سلك غير سبيل المؤمنين، أهل السنة والجماعة، كالمتكلمين، الذين ارتضوا المناهج الكلامية، المبنية علىٰ المقدمات العقلية، والمنطق الأرسطي اليوناني، فلا يجدون روح الإيمان وبشاشته، بل يصابون بالوحشة والاضطراب.

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ أمثلةً لحال هؤلاء المتكلمين، كقوله: (هَذَا أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ: نَشَأَ فِي الِاعْتِزَالِ، أَرْبَعِينَ عَامًا يُنَاظِرُ عَلَيْهِ، ثُمَّ رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ، وَصَرَّحَ بِتَضْلِيلِ الْمُعْتَزِلَةِ، وَبَالَغَ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ. وَهَذَا أَبُو حَامِدٍ الْغَزَالِيُّ، مَعَ فَرْطِ ذَكَائِهِ وَتَأَلُّهِهِ، وَمَعْرِفَتِهِ بِالْكَلَامِ وَالْفَلْسَفَةِ، وَسُلُوكِهِ طَرِيقَ الزُّهْدِ، وَالرِّيَاضَةِ، وَالتَّصَوُّفِ، يَنْتَهِي فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ إِلَىٰ الْوَقْفِ وَالْحَيْرَةِ، وَيُحِيلُ فِي آخِرِ أَمْرِهِ عَلَىٰ طَرِيقَةِ أَهْلِ الْكَشْفِ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ رَجَعَ إِلَىٰ طَرِيقَةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَصَنَّفَ (إِلْجَامَ الْعَوَامِّ عَنْ عِلْمِ الْكَلَامِ). وَكَذَلِكَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ الرَّازِي قَالَ فِي كِتَابِهِ الَّذِي صَنَّفَهُ فِي أَقْسَامِ اللَّذَّاتِ: (لَقَدْ تَأَمَّلْت الطُّرُقَ الْكَلَامِيَّةَ وَالْمَنَاهِجَ الْفَلْسَفِيَّةَ فَمَا رَأَيْتهَا تَشْفِي عَلِيلًا وَلَا تَرْوِي غَلِيلًا وَرَأَيْت أَقْرَبَ الطُّرُقِ طَرِيقَةَ الْقُرْآنِ: أَقْرَأُ فِي الْإِثْبَاتِ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]، وَأَقْرَأُ فِي النَّفْيِ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورىٰ: ١١]، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمٗا﴾ [طه: ١١٠]، ﴿هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا﴾ [مريم: ٦٥]، ثُمَّ قَالَ: وَمَنْ جَرَّبَ مِثْلَ تَجْرِبَتِي عَرَفَ مِثْلَ مَعْرِفَتِي).

وَكَانَ يَتَمَثَّلُ كَثِيرًا:

نِـهَـايَـةُ إِقْـدَامِ الْـعُـقُـولِ عِـقَـالُ وَأَكْثَرُ سَعْيِ الْعَالَـمِينَ ضَلَالُ
وَأَرْوَاحُنَا فِي وَحْشَةٍ مَنْ جُسُومِنَا وَحَـاصِـلُ دُنْـيَـانَـا أَذًىٰ وَوَبَـالُ
وَلَمْ نَسْتَفِدْ مَنْ بَحْثِنَا طُولَ عُمْرِنَا سِوَىٰ أَنْ جَمَعْنَا فِيهِ قِيلَ وَقَالُوا

وَهَذَا إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ، تَرَكَ مَا كَانَ يَنْتَحِلُهُ وَيُقَرِّرُهُ، وَاخْتَارَ مَذْهَبَ السَّلَفِ، وَكَانَ يَقُولُ: (يَا أَصْحَابَنَا! لَا تَشْتَغِلُوا بِالْكَلَامِ، فَلَوْ أَنِّي عَرَفْت أَنَّ الْكَلَامَ يَبْلُغُ بِي إِلَىٰ مَا بَلَغَ مَا اشْتَغَلْت بِهِ). وَقَالَ عِنْدَ مَوْتِهِ: (لَقَدْ خُضْت الْبَحْرَ الْخِضَمَّ، وَخَلَّيْت أَهْلَ الْإِسْلَامِ وَعُلُومَهُمْ، وَدَخَلْت فِيمَا نَهَوْنِي عَنْهُ، وَالْآنَ، إِنْ لَمْ يَتَدَارَكْنِي رَبِّي بِرَحْمَتِهِ فَالْوَيْلُ لِابْنِ الْجُوَيْنِي، وَهَا أنذا أَمُوتُ عَلَىٰ عَقِيدَةِ أُمِّي، أَوْ قَالَ: عَقِيدَةِ عَجَائِزِ نَيْسَابُورَ). وَكَذَلِكَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ الشِّهْرِسْتَانِيّ: (أَخْبَرَ أَنَّهُ لَمْ يَجِدْ عِنْدَ الْفَلَاسِفَةِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ إِلَّا الْحَيْرَةَ وَالنَّدَمَ)، وَكَانَ يَنْشُدُ:

لَعَمْرِي لَقَدْ طُفْت الْمَعَاهِدَ كُلَّهَا وَسَيَّرْت طَرْفِي بَيْنَ تِلْكَ الْمَعَالِمِ
فَـلَـمْ أَرَ إِلَّا وَاضِـعًـا كَـفَّ حَـائِـرٍ عَـلَـىٰ ذَقَـنٍ أَوْ قَـارِعًـا سِـنَّ نَـادِمٍ

وَابْنُ الْفَارِضِ - مِنْ مُتَأَخِّرِي الِاتِّحَادِيَّةِ صَاحِبُ الْقَصِيدَةِ التَّائِيَّةِ الْمَعْرُوفَةِ (بِنَظْمِ السُّلُوكِ)، وَقَدْ نَظَمَ فِيهَا الِاتِّحَادَ نَظْمًا رَائِقَ اللَّفْظِ؛ فَهُوَ أَخْبَثُ مَنْ لَحْمِ خِنْزِيرٍ فِي صِينِيَّةٍ مِنْ ذَهَبٍ، وَمَا أَحْسَنَ تَسْمِيَتَهَا بِنَظْمِ الشُّكُوكِ؛ اللَّهُ أَعْلَمُ بِهَا وَبِمَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ، وَقَدْ نَفَقَتْ كَثِيرًا، وَبَالَغَ أَهْلُ الْعَصْرِ فِي تَحْسِينِهَا وَالِاعْتِدَادِ بِمَا فِيهَا مِنْ الِاتِّحَادِ - لَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ أَنْشَدَ:

إِنْ كَانَ مَنْزِلَتِي فِي الْحُبِّ عِنْدَكُمْ مَا قَدْ لَقِيت فَقَدْ ضَيَّعْت أَيَّامِي
أُمْنِيَّةً ظَفِرَتْ نَفْسِي بِهَا زَمَنًا وَالْيَوْمَ أَحْسَبُهَا أَضْغَاثَ أَحْلَامِ(١)

(١) «مجموع الفتاوىٰ»: (٤/ ٧٢-٧٤).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا: (وَكَانَ مِنْ فُضَلَاءِ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَأَبْرَعِهِمْ فِي الْفَلْسَفَةِ وَالْكَلَامِ: ابْنُ وَاصِلٍ الحموي، كَانَ يَقُولُ: (أَسْتَلْقِي عَلَىٰ قَفَايَ، وَأَضَعُ الْمِلْحَفَةَ عَلَىٰ نِصْفِ وَجْهِي، ثُمَّ أَذْكُرُ الْمَقَالَاتِ وَحُجَجَ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ، وَاعْتِرَاضَ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ، حَتَّىٰ يَطْلُعَ الْفَجْرُ وَلَمْ يَتَرَجَّحْ عِنْدِي شَيْءٌ).

وَلِهَذَا أَنْشَدَ الخطابي:

حُجَجٌ تَهَافَتْ كَالزُّجَاجِ تَخَالُهَا ... حَقًّا وَكُلٌّ كَاسِرٌ مَكْسُورُ

فَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ حَالُ حُجَجِهِمْ، فَأَيُّ لَغْوٍ بَاطِلٍ، وَحَشْوٍ، يَكُونُ أَعْظَمَ مِنْ هَذَا؟)[1].

قوله: ٣٢- (وَنَقُولُ: اللَّهُ أَعْلَمُ، فِيمَا اشْتَبَهَ عَلَيْنَا عِلْمُهُ):

هذه طريقة الراسخين في العلم، تفويض المتشابه إلىٰ اللَّه تعالىٰ، وذلك أن الإنسان يعتريه قصورٌ وتقصير؛ فربما حال دون علمه قصور طبعي خِلقي، وربما كان بسبب تقصيره في البحث والنظر واستقصاء الدلائل، وفي كلا الحالين، لا يجوز أن يقول علىٰ اللَّه بغير علم، بل يكِلُ علم ما جهله إلىٰ عالمه.

والتشابه نوعان:

أحدهما: مطلق: وهو ما لا سبيل للعلم به، كحقائق ما أخبر اللَّه به عن نفسه، وكيفيات صفاته، وغيبيات مخلوقاته واليوم الآخر؛ فيفوض علمه إلىٰ المخبر به سبحانه.

الثاني: تشابه نسبي: وهو ما يشتبه علىٰ بعض الناس دون بعض، أو في

(١) «مجموع الفتاوىٰ»: (٤/ ٢٨).

بعض الأوقات وينكشف في بعض، أو في بعض النصوص دون بعض، فيزول بأسباب معلومة؛ فهذا الاشتباه ليس راجعًا إلىٰ النص وإنما إلىٰ الفهم؛ فيسعىٰ في فهمه وسؤال اللَّه أن الهدىٰ.

والأصل في هذا الباب قوله تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧]. فقد دلت الآية علىٰ أن المُنزَّل نوعان:

١- محكم: وهو واضح الدلالة، وهو عامة القرآن.

٢- متشابه: وهو محتمل الدلالة، وهو بعض آي القرآن.

وقد وصف اللَّه كتابه بالإحكام، والتشابه، علىٰ أربعة أنحاء:

أحدها: الإحكام العام: وصف اللَّه كتابه كله بأنه محكم، فقال: ﴿كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ﴾ [هود: ١].

الثاني: التشابه العام: وصف اللَّه كتابه كله بأنه متشابه، فقال: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا﴾ [الزمر: ٢٣]، أي يشبه بعضه بعضًا، ويصدق بعضه بعضًا.

الثالث: الإحكام الخاص: وصف اللَّه عامة آيات كتابه بالإحكام، فقال: ﴿مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧]، أي واضحات الدلالة، لا يقع فيها اشتباه وخلاف.

الرابع: التشابه الخاص: وصف اللَّه بعض آيات كتابه بالتشابه، فقال: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ﴾ [آل عمران: ٧]، أي: حمّالات أوجه، تشتبه علىٰ بعض الناس.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (أن اللَّه وصف القرآن كله بأنه محكم، وبأنه متشابه، وفي موضع آخر جعل منه ما هو محكم، ومنه ما هو متشابه؛ فينبغي أن يُعرف الإحكام والتشابه الذي يعمه، والإحكام والتشابه الذي يخص بعضه، قال تعالىٰ: ﴿الٓر كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ﴾؛ فأخبر أنه أحكم آياته كلها، وقال تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا مَّثَانِيَ﴾؛ فأخبر أنه كله متشابه.

والحكم: هو الفصل بين الشيئين، والحاكم: يفصل بين الخصمين، والحكمة: فصل بين المشتبهات علمًا وعملًا، إذا مُيِّز بين الحق والباطل، والصدق والكذب، والنافع والضار، وذلك يتضمن فعل النافع وترك الضار . . . فإحكام الكلام: إتقانه بتمييز الصدق من الكذب في أخباره، وتمييز الرشد من الغي في أوامره، والقرآن كله محكم بمعنىٰ الإتقان . . .

وأما التشابه الذي يعمه، فهو ضد الاختلاف المنفي عنه في قوله: ﴿وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا﴾ . . . فالتشابه هنا: هو تماثل الكلام وتناسبه، بحيث يصدِّق بعضه بعضًا، فإذا أمر بأمر لم يأمر بنقيضه في موضع آخر، بل يأمر به، أو بنظيره، أو بملزوماته، وإذا نهىٰ عن شيء لم يأمر به في موضع آخر، بل ينهىٰ عنه، أو عن نظيره، أو عن لوازمه، إذا لم يكن هناك نسخ، وكذلك إذا أخبر بثبوت شيء لم يخبر بنقيض ذلك، بل يخبر بثبوته، أو بثبوت ملزوماته، وإذا أخبر بنفي شيء لم يثبته، بل ينفيه، أو ينفي لوازمه، بخلاف القول المختلف الذي ينقض بعضه بعضًا؛ فيُثبت الشيء تارة، وينفيه أخرىٰ، أو يأمر به وينهىٰ عنه في وقت واحد، أو يفرق بين المتماثلين فيمدح أحدهما ويذم الآخر، فالأقوال المختلفة هنا هي المتضادة، والمتشابهة هي المتوافقة.

وهذا التشابه يكون في المعاني وإن اختلفت الألفاظ، فإذا كانت المعاني يوافق بعضها بعضًا، ويعضد بعضها بعضًا، ويناسب بعضها بعضًا، ويشهد بعضها لبعض، ويقتضي بعضها بعضًا، كان الكلام متشابهًا، بخلاف الكلام المتناقض الذي يضاد بعضه بعضًا؛ فهذا التشابه العام لا ينافي الإحكام العام، بل هو مصدق له، فإن الكلام المحكم المتقن يصدق بعضه بعضًا، لا يناقض بعضه بعضًا.

بخلاف الإحكام الخاص: فإنه ضد التشابه الخاص، فالتشابه الخاص هو مشابهة الشيء لغيره من وجه مع مخالفته له من وجه آخر، بحيث يشتبه علىٰ بعض الناس أنه هو، أو هو مثله، وليس كذلك، والإحكام: هو الفصل بينهما بحيث لا يشتبه أحدهما بالآخر، وهذا التشابه إنما يكون لقدرٍ مشتركٍ بين الشيئين، مع وجود الفاصل بينهما.

ثم من الناس من لا يهتدي للفصل بينهما، فيكون مشتبهًا عليه، ومنهم من يهتدي إلىٰ ذلك؛ فالتشابه الذي لا يتميز معه قد يكون من الأمور النِّسبيّة الإضافية، بحيث يشتبه علىٰ بعض الناس دون بعض، ومثل هذا يعرف منه أهل العلم ما يزيل عنهم هذا الاشتباه، كما إذا اشتبه علىٰ بعض الناس ما وعدوا به في الآخرة بما يشهدونه في الدنيا، فظن أنه مثله، فعلم العلماء أنه ليس هو مثله، وإن كان مشبها له من بعض الوجوه)[(١)].

فالتشابه المذكور في آية آل عمران، هو التشابه النسبي؛ أيْ: أنّ من آي الكتاب ما قد يشتبه معناه علىٰ بعض الناس دون بعض، أو يشتبه علىٰ إنسان في وقت دون وقت، أو يشتبه علىٰ إنسان في نص دون نص.

(١) «التدمرية»: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع: (ص: ١٠٢-١٠٦).

وقد دلت آية آل عمران علىٰ وجود طريقتين إزاء المتشابه:

إحداهما: طريقة الزائغين: وهي اتباع المتشابه، قال تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ﴾ [آل عمران: ٧]، ولما تلا النبي ﷺ الآية قال: «إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ، فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّىٰ اللَّهُ فَاحْذَرُوهُمْ»[(١)]؛ فهم مفتونون بتتبع الأغلوطات، والتعلق بالشبهات، لبسًا للحق بالباطل، وطلبًا لما لا سبيل لبلوغه من الكيفيات، أو تحريفًا للكلم عن مواضعه، وصرفًا له عن حقائقه.

الثانية: طريقة الراسخين: وهي رد المتشابه إلىٰ المحكم، قال تعالىٰ: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧]؛ فلا يعارضون بين النصوص، بل يعملون بمحكمه، ويؤمنون بمتشابهه.

وليس في القرآن آيات معينة تسمىٰ «المتشابهات»، كما زعم أهل البدع أن آيات الصفات هي المتشابهات! بل إن آيات الصفات من أحكم المحكمات، ولكنها اشتبهت عليهم، حتىٰ إنهم ألّفوا المؤلفات في «تأويل الآيات المتشابهات».

فلا يمكن أن يدع اللَّه تعالىٰ أشرف أبواب الدين، وهو باب العلم به سبحانه، ملتبسًا، ولا يمكن أن يكون نبيه ﷺ أهمل تعليم أمته أعظم ما أنزل إليه من ربه، ولم يبيّنه غاية البيان.

وإذا كان نبينا ﷺ بيّن أحكام الأكل والشرب، والطلاق والنكاح، والنوم واليقظة؛ بل وآداب الجماع، وقضاء الحاجة، كما قال رجل

(١) أخرجه مسلم: رقم (٢٦٦٥)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

لسلمان رضي الله عنه: (قَدْ عَلَّمَكُمْ نَبِيُّكُمْ ﷺ كُلَّ شَيْءٍ، حَتَّىٰ الْخِرَاءَةَ! قَالَ: فَقَالَ: (أَجَلْ، لَقَدْ نَهَانَا أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ لِغَائِطٍ، أَوْ بَوْلٍ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِأَقَلَّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِرَجِيعٍ أَوْ بِعَظْمٍ)[(١)]، وعَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه، قَالَ: (تَرَكْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَمَا طَائِرٌ يُقَلِّبُ جَنَاحَيْهِ فِي الْهَوَاءِ، إِلَّا وَهُوَ يُذَكِّرُنَا مِنْهُ عِلْمًا)[(٢)]، فكيف يعقل أن يكون النبي ﷺ اعتنىٰ بهذه الدقائق والتفاصيل، وترك أعظم أبواب الدين مشتبهًا؟! هذا من أمحل المحال.

وأهل الكلام المذموم، لما استصحبوا هذا الاعتقاد، وظنوا أن آيات الصفات، أو بعضها، من المتشابه، سلكوا في صرفها عن حقائقها أحد مسلكين:

أحدهما: مسلك التحريف، الذي يسمونه تأويلًا: وهو البحث عن معان مجازية لحملها عليها؛ فطفقوا ينبشون غريب اللغة، ويقترحون معاني بديلة عن الحقيقة، بلا دليل، ولا أثارة من علم، ولا جزم بأن ما اقترحوه هو المراد، وهو عندهم طريقة الخلف.

الثاني: مسلك التجهيل، الذي يسمونه تفويضًا: وهو تعطيلها عن معانيها الحقيقية، وعدم ادعاء معانٍ بديلة، بدعوىٰ أنه لا سبيل للعلم بمعانيها، وأن ذلك مما استأثر اللَّه بعلمه دون جميع خلقه، وزعموا أنه طريقة السلف، وقد عبر عن هذا ناظم جوهرة توحيدهم، بقوله[(٣)]:

وكلُّ نصٍّ أوهم التَّشبيهَا فوِّضْه أو أوِّلْ ورُمْ تنزيهَا

(١) أخرجه مسلم: رقم (٢٦٢).

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير: رقم (١٦٤٧).

(٣) انظر: تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد: (ص: ١٠٣-١٠٥).

وهذا إقرار صريح من القوم بوقوعهم في الوهم في أحكم أبواب الدين.

وقد استدل المفوضة علىٰ مسلكهم بقراءة الوقف في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، فنفوا المعنىٰ الحقيقي والمعنىٰ المجازي، علىٰ حدٍّ سواء!

والواقع أن لفظ «التأويل» له ثلاثة استعمالات:

أحدها: الحقيقة التي يؤول إليها الشيء، فهو مستمد من «الأَوْل» أي: الرجوع، وهذا هو معناه في استعمال القرآن والسنة، كقوله تعالىٰ: ﴿هَٰذَا تَأۡوِيلُ رُءۡيَٰيَ مِن قَبۡلُ﴾ [يوسف: ١٠٠]، يعني ما آلت إليه رؤياي في الواقع، وقوله تعالىٰ: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥۚ يَوۡمَ يَأۡتِي تَأۡوِيلُهُۥ﴾ [الأعراف: ٥٣]، يعني تحقق وقوعه، فإن كان خبرًا، فبوقوعه في الخارج، وإن كان أمرًا ونهيًا، فبامتثاله، كما قالت عائشة رضي الله عنها: (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي»؛ يَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ)(١).

الثاني: التفسير، وعليه قول النبي ﷺ في دعائه لابن عباس رضي الله عنهما: (اللهم فَقِّهْه في الدِّين، وعلمه التأويل)(٢)، وعليه جرىٰ المفسرون، كقول ابن جرير الطبري رحمه الله: (القول في تأويل قول اللَّه تعالىٰ كذا وكذا)، يريد التفسير.

الثالث: صرف الكلام عن معناه الظاهر إلىٰ معنىٰ يخالف الظاهر لقرينة، وهذا اصطلاح حادث تعارف عليه المتكلمون، وليس هو معناه في

(١) أخرجه البخاري: رقم (٨١٧)، ومسلم: رقم (٤٨٤).
(٢) أخرجه أحمد: رقم (٢٣٩٧)، وإسناده صحيح علىٰ شرط مسلم.

الكتاب والسنة؛ فلا يصح تفسير التأويل فيهما به.

وقد صح في آية آل عمران قراءتان سبعيتان:

إحداهما: الوقف علىٰ قوله: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾ [آل عمران: ٧]؛ فيُحمل التأويل حينئذ علىٰ المعنىٰ الأول؛ فلا يعلم كيفية ما أخبر اللَّه به عن نفسه، وكيفية ما أخبر به عن المعاد، إلا هو.

الثانية: قراءة الوصل: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ [آل عمران: ٧]؛ فيحمل التأويل حينئذ علىٰ التفسير؛ فالراسخون في العلم يعلمون معنىٰ ما أخبر اللَّه به عن نفسه، ومعنىٰ ما أخبر به عن المعاد، ويعلمون الناسخ والمنسوخ، والمطلق والمقيد، والعام والخاص، والمجمل والمبين، ونحو ذلك من علوم القرآن.

قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَقَدْ رَوَىٰ ابْنُ أَبِي نجيح، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عباس أَنَّهُ قَالَ: أَنَا مِنَ الرَّاسِخِينَ الَّذِينَ يَعْلَمُونَ تَأْوِيلَهُ)[(١)]، وعلىٰ هذا، أيضًا، ما ورد عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه قال: (تفسير القرآن علىٰ أربعة وجوهٍ: تفسيرٌ تَعلَمه العلماء، وتفسيرٌ تعرفه العرب، وتفسيرٌ لا يُعذر أحدٌ بجهالته؛ يقول من الحلال والحرام، وتفسيرٌ لا يَعلَم تأويلَه إلا اللَّه؛ من ادعىٰ علمه فهو كاذبٌ)[(٢)].

الوجه الأول: تفسيرٌ لا يعلمه إلا العلماء: والمقصود به ما يحتاج إلىٰ

---

(١) «تفسير القرآن العظيم»: (٢/ ١١).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره: رقم (٤)، واللفظ له، والفريابي في كتاب القدر: رقم (٤١٤)، والطبراني في مسند الشاميين: رقم (١٣٨٥)، ورواه ابن جرير الطبري في التفسير موقوفًا علىٰ ابن عباس، ورواه أيضًا عنه مرفوعًا، وقد حكم ابن جرير علىٰ الرواية المرفوعة بالضعف.

طلبٍ وتحصيلٍ؛ كالعلم بأسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، والمطلق والمقيّد، والعام والخاص، والمجمل والمبين، إلخ.

الوجه الثاني: الذي تعرفه العرب من لغتها: وهو معاني مفردات القرآن مثل معنىٰ الرقيم، الفلق، القرء، غاسق، وعسعس، إلخ.

الوجه الثالث: تفسيرٌ لا يُعذر أحد بجهالته: وهو المعلوم من الدّين بالضرورة؛ كمعرفة المراد من لفظ الشهادتين، والصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، شرعًا.

الوجه الرابع: تفسيرٌ لا يعلمه إلا اللَّه، فمن ادعىٰ علمه فهو كاذب، وهو العلم بكيفيات وحقائق المغيّبات، من صفات اللَّه، واليوم الآخر.

وقد زعم بعض المتكلمين أن مذهب السلف الصالح هو التفويض! وقال: إن السلف والخلف اتفقوا علىٰ أن آيات الصفات وأحاديثها ليست علىٰ ظاهرها، لكن السلف اكتفوا بالتأويل الإجمالي، وهو تفويض علم معانيها إلىٰ اللَّه، وأما الخلف فإنهم اشتغلوا بالتأويل التفصيلي، والتمسوا لكل نصٍ وقع فيه اشتباه محملًا مناسبًا مستنبطًا بمحض الاجتهاد من المعاني المجازية اللائقة باللَّه، ولا يوقع في شيء من الاشتباه؛ فتأويل السلف تأويلٌ إجمالي لم يُعيّن فيه المراد، وتأويل الخلف تأويلٌ تفصيلي يُعيّن فيه المراد.

زعموا أن السلف يقرؤون النصوص المتعلقة بصفات اللَّه من كتابٍ وسنةٍ، ولصفاء قلوبهم، وصحة إيمانهم، يُمرونها لفظًا دون أن يعتقدوا لها معنىٰ! بل يثبتون الألفاظ، ويفوضون المعاني إلىٰ اللَّه، ويعتقدون أنها ليست علىٰ ظاهرها؛ فهم بمنزلة الأميين الذين: ﴿لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ [البقرة: ٧٨].

وأما الخلف فرأوا أنه ربما تسلل إلىٰ أوهام العوام بعض التمثيل بسبب إبقائها علىٰ ظاهرها بلا معنىٰ؛ فحملُها علىٰ معانٍ مجازية غير مقطوع بها خيرٌ من إبقائها بلا دلالة، مع إقرارهم بأن هذه المعاني المقترحة المبتكرة ليست عن اللَّه، ولا عن رسول اللَّه، ولا عن أحدٍ من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، من أهل القرون الفاضلة.

وأدىٰ بهم هذا التصوير للخلاف إلىٰ إطلاق عبارة مشهورة؛ يقول قائلهم: مذهب السلف أسلم، ومذهب الخلف أعلم وأحكم، وهي عبارةٌ فجّة، وحكمٌ جائرٌ، وهي عبارةٌ متناقضةٌ؛ فإن «السلامة» لا تحصل إلا بالعلم والحكمة، والعلم والحكمة يُثمران السلامة، فكيف يُفرّق بين هذه المتلازمات؟! فلو أنّ إنسانًا أراد قطع مفازة للوصول إلىٰ بلد آخر، فلا يمكنه بلوغ ذلك البلد سالمًا إلا بعلمٍ بمراحل الطريق، وحكمةٍ في سلوكه.

والسلف الصالح برآءٌ من طريقة المجهّلة المفوّضة، وقد نقد شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ طريقتهم، وبين ما يلزم عليها من اللوازم الباطلة، فقال: (وأما علي قول أكابرهم: إنّ معاني هذه النصوص المُشكِلة المتشابِهة لا يعلمه إلا اللَّه، وأن معناها الذي أراده اللَّه بها هو ما يُوجب صرفها عن ظواهرها؛ فعلىٰ قول هؤلاء يكون الأنبياء والمرسلون لا يعلمون معاني ما أنزل اللَّه عليهم من هذه النصوص، ولا الملائكة، ولا السابقون الأولون، وحينئذ فيكون ما وصف اللَّه به نفسه في القرآن، أو كثير مما وصف اللَّه به نفسه، لا يعلم الأنبياء معناه، بل يقولون كلامًا لا يعقلون معناه . . .

ومعلوم أن هذا قدحٌ في القرآن والأنبياء؛ إذ كان اللَّه أنزل القرآن،

وأخبر أنه جعله هدًىٰ وبيانًا للناس، وأمر الرسول أن يبلغ البلاغ المبين، وأن يبين للناس ما نزل إليهم، وأمر بتدبر القرآن وعقله، ومع هذا فأشرف ما فيه، وهو ما أخبر به الرب عن صفاته، أو عن كونه خالقًا لكل شيء، وهو بكل شيءٍ عليم، أو عن كونه أمر ونهي، ووعد وتوعد، أو عما أخبر به عن اليوم الآخر، لا يعلم أحدٌ معناه؛ فلا يعقل ولا يتدبر، ولا يكون الرسول بيّن للناس ما نُزّل إليهم، ولا بلغ البلاغ المبين.

وعلىٰ هذا التقدير، فيقول كل ملحدٍ ومبتدع: الحق في نفس الأمر ما علمته برأيي وعقلي، وليس في النصوص ما يناقض ذلك، لأن تلك النصوص مُشكِلة متشابهة؛ لا يعلم أحد معناها، وما لا يعلم أحد معناه لا يجوز أن يستدل به.

فيبقي هذا الكلام سدًّا لباب الهدىٰ والبيان من جهة الأنبياء، وفتحًا لباب من يعارضهم ويقول: إن الهدىٰ والبيان في طريقنا لا في طريق الأنبياء، لأنا نحن نعلم ما نقول ونبينه بالأدلة العقلية، والأنبياء لم يعلموا ما يقولون: فضلًا عن أن يبينوا مرادهم.

فتبين أن قول أهل التفويض، الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف، من شر أقوال أهل البدع والإلحاد)[(١)].

وقد كان شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، رحمهما اللَّه، يسميان أهل التفويض أهل التجهيل، لأن طريقتهم ليست تفويضًا بل تجهيل؛ فمقتضاها أن النبي ﷺ، والصحابة والتابعون، لا يعلمون معنىٰ ما أخبر اللَّه تعالىٰ به عن نفسه، أو أخبر عنه نبيه ﷺ.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل: (١/ ٢٠٤-٢٠٥).

والواقع أن كل صفةٍ من صفات رب العالمين تتعلق بها ثلاثة أمور: لفظ، ومعنىٰ، وكيفية؛ فأهل السنة والجماعة يثبتون اللفظ والمعنىٰ ويفوضون الكيفية، أما أهل التفويض فيثبتون اللفظ فقط، ويفوضون المعنىٰ والكيفية.

واللَّه تعالىٰ خاطب الناس بلسانٍ عربيٍ مبينٍ، وأمرهم بتعقله وتدبره، وهذا لا يكون إلا مع إثبات المعنىٰ؛ لكنَّ المعنىٰ الذي يثبته أهل السنة والجماعة هو المعنىٰ العام الكلي الذي يشترك في الأذهان ويتخصص في الأعيان، ويزول به الاشتراك؛ كأن نقول: السمع: إدراك الأصوات، والبصر: إدراك المبصرات، والاستواء: العلو، وهكذا، وهذا لا يقتضي تشبيهًا، فإن الإضافة تقتضي التخصيص، فيكون الوصف لائقًا بمن أضيف إليه.

أما الكيفية فلا سبيل للعلم بها؛ ولهذا قال الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ لمن سأله: كيف استوىٰ؟ (الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة)، وفي الرواية الأخرىٰ: (الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول)، كما تقدم.

والواقع أن المتكلمين لم يفهموا طريقة السلف، فإن السلف يثبتون المعاني علىٰ الوجه اللائق باللَّه عَزَّ وَجَلَّ دون الوقوع في التمثيل؛ فظنوا أنهم يثبتون ألفاظًا مجردة ليس تحتها معاني، وأنهم يقرؤون النصوص كما يقرؤها الأعجمي والأُمي! وظل هذا القول، للأسف، يُنسب إلىٰ السلف حتىٰ استقر عند كثيرٍ من المتأخرين أن هذه هي طريقة السلف، وحاشا السلف عن الجهل والتجهيل، وصار ذلك سببًا لرواج مذهب المتكلمين من أهل التحريف، (التأويل)؛ لأن العاقل لو خُيّر بين أن يثبت ألفاظًا مجردةً من

المعاني، أو يثبت معاني ظنية لائقة باللَّه، غير مقطوع بأنها مرادة للَّه، سيختار الثاني؛ فلهذا راج مذهب المؤولين المحرفين، وصار بعض المؤلفين يفرد مصنفًا في تأويل آيات الصفات.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (وهذه التأويلات الموجودة اليوم، بأيدي الناس، مثل أكثر التأويلات التي ذكرها أبو بكر بن فورك في كتاب (التأويلات)، وذكرها أبو عبد اللَّه محمد بن عمر الرازي في كتابه الذي سماه (تأسيس التقديس)، ويوجد كثير منها في كلام خلق كثير غير هؤلاء، مثل أبي علي الجبّائي، وعبد الجبار بن أحمد الهمذاني، وأبي الحسين البصري، وأبي الوفاء بن عقيل، وأبي حامد الغزالي وغيرهم، هي بعينها التأويلات التي ذكرها بشر المريسي، التي ذكرها في كتابه)[(١)].

وقد ظل هذان المسلكان؛ «التأويل»، و«التفويض»، ساريين في الأمة بين أصحاب المذاهب المتبوعة، سوىٰ الحنابلة، فقد تمسك عامتهم بطريقة السلف في الإثبات، فلما كان القرن السابع الهجري، علا نجم شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في دمشق وأعمالها، فجدد مذهب السلف، ودعا إليه، وانتقد طريقة الخلف في التحريف والتجهيل، وصنف المصنفات السيارة، وكان من أعظمها تأثيرًا «الفتوىٰ الحموية»، التي ألفها علىٰ رأس المائة السابعة، فهزت عروش المتكلمين؛ فقد أوقفهم علىٰ نصوصٍ صريحةٍ، انتزعها من كتب السلف المتقدمين، تُثبت أن طريقتهم الإثبات والإمرار مع الإقرار، وليس كما يدعون من تعطيلها وسلبها المعاني؛ فامتحنوه بسببها، وجرىٰ له فتنةٌ عظيمة بسبب هذه الفتوىٰ الحموية، وكان

---

(١) الفتوىٰ الحموية الكبرىٰ: (ص: ٢٤٥-٢٤٩).

علامة فارقة في تاريخ العقيدة الإسلامية، أحيا اللَّه به مذهب السلف الصالح علىٰ أصوله الوطيدة الثابتة، وفَاءَ كثير من العلماء، من مختلف المذاهب، إلىٰ هدىٰ.

ومع ذلك، فلازالت لوثة التأويل والتفويض باقية في أطباق الأمة، حتىٰ طالت بعض متأخري الحنابلة في بلاد الشام، وغيرها؛ فألف مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي رَحِمَهُ اللَّهُ المتوفىٰ سنة ١٠٣٣هـ، كتابه: «أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشبهات»، كما سوَّغ بعضهم مذهب المتكلمين الأشاعرة، كما فعل محمد بن أحمد السفَّاريني الحنبلي (١١١٤- ١١٨٩هـ)، في كتابه الحافل: «لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية»، فجعل أهل السنة قسمين: أهل الأثر وهم السلف والأشاعرة! رغم أنه في منظومته جزم بأن الحق واحد، وأن الفرقة الناجية هم أهل الأثر، فقال:

وليس هذا النصُّ جزمًا يعتبرْ ... في فرقةٍ إلا علىٰ أهل الأثرْ

ورغم اتضاح الأمور، وطباعة الكتب، وإبراز كلام المحققين؛ كشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم، رحمهما اللَّه، فمازال الأمر ملتبسًا علىٰ بعض الناس، حتىٰ صدر في السُّنيّات الأخيرة بعض الكتب تعيد الأمر جذعًا، مبنية علىٰ فهمٍ خاطئ، وقراءةٍ عوراءَ لنصوصِ السلف؛ استصحب كاتبها اعتقادًا مبيتًا استقبل به هذه النصوص، ففهِمَها فهمًا أعوج، ومن قرأ كلام السلف، علىٰ نورٍ من اللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ودرايةٍ بالآثار، أدرك أن السلف الكرام كانوا يثبتون المعاني ويحققونها علىٰ الوجه اللائق باللَّه تعالىٰ.

وتأسيسًا علىٰ ما تقدم، فلا يكون التفويض إلا في حالين:

الحال الأولىٰ: تفويض الكيفية؛ فلا يمكن لأحدٍ، كائنًا من كان، أن يروم علم الكيفيات، ومن ادعىٰ حكاية كيفية صفة من صفات اللَّه فهو كاذبٌ في نفسه، ومفترٍ علىٰ غيره، إن نسبه إلىٰ أحدٍ من السلف؛ فإن التكييف ممتنعٌ عقلًا، محرمٌ شرعًا، كما تقدم تقريره.

الحال الثانية: التفويض النسبي الذي يقع لشخص دون آخر في نصٍّ معين، في وقتٍ معين، فيفوض ذلك إلىٰ اللَّه، ويسأله أن يكشف له علم ما لم يهتد إليه، وفرقٌ بين هذا، وبين أن يكون التفويض منهجًا مطردًا؛ فحين يقر الإنسان بالإثبات والإمرار مع الإقرار فهذا منهجٌ يتضمن إثبات ما أثبت الرب لنفسه، واعتقاد أنه حقٌ علىٰ حقيقته، لكن يلتبس عليه نص معين فيكل العلم إلىٰ اللَّه، ويسأل اللَّه أن يفتح عليه فيه؛ فيسعه ذلك، لأن اللَّه سبحانه وتعالى لما ذكر الراسخين في العلم قال: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]؛ فهم يؤمنون به، ويقبلون بما يدل عليه، ويردون المتشابه عليهم إلىٰ المحكم.

وقد يعرض هذا للإنسان، ليس في مسائل الصفات فقط، بل في عموم مسائل الدين، كالقدر والوعد والوعيد، بل حتىٰ في مسائل الفروع والأحكام؛ فيحصل عنده التباس، ولكن فرقُ ما بين المؤمن وغير المؤمن أنّ المؤمن يعود بالتهمة علىٰ فهمه وعقله، ويُنزه النص ويعظّمه، ويستسلم له ويقبله، والمجترئ السفيه إذا اشتبه عليه شيءٌ، إما أن يرده ويكذبه، وإما أن يحرّفه ويؤوّله، أو يعطّله عن دلالته.

قوله: ٣٣- (وَلَا نُصَدِّقُ كَاهِنًا وَلَا عَرَّافًا، وَلَا مَنْ يَدَّعِي شَيْئًا يُخَالِفُ الكِتَابَ والسُّنَّةَ وإجْمَاعَ الأُمَّةِ):

هذا من أمور توحيد الألوهية، ويتعلق به عدة مسائل:

- المسألة الأولىٰ: إتيان الكهان والعرافين:

الأصل في هذا الباب قوله ﷺ: «مَنْ أَتَىٰ عَرَّافًا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ، لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً»(١)؛ فأُولىٰ المراتب: قصد إتيانهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: («الْعَرَّافُ» قَدْ قِيلَ إِنَّهُ اسْمٌ عَامٌّ لِلْكَاهِنِ، وَالْمُنَجِّمِ، وَالرِّمَالِ، وَنَحْوِهِمْ، مِمَّنْ يَتَكَلَّمُ فِي تَقَدُّمِ الْمَعْرِفَةِ، بِهَذِهِ الطُّرُقِ، وَلَوْ قِيلَ: إِنَّهُ فِي اللُّغَةِ اسْمٌ لِبَعْضِ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ، فَسَائِرُهَا يَدْخُلُ فِيهِ بِطَرِيقِ الْعُمُومِ الْمَعْنَوِيِّ)(٢).

وقال ابن الأثير: (الكاهِنُ: الَّذِي يَتَعاطَىٰ الخَبَرَ عَنِ الكائِنات فِي مُسْتَقْبَلِ الزَّمَانِ، ويَدَّعي مَعْرِفَةَ الأسْرار، وَقَدْ كَانَ فِي الْعَرَبِ كَهَنة، كَشِقّ، وسَطِيح، وغيرهما؛ فَمِنْهُمْ مَنْ كَانَ يَزْعمُ أَنَّ لَهُ تابعًا مِنَ الجِنّ، وَرَئِيًّا يُلْقِي إِلَيْهِ الْأَخْبَارَ، وَمِنْهُمْ من كَانَ يَزْعمُ أَنَّهُ يَعْرِف الْأُمُورَ بِمُقَدِّمات أسْباب يَسْتَدلُّ بِهَا عَلَىٰ مَواقِعها مِنْ كَلَام مَن يَسأله، أَوْ فِعْله، أَوْ حَالِهِ، وَهَذَا يَخُصُّونه بِاسْمِ العَرَاف، كَالَّذِي يَدَّعِي مَعْرِفَةَ الشَّيْءِ المَسْروق، وَمَكَانِ الضَّالَّة، وَنَحْوِهِمَا، وَالْحَدِيثُ الَّذِي فِيهِ: «مَن أتَىٰ كاهِنًا» قَدْ يَشْتَمِل عَلَىٰ إتْيان الكاهِن، والعَرّاف، والمُنَجِّم)(٣).

---

(١) أخرجه مسلم: رقم (٢٢٣٠). (٢) «مجموع الفتاوىٰ»: (٣٥/ ١٧٣).
(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر: (٤/ ٢١٥).

وقال القاضي عياض رَحِمَهُ اللَّهُ: (قَولُه: من أَتَىٰ عرافًا، أَيْ: من أَتَىٰ كَاهِنًا، وهم نوع من الْكُهَّان؛ لَيْسَ كل كَاهِن عرافًا، والعرّاف الَّذِي يَأْخُذ الْأُمُور بِالظَّنِّ والتخمين، والنجم والطرق، وَأَسْبَاب أُخر، لَيست من جِهَة الْجِنّ؛ كَأَنَّهُ يدّعىٰ معرفَة الْغَيْب، وَقيل العرّاف الَّذِي يخبر بِمَا أخْفىٰ؛ مِمَّا هُوَ مَوْجُود، والكاهن الَّذِي يخبر بِالْغَيْبِ الْمُسْتَقْبل)(١).

فالمقصود بهذا كل من ادعىٰ علم الأمور المستقبلة، والغائبة، مهما تنوعت التسميات، فهو مشمول بهذا الحديث؛ فيلحق به ما يسمىٰ اليوم: (قارئ الكف، الفنجان، والأبراج). فدل الحديث علىٰ أن مجرد الإتيان محرّم، ولو كان بغرض الاستطلاع، لما يترتب عليه من تعزيز حالهم، وتكثير سوادهم، وإغراء السفهاء بهم، ولا يستثنىٰ من الإتيان إلا ما كان لمصلحة خاصة، كالتحقق من حالهم، والتعرف علىٰ أفعالهم، بقصد التحذير، والنصيحة للَّه، ولرسوله، ولكتابه، ولأئمة المسلمين، وعامتهم.

- المسألة الثانية: سؤال الكهان والعرافين:

وهذا قدر زائد علىٰ مجرد إتيانهم؛ فمن جمع بين «الإتيان» و«السؤال» فقد حقق جُزئَيّ فعل الشرط، واستحق جوابه وجزاءه، وهو قوله ﷺ: «لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً»، للمحاذير السابقة، ولكونه ذريعةً لما هو أشد منها، وهي «تصديقهم»، ولا يستثنىٰ من هذا الوعيد إلا من سألهم لغرض صحيح، كتزييف مقالتهم، وكشف عوارهم، كما فعل النبي ﷺ مع ابن صياد؛ فعن ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (أَنَّ عُمَرَ انْطَلَقَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي رَهْطٍ قِبَلَ ابْنِ صَيَّادٍ، حَتَّىٰ وَجَدُوهُ يَلْعَبُ مَعَ الصِّبْيَانِ عِنْدَ أُطُمِ بَنِي مَغَالَةَ، وَقَدْ قَارَبَ ابْنُ

(١) مشارق الأنوار: (٢/ ٧٦).

صَيَّادٍ الحُلُمَ، فَلَمْ يَشْعُرْ حَتَّىٰ ضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ، ثُمَّ قَالَ لِابْنِ صَيَّادٍ: «تَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ؟»، فَنَظَرَ إِلَيْهِ ابْنُ صَيَّادٍ، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ الأُمِّيِّينَ، فَقَالَ ابْنُ صَيَّادٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ: «أَتَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ؟»، فَرَفَضَهُ، وَقَالَ: «آمَنْتُ بِاللَّهِ وَبِرُسُلِهِ»، فَقَالَ لَهُ: «مَاذَا تَرَىٰ؟» قَالَ ابْنُ صَيَّادٍ: يَأْتِينِي صَادِقٌ وَكَاذِبٌ، فقال النبي ﷺ: «خُلِّطَ عَلَيْكَ الأَمْرُ»، ثُمَّ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنِّي قَدْ خَبَأْتُ لَكَ خَبِيئًا»، فَقَالَ ابْنُ صَيَّادٍ: هُوَ الدُّخُّ، فَقَالَ: «اخْسَأْ، فَلَنْ تَعْدُوَ قَدْرَكَ»، فَقَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: دَعْنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ أَضْرِبْ عُنُقَهُ، فقال النبي ﷺ: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ»[(١)].

وعموم حديث: (مَنْ أَتَىٰ عَرَّافًا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ، لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً)[(٢)]، يتناول كل مسألة، لأن (شيء) نكرة في سياق الشرط، فتدل علىٰ العموم؛ فيدخل في ذلك سؤالهم عن أمور واقعة، غائبة، لا تنال إلا بالاستعانة بالجن، وسواءٌ صدقهم، أم لم يصدقهم.

وأما ما رواه الإمام أحمد رحمه الله بسنده، مرفوعًا: «مَنْ أَتَىٰ عَرَّافًا، فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ، لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ يَوْمًا»[(٣)]، فإسناده صحيح علىٰ شرط مسلم؛ رجاله ثقات رجال الشيخين، غير صفية- وهي بنت أبي عبيد بن مسعود الثقفية امرأة عبد اللَّه بن عمر بن الخطاب- فقد روىٰ لها مسلم وحده، والمحفوظ في رواية مسلم دون قوله: «فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ».

- **المسألة الثالثة: تصديق الكهان والعرافين:**

هذا قدر زائد علىٰ المرتبتين السابقتين؛ فربما أتاهم ولم يسألهم، وربما

(١) أخرجه البخاري: رقم (١٣٥٤)، ومسلم: رقم (٢٩٣٠).
(٢) أخرجه مسلم: رقم (٢٢٣٠). (٣) أخرجه أحمد: رقم (١٦٦٣٨).

سألهم ولم يصدقهم، والأصل فيه قول النبي ﷺ: «مَنْ أَتَىٰ كَاهِنًا، أَوْ عَرَّافًا، فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ»(١)؛ فدل الحديث علىٰ إطلاق الكفر علىٰ من جمع هذه المراتب: الإتيان، والسؤال، والتصديق، ووَجْهُ كفره بما أنزل اللّٰه علىٰ محمد ﷺ، منافاته قوله تعالىٰ: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]، وقوله: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾ [لقمان: ٣٤]، وما في معناهما من الآيات.

فمن صدقه بخبر مستقبل فكفره كفرٌ أكبر، ومن صدقه بخبر ماضٍ واقع، يمكن أن تخبره به الشياطين، فكفره كفر أصغر، لأنه ذريعة للكفر الأكبر، ويناله ما تقدم من عقوبة السؤال.

وعلم الأمور الواقعة علم نسبي؛ قد يعلمه أحد دون أحد؛ قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الكلام علىٰ الآية السابقة: (وَهُوَ سُبْحَانَهُ قَالَ: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن﴾، وَلَمْ يَقُلْ «مَا»، فَإِنَّهُ لَمَّا اجْتَمَعَ مَا يَعْقِلُ، وَمَا لَا يَعْقِلُ، غَلَبَ مَا يَعْقِلُ، وَعَبَّرَ عَنْهُ بـ «مَنْ» لِتَكُونَ أَبْلَغَ، فَإِنَّهُمْ مَعَ كَوْنِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَالْمَعْرِفَةِ، لَا يَعْلَمُ أَحَدٌ مِنْهُمْ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهَ، وَهَذَا هُوَ الْغَيْبُ الْمُطْلَقُ عَنْ جَمِيعِ الْمَخْلُوقِينَ، الَّذِي قَالَ فِيهِ: ﴿فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا﴾، وَالْغَيْبُ الْمُقَيَّدُ: مَا عَلِمَهُ بَعْضُ الْمَخْلُوقَاتِ؛ مِنْ الْمَلَائِكَةِ، أَوْ

(١) أخرجه أحمد: رقم (٩٥٣٢)، والترمذي: رقم (١٣٥)، وأبو داود: رقم (٣٩٠٤)، وابن ماجه: رقم (٦٣٩)، وصحح إسناده الملا علي القاري في مرقاة المفاتيح: (٢/ ٧٧٧)، وقال المناوي: قال الحافظ العراقي في أماليه: حديث صحيح، ورواه عنه البيهقي في السنن، فقال الذهبي: إسناده قوي، فيض القدير: (٦/ ٢٣). وصححه الألباني في «صحيح الجامع»: رقم (٥٩٣٩)، وفي «السلسلة الصحيحة»: رقم (٣٣٨٧)، وفي صحيح الترّغيب والترّهيب: رقم (٣٠٤٤).

الْجِنِّ، أَوْ الْإِنْسِ، وَشَهِدُوهُ، فَإِنَّمَا هُوَ غَيْبٌ عَمَّنْ غَابَ عَنْهُ، لَيْسَ هُوَ غَيْبًا عَمَّنْ شَهِدَهُ، وَالنَّاسُ كُلُّهُمْ؛ قَدْ يَغِيبُ عَنْ هَذَا مَا يَشْهَدُهُ هَذَا، فَيَكُونُ غَيْبًا مُقَيَّدًا، أَيْ: غَيْبًا عَمَّنْ غَابَ عَنْهُ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ، لَا عَمَّنْ شَهِدَهُ، لَيْسَ غَيْبًا مُطْلَقًا غَابَ عَنْ الْمَخْلُوقِينَ قَاطِبَةً.

وَقَوْلُهُ: ﴿عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ﴾، أَيْ: عَالِمُ مَا غَابَ عَنْ الْعِبَادِ مُطْلَقًا وَمُعَيَّنًا، وَمَا شَهِدُوهُ؛ فَهُوَ سُبْحَانَهُ يَعْلَمُ ذَلِكَ كُلَّهُ)[(١)].

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وورد في ذم الكهانة ما أخرجه أصحاب السنن، وصححه الحاكم، من حديث أبي هريرة، رفعه: (من أتىٰ كاهنا أو عرافا فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل علىٰ محمد)، وله شاهد من حديث جابر، وعمران بن حصين، أخرجهما البزار بسندين جيدين، ولفظهما: (من أتىٰ كاهنًا)، وأخرجه مسلم من حديث امرأة من أزواج النبي ﷺ، ومن الرواة من سماها حفصة، بلفظ: (من أتىٰ عرافًا)، وأخرجه أبو يعلىٰ من حديث ابن مسعود، بسند جيد، لكن لم يصرح برفعه، ومثله لا يقال بالرأي، ولفظه: (من أتىٰ عرافًا أو ساحرًا أو كاهنًا)، واتفقت ألفاظهم علىٰ الوعيد بلفظ حديث أبي هريرة، إلا حديث مسلم، فقال فيه: (لم يقبل لهما صلاة أربعين يومًا)، ووقع عند الطبراني من حديث أنس، بسندٍ لينٍ، مرفوعًا، بلفظ: «من أتىٰ كاهنًا فصدقه بما يقول فقد برئ مما أنزل علىٰ محمد، ومن أتاه غير مصدق له لم تقبل صلاته أربعين يومًا»، والأحاديث الأُول، مع صحتها وكثرتها، أولىٰ من هذا، والوعيد جاء تارة بعدم قبول الصلاة، وتارة بالتكفير، فيحمل علىٰ حالين من الآتي؛ أشار إلىٰ ذلك القرطبي)[(٢)].

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ»: (١٦/ ١١٠).
(٢) «فتح الباري»: (١٠/ ٢١٧).

وهذا من باب حماية الشريعة للعقول، وصيانتها للضرورات الخمس، التي من بينها العقل؛ فالشرع لم يدع العقول في مهب الريح؛ تعصف بها يمنةً ويسرةً، وتكفؤها كما تكفأ الريح الريشة؛ فلابد من صيانة العقول من الإشاعات والإذاعات والأراجيف؛ فالعقيدة الصحيحة تحمي حاملها من هذه الأباطيل؛ فلا تصدقُ كاهنًا، ولا عرافًا؛ فبضاعتهم الإفك والكذب، وآلتهم الاستعانة بالشياطين.

وكفر الكاهن والعراف يرجع إلىٰ قضيتين:

إحداهما: الاستعانة بالجن: ويقع علىٰ وجهٍ شركي؛ بالذبح لهم، والسجود، وفعل ما يطلبون.

الثانية: ادّعاء علم الغيب، وقد قال تعالىٰ: ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ﴾ [النمل: ٦٥]، وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلۡغَيۡثَ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡأَرۡحَامِۖ وَمَا تَدۡرِي نَفۡسٞ مَّاذَا تَكۡسِبُ غَدٗاۖ وَمَا تَدۡرِي نَفۡسُۢ بِأَيِّ أَرۡضٖ تَمُوتُۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرُۢ﴾ [لقمان: ٣٤].

فلا يجوز إتيان الكهان، ولا سؤالهم، ولا تصديقهم، ولا الاستعانة بهم، وقد صار لهم قنوات مرئية، ومواقع الكترونية، يستهوون السذج والسفهاء، فيجرون ورائهم، ويبذلون لهم الأموال لقاء هذه الأوهام؛ فلهذا حرمت الشريعة إتيانهم، وحالت بينهم وبين ما يشتهون؛ فيجب علىٰ أهل العلم والإيمان والعقيدة أن يعلّموا الناس هذه المسائل، ويحذروهم من الوقوع في حبائل المضلين.

وقد استغل بعض هؤلاء الأفاكين، من الكهان والعرافين، والسحرة والمنجمين، الانفتاح الإعلامي لترويج باطلهم، والتغرير بالضعفاء

والسفهاء ورقاق الدين؛ فلابد لأهل العلم والإيمان، ولمن بسط اللَّه له في السلطان من كشف زيفهم، والنكير عليهم، والضرب علىٰ أيديهم، والحيلولة بينهم وبين إفساد الناس، وأكل أموالهم بالباطل، ومهما ادعىٰ هؤلاء الصلاح، وحوقلوا، وطقطقوا بالمسابح، وتمتموا بالأوراد، ليخدعوا السذج، فهم شياطين في لبوس آدميين؛ فيجب التحذير منهم، وفضحهم حتىٰ لا تبقىٰ لهم باقية.

وعلىٰ الناصح لنفسه ولأمته أن يدعو الناس إلىٰ التمسك بالكتاب والسنة، والتوكل علىٰ اللَّه ﷻ، كما قال تعالىٰ: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ﴾ [يونس: ١٠٧]؛ فلا يمكن أن يدع اللَّه الناس دون أن يفتح لهم باب رحمة؛ فقد أحالنا سبحانه علىٰ نفسه في دفع الضر، وجلب النفع، ولم يحلنا إلىٰ هؤلاء لنقصدهم ونستخبرهم.

• قوله: (وَلَا مَنْ يَدَّعِي شَيْئًا يُخَالِفُ الكِتَابَ والسُّنَّةَ، وإجْمَاعَ الأُمَّةِ): هذه الثلاثةُ مصادرُ الاستدلال في الدين:

أحدها: الكتاب: وهو القرآن العظيم، الذي: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢]، وهو ثابتٌ ثبوتًا قطعيًا متواترًا، وإنما يحتاج فيه إلىٰ إثبات الدلالة.

الثاني: السنة: والمراد بها السنة النبوية الصحيحة؛ من قول أو فعل أو تقرير، ويحتاج فيها إلىٰ إثبات الدليل، وإثبات الدلالة.

الثالث: الإجماع: وهو اتفاق علماء أمة محمد ﷺ علىٰ مسألة من المسائل، في عصر من العصور؛ فإذا انعقد الإجماع لم يجز خلافه ولا خرقه، قال تعالىٰ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ

غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء ١١٥]؛ قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَالْإِجْمَاعُ: هُوَ الْأَصْلُ الثَّالِثُ الَّذِي يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي الْعِلْمِ وَالدِّينِ، وَهُمْ يَزِنُونَ بِهَذِهِ الْأُصُولِ الثَّلَاثَةِ جَمِيعَ مَا عَلَيْهِ النَّاسُ، مِنْ أَقْوَالٍ وَأَعْمَالٍ بَاطِنَةٍ أَوْ ظَاهِرَةٍ، مِمَّا لَهُ تَعَلُّقٌ بِالدِّينِ؛ وَالْإِجْمَاعُ الَّذِي يَنْضَبِطُ: هُوَ مَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ؛ إِذْ بَعْدَهُمْ كَثُرَ الِاخْتِلَافُ، وَانْتَشَرَتْ الْأُمَّةُ)(١).

قوله: ٣٤- (وَلا نَخُوضُ فِي اللَّهِ، وَلا نُمَارِي فِي دِينِ اللَّهِ):

الخوض في اللَّه يتناول الخوض بالباطل في أسمائه وصفاته وآياته وأفعاله، بأن يتخذ من هذه المقامات الشريفة مادةً للقيل والقال، والخرص والظن، والخلاف والجدل؛ فإنّ ما يتعلق بذاته وأسمائه وصفاته أمرٌ توقيفي؛ ليس مسرحًا للاجتهاد، ولا محلًا للمماراة، قال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ ۚ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنعام: ٦٨]، وعن أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسولُ اللَّه ﷺ: «**مَا ضَلَّ قَوْمٌ بَعْدَ هُدًىٰ كَانُوا عَلَيْهِ إِلَّا أُوتُوا الْجَدَلَ**»، ثم تلا هذه الآية: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًۢا ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾)(٢).

وقد كان الصحابة، رضوان اللَّه عليهم، أعمق الناس علمًا، وأقلهم تكلفًا، وأبعدهم عن الجدل:

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ»: (٣/ ١٥٧).

(٢) أخرجه أحمد: رقم (٢٢١٦٤)، والترمذي: رقم (٣٢٥٣)، وقال: حسن صحيح، وابن ماجه: رقم (٤٨)، وحسنه الألباني.

- قال أبو بكر رضي الله عنه: (أي أرض تقلني، وأي سماء تظلني، إذا قلت في كتاب اللَّه برأيٍ!)(١).

- وقرأ عمر رضي الله عنه قول اللَّه تعالىٰ: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس ٣١]، فقال: ما «الأبّ»؟ ثم قال: (إن هذا لهو التكلف يا عمر)(٢).

والجدل نوعان:

- جدل حسن: وهو ما أريد به إظهار الحق، بأقرب الطرق وأيسر الأسباب، قال تعالىٰ: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦]، وقال: ﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ﴾ [النحل: ١٢٥].

- وجدل مذموم: وهو ما قصد به المغالبة والمماراة، وهذا موجودٌ عند المتكلمين، وهو ما برئ منه المصنف رحمه الله.

❁ ❁ ❁

(١) أخرجه ابن أبي شيبة: رقم (٣٠١٠٣، ٣٠١٠٧)، وسعيد بن منصور في التفسير من «سننه»: رقم (٣٩)، والبيهقي في شعب الإيمان: رقم (٢٠٨٢).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة: رقم (٣٠١٠٥)، وسعيد بن منصور في التفسير من «سننه»: رقم (٤٣)، وإسناده صحيح.

الإيمان بالملائكة

قوله: ٣٥- (وَنُؤْمِنُ بِالْكِرَامِ الْكَاتِبِينَ، فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ جَعَلَهُمْ عَلَيْنَا حَافِظِينَ).

وقوله: ٣٦- (وَنُؤْمِنُ بِمَلَكِ الْمَوْتِ، الْمُوَكَّلِ بِقَبْضِ أَرْوَاحِ الْعَالَمِينَ).

أجمل المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ بهذه القطعة ما يتعلق بالركن الثاني من أركان الإيمان، وهو الإيمان بالملائكة؛ فالإيمان بالملائكة من أصول الإيمان، قال تعالىٰ: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، وقال: ﴿كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وأكفر وضلل من ينكره، فقال تعالىٰ: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١٣٦]، وعرَّف نبيه ﷺ الإيمان بقوله: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ»(١)؛ فالإيمان بالملائكة أصلٌ من أصول الإيمان؛ لا يتم إيمان امرئٍ إلا به.

الملائكة أو الملائك لغةً: جمع ملاك أو ملك، وملاك مخففة من ملأك، وأصلها مألك، من الألوكة، وهي الرسالة، قال ابن فارس:

---

(١) أخرجه البخاري: رقم (٥٠)، ومسلم: رقم (٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(«أَلَكَ» : الْهَمْزَةُ وَاللَّامُ وَالْكَافُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ تَحَمُّلُ الرِّسَالَةِ، قَالَ الْخَلِيلُ : الْأَلُوكُ الرِّسَالَةُ)[1]، وقال تعالىٰ : ﴿ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [الحج: ٧٥].

واصطلاحًا: عالمٌ غيبي، خلقهم اللَّه من نور، وسخرهم لطاعته، وأعطاهم القوة علىٰ تنفيذ أمره.

فالملائكة الكرام محجوبون عن النظر؛ فالأصل أن الإنسان لا يرىٰ الملائكة، ولما طلب الكافرون ذلك قال تعالىٰ: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا﴾ [الفرقان: ٢٢]، إلا ما خصه الدليل، كرؤية النبي ﷺ لجبريل عليه السلام علىٰ صفته التي خلقه اللَّه عليها.

وأكثر ما يقع أن يتمثل الملائكة بصورة إنسية، كما أتوا إبراهيم ولوطًا عليهما السلام بصفة ضيفان، قال تعالىٰ: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ ﴿٢٤﴾ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَقَالُوا۟ سَلَٰمًا قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٤، ٢٥]، وقال: ﴿فَلَمَّا جَآءَ ءَالَ لُوطٍ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الحجر: ٦١، ٦٢]، وكما تمثل لمريم الصدِّيقة، قال تعالىٰ: ﴿فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧]، وكما كان جبريل عليه السلام يأتي نبينا ﷺ بصورة دِحية الكلبي.

ومادة خلقهم النور، لقول النبي ﷺ: «خُلِقَتِ الْمَلَائِكَةُ مِنْ نُورٍ، وَخُلِقَ الْجَانُّ مِنْ مَارِجٍ مِنْ نَارٍ، وَخُلِقَ آدَمُ مِمَّا وُصِفَ لَكُمْ»[2].

ولا يتم الإيمان بالملائكة الكرام إلا بالإيمان بعدة أمور:

أولًا: الإيمان بوجودهم: فهم أجسامٌ نورانية، لهم حقائق وجودية،

---

(١) «معجم مقاييس اللغة»: (١/ ١٣٢).

(٢) أخرجه مسلم: رقم (٢٩٩٦)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

فليسوا عبارةً عن قوىً معنوية، كما ادعاه بعض المهزومين أمام الحضارة المادية، وحاول أن يحرف العقائد الإسلامية، ويلبسها لبوسًا عصرانيًا، هربًا من تهمة الإيمان بالغيبيات! فزعم أن الملائكة عبارة عن قوىٰ الخير المبثوثة في الكون؛ كحبوب اللقاح، والبكتيريا النافعة! ولا شك أن هذا كلامٌ باطلٌ؛ لمصادمته للنصوص الصريحة.

ثانيًا: الإيمان بمن علمنا اسمه باسمه، ومن لم نعلم اسمه نؤمن به إجمالًا: فمما نعلمه من أسماء الملائكة عشرة: جبرائيل، وميكائيل، وإسرافيل، وهاروت، وماروت، ومالك، ورضوان[(١)]، ومنكر ونكير.

وما لا نعلمه أضعاف ذلك، لأنهم خلقٌ كثير، لا يحصيه كثرةً إلا اللَّه ﷻ، قال اللَّه تعالىٰ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدثر: ٣١]، وقال ﷺ، لما ذكر البيت المعمور في السماء السابعة: «**هَذَا البَيْتُ المَعْمُورُ، يُصَلِّي فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ، إِذَا خَرَجُوا لَمْ يَعُودُوا إِلَيْهِ**»[(٢)]، يعني: لا تأتيهم النوبة مرةً

---

(١) قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وخازن الجنة ملك يقال له: «رضوان»، جاء مصرحًا به في بعض الأحاديث)، «البداية والنهاية»: (١/ ٥٣)، ولعله يشير إلىٰ الأحاديث التالية:
حديث أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في ذكر يوم الجمعة في الجنة، أخرجه الدارقطني في كتاب رؤية اللَّه: رقم (٦٤)، وإسناده ضعيف جدًّا.
حديث أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في ذكر أول يوم من شهر رمضان، أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير: (٣/ ١٣٨)، وإسناده ضعيف جدًّا.
حديث أبي بن كعب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في ذكر فضائل سورة يس، أخرجه القضاعي في مسند الشهاب: رقم (١٠٣٦)، والمستغفري في فضائل القرآن: رقم (٨٦٧).
حديث ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، أخرجه الواحدي في أسباب النزول: (١/ ٣٣٢)، وهو موضوع.
أثر عن داود الطائي عند أبي نعيم في الحلية: (٧/ ٣٥١)، وفيه ضعف؛ فتبين أنه لا يثبت إسنادًا.

(٢) أخرجه البخاري: رقم (٣٢٠٧)، ومسلم: رقم (١٦٢)، من حديث مالك بن =

أخرىٰ، وقال ﷺ : «إِنَّ السَّمَاءَ أَطَّتْ، وَحَقَّ لَهَا أَنْ تَئِطَّ، مَا فِيهَا مَوْضِعُ أَرْبَعِ أَصَابِعَ إِلَّا وَمَلَكٌ وَاضِعٌ جَبْهَتَهُ سَاجِدًا لِلَّهِ»(١) .

وَسَادَةُ الملائكة ثلاثة، وهم جبريل وميكائيل وإسرافيل، وقد كان النبي ﷺ يعظم ربه بربوبيته لهم؛ فيقول في مناجاته إذا افتتح صلاته من الليل: «اللَّهُمَّ رَبَّ جَبْرَائِيلَ، وَمِيكَائِيلَ، وَإِسْرَافِيلَ، فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ، اهْدِنِي لِمَا اخْتُلِفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ، إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ»(٢) .

ثالثًا: الإيمان بما علمنا من صفاتهم: مما أخبرنا اللَّه تعالىٰ به ورسوله ﷺ، فقط، كقوله تعالىٰ: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ جَاعِلِ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ يَزِيدُ فِي ٱلۡخَلۡقِ مَا يَشَآءُۚ﴾ [فاطر: ١]، فنؤمن أن لهم أجنحة، دون تمثيل أو تكييف، كما يصنع النصارىٰ في كنائسهم وكاتدرائياتهم، فيرسمون الملائكة بصورة أطفال لهم أجنحة كأجنحة الطير! وهذا محض خيال.

وعن ابن مسعود رضي الله عنه، أن النبي ﷺ (رَأَىٰ جِبْرِيلَ، لَهُ سِتُّمِائَةِ جَنَاحٍ)(٣) .

= صعصعة رضي الله عنه.

(١) أخرجه أحمد: رقم (٢١٥١٦)، والترمذي: رقم (٢٣١٢)، وقال: حسن غريب، وابن ماجه: رقم (٤١٩٠)، من حديث أبي ذر رضي الله عنه، وقال الحاكم: صحيح الإسناد.

(٢) أخرجه مسلم: رقم (٧٧٠).

(٣) أخرجه البخاري: رقم (٣٢٣٢)، ومسلم: رقم (١٧٤).

وقال ﷺ: «أُذِنَ لِي أَنْ أُحَدِّثَ عَنْ مَلَكٍ مِنْ مَلَائِكَةِ اللَّهِ مِنْ حَمَلَةِ الْعَرْشِ، إِنَّ مَا بَيْنَ شَحْمَةِ أُذُنِهِ إِلَىٰ عَاتِقِهِ مَسِيرَةُ سَبْعِ مِائَةِ عَامٍ»(١).

والملائكة الكرام موصوفون بالجمال وحسن الصورة، فلما ذكر اللَّه تعالىٰ جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ قال: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ﴾ [النجم: ٦]، والمِرَّة: الهيئة الحسنة الجميلة؛ ولذلك إذا تمثلوا بصورة البشر أتوا علىٰ صورةٍ حسنة، كما تمثل الملك لمريم بشرًا سويًّا، وكان جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ يتمثل بصورة دحية الكلبي(٢) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكان رجلًا وسيمًا قسيمًا، ولما جاءت الملائكة إلىٰ إبراهيم، ثم إلىٰ لوط عَلَيْهِمَا السَّلَامُ أتوا علىٰ هيئة شبانٍ صباح الوجوه، لأن هذا هو الأنسب والأقرب لطبيعتهم، وقد ركز اللَّه في الفطر أن الملك خلقٌ جميل، وأن الشيطان خلقٌ قبيح، فلما خرج يوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ، علىٰ النسوة، وكان قد أوتيّ شطر الحسن، أكبرنه، وقلن: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: ٣١]، في حين أن الشياطين يوصفون بالقبح والدمامة، لهذا قال سبحانه عن شجرة الزقوم: ﴿طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾ [الصافات: ٦٥]، مع أن أحدًا لم يرَ رأس شيطان، لكن قد استقر في الفطر ذلك، وربما كان بعض الملائكة الكرام علىٰ هيئةٍ منفرةٍ، كأصحاب النار، عقوبةً لأهلها، ليكون أبلغ في عذابهم.

رابعًا: الإيمان بما علمنا من أعمالهم ووظائفهم: ولملائكة الرحمن

---

(١) أخرجه أبو داود: رقم (٤٧٢٧)، من حديث جابر بن عبد اللَّه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وإسناده صحيح، قال ابن حجر: إسناده علىٰ شرط الصحيح، «فتح الباري»: (٨/ ٦٦٥)، وقال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: (١/ ٨٠).

(٢) أخرجه البخاري: رقم (٣٦٣٤)، ومسلم: رقم (٢٤٥١)، من حديث أسامة بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وظيفة مشتركة، وهي عبادة اللَّه وتسبيحه، قال اللَّه ﷻ: ﴿يُسَبِّحُونَ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفۡتُرُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٠]، وقال: ﴿وَلَا يَسۡتَحۡسِرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩]، وقال: ﴿لَا يَسۡـَٔمُونَ﴾ [فصلت: ٣٨]، وقال: ﴿وَإِنَّا لَنَحۡنُ ٱلصَّآفُّونَ ١٦٥ وَإِنَّا لَنَحۡنُ ٱلۡمُسَبِّحُونَ﴾ [الصافات: ١٦٥، ١٦٦]؛ فلهم زجلٌ بالتسبيح عليهم السلام ألهمهم اللَّه تعالىٰ تسبيحه، وذكره وحمده، وتقديسه.

وبالإضافة إلىٰ هذه الوظيفة المشتركة، فلبعضهم وظائف خاصة؛ فقد أخبرنا اللَّه تعالىٰ عن وظائف جماعية لفئات من الملائكة، فقال سبحانه: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفّٗا ١ فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجۡرٗا ٢ فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكۡرًا﴾ [الصافات: ١ - ٣]، وقال: ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرۡقٗا ١ وَٱلنَّٰشِطَٰتِ نَشۡطٗا ٢ وَٱلسَّٰبِحَٰتِ سَبۡحٗا ٣ فَٱلسَّٰبِقَٰتِ سَبۡقٗا﴾ [النازعات: ١ - ٤].

وثَمَّ أعمال موكولة لأفرادٍ وآحادٍ من الملائكة، وقد أسند اللَّه أشرف الوظائف لأشرف الملائكة:

- فوظيفة جبريل عليه السلام النزول بالوحي، الذي به حياة القلوب، علىٰ أنبيائه، قال تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ رُوحٗا مِّنۡ أَمۡرِنَاۚ مَا كُنتَ تَدۡرِي مَا ٱلۡكِتَٰبُ وَلَا ٱلۡإِيمَٰنُ﴾ [الشورىٰ: ٥٢]، وقال تعالىٰ: ﴿قُلۡ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلۡقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلۡحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢]، وقال: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣]؛ فلهذا كان أشرف الملائكة.

- ووظيفة ميكائيل عليه السلام إنزال المطر، الذي به حياة الأرض والنبات.

- ووظيفة إسرافيل عليه السلام حياة الأبدان، لأنه ينفخ في الصور، فتعود الأرواح إلىٰ الأبدان التي كانت تعمرها في الدنيا.

وقد نص المصنف رحمه الله علىٰ وظيفتين من وظائف الملائكة:

إحداهما: كتابة أعمال العباد: فقال: (وَنُؤْمِنُ بِالْكِرَامِ الْكَاتِبِينَ، فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ جَعَلَهُمْ عَلَيْنَا حَافِظِينَ)، قال تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ ۝١٠ كِرَامًا كَاتِبِينَ ۝١١ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الانفطار: ١٠ - ١٢]، وهم الحفظة الذين جعلهم اللَّه تعالىٰ عن يمين الإنسان وشماله، قال تعالىٰ: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨]، وقد ظن بعض الناس أن «رقيب» و«عتيد» اسمان لملكين، والصحيح أنهما وصفان لملكين يرقبان قوله ويكتبانه، حاضرين مستعدين لذلك، يحصيان عليه أعماله من الحسنات والسيئات.

وفي الحديث القدسي، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعًا: «إِذَا هَمَّ عَبْدِي بِسَيِّئَةٍ فَلَا تَكْتُبُوهَا عَلَيْهِ، فَإِنْ عَمِلَهَا فَاكْتُبُوهَا سَيِّئَةً، وَإِذَا هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا فَاكْتُبُوهَا حَسَنَةً، فَإِنْ عَمِلَهَا فَاكْتُبُوهَا عَشْرًا»(١).

وعنه رضي الله عنه أيضًا: «قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ: رَبِّ، ذَاكَ عَبْدُكَ يُرِيدُ أَنْ يَعْمَلَ سَيِّئَةً، وَهُوَ أَبْصَرُ بِهِ، فَقَالَ: ارْقُبُوهُ فَإِنْ عَمِلَهَا فَاكْتُبُوهَا لَهُ بِمِثْلِهَا، وَإِنْ تَرَكَهَا فَاكْتُبُوهَا لَهُ حَسَنَةً، إِنَّمَا تَرَكَهَا مِنْ جَرَّايَ»(٢).

وعن أبي أمامة رضي الله عنه، قال: قال رسولُ اللَّه ﷺ: «صَاحِبُ الْيَمِينِ أَمِينٌ عَلَىٰ صَاحِبِ الشِّمَالِ، فَإِذَا عَمِلَ حَسَنَةً أَثْبَتَهَا، وَإِذَا عَمِلَ سَيِّئَةً، قَالَ لَهُ صَاحِبُ الْيَمِينِ: امْكُثْ سِتَّ سَاعَاتٍ، فَإِنِ اسْتَغْفَرَ لَمْ يَكْتُبْ عَلَيْهِ، وَإِلَّا أَثْبَتَ عَلَيْهِ سَيِّئَةً»(٣).

وعنه رضي الله عنه، مرفوعًا: «إنَّ صاحبَ الشمالِ ليرفعُ القلمَ ستّ ساعاتٍ عن

---

(١) أخرجه البخاري: رقم (٧٥٠١)، ومسلم: رقم (١٢٨)، واللفظ له.
(٢) أخرجه مسلم: رقم (١٢٩).
(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير: رقم (٧٧٨٧)، واللفظ له، والبيهقي في شعب الإيمان: رقم (٦٦٤٨).

العبدِ المسلمِ الْمُخْطِئُ، فإن ندِم واستغفر اللَّهَ منها ألقاها، وإلا كُتِبَتْ واحدةٌ»(١).

واختلف العلماء: هل يكتبان ما يلفظ به من الخير والشر، فقط، أم يكتبان كل شيء من الأقوال؛ كقمت وقعدت، وأكلت وشربت، ونحوها؟ علىٰ قولين: عن عبد اللَّه بن الإمام أحمد، قال: (قال لي أبي رَحِمَهُ اللَّهُ في مرضه الذي توفي فيه، وذكر في شهر ربيع الآخر سنة إحدىٰ وأربعين ومائتين: «أخرج كتاب عبد اللَّه بن إدريس»، فأخرجت الكتاب، فقال: «أخرج أحاديث ليث»، قال: قلت لطلحة: إن طاوسًا كان يكره الأنين في المرض؛ فما سمع له أنين حتىٰ مات رَحِمَهُ اللَّهُ فقرأت الحديث علىٰ أبي، فما سمعت أبي أنَّ في مرضه ذلك إلىٰ أن توفي رَحِمَهُ اللَّهُ)(٢).

كما اختلف العلماء: هل يكتبان أعمال القلوب، وخطرات النفوس؟ فحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، المتقدم: «إِذَا هَمَّ عَبْدِي بِسَيِّئَةٍ فَلَا تَكْتُبُوهَا عَلَيْهِ، فَإِنْ عَمِلَهَا فَاكْتُبُوهَا سَيِّئَةً، وَإِذَا هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا فَاكْتُبُوهَا حَسَنَةً، فَإِنْ عَمِلَهَا فَاكْتُبُوهَا عَشْرًا»(٣) يدل علىٰ كتابة الهم، وقوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا، مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَتَكَلَّمْ»(٤) يدل علىٰ عدم اعتبار حديث النفس.

وقد وصفهم اللَّه تعالىٰ بالكرامة، فقال: ﴿كِرَامًا كَٰتِبِينَ﴾ [الانفطار: ١١]،

---

(١) انظر: «صحيح الجامع»: (٢/ ٢١٢).
(٢) أخرجه أبو نعيم في الحلية: (٩/ ١٨٣)، واللفظ له، وابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد: ص (٥٤٦).
(٣) أخرجه البخاري رقم (٧٥٠١)، ومسلم رقم (١٢٨)، واللفظ له.
(٤) أخرجه البخاري: رقم (٥٢٦٩).

وقال: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦]، وزكاهم، وبرَّأهم من ظلم العباد؛ فعن أنس بن مالكٍ رضي الله عنه، قال: (كنا عند رسول اللَّه ﷺ، فضحك، فقال: «هَلْ تَدْرُونَ مِمَّ أَضْحَكُ؟» قال: قلنا: اللَّه ورسوله أعلم، قال: «مِنْ مُخَاطَبَةِ الْعَبْدِ رَبَّهُ، يَقُولُ: يَا رَبِّ أَلَمْ تُجِرْنِي مِنَ الظُّلْمِ؟ قَالَ: يَقُولُ: بَلَىٰ، قَالَ: فَيَقُولُ: فَإِنِّي لَا أُجِيزُ عَلَىٰ نَفْسِي إِلَّا شَاهِدًا مِنِّي، قَالَ: فَيَقُولُ: كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ شَهِيدًا، وَبِالْكِرَامِ الْكَاتِبِينَ شُهُودًا، قَالَ: فَيُخْتَمُ عَلَىٰ فِيهِ، فَيُقَالُ لِأَرْكَانِهِ: انْطِقِي، قَالَ: فَتَنْطِقُ بِأَعْمَالِهِ، قَالَ: ثُمَّ يُخَلَّىٰ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكَلَامِ، قَالَ فَيَقُولُ: بُعْدًا لَكُنَّ وَسُحْقًا، فَعَنْكُنَّ كُنْتُ أُنَاضِلُ»[(١)].

الثانية: قبض أرواح العباد: قال رحمه الله: (وَنُؤْمِنُ بِمَلَكِ الْمَوْتِ، الْمُوَكَّلِ بِقَبْضِ أَرْوَاحِ الْعَالَمِينَ): هكذا سماه اللَّه تعالىٰ، فقال: ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ﴾ [السجدة: ١١]، أما تسميته بـ«عزرائيل» فلم يثبت في حديثٍ صحيح مرفوعٍ إلىٰ النبي ﷺ وإنما يذكر في الإسرائيليات.

وقد أضاف اللَّه التوفي إليه، كما في الآية السابقة، وأضافها إلىٰ رسله من الملائكة، كما في قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ﴾ [الأنعام: ٦١]، وأضافه إلىٰ نفسه، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ ثُمَّ يَتَوَفَّىٰكُمْ﴾ [النحل: ٧٠]، ولا تعارض بين هذه الأخبار، فإن التوفي يكون بأمر اللَّه إلىٰ ملك الموت، ومعه ملائكة الرحمة، وملائكة العذاب، كما دلت علىٰ ذلك الأحاديث.

وللملائكة مهام كثيرة سوىٰ ما ذكر المصنف، منها:

- نفخ الروح في الجنين: ففي حديث عبد اللَّه بن مسعود رضي الله عنه،

---

(١) أخرجه مسلم: رقم (٢٩٦٩).

مرفوعًا: «إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ مَلَكًا، فَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، وَيُقَالُ لَهُ: اكْتُبْ عَمَلَهُ، وَرِزْقَهُ، وَأَجَلَهُ، وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ»(١).

- **حفظ بني آدم**: قال تعالىٰ: ﴿لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ يَحۡفَظُونَهُۥ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِۗ﴾ [الرعد: ١١]، فإذا جاء أمر اللَّه خلو بينه وبينه؛ فهؤلاء يقال لهم «المعقبات»، وقال ﷺ: «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الفَجْرِ وَصَلَاةِ العَصْرِ»(٢).

- **تثبيت المؤمنين**: قال تعالىٰ: ﴿إِذۡ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ أَنِّي مَعَكُمۡ فَثَبِّتُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۚ سَأُلۡقِي فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلرُّعۡبَ فَٱضۡرِبُواْ فَوۡقَ ٱلۡأَعۡنَاقِ وَٱضۡرِبُواْ مِنۡهُمۡ كُلَّ بَنَانٖ﴾ [الأنفال: ١٢].

- **سؤال الميت في قبره وفتنته**: عَنِ البَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أُقْعِدَ المُؤْمِنُ فِي قَبْرِهِ أُتِيَ، ثُمَّ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلۡقَوۡلِ ٱلثَّابِتِ﴾»(٣).

وأعمال الملائكة كثيرة لا تحصىٰ؛ جاءت بها نصوص الكتاب والسنة، وصلتهم ببني آدم صلة ضاربة في أعماق التاريخ، ابتدأت منذ خلق أبينا آدم عليه السلام، كما أخبرنا ربنا عز وجل بقوله: ﴿وَإِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ خَلِيفَةٗۖ قَالُوٓاْ أَتَجۡعَلُ فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا وَيَسۡفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحۡنُ نُسَبِّحُ بِحَمۡدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠]، ثم أمرهم بالسجود لآدم،

---

(١) أخرجه البخاري: رقم (٣٢٠٨)، واللفظ له، ومسلم: رقم (٢٦٤٣).
(٢) أخرجه البخاري: رقم (٥٥٥)، ومسلم: رقم (٦٣٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٣) أخرجه البخاري: رقم (١٣٦٩)، والتصريح بالملكين عند أبي داود: رقم (٤٧٥٣)، وأحمد: رقم (١٨٦١٤).

فسجدوا، امتثالًا لأمر ربهم، وتكريمًا لآدم، وحين أسكنه اللَّه الجنة علمته الملائكة السلام، قال ﷺ: «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ وَطُولُهُ سِتُّونَ ذِرَاعًا، ثُمَّ قَالَ: اذْهَبْ فَسَلِّمْ عَلَىٰ أُولَئِكَ مِنَ المَلَائِكَةِ، فَاسْتَمِعْ مَا يُحَيُّونَكَ، تَحِيَّتُكَ وَتَحِيَّةُ ذُرِّيَّتِكَ، فَقَالَ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، فَقَالُوا: السَّلَامُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، فَزَادُوهُ: وَرَحْمَةُ اللَّهِ، فَكُلُّ مَنْ يَدْخُلُ الجَنَّةَ عَلَىٰ صُورَةِ آدَمَ، فَلَمْ يَزَلِ الخَلْقُ يَنْقُصُ حَتَّىٰ الآنَ»(١).

ثم إن صلة الملائكة بكل إنسان ممتدة من نفخ الروح فيه، وهو جنين، إلىٰ قبض روحه، حين وفاته، ومن يقظته كل يوم إلىٰ منامه، ثم تمتد إلىٰ بعثه وحشره، وحسابه وجزائه، وتفاصيل ذلك مزبور في الصحاح، والسنن والمسانيد؛ مما يوجب العناية بتحقيق هذا الركن العظيم، وإيلائه ما يستحق من الإيمان، والمحبة للملائكة الكرام، ويكفي في استدعاء محبتهم عِلمُ المؤمن بدعائهم له عند ربهم، كما قال تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ وَمَنۡ حَوۡلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ وَيُؤۡمِنُونَ بِهِۦ وَيَسۡتَغۡفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَا وَسِعۡتَ كُلَّ شَيۡءٖ رَّحۡمَةٗ وَعِلۡمٗا فَٱغۡفِرۡ لِلَّذِينَ تَابُواْ وَٱتَّبَعُواْ سَبِيلَكَ وَقِهِمۡ عَذَابَ ٱلۡجَحِيمِ ۝٧ رَبَّنَا وَأَدۡخِلۡهُمۡ جَنَّٰتِ عَدۡنٍ ٱلَّتِي وَعَدتَّهُمۡ وَمَن صَلَحَ مِنۡ ءَابَآئِهِمۡ وَأَزۡوَٰجِهِمۡ وَذُرِّيَّٰتِهِمۡۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ۝٨ وَقِهِمُ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ وَمَن تَقِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ يَوۡمَئِذٖ فَقَدۡ رَحِمۡتَهُۥۚ وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ﴾ [غافر: ٧- ٩]؛ فلو قيل لك: إن فلانًا من الناس يقوم الليل ويدعو لك لأحببته، ورأيت أن له منّة عليك، واغتبطت بذلك، فكيف بحملة العرش، ومن حوله، من الملائكة المقربين!

(١) أخرجه البخاري: رقم (٣٣٢٦)، ومسلم: رقم (٢٨٤١).

ومن ثمرات الإيمان بالملائكة: الشعور بالأُنس؛ فإيمانك بالملائكة يشعرك بأنك في كونٍ معمور مأنوس؛ فالملائكة تملأ أركان هذا الكون وأرجاءه، وتسيح في الأرض، وتتعاقب علىٰ المؤمنين في الليل والنهار، وكثيرٌ من الناس، إذا خلوا، تسيطر عليهم أفكار الخوف والرهبة، والخيالات الفاسدة، لكثرة ما يسمعون من الكلام عن الجن والشياطين؛ فشعورهم بعالم الشياطين الفجرة، أعظم من شعورهم بعالم الملائكة البررة!

ومن شواهد هذا الأُنس بشارته حال الاحتضار، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُواْ وَلَا تَحْزَنُواْ وَأَبْشِرُواْ بِٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾ [فصلت: ٣٠]، وهكذا يستقبلون وفد الرحمن إذا سيقوا إلىٰ الجنة، قال تعالىٰ: ﴿وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣]، وكذلك بعد دخولهم الجنة: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾ [الرعد: ٢٣، ٢٤].

مسألة المفاضلة بين الملائكة وصالحي البشر

وهي مسألة علمية سلفية، جرىٰ بحثها بين الصحابة فمن بعدهم من التابعين، وليست من فضول العلم، وإن كان قد اشتغل فيها المتكلمون.

عَنْ بِشْرِ بْنِ شَغَافٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ رضي الله عنه، قَالَ: (وَكُنَّا جُلُوسًا فِي الْمَسْجِدِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: «إِنَّ أَعْظَمَ أَيَّامِ الدُّنْيَا يَوْمُ الْجُمُعَةِ؛ فِيهِ خُلِقَ آدَمُ، وَفِيهِ تَقُومُ السَّاعَةُ، وَإِنَّ أَكْرَمَ خَلِيقَةِ اللَّهِ عَلَىٰ اللَّهِ أَبُو الْقَاسِمِ ﷺ»، قَالَ: قُلْتُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، فَأَيْنَ الْمَلَائِكَةُ؟ قَالَ: فَنَظَرَ إِلَيَّ وَضَحِكَ، وَقَالَ: «يَا ابْنَ أَخِي، هَلْ تَدْرِي مَا الْمَلَائِكَةُ؟ إِنَّمَا الْمَلَائِكَةُ خَلْقٌ كَخَلْقِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَالرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ، وَسَائِرِ الْخَلْقِ الَّذِي لَا يَعْصِي اللَّهَ شَيْئًا)[(١)].

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله: (وَقَدِ اخْتَلَفَ النَّاس فِي تَفْضِيلِ الْمَلَائِكَةِ عَلَىٰ الْبَشَرِ، عَلَىٰ أَقْوَالٍ: فَأَكْثَرُ مَا تُوجَدُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي كُتُبِ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَالْخِلَافُ فِيهَا مَعَ الْمُعْتَزِلَةِ وَمَنْ وَافَقَهُمْ، وَأَقْدَمُ كَلَامٍ رَأَيْتُهُ في هذه المسألة ما ذكره الْحَافِظُ ابْنُ عَسَاكِرَ، فِي تَارِيخِهِ، فِي تَرْجَمَةِ أمَيَّةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ: أَنَّهُ حَضَرَ مَجْلِسًا لِعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَعِنْدَهُ جَمَاعَةٌ، فَقَالَ عُمَرُ: مَا أَحَدٌ أَكْرَمُ عَلَىٰ اللَّهِ مِنْ كَرِيمِ بَنِي آدَمَ، وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ﴾ [البينة: ٧]، وَوَافَقَهُ عَلَىٰ ذَلِكَ أمَيَّةُ بْنُ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، فَقَالَ عِرَاكُ بْنُ مَالِكٍ: مَا أَحَدٌ أَكْرَمُ عَلَىٰ اللَّهِ مِنْ مَلَائِكَتِهِ؛ هُمْ خَدَمَةُ دَارَيْهِ، وَرُسُلُهُ إِلَىٰ أَنْبِيَائِهِ، وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ:

---

(١) «المستدرك» علىٰ الصحيحين للحاكم: (٤/ ٥٦٨)، وصححه الذهبي.

﴿مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠]، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ لِمُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرَظِيِّ: مَا تَقُولُ أَنْتَ، يَا أَبَا حَمْزَةَ؟ فَقَالَ: قَدْ أَكْرَمَ اللَّهُ آدَمَ فَخَلَقَهُ بِيَدِهِ، وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ، وَأَسْجَدَ لَهُ الْمَلَائِكَةَ، وَجَعَلَ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ الْأَنْبِيَاءَ وَالرُّسُلَ، وَمَنْ يَزُورُهُ الْمَلَائِكَةُ؛ فَوَافَقَ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي الْحُكْمِ، وَاسْتَدَلَّ بِغَيْرِ دَلِيلِهِ)(١).

فالخلاف فيها محفوظ، والأدلة فيها متكافئة، قال ابن أبي العز رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَقَدْ تَكَلَّمَ النَّاسُ فِي الْمُفَاضَلَةِ بَيْنَ الْمَلَائِكَةِ وَصَالِحِي الْبَشَرِ، وَيُنْسَبُ إِلَىٰ أَهْلِ السُّنَّةِ تَفْضِيلُ صَالِحِي الْبَشَرِ وَالْأَنْبِيَاءِ فَقَطْ عَلَىٰ الْمَلَائِكَةِ، وَإِلَىٰ الْمُعْتَزِلَةِ تَفْضِيلُ الْمَلَائِكَةِ، وَأَتْبَاعُ الْأَشْعَرِيِّ عَلَىٰ قَوْلَيْنِ: مِنْهُمْ مَنْ يُفَضِّلُ الْأَنْبِيَاءَ وَالْأَوْلِيَاءَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقِفُ وَلَا يَقْطَعُ فِي ذَلِكَ قَوْلًا، وَحُكِيَ عَنْ بَعْضِهِمْ مَيْلُهُمْ إِلَىٰ تَفْضِيلِ الْمَلَائِكَةِ)(٢).

ومن أبين ما استدل به من فضّل صالحي البشر علىٰ الملائكة:

- أن اللَّه أمر الملائكة بالسجود لآدم تكرمةً له.

- أن الملائكة لهم عقول، وليس لهم شهوات، وصالحو البشر لهم عقول وشهوات؛ فنهوا أنفسهم عن الهوىٰ، وجاهدوا شهواتهم في ذات اللَّه.

- الآثار المروية في التفضيل؛ كأثر عبد اللَّه بن سلام، وغيره، وفيها مقال.

ومن أبين ما استدل به من فضّل الملائكة علىٰ صالحي البشر:

(١) «البداية والنهاية»: (١/ ٥٨).
(٢) «شرح الطحاوية»: (٢/ ٤١٠).

- أن أفضلية المَلَك أمر مركوز في الفطر، فلذا أطمع الشيطان الأبوين بالأكل من الشجرة، بقوله: ﴿مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠].

- قوله تعالىٰ: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٥٠]، أي: لا أدعي منزلة لم أبلغها، ويكفي أنهم عند ربهم.

- حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: قال النبي ﷺ: «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَىٰ: (أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، وَأَنَا مَعَهُ إِذَا ذَكَرَنِي، فَإِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي، وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَإٍ ذَكَرْتُهُ فِي مَلَإٍ خَيْرٍ مِنْهُمْ)»[(١)]، وَهَذَا نَصٌّ فِي الْأَفْضَلِيَّةِ

وفي كلِ دليلٍ لكل فريق مناقشة ومراجعة؛ قال ابن أبي العز رحمه الله: (وَقَدْ كَانَ أَبُو حَنِيفَةَ رضي الله عنه يَقُولُ أَوَّلًا بِتَفْضِيلِ الْمَلَائِكَةِ عَلَىٰ الْبَشَرِ، ثُمَّ قَالَ بِعَكْسِهِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْقَوْلَ بِالتَّوَقُّفِ أَحَدُ أَقْوَالِهِ، وَالْأَدِلَّةُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ إِنَّمَا تَدُلُّ عَلَىٰ الْفَضْلِ، لَا عَلَىٰ الْأَفْضَلِيَّةِ)[(٢)]، وقال رحمه الله: (وَحَاصِلُ الْكَلَام: أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مِنْ فُضُولِ الْمَسَائِلِ، وَلِهَذَا لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهَا كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْأُصُولِ، وَتَوَقَّفَ أَبُو حَنِيفَةَ رضي الله عنه فِي الْجَوَابِ عَنْهَا، كَمَا تَقَدَّمَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ)[(٣)].

وقد سئل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن هذه المسألة، فأجاب: (بِأَنَّ صَالِحِي الْبَشَرِ أَفْضَلُ، بِاعْتِبَارِ كَمَالِ النِّهَايَةِ، وَالْمَلَائِكَةَ أَفْضَلُ، بِاعْتِبَارِ الْبِدَايَةِ؛ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ الْآنَ فِي الرَّفِيقِ الْأَعْلَىٰ، مُنَزَّهُونَ عَمَّا يُلَابِسُهُ بَنُو آدَمَ،

---

(١) أخرجه البخاري: رقم: (٧٤٠٥)، ومسلم: رقم: (٢٦٧٥).
(٢) «شرح الطحاوية»: (٢/ ٤١٣). (٣) «شرح الطحاوية»: (٢/ ٤٢٣).

مُسْتَغْرِقُونَ فِي عِبَادَةِ الرَّبِّ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ هَذِهِ الْأَحْوَالَ، الْآنَ، أَكْمَلُ مِنْ أَحْوَالِ الْبَشَرِ، وَأَمَّا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، بَعْدَ دُخُولِ الْجَنَّةِ، فَيَصِيرُ صَالِحُو الْبَشَرِ أَكْمَلَ مِنْ حَالِ الْمَلَائِكَةِ، قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ: وَبِهَذَا التَّفْصِيلِ يَتَبَيَّنُ سِرُّ التَّفْضِيلِ، وَتَتَّفِقُ أَدِلَّةُ الْفَرِيقَيْنِ، وَيُصَالَحُ كُلٌّ مِنْهُمْ عَلَىٰ حَقِّهِ)[١].

❁ ❁ ❁

(١) «مجموع الفتاوىٰ»: (٤/ ٣٤٣).

❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁

الإيمان بالكتب

قوله: ٣٧- (وَإِنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ، مِنْهُ بَدَا بِلَا كَيْفِيَّةٍ قَوْلًا، وَأَنْزَلَهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ وَحْيًا، وَصَدَّقَهُ الْمُؤْمِنُونَ عَلَىٰ ذَلِكَ حَقًّا، وَأَيْقَنُوا أَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَىٰ بِالْحَقِيقَةِ، لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ كَكَلَامِ الْبَرِيَّةِ. فَمَنْ سَمِعَهُ فَزَعَمَ أَنَّهُ كَلَامُ الْبَشَرِ، فَقَدْ كَفَرَ، وَقَدْ ذَمَّهُ اللَّهُ وَعَابَهُ وَأَوْعَدَهُ بِسَقَرَ، حَيْثُ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾ [المدثر: ٢٦]. فَلَمَّا أَوْعَدَ اللَّهُ بِسَقَرَ لِمَنْ قَالَ: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥]، عَلِمْنَا وَأَيْقَنَّا أَنَّهُ قَوْلُ خَالِقِ الْبَشَرِ، وَلَا يُشْبِهُ قَوْلَ الْبَشَرِ):

هذا مبحثٌ شريفٌ، وأصلٌ عظيمٌ من أصول الديانة، وهو الإيمان بالقرآن العظيم، الذي جعله اللَّه نورًا وموعظةً، وبرهانًا وشفاءً لما في الصدور، وحجةً علىٰ عباده، وعصمةً لهم، يرجعون إليه عند التنازع، قال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا﴾ [النساء: ١٧٤]، وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٥٧]، وقال: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩].

وتقدمت الإشارة إلىٰ ما لا يتم الإيمان بالكتب إلا به، وهي أربعة أمور:

الأول: الإيمان بأنها منزلة من عند اللَّه حقًّا: كما قال تعالىٰ: ﴿نَزَّلَ

عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴿٣﴾ مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ﴾ [آل عمران: ٣، ٤]؛ فليست من وضع ملك مقرّب، ولا نبي مرسل، ولا أحد من البشر، قال تعالىٰ عن التوراة: ﴿قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّى ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِى وَبِكَلَٰمِى فَخُذْ مَآ ءَاتَيْتُكَ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿١٤٤﴾ وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِى ٱلْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [الأعراف: ١٤٤، ١٤٥]، وليس لأحدٍ أن يطالها بتحريفٍ، لفظي أو معنوي، ولا ينالها بنقدٍ أو اعتراضٍ.

الثاني: الإيمان بما علمنا اسمه منها، وما لم نعلم اسمه نؤمن به إجمالًا: والمعلوم منها أربعة، وهي حسب الترتيب الزمني:

١- التوراة: التي أنزلها اللَّه علىٰ موسىٰ عليه السلام، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ لِلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا۟ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُوا۟ عَلَيْهِ شُهَدَآءَ﴾ [المائدة: ٤٤].

٢- الزبور: الذي آتاه اللَّه داود عليه السلام، قال تعالىٰ: ﴿وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا﴾ [النساء: ١٦٣].

٣- الإنجيل: الذي أنزله اللَّه علىٰ عيسىٰ عليه السلام، قال تعالىٰ: ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: ٤٦].

٤- القرآن: وهو الذي أنزله اللَّه علىٰ محمد ﷺ، وهو أعظمها، والمهيمن عليها، قال تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨]، وقال: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١].

الثالث: تصديق ما صح من أخبارها: لأنها من عند اللَّه، والأخبار

لا يدخلها النسخ، وقد تعرضت أسفار التوراة، عبر التاريخ، للفقد، والإحراق، وإعادة الكتابة من الذاكرة، وأخبر اللَّه أنهم: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء: ٤٦]، و﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ٤١]، وأنهم: ﴿يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُوا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ﴾ [البقرة: ٧٩]، وكذلك الإنجيل؛ فإنه لا أثر له! وأما الأناجيل الأربعة المنتخبة، فأشبه ما تكون بسيرة المسيح عليه السلام منها بكلام اللَّه عز وجل، وربما تضمنت بعض كلام اللَّه، فيما يلقيه المسيح في مواعظه، لكن لا يمكن تمييزه، وبينها اختلافات وتناقضات كبيرة تمنع أن تكون كلام اللَّه، قال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]؛ فلم يبق كتابٌ محفوظٌ مصونٌ، إلا القرآن العظيم، كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، وقال: ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ﴿٤١﴾ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤١، ٤٢].

وأما «الإسرائيليات»، التي يتداولها أهل الكتاب، وينسبونها إلىٰ كتبهم السابقة، فلها ثلاثة أحوال بينها الحافظ ابن كثير رحمه الله في مقدمة التفسير، فقال: (هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الْإِسْرَائِيلِيَّةُ تُذْكَرُ لِلِاسْتِشْهَادِ، لَا لِلِاعْتِضَادِ، فَإِنَّهَا عَلَىٰ ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

أحدها: مَا عَلِمْنَا صِحَّتَهُ مِمَّا بِأَيْدِينَا مِمَّا يَشْهَدُ لَهُ بِالصِّدْقِ، فَذَاكَ صَحِيحٌ.

وَالثَّانِي: مَا عَلِمْنَا كَذِبَهُ بِمَا عِنْدَنَا مِمَّا يُخَالِفُهُ.

وَالثَّالِثُ: مَا هُوَ مَسْكُوتٌ عَنْهُ؛ لَا مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ، وَلَا مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ؛ فَلَا نُؤْمِنُ بِهِ، وَلَا نُكَذِّبُهُ، وَتَجُوزُ حِكَايَتُهُ، لِمَا تَقَدَّمَ، وَغَالِبُ ذَلِكَ مِمَّا

لَا فَائِدَةَ فِيهِ تَعُودُ إِلَىٰ أَمْرٍ دِينِيٍّ)(١).

ومن أمثلة القسم الأول: ما يوجد في «سفر التكوين»، من قصة آدم وحواء، وقصة نوح والطوفان، وما يوجد في «سفر الخروج»، من قصة موسىٰ وفرعون؛ فإنه حق من حيث الجملة، ومثال القسم الثاني ما افتروه علىٰ اللَّه من الندم والبكاء، وعلىٰ أنبياء اللَّه من الفسق وعبادة الأوثان، ومثال القسم الثالث كثير من الأخبار والقصص والمواعظ، التي لا تصادم نصًا، ولا تتضمن نكارة، فيجري عليها قول النبي ﷺ: «إِذَا حَدَّثَكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ فَلَا تُصَدِّقُوهُمْ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ، وَقُولُوا: آمَنَّا بِاللَّهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ، فَإِنْ كَانَ حَقًّا لَمْ تُكَذِّبُوهُمْ، وَإِنْ كَانَ بَاطِلًا لَمْ تُصَدِّقُوهُمْ»(٢)، وقوله: «وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَلَا حَرَجَ»(٣).

الرابع: العمل بشريعة القرآن: فإنه «مهيمنٌ» علىٰ ما سبقه من الشرائع المنزلة في الكتب السابقة، كما قال تعالىٰ، بعد ذكر التوراة والإنجيل: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿٤٨﴾ وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ لَفَٰسِقُونَ

---

(١) «تفسير القرآن العظيم»: (١/ ٩).

(٢) أخرجه أحمد: رقم (١٧٢٢٥)، وأبو داود: رقم (٣٦٤٤)، من حديث أبي نملة الأنصاري رضي الله عنه، وحسن إسناده الأرنؤوط.

(٣) أخرجه البخاري: رقم (٣٤٦١).

﴿٤٩﴾ أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٤٨ - ٥٠]، قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ بعد حكاية الأقوال في معنىٰ «مهيمنًا»: (وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ كُلُّهَا مُتَقَارِبَةُ الْمَعْنَىٰ، فَإِنَّ اسْمَ «الْمُهَيْمِنِ» يَتَضَمَّنُ هَذَا كُلَّهُ، فَهُوَ أَمِينٌ وَشَاهِدٌ، وَحَاكِمٌ عَلَىٰ كُلِّ كِتَابٍ قَبْلَهُ، جَعَلَ اللَّهُ هَذَا الْكِتَابَ الْعَظِيمَ، الَّذِي أَنْزَلَهُ آخِرَ الْكُتُبِ وَخَاتَمَهَا، أَشْمَلَهَا وَأَعْظَمَهَا وَأَحْكَمَهَا؛ حَيْثُ جَمَعَ فِيهِ مَحَاسِنَ مَا قَبْلَهُ، وَزَادَهُ مِنَ الْكَمَالَاتِ مَا لَيْسَ فِي غَيْرِهِ؛ فَلِهَذَا جَعَلَهُ شَاهِدًا وَأَمِينًا وَحَاكِمًا عَلَيْهَا كُلِّهَا، وَتَكَفَّلَ تَعَالَىٰ بِحِفْظِهِ بِنَفْسِهِ الْكَرِيمَةِ، فَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحِجْرَ: ٩])[1].

والإيمان بالقرآن فردٌ من أفراد الإيمان بالكتب، وقد جرىٰ الخُلْفُ فيه بين أهل القبلة، كما قال اللَّه تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُواْ فِي ٱلْكِتَٰبِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ [البقرة: ١٧٦]، فكان لا بد من بيان الحق في المسألة ورفع الالتباس.

وقد قرر المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ معتقد أهل السنة والجماعة في القرآن، فقال:

- (وَإِنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ): بكسر الهمزة، عطفًا علىٰ قوله في أول عقيدته: (نَقُولُ فِي تَوْحِيدِ اللَّهِ مُعْتَقِدِينَ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ: إِنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ)، وهذا أخص أوصاف القرآن، وقد دل عليه الكتاب والسنة، قال تعالىٰ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، وقد أجمع المسلمون علىٰ أن المستجير يُجار، ويُتلىٰ عليه القرآن؛ فهذا القرآن الذي قرع سمعه هو كلام اللَّه، بنص كتاب اللَّه.

وقد سماه اللَّه كلامه، في غير ما موضع، كقوله اللَّه تعالىٰ: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُواْ كَلَٰمَ ٱللَّهِۚ قُل لَّن تَتَّبِعُونَا كَذَٰلِكُمْ قَالَ ٱللَّهُ مِن قَبْلُۖ﴾ [الفتح: ١٥]، فسمىٰ

---

(١) «تفسير القرآن العظيم»: (٣/ ١٢٨).

ما أوحاه إلىٰ نبيه، من الحيلولة بين خروج المنافقين مع المؤمنين للغزو، كلامه، وقال: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥]، صدقًا في أخبارها، وعدلًا في أحكامها، وكان نبينا ﷺ يعرض نفسه علىٰ القبائل في الموسم، ويقول: «أَلَا رَجُلٌ يَحْمِلُنِي إِلَىٰ قَوْمِهِ، فَإِنَّ قُرَيْشًا قَدْ مَنَعُونِي أَنْ أُبَلِّغَ كَلَامَ رَبِّي»(١).

فالقرآن كلام اللَّه حقيقةً لا مجازًا، حروفه ومعانيه؛ ليس الحروف دون المعاني، وذلك أن حقيقة الكلام مركبةٌ من اللفظ والمعنىٰ، فلا يُطلق الكلام علىٰ أحد جزئيه، بل علىٰ مجموعهما؛ فقد تكلم اللَّه بالقرآن العظيم حقيقةً، بحرفٍ وصوتٍ، ومعنىٰ قائمًا في نفسه سبحانه.

• قوله: (مِنْهُ بَدَا): من البُدوّ، أي أنه صدر من اللَّه سبحانه.

• وقوله: (بِلَا كَيْفِيَّةٍ): رد علىٰ أهل التمثيل والتكييف؛ فلا يلزم من إثبات حقيقة القول والكلام تكييف، وهذا أمرٌ تتسع له العقول، فقد أخبرنا اللَّه ﷻ أن الأيدي تتكلم، فقال: ﴿ٱلْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَآ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: ٦٥]؛ فنحن نؤمن بذلك، مع أننا لا ندرك كيفية كلامها، وقال تعالىٰ: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [النور: ٢٤]، وقال: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَٰرُهُمْ وَجُلُودُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [فصلت: ٢٠]، دون أن ندرك كيفية شهادتها، وأخبر نبيه ﷺ أن الأركان تتكلم؛ فعن

(١) أخرجه أبو داود: رقم (٤٧٣٤)، والترمذي: رقم (٢٩٢٥)، وصححه، وابن ماجه: رقم (٢٠١)، والبخاري في «خلق أفعال العباد»: (ص ٤٠)، من حديث جابر بن عبد اللَّه ﷺ. وإسناده صحيح. وصححه الحاكم في «المستدرك»: (٢/ ٦٦٩)، وابن تيمية في «المجموع»: (١٢/ ٥٣)، والذهبي في «السير»: (١/ ٢٩١)، وقال: علىٰ شرط البخاري، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد»: (٦/ ٣٥): رجاله ثقات.

أنس بن مالكٍ رضي الله عنه، قال: كنا عند رسول اللَّه ﷺ فضحك، فقال: «هَلْ تَدْرُونَ مِمَّ أَضْحَكُ؟» قال: قلنا: اللَّه ورسوله أعلم، قال: «مِنْ مُخَاطَبَةِ الْعَبْدِ رَبَّهُ، يَقُولُ: يَا رَبِّ أَلَمْ تُجِرْنِي مِنَ الظُّلْمِ؟ قَالَ: يَقُولُ: بَلَىٰ، قَالَ: فَيَقُولُ: فَإِنِّي لَا أُجِيزُ عَلَىٰ نَفْسِي إِلَّا شَاهِدًا مِنِّي، قَالَ: فَيَقُولُ: كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ شَهِيدًا، وَبِالْكِرَامِ الْكَاتِبِينَ شُهُودًا، قَالَ: فَيُخْتَمُ عَلَىٰ فِيهِ، فَيُقَالُ لِأَرْكَانِهِ: انْطِقِي، قَالَ: فَتَنْطِقُ بِأَعْمَالِهِ، قَالَ: ثُمَّ يُخَلَّىٰ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكَلَامِ، قَالَ فَيَقُولُ: بُعْدًا لَكُنَّ وَسُحْقًا، فَعَنْكُنَّ كُنْتُ أُنَاضِلُ»(١)، ولا ندرك كيفية ذلك، مع إثباتنا لحقيقته.

ومراده بنفي الكيفية نفي التكييف، لا أنه ليس له كيفية، فلا ريب أن له كيفية يعلمها سبحانه، لكنها ليست مدركة متعقلة لنا، لأن نفي الكيفية تعطيلٌ محض.

• وقوله: (قَوْلًا): مصدر مؤكد للفعل بدا، وقد تنوعت أساليب القرآن في إثبات القول للَّه سبحانه وتعالى بجميع أنواع التصاريف، بما لا يبقي في النفوس السليمة والفطر المستقيمة شكًا في أن اللَّه سبحانه وتعالى يتكلم بكلامٍ حقيقي، يسمعه من شاء من خلقه؛ فقد سمعه جبريل عليه السلام، وسمعه الأبوان في الجنة، وسمعه موسىٰ عليه السلام، عند الطور، ويسمعه عيسىٰ عليه السلام، يوم القيامة، حين يقول: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦].

وقد نوّع اللَّه تعالىٰ أساليب إثبات كلامه، فقال سبحانه: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢]، وقال: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٨٧]، وقال: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ﴾ [القصص: ٦٥]، وقال: ﴿وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ﴾ [الأعراف: ٢٢]،

(١) أخرجه مسلم: رقم (٢٩٦٩).

وقال: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنِ وَقَرَّبۡنَٰهُ نَجِيّٗا﴾ [مريم: ٥٢]؛ فأثبت المناداة والمناجاة، فالمناداة: الصوت لمن بعُد، والمناجاة: الصوت لمن قرُب.

وفي هذا ردٌّ علىٰ الجهمية والمعتزلة الذين يزعمون أن اللَّه خلق كلامه في غيره، وأضافه إلىٰ نفسه.

• قوله: (وَأَنْزَلَهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ وَحْيًا): قال تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ رُوحٗا مِّنۡ أَمۡرِنَاۚ﴾ [الشورىٰ: ٥٢]، وقال: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ ١٩٣ عَلَىٰ قَلۡبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلۡمُنذِرِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٣، ١٩٤]، وهذا يدل علىٰ علوه سبحانه وبحمده، فإن الإنزال لا يكون إلا من أعلىٰ، والرسول: يتناول الرسول الملكي، والرسول البشري؛ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ الْأَمْرَ فِي السَّمَاءِ، ضَرَبَتِ الْمَلَائِكَةُ بِأَجْنِحَتِهَا خُضْعَانًا لِقَوْلِهِ، كَالسِّلْسِلَةِ عَلَىٰ صَفْوَانٍ، قَالَ عَلِيٌّ: وَقَالَ غَيْرُهُ: صَفْوَانٍ، يَنْفُذُهُمْ ذَلِكَ، فَإِذَا ﴿فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ قَالُواْ﴾ لِلَّذِي قَالَ: ﴿ٱلۡحَقَّۖ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ﴾»[(١)].

والوحي لغةً: الصوت الذي يصل بطريقةٍ خفية، قال ابن فارس: («وَحَىٰ»: الْوَاوُ وَالْحَاءُ وَالْحَرْفُ الْمُعْتَلُّ: أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَىٰ إِلْقَاءِ عِلْمٍ فِي إِخْفَاءٍ)[(٢)]؛ فلا يُدرِك من حول النبي ﷺ هذا الوحي النازل، إنما يدركون بعض آثاره، كما ورد في الحديث عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رضي الله عنها، أَنَّ الحَارِثَ بْنَ هِشَامٍ رضي الله عنه سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: (يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ يَأْتِيكَ الوَحْيُ؟ فَقَالَ رسولُ اللَّه ﷺ: «أَحْيَانًا يَأْتِينِي مِثْلَ صَلْصَلَةِ الجَرَسِ، وَهُوَ أَشَدُّهُ عَلَيَّ، فَيُفْصَمُ عَنِّي وَقَدْ وَعَيْتُ عَنْهُ مَا قَالَ، وَأَحْيَانًا يَتَمَثَّلُ لِيَ المَلَكُ

(١) أخرجه البخاري: رقم (٤٧٠١).
(٢) «معجم مقاييس اللغة»: (٦/ ٩٣).

رَجُلًا فَيُكَلِّمُنِي فَأَعِي مَا يَقُولُ»، قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: وَلَقَدْ رَأَيْتُهُ يَنْزِلُ عَلَيْهِ الوَحْيُ فِي اليَوْمِ الشَّدِيدِ البَرْدِ، فَيَفْصِمُ عَنْهُ وَإِنَّ جَبِينَهُ لَيَتَفَصَّدُ عَرَقًا)[(١)]، وعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: (كَانَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ إِذَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ كُرِبَ لِذَلِكَ، وَتَرَبَّدَ لَهُ وَجْهُهُ)[(٢)]، وعن أسماء بنت يزيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: (إني لآخذة بزمام العضباء، ناقة رسول اللَّه ﷺ، إذ أنزلت عليه المائدة كلها فكادت من ثقلها تدق بعضد الناقة)[(٣)].

وعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: (رَأَيْتُ مَرْوَانَ بْنَ الحَكَمِ جَالِسًا فِي المَسْجِدِ، فَأَقْبَلْتُ حَتَّىٰ جَلَسْتُ إِلَىٰ جَنْبِهِ، فَأَخْبَرَنَا أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمْلَىٰ عَلَيْهِ: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾، قَالَ: فَجَاءَهُ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ وَهُوَ يُمِلُّهَا عَلَيَّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ أَسْتَطِيعُ الجِهَادَ لَجَاهَدْتُ، وَكَانَ رَجُلًا أَعْمَىٰ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ عَلَىٰ رَسُولِهِ ﷺ، وَفَخِذُهُ عَلَىٰ فَخِذِي، فَثَقُلَتْ عَلَيَّ حَتَّىٰ خِفْتُ أَنْ تَرُضَّ فَخِذِي، ثُمَّ سُرِّيَ عَنْهُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾)[(٤)].

• قوله: (وَصَدَّقَهُ الْمُؤْمِنُونَ عَلَىٰ ذَلِكَ حَقًّا)، فلم يزل أهل الإسلام من الصحابة والتابعين، وتابعيهم إلىٰ يومنا هذا، ممن سار علىٰ السنة المحضة، يعتقدون أن القرآن كلام اللَّه، ولا يخطر بقلوبهم غير ذلك، قال تعالىٰ: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا ﴿١٠٦﴾ قُلْ ءَامِنُوا۟ بِهِۦٓ أَوْ لَا تُؤْمِنُوٓا۟ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ مِن قَبْلِهِۦٓ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا ﴿١٠٧﴾ وَيَقُولُونَ سُبْحَٰنَ رَبِّنَآ

(١) أخرجه البخاري: رقم (٢).
(٢) أخرجه مسلم: رقم (١٦٩٠).
(٣) أخرجه أحمد: رقم (٢٧٥٧٥)، وفي إسناده ليث بن أبي سليم، وشهر بن حوشب.
(٤) أخرجه البخاري: رقم (٢٨٣٢).

إن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا ﴿١٠٨﴾ وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾ [الإسراء: ١٠٦- ١٠٩]، وقال: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ وَيَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [سبأ: ٦]، وقال: ﴿وَإِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِهِۦٓ إِنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّنَآ﴾ [القصص: ٥٣].

• قوله: (وَأَيْقَنُوا أَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَىٰ بِالْحَقِيقَةِ، لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ كَكَلَامِ الْبَرِيَّةِ): هذا تأكيد من المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ أن اللَّه تكلم به علىٰ وجه الحقيقة؛ لفظًا ومعنىٰ، ولا يلزم من ذلك مماثلته لكلام المخلوقين؛ ففيه رد علىٰ المعتزلة، ورد علىٰ الممثلة.

وزعمت المعتزلة إن إضافته إلىٰ اللَّه إضافة مخلوق لخالقه؛ كعبد اللَّه، وبيت اللَّه، وناقة اللَّه، وهذه دعوىٰ باطلة؛ فإن المضاف إلىٰ اللَّه عَزَّ وَجَلَّ نوعان: إضافة أعيان، وإضافة أوصاف، فما أضيف من الأعيان التي تقوم بذاتها، إلىٰ اللَّه عَزَّ وَجَلَّ، فمن باب إضافة المخلوق إلىٰ خالقه، وما أضيف من الأوصاف التي لا تقوم بذاتها، كعلم اللَّه، وقدرة اللَّه، وكلام اللَّه، فهو من إضافة الصفة للمتصف بها.

• قوله: (فَمَنْ سَمِعَهُ فَزَعَمَ أَنَّهُ كَلَامُ الْبَشَرِ فَقَدْ كَفَرَ، وَقَدْ ذَمَّهُ اللَّهُ وَعَابَهُ وَأَوْعَدَهُ بِسَقَرَ حَيْثُ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾ [المدثر: ٢٦]. فَلَمَّا أَوْعَدَ اللَّهُ بِسَقَرَ لِمَنْ قَالَ: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥]، عَلِمْنَا وَأَيْقَنَّا أَنَّهُ قَوْلُ خَالِقِ الْبَشَرِ، وَلَا يُشْبِهُ قَوْلَ الْبَشَرِ): دلل المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ علىٰ كفر من زعم أن القرآن ليس كلام اللَّه، بما نزل في الوليد بن المغيرة المخزومي في سورة المدثر[(١)]؛ فإنه لما تحير في شأن القرآن، وجماله وبهائه، وبيانه وإحكامه،

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرك»: رقم (٣٨٧٢)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ضاقت به السبل، كيف يقول؟ حتىٰ خلص إلىٰ هذه النتيجة الباطلة؛ فما الفرق بين مقولته ومقولة المعتزلة؟ فإنهم يقولون: القرآن مخلوق!

وقد وجدنا بعض زنادقة العصر ينصر قول المعتزلة بخلق القرآن، لإسقاط صفة العصمة، وإخضاع النص القرآني لمعاول النقد التاريخي، كما فعل اللاهوتيون مع التوراة والإنجيل، للوصول إلىٰ مآربهم الكفرية، والمعتزلة لا تقول بقولهم، في نقد القرآن وعدم عصمته، لكنهم فتحوا بابًا لهؤلاء الزنادقة.

فالقرآن كلام اللَّه منه بدا، أو بدأ: أي أن اللَّه تعالىٰ تكلم به ابتداءً، والكلام إنما يضاف إلىٰ من قاله مبتدئًا، لا إلىٰ من قاله مبلغًا ومؤديًا؛ فلو سمع أحدنا مُنشدًا يقول:

قفا نبكِ من ذِكرىٰ حبيبٍ ومنزلِ ... بسقط اللوىٰ بين الدَّخول وحَوْمَلِ

فقيل: شعر من هذا؟ لقلنا: شعر امرئ القيس، ولم ننسبه إلىٰ المنشد، لأن الكلام إنما يضاف إلىٰ من قاله مبتدئًا، لا إلىٰ من قاله مبلغًا ومؤديًا، ولو سمع أحدنا خطيبًا يتمثل: (من عاش مات، ومن مات فات، وكل ما هو آت آت)، فقيل: خُطبة من هذه؟ لقلنا: خطبة قُس بن ساعدة الإيادي، ولم ننسبها للخطيب، لأن الخطيب تمثلها مبلغًا مؤديًا، ولو سمع أحدنا محدثًا يقول: (إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَىٰ)[1]، فقيل: قول من هذا؟ لقلنا: قول محمد ﷺ، ولم ننسبه إلىٰ المحدث، لأن المحدث رواه مبلغًا مؤديًا، وإذا سمع أحدنا قارئًا يقرأ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾،

---

(١) أخرجه البخاري: رقم (١)، ومسلم: رقم (١٩٠٧)، من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

فقيل: كلام من هذا؟ لقلنا: كلام رب العالمين، ولم ننسبه إلىٰ القارئ، لأن القارئ قرأه مبلغًا ومؤديًا.

وقد شبَّه المعتزلة في هذا المقام، بقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾ مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ﴾ [التكوير: ١٩ - ٢١]؛ فقالوا: قد أضافه إلىٰ الرسول.

والجواب عن شبهتهم من وجهين:

- أحدهما: إن اللَّه تعالىٰ وصف الرسول بوصف الرسالة، ثم وصفه بعدها بوصف الأمانة، فقال: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [التكوير: ١٩]، ثم قال: ﴿مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ﴾ [التكوير: ٢١]، فهو رسولٌ مؤتمن علىٰ التبليغ.

- الثاني: أنه أضاف القول تارةً إلىٰ الرسول الملكي، كما في سورة الشمس، وتارةً إلىٰ الرسول البشري كما في سورة الحاقة، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿٤٠﴾ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾ وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الحاقة: ٤٠ - ٤٢]؛ فيستحيل أن تكون هذه الإضافة، وهي لنصٍ واحدٍ، صادرة عن شخصين أحدهما ملك والآخر بشر، مما يدل علىٰ أن مهمة الرسول الملكي والرسول والبشري في هذا هو مجرد التبليغ، لهذا وصفهما بوصف الرسالة.

ومن شُبه المعتزلة القائلين بخلق القرآن: استدلالهم بقوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، وقوله: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠١]، قالوا: القرآن شيء، فهو مخلوق.

والجواب أن يقال: إن القرآن العظيم لا يدخل في هذا العموم، لأن القرآن صفته، وإلا للزمكم أن تقولوا: علمه مخلوق، والعلم شيء، بل قد

أخبر عن نفسه بأنه شيء، فقال: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً قُلِ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٩]، وإنما أراد اللّٰه تعالىٰ بقوله: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، من المخلوقات.

ومن شُبه المعتزلة: استدلالهم بقول اللّٰه ﷻ: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف: ٣]، قالوا: إن الجعل يعني الخلق؛ وهذا من جهلهم باللغة؛ لأن «جعل» إذا تعدت إلىٰ مفعولين فإنها لا تدل علىٰ الخلق، وإذا تعدت إلىٰ مفعولٍ واحد دلت علىٰ الخلق، كقول اللّٰه تعالىٰ: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١].

وها هنا أمرٌ لابد من التنبه له، وهو أن يُفرَق بين القراءة والمقروء، والكتابة والمكتوب، والسماع والمسموع، والحفظ والمحفوظ، ونحو ذلك؛ فالقراءة، والكتابة، والسماع، والحفظ، فعل العبد، والمقروء، والمكتوب، والمسموع، والمحفوظ، كلام الرب؛ فلابد من التمييز، لأن من الناس من يظن أن مقتضىٰ قول أهل السنة والجماعة أن يعتقد أن المصحف؛ بورقه وحبره وجلده، غير مخلوق، وهذا من الغلو والشطط في الفهم!

وقد تقدم الكلام علىٰ حكاية أقوال الزنادقة، وأهل البدع، في صفة الكلام، عند قول المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وكلم موسىٰ تكليمًا)، بما أغنىٰ عن إعادته.

ونجمل هنا أقوال المخالفين في مسألة القرآن من أهل القبلة:

- **الخَلَقيَّة**: وهم الجهمية والمعتزلة القائلون بخلق القرآن، وقد تقدم بيان مقالتهم، ونقد شبهاتهم.

- **اللفظية**: القائلون: «لفظي بالقرآن مخلوق».

- الواقفة: القائلون: «لا نقول مخلوق ولا غير مخلوق».

قال صالح ابن الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (الذي استقر عليه قول أبي عبد اللَّه أن من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي، ومن قال لفظي بالقرآن غير مخلوق فهو مبتدع.

وقال أحمد بن زبخويه: سمعت أحمد بن حنبل يقول: اللفظية شر من الجهمية.

وقال صالح بن أحمد: سمعت أبي يقول: افترقت الجهمية علىٰ ثلاث فرق: فرقة قالوا: القرآن مخلوق، وفرقة قالوا: القرآن كلام اللَّه تعالىٰ وسكتوا، وفرقة قالوا: لفظنا بالقرآن مخلوق.

وقال أبي: لا يُصلَّىٰ خلف واقِفِي، ولا خلف لفظي)[(١)].

وإنما شنع أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ علىٰ اللفظية، حتىٰ جعلهم شرًّا من الجهمية، لما في قولهم من التلبيس؛ فإن عبارة «لفظي» تحتمل الملفوظ، وتحتمل التلفظ؛ فإن أراد الملفوظ فهو جهمي، فإن الملفوظ هو القرآن، وإن أراد التلفظ فلا شك أن حركة اللسان والشفتين مخلوقة، لكنه أراد الإيهام، وأما تبديع من قال: «غير مخلوق» فلكونه أتىٰ بقولٍ لم يُسبق إليه.

وروىٰ ابن بطة، بإسناده، عن إِسْحَاقَ بْنِ حَنْبَلٍ، قال: (مَنْ قَالَ: لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ، فَهُوَ جَهْمِيٌّ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ لَفْظَهُ بِالْقُرْآنِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، فَقَدِ ابْتَدَعَ، فَقَدْ نَهَىٰ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَنْ هَذَا، وَغَضِبَ مِنْهُ، وَقَالَ: مَا سَمِعْتُ عَالِمًا قَالَ هَذَا، أَدْرَكْتُ الْعُلَمَاءَ مِثْلَ: هُشَيْمٍ، وَأَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ،

(١) «مسند الإمام أحمد بن حنبل»: (١/ ٨٥)، ت. شاكر، وانظر: «الإبانة الكبرىٰ» لابن بطة: (٥/ ٣٤٥).

وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، فَمَا سَمِعْتُهُمْ قَالُوا هَذَا، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَعْلَمُ النَّاسِ بِالسُّنَّةِ فِي زَمَانِهِ؛ لَقَدْ ذَبَّ عَنْ دِينِ اللَّهِ، وَأُوذِيَ فِي اللَّهِ، وَصَبَرَ عَلَىٰ السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ). قَالَ أَبُو يُوسُفَ: (فَمَنْ حَكَىٰ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ: لَفْظِي بِالْقُرْآنِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، فَقَدْ كَذَبَ، مَا سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ قَالَ هَذَا، إِنَّمَا قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: اللَّفْظِيَّةُ جَهْمِيَّةٌ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَعْلَمُ النَّاسِ بِالسُّنَّةِ فِي زَمَانِهِ)(١).

قوله: ٣٨- (وَلَا نُجَادِلُ فِي الْقُرْآنِ، وَنَشْهَدُ أَنَّهُ كَلَامُ رَبِّ الْعَالَمِينَ، نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ، فَعَلَّمَهُ سَيِّدَ الْمُرْسَلِينَ مُحَمَّدًا ﷺ، وَهُوَ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَىٰ، لَا يُسَاوِيهِ شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ الْمَخْلُوقِينَ، وَلَا نَقُولُ بِخَلْقِهِ، وَلَا نُخَالِفُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ):

القرآن العظيم ليس محلًّا للجدل، القرآن كلامٌ محكم مبين، والمؤمنون أسعد الناس بالقرآن، والمبتدعة أشقىٰ الناس به، قال تعالىٰ: ﴿مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ﴾ [طه: ٢]، وقد وصفه اللَّه تعالىٰ بأوصاف جليلة؛ بأنه نور وبيان، وموعظة ورحمة، وهدىً وشفاء، فإن وجدت ذلك فاعلم أنك علىٰ الجادة، وإلا شَقي به الأبعد، قال تعالىٰ: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ ۖ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٤]؛ فيتتبع المتشابهات والمشكلات، ويعرض عن البينات والمحكمات، لما في قلبه من ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله؛ فيأبىٰ القرآن محاولاتهم، لأنه عزيز منيع، كما قال اللَّه ﷻ: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ

(١) «الإبانة الكبرىٰ» لابن بطة: (٥/ ٣٥٠).

وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢]، وقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

فلا يجوز أن يُتخذ القرآن مادةً للجدل؛ فعن عبد اللَّه بن عمرو رضي الله عنهما، قَالَ: (هَجَّرْتُ إِلَىٰ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا، قَالَ: فَسَمِعَ أَصْوَاتَ رَجُلَيْنِ اخْتَلَفَا فِي آيَةٍ، فَخَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يُعْرَفُ فِي وَجْهِهِ الْغَضَبُ، فَقَالَ: «إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، بِاخْتِلَافِهِمْ فِي الْكِتَابِ»)[١].

وعن أبي أُمامة رضي الله عنه مرفوعًا: «ما ضَلَّ قومٌ بعدَ هُدًى كانوا عليهِ إلَّا أُوتُوا الجدَلَ»، ثُمَّ تَلا رسولُ اللَّهِ ﷺ هذه الآيَةَ: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًۢا ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾)[٢]. وفي رواية: (بَيْنَمَا نَحْنُ نَتَذَاكَرُ عِنْدَ بَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْقُرْآنَ، يَنْزِعُ هَذَا بِآيَةٍ، وَهَذَا بِآيَةٍ، فَخَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَكَأَنَّمَا صُبَّ عَلَىٰ وَجْهِهِ الْخَلُّ، فَقَالَ: «يَا هَؤُلَاءِ، لَا تَضْرِبُوا كِتَابَ اللَّهِ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ، فَإِنَّهُ لَمْ تَضِلَّ أُمَّةٌ إِلَّا أُوتُوا الْجَدَلَ»)[٣].

وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده: بلفظ: (أَنَّ نَفَرًا كَانُوا جُلُوسًا بِبَابِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ كَذَا وَكَذَا؟ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ كَذَا وَكَذَا؟ فَسَمِعَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَخَرَجَ كَأَنَّمَا فُقِئَ فِي وَجْهِهِ حَبُّ الرُّمَّانِ، فَقَالَ: «بِهَذَا أُمِرْتُمْ؟ أَوْ بِهَذَا بُعِثْتُمْ؟ أَنْ تَضْرِبُوا كِتَابَ اللَّهِ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ؟ إِنَّمَا ضَلَّتِ الْأُمَمُ قَبْلَكُمْ فِي مِثْلِ هَذَا، إِنَّكُمْ لَسْتُمْ مِمَّا هَاهُنَا فِي شَيْءٍ، انْظُرُوا الَّذِي أُمِرْتُمْ بِهِ، فَاعْمَلُوا بِهِ، وَالَّذِي نُهِيتُمْ

(١) أخرجه مسلم: رقم (٢٦٦٦).
(٢) أخرجه الترمذي: رقم (٣٢٥٣).
(٣) أخرجه الآجري في «الشريعة»: رقم (١٤٥).

عَنْهُ، فَانْتَهُوا»)[(١)].

• قوله: (وَنَشْهَدُ أَنَّهُ كَلَامُ رَبِّ الْعَالَمِينَ، نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ، فَعَلَّمَهُ سَيِّدَ الْمُرْسَلِينَ مُحَمَّدًا ﷺ): هذا موافقٌ لما تقدم تقريره، ودلائل تنزيل القرآن كثيرة، منها قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٢ - ١٩٤]، وقوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢]، وقوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ ۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾ [الدخان: ٣]، وقوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]، وقوله: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام: ٩٢]، وقوله: ﴿وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ﴾ [الإسراء: ١٠٥]، وقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [طه: ١١٣].

وقد ذكر اللَّه تعالىٰ صفة نزوله علىٰ رسوله، وتلقيه وتعليمه، فقال: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴿١٦﴾ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٦ - ١٩]؛ عن ابن عباس ﵄ (فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ﴾، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا نَزَلَ جِبْرِيلُ بِالوَحْيِ، وَكَانَ مِمَّا يُحَرِّكُ بِهِ لِسَانَهُ وَشَفَتَيْهِ، فَيَشْتَدُّ عَلَيْهِ، وَكَانَ يُعْرَفُ مِنْهُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ الآيَةَ الَّتِي فِي ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴿١٦﴾ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾، فَإِذَا أَنْزَلْنَاهُ فَاسْتَمِعْ، ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾، قَالَ: إِنَّ عَلَيْنَا أَنْ نُبَيِّنَهُ بِلِسَانِكَ، قَالَ: وَكَانَ إِذَا أَتَاهُ جِبْرِيلُ أَطْرَقَ، فَإِذَا ذَهَبَ قَرَأَهُ كَمَا وَعَدَهُ اللَّهُ)[(٢)].

---

(١) أخرجه أحمد: رقم (٦٨٤٥)، وقال محققو المسند: حديث صحيح، وهذا إسناد حسن.

(٢) أخرجه البخاري: رقم (٥٠٤٤)، ومسلم: رقم (٤٤٨).

فبين اللَّه تعالىٰ لنبيه معاني ما أنزل إليه، فعلِمَها وفقِهَها، وعلَّم أمته ذلك، بما لا يدع مجالًا لدعوىٰ مدعٍ أن شيئًا من القرآن مجهول، كما يدعي أهل التفويض المجهلة في آيات الصفات، قال تعالىٰ: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، وقال: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، وقال: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [النحل: ٦٤].

وكان جبريل عليه السلام يدارس النبي ﷺ في رمضان كل ليلة، كما في حديث ابن عباس رضي الله عنهما، قَالَ: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَجْوَدَ النَّاسِ، وَكَانَ أَجْوَدُ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ حِينَ يَلْقَاهُ جِبْرِيلُ، وَكَانَ يَلْقَاهُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ، فَيُدَارِسُهُ الْقُرْآنَ، فَلَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَجْوَدُ بِالخَيْرِ مِنَ الرِّيحِ المُرْسَلَةِ)[١]، فلما كان في السنة التي قضي فيها دارسه وعرضه القرآن مرتين، كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه قَالَ: (كَانَ يَعْرِضُ عَلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ القُرْآنَ كُلَّ عَامٍ مَرَّةً، فَعَرَضَ عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ فِي العَامِ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ)[٢].

واستنطق الناس، بأبي هو وأمي، يوم عرفة، في حجة الوداع، كما في حديث جابر بن عبد اللَّه رضي الله عنهما الطويل في يوم عرفة: «وَأَنْتُمْ تُسْأَلُونَ عَنِّي، فَمَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ؟» قَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَّغْتَ وَأَدَّيْتَ وَنَصَحْتَ، فَقَالَ بِإِصْبَعِهِ السَّبَّابَةِ، يَرْفَعُهَا إِلَىٰ السَّمَاءِ وَيَنْكُتُهَا إِلَىٰ النَّاسِ: «اللَّهُمَّ، اشْهَدْ، اللَّهُمَّ، اشْهَدْ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ)[٣].

---

(١) أخرجه البخاري: رقم (٦)، ومسلم: رقم (٢٣٠٨).

(٢) أخرجه البخاري: رقم (٤٩٩٨)، وكذلك رقم (٦٢٨٥)، من حديث عائشة رضي الله عنها في قصة مرض النبي ﷺ مع ابنته فاطمة رضي الله عنها، وأخرجه مسلم: رقم (٢٤٥٠).

(٣) أخرجه مسلم: رقم (١٢١٨).

• قوله: (وَهُوَ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَىٰ، لَا يُسَاوِيهِ شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ الْمَخْلُوقِينَ):
عن أبي سعيد رضي الله عنه مرفوعًا: (وَفَضْلُ كَلَامِ اللَّهِ عَلَىٰ سَائِرِ الكَلَامِ كَفَضْلِ اللَّهِ عَلَىٰ خَلْقِهِ)(١)؛ فينبغي أن يمتلئ قلب المؤمن بهذا المعنىٰ، وأن يستشعر عند تلاوته أنه كلام اللَّه الذي لا يدانيه كلام، وأن يُحلَّه في قلبه محلة عالية، ويعظمه ويجله؛ فلا يقدم عليه كلام أحدٍ، كائنًا من كان، فإذا تكيف القلب بذلك فتح اللَّه للعبد من كنوز القرآن وأسراره وعلومه ما لم يكن له في الحسبان، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩].

• قوله: (وَلَا نَقُولُ بِخَلْقِهِ): تبرأ من مقالة المعتزلة البائرة.

• قوله: (وَلَا نُخَالِفُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ)، وذلك أن جماعة المسلمين، من جميع المذاهب، يقولون القرآن كلام اللَّه منزلٌ غير مخلوق، ولا سيما أهل القرون الثلاثة الفاضلة الذين لم تختلف كلمتهم، فهم السواد الأعظم، وعليهم المعول في فهم مراد اللَّه تعالىٰ، ومراد نبيه صلى الله عليه وسلم.

❁ ❁ ❁

(١) أخرجه الترمذي: رقم (٢٩٢٦) وقال: حسن غريب، والدارمي في «سننه» مرفوعًا ضعيفًا: رقم (٣٣٩٩)، ومرسلًا حسنًا: رقم (٣٤٠٠)، وابن بطة في «الإبانة»: رقم (٢)، والبيهقي في «الأسماء والصفات»: رقم (٥٠٦) و(٥٠٧)، وغيرهم.

الإيمان بالرسل

قوله: ٣٩- (وَنُؤْمِنُ بِالْمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ، وَالْكُتُبِ الْمُنَزَّلَةِ عَلَىٰ الْمُرْسَلِينَ، وَنَشْهَدُ أَنَّهُمْ كَانُوا عَلَىٰ الْحَقِّ الْمُبِينِ).

تضمنت هذه القطعة من كلام المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ الإيمان بأركانٍ ثلاثة: الإيمان بالملائكة، والإيمان بالكتب، وقد تقدم بيانهما، وبقي الكلام علىٰ الإيمان بالنبيين.

الإيمان بالرسل من أصول الإيمان، كما قال تعالىٰ: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، وقال: ﴿كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وكذا قال نبيه ﷺ في حديث جبريل: (الإِيمَانُ: أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ)(١).

والإيمان بالرسل: هو الاعتقاد الجازم أن اللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ اصطفىٰ من الناس رسلًا إلىٰ خلقه، يبلغون رسالاته، ويبشرونهم وينذرونهم، ويقيمون الحجة عليهم، قال تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [الحج: ٧٥]، وقال: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥].

---

(١) أخرجه البخاري: رقم (٤٧٧٧)، ومسلم: رقم (٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

وسبب إرسالهم: أن اللَّه ﷻ لما بث الخليقة في الأرض، وتقادم بهم العهد، سرىٰ فيهم الشرك، فاحتاجوا إلىٰ ردهم إلىٰ الجادة، وتوحيد اللَّه بالعبادة، قال تعالىٰ: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٢١٣]. روىٰ ابن جرير الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ بسنده، عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، قال: (كان بين نوح وآدم عشرة قرون، كلهم علىٰ شريعة من الحق، فاختلفوا، فبعث اللَّه النبيين مبشرين ومنذرين، قال: وكذلك هي في قراءة عبد اللَّه: «كان الناس أمةً واحدةً فاختلفوا»)(١).

وعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، قال: (صَارَتِ الأَوْثَانُ الَّتِي كَانَتْ فِي قَوْمِ نُوحٍ فِي العَرَبِ بَعْدُ، أَمَّا وَدٌّ كَانَتْ لِكَلْبٍ بِدَوْمَةِ الجَنْدَلِ، وَأَمَّا سُوَاعٌ كَانَتْ لِهُذَيْلٍ، وَأَمَّا يَغُوثُ فَكَانَتْ لِمُرَادٍ، ثُمَّ لِبَنِي غُطَيْفٍ بِالْجَوْفِ، عِنْدَ سَبَإٍ، وَأَمَّا يَعُوقُ فَكَانَتْ لِهَمْدَانَ، وَأَمَّا نَسْرٌ فَكَانَتْ لِحِمْيَرَ لِآلِ ذِي الكَلَاعِ، أَسْمَاءُ رِجَالٍ صَالِحِينَ مِنْ قَوْمِ نُوحٍ، فَلَمَّا هَلَكُوا أَوْحَىٰ الشَّيْطَانُ إِلَىٰ قَوْمِهِمْ، أَنِ انْصِبُوا إِلَىٰ مَجَالِسِهِمُ الَّتِي كَانُوا يَجْلِسُونَ أَنْصَابًا، وَسَمُّوهَا بِأَسْمَائِهِمْ، فَفَعَلُوا، فَلَمْ تُعْبَدْ، حَتَّىٰ إِذَا هَلَكَ أُولَئِكَ وَتَنَسَّخَ العِلْمُ عُبِدَتْ)(٢).

فاتخذوا تلك الأصنام آلهةً، وقالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، فوقعوا في الشرك؛ فحينئذ بعث اللَّه نوحًا، وهو أول رسول بعثه اللَّه تعالىٰ، ولم يزل اللَّه ﷻ يتعاهد البشرية بإرسال الرسل؛ كلما ضلت عن سواء السبيل بعث فيها رسولًا، كما قال: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي

(١) «جامع البيان عن تأويل آي القرآن»: (٤/ ٢٧٥).
(٢) أخرجه البخاري: رقم (٤٩٢٠).

كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وقال: ﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٤]، وقال: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا﴾ [المؤمنون: ٤٤]، يعني يتبع بعضهم بعضًا، لإقامة الحجة وقطع العذر، كما قال تعالىٰ: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]؛ فالحجة الوحيدة التي يمكن أن يحتج بها البشر علىٰ اللَّه أن يقولوا: ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَآءَكُم بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المائدة: ١٩].

ولما كثر عدد البشر، واتصلت الأمم بعضها ببعض، اقتضت حكمة اللَّه تعالىٰ أن يرسل الرسول الخاتم، فبعث اللَّه محمدًا ﷺ إلىٰ الناس كافة، كما قال: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٨].

ولا يتم الإيمان بالرسل إلا باستكمال عدة أمور:

أحدها: الإيمان بأن رسالتهم من عند اللَّه حقًّا: فإن اللَّه ﷻ قد اصطفاهم عن علم وحكمة ليبلغوا عباده وحيه، وفي هذا ردٌّ علىٰ طائفتين تزعمان أنَّ النبوة مكتسبة، وهما:

١ - الفلاسفة: وتحديدًا ابن سينا، ومن سار علىٰ طريقته، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وَهَؤُلَاءِ يَقُولُونَ: إِنَّ النُّبُوَّةَ عِبَارَةٌ عَنْ ثَلَاثِ صِفَاتٍ، مَنْ حَصَلَتْ لَهُ فَهُوَ نَبِيٌّ: أَنْ يَكُونَ لَهُ قُوَّةٌ قُدْسِيَّةٌ حَدْسِيَّةٌ يَنَالُ بِهَا الْعِلْمَ بِلَا تَعَلُّمٍ، وَأَنْ تَكُونَ نَفْسُهُ قَوِيَّةً لَهَا تَأْثِيرٌ فِي هَيُولَىٰ الْعَالَمِ، وَأَنْ يَكُونَ لَهُ قُوَّةٌ يَتَخَيَّلُ بِهَا مَا يَعْقِلُهُ، وَمَرْئِيًّا فِي نَفْسِهِ، وَمَسْمُوعًا فِي نَفْسِهِ؛ هَذَا كَلَامُ

ابْنِ سِينَا، وَأَمْثَالِهِ، فِي النُّبُوَّةِ)[١].

- **القوة القدسية، أو الحدسية**: وهي معرفة الحد الأوسط بسرعة؛ يعني أن يكون لدىٰ الشخص مَلَكَة يتمكن بها من تعيين الحد الأوسط فورًا، فإذا قلت له: ما الحد الأوسط لألف وخمسمائة وأربع وستين؟ لقال علىٰ الفور: سبعمائة واثنان وثمانون، بينما يحتاج غيره لعملية حسابية يستعين فيها بالقلم والورقة، أو بالآلة الحاسبة.

- **القوة التأثيرية**: وهي أن يتمكن من التأثير في هيولىٰ العالم! أي تكون له قوة نفسانية ذات سلطة تأثيرية تقلب ذوات الأشياء؛ يضرب البحر فينفلق، ويخرج ناقة عشراء من صخرة صماء، وينظر إلىٰ البدر فينفلق فلقتين، وهكذا.

- **القوة التخيلية**: وهي أن تتكيف نفس ذلك الشخص تكيفًا تتمكن فيه من رؤية أشكال نورانية، هم الملائكة، وسماع أصوات قدسية، هي الوحي.

فابن سينا نظر فيما جرىٰ للأنبياء فألبس القضايا الشرعية لبوسًا فلسفيًّا من بنات أفكاره وأوهامه، وتخيلاته الكفرية الباطلة. والحق أن النبوة محض اصطفاء واختيار من اللَّه عن علم وحكمة؛ فرسالتهم من عند اللَّه حقًّا.

٢- **زنادقة الصوفية**: الذين يزعمون أن النبوة تنال بالمجاهدة والرياضة؛ فعندهم أنه يمكن للشخص أن يبلغ درجة النبوة، إذا أخضع

(١) «منهاج السنة النبوية»: (٨/ ٢٤).

نفسه للرياضة والتأمل والمعاناة، وأن النبي ﷺ حين كان يأوي إلىٰ غار حراء كان يقوم بهذه العملية، ويروض نفسه لبلوغه هذه الدرجة.

وكلا الدعويين باطلة، مخالفة لناطق الكتاب؛ فناطق الكتاب يدل علىٰ خلاف ذلك؛ يدل علىٰ أنها اصطفاء من اللَّه، مبنيٌّ علىٰ علم وحكمة، لا نقول: محض اصطفاء خليٍّ من العلم والحكمة، كلا، بل هو اصطفاء من اللَّه مبنيٌّ علىٰ علمٍ وحكمةٍ، قال اللَّه تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥۗ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، وقال: ﴿ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِۚ﴾ [الحج: ٧٥]، وقال: ﴿قُل لَّوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوۡتُهُۥ عَلَيۡكُمۡ وَلَآ أَدۡرَىٰكُم بِهِۦۖ فَقَدۡ لَبِثۡتُ فِيكُمۡ عُمُرٗا مِّن قَبۡلِهِۦٓۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ﴾ [يونس: ١٦]، وقال اللَّه لنبيه: ﴿مَا كُنتَ تَدۡرِي مَا ٱلۡكِتَٰبُ وَلَا ٱلۡإِيمَٰنُ﴾ [الشورىٰ: ٥٢]؛ فما كان النبي ﷺ يخطر بباله يومًا من الأيام أن يكون نبيًّا، حتىٰ إنه لما أُنزل عليه الوحي فزع فزعًا عظيمًا، وأتىٰ ترتعد فرائصه، وقال: «زَمِّلُونِي زَمِّلُونِي»(١)، لا يدري ما الذي ألَمَّ به؛ فليس هذا حال من يطلب رتبة أو درجة فظفر بها، كما زعموا؛ لو كان كذلك لفَرِح وسُر، لكنه ﷺ دهش وفزع.

ولما اقترح بعض المشركين اقتراحًا: فقال قائلهم: ﴿لَوۡلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ عَلَىٰ رَجُلٖ مِّنَ ٱلۡقَرۡيَتَيۡنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١]، رد اللَّه عليهم بقوله: ﴿أَهُمۡ يَقۡسِمُونَ رَحۡمَتَ رَبِّكَۚ﴾ [الزخرف: ٣٢].

ولذلك أجهد بعضهم نفسه لينال هذه الرتبة، كما يُذكر عن ابن سبعين، وحاول بلوغ درجة النبوة، فلما لم يظفروا بذلك ولم يحصل لهم وحي، ابتدعوا دعوىٰ الولاية، وقالوا: الولي أفضل من النبي! وأنشدوا:

---

(١) أخرجه البخاري: رقم (٣٢٣٨)، ومسلم: رقم (١٦١).

مقام النبوة في برزخ ... فويق الرسول ودون الولي

فأعلىٰ رتبة عندهم: الولي، ثم النبي، ثم الرسول! والحق أنها الرسالة ثم النبوة، وبين النبوة والولاية بون شاسع.

واصطفاء اللَّه لمن شاء مبنيٌّ علىٰ علمٍ وحكمةٍ؛ لأن جميع أفعاله محكمة معللة؛ فقد اختارهم لما أودع فيهم من الصفات الكمالية، أهلتهم أن يكونوا مهبطًا لوحيه، وصدورهم مستودعًا لكتابه، مع كونهم بشرًا، كما قال تعالىٰ: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الكهف: ١١٠]، فهم بشر تلحقهم الخصائص البشرية؛ يحيون ويموتون، ويمرضون ويصحون، ويحزنون ويفرحون، ويغضبون ويسخطون، يأكلون الطعام، ويمشون في الأسواق، ولهم أزواج وذرية؛ فيجري عليهم ما يجري علىٰ البشر تمامًا، إلا أنهم أكمل الناس من حيث الصفات الخِلقية والخُلُقية، وفوق ذلك كله يوحىٰ إليهم.

وقد تكلم العلماء في شروط النبوة، فمما قاله السفَّاريني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في منظومته[(١)]:

وَشَرْطُ مَنْ أُكْرِمَ بِالنُّبُوَّةِ ... حُرِّيَّةٌ ذُكُورَةٌ كَقُوَّةِ

فذكر أوصافًا ثلاثة:

١- الحرية: فلا يكون النبي عبدًا رقيقًا، لأن العبد ملك سيده، ومنافعه لسيده، فلا يتوفر للقيام بمهام الرسالة، وقد يأنف الناس عن اتباع عبد رقيق، وقد كان أنبياء اللَّه من أوساط قومهم وأشرافهم، ولهذا قال قوم صالح:

(١) انظر: «الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية»، المعروفة بـ«العقيدة السفارينية»: (ص: ٨٣).

﴿يَصَٰلِحُ قَدْ كُنتَ فِينَا مَرْجُوًّا قَبْلَ هَٰذَآ﴾ [هود: ٦٢]، أيْ: كنا ننظم لك الخرز حتىٰ نتوجك ملكًا علينا! مما يدل علىٰ أنه كان من حيث النسب والمنزلة بمكان، ونبينا ﷺ كان من بني هاشم، من وسط قريش وأشرفها بيتًا، وهكذا استدل هرقل في مُسائلته لأبي سفيان علىٰ صدق نبينا ﷺ، فقال: (سَأَلْتُكَ عَنْ نَسَبِهِ فَذَكَرْتَ أَنَّهُ فِيكُمْ ذُو نَسَبٍ، فَكَذَلِكَ الرُّسُلُ تُبْعَثُ فِي نَسَبِ قَوْمِهَا)(١).

٢- الذكورة: فلا يرسِل اللَّه إلىٰ أنثىٰ، لأسباب متعددة:

- أن جنس الرجال أعلىٰ من جنس النساء، كما قال تعالىٰ: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦]، وقال: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَآ أَنفَقُواْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ﴾ [النساء: ٣٤]، وقال ﷺ: «كَمَلَ مِنَ الرِّجَالِ كَثِيرٌ، وَلَمْ يَكْمُلْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَرْيَمُ بِنْتُ عِمْرَانَ، وَآسِيَةُ امْرَأَةُ فِرْعَوْنَ، وَفَضْلُ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَىٰ سَائِرِ الطَّعَامِ»(٢).

- أن قوىٰ المرأة الخِلقية لا تمكنها من تحمل مهام الرسالة؛ فمن المعلوم أن المرأة أضعف من الرجل بُنية، ومقام النبوة يحتاج إلىٰ جهاد في سبيل اللَّه، وذهاب وإياب، وسفر وضعن، ومقارعة للخصوم وغير ذلك؛ فيحتاج إلىٰ جهد لا تطيقه النساء.

- أن قوىٰ المرأة الخُلُقية لا تمكنها من القيام بأعباء الرسالة، فإن المرأة تغلبها العاطفة، ولهذا جعل اللَّه ﷻ شهادة امرأتين تعدل شهادة رجل.

- أن المرأة يلحقها من العوارض الطبيعية، كالحيض والحمل والولادة

---

(١) أخرجه البخاري: رقم (٧)، ومسلم: رقم (١٧٧٣)، من حديث ابن عباس عن أبي سفيان رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه البخاري: رقم (٣٧٦٩)، ومسلم: رقم (٢٤٣١)، من حديث أبي موسىٰ رضي الله عنه.

والنفاس، ما يشق معه التبليغ.

فلأجل ذلك لم يقع إرسال امرأة، ومن ادعىٰ نبوة أحد من النساء فهو مخصوم في دعواه، واستدل بعضهم بقوله تعالىٰ عن مريم: ﴿فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا﴾ [مريم: ١٧]، فيقال: ليس كل من أرسل اللَّه إليه رسولًا يكون نبيًّا، إنما النبي من يرسل اللَّه إليه رسولًا بشريعة؛ فلا يُقال: إن مريم رضي الله عنها نبيّة، بل صدّيقة، كما سماها اللَّه تعالىٰ: ﴿وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ﴾ [المائدة: ٧٥]، ولو كانت نبيّة لوصفها اللَّه بالوصف الأعلىٰ؛ إذ وصف النبوة أعلىٰ من وصف الصدّيقية.

فمجرد اللقاء بين الملك والبشر لا يقتضي الرسالة، وفي الحديث: (أَنَّ رَجُلًا زَارَ أَخًا لَهُ فِي قَرْيَةٍ أُخْرَىٰ، فَأَرْصَدَ اللَّهُ لَهُ، عَلَىٰ مَدْرَجَتِهِ، مَلَكًا)[(١)]، ولم يكن ذلك الزائر رسولًا، كما بعث اللَّه ملكًا للأقرع والأبرص والأعمىٰ، في القصة المشهورة[(٢)]، ولم يكن أي منهم رسولًا، وشواهد هذا كثيرة.

٣- القوة: بأن يتمتع بالقوىٰ العقلية والبدنية التي تمكنه من البلاغ؛ فلا يرسل اللَّه رسولًا أعمىٰ، ولا أخرس، ولا أشل، ولا مقعد، ولا زمِن، وغير ذلك من الآفات التي تمنع من التبليغ، أما المرض العارض فقد يلحق بالنبي، وقد يطول به، لكنه يكون عارضًا، غير مانع من البلاغ، وأعظم من علمنا أنه طال به المرض أيوب عليه السلام، فقد جاء في حديث صححه بعض أهل العلم: (أنه مرض ثماني عشرة سنة)[(٣)]، وهذا بالنسبة لأعمار من قبلنا قد

---

(١) أخرجه مسلم: رقم (٢٥٦٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري: رقم (٣٤٦٤)، ومسلم: رقم (٢٩٦٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه ابن حبان: رقم (٢٨٩٨)، والحاكم: رقم (٤١١٥)، والبزار: رقم =

يكون قليلًا، وقد لا يكون مرضه ذاك منعه من البلاغ، ثم هو، بعده وقبله، قد بلغ رسالات ربه؛ فالقوة وصف في النبوة.

هذا ما يمكن أن يُقال عنه شروط، وهي أوصاف عُرفت بالتتبع والاستقراء لحال الأنبياء، ويقابلها الخلو من الموانع التي لا تليق بهم، قال السفاريني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في منظومته[(١)]:

وأن كل واحد منهم سلِم ... من كل ما نقص ومن كفر عُصم
كذاك من إفك ومن خيانة ... لوصفهم بالصدق والأمانة

فلا يقع من النبي شرك، ولا قبل مبعثه، ولا يكون النبي كذابًا، ولا خائنًا، لمنافاة ذلك صلب الرسالة، ولا يلحقه شيء من صفات النقص التي يعيبها الناس، بل يكون مشهورًا بالأخلاق الحميدة، ولما اختلفت قريش حين جددوا بناء الكعبة، في وضع الحجر، اتفقوا أن يضعه في موضعه أول داخل للمسجد، فدخل النبي ﷺ فصاحوا: الأمين، الأمين! وبهذا استدل هرقل في مسائلته لأبي سفيان علىٰ صدق نبينا ﷺ، فقال: (وَسَأَلْتُكَ، هَلْ كُنْتُمْ تَتَّهِمُونَهُ بِالكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ، فَذَكَرْتَ أَنْ لَا، فَقَدْ أَعْرِفُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِيَذَرَ الكَذِبَ عَلَىٰ النَّاسِ وَيَكْذِبَ عَلَىٰ اللَّهِ... وَسَأَلْتُكَ هَلْ يَغْدِرُ، فَذَكَرْتَ أَنْ لَا، وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ لَا تَغْدِرُ)[(٢)].

= (٦٣٣٣)، من حديث الزهري عن أنس بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا، وصححه ابن حبان والحاكم، وأشار إلىٰ تصحيحه أيضًا بدر الدين العيني في «عمدة القاري»: (١٥/ ٢٨٢)، وقد رواه ابن المبارك في «الزهد»، كما في زوائد نعيم بن حماد عن الزهري مرسلًا: (٢/ ٤٨).

(١) انظر: «الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية»، المعروفة بـ(العقيدة السفارينية): (ص: ٨٥).

(٢) أخرجه البخاري: رقم (٧)، ومسلم: رقم (١٧٧٣)، من حديث ابن عباس عن =

الثاني: الإيمان بمن علمنا اسمه منهم باسمه، ومن لم نعلم اسمه فإننا نؤمن به إجمالًا، ومجموع من سمىٰ اللَّه تعالىٰ في كتابه خمسة وعشرون نبيًّا رسولًا، وأجمعُ المواضع التي ذُكِروا فيها سورة الأنعام، فقد ذُكر ثمانية عشر نبيًّا علىٰ نسق، قال تعالىٰ: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿٨٣﴾ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٨٤﴾ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ ۖ كُلٌّ مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٨٥﴾ وَإِسْمَٰعِيلَ وَٱلْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا ۚ وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٨٣ - ٨٦]، وذكرهم وذكر غيرهم في مواضع متعددة من كتابه، وذكر النبي ﷺ «يوشع بن نون»؛ فمن سماهم اللَّه ورسوله نؤمن بهم تعيينًا بأسمائهم، ومن لم نعلم، وهم كثير، نؤمن بهم إجمالًا، قال تعالىٰ: ﴿مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ ۗ﴾ [غافر: ٧٨]، وممن لم يقصصهم علينا أنبياء بني إسرائيل، من الأسباط، كما نجدهم في أسفار الأنبياء في «العهد القديم» مثل: أرميا، وأشعياء، وحزقيال، ودانيال، وحبقوق، وصموئيل، وغيرهم.

ويظهر، واللَّه أعلم، أن اللَّه تعالىٰ قص علىٰ نبيه وأمته من العرب أنبياء من حولهم من الأمم المجاورة، أو أسلافهم من العرب البائدة، وإلا فإنه لا يخفىٰ أن ثَمَّ أمم بعيدة قد أرسل اللَّه فيهم رسلًا، كبلاد الصين وأستراليا واليابان وروسيا والأمريكيتين، لم يُخلهم من الأنبياء، كما قال: ﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٤].

= أبي سفيان ﷺ.

فأنبياء اللَّه كثر، وقد ورد في حديث أبي أمامة الباهلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الطويل، أن أبا ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سأل النبي ﷺ، قال: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَمْ وَفَّىٰ عِدَّةُ الْأَنْبِيَاءِ؟ قَالَ: «مِائَةُ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ أَلْفًا، الرُّسُلُ مِنْ ذَلِكَ ثَلَاثُ مِائَةٍ وَخَمْسَةَ عَشَرَ، جَمًّا غَفِيرًا»[(١)].

وجاء في أثر عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ووهب بن منبه: «الأنبياء كلهم مائة وأربعة وعشرون ألف نبي، كلهم من بني إسرائيل إلا عشرين نبيًّا»[(٢)]، واللَّه أعلم، لكننا نجزم بكثرتهم، لأن الأمم كثيرة، والأزمنة متطاولة متعاقبة.

الثالث: تصديق ما صح من أخبارهم: فأي خبر ثبت نزوله علىٰ نبي من أنبياء اللَّه وجب تصديقه، لأن المخبِر به هو اللَّه عَزَّ وَجَلَّ، والمخبَر به عن اللَّه عَزَّ وَجَلَّ صادق مصدوق، والأخبار لا يدخلها النسخ، لكن يبقىٰ النظر في الواسطة بيننا وبين ذلك النبي، فهذا الذي لا يمكن النظر فيه إلا في حق نبينا ﷺ، فإن أهل الكتاب لا أسانيد لهم، ورجالهم مجاهيل، وعندهم من الاختلاف في كتبهم الشيء العظيم، فلا سبيل لإثبات ما قاله الأنبياء السابقون إلا القرآن العظيم، أو ما حدّث به نبينا ﷺ عنهم. فإذا وقفنا علىٰ شيء وجب تصديقه، وأما ما ينسبه أهل الكتاب إلىٰ أنبيائهم، فإننا نطبق عليه القاعدة المتقدمة في باب الإيمان بالكتب، فما وافق شرعنا قبلناه،

(١) أخرجه أحمد: رقم (٢٢٢٨٨)، والطبراني في «المعجم الكبير»: رقم (٧٨٧١)، وأخرجه ابن أبي حاتم في «التفسير»: رقم (٦٢٨٣)، عن أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بدون ذكر أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والحديث ضعيف؛ فيه علي بن يزيد بن أبي هلال الألهاني، وهو ضعيف جدًّا، انظر: «تهذيب التهذيب»: (٧/ ٣٩٧).

(٢) ذكره مكي بن أبىٰ طالب القرطبي في كتاب «الهداية إلىٰ بلوغ النهاية»: (١/ ٤٦٧)، وكذلك في «درج الدرر في تفسير الآي والسور» للجرجاني: (١/ ٣٠٦).

وما خالف شرعنا رددناه، وما لا، فإنا لا نصدقه ولا نكذبه.

الرابع: العمل بشريعة من أُرسل إلينا منهم: وهو محمد ﷺ، فإنه خاتم النبيين، والإيمان به واتباعه واجب على العالمين، كما قال تعالىٰ: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وشريعته ناسخة لجميع الشرائع السابقة، ومهيمنة عليها.

قوله: ٤٠- (لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ، وَنُصَدِّقُهُمْ كُلَّهُمْ عَلَىٰ مَا جَاءُوا بِهِ):

وذلك أن الدين واحد، والأنبياء إخوة، قال تعالىٰ: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ۚ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وقد أكفر اللَّه المفرقين بين اللَّه ورسله، قال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا۟ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّا ۚ﴾ [النساء: ١٥٠، ١٥١]، فدعوىٰ الأنبياء واحدة؛ كلهم يدعون إلىٰ توحيد اللَّه وعبادته، قال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقال: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ ۖ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ ۚ﴾ [الشورىٰ: ١٣].

ولا يصح أن يقال: «الأديان السماوية»؛ فالدين واحد، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ۗ﴾ [آل عمران: ١٩]، وإنما التنوع في الشرائع، كما

قال نبينا ﷺ: «الْأَنْبِيَاءُ إِخْوَةٌ مِنْ عَلَّاتٍ، أُمَّهَاتُهُمْ شَتَّىٰ، وَدِينُهُمْ وَاحِدٌ»(١)، يعني شرائعهم شتىٰ، ودينهم واحد.

فيجب الإيمان بجميع أنبياء اللَّه، ومن كفر بنبي من أنبياء اللَّه فقد كفر بجميع أنبياء اللَّه، قال تعالىٰ: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٥]، مع أن نوح أول الأنبياء والرسل، كما قال اللَّه تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٣]، وقال ﷺ في حديث الشفاعة الطويل: «فَيَأْتُونَ نُوحًا فَيَقُولُونَ: يَا نُوحُ، إِنَّكَ أَنْتَ أَوَّلُ الرُّسُلِ إِلَىٰ أَهْلِ الْأَرْضِ»(٢)، فكان تكذيبهم لنوح تكذيبًا لجميع الرسل.

وقد أقر شرعنا بعض ما في الشرائع السابقة، كما قال تعالىٰ: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ﴾ [المائدة: ٤٥]، وزاد عليه بقوله: ﴿فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ﴾ [المائدة: ٤٥]، فشرع من قبلنا شرع لنا ما لم يأت شرعنا بخلافه، لقوله تعالىٰ بعد ذكر النبيين: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ۚ فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰٓؤُلَآءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُواْ بِهَا بِكَٰفِرِينَ ﴿٨٩﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٨٩، ٩٠].

فلا يجوز التحاكم إلىٰ شريعة التوراة أو الإنجيل باعتبار أن أصلها سماوية، والدليل علىٰ ذلك: أن النبي ﷺ قال لعمر رضي الله عنه لما رأىٰ في يده صحائف من التوارة: «أَمُتَهَوِّكُونَ فِيهَا يَا ابْنَ الْخَطَّابِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ جِئْتُكُمْ بِهَا بَيْضَاءَ نَقِيَّةً، لَا تَسْأَلُوهُمْ عَنْ شَيْءٍ فَيُخْبِرُوكُمْ بِحَقٍّ فَتُكَذِّبُوا بِهِ، أَوْ بِبَاطِلٍ فَتُصَدِّقُوا بِهِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ أَنَّ مُوسَىٰ كَانَ حَيًّا، مَا وَسِعَهُ

(١) أخرجه البخاري: رقم (٣٤٤٣)، ومسلم: رقم (٢٣٦٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٢) أخرجه البخاري: رقم (٤٧١٢)، ومسلم: رقم (١٩٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

إِلَّا أَنْ يَتَّبِعَنِي»[١]، وحين ينزل عيسىٰ ابن مريم في آخر الزمان فإنه يحكم بشريعة محمد ﷺ.

❁ ❁ ❁

(١) أخرجه أحمد: رقم (١٥١٥٦) وابن أبي شيبة: رقم (٢٦٤٢١)، من حديث جابر بن عبد اللَّه رضي الله عنهما، وصحح إسناده ابن كثير في «البداية والنهاية»: (١/ ٤٥٨)، وقال الحافظ ابن حجر: رجاله موثوقون إلا أن في مجالد ضعفًا، وأخرج البزار أيضًا من طريق عبد اللَّه بن ثابت الأنصاري أن عمر نسخ صحيفة من التوراة فقال رسول اللَّه ﷺ: (لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء). وفي سنده جابر الجعفي، وهو ضعيف، واستعمله -يعني: البخاري- في الترجمة لورود ما يشهد بصحته من الحديث الصحيح. انظر: «فتح الباري»: (١٣/ ٣٣٤)، وقواه لشواهده وحسنه الألباني في «إرواء الغليل»: (٦/ ٣٤).

الفرق بين النبي والرسول

قيل: لا فرق بين النبي والرسول، فهما مترادفان معناهما واحد، وهذا قول مردود، لقوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ﴾ [الحج: ٥٢]، والعطف يقتضي المغايرة.

واختلف القائلون بالفرق علىٰ عدة أقوال، أشهرها ثلاثة:

القول الأول: أن الرسول من أوحي إليه بشرع وأُمر بتبليغه، والنبي من أوحي إليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه، وانتُقِد من وجوه:

- قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَا ٱلتَّوۡرَىٰةَ فِيهَا هُدٗى وَنُورٞۚ يَحۡكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسۡلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلۡأَحۡبَارُ بِمَا ٱسۡتُحۡفِظُواْ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُواْ عَلَيۡهِ شُهَدَآءَۚ﴾ [المائدة: ٤٤]؛ فالنبيون يحكمون بشرع اللَّه، ويلزم من ذلك التبليغ.

- قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكۡتُمُونَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٨٧]؛ فإذا كان اللَّه قد أخذ الميثاق علىٰ العلماء في البيان والبلاغ، وهم ورثة الأنبياء، فالأنبياء من باب أولىٰ.

- قوله ﷺ: «عُرِضَتْ عَلَيَّ الأُمَمُ، فَأَخَذَ النَّبِيُّ يَمُرُّ مَعَهُ الأُمَّةُ، وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ مَعَهُ النَّفَرُ، وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ مَعَهُ العَشَرَةُ، وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ مَعَهُ الخَمْسَةُ، وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ وَحْدَهُ»(١)؛ فدل علىٰ أن للنبي أتباع قد دعاهم وبلغهم.

(١) أخرجه البخاري: رقم (٦٥٤١)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

- أنه يبعد، من حيث النظر، أن يوحي اللَّه بشريعة لشخص معين، ولا يدعو غيره لاتباعها.

القول الثاني: أن الرسول من أُوحي إليه بشرع جديد وأُمر بتبليغه، وأن النبي من أُوحي إليه بشرع رسول قبله وأُمر بتجديده، وهذا له حظ من النظر، لأن الرسل أعلىٰ منزلة من النبيين، فيكون الرسول رأسًا في قومه، كموسىٰ عليه السلام، في بني إسرائيل، ثم يتبعه اللَّه بأنبياء يجددون ذلك الشرع كلما اندرس، فهم بمنزلة المجددين والقضاة، والمفتين والحكام.

لكن يُعكّر علىٰ هذا قول مؤمن آل فرعون: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا زِلْتُمْ فِى شَكٍّ مِّمَّا جَآءَكُم بِهِۦ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا هَلَكَ قُلْتُمْ لَن يَبْعَثَ ٱللَّهُ مِنۢ بَعْدِهِۦ رَسُولًا ۚ﴾ [غافر: ٣٤]، فسمىٰ يوسف عليه السلام رسولًا، مع أن يوسف عليه السلام لم يأت بشرع جديد، بل كان علىٰ شريعة أبيه يعقوب عليه السلام، ولهذا قال: ﴿قَالُوا۟ فَمَا جَزَٰٓؤُهُۥٓ إِن كُنتُمْ كَٰذِبِينَ﴾ [يوسف: ٧٤]، فأحالهم علىٰ شريعة أبيهم.

القول الثالث: أن الرسول من أُرسل إلىٰ قوم مخالفين لدعوتهم، والنبي من بُعث في قوم موافقين لتعليمهم، والحكم بينهم وإفتائهم، والقضاء بينهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (فالنبي هو الذي ينبئه اللَّه، وهو ينبئ بما أنبأ اللَّه به؛ فإن أُرسل مع ذلك إلىٰ من خالف أمر اللَّه ليبلغه رسالة من اللَّه إليه؛ فهو رسول، وأما إذا كان إنما يعمل بالشريعة قبله، ولم يُرسل هو إلىٰ أحد يبلغه عن اللَّه رسالة؛ فهو نبي، وليس برسول؛ قال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ﴾، وقوله: ﴿مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾؛ فذكر إرسالًا يعمّ النوعين، وقد خص

أحدهما بأنّه رسول؛ فإنّ هذا هو الرسول المطلق الذي أمره بتبليغ رسالته إلىٰ من خالف اللَّه)[(١)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا: (فالأنبياء ينبئهم اللَّه؛ فيُخبرهم بأمره، ونهيه، وخبره، وهم يُنبئون المؤمنين بهم ما أنبأهم اللَّه به من الخبر، والأمر، والنهي؛ فإن أُرسلوا إلىٰ كفار يدعونهم إلىٰ توحيد اللَّه، وعبادته وحده لا شريك له، ولابُدّ أن يكذّب الرسلَ قومٌ؛ قال تعالىٰ: ﴿كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُواْ سَاحِرٌ أَوۡ مَجۡنُونٌ﴾ [الذاريات: ٥٢]، وقال: ﴿مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدۡ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبۡلِكَۚ﴾ [فصلت: ٤٣]؛ فإنّ الرسل تُرسَل إلىٰ مخالفين؛ فيكذّبهم بعضهم، وقال: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِم مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰٓۗ أَفَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَيَنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۗ وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ خَيۡرٞ لِّلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ۝١٠٩ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ جَآءَهُمۡ نَصۡرُنَا فَنُجِّيَ مَن نَّشَآءُۖ وَلَا يُرَدُّ بَأۡسُنَا عَنِ ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡمُجۡرِمِينَ﴾ [يوسف: ١٠٩، ١١٠]، وقال: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيَوۡمَ يَقُومُ ٱلۡأَشۡهَٰدُ﴾ [غافر: ٥١]؛ فقوله: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ﴾ [الحج: ٥٢] دليلٌ علىٰ أن النبيّ مرسل، ولا يسمىٰ رسولًا عند الإطلاق؛ لأنّه لم يرسل إلىٰ قوم بما لا يعرفونه، بل كان يأمر المؤمنين بما يعرفونه أنّه حقّ؛ كالعالِم، ولهذا قال النبي ﷺ: «العلماءُ ورثةُ الأنبياء»)[(٢)].

وليس من شرط الرسول أن يأتي بشريعة جديدة؛ فإنّ يوسف كان علىٰ ملة إبراهيم عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وداود وسليمان عَلَيْهِمَا السَّلَامُ كانا رسولين، وكانا علىٰ شريعة

(١) كتاب النبوات لابن تيمية: (٢/ ٧١٤).
(٢) أخرجه أبوداود: رقم (٣٦٤١)، والترمذي: رقم (٢٦٨٢)، وابن ماجه: رقم (٢٢٣)، وصححه الألباني.

التوراة؛ قال تعالىٰ عن مؤمن آل فرعون: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا زِلْتُمْ فِى شَكٍّ مِّمَّا جَآءَكُم بِهِۦ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا هَلَكَ قُلْتُمْ لَن يَبْعَثَ ٱللَّهُ مِنۢ بَعْدِهِۦ رَسُولًا ۚ﴾ [غافر: ٣٤]، وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّۦنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَٰرُونَ وَسُلَيْمَٰنَ ۚ وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا ﴿١٦٣﴾ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ۚ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٣، ١٦٤])[1]؛ فهذا أقرب الأقوال في الفرق بين النبي والرسول.

❁ ❁ ❁

(١) كتاب النبوات لابن تيمية: (٢/ ٧١٧-٧٢٠).

عصمة الأنبياء

الكلام علىٰ هذه المسألة علىٰ مقامات:

المقام الأول: العصمة في التبليغ:

الأنبياء جميعًا معصومون في التبليغ، قال اللَّه تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ﴾ [المائدة: ٦٧]، فقد تكفل اللَّه بعصمتهم، حتىٰ يبلغوا رسالات ربهم، ومن لازم ذلك ألا يتطرق إلىٰ بلاغهم إحداث شيء ليس منه، كما قال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ ثُمَّ يُحۡكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ﴾ [الحج: ٥٢]، ومعنىٰ «تَمَنَّىٰ» تلا، وقال تعالىٰ عن نبيه ﷺ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ٣ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣، ٤]، وقال سبحانه: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

فإن قال قائل: أوليس نبينا ﷺ قد سُحر، والسحر يؤثر علىٰ العقل، فالجواب: بلىٰ، قد سُحر، وهذا ثابت في الصحيحين(١)، ولا وجه لرَدّه، وإن كان قد ردته المعتزلة، وبعض العقلانيين، فرارًا من هذا الإلزام، لكن السحر أنواع، والسحر الذي سُحر به النبي ﷺ كان يتعلق ببعض الأمور المعاشية؛ هل فعل أو لم يفعل؟ هل أتىٰ أهله أم لا؟ ونحو ذلك، أما ما يتعلق بالرسالة فلا يتطرق إليه أدنىٰ شك أو تردد، لأن اللَّه تعالىٰ

(١) أخرجه البخاري: رقم (٥٧٦٣)، ومسلم: رقم (٢١٨٩)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

قد تكفل بحفظه.

المقام الثاني: العصمة من الشرك:

أنبياء اللَّه معصومون من الشرك، والذي يظهر أن هذه العصمة ثابتة قبل بعثتهم، فلا يعرف عن نبي أنه كان يعبد الأصنام؛ فنبينا ﷺ لم يعبد صنمًا قط؛ كانت فطرته تأبىٰ عليه ذلك، وأما ما جرىٰ من إبراهيم ﷺ فيما حكاه اللَّه تعالىٰ في قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلۡمُوقِنِينَ ۝٧٥ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيۡهِ ٱلَّيۡلُ رَءَا كَوۡكَبٗاۖ قَالَ هَٰذَا رَبِّيۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ ۝٧٦ فَلَمَّا رَءَا ٱلۡقَمَرَ بَازِغٗا قَالَ هَٰذَا رَبِّيۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمۡ يَهۡدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلضَّآلِّينَ ۝٧٧ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمۡسَ بَازِغَةٗ قَالَ هَٰذَا رَبِّي هَٰذَآ أَكۡبَرُۖ فَلَمَّآ أَفَلَتۡ قَالَ يَٰقَوۡمِ إِنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٧٥ - ٧٨]؛ فللمفسرين فيها قولان:

- أن هذا نوع من الحذق والكياسة من إبراهيم عليه السلام، لإقامة الحجة علىٰ قومه، الذين كانوا شغوفين بالهياكل وعبادة الكواكب، لإبطال شركهم، كما قال: ﴿بَلۡ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمۡ هَٰذَا فَسۡـَٔلُوهُمۡ إِن كَانُواْ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٣].

- أنه نوع من البحث والنظر، ولم يقع منه فعل، وقد جرىٰ من إبراهيم عليه السلام في فتوته وأول أمره قبل أن يوحي اللَّه إليه، كما يبحث أي باحث عن الحقيقة، فيخطر في باله أشياء ثم يفندها، فيخطر خاطر جديد ثم يفنده، حتىٰ هداه اللَّه تعالىٰ إلىٰ الحق، وهذا أقرب.

وأما القصة المنسوبة إلىٰ آدم عليه السلام: أن الشيطان لما حملت حواء أتىٰ إليهما، وقال: سمياه عبد الحارث[1]، فهو حديث باطل ظاهر النكارة،

(١) أخرجه الترمذي: رقم (٣٠٧٧)، وأحمد: رقم (٢٠١١٧)، والحاكم: رقم =

ولا يجوز أن تفسر به الآية: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ﴾ [الأعراف: ١٩٠]، فإنها لا يتعلق بآدم وحواء.

وكذلك أيضًا ما تنسبه الإسرائيليات إلىٰ سليمان عليه السلام أنه عبد الأصنام، حاشاه عليه السلام، فإن هذا كله من بهت يهود وأذيتهم لأنبيائهم.

المقام الثالث: العصمة من الكبائر:

أنبياء اللَّه معصومون من الكذب، ومن تعمُّد الكبائر، فلم يقع من نبي من أنبياء اللَّه كبيرة؛ كالزنا والسرقة والقتل وأكل الربا، فإن قال قائل:

= (٤٠٠٣)، من حديث سمرة بن جندب عن النبي ﷺ، قال: «لما حملت حواء طاف بها إبليس، وكان لا يعيش لها ولد، فقال: سميه عبد الحارث، فسمته عبد الحارث، فعاش، وكان ذلك من وحي الشيطان وأمره»، قال الترمذي: (حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث عمر بن إبراهيم عن قتادة، ورواه بعضهم عن عبد الصمد ولم يرفعه)، وفيه عمر بن إبراهيم مختلف فيه، وروايته عن قتادة خاصة فيها ضعف ونكارة واضطراب. انظر: «تهذيب التهذيب»: (٧/ ٤٢٦)، وضعف الحديث ابن العربي في «أحكام القرآن»: (٢/ ٣٥٥)، والقرطبي في «التفسير»: (٧/ ٣٣٨)، وابن كثير في «التفسير»: (٣/ ٥٢٥)، وفي «قصص الأنبياء» له: (١/ ٦٤)، وبدر الدين الشبلي في «آكام المرجان في أحكام الجان»: (ص: ٢٦٩)، والشنقيطي في «العذب النمير»: (٤/ ٤١٩)، والألباني في «السلسلة الضعيفة»: (١/ ٥١٦)، وجعلوه من الإسرائيليات؛ ولهم كلام نفيس جدًا علىٰ الحديث لمن أراد المزيد، ومال إلىٰ تضعيفه بسبب عمر بن إبراهيم: ابن عدي في «الكامل في ضعفاء الرجال»: (٦/ ٨٦)، وابن القيسراني في «ذخيرة الحفاظ»: (٤/ ١٩٧١)، وقال الذهبي: حديث منكر كما في «ميزان الاعتدال»: (٣/ ١٧٩)، وأبطل القصة شيخنا محمد بن صالح العثيمين رحمه الله ونقدها من سبعة أوجه في «القول المفيد علىٰ كتاب التوحيد»: (٢/ ٣٠٨- ٣١٠).

أليس موسىٰ عليه السلام قد قتل القبطي، كما قال تعالىٰ: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيۡهِ﴾ [القصص: ١٥]؟ فالجواب: أن هذا القتل ليس قتل عمد، هذا قتل خطأ، ما كان موسىٰ عليه السلام يقصد قتله، وإنما وكزه فأصاب مقتلًا فمات.

المقام الرابع: العصمة من الصغائر والخطأ:

فالصحيح أنها تجوز علىٰ أنبياء اللَّه، وشواهد هذا متعددة:

- أكل آدم عليه السلام من الشجرة، قال تعالىٰ: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ [طه: ١٢١].

- كذبات إبراهيم عليه السلام قال ﷺ: «**لَمْ يَكْذِبْ إِبْرَاهِيمُ عليه السلام إِلَّا ثَلَاثَ كَذَبَاتٍ، ثِنْتَيْنِ مِنْهُنَّ فِي ذَاتِ اللَّهِ**»(١).

- ما جرىٰ من أيوب عليه السلام حينما حلف أن يضرب امرأته.

- أن النبي ﷺ عبس وتولىٰ، فعاتبه ربه.

- أنه ﷺ حرّم بعض ما أحل اللَّه له، قال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ﴾ [التحريم: ١].

- ومن الخطأ الذي وقع ما رواه أنس رضي الله عنه: أن النبي ﷺ مرَّ بقوم يُلَقِّحُون، فقال: «**لَوْ لَمْ تَفْعَلُوا لَصَلُحَ**»، قال: فخرج شِيصًا، فمرَّ بهم، فقال: «**مَا لِنَخْلِكُمْ؟**» قالوا: قلتَ كذا وكذا، قال: «**أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ**»(٢).

---

(١) أخرجه البخاري: رقم (٣٣٥٧)، ومسلم: رقم (٢٣٧١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٢) أخرجه مسلم: رقم (٢٣٦٣)، من حديث عائشة وأنس رضي الله عنهما.

فالصحيح أنه يقع منهم صغائر، ويقع منهم خطأ، لكن فرق ما بينهم وبين سائر الناس، أن صغائرهم مغفورة، وأن خطأهم لا يقرون عليه، بل ينبهون عليه، ومما يدل علىٰ وقوع الذنب منهم، قوله تعالىٰ: ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ٢]، وأما تأويل بعضهم للآية بذنوب أمته، فتكلف ظاهر، فكيف يصنعون بقوله: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾؟ [محمد: ١٩]؛ فميز بين ذنبه وذنب المؤمنين والمؤمنات، وحسب نبينا ﷺ تكرمة أن يغفر اللَّه ذنبه، ما تقدم وما تأخر، كما أنه ينبهه علىٰ ما يبدر من خطأ غير مقصود، كما في قصة الأعمىٰ، وكما في قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ﴾، وقوله: ﴿لَّا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ مِنۢ بَعْدُ وَلَآ أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَٰجٍ﴾ [الأحزاب: ٥٢].

ومن شواهد التنبيه: أن النبي ﷺ قَامَ فِيهِمْ، فَذَكَرَ لَهُمْ أَنَّ الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالْإِيمَانَ بِاللَّهِ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ، فَقَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ: (يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، تُكَفَّرُ عَنِّي خَطَايَايَ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ، إِنْ قُتِلْتَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَنْتَ صَابِرٌ مُحْتَسِبٌ، مُقْبِلٌ غَيْرُ مُدْبِرٍ»، ثُمَّ قال رسولُ اللَّه ﷺ: «كَيْفَ قُلْتَ؟» قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَتُكَفَّرُ عَنِّي خَطَايَايَ؟ فقال رسولُ اللَّه ﷺ: «نَعَمْ، وَأَنْتَ صَابِرٌ مُحْتَسِبٌ، مُقْبِلٌ غَيْرُ مُدْبِرٍ، إِلَّا الدَّيْنَ، فَإِنَّ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لِي ذَلِكَ»[1].

(١) أخرجه مسلم: رقم (١٨٨٥)، من حديث أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه.

قوله: ٤١- (وَإِنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ الْمُصْطَفَىٰ، وَنَبِيُّهُ الْمُجْتَبَىٰ، وَرَسُولُهُ الْمُرْتَضَىٰ).

وقوله: ٤٢- (وَأَنَّهُ خَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ، وَإِمَامُ الْأَتْقِيَاءِ، وَسَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ، وَحَبِيبُ رَبِّ الْعَالَمِينَ):

الكلام علىٰ نبينا محمد ﷺ - بأبي هو وأمي- يتناوله العلماء من خلال ثلاثة مباحث:

أحدها: دلائل النبوة: وهي المعنية بإثبات صدق نبوته ﷺ، وذكر الآيات والمعجزات، ومن أمثلتها: دلائل النبوة للبيهقي، ولأبي نعيم، والأصبهاني.

الثاني: خصائص النبوة: وهي المعنية بذكر الخصائص القدرية والشرعية، ومن أمثلتها: خصائص النبوة لابن الملقن، والخصائص النبوية الكبرىٰ، وأنموذج اللبيب في خصائص الحبيب، للسيوطي.

الثالث: شمائل النبوة: وهي المعنية بذكر سجاياه وكريم خصاله، ومن أمثلتها: الشمائل المحمدية للترمذي، وشمائل الرسول لابن كثير.

• قوله: (وَإِنَّ مُحَمَّدًا): «إن» بكسر الهمزة، هو عطف علىٰ قوله في مستهل الرسالة: «نَقُولُ فِي تَوحِيدِ اللَّهِ مُعْتَقِدِينَ بِتَوفِيقِ اللَّهِ: إِنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ لا شَرِيكَ لَهُ»، و«محمد» فاسمه الشريف المقدم، وله أسماء أخر، كما قال: «لِي خَمْسَةُ أَسْمَاءٍ: أَنَا مُحَمَّدٌ، وَأَحْمَدُ، وَأَنَا المَاحِي، الَّذِي يَمْحُو اللَّهُ بِي الكُفْرَ، وَأَنَا الحَاشِرُ، الَّذِي يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَىٰ قَدَمِي، وَأَنَا العَاقِبُ»[(١)]،

---

(١) أخرجه البخاري: رقم (٣٥٣٢)، ومسلم: رقم (٢٣٥٤)، من حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه.

فأما اسمه محمد: فهو الذي سماه به أبوه، وقيل لم يُسمَّ به قبله أحد، ويدل علىٰ الحمد، وأسماؤه الخمسة ﷺ أعلام وأوصاف؛ فهي أعلام علىٰ ذاته ﷺ، وأوصاف منطبقة عليه، بخلاف أسماء سائر الناس؛ فربما كانت علمًا، ولم تكن وصفًا منطبقًا، واسمه أحمد، أثبته اللَّه تعالىٰ في كتابه في بشارة عيسىٰ عليه السلام، حيث قال: ﴿وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ [الصف: ٦]، وهو يدل أيضًا علىٰ كمال الحمد، لأنه خرج مخرج أفعل التفضيل، وقد فسر ﷺ معنىٰ اسميه الماحي والحاشر، وجاء تفسير العاقب في رواية مسلم: «وَالْعَاقِبُ الَّذِي لَيْسَ بَعْدَهُ نَبِيٌّ»(١)؛ فهو محمد بن عبد اللَّه بن عبد المطلب بن هاشم.

وقد وصف المصنف رحمه الله النبي ﷺ بعشرة أوصاف مستحقة لنبينا ﷺ، وهي:

١ - العبودية: كمال المخلوق يحصل بتحقيق العبودية للَّه تعالىٰ؛ فأكمل الخلق هما الخليلان: إبراهيم ﷺ، ومحمد ﷺ، قال ﷺ: «**أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**»(٢)، وقال: «**أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**»(٣)، وقد وصفه اللَّه تعالىٰ بوصف العبودية في أشرف المقامات:

- في حال تنزل القرآن، قال تعالىٰ: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣]، وقال: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ﴾ [الفرقان: ١].

- وفي أشرف ليلة مرت به، وهي ليلة الإسراء، قال سبحانه: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾ [الإسراء: ١].

(١) أخرجه مسلم: رقم (٢٣٥٤)، من حديث جبير رضي الله عنه.
(٢) أخرجه البخاري: رقم (٤٧١٢). (٣) أخرجه مسلم: رقم (٢٢٧٨).

- وفي حال قيامه بالدعوة التي هي أشرف وظيفة، قال تعالىٰ: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُواْ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾ [الجن: ١٩].

فالعبودية أشرف وصف يتصف به مخلوق:

ومما زادني شرفًا وتِيهًا — وكدتُ بأخمصي أطأ الثريَّا
دخولي تحت قولك: يا عبادي — وأن صيرت أحمد لي نبيًّا

فمن ادعىٰ سقوط العبودية فقد ضل وخاب وخسر، وهذا يدعيه بعض زنادقة الصوفية، ويستدلون بقوله تعالىٰ: ﴿وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ﴾ [الحجر: ٩٩]، وإنما اليقين الموت.

٢- الاصطفاء: قال تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِۚ﴾ [الحج: ٧٥]، فقد اصطفاه اللَّه من خير سلالات بني آدم، عن علم وحكمةٍ، قال ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ كِنَانَةَ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ، وَاصْطَفَىٰ قُرَيْشًا مِنْ كِنَانَةَ، وَاصْطَفَىٰ مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ، وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ»(١)؛ فهو صفوة الصفوة، خيار من خيار، بأبي هو وأمي ﷺ.

٣- النبوة: مأخوذة إما من النبأ: وهو الإعلام، فسُمي النبي نبيًّا، لأنه مُنبأ بوحي من اللَّه، كما أنه ينبئ الناس، وإما من النَّبْوة: وهي الارتفاع، لكونه قد فاق غيره.

٤- الاجتباء: وهو بمعنىٰ التقريب والاصطفاء، قال تعالىٰ: ﴿ثُمَّ ٱجْتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ﴾ [طه: ١٢٢].

٤- الرسالة: وهي البعث، وقد تقدم الكلام في بيان الفرق بين النبي والرسول.

---

(١) أخرجه مسلم: رقم (٢٢٧٦)، من حديث واثلة بن الأسقع رضي الله عنه.

٥- الارتضاء: فهو مرتضىٰ من ربه، قد بلغ الرسالة وأدىٰ الأمانة، ونصح الأمة، وجاهد في اللَّه حق جهاده، فرضي عنه ربه وأرضاه، وامتن عليه، فقال تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمۡ تَكُن تَعۡلَمُۚ وَكَانَ فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكَ عَظِيمٗا﴾ [النساء: ١١٣]، وقال: ﴿إِنَّا فَتَحۡنَا لَكَ فَتۡحٗا مُّبِينٗا ۝١ لِّيَغۡفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكَ وَيَهۡدِيَكَ صِرَٰطٗا مُّسۡتَقِيمٗا ۝٢ وَيَنصُرَكَ ٱللَّهُ نَصۡرًا عَزِيزًا﴾ [الفتح: ١ - ٣].

والجمع بين وصفي العبودية والرسالة فيه رد علىٰ أهل الغلو وأهل الجفاء؛ فوصفه بالرسالة رد علىٰ أهل الجفاء، الذين ينتقصون حقه ﷺ، وربما فضلوا الأولياء والأئمة علىٰ الأنبياء، والوصف بالعبودية رد علىٰ أهل الغلو، الذين رفعوه فوق منزلته، وخلعوا عليه أوصافًا لا تنبغي إلا للَّه ﷻ، كغلاة المدّاحين، الذين يحيون الموالد البدعية، ويدبجون القصائد المديحية، كقصيدة «البردة» التي جاء فيها:

يا أكرم الخلق ما لي من ألوذ به ... سواك عند حلول الحادث العمم
إن لم تكن يوم معادي آخذًا بيدي ... عفوًا وإلا فقل: يا زلة القدم
فإن من جودك الدنيا وضرتها ... ومن علومك علم اللوح والقلم

وقد نهىٰ النبي ﷺ عن إطرائه والغلو فيه، فقال: «لَا تُطْرُونِي، كَمَا أَطْرَتْ النَّصَارَىٰ ابْنَ مَرْيَمَ، فَإِنَّمَا أَنَا عَبْدُهُ، فَقُولُوا عَبْدُ اللَّهِ، وَرَسُولُهُ»[(١)]، ولما دخل عليه وفد بني عامر، فقالوا: أَنْتَ سَيِّدُنَا، فَقَالَ: «السَّيِّدُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ»، قالوا: وَأَفْضَلُنَا فَضْلًا، وَأَعْظَمُنَا طَوْلًا، فَقَالَ: «قُولُوا بِقَوْلِكُمْ، أَوْ بَعْضِ قَوْلِكُمْ، وَلَا يَسْتَجْرِيَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ»[(٢)]، وعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رضي الله عنه، قَالَ: أَتَىٰ

(١) أخرجه البخاري: رقم (٣٤٤٥)، من حديث عمر رضي الله عنه.
(٢) أخرجه أبو داود: رقم (٤٨٠٦)، والبخاري في «الأدب المفرد»: رقم (٢١١)، =

النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ فَكَلَّمَهُ، فَجَعَلَ تُرْعَدُ فَرَائِصُهُ، فَقَالَ لَهُ: «هَوِّنْ عَلَيْكَ، فَإِنِّي لَسْتُ بِمَلِكٍ، إِنَّمَا أَنَا ابْنُ امْرَأَةٍ تَأْكُلُ الْقَدِيدَ»(١)، و(القديد): هو اللحم المملح المجفف، يطمئنه بذلك ويسكنه، ويتضع للَّه.

فأفضل ما نُعرّف به نبينا ﷺ ما عرّفه اللَّه به، وعرّف به نفسه، وعلّم أمته أن يقولوا في التشهد: (وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ)(٢)، وقال في ذكر أركان الإسلام: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَىٰ خَمْسٍ، شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ»(٣)، كما عرّف أخاه عيسىٰ ابن مريم عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَأَنَّ عِيسَىٰ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ»(٤)، فالجمع بين الوصفين ميزان الاعتدال؛ فلا غلو ولا جفاء، ولا إفراط ولا تفريط.

وليعلم أن منّة اللَّه تعالىٰ علىٰ عباده ببعثة محمد ﷺ منّة عظيمة، تنقضي الأعمار دون شكرها، فقد قال اللَّه تعالىٰ: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤]؛ فقد كان الناس في جاهلية جهلاء، وضلالة عمياء، حتىٰ بعث اللَّه محمدًا ﷺ، للناس كافة؛ مشركهم

= والنسائي في «السنن الكبرىٰ»: رقم (١٠٠٠٤)، من حديث عبد اللَّه بن الشخير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وإسناده صحيح.

(١) أخرجه ابن ماجه: رقم (٣٣١٢)، والحاكم في «المستدرك»: رقم (٤٣٦٦)، وصححه، من حديث أبي مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصححه الأرنؤوط.

(٢) أخرجه البخاري: رقم (٨٣١)، ومسلم: رقم (٤٠٢)، من حديث عبد اللَّه بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه مسلم: رقم (١٦)، من حديث عبد اللَّه بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) أخرجه البخاري: رقم (٣٤٣٥)، ومسلم: رقم (٢٨)، من حديث عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وكتابيهم، كما قال تعالىٰ: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ ۝١ رَسُولٌ مِّنَ اللَّهِ يَتْلُو صُحُفًا مُّطَهَّرَةً ۝٢ فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ﴾ [البينة: ٢، ٣]؛ فنعمة اللَّه تعالىٰ ببعثة محمد ﷺ نعمة عظيمة تقصر الكلمات دون بيانها، ونحن نتفيأ هذه النعمة، فنسأل اللَّه أن يرزقنا التمسك بالسنة.

٦- **خاتم الأنبياء**: قال ابن فارس: («خَتَمَ»: الْخَاءُ وَالتَّاءُ وَالْمِيمُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ بُلُوغُ آخِرِ الشَّيْءِ. يُقَالُ: خَتَمْتُ الْعَمَلَ، وَخَتَمَ الْقَارِئُ السُّورَةَ. فَأَمَّا الْخَتْمُ، وَهُوَ الطَّبْعُ عَلَىٰ الشَّيْءِ، فَذَلِكَ مِنَ الْبَابِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الطَّبْعَ عَلَىٰ الشَّيْءِ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ بُلُوغِ آخِرِهِ، فِي الْأَحْرَازِ. وَالْخَاتَمُ مُشْتَقٌّ مِنْهُ؛ لِأَنَّ بِهِ يُخْتَمُ. وَيُقَالُ الْخَاتِمُ . . . وَالنَّبِيُّ ﷺ خَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ؛ لِأَنَّهُ آخِرُهُمْ)[(١)]، قال تعالىٰ: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، وقال ﷺ: «**وَأَنَا الْعَاقِبُ، وَالْعَاقِبُ الَّذِي لَيْسَ بَعْدَهُ نَبِيٌّ**»[(٢)]، وقال: «**وَإِنَّهُ سَيَكُونُ فِي أُمَّتِي ثَلَاثُونَ كَذَّابُونَ، كُلُّهُمْ يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ، وَأَنَا خَاتَمُ النَّبِيِّينَ، لَا نَبِيَّ بَعْدِي**»[(٣)]، وقال: «**إِنَّ مَثَلِي وَمَثَلَ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي، كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنَىٰ بَيْتًا فَأَحْسَنَهُ وَأَجْمَلَهُ، إِلَّا مَوْضِعَ لَبِنَةٍ مِنْ زَاوِيَةٍ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَطُوفُونَ بِهِ، وَيَعْجَبُونَ لَهُ، وَيَقُولُونَ هَلَّا وُضِعَتْ هَذِهِ اللَّبِنَةُ؟ قَالَ: فَأَنَا اللَّبِنَةُ وَأَنَا خَاتِمُ النَّبِيِّينَ**»[(٤)]؛ فمن ادّعىٰ النبوة بعده فقد كفر، ومن صدّقه فقد كفر.

---

(١) «معجم مقاييس اللغة»: (٢/ ٢٤٥).

(٢) أخرجه مسلم: رقم (٢٣٥٤)، من حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه.

(٣) أخرجه أبو داود: رقم (٤٢٥٢)، والترمذي: رقم (٢٢١٩)، وصححه؛ وأحمد: رقم (٢٢٣٩٥)، وابن حبان: رقم (٧٢٣٨)، من حديث ثوبان رضي الله عنه، وإسناده صحيح.

(٤) أخرجه البخاري: رقم (٣٥٣٥)، ومسلم: رقم (٢٢٨٦).

وقد ظهر في مطاوي التاريخ متنبؤون كذابون، كان من أوائلهم: مسيلمة الكذاب، والأسود العنسي، وسجاح، وكان من أواخرهم: ميرزا غلام أحمد القادياني.

٧- **إمام الأتقياء**: نبينا ﷺ أتقىٰ الناس لربه، وقد صرح بذلك حينما دعا أصحابه في حجة الوداع إلىٰ أن يفسخوا إحرامهم بالحج إلىٰ عمرة، فشق عليهم ذلك وترددوا، وكان ذلك منهم تورعًا؛ فعن جابر رضي الله عنه، قال: (أَهْلَلْنَا أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْحَجِّ خَالِصًا، لَيْسَ مَعَهُ غَيْرُهُ، خَالِصًا وَحْدَهُ، فَقَدِمْنَا مَكَّةَ صُبْحَ رَابِعَةٍ مَضَتْ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، فَقال النبي ﷺ: «حِلُّوا، وَاجْعَلُوهَا عُمْرَةً»، فَبَلَغَهُ إِنَّا نَقُولُ: لَمَّا لَمْ يَكُنْ وَبَيْنَ عَرَفَةَ إِلَّا خَمْسٌ، أَمَرَنَا أَنْ نَحِلَّ، فَنَرُوحَ إِلَىٰ مِنًى، وَمَذَاكِيرُنَا تَقْطُرُ مَنِيًّا، فَخَطَبَنَا، فَقَالَ: «قَدْ بَلَغَنِي الَّذِي قُلْتُمْ، وَإِنِّي لَأَتْقَاكُمْ، وَأَبَرُّكُمْ، وَلَوْلَا الْهَدْيُ لَحَلَلْتُ، وَلَوِ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا أَهْدَيْتُ، حِلُّوا، وَاجْعَلُوهَا عُمْرَةً»[(١)].

فنبينا ﷺ أتقىٰ الناس لربه، وتقواه هي القسطاس المستقيم، وهي المعيار السليم، الذي يرد إليه كل شيء، فمن خيل إليه أنه أصوب من النبي ﷺ، وأنه يزيد علىٰ فعله، فهو في ضلال مبين؛ ففي حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: (جَاءَ ثَلَاثَةُ رَهْطٍ إِلَىٰ بُيُوتِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، يَسْأَلُونَ عَنْ عِبَادَةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا أُخْبِرُوا كَأَنَّهُمْ تَقَالُّوهَا، فَقَالُوا: وَأَيْنَ نَحْنُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، قَدْ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ؟! قَالَ أَحَدُهُمْ: أَمَّا أَنَا، فَإِنِّي أُصَلِّي اللَّيْلَ أَبَدًا، وَقَالَ آخَرُ: أَنَا أَصُومُ الدَّهْرَ، وَلَا أُفْطِرُ، وَقَالَ آخَرُ: أَنَا أَعْتَزِلُ النِّسَاءَ، فَلَا أَتَزَوَّجُ أَبَدًا، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَنْتُمُ الَّذِينَ قُلْتُمْ كَذَا

---

(١) أخرجه أحمد: رقم (١٤٤٠٩)، والنسائي: رقم (٢٨٠٥)، وابن ماجه: رقم: (٢٩٨٠).

وَكَذَا، أَمَا وَاللَّهِ، إِنِّي لَأَخْشَاكُمْ لِلَّهِ وَأَتْقَاكُمْ لَهُ، لَكِنِّي أَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأُصَلِّي وَأَرْقُدُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي»[(١)].

٨- سيد المرسلين: وهذه السيادة تظهر جلية بعد البعث، كما أخبر عن نفسه ﷺ بقوله: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَوَّلُ مَنْ يَنْشَقُّ عَنْهُ الْقَبْرُ، وَأَوَّلُ شَافِعٍ، وَأَوَّلُ مُشَفَّعٍ»[(٢)]، وقوله: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا فَخْرَ، وَبِيَدِي لِوَاءُ الْحَمْدِ، وَلَا فَخْرَ»[(٣)].

٩- حبيب رب العالمين: هذه الجملة، وإن كانت صحيحة، لكنها قاصرةٌ في وصفه ﷺ، لأن نبينا ﷺ استحق وصف الخِلّة، والخِلّة أعلىٰ المحبة؛ وأخبر ﷺ عن بلوغه هذه الرتبة، وقال: «إِنِّي أَبْرَأُ إِلَىٰ اللَّهِ أَنْ يَكُونَ لِي مِنْكُمْ خَلِيلٌ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ قَدِ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا، كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، ولو كنت متخذ مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا»[(٤)].

---

(١) أخرجه البخاري: رقم (٥٠٦٣)، واللفظ له، ومسلم: رقم (١٤٠١)، من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم: رقم (٢٢٧٨) بهذا اللفظ، وأخرجه البخاري: رقم (٤٧١٢)، بلفظ: «أنا سيّد النّاس يوم القيامة».

(٣) أخرجه الترمذي: رقم (٣٦١٥)، واللفظ له، وابن ماجه: رقم (٤٣٠٨)، وأحمد: رقم (١٠٩٨٧)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وقال الترمذي: حديث حسن، وصححه الصنعاني في التنوير: (٤/ ٢٥٨)، وعلي الهروي في «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٣٠٧١)، والألباني في «صحيح الجامع»: (١/ ٣٠٩)، وأخرجه أحمد: رقم (٢٦٩٢)، وأبو داود الطيالسي: رقم (٢٨٣٤)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وقال ابن كثير رحمه الله: (وثبت بالتّواتر عنه، صلوات اللّه وسلامه عليه، أنّه قال: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا فَخْرَ»): «البداية والنهاية»: (١/ ٣٣١).

(٤) أخرجه مسلم: رقم (٥٣٢)، من جندب بن عبد اللّه البجلي رضي الله عنه.

وبعض الناس يقول: إبراهيم خليل الرحمن، ومحمد حبيب الرحمن! ويروُون في ذلك حديثًا ضعيفًا[(١)]؛ فالخلة أعلىٰ المحبة، ولهذا لا يمكن أن يشاركها شيء، فلا يمكن لنبينا ﷺ أن يبذل الخلة لغير اللَّه ﷻ، لأن اللَّه قد اتخذه خليلًا.

۞ ۞ ۞

(١) أخرجه الترمذي: رقم (٣٦١٦)، والدارمي في «سننه»: رقم (٤٨)، وقال الترمذي: هذا حديث غريب، ولفظه: «قد سمعت كلامكم وعجبكم؛ إنّ إبراهيم خليل اللّه، وهو كذلك، وموسىٰ نجيّ اللّه، وهو كذلك، وعيسىٰ روحه وكلمته، وهو كذلك، وآدم اصطفاه اللّه، وهو كذلك، ألا وأنا حبيب اللّه، ولا فخر، وأنا حامل لواء الحمد يوم القيامة، ولا فخر، وأنا أوّل شافع، وأوّل مشفّع يوم القيامة، ولا فخر، وأنا أوّل من يحرّك حلق الجنّة فيفتح اللّه لي فيدخلنيها ومعي فقراء المؤمنين، ولا فخر، وأنا أكرم الأوّلين والآخرين، ولا فخر»، والحديث ضعيف.

دلائل النبوة

دلائل النبوة كثيرة وفيرة، لأن الأمر خطير؛ فما كان اللَّه أن يصطفي رجلًا من الناس ليقول لهم: أنا رسولٌ من رب العالمين، وهذا وحْيُه وكلامُه، وآمركم بكذا، وأنهاكم عن كذا، دون أن يؤيده بالأدلة الواضحات، والبراهين الساطعات علىٰ صدق دعواه، وهذا هو ما يسمىٰ بدلائل النبوة.

وقد حصر المتكلمون فحصروا دلائل النبوة في دليل واحد وهو المعجزات، ولا شك أن المعجزات من أوضح دلائل النبوة؛ إذ المعجزة: أمر خارق للعادة يجريه اللَّه تعالىٰ علىٰ يد نبي، وتسميتها القرآنية «آية»، قال اللَّه ﷻ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍۖ﴾ [الإسراء: ١٠١]، وقال: ﴿وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِى جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍۖ فِى تِسْعِ ءَايَٰتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِۦٓ﴾ [النمل: ١٢]، وقال: ﴿وَٱضْمُمْ يَدَكَ إِلَىٰ جَنَاحِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ ءَايَةً أُخْرَىٰ﴾ [طه: ٢٢]؛ لكن كثيرًا من المصنفين اصطلح علىٰ تسميتها: معجزة؛ فإن أجراها اللَّه تعالىٰ علىٰ يد رجل صالح، فهي «كرامة»، وإن جرت علىٰ يد ساحر، فهي «سحر».

وأنكرت المعتزلة كرامات الأولياء، والسحر! قالوا: لو أثبتنا خرق العادة لغير نبي لالتبس النبي بالولي، والتبس النبي بالساحر، والأدلة متوافرة متواترة علىٰ إثبات الكرامات، وعلىٰ إثبات السحر؛ من القرآن والسنة، والحس والواقع، تواترًا لا مجال فيه للرد والإنكار.

والجواب عن شبهة المعتزلة هذه أن يقال: إن الولي حقًّا لا يمكن أن

يدعي النبوة، بل إن الولي حقًّا لا يدعي الولاية؛ فأولياء اللَّه حقًّا يُزرون علىٰ أنفسهم، ويتهمونها بالتقصير؛ فهذا المحذور مندفع، وأما دعوىٰ الالتباس بين النبي والساحر، فهو أشد بعدًا، لأن دعوىٰ النبوة لا يدعيها إلا أصدق الصادقين، أو أكذب الكاذبين، ولا يلتبس أمرهما إلا علىٰ أجهل الجاهلين؛ فبين النبي والساحر أعظم مما بين السماء ذات الرجع والأرض ذات الصدع؛ كيف يلتبس النبي الكريم النقي، بالساحر المشعوذ، الكذاب، الأفاك المبين؟! لا يمكن أن يلتبس هذا إلا علىٰ مغفل ساذج، لا يعقل.

فنثبت آيات الأنبياء وكرامات الأولياء، ونثبت السحر أيضًا، ولكن السحر لا يغير ذوات الأشياء، وإنما هو تأثير علىٰ النفوس، وتخييل علىٰ العيون، كما قال تعالىٰ: ﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾ [طه: ٦٦]، وقال: ﴿فَلَمَّآ أَلْقَوْاْ سَحَرُوٓاْ أَعْيُنَ ٱلنَّاسِ وَٱسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَآءُو بِسِحْرٍ عَظِيمٍ﴾ [الأعراف: ١١٦]؛ فهو نوع من الشعوذة والتلبيس علىٰ الأبصار والعقول، وليس قلبًا للحقائق والأعيان، أما الآيات التي يجريها اللَّه تعالىٰ علىٰ أيدي أنبيائه، فإنها تفترق تمام الافتراق عما يفعله السحرة؛ وليست من جنس ما يتمكن منه الناس، إذ أنها قلب لحقيقة الشيء، كما قلب اللَّه العصىٰ حية، وسلب الماء خاصية السيلان فكان كالجبال؛ ولهذا لما ألقىٰ موسىٰ عصاه أمام السحرة خروا سجدًا! أدركوا أن هذا من غير جنس بضاعتهم، وخلاف صنعتهم، شيء لا يعهدونه ويصنعونه من التزويق والتمويه؛ فلذلك آمنوا سراعًا، وخروا سجدًا، قال تعالىٰ: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ فَإِذَا هِىَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ ﴿١١٧﴾ فَوَقَعَ ٱلْحَقُّ وَبَطَلَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴿١١٨﴾ فَغُلِبُواْ هُنَالِكَ وَٱنقَلَبُواْ صَٰغِرِينَ ﴿١١٩﴾ وَأُلْقِىَ ٱلسَّحَرَةُ سَٰجِدِينَ ﴿١٢٠﴾ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٢١﴾ رَبِّ مُوسَىٰ

وَهَـٰرُونَ﴾ [الأعراف: ١١٧ - ١٢٢].

والمقصود أن دلائل النبوة متعددة متنوعة، فمن أشهرها:

أولًا: الآيات: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ نَبِيٍّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ إِلَّا قَدْ أُعْطِيَ مِنَ الْآيَاتِ مَا مِثْلَهُ آمَنَ عَلَيْهِ الْبَشَرُ، وَإِنَّمَا كَانَ الَّذِي أُوتِيتُ وَحْيًا أَوْحَاهُ اللَّهُ إِلَيَّ، فَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ تَابِعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ»(١)؛ فاللَّه تعالىٰ قد أجرىٰ علىٰ أيدي أنبيائه آيات عظام، قد نجىٰ إبراهيم عليه السلام من النار، وقال تعالىٰ لها: ﴿كُونِي بَرْدًا وَسَلَـٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الأنبياء: ٦٩]، وآتىٰ صالح عليه السلام الناقة التي لها شرب ولهم شرب يوم معلوم، وفلق البحر لموسىٰ عليه السلام، وقلب له العصىٰ حية، وآتاه تسع آيات بينات، ومكّن عيسىٰ عليه السلام من إبراء الأكمه والأبرص، وإحياء الموتىٰ، وإعلامهم بما يأكلون، وما يدخرون في بيوتهم.

وأما نبينا ﷺ فآتاه اللَّه من الآيات الشيء العظيم، ومن أعظمها:

- القرآن العظيم: وهو المعجزة الخالدة التي تحدىٰ اللَّه الناس أن يأتوا بمثله، أو بعشر سور من مثله، أو بسورة من مثله، قال تعالىٰ: ﴿فَلْيَأْتُوا۟ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ إِن كَانُوا۟ صَـٰدِقِينَ﴾ [الطور: ٣٤]، وقال: ﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَـٰتٍ﴾ [هود: ١٣]، وقال: ﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ﴾ [يونس: ٣٨].

- انفلاق القمر: كما في حديث أنس رضي الله عنه بلفظ: (أَنَّ أَهْلَ مَكَّةَ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرِيَهُمْ آيَةً، فَأَرَاهُمُ الْقَمَرَ شِقَّتَيْنِ، حَتَّىٰ رَأَوْا حِرَاءً بَيْنَهُمَا)(٢).

---

(١) أخرجه النسائي في «السنن الكبرىٰ»: رقم (٧٩٢٣).

(٢) أخرجه البخاري: رقم (٣٨٦٨)، واللفظ له، ومسلم: رقم (٢٨٠٢).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما: (إِنَّ الْقَمَرَ انْشَقَّ عَلَىٰ زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ)(١)، وعن ابن مسعود رضي الله عنه: (بَيْنَمَا نَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمِنًى إِذَا انْفَلَقَ الْقَمَرُ فِلْقَتَيْنِ، فَكَانَتْ فِلْقَةٌ وَرَاءَ الْجَبَلِ، وَفِلْقَةٌ دُونَهُ، فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اشْهَدُوا»)(٢).

- **الإسراء والمعراج**: قال تعالىٰ: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الإسراء: ١]، وقال: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿١٤﴾ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ ﴿١٥﴾ إِذْ يَغْشَى ٱلسِّدْرَةَ مَا يَغْشَىٰ ﴿١٦﴾ مَا زَاغَ ٱلْبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ ﴿١٧﴾ لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾ [النجم: ١٣ - ١٨].

وما سوىٰ ذلك كثير؛ كتسبيح الحصىٰ بين يديه، وتكثير الطعام لديه، وتفجر الماء بين أصابعه، وسلام الشجر والحجر عليه، وحنين الجذع إليه.

ثانيًا: سيرته العطرة، وشمائله الطاهرة: فإنها تدل علىٰ صدقه، والناس قد آتاهم اللَّه من المدارك ما يميزون به بين الصادق والكاذب، فتجد أن كثيرًا ممن لقي نبينا ﷺ، من أهل الإنصاف، يقول: واللَّه ما وجهك بوجه كذاب.

ولما نزل عليه الوحي في غار حراء، «وأتىٰ خديجة رضي الله عنها، ترجف بوادره، قال لخديجة: «أَيْ خَدِيجَةُ! مَا لِي»، وأخبرها الخبر. قال: «لَقَدْ خَشِيتُ عَلَىٰ نَفْسِي»، قالت له خديجة: كلَّا، أبشِرْ، فواللَّهِ! لا يُخزيك اللَّه أبدًا، واللَّه! إنك لتصلُ الرحمَ، وتصدقُ الحديثَ، وتحملُ الكَلَّ، وتكسِبُ المعدومَ، وتقري الضيفَ، وتعينُ علىٰ نوائب الحقِّ»(٣)، في

(١) أخرجه البخاري: رقم (٣٨٧٠)، ومسلم: رقم (٢٨٠٣).
(٢) أخرجه البخاري: رقم (٣٨٦٩)، ومسلم: رقم (٢٨٠٠)، واللفظ له.
(٣) أخرجه البخاري: رقم (٣)، ومسلم: رقم (١٦٠)، واللفظ له، من حديث عائشة رضي الله عنها.

القصة المشهورة؛ فاستدلت ﵂ بسيرته، وسبق فضله علىٰ صدقه، وقد كان يلقب عند قريش: الصادق الأمين.

ومن أعظم الدلائل ما تضمنه حديث هرقل الطويل، فعن عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ ﵄، أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ بْنَ حَرْبٍ أَخْبَرَهُ: (أَنَّ هِرَقْلَ أَرْسَلَ إِلَيْهِ فِي رَكْبٍ مِنْ قُرَيْشٍ، وَكَانُوا تُجَّارًا بِالشَّأْمِ، فِي الْمُدَّةِ الَّتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَادَّ فِيهَا أَبَا سُفْيَانَ وَكُفَّارَ قُرَيْشٍ، فَأَتَوْهُ وَهُمْ بِإِيلِيَاءَ، فَدَعَاهُمْ فِي مَجْلِسِهِ، وَحَوْلَهُ عُظَمَاءُ الرُّومِ، ثُمَّ دَعَاهُمْ وَدَعَا بِتَرْجُمَانِهِ، فَقَالَ: أَيُّكُمْ أَقْرَبُ نَسَبًا بِهَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ؟ فَقَالَ أَبُو سُفْيَانَ: فَقُلْتُ أَنَا أَقْرَبُهُمْ نَسَبًا، فَقَالَ: أَدْنُوهُ مِنِّي، وَقَرِّبُوا أَصْحَابَهُ فَاجْعَلُوهُمْ عِنْدَ ظَهْرِهِ، ثُمَّ قَالَ لِتَرْجُمَانِهِ: قُلْ لَهُمْ إِنِّي سَائِلٌ هَذَا عَنْ هَذَا الرَّجُلِ، فَإِنْ كَذَبَنِي فَكَذِّبُوهُ. فَوَاللَّهِ، لَوْلَا الْحَيَاءُ مِنْ أَنْ يَأْثِرُوا عَلَيَّ كَذِبًا لَكَذَبْتُ عَنْهُ. ثُمَّ كَانَ أَوَّلَ مَا سَأَلَنِي عَنْهُ أَنْ قَالَ: كَيْفَ نَسَبُهُ فِيكُمْ؟ قُلْتُ: هُوَ فِينَا ذُو نَسَبٍ، قَالَ: فَهَلْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ مِنْكُمْ أَحَدٌ قَطُّ قَبْلَهُ؟ قُلْتُ: لا، قَالَ: فَهَلْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: فَأَشْرَافُ النَّاسِ يَتَّبِعُونَهُ أَمْ ضُعَفَاؤُهُمْ؟ فَقُلْتُ: بَلْ ضُعَفَاؤُهُمْ، قَالَ: أَيَزِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ؟ قُلْتُ: بَلْ يَزِيدُونَ، قَالَ: فَهَلْ يَرْتَدُّ أَحَدٌ مِنْهُمْ سَخْطَةً لِدِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: فَهَلْ كُنْتُمْ تَتَّهِمُونَهُ بِالْكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: فَهَلْ يَغْدِرُ؟ قُلْتُ: لَا، وَنَحْنُ مِنْهُ فِي مُدَّةٍ لَا نَدْرِي مَا هُوَ فَاعِلٌ فِيهَا، قَالَ: وَلَمْ تُمْكِنِّي كَلِمَةٌ أُدْخِلُ فِيهَا شَيْئًا غَيْرُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ، قَالَ: فَهَلْ قَاتَلْتُمُوهُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَكَيْفَ كَانَ قِتَالُكُمْ إِيَّاهُ؟ قُلْتُ: الْحَرْبُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ سِجَالٌ، يَنَالُ مِنَّا وَنَنَالُ مِنْهُ، قَالَ: مَاذَا يَأْمُرُكُمْ؟ قُلْتُ: يَقُولُ: اعْبُدُوا اللَّهَ وَحْدَهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَاتْرُكُوا مَا يَقُولُ آبَاؤُكُمْ، وَيَأْمُرُنَا بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، وَالصِّدْقِ وَالْعَفَافِ وَالصِّلَةِ، فَقَالَ لِلتَّرْجُمَانِ: قُلْ لَهُ:

سَأَلْتُكَ عَنْ نَسَبِهِ، فَذَكَرْتَ أَنَّهُ فِيكُمْ ذُو نَسَبٍ، فَكَذَلِكَ الرُّسُلُ تُبْعَثُ فِي نَسَبِ قَوْمِهَا، وَسَأَلْتُكَ هَلْ قَالَ أَحَدٌ مِنْكُمْ هَذَا القَوْلَ، فَذَكَرْتَ أَنْ لَا، فَقُلْتُ: لَوْ كَانَ أَحَدٌ قَالَ هَذَا القَوْلَ قَبْلَهُ، لَقُلْتُ رَجُلٌ يَأْتَسِي بِقَوْلٍ قِيلَ قَبْلَهُ، وَسَأَلْتُكَ هَلْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ، فَذَكَرْتَ أَنْ لَا، قُلْتُ فَلَوْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ، قُلْتُ رَجُلٌ يَطْلُبُ مُلْكَ أَبِيهِ، وَسَأَلْتُكَ، هَلْ كُنْتُمْ تَتَّهِمُونَهُ بِالكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ، فَذَكَرْتَ أَنْ لَا، فَقَدْ أَعْرِفُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِيَذَرَ الكَذِبَ عَلَىٰ النَّاسِ وَيَكْذِبَ عَلَىٰ اللَّهِ، وَسَأَلْتُكَ أَشْرَافُ النَّاسِ اتَّبَعُوهُ أَمْ ضُعَفَاؤُهُمْ، فَذَكَرْتَ أَنَّ ضُعَفَاءَهُمُ اتَّبَعُوهُ، وَهُمْ أَتْبَاعُ الرُّسُلِ، وَسَأَلْتُكَ أَيَزِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ، فَذَكَرْتَ أَنَّهُمْ يَزِيدُونَ، وَكَذَلِكَ أَمْرُ الإِيمَانِ حَتَّىٰ يَتِمَّ، وَسَأَلْتُكَ أَيَرْتَدُّ أَحَدٌ سَخْطَةً لِدِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ، فَذَكَرْتَ أَنْ لَا، وَكَذَلِكَ الإِيمَانُ حِينَ تُخَالِطُ بَشَاشَتُهُ القُلُوبَ، وَسَأَلْتُكَ هَلْ يَغْدِرُ، فَذَكَرْتَ أَنْ لَا، وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ لَا تَغْدِرُ، وَسَأَلْتُكَ بِمَا يَأْمُرُكُمْ، فَذَكَرْتَ أَنَّهُ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَيَنْهَاكُمْ عَنْ عِبَادَةِ الأَوْثَانِ، وَيَأْمُرُكُمْ بِالصَّلَاةِ وَالصِّدْقِ وَالعَفَافِ، فَإِنْ كَانَ مَا تَقُولُ حَقًّا فَسَيَمْلِكُ مَوْضِعَ قَدَمَيَّ هَاتَيْنِ، وَقَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّهُ خَارِجٌ، لَمْ أَكُنْ أَظُنُّ أَنَّهُ مِنْكُمْ، فَلَوْ أَنِّي أَعْلَمُ أَنِّي أَخْلُصُ إِلَيْهِ لَتَجَشَّمْتُ لِقَاءَهُ، وَلَوْ كُنْتُ عِنْدَهُ لَغَسَلْتُ عَنْ قَدَمِهِ)[(١)]؛ فاستدل هرقل بشمائله الطاهرة، وسجاياه الكريمة، علىٰ صدقه.

ثالثًا: مضمون دعوته: رسالة نبينا ﷺ ليست دعوة قومية، ولا قبلية، ولا شخصية، ولا دنيوية، قال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ۝٥٦ قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَن شَآءَ أَن يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٥٦، ٥٧]،

(١) أخرجه البخاري: رقم (٧)، ومسلم: رقم (١٧٧٣)، من حديث عبد اللَّه بن عباس رضي الله عنهما.

وقال: ﴿قُلۡ مَا سَأَلۡتُكُم مِّنۡ أَجۡرٖ فَهُوَ لَكُمۡۖ إِنۡ أَجۡرِيَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِۖ﴾ [سبأ: ٤٧]، وتقدم في سؤالات هرقل لأبي سفيان: (وَسَأَلْتُكَ بِمَا يَأْمُرُكُمْ، فَذَكَرْتَ أَنَّهُ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَيَنْهَاكُمْ عَنْ عِبَادَةِ الأَوْثَانِ، وَيَأْمُرُكُمْ بِالصَّلَاةِ وَالصِّدْقِ وَالعَفَافِ)؛ فاستدل بهذا الجواب علىٰ أن هذه دعوىٰ الأنبياء؛ فلو أراد طمعًا دنيويًا لدعاهم إلىٰ شخصه ونفسه، وقد روىٰ ابن إسحاق أَنْ عُتْبَةَ بْنَ رَبِيعَةَ -وَكَانَ سَيِّدًا- قَالَ يَوْمًا، وَهُوَ جَالِسٌ فِي نَادِي قُرَيْشٍ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ وَحْدَهُ: (يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ أَلَا أَقُومُ إِلَىٰ مُحَمَّدٍ فَأُكَلِّمَهُ، وَأَعْرِضَ عَلَيْهِ أُمُورًا لَعَلَّهُ يَقْبَلُ بَعْضَهَا، فَنُعْطِيَهُ أَيَّها شَاءَ، وَيَكُفَّ عَنَّا؟ وَذَلِكَ حِينَ أَسْلَمَ حَمْزَةُ، وَرَأَوْا أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَزِيدُونَ وَيَكْثُرُونَ، فَقَالُوا: بَلَىٰ يَا أَبَا الْوَلِيدِ، فَقُمْ إِلَيْهِ فَكَلِّمْهُ، فَقَامَ إِلَيْهِ عُتْبَةُ حَتَّىٰ جَلَسَ إِلَىٰ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا ابْنَ أَخِي، إِنَّكَ مِنَّا حَيْثُ قَدْ عَلِمْتَ مِنَ السِّطَةِ فِي الْعَشِيرَةِ، وَالْمَكَانِ فِي النَّسَبِ، وَإِنَّكَ قَدْ أَتَيْتَ قَوْمَكَ بِأَمْرٍ عَظِيمٍ، فَرَّقْتَ بِهِ جَمَاعَتَهُمْ، وَسَفَّهْتَ بِهِ أَحْلَامَهُمْ، وَعِبْتَ بِهِ آلِهَتَهُمْ وَدِينَهُمْ، وَكَفَّرْتَ بِهِ مَنْ مَضَىٰ مِنْ آبَائِهِمْ، فَاسْمَعْ مِنِّي أَعْرِضْ عَلَيْكَ أُمُورًا تَنْظُرُ فِيهَا لَعَلَّكَ تَقْبَلُ مِنَّا بَعْضَهَا، قَالَ: فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قُلْ يَا أَبَا الْوَلِيدِ، أَسْمَعْ»، قَالَ: يَا ابْنَ أَخِي، إِنْ كُنْتَ إِنَّمَا تُرِيدُ بِمَا جِئْتَ بِهِ مِنْ هَذَا الْأَمْرِ مَالًا جَمَعْنَا لَكَ مِنْ أَمْوَالِنَا حَتَّىٰ تَكُونَ مِنْ أَكْثَرِنَا أَمْوَالًا، وَإِنْ كُنْتَ تُرِيدُ بِهِ شَرَفًا سَوَّدْنَاكَ عَلَيْنَا، حَتَّىٰ لَا نَقْطَعَ أَمْرًا دُونَكَ، وَإِنْ كُنْتَ تُرِيدُ بِهِ مُلْكًا مَلَّكْنَاكَ عَلَيْنَا، وَإِنْ كَانَ هَذَا الَّذِي يَأْتِيكَ رَئِيًّا تَرَاهُ لَا تَسْتَطِيعُ رَدَّهُ عَنْ نَفْسِكَ، طَلَبْنَا لَكَ الطِّبَّ، وَبَذَلْنَا فِيهِ أَمْوَالَنَا حَتَّىٰ نُبَرِّئَكَ مِنْهُ، فَإِنَّهُ رُبَّمَا غَلَبَ التَّابِعُ عَلَىٰ الرَّجُلِ حَتَّىٰ يُدَاوَىٰ مِنْهُ - أَوْ كَمَا قَالَ لَهُ- حَتَّىٰ إِذَا فَرَغَ عُتْبَةُ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَمِعُ مِنْهُ، قَالَ: «أَفَرَغْتَ يَا أَبَا الْوَلِيدِ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَاسْتَمِعْ مِنِّي»، قَالَ: أَفْعَلُ، قَالَ: بسم اللَّه الرحمن الرحيم ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلٞ مِّنَ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٢ كِتَٰبٞ

فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ۝٣ بَشِيرًا وَنَذِيرًا فَأَعْرَضَ أَكْثَرُهُمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ [فصلت: ١-٤]، ثُمَّ مَضَىٰ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا يَقْرَؤُهَا عَلَيْهِ، فَلَمَّا سَمِعَ عُتْبَةُ أَنْصَتَ لَهَا، وَأَلْقَىٰ يَدَيْهِ خَلْفَ ظَهْرِهِ مُعْتَمِدًا عَلَيْهِمَا، يَسْمَعُ مِنْهُ، ثُمَّ انْتَهَىٰ رسول اللَّه ﷺ إِلَىٰ السَّجْدَةِ مِنْهَا، فَسَجَدَ، ثُمَّ قَالَ: «قَدْ سَمِعْتَ يَا أَبَا الْوَلِيدِ مَا سَمِعْتَ، فَأَنْتَ وَذَاكَ»؛ فَقَامَ عُتْبَةُ إِلَىٰ أَصْحَابِهِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: أُقْسِمُ- يَحْلِفُ بِاللَّهِ- لَقَدْ جَاءَكُمْ أَبُو الْوَلِيدِ بِغَيْرِ الْوَجْهِ الَّذِي ذَهَبَ بِهِ، فَلَمَّا جَلَسَ إِلَيْهِمْ قَالُوا: مَا وَرَاءَكَ، يَا أَبَا الْوَلِيدِ؟ قَالَ: وَرَائِي أَنِّي قَدْ سَمِعْتُ قَوْلًا، وَاللَّهِ، مَا سَمِعْتُ مِثْلَهُ قَطُّ، وَاللَّهِ، مَا هُوَ بِالسِّحْرِ، وَلَا بِالشِّعْرِ، وَلَا بِالْكِهَانَةِ، يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ، أَطِيعُونِي، وَاجْعَلُوهَا لِي، خَلُّوا بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ مَا هُوَ فِيهِ، فَاعْتَزِلُوهُ، فَوَاللَّهِ، لَيَكُونَنَّ لِقَوْلِهِ الَّذِي سَمِعْتُ نَبَأٌ، فَإِنْ تُصِبْهُ الْعَرَبُ فَقَدْ كُفِيتُمُوهُ بِغَيْرِكُمْ، وَإِنْ يَظْهَرْ عَلَىٰ الْعَرَبِ فَمُلْكُهُ مُلْكُكُمْ، وَعِزُّهُ عِزُّكُمْ، وَكُنْتُمْ أَسْعَدَ النَّاسِ بِهِ، قَالُوا: سَحَرَكَ، وَاللَّهِ، يَا أَبَا الْوَلِيدِ، بِلِسَانِهِ! قَالَ: هَذَا رَأْيِي فِيهِ، فَاصْنَعُوا مَا بَدَا لَكُمْ)[١].

رابعًا: بشارات الأنبياء السابقين: ما من نبي إلا وبشر أمته بمحمد ﷺ، وأعلن إيمانه به، قال تعالىٰ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ [آل عمران: ٨١]؛ فقد دعا به إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام كما قال تعالىٰ: ﴿رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾

---

(١) القصة عند ابن إسحاق في «السير والمغازي»: (ص ١٩٧)، ومن طريقه أخرجها الطبري في «تفسيره»: (١٥/ ٨٧)، وأوردها عنه ابن هشام في كتابه «السيرة»: (١/ ٢٩٣-٢٩٤)، وقال ابن كثير رحمه الله بعد سوقها: (وهذا السّياق أشبه من الّذي قبله، واللَّه أعلم). «تفسير ابن كثير»: (٧/ ١٦٣).

[البقرة: ١٢٩]، وبشر به عيسىٰ ﷺ باسمه الصريح؛ لكونه أولىٰ الناس به، ليس بينه وبينه نبي، كما قال تعالىٰ: ﴿وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ [الصف: ٦]، ولكن أهل الكتاب، تواطؤوا علىٰ حذف هذه البشارة وكتمانها، فرارًا من إثبات نبوة محمد ﷺ، أما الراسخون في العلم منهم فقد شهدوا بالحق، كعبد اللَّه بن سلام رضي الله عنه، قال تعالىٰ: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِ فَآمَنَ وَاسْتَكْبَرْتُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأحقاف: ١٠].

وقد حذف النصارىٰ من أناجيلهم بشارة عيسىٰ الصريحة بنبينا ﷺ، حتىٰ ظهر في نحو القرن الخامس عشر الميلادي أو السادس عشر الميلادي إنجيل (برنابا)؛ وُجِد في أحد المغارات أو الكهوف في جزيرة قبرص، وأحدث دويًا هائلًا في العالم النصراني إذ ذاك، لتضمنه البشارة بالنبي ﷺ، في نحو اثني عشر موضعًا باسمه الصريح: محمد ﷺ، كما تضمن إثبات رفع المسيح وعدم صلبه، وكل هذا مما تأباه النصارىٰ، حتىٰ اضطرت الكنيسة أن تصدر بيانًا بإلحاق هذا الإنجيل بالأناجيل المنحولة غير المعترف بها، وزعموا أن كاتبه مسلم متقن للكتاب المقدس، وذكر مترجمه إلىٰ العربية، د. خليل سعادة، أن هذا لا يمكن أن يصدر إلا عن ضليع بدين المسيح ﷺ عارف به، وأنه لا يمكن من الناحية التاريخية، ولا من الناحية الكتابية، أن يصدر عن مسلم.

وفي نصوص العهدين القديم والجديد بشارات يطول المقام بنقلها، وهي من دلائل نبوته ﷺ.

خامسًا: نصر اللَّه وتأييده لنبيه ﷺ: فلا يستقيم أن ينتصب دعيٌّ فيقول: أنا رسول رب العالمين، وقد قال اللَّه تعالىٰ كذا، وأمركم بكذا، ونهاكم عن

كذا؛ ثم يؤيده اللَّه تعالىٰ وينقله من نصر إلىٰ نصر، ومن هزيمة إلىٰ نصر، ويكثر أتباعه، ويصدق أقواله، ويفتح له آفاق الأرض؟ لو كان الأمر كذلك لكان هذا طعن في حكمة اللَّه ﷻ، وتلبيس علىٰ الناس؛ هذا لا يكون! بل كان اللَّه يخذله، ويفضحه، ويكشف كذبه، كما فعل بالمتنبئين الكذابين، ولهذا قال ربنا ﷻ: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ﴾ [الحاقة: ٤٤ - ٤٦]، لكن الذي جرىٰ غير ذلك؛ فقد أيده اللَّه ونصره، ونشر دينه في الخافقين، فهذا من أقوىٰ دلائل النبوة علىٰ صدق نبينا ﷺ، وأن اللَّه صدق وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده، كما قال ﷺ حين وقف علىٰ الصفا: «**لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، أَنْجَزَ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ**»[1]، وقال تعالىٰ: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا ۚ﴾ [النور: ٥٥].

وبهذا يتبين أن دلائل النبوة أكثر من أن تحصر، وأن الأمر أوسع مما ضيقه المتكلمون من انحصارها في الآيات التي يسمونها المعجزات.

قوله: ٤٣- (وَكُلُّ دَعْوَىٰ النُّبُوَّةِ بَعْدَهُ فَغَيٌّ وَهَوَىٰ):

سبقت الإشارة إلىٰ هذا المعنىٰ، وذكر عقيدة ختم النبوة، عند قول المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: (أَنَّهُ خَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ).

والغيُّ: ضد الرشد؛ والهوَىٰ: ضد الهدىٰ، فالأمر راجع إلىٰ الشبهة

(١) أخرجه مسلم: رقم (١٢١٨)، من جابر بن عبد اللَّه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

والشهوة، فالذي يحملهم علىٰ ذلك ضلالتان: إما شبهة وإما شهوة، وغالبًا ما تجتمعان فيكون مدعي النبوة له شهوة في الترأس والتصدر، ونيل الحظوة عند الناس والرياسة، وله في ذلك شبه يقذفها بين الناس؛ ولهذا لما أيس غلاة الصوفية من الوصول إلىٰ درجة النبوة بالرياضة والمجاهدة، غلوا في الولاية، وقالوا: خاتم الأولياء أفضل من خاتم الأنبياء! كما يُنسب ذلك لابن عربي، والحكيم الترمذي.

قوله: ٤٤- (هُوَ الْمَبْعُوثُ إِلَىٰ عَامَّةِ الْجِنِّ، وَكَافَّةِ الْوَرَىٰ، بِالْحَقِّ وَالْهُدَىٰ، وَبِالنُّورِ وَالضِّيَاءِ):

هذا من الخصائص النبوية التي اختص بها نبينا ﷺ علىٰ سائر الأنبياء؛ أنه أُرسل إلىٰ الناس كافة، قال اللَّه ﷻ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨]، وقال: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]، وقال: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلۡفُرۡقَانَ عَلَىٰ عَبۡدِهِۦ لِيَكُونَ لِلۡعَٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١]، وقال: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَۚ﴾ [الأنعام: ١٩]، وقال: ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ جَمِيعًا ٱلَّذِي لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحۡيِۦ وَيُمِيتُۖ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلۡأُمِّيِّ ٱلَّذِي يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٨]؛ فهذه خمسة أدلة من القرآن العظيم صريحة في عموم رسالته ﷺ للناس.

وأما من السنة، فعن جابر بن عبد اللَّه رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ قال: «أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي: نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِي الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكَتْهُ الصَّلَاةُ فَلْيُصَلِّ،

وَأُحِلَّتْ لِي المَغَانِمُ وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ، وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَىٰ قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَبُعِثْتُ إِلَىٰ النَّاسِ عَامَّةً»(١).

وفي رواية: «أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي، كَانَ كُلُّ نَبِيٍّ يُبْعَثُ إِلَىٰ قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَبُعِثْتُ إِلَىٰ كُلِّ أَحْمَرَ وَأَسْوَدَ»(٢).

وفي خصوص بعثته إلىٰ الجن، قال اللَّه تعالىٰ: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقُرْءَانَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوٓاْ أَنصِتُواْ فَلَمَّا قُضِىَ وَلَّوْاْ إِلَىٰ قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ ﴿٢٩﴾ قَالُواْ يَٰقَوْمَنَآ إِنَّا سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٣٠﴾ يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِىَ ٱللَّهِ وَءَامِنُواْ بِهِۦ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الأحقاف: ٢٩ - ٣١]، وهذا يدل علىٰ أن الجن ليس فيهم أنبياء، وإنما هم تبع للإنس، وفيهم نذر، ولم تذكر الجن عيسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ، لأن عيسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ كان متممًا لرسالة موسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ، مقرًا للتوراة عاملًا بها، مخففًا بعض أحكامها، كما قال تعالىٰ: ﴿وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [آل عمران: ٥٠]؛ فلذلك نسبوا الأمر رأسًا إلىٰ موسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وقد وفد نفر منهم إلىٰ النبي ﷺ يقال لهم جن «نصيبين» لما أحسوا أنه قد أظلهم زمان نبي، فظلوا يجوبون الأرض يبحثون، حتىٰ عثروا علىٰ النبي ﷺ في وادي نخلة، وهو راجع من الطائف، لما ردته ثقيف ردًا قبيحًا، وهو يقرأ القرآن، وأنزل اللَّه تعالىٰ في حكاية ذلك سورة الجن، وفيها: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُواْ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾ [الجن: ١٩]، يعني أنهم تراكموا يستمعون القرآن، وهذا لا يثقله ﷺ، لأن للجن طبيعة خاصة تخالف طبيعة الإنس، كما لقيهم النبي ﷺ في مكة، ففي حديث عبد اللَّه بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كُنَّا

---

(١) اخرجه البخاري: رقم (٣٣٥). (٢) أخرجه مسلم: رقم (٥٢١).

مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَفَقَدْنَاهُ فَالْتَمَسْنَاهُ فِي الْأَوْدِيَةِ وَالشِّعَابِ، فَقُلْنَا: اسْتُطِيرَ أَوِ اغْتِيلَ، قَالَ: فَبِتْنَا بِشَرِّ لَيْلَةٍ بَاتَ بِهَا قَوْمٌ، فَلَمَّا أَصْبَحْنَا إِذَا هُوَ جَاءٍ مِنْ قِبَلَ حِرَاءٍ، قَالَ: فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَدْنَاكَ فَطَلَبْنَاكَ فَلَمْ نَجِدْكَ، فَبِتْنَا بِشَرِّ لَيْلَةٍ بَاتَ بِهَا قَوْمٌ، فَقَالَ: «أَتَانِي دَاعِي الْجِنِّ فَذَهَبْتُ مَعَهُ فَقَرَأْتُ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ»، قَالَ: فَانْطَلَقَ بِنَا فَأَرَانَا آثَارَهُمْ، وَآثَارَ نِيرَانِهِمْ، وَسَأَلُوهُ الزَّادَ، فَقَالَ: «لَكُمْ كُلُّ عَظْمٍ ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ، يَقَعُ فِي أَيْدِيكُمْ، أَوْفَرَ مَا يَكُونُ لَحْمًا، وَكُلُّ بَعْرَةٍ عَلَفٌ لِدَوَابِّكُمْ»، فقال رسولُ اللَّه ﷺ: «فَلَا تَسْتَنْجُوا بِهِمَا، فَإِنَّهُمَا طَعَامُ إِخْوَانِكُمْ»(١).

ورسالته ﷺ شاملة لأهل الكتاب، كما قال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ قَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمۡ كَثِيرٗا مِّمَّا كُنتُمۡ تُخۡفُونَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖۚ قَدۡ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٞ وَكِتَٰبٞ مُّبِينٞ﴾ [المائدة: ١٥]، وقال: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ قَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمۡ عَلَىٰ فَتۡرَةٖ مِّنَ ٱلرُّسُلِ أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٖ وَلَا نَذِيرٖۖ فَقَدۡ جَآءَكُم بَشِيرٞ وَنَذِيرٞۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ [المائدة: ١٩]، وقال: ﴿لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡبَيِّنَةُ ۝١ رَسُولٞ مِّنَ ٱللَّهِ يَتۡلُواْ صُحُفٗا مُّطَهَّرَةٗ﴾ [البينة: ١، ٢].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ، يَهُودِيٌّ، وَلَا نَصْرَانِيٌّ، ثُمَّ يَمُوتُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ، إِلَّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ»(٢).

فدل ذلك علىٰ أن كل من علىٰ وجه الأرض بعد بعثة نبينا ﷺ مأمور بالإيمان به واتباعه، لأنه وارث الأنبياء، وكتابه مصدق لما بين يديه من

(١) أخرجه مسلم: رقم (٤٥٠).
(٢) أخرجه مسلم: رقم (١٥٣).

الكتاب ومهيمن عليه؛ فيتعين علىٰ كل أحد أن يدين بدين الإسلام الذي بُعث به محمد ﷺ، وأما دعوىٰ بعض أهل الكتاب أنه نبي للعرب خاصة، فهو كلام متناقض، فإنهم إذا أقروا بنبوته للعرب لزمهم تصديقه في كل ما قال، وهو قد أخبر بأنه رسول إلىٰ الناس كافة، فلزمهم الإيمان به واتباعه.

وأُمة محمد ﷺ نوعان: أمة دعوة، وأمة إجابة، فأُمة الدعوة: هم الناس جميعًا بعد بعثته، وأمة الإجابة هم الذين قبلوا دعوته، واغتبطوا بنعمة اللَّه تعالىٰ عليهم.

• قوله: (وَهُوَ الْمَبْعُوثُ إِلَىٰ عَامَّةِ الْجِنِّ، وَكَافَّةِ الْوَرَىٰ)، جعل الورىٰ قسيمًا للجن، فأراد بالورىٰ من سوىٰ الجن وهم الإنس.

• قوله: (بِالْحَقِّ وَالْهُدَىٰ وَبِالنُّورِ وَالضِّيَاءِ): قال اللَّه ﷻ: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ﴾ [التوبة: ٣٣]؛ فالهدىٰ: هو العلم النافع، وَدِينِ الْحَقِّ: هو العمل الصالح؛ ذلك أن رسالته ﷺ عقيدة وشريعة، فالعقيدة هي العلم النافع، والشريعة متضمنة للعمل الصالح، قال تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكُمۡ نُورٗا مُّبِينٗا﴾ [النساء: ١٧٤]، وقال: ﴿قَدۡ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٞ وَكِتَٰبٞ مُّبِينٞ﴾ [المائدة: ١٥].

قوله: ٤٥- (وَالْمِعْرَاجُ حَقٌّ، وَقَدْ أُسْرِيَ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَعُرِجَ بِشَخْصِهِ فِي الْيَقَظَةِ إِلَىٰ السَّمَاءِ، ثُمَّ إِلَىٰ حَيْثُ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الْعُلَا، وَأَكْرَمَهُ اللَّهُ بِمَا شَاءَ، وَأَوْحَىٰ إِلَيْهِ مَا أَوْحَىٰ، مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ؛ فَصَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْآخِرَةِ وَالْأُولَىٰ):

• قوله: (وَالْمِعْرَاجُ حَقٌّ): قال ابن الأثير: (المِعْرَاج. وَهُوَ بِالْكَسْرِ

شِبْه السُّلّم، مِفْعَال، مِنَ العُرُوج: الصُّعود، كَأَنَّه آلَةٌ لَه)[(١)].

• قوله: (وَقَدْ أُسْرِيَ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَعُرِجَ بِشَخْصِهِ فِي الْيَقْظَةِ إِلَىٰ السَّمَاءِ، ثُمَّ إِلَىٰ حَيْثُ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الْعُلَا، وَأَكْرَمَهُ اللَّهُ بِمَا شَاءَ، وَأَوْحَىٰ إِلَيْهِ مَا أَوْحَىٰ، مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ؛ فَصَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْآخِرَةِ وَالْأُولَىٰ): هذه حادثة عظيمة وقعت للنبي ﷺ قبل الهجرة، بسنة أو بسنة وبضعة أشهر، وجاءت في وقت ادلهمّت الخطوب، وضاقت المضائق بنبينا ﷺ فيما كان يسمىٰ بعام الحزن؛ فقد مات عمه أبو طالب، وماتت زوجه خديجة ﵂، وكان عمه أبو طالب يحميه ويدفع عنه، وكانت زوجته خديجة تواسيه وتشد أزره؛ فأكرمه اللّٰه تعالىٰ بهذه الكرامة العظيمة.

والإسراء والمعراج ثابتان في كتاب اللّٰه، وفي سنة رسول اللّٰه ﷺ، ففي صدر سورة الإسراء ما يدل علىٰ الإسراء، قال اللّٰه ﷻ: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الإسراء: ١]، وفي صدر سورة النجم ما يدل علىٰ المعراج، قال تعالىٰ: ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ۝٥ ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ ۝٧ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝٩ فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ۝١٠ مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ ۝١١ أَفَتُمَٰرُونَهُۥ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ ۝١٢ وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ۝١٣ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ۝١٤ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ ۝١٥ إِذْ يَغْشَى ٱلسِّدْرَةَ مَا يَغْشَىٰ ۝١٦ مَا زَاغَ ٱلْبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ ۝١٧ لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾ [النجم: ٥ - ١٨]، وشديد القوىٰ جبريل ﵇ ذو هيئة حسنة، وقد رآه النبي ﷺ علىٰ هيئته التي خلقه اللّٰه تعالىٰ عليها، له ستمائة جناح[(٢)]، كل جناح قد سد الأفق، مرتين:

(١) «النهاية في غريب الحديث والأثر»: (٣/ ٢٠٣).
(٢) أخرجه البخاري: رقم (٣٢٣٢)، ومسلم: رقم (١٧٤).

- الأولىٰ: بين السماء والأرض: عن ابن مسعود ﵁: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَىٰ جِبْرِيلَ لَهُ سِتُّمِائَةِ جَنَاحٍ(١). وفي رواية: رَأَىٰ رَفْرَفًا أَخْضَرَ سَدَّ أُفُقَ السَّمَاءِ(٢).

وعَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ: كُنْتُ مُتَّكِئًا عِنْدَ عَائِشَةَ، فَقَالَتْ: يَا أَبَا عَائِشَةَ، ثَلَاثٌ مَنْ تَكَلَّمَ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ فَقَدْ أَعْظَمَ عَلَىٰ اللَّهِ الْفِرْيَةَ، قُلْتُ: مَا هُنَّ؟ قَالَتْ: مَنْ زَعَمَ أَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ رَأَىٰ رَبَّهُ فَقَدْ أَعْظَمَ عَلَىٰ اللَّهِ الْفِرْيَةَ، قَالَ: وَكُنْتُ مُتَّكِئًا فَجَلَسْتُ، فَقُلْتُ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، أَنْظِرِينِي، وَلَا تُعْجِلِينِي، أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ ﷿: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ بِٱلْأُفُقِ ٱلْمُبِينِ﴾ [التكوير: ٢٣]، ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ [النجم: ١٣]؟ فَقَالَتْ: أَنَا أَوَّلُ هَذِهِ الْأُمَّةِ سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «إِنَّمَا هُوَ جِبْرِيلُ، لَمْ أَرَهُ عَلَىٰ صُورَتِهِ الَّتِي خُلِقَ عَلَيْهَا غَيْرَ هَاتَيْنِ الْمَرَّتَيْنِ، رَأَيْتُهُ مُنْهَبِطًا مِنَ السَّمَاءِ سَادًّا عِظَمُ خَلْقِهِ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ إِلَىٰ الْأَرْضِ»، فَقَالَتْ: أَوَ لَمْ تَسْمَعْ أَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، أَوَ لَمْ تَسْمَعْ أَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُۚ إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ [الشورىٰ: ٥١]؟(٣).

- الثانية: عند سدرة المنتهىٰ ليلة المعراج: كما ذكر اللَّه تعالىٰ.

وقد روىٰ الإمامان البخاري ومسلم، رحمهما اللَّه، وغيرهما، قصة الإسراء والمعراج من حديث أنس بن مالك عَنْ مَالِكِ بْنِ صَعْصَعَةَ ﵄، قَالَ: قال النبي ﷺ: «بَيْنَا أَنَا عِنْدَ البَيْتِ بَيْنَ النَّائِمِ، وَاليَقْظَانِ - وَذَكَرَ: يَعْنِي

(١) أخرجه البخاري: رقم (٣٢٣٢)، ومسلم: رقم (١٧٤).
(٢) أخرجه البخاري: رقم (٣٢٣٣). (٣) أخرجه مسلم: رقم (٢٨٧).

رَجُلًا بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ- ، فَأُتِيتُ بِطَسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ ، مُلِئَ حِكْمَةً وَإِيمَانًا ، فَشُقَّ مِنَ النَّحْرِ إِلَىٰ مَرَاقِّ البَطْنِ ، ثُمَّ غُسِلَ البَطْنُ بِمَاءِ زَمْزَمَ ، ثُمَّ مُلِئَ حِكْمَةً وَإِيمَانًا ، وَأُتِيتُ بِدَابَّةٍ أَبْيَضَ ، دُونَ البَغْلِ وَفَوْقَ الحِمَارِ : البُرَاقُ ، فَانْطَلَقْتُ مَعَ جِبْرِيلَ حَتَّىٰ أَتَيْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا ، قِيلَ : مَنْ هَذَا؟ قَالَ جِبْرِيلُ : قِيلَ : مَنْ مَعَكَ؟ قَالَ : مُحَمَّدٌ ، قِيلَ : وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قِيلَ : مَرْحَبًا بِهِ ، وَلَنِعْمَ المَجِيءُ جَاءَ ، فَأَتَيْتُ عَلَىٰ آدَمَ ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : مَرْحَبًا بِكَ مِنَ ابْنٍ وَنَبِيٍّ ، فَأَتَيْنَا السَّمَاءَ الثَّانِيَةَ ، قِيلَ : مَنْ هَذَا؟ قَالَ : جِبْرِيلُ ، قِيلَ : مَنْ مَعَكَ؟ قَالَ : مُحَمَّدٌ ، قِيلَ : أُرْسِلَ إِلَيْهِ ، قَالَ : نَعَمْ ، قِيلَ : مَرْحَبًا بِهِ ، وَلَنِعْمَ المَجِيءُ جَاءَ ، فَأَتَيْتُ عَلَىٰ عِيسَىٰ ، وَيَحْيَىٰ فَقَالَا : مَرْحَبًا بِكَ مِنْ أَخٍ وَنَبِيٍّ ، فَأَتَيْنَا السَّمَاءَ الثَّالِثَةَ ، قِيلَ : مَنْ هَذَا؟ قِيلَ : جِبْرِيلُ ، قِيلَ : مَنْ مَعَكَ؟ قِيلَ : مُحَمَّدٌ ، قِيلَ : وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قِيلَ : مَرْحَبًا بِهِ ، وَلَنِعْمَ المَجِيءُ جَاءَ ، فَأَتَيْتُ عَلَىٰ يُوسُفَ ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ ، قَالَ : مَرْحَبًا بِكَ مِنْ أَخٍ وَنَبِيٍّ ، فَأَتَيْنَا السَّمَاءَ الرَّابِعَةَ ، قِيلَ : مَنْ هَذَا؟ قَالَ : جِبْرِيلُ ، قِيلَ : مَنْ مَعَكَ؟ قِيلَ مُحَمَّدٌ ، قِيلَ : وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ قِيلَ : نَعَمْ ، قِيلَ : مَرْحَبًا بِهِ وَلَنِعْمَ المَجِيءُ جَاءَ ، فَأَتَيْتُ عَلَىٰ إِدْرِيسَ ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : مَرْحَبًا بِكَ مِنْ أَخٍ وَنَبِيٍّ ، فَأَتَيْنَا السَّمَاءَ الخَامِسَةَ ، قِيلَ : مَنْ هَذَا؟ قَالَ : جِبْرِيلُ ، قِيلَ : وَمَنْ مَعَكَ؟ قِيلَ : مُحَمَّدٌ ، قِيلَ : وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قِيلَ : مَرْحَبًا بِهِ وَلَنِعْمَ المَجِيءُ جَاءَ ، فَأَتَيْنَا عَلَىٰ هَارُونَ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : مَرْحَبًا بِكَ مِنْ أَخٍ وَنَبِيٍّ ، فَأَتَيْنَا عَلَىٰ السَّمَاءِ السَّادِسَةِ ، قِيلَ : مَنْ هَذَا؟ قِيلَ : جِبْرِيلُ ، قِيلَ : مَنْ مَعَكَ؟ قِيلَ : مُحَمَّدٌ ، قِيلَ : وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ مَرْحَبًا بِهِ وَلَنِعْمَ المَجِيءُ جَاءَ ، فَأَتَيْتُ عَلَىٰ مُوسَىٰ ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : مَرْحَبًا بِكَ مِنْ أَخٍ وَنَبِيٍّ ، فَلَمَّا جَاوَزْتُ بَكَىٰ ، فَقِيلَ : مَا أَبْكَاكَ : قَالَ : يَا رَبِّ هَذَا الغُلَامُ الَّذِي بُعِثَ بَعْدِي يَدْخُلُ الجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِهِ أَفْضَلُ مِمَّا يَدْخُلُ مِنْ أُمَّتِي ، فَأَتَيْنَا السَّمَاءَ

السَّابِعَةَ، قِيلَ مَنْ هَذَا؟ قِيلَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ مَنْ مَعَكَ؟ قِيلَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ، مَرْحَبًا بِهِ وَلَنِعْمَ المَجِيءُ جَاءَ، فَأَتَيْتُ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: مَرْحَبًا بِكَ مِنَ ابْنٍ وَنَبِيٍّ، فَرُفِعَ لِي البَيْتُ المَعْمُورُ، فَسَأَلْتُ جِبْرِيلَ، فَقَالَ: هَذَا البَيْتُ المَعْمُورُ يُصَلِّي فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ، إِذَا خَرَجُوا لَمْ يَعُودُوا إِلَيْهِ آخِرَ مَا عَلَيْهِمْ، وَرُفِعَتْ لِي سِدْرَةُ المُنْتَهَىٰ، فَإِذَا نَبِقُهَا كَأَنَّهُ قِلَالُ هَجَرَ وَوَرَقُهَا، كَأَنَّهُ آذَانُ الفُيُولِ فِي أَصْلِهَا أَرْبَعَةُ أَنْهَارٍ نَهْرَانِ بَاطِنَانِ، وَنَهْرَانِ ظَاهِرَانِ، فَسَأَلْتُ جِبْرِيلَ، فَقَالَ: أَمَّا البَاطِنَانِ: فَفِي الجَنَّةِ، وَأَمَّا الظَّاهِرَانِ: النِّيلُ وَالفُرَاتُ، ثُمَّ فُرِضَتْ عَلَيَّ خَمْسُونَ صَلَاةً، فَأَقْبَلْتُ حَتَّىٰ جِئْتُ مُوسَىٰ، فَقَالَ: مَا صَنَعْتَ؟ قُلْتُ: فُرِضَتْ عَلَيَّ خَمْسُونَ صَلَاةً، قَالَ: أَنَا أَعْلَمُ بِالنَّاسِ مِنْكَ، عَالَجْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَشَدَّ المُعَالَجَةِ، وَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ، فَارْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ، فَسَلْهُ، فَرَجَعْتُ، فَسَأَلْتُهُ، فَجَعَلَهَا أَرْبَعِينَ، ثُمَّ مِثْلَهُ، ثُمَّ ثَلَاثِينَ، ثُمَّ مِثْلَهُ فَجَعَلَ عِشْرِينَ، ثُمَّ مِثْلَهُ فَجَعَلَ عَشْرًا، فَأَتَيْتُ مُوسَىٰ، فَقَالَ: مِثْلَهُ، فَجَعَلَهَا خَمْسًا، فَأَتَيْتُ مُوسَىٰ فَقَالَ: مَا صَنَعْتَ؟ قُلْتُ: جَعَلَهَا خَمْسًا، فَقَالَ مِثْلَهُ، قُلْتُ: سَلَّمْتُ بِخَيْرٍ، فَنُودِيَ إِنِّي قَدْ أَمْضَيْتُ فَرِيضَتِي، وَخَفَّفْتُ عَنْ عِبَادِي، وَأَجْزِي الحَسَنَةَ عَشْرًا»، وَقَالَ هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الحَسَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي البَيْتِ المَعْمُورِ)[(١)].

وللحديث سياقات متعددة، متنوعة، في بعضها ما يُنكر، كرواية شريك بن عبد اللَّه القاضي رَحِمَهُ اللَّهُ فقد غلَّطه الحفاظ في نحو عشرة مواضع، وقال عنها الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِقِصَّتِهِ نَحْوَ حَدِيثِ ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ، وَقَدَّمَ فِيهِ شَيْئًا وَأَخَّرَ وَزَادَ وَنَقَصَ)[(٢)].

---

(١) أخرجه البخاري: رقم (٣٢٠٧)، ومسلم: رقم (١٦٤).

(٢) أخرجه مسلم: رقم (١٦٢).

وقد أمَّ النبيين والمرسلين جميعًا في تلك الليلة، فعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «لَقَدْ رَأَيْتُنِي فِي الْحِجْرِ، وَقُرَيْشٌ تَسْأَلُنِي عَنْ مَسْرَايَ، فَسَأَلَتْنِي عَنْ أَشْيَاءَ مِنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ لَمْ أُثْبِتْهَا، فَكُرِبْتُ كُرْبَةً مَا كُرِبْتُ مِثْلَهُ قَطُّ، قَالَ: فَرَفَعَهُ اللَّهُ لِي أَنْظُرُ إِلَيْهِ، مَا يَسْأَلُونِي عَنْ شَيْءٍ إِلَّا أَنْبَأْتُهُمْ بِهِ، وَقَدْ رَأَيْتُنِي فِي جَمَاعَةٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، فَإِذَا مُوسَىٰ قَائِمٌ يُصَلِّي، فَإِذَا رَجُلٌ ضَرْبٌ، جَعْدٌ كَأَنَّهُ مِنْ رِجَالِ شَنُوءَةَ، وَإِذَا عِيسَىٰ ابْنُ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَائِمٌ يُصَلِّي، أَقْرَبُ النَّاسِ بِهِ شَبَهًا عُرْوَةُ بْنُ مَسْعُودٍ الثَّقَفِيُّ، وَإِذَا إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَائِمٌ يُصَلِّي، أَشْبَهُ النَّاسِ بِهِ صَاحِبُكُمْ - يَعْنِي نَفْسَهُ- فَحَانَتِ الصَّلَاةُ فَأَمَمْتُهُمْ، فَلَمَّا فَرَغْتُ مِنَ الصَّلَاةِ، قَالَ قَائِلٌ: يَا مُحَمَّدُ، هَذَا مَالِكٌ صَاحِبُ النَّارِ، فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، فَالْتَفَتُّ إِلَيْهِ، فَبَدَأَنِي بِالسَّلَامِ»(١).

وفي رواية: فلما دخل النبي ﷺ المسجد الأقصىٰ قام يصلي، ثم التفت فإذا النبيون أجمعون يصلون معه(٢).

قال ابن كثير رحمه الله: (والصحيح أنه إنما اجتمع بهم في السموات، ثم نزل إلىٰ بيت المقدس ثانيًا وهم معه، وصلىٰ بهم فيه، ثم إنه ركب البراق، وكر راجعًا إلىٰ مكة، واللَّه أعلم)(٣).

وقال ابن حجر رحمه الله: (قال عياض: يحتمل أن يكون صلىٰ بالأنبياء جميعًا في بيت المقدس، ثم صعد منهم إلىٰ السماوات، مَنْ ذَكر أنه ﷺ رآه، ويحتمل أن تكون صلاته بهم بعد أن هبط من السماء فهبطوا أيضًا . . .

---

(١) أخرجه مسلم: رقم (١٧٢).

(٢) أخرجه أحمد: رقم (٢٣٢٤)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) «تفسير القرآن العظيم»: (٥/ ٣١).

والأظهر أن صلاته بهم ببيت المقدس كان قبل العروج، والله أعلم)(١).

وفي هذا من الدلالة: أنه إمام الأنبياء، وسيد المرسلين، كما تقدم، وفيه، أيضًا، تمكين لهم من إنفاذ أمر الله ﷻ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ۚ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى ۖ قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا ۚ قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ [آل عمران: ٨١]؛ فحصل منهم ذلك في تلك الليلة.

وعاد نبينا ﷺ إلىٰ موضعه في مكة، وأصبح كئيبًا حزينًا، وسر كآبته وحزنه أنه لا يدري كيف يبادئ قومه بالخبر! فإنهم يكذبونه، وإلا فإنه مغتبط مسرور بهذه الكرامة العظيمة؛ فعن ابن عباس رضي الله عنهما، مرفوعًا: «لَمَّا كَانَ لَيْلَةُ أُسْرِيَ بِي، وَأَصْبَحْتُ بِمَكَّةَ، فَظِعْتُ بِأَمْرِي، وَعَرَفْتُ أَنَّ النَّاسَ مُكَذِّبِيَّ»، فَقَعَدَ مُعْتَزِلًا حَزِينًا، قَالَ: فَمَرَّ بِهِ عَدُوُّ اللَّهِ أَبُو جَهْلٍ، فَجَاءَ حَتَّىٰ جَلَسَ إِلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ كَالْمُسْتَهْزِئِ: هَلْ كَانَ مِنْ شَيْءٍ؟ فقال رسولُ اللَّه ﷺ: «نَعَمْ»، قَالَ: مَا هُوَ؟ قَالَ: «إِنَّهُ أُسْرِيَ بِي اللَّيْلَةَ»، قَالَ: إِلَىٰ أَيْنَ؟ قَالَ: «إِلَىٰ بَيْتِ الْمَقْدِسِ»، قَالَ: ثُمَّ أَصْبَحْتَ بَيْنَ ظَهْرَانَيْنَا؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: فَلَمْ يُرِ أَنَّهُ يُكَذِّبُهُ، مَخَافَةَ أَنْ يَجْحَدَهُ الْحَدِيثَ إِنْ دَعَا قَوْمَهُ إِلَيْهِ، قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ دَعَوْتُ قَوْمَكَ تُحَدِّثُهُمْ مَا حَدَّثْتَنِي؟ فقال رسولُ اللَّه ﷺ: «نَعَمْ»، فَقَالَ: هَيَّا مَعْشَرَ بَنِي كَعْبِ بْنِ لُؤَيٍّ، حَتَّىٰ قَالَ: فَانْتَفَضَتْ إِلَيْهِ الْمَجَالِسُ، وَجَاءُوا حَتَّىٰ جَلَسُوا إِلَيْهِمَا، قَالَ: حَدِّثْ قَوْمَكَ بِمَا حَدَّثْتَنِي، فقال رسولُ اللَّه ﷺ: «إِنِّي أُسْرِيَ بِي اللَّيْلَةَ، قَالُوا: إِلَىٰ أَيْنَ؟ قَالَ: إِلَىٰ بَيْتِ الْمَقْدِسِ»، قَالُوا: ثُمَّ أَصْبَحْتَ بَيْنَ ظَهْرَانَيْنَا؟ قَالَ: «نَعَمْ» قَالَ: فَمِنْ بَيْنِ مُصَفِّقٍ، وَمِنْ بَيْنِ وَاضِعٍ

(١) «فتح الباري»: (٧/ ٢٠٩).

يَدَهُ عَلَىٰ رَأْسِهِ، مُتَعَجِّبًا لِلكَذِبِ زَعَمَ، قَالُوا: وَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَنْعَتَ لَنَا الْمَسْجِدَ؟ وَفِي الْقَوْمِ مَنْ قَدْ سَافَرَ إِلَىٰ ذَلِكَ الْبَلَدِ، وَرَأَىٰ الْمَسْجِدَ، فَقال رسولُ اللَّه ﷺ: «فَذَهَبْتُ أَنْعَتُ، فَمَا زِلْتُ أَنْعَتُ حَتَّىٰ الْتَبَسَ عَلَيَّ بَعْضُ النَّعْتِ»، قَالَ: «فَجِيءَ بِالْمَسْجِدِ، وَأَنَا أَنْظُرُ حَتَّىٰ وُضِعَ دُونَ دَارِ عِقَالٍ أَوْ عُقَيْلٍ، فَنَعَتُّهُ، وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَيْهِ»، قَالَ: (وَكَانَ مَعَ هَذَا نَعْتٌ لَمْ أَحْفَظْهُ)، قَالَ: فَقَالَ الْقَوْمُ: أَمَّا النَّعْتُ فَوَاللَّهِ لَقَدْ أَصَابَ)[(١)]، وفي رواية من حديث جابر رضي الله عنه: «لَمَّا كَذَّبَتْنِي قُرَيْشٌ، قُمْتُ فِي الحِجْرِ، فَجَلَا اللَّهُ لِي بَيْتَ المَقْدِسِ، فَطَفِقْتُ أُخْبِرُهُمْ عَنْ آيَاتِهِ، وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَيْهِ»[(٢)]، ومن حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «لَقَدْ رَأَيْتُنِي فِي الْحِجْرِ، وَقُرَيْشٌ تَسْأَلُنِي عَنْ مَسْرَايَ، فَسَأَلَتْنِي عَنْ أَشْيَاءَ مِنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ لَمْ أُثْبِتْهَا، فَكُرِبْتُ كُرْبَةً مَا كُرِبْتُ مِثْلَهُ قَطُّ، قَالَ: فَرَفَعَهُ اللَّهُ لِي أَنْظُرُ إِلَيْهِ، مَا يَسْأَلُونِي عَنْ شَيْءٍ إِلَّا أَنْبَأْتُهُمْ بِهِ»[(٣)].

ومع ذلك فإن هذه الحادثة العظيمة أدت إلىٰ افتتان بعض رقاق الدين، فارتدوا عن الإسلام، أما الراسخون الثابتون، العارفون باللَّه ورسوله، فما زادهم إلا إيمانًا وتصديقًا، فعن عائشة رضي الله عنها، قالت: (لَمَّا أُسْرِيَ بِالنَّبِيِّ ﷺ إِلَىٰ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَىٰ أَصْبَحَ يَتَحَدَّثُ النَّاسُ بِذَلِكَ، فَارْتَدَّ نَاسٌ مِمَّنْ كَانَ آمَنُوا بِهِ وَصَدَّقُوهُ، وَسَعَىٰ رِجَالٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ إِلَىٰ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه، فَقَالُوا: هَلْ لَكَ إِلَىٰ صَاحِبِكَ؛ يَزْعُمُ أَنَّهُ أُسْرِيَ بِهِ اللَّيْلَةَ إِلَىٰ بَيْتِ الْمَقْدِسِ؟ قَالَ: أَوَقَالَ ذَلِكَ؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: لَئِنْ قَالَ ذَلِكَ لَقَدْ صَدَقَ، قَالُوا: أَوَتُصَدِّقُهُ أَنَّهُ ذَهَبَ اللَّيْلَةَ إِلَىٰ بَيْتِ الْمَقْدِسِ وَجَاءَ قَبْلَ أَنْ يُصْبِحَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، إِنِّي

---

(١) أخرجه أحمد: رقم (٢٨١٩).

(٢) أخرجه البخاري: رقم (٣٨٨٦)، ومسلم: رقم (١٧٠).

(٣) أخرجه مسلم: رقم (١٧٢).

لَأُصَدِّقُهُ فِي مَا هُوَ أَبْعَدُ مِنْ ذَلِكَ؛ أُصَدِّقُهُ فِي خَبَرِ السَّمَاءِ فِي غُدْوَةٍ أَوْ رَوْحَةٍ. فَلِذَلِكَ سُمِّيَ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)[(١)].

والذي عليه أهل السنة والجماعة أنه أُسري بشخصه ﷺ؛ روحه وجسده، خلافًا لمن زعم أنها رؤيا منامية، والدليل علىٰ ذلك:

- أن اللَّه تعالىٰ قال: ﴿سُبْحَـٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ١]، ولفظ «العبد» يشمل الروح والجسد.

- أنه لو كانت مجرد رؤيا منامية ما احتفت قريش هذا الاحتفاء، ولا استنكرت هذا الاستنكار، فقد فهموا منه ﷺ أنه أسري بجسده وروحه إلىٰ بيت المقدس، وأصبح بين ظهرانيهم كما أخبر بنفسه، فلذلك استعظموا واستنكروا، وارتد من ارتد.

وأما ما يروىٰ عن عائشة ومعاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أن جسده لم يُفتقد، فلا يستلزم أن يكون الإسراء رؤيا منامية، وإنما المراد أن روحه فارقت بدنه علىٰ نحو مغاير لمفارقة روح النائم لبدنه، فأُسري بها وعُرج، حتىٰ بلغت تلك المقامات الرفيعة، وبعض أهل العلم لا يثبت ذلك عنهما.

وكذلك من جعل الإسراء مرتين؛ مرةً يقظة ومرةً منامًا، أو جعله ثلاث مرات، ليجمع بين الروايات المختلفة، فخطأٌ ظاهر، ومسلك ضعيف؛ فإن الإسراء والمعراج وقع مرةً واحدة فقط، في آخر العهد المكي، قبل الهجرة بسنة أو تزيد.

• قوله: (مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ؛ فَصَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْآخِرَةِ

---

(١) أخرجه الحاكم: رقم (٤٤٥٨)، وصححه، ومداره علىٰ محمد بن كثير عن معمر وهو صدوق كثير الغلط، وروايته عن معمر ضعيفة.

وَالْأُولَىٰ): تقدم ذكر الخلاف في رؤية النبي ﷺ لربه ﷻ، وترجيح أنه لم يره بعيني رأسه، والضمير في آيات سورة النجم يرجع إلىٰ جبريل عليه السلام؛ فهو شديد القوىٰ، الذي دنا فتدلىٰ، وبواسطته أوحىٰ اللَّه إلىٰ عبده محمد ﷺ ما أوحىٰ، وكل ما رآه النبي ﷺ في ليلته تلك من الآيات العظام فهو حق علىٰ حقيقته، ما كذب قلبه ما رآه بصره؛ ولهذا جدد المصنف رحمه الله ذكر الصلاة عليه في الدنيا والآخرة، وأحسن ما قيل في معنىٰ الصلاة عليه من ربه، قول أبي العالية الرياحي رحمه الله: (صَلَاةُ اللَّهِ: ثَنَاؤُهُ عَلَيْهِ عِنْدَ المَلَائِكَةِ)[1].

قوله: ٤٦- (وَالْحَوْضُ، الَّذِي أَكْرَمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ بِهِ، غِيَاثًا لِأُمَّتِهِ، حَقٌّ):

هذا من خصائصه ﷺ وهو الحوض المورود، وهو مورد كريم، ومشرب هنيء، جعله اللَّه تعالىٰ لنبيه ﷺ في عرصات القيامة.

والحوض في اللغة: مجمع الماء، واصطلاحًا: حوض عظيم، طوله شهر، وعرضه شهر، كل زاوية من زواياه مسيرة شهر، وهذا يقتضي أنه مستدير، ماؤه أبيض من اللبن، وأحلىٰ من العسل، وأبرد من الثلج، يمده ميزابان من نهر الكوثر، عدد آنيته وكيزانه عدد نجوم السماء، وهو حقٌّ لأن أحاديثه بلغت مبلغ التواتر، فقد رواها بضع وثلاثون صحابيًّا بطرق متعددة، وقد قيل[2]:

مما تواتر حديث من كذب ... ومن بنىٰ للَّه بيتًا واقترب

(١) صحيح البخاري: (٦/ ١٢٠)، انظر: الحديث رقم (٤٧٩٦).
(٢) البيتان للشيخ التاودي، كما ذكر ذلك الكتاني في «نظم المتناثر في الحديث المتواتر»: (ص: ١٨).

ورؤيـة شـفـاعـة والـحـوض ومـسـح خـفـيـه وهـذي بـعـض

قال ﷺ: «أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَىٰ الْحَوْضِ»(١)، وفرط القوم هو سابقهم إلىٰ مورد الماء.

وعن سهل بن سعد رضي الله عنه بلفظ: «أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَىٰ الحَوْضِ، فَمَنْ وَرَدَهُ شَرِبَ مِنْهُ، وَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ لَمْ يَظْمَأْ بَعْدَهُ أَبَدًا، لَيَرِدُ عَلَيَّ أَقْوَامٌ أَعْرِفُهُمْ وَيَعْرِفُونِي، ثُمَّ يُحَالُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ» قال أبو حازم: فسمعني النعمان بن أبي عياشٍ، وأنا أحدثهم هذا، فقال: هكذا سمعت سهلًا، فقلت: نعم، قال: وأنا أشهد علىٰ أبي سعيدٍ الخدري، لسمعته يزيد فيه قال: «إِنَّهُمْ مِنِّي، فَيُقَالُ: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا بَدَّلُوا بَعْدَكَ، فَأَقُولُ: سُحْقًا سُحْقًا لِمَنْ بَدَّلَ بَعْدِي»(٢).

ومن حديث ابن مسعود رضي الله عنه، مرفوعًا: «أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَىٰ الحَوْضِ، لَيُرْفَعَنَّ إِلَيَّ رِجَالٌ مِنْكُمْ، حَتَّىٰ إِذَا أَهْوَيْتُ لِأُنَاوِلَهُمْ اخْتُلِجُوا دُونِي، فَأَقُولُ: أَيْ رَبِّ أَصْحَابِي، يَقُولُ: لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ»(٣).

ومن حديث أنس رضي الله عنه، مرفوعًا: «لَيَرِدَنَّ عَلَيَّ الْحَوْضَ رِجَالٌ مِمَّنْ صَاحَبَنِي، حَتَّىٰ إِذَا رَأَيْتُهُمْ وَرُفِعُوا إِلَيَّ اخْتُلِجُوا دُونِي، فَلَأَقُولَنَّ: أَيْ رَبِّ أُصَيْحَابِي، أُصَيْحَابِي، فَلَيُقَالَنَّ لِي: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ»(٤).

والظاهر أن وقت الورود بعد البعث والنشور مباشرة، وليس كما قال

---

(١) أخرجه البخاري: رقم (٦٥٨٩)، ومسلم: رقم (٢٢٨٩)، من حديث جندب بن عبد اللَّه رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري: رقم (٧٠٥٠)، ومسلم: رقم (٢٢٩٠).

(٣) أخرجه البخاري: رقم (٧٠٤٩)، واللفظ له، ومسلم: رقم (٢٢٩٧).

(٤) أخرجه البخاري: رقم (٦٥٨٢)، ومسلم: رقم (٢٣٠٤)، واللفظ له.

بعض العلماء: بعد الصراط، أو الميزان؛ وذلك أن الناس يُبعثون عطاشىٰ يوم القيامة، كما رود عنه ﷺ قال: «تُدْنَىٰ الشَّمْسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْخَلْقِ، حَتَّىٰ تَكُونَ مِنْهُمْ كَمِقْدَارِ مِيلٍ» - قال سليم بن عامرٍ: فواللَّه ما أدري ما يعني بالميل؛ أمسافة الأرض، أم الميل الذي تكتحل به العين؟ قال: «فَيَكُونُ النَّاسُ عَلَىٰ قَدْرِ أَعْمَالِهِمْ فِي الْعَرَقِ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَكُونُ إِلَىٰ كَعْبَيْهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَكُونُ إِلَىٰ رُكْبَتَيْهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَكُونُ إِلَىٰ حَقْوَيْهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُلْجِمُهُ الْعَرَقُ إِلْجَامًا»[(١)].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعًا: «يَعْرَقُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّىٰ يَذْهَبَ عَرَقُهُمْ فِي الْأَرْضِ سَبْعِينَ ذِرَاعًا، وَيُلْجِمُهُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ آذَانَهُمْ»[(٢)].

فهذا أوان الورود؛ فيسبق النبي ﷺ أمته، كما يسبق فرط القوم قومه ليهيأ لهم السقيا، لكمال رأفته ورحمته بأمته.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، أنهم قالوا: يا رسول اللَّه أتعرفنا يومئذٍ؟ قال: «نَعَمْ لَكُمْ سِيمَا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ مِنَ الْأُمَمِ، تَرِدُونَ عَلَيَّ غُرًّا، مُحَجَّلِينَ مِنْ أَثَرِ الْوُضُوءِ»[(٣)].

وعن حذيفة رضي الله عنه، مرفوعًا: «إِنَّ حَوْضِي لَأَبْعَدُ مِنْ أَيْلَةَ مِنْ عَدَنٍ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنِّي لَأَذُودُ عَنْهُ الرِّجَالَ كَمَا يَذُودُ الرَّجُلُ الْإِبِلَ الْغَرِيبَةَ عَنْ حَوْضِهِ»، قالوا: يا رسول اللَّه، وتعرفنا؟ قال: «نَعَمْ تَرِدُونَ عَلَيَّ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ، لَيْسَتْ لِأَحَدٍ غَيْرِكُمْ»[(٤)].

---

(١) أخرجه مسلم: رقم (٢٨٦٤)، من حديث المقداد بن الأسود رضي الله عنه.
(٢) أخرجه البخاري: رقم (٦٥٣٢)، واللفظ له، ومسلم: رقم (٢٨٦٣).
(٣) أخرجه مسلم: رقم (٢٤٧).
(٤) أخرجه مسلم: رقم (٢٤٧).

فهذه شارة أمة محمد ﷺ يوم القيامة؛ الغرة والتحجيل، والغرة: هي البياض الذي يكون في جبهة الفرس، والتحجيل: هو البياض الذي يكون في قوائمه؛ وهي مواضع الوضوء من المؤمن.

قوله: ٤٧- (وَالشَّفَاعَةُ الَّتِي ادَّخَرَهَا لَهُمْ حَقٌّ، كَمَا رُوِيَ فِي الْأَخْبَارِ):

الشفاعة لغةً: قال ابن فارس: («شَفَعَ»: الشِّينُ وَالْفَاءُ وَالْعَيْنُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَىٰ مُقَارَنَةِ الشَّيْئَيْنِ. مِنْ ذَلِكَ الشَّفْعُ خِلَافُ الْوَتْرِ. تَقُولُ: كَانَ فَرْدًا فَشَفَعْتُهُ)(١)؛ فهي في أصل الوضع اللغوي من الشِّفع: وهو الزوج، قسيم الوتر: وهو الفرد، سميت شفاعة لانضمام الشافع إلىٰ المشفوع له، فبعد أن كان المشفوع له فردًا صار زوجًا بانضمام الشافع إليه، وأما حقيقتها اصطلاحًا: فهي سؤال الخير للغير.

والشفاعة المدخرة لأمته هي المذكورة في قوله ﷺ: «لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ، فَتَعَجَّلَ كُلُّ نَبِيٍّ دَعْوَتَهُ، وَإِنِّي اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَهِيَ نَائِلَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا»(٢).

ولنبينا ﷺ شفاعات خاصة، لا يشاركه فيها أحد، وهي ثلاث شفاعات:

أحدها: الشفاعة العظمىٰ: وهي شفاعته ﷺ في أهل الموقف أن يُقضىٰ بينهم، وهي المقام المحمود المذكور في قوله تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩]، وهذه أشرف أنواع

(١) معجم مقاييس اللغة (٣/ ٢٠١).
(٢) أخرجه البخاري: رقم (٦٣٠٤)، ومسلم: رقم (١٩٩)، واللفظ له، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الشفاعات، وأخصها بنبينا ﷺ، وبها تظهر سيادته علىٰ بني آدم، كما جاء حديث الشفاعة الطويل.

عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول اللَّه ﷺ أُتي بلحم فرفع إليه الذراع، وكانت تعجبه فنهش منها نهشةً، ثم قال: «أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَهَلْ تَدْرُونَ مِمَّ ذَلِكَ؟ يَجْمَعُ اللَّهُ النَّاسَ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، يُسْمِعُهُمُ الدَّاعِي وَيَنْفُذُهُمُ البَصَرُ، وَتَدْنُو الشَّمْسُ، فَيَبْلُغُ النَّاسَ مِنَ الغَمِّ وَالكَرْبِ مَا لَا يُطِيقُونَ وَلَا يَحْتَمِلُونَ، فَيَقُولُ النَّاسُ: أَلَا تَرَوْنَ مَا قَدْ بَلَغَكُمْ، أَلَا تَنْظُرُونَ مَنْ يَشْفَعُ لَكُمْ إِلَىٰ رَبِّكُمْ؟ فَيَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ لِبَعْضٍ: عَلَيْكُمْ بِآدَمَ، فَيَأْتُونَ آدمَ عليه السلام، فَيَقُولُونَ لَهُ: أَنْتَ أَبُو البَشَرِ، خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ، وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ، وَأَمَرَ المَلَائِكَةَ فَسَجَدُوا لَكَ، اشْفَعْ لَنَا إِلَىٰ رَبِّكَ، أَلَا تَرَىٰ إِلَىٰ مَا نَحْنُ فِيهِ، أَلَا تَرَىٰ إِلَىٰ مَا قَدْ بَلَغَنَا؟ فَيَقُولُ آدَمُ: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ اليَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنَّهُ قَدْ نَهَانِي عَنِ الشَّجَرَةِ فَعَصَيْتُهُ، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَىٰ غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَىٰ نُوحٍ، فَيَأْتُونَ نُوحًا، فَيَقُولُونَ: يَا نُوحُ، إِنَّكَ أَنْتَ أَوَّلُ الرُّسُلِ إِلَىٰ أَهْلِ الأَرْضِ، وَقَدْ سَمَّاكَ اللَّهُ عَبْدًا شَكُورًا، اشْفَعْ لَنَا إِلَىٰ رَبِّكَ، أَلَا تَرَىٰ إِلَىٰ مَا نَحْنُ فِيهِ؟ فَيَقُولُ: إِنَّ رَبِّي عز وجل قَدْ غَضِبَ اليَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنَّهُ قَدْ كَانَتْ لِي دَعْوَةٌ دَعَوْتُهَا عَلَىٰ قَوْمِي، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَىٰ غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ، فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ، فَيَقُولُونَ: يَا إِبْرَاهِيمُ، أَنْتَ نَبِيُّ اللَّهِ وَخَلِيلُهُ مِنْ أَهْلِ الأَرْضِ، اشْفَعْ لَنَا إِلَىٰ رَبِّكَ، أَلَا تَرَىٰ إِلَىٰ مَا نَحْنُ فِيهِ؟ فَيَقُولُ لَهُمْ: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ اليَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنِّي قَدْ كُنْتُ كَذَبْتُ ثَلَاثَ كَذِبَاتٍ -فَذَكَرَهُنَّ أَبُو حَيَّانَ فِي الحَدِيثِ- نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَىٰ غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَىٰ مُوسَىٰ، فَيَأْتُونَ مُوسَىٰ،

فَيَقُولُونَ: يَا مُوسَىٰ، أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، فَضَّلَكَ اللَّهُ بِرِسَالَتِهِ وَبِكَلَامِهِ عَلَىٰ النَّاسِ، اشْفَعْ لَنَا إِلَىٰ رَبِّكَ، أَلَا تَرَىٰ إِلَىٰ مَا نَحْنُ فِيهِ؟ فَيَقُولُ: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنِّي قَدْ قَتَلْتُ نَفْسًا لَمْ أُومَرْ بِقَتْلِهَا، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَىٰ غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَىٰ عِيسَىٰ ابْنِ مَرْيَمَ، فَيَأْتُونَ عِيسَىٰ، فَيَقُولُونَ: يَا عِيسَىٰ، أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ، وَكَلَّمْتَ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا، اشْفَعْ لَنَا إِلَىٰ رَبِّكَ أَلَا تَرَىٰ إِلَىٰ مَا نَحْنُ فِيهِ؟ فَيَقُولُ عِيسَىٰ: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ قَطُّ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ ذَنْبًا، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَىٰ غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَىٰ مُحَمَّدٍ، فَيَأْتُونَ مُحَمَّدًا، فَيَقُولُونَ: يَا مُحَمَّدُ، أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ وَخَاتِمُ الْأَنْبِيَاءِ، وَقَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ، اشْفَعْ لَنَا إِلَىٰ رَبِّكَ، أَلَا تَرَىٰ إِلَىٰ مَا نَحْنُ فِيهِ؟ فَأَنْطَلِقُ فَآتِي تَحْتَ الْعَرْشِ، فَأَقَعُ سَاجِدًا لِرَبِّي ﷻ، ثُمَّ يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَيَّ مِنْ مَحَامِدِهِ وَحُسْنِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ شَيْئًا، لَمْ يَفْتَحْهُ عَلَىٰ أَحَدٍ قَبْلِي، ثُمَّ يُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ، سَلْ تُعْطَهْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَرْفَعُ رَأْسِي، فَأَقُولُ: أُمَّتِي يَا رَبِّ، أُمَّتِي يَا رَبِّ، أُمَّتِي يَا رَبِّ، فَيُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ أَدْخِلْ مِنْ أُمَّتِكَ مَنْ لَا حِسَابَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْبَابِ الْأَيْمَنِ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ، وَهُمْ شُرَكَاءُ النَّاسِ فِيمَا سِوَىٰ ذَلِكَ مِنَ الْأَبْوَابِ، ثُمَّ قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّ مَا بَيْنَ الْمِصْرَاعَيْنِ مِنْ مَصَارِيعِ الْجَنَّةِ، كَمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَحِمْيَرَ، أَوْ كَمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَبُصْرَىٰ»(١).

فأول أمة يُقضىٰ لها أمة محمد ﷺ، ولهذا قال ﷺ في حديث آخر:

(١) أخرجه البخاري: رقم (٤٧١٢)، ومسلم: رقم (١٩٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفيهما عن أنس رضي الله عنه.

«نَحْنُ الْآخِرُونَ الْأَوَّلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَنَحْنُ أَوَّلُ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ»(١).

الثانية: شفاعته ﷺ لأهل الجنة أن يدخلوا الجنة: فلا سبيل لأحد أن يدخل الجنة إلا عن طريقه، قال ﷺ: «آتِي بَابَ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَسْتَفْتِحُ، فَيَقُولُ الْخَازِنُ: مَنْ أَنْتَ؟ فَأَقُولُ: مُحَمَّدٌ، فَيَقُولُ: بِكَ أُمِرْتُ لَا أَفْتَحُ لِأَحَدٍ قَبْلَكَ»(٢).

الثالثة: شفاعته لعمه أبي طالب أن يخفف عنه العذاب: فقد سأل العباس بن عبد المطلب رسول اللّه ﷺ، فقال: يا رسول اللّه، هل نفعت أبا طالبٍ بشيءٍ، فإنه كان يحوطك، ويغضب لك؟ قال: «نَعَمْ، هُوَ فِي ضَحْضَاحٍ مِنْ نَارٍ، لَوْلَا أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ»(٣).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول اللّه ﷺ قال: «أَهْوَنُ أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا أَبُو طَالِبٍ، وَهُوَ مُنْتَعِلٌ بِنَعْلَيْنِ يَغْلِي مِنْهُمَا دِمَاغُهُ»(٤).

ووجه خصوصيتها أن اللّه تعالىٰ قال عن المشركين: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨].

وثمَّ شفاعات يشترك فيها النبي ﷺ وغيره، من الأنبياء والمرسلين، والشهداء والصالحين:

أحدها: شفاعته ﷺ فيمن تساوت حسناتهم وسيئاتهم، وهم أهل

(١) أخرجه البخاري: رقم (٣٤٨٦) ومسلم: رقم (٨٥٥)، واللفظ له، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٢) أخرجه مسلم: رقم (١٩٧)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.
(٣) أخرجه البخاري: رقم (٦٢٠٨)، ومسلم: رقم (٢٠٩)، من حديث العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه.
(٤) أخرجه مسلم: رقم (٢١٢).

الأعراف، أن يدخلوا الجنة.

الثانية: شفاعته ﷺ في رفع درجات بعض أهل الجنة، كما قال تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَآ أَلَتْنَٰهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَىْءٍ﴾ [الطور: ٢١].

الثالثة: شفاعته في دخول بعض المؤمنين الجنة بلا حساب ولا عذاب؛ كشفاعته لعكاشة بن محصن رضي الله عنه لما قال: يا رسول الله: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، قال: «أَنْتَ مِنْهُمْ»(١).

الرابعة، والخامسة: شفاعته ﷺ فيمن استحق النار من عصاة الموحدين ألا يدخلها، وفيمن دخلها أن يخرج منها، وهاتان الشفاعتان تنكرهما المعتزلة والخوارج، بناءً علىٰ أصلهم الفاسد في إنفاذ الوعيد؛ قالوا: كل من توعده الله بالنار فلابد أن يدخلها، ومن دخلها لم يخرج منها.

وقد دلت الأحاديث المتواترة علىٰ إثبات هاتين الشفاعتين، فعن أبي سعيدٍ الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الجَنَّةِ الجَنَّةَ، وَأَهْلُ النَّارِ النَّارَ، يَقُولُ اللَّهُ: مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ فَأَخْرِجُوهُ، فَيَخْرُجُونَ قَدْ امْتُحِشُوا وَعَادُوا حُمَمًا، فَيُلْقَوْنَ فِي نَهَرِ الحَيَاةِ، فَيَنْبُتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الحِبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ»(٢).

وفي حديث أنس بن مالك رضي الله عنه الطويل: «فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، أُمَّتِي أُمَّتِي، فَيَقُولُ: انْطَلِقْ فَأَخْرِجْ مِنْهَا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ شَعِيرَةٍ مِنْ إِيمَانٍ، فَأَنْطَلِقُ

---

(١) أخرجه البخاري: رقم (٦٥٤١)، ومسلم: رقم (٢٢٠)، واللفظ له، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.
(٢) أخرجه البخاري: رقم (٦٥٦٠).

فَأَفْعَلُ، ثُمَّ أَعُودُ، فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ المَحَامِدِ، ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا، فَيُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعْ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، أُمَّتِي أُمَّتِي، فَيَقُولُ: انْطَلِقْ فَأَخْرِجْ مِنْهَا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ - أَوْ خَرْدَلَةٍ - مِنْ إِيمَانٍ فَأَخْرِجْهُ، فَأَنْطَلِقُ، فَأَفْعَلُ، ثُمَّ أَعُودُ فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ المَحَامِدِ، ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا، فَيَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعْ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ أُمَّتِي أُمَّتِي، فَيَقُولُ: انْطَلِقْ فَأَخْرِجْ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ أَدْنَىٰ أَدْنَىٰ أَدْنَىٰ مِثْقَالِ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ، فَأَخْرِجْهُ مِنَ النَّارِ، فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ»(١).

بل إن اللَّه تعالىٰ يخرج من شاء من عصاة الموحدين بفضله ورحمته، دون شفاعة الشافعين، كما في الحديث القدسي: «شَفَعَتِ الْمَلَائِكَةُ، وَشَفَعَ النَّبِيُّونَ، وَشَفَعَ الْمُؤْمِنُونَ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ، فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ، فَيُخْرِجُ مِنْهَا قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ»(٢).

مواقف الناس من الشفاعة: طرفان ووسط:

أولًا: قوم تساهلوا، وفتحوا باب الشفاعة علىٰ مصراعيه لمن هب ودب، ومشىٰ ودرج، ولم يفرقوا بين شفاعة مثبتة، وشفاعة منفية.

ثانيًا: قوم ضيقوا الشفاعة، وأنكروا بعض أنواعها، وهم الوعيدية.

ثالثًا: قوم توسطوا، فأثبتوا الشفاعة بشروطها، وهم أهل السنة والجماعة.

فالمشركون، والمبتدعة القبوريون، والصوفية، جعلوا الشفاعة عند

---

(١) أخرجه البخاري: رقم (٧٥١٠).

(٢) أخرجه البخاري: رقم (٧٤٣٩)، ومسلم: رقم (١٨٣)، واللفظ له، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

اللَّه كالشفاعة عند ملوك الدنيا، كما قال أوائلهم: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، فسألوها من غير اللَّه؛ فمشركو الجاهلية يعتقدون أن أصنامهم تشفع لهم عند اللَّه، ويقولون: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، فظنوا أن لمعبوديهم إدلال علىٰ اللَّه في الشفاعة، كما هو حال أهل الدنيا؛ يتقدم الشافع إلىٰ المشفوع عنده دون إذن مسبق، ودون رضا من المشفوع عنده عن المشفوع له، فيقبل طلبته إما رغبة أو رهبة؛ وهكذا يعتقد القبوريون، والصوفية، في أوليائهم ومعظميهم، قالوا: هؤلاء سادة أولياء لهم منزلة عند اللَّه، لا نستطيع أن ندخل علىٰ اللَّه إلا عن طريقهم! وهذا عين شرك الأولين، واللَّه ﷻ قد اختص بالشفاعة، قال سبحانه: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٤٤]، وهو سبحانه لا يستكثر بعباده من قلة، ولا يستعز بهم من ذلة، بل هو الغني الحميد.

وقد ميز سبحانه في كتابه بين نوعين من الشفاعة:

- **شفاعة مثبتة**: وهي ما جمعت شرطين:

الأول: إذن اللَّه تعالىٰ للشافع أن يشفع، قال سبحانه: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، أي لا أحد.

الثاني: رضاه عن المشفوع له، قال تعالىٰ: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨].

وقد جمع هذين الشرطين قول اللَّه تعالىٰ: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٦].

- **شفاعة منفية**: قال تعالىٰ: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨]، وهي ما اختل فيها الشرطان.

ولا يُشرع، بل ولا يجوز، أن يقال: «أسألك بحق نبيك»، «أسألك بجاه نبيك»، «أسألك بجاه فلان»؛ فإن هذا توسل بدعي، لا مناسبة له، ولا سبب! فجاه فلان، وحق فلان، له لا للسائل؛ فلا وجه أن يتوسل به، وأما ما يرویٰ في الحديث: (أَسْأَلُكَ بِحَقِّ السَّائِلِينَ عَلَيْكَ)(١)، فإن حق السائلين عليه إجابتهم، وإجابتهم صفة من صفاته سبحانه، فكأنه دعا اللَّه تعالىٰ بصفة من صفاته، ومن باب أولىٰ تحريم الإقسام عليه بأحد من خلقه، فإن هذا من سوء الأدب مع اللَّه، كأن يقول: أقسمت عليك بنبيك؛ فإن هذا لا يجوز، وفيه سوء أدب مع اللَّه، وتوسل غير مشروع.

❁ ❁ ❁

(١) أخرجه ابن ماجه: رقم (٧٧٨)، وأحمد: رقم (١١١٥٦)، من طريق فضيل بن مرزوق عن عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعًا، وهذا إسناد ضعيف، لضعف عطية العوفي، والكلام فيه من ناحية التدليس وغيره. انظر: «تهذيب التهذيب»: (٧/ ٢٢٥)، قال ابن حبان في ترجمته: كان يخطئ علىٰ الثقات، ويرویٰ عن عطية الموضوعات. انظر: «تهذيب التهذيب»: (٨/ ٢٩٩)، وقد روي الحديث موقوفًا علىٰ أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف»: (٢٩٢٠٢)، ومال أبو حاتم إلىٰ ترجيح الرواية الموقوفة. انظر: علل ابن أبي حاتم: (٥/ ٣٦٦)، وضعف الحديث شيخ الإسلام ابن تيمية. انظر: «مجموع الفتاوىٰ»: (١/ ٢٨٨)، وعلاء الدين مغلطاي. انظر: «شرح ابن ماجه»: (ص: ١٢٩٣)، والبوصيري. انظر: «مصباح الزجاجة»: (١/ ٩٨)، وضعفه الألباني، انظر: «سلسلة الأحاديث الضعيفة»: (١/ ٨)، وحسن إسناده العراقي. انظر: «المغني عن حمل الأسفار»: (٣٨٤).

الفرق بين التوسل المشروع والتوسل غير المشروع

التوسل المشروع له صور متعددة:

أحدها: التوسل إليه بالإيمان به، وطاعته، واتباع نبيه ﷺ، ومحبته؛ وهذا أعظم الوسائل، قال تعالىٰ: ﴿أُولَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ وَيَرۡجُونَ رَحۡمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ﴾ [الإسراء: ٥٧]، يعني: أن أولئك المدعوِّين الذين يدعوهم هؤلاء المشركون، من الصالحين من الملائكة والمسيح وأمه وعزير وغيرهم، هم أنفسهم يبتغون إلىٰ ربهم الوسيلة مباشرة دون وسائط، ويرجون رحمته ويخافون عذابه! فاحذوا حذوهم، وانسجوا علىٰ منوالهم، ولا تخالفوا طريقتهم.

الثاني: التوسل بدعائه باسم من أسمائه، أو صفة من صفاته، كما أمر تعالىٰ بقوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَاۖ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وكما قال نبيه ﷺ: «اللَّهُمَّ أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ، لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَىٰ نَفْسِكَ»(١).

الثالث: التوسل بصالح العمل، من غير إدلال علىٰ اللَّه، كما في حديث الثلاثة الذين انطبقت عليهم الصخرة، فتوسلوا إلىٰ اللَّه بصالح أعمالهم؛ من البر، والعفة، والأمانة، ففرج اللَّه عنهم(٢).

والتوسل غير المشروع نوعان:

أحدها: توسل شركي: وهو دعاء غير اللَّه فيما لا يقدر عليه إلا اللَّه، من

---

(١) أخرجه مسلم: رقم (٤٨٦).

(٢) أخرجه البخاري: رقم (٢٢١٥).

قضاء الحاجات وكشف الكربات، وهو ما كان عليه مشركو العرب، وما يفعله مشركو الزمان، من دعاء المقبورين والغائبين.

الثاني: توسل بدعي: وهو التوسل بما لم يجعله وسيلة وسببًا، كالتوسل بذوات الأنبياء والصالحين، أو جاههم، أو حقهم، أو حرمتهم، ولا يبلغ مبلغ الشرك.

فالتوسل بذاته ﷺ ليس مشروعًا، ولهذا تركه الصحابة ولم يفعلوه؛ فقد كانوا يتوسلون بدعائه ﷺ في حياته، فلما توفي ﷺ وأصابهم الجدب، عام الرمادة، قال أنس بن مالك رضي الله عنه: «أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه كَانَ إِذَا قُحِطُوا اسْتَسْقَىٰ بِالْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا فَتَسْقِينَا، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا فَاسْقِنَا، قَالَ: فَيُسْقَوْنَ»[(١)]، فكان توسلهم بالعباس؛ أي بدعائه، ولو كان التوسل بالذات لتوسلوا بذات النبي ﷺ ولو كان قد مات.

وهؤلاء الذين يتوسعون في باب الشفاعة والتوسل، من الصوفية والرافضة والقبورية، عندهم من المخاريق والبدع والخرافات ما تشمئز منه النفوس، وتضيع معه معالم التوحيد.

ويقابلهم الوعيدية: الذين ضيقوا الشفاعة، وأنكروا الشفاعة فيمن استحق النار أن يخرج منها، وفيمن دخلها أن يخرج منها.

وهدىٰ اللَّه تعالىٰ أهل السنة والجماعة لما اختلف فيه من الحق بإذنه فأثبتوا الشفاعة بشرطيها: إذن اللَّه تعالىٰ للشافع، ورضاه عن المشفوع له.

❁ ❁ ❁

(١) أخرجه البخاري: رقم (١٠١٠)، من حديث أنس رضي الله عنه.

الإيمان باليوم الآخر

قوله: ٤٨- (وَنُؤمِنُ بِعَذَابِ الْقَبْرِ، لِمَنْ كَانَ لَهُ أَهْلًا، وَسُؤَالِ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ، فِي قَبْرِهِ، عَنْ رَبِّهِ، وَدِينِهِ، وَنَبِيِّهِ، عَلَىٰ مَا جَاءَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَعَنِ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ):

الإيمان باليوم الآخر أحد أركان الإيمان الستة، التي لا يتم الإيمان إلا بها، وقد قرنه اللَّه بالإيمان به في أربعة وعشرين موضعًا في كتابه، كما في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ [البقرة: ٦٢]، وقوله: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، وقوله: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ﴾ [الأحزاب: ٢١]، وكان هذا الأمر من كبريات القضايا التي نازع فيها المشركون، فقد كانوا ينكرون البعث، كما قال تعالىٰ عنهم: ﴿وَقَالُوٓا۟ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا﴾ [الإسراء: ٤٩].

وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال: جاء العاص بن وائل إلىٰ رسول اللَّه ﷺ بعظمٍ حائلٍ، ففتّه، فقال: يا محمد، أيبعث اللَّه هذا بعد ما أرمَّ؟ قال: «نعم، يبعث اللَّه هذا. يميتك، ثم يحييك، ثم يدخلك نار جهنم»[(١)]، وأنزل

(١) أخرجه الحاكم: رقم (٣٦٠٦)، وصححه، وقال الذهبي: علىٰ شرط البخاري ومسلم.

اللَّه تعالىٰ في هذا قوله: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ ۖ قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ﴾ [يس: ٧٨، ٧٩].

ومن تأمل القرآن المكي وجده زاخرًا بإثبات البعث، وإقامة الأدلة الحسية والعقلية علىٰ إثباته، ولا ريب أن الإيمان باليوم الآخر له أثر كبير في سلوك الإنسان؛ فإنه لولا الإيمان باليوم الآخر لما اجتهد المجتهدون في العبادة، ولما انزجروا عن الغواية، وبفقده وضعفه يحصل الضد؛ فإن من لا يرجو بعثًا ولا نشورًا، لا يرفع رأسًا بفعل الطاعات، ولا يرىٰ بأسًا بارتكاب المحرمات؛ فاستحياؤه في القلوب له عظيم الأثر في الاستقامة، والتقوىٰ والاتباع، كما قال تعالىٰ: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١]، فيصلح القلب وينضبط السلوك، ويتهذب الخلق، ويحمل النفس علىٰ مكارم الأخلاق، وينهاها عن سفاسفها.

أقسام بني آدم حيال قضية المبدأ والمعاد

١) من أثبت المبدأ والمعاد: وهم أهل الإيمان، أتباع الرسل؛ أثبتوا أن اللَّه تعالىٰ هو الذي خلقهم، وأنه يعيدهم، قال تعالىٰ: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [البقرة: ٢٨]، وقال: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ [الحج: ٦٦]، وقال: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ [الروم: ٤٠]، وقال: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يَجْمَعُكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [الجاثية: ٢٦].

٢) من أنكر المبدأ والمعاد: وهم الفلاسفة الملاحدة، الذين قالوا بقدم العالم، وخلود العالم. يزعمون أن العالم قديم قدمًا غير متناه، وأنه متسلسل إلىٰ ما لا نهاية. قال تعالىٰ عن الدهرية: ﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾ [الجاثية: ٢٤].

٣) من أثبت المبدأ وأنكر المعاد: وهم مشركو العرب، الذين أقروا بالخلق، وأنكروا البعث، قال تعالىٰ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]، وقال: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَن لَّن يُبْعَثُوا۟﴾ [التغابن: ٧].

ولا يوجد قسم رابع؛ أنكر المبدأ وأثبت المعاد، وهناك مقالات تُرد إلىٰ هذه الأقوال؛ مثل مقالة التناسخيين، القائلين بتناسخ الأرواح؛ كالهندوس والبوذيين، ومن خلفهم من الملل الشرقية، فإنهم يزعمون أن المرء إذا مات ارتفعت روحه، ثم انتسخت في جسد آخر! ويرتبون الثواب والعقاب علىٰ ذلك؛ فإن كان مسلكه في الحياة الأولىٰ حميدًا انتسخت

روحه في جسد راق، وإن كان سلوكه خبيثًا انتسخت في جسد وضيع، كالحشرات والهوام وما أشبهها.

وبعض الفلاسفة، ومدَّعي الحضارة من الغربيين، يؤمنون بدورات متعاقبة للحياة، فرارًا من إثبات البعث الذي عليه أساس كل دين بعث اللَّه به كل نبي.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (وهذه الأصول الثلاثة: وهي الإيمان باللَّه، وباليوم الآخر، والعمل الصالح، هي الموجبة للسعادة في كل ملة، كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾)[1]، وفي هذا أبلغ الرد علىٰ المرجئة، الذين يخرجون العمل عن مسمىٰ الإيمان؛ فقد جعل اللَّه العمل قرين هذين الركنين الأصيلين: الإيمان باللَّه واليوم الآخر.

وقد تقدم إجمال ما لا يتم الإيمان باليوم الآخر إلا به، وهي أربعة أمور:

الأمر الأول: الإيمان بما يكون في القبر.

الأمر الثاني: الإيمان بالبعث.

الأمر الثالث: الإيمان بالحساب.

الأمر الرابع: الإيمان بالجزاء.

ونتناولها هاهنا بالتفصيل.

(١) «قاعدة في المحبة»: (ص: ٤٢)، «جامع الرسائل» لابن تيمية: (٢/ ٢٢٨).

• قوله: (ونؤمن بِعَذَابِ الْقَبْرِ لِمَنْ كَانَ لَهُ أَهْلًا): ومراده بذلك إثبات عذاب القبر ونعيمه، ليس العذاب فقط، فقد دلت النصوص القرآنية والنبوية علىٰ الأمرين.

الأدلة من القرآن على إثبات عذاب القبر

١- قول اللَّه تعالىٰ عن آل فرعون: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦]، فعُلم أن ذلك العرض علىٰ النار يقع غدوًّا وعشيًّا في حياة البرزخ، قبل إدخالهم النار بعد قيام الساعة.

٢- قول اللَّه تعالىٰ: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ﴾ [طه: ١٢٤]، **قال أبو بكر الإسماعيلي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وقال: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ يعني قبل فناء الدنيا، لقوله تعالىٰ: ﴿وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ﴾ [طه: ١٢٤]، بيَّن أن المعيشة الضنك قبل يوم القيامة، وفي معاينتنا اليهود والنصارىٰ، والمشركين، في العيش الرغد، والرفاهة في المعيشة، ما يعلم به أنه لم يرد به ضيق الرزق في الحياة الدنيا، لوجود مشركين في سعة من أرزاقهم، وإنما أراد به بعد الموت، قبل الحشر)[(١)]، وهذا استنباط له حظ من النظر.

٣- قول اللَّه تعالىٰ: ﴿وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَدْنَىٰ دُونَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [السجدة: ٢١]، **قال ابن الجوزي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وفيه ستة أقوال: أحدها: أنه ما أصابهم يوم بدر، رواه مسروق عن ابن مسعود، وبه قال قتادة، والسدي، والثاني: سنون أُخذوا بها، رواه أبو عبيدة عن ابن مسعود، وبه قال النخعي، وقال مقاتل: أُخذوا بالجوع سبع سنين، والثالث: مصائب الدنيا، قاله أُبيُّ بن كعب، وابن عباس في رواية

(١) «اعتقاد أئمة الحديث»: (ص: ٧٠).

ابن أبي طلحة، وأبو العالية، والحسن، وقتادة، والضحاك، والرابع: الحدود، رواه عكرمة عن ابن عباس، والخامس: عذاب القبر، قاله البراء، والسادس: القتل والجوع، قاله مجاهد)(١)، وقال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وقال البراء بن عازبٍ، ومجاهدٌ، وأبو عبيدة: يَعْنِي بِهِ عَذَابَ الْقَبْرِ)(٢)، وروي عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا نحوه(٣).

ويُشكل علىٰ هذا تتمة الآية: ﴿وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾؛ فإنهم إذا عاينوا عذاب القبر فلا سبيل لهم للرجوع والتوبة، وقد التمس الشيخ عبد الرحمن السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ حلًّا لهذا الإشكال، وجمعًا بين الأقوال، فقال: (ولنذيقنّ الفاسقين المكذبين، نموذجًا من العذاب الأدنىٰ، وهو عذاب البرزخ، فنذيقهم طرفًا منه، قبل أن يموتوا، إما بعذاب بالقتل ونحوه، كما جرىٰ لأهل بدر من المشركين، وإما عند الموت، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓاْ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓاْ أَنفُسَكُمُ ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ﴾، ثم يكمل لهم العذاب الأدنىٰ في برزخهم.

وهذه الآية من الأدلة علىٰ إثبات عذاب القبر، ودلالتها ظاهرة، فإنه قال: ﴿وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَدْنَىٰ﴾، أيْ: بعض وجزء منه، فدل علىٰ أن ثَمَّ عذابًا أدنىٰ قبل العذاب الأكبر، وهو عذاب النار)(٤)، ويمكن أن

---

(١) «زاد المسير في علم التفسير»: (٣/ ٤٤٢).

(٢) «تفسير القرآن العظيم»: (٦/ ٣٦٩).

(٣) أورده ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قال: (روي عن ابن عباسٍ، في قوله ﷻ: ﴿وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَدْنَىٰ دُونَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [السجدة: ٢١]). انظر: تفسير ابن رجب: (٢/ ٣٥٦).

(٤) «تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان»: (ص: ٦٥٦).

يقال : إن وعيد اللَّه تعالىٰ لهم بهذين العذابين مدعاة لاعتبارهم ورجوعهم . واللَّه أعلم .

٤- قول اللَّه تعالىٰ : ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۙ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ وَذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾ [الأنفال: ٥٠] ؛ ففيه دليل علىٰ أنهم يتلقون هذا العذاب عند قبض الأرواح ، حتىٰ يتصل بعذاب القبر .

❁ ❁ ❁

الأدلة من السنة على إثبات عذاب القبر

١- لم يكن النبي ﷺ بادئ الأمر يعلم بعذاب القبر، فعن عائشة رضي الله عنها، قَالَتْ: (دَخلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدِي امْرَأَةٌ مِنَ الْيَهُودِ، وَهِيَ تَقُولُ: هَلْ شَعَرْتِ أَنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي الْقُبُورِ؟ قَالَتْ: فَارْتَاعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ: «إِنَّمَا تُفْتَنُ يَهُودُ»، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَلَبِثْنَا لَيَالِيَ، ثُمَّ قال رسولُ اللَّه ﷺ: «هَلْ شَعَرْتِ أَنَّهُ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي الْقُبُورِ؟» قَالَتْ عَائِشَةُ: فَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدُ يَسْتَعِيذُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ)[(١)].

٢- حديث ابن عمر رضي الله عنهما: (مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَىٰ قَبْرَيْنِ، فَقَالَ: «أَمَا إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ»، قَالَ: فَدَعَا بِعَسِيبٍ رَطْبٍ فَشَقَّهُ بِاثْنَيْنِ، ثُمَّ غَرَسَ عَلَىٰ هَذَا وَاحِدًا، وَعَلَىٰ هَذَا وَاحِدًا، ثُمَّ قَالَ: «لَعَلَّهُ أَنْ يُخَفَّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَيْبَسَا» متفق عليه، وهذا لفظ مسلم، ولفظ البخاري، فَقَالَ: «يُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، وَإِنَّهُ لَكَبِيرٌ، كَانَ أَحَدُهُمَا لَا يَسْتَتِرُ مِنَ البَوْلِ، وَكَانَ الآخَرُ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ»[(٢)]، ومعنىٰ نفيه: (وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ)، يعني فيما يشق عليهما الاحتراز منه، فليس أمرًا صعبًا، لا يمكنهما أن يتقياه، لكنه كبير عند اللَّه؛ فدل ذلك علىٰ إثبات عذاب القبر لعصاة الموحدين.

٣- الأحاديث الواردة في الاستعاذة من عذاب القبر، كقوله ﷺ:

(١) أخرجه مسلم: رقم (٥٨٤).
(٢) أخرجه البخاري: رقم (٦٠٥٥)، ومسلم: رقم (٢٩٢)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

«تَعَوَّذُوا بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ»[١]، وتعليمه الاستعاذة باللَّه من أربع: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ»[٢]، في آخر الصلاة.

٤- حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه، قال: (بَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ فِي حَائِطٍ لِبَنِي النَّجَّارِ، عَلَىٰ بَغْلَةٍ لَهُ وَنَحْنُ مَعهُ، إِذْ حَادَتْ بِهِ فَكَادَتْ تُلْقِيهِ، وَإِذَا أَقْبُرٌ سِتَّةٌ أَوْ خَمْسَةٌ أَوْ أَرْبَعَةٌ- قَالَ: كَذَا كَانَ يَقُولُ الْجُرَيْرِيُّ- فَقَالَ: «مَنْ يَعْرِفُ أَصْحَابَ هَذِهِ الْأَقْبُرِ؟» فَقَالَ رَجُلٌ: أَنَا، قَالَ: «فَمَتَىٰ مَاتَ هَؤُلَاءِ؟» قَالَ: مَاتُوا فِي الْإِشْرَاكِ، فَقَالَ: «إِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ تُبْتَلَىٰ فِي قُبُورِهَا، فَلَوْلَا أَنْ لَا تَدَافَنُوا، لَدَعَوْتُ اللَّهَ أَنْ يُسْمِعَكُمْ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ الَّذِي أَسْمَعُ مِنْهُ»[٣]؛ يعني ما دفن بعضكم بعضًا، بسبب الرعب الذي ينشأ من سماع أصوات المعذبين.

٥- حديث البراء رضي الله عنه المشهور، قال: (خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي جِنَازَةِ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَانْتَهَيْنَا إِلَىٰ الْقَبْرِ، وَلَمَّا يُلْحَدْ، فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَجَلَسْنَا حَوْلَهُ، كَأَنَّ عَلَىٰ رُؤُوسِنَا الطَّيْرَ، وَفِي يَدِهِ عُودٌ يَنْكُتُ فِي الْأَرْضِ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ، فَقَالَ: «اسْتَعِيذُوا بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ» مَرَّتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ الْعَبْدَ الْمُؤْمِنَ إِذَا كَانَ فِي انْقِطَاعٍ مِنَ الدُّنْيَا، وَإِقْبَالٍ مِنَ الْآخِرَةِ، نَزَلَ إِلَيْهِ مَلَائِكَةٌ مِنَ السَّمَاءِ بِيضُ الْوُجُوهِ، كَأَنَّ وُجُوهَهُمُ الشَّمْسُ، مَعَهُمْ كَفَنٌ مِنْ أَكْفَانِ الْجَنَّةِ، وَحَنُوطٌ مِنْ حَنُوطِ الْجَنَّةِ، حَتَّىٰ يَجْلِسُوا مِنْهُ مَدَّ الْبَصَرِ، ثُمَّ يَجِيءُ مَلَكُ الْمَوْتِ عليه السلام حَتَّىٰ يَجْلِسَ عِنْدَ رَأْسِهِ، فَيَقُولُ: أَيَّتُهَا النَّفْسُ الطَّيِّبَةُ، اخْرُجِي إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ. قَالَ: «فَتَخْرُجُ تَسِيلُ كَمَا تَسِيلُ الْقَطْرَةُ مِنْ فِي السِّقَاءِ، فَيَأْخُذُهَا، فَإِذَا أَخَذَهَا لَمْ يَدَعُوهَا فِي يَدِهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ حَتَّىٰ

(١) أخرجه مسلم: رقم (٢٨٦٧)، من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري: رقم (١٣٧٧)، ومسلم: رقم (٥٨٨)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه مسلم: رقم (٢٨٦٧).

يَأْخُذُوهَا، فَيَجْعَلُوهَا فِي ذَلِكَ الْكَفَنِ، وَفِي ذَلِكَ الْحَنُوطِ، وَيَخْرُجُ مِنْهَا كَأَطْيَبِ نَفْحَةِ مِسْكٍ وُجِدَتْ عَلَىٰ وَجْهِ الْأَرْضِ»، قَالَ: «فَيَصْعَدُونَ بِهَا، فَلَا يَمُرُّونَ، يَعْنِي بِهَا، عَلَىٰ مَلَإٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، إِلَّا قَالُوا: مَا هَذَا الرُّوحُ الطَّيِّبُ؟ فَيَقُولُونَ: فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ، بِأَحْسَنِ أَسْمَائِهِ الَّتِي كَانُوا يُسَمُّونَهُ بِهَا فِي الدُّنْيَا، حَتَّىٰ يَنْتَهُوا بِهَا إِلَىٰ السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَسْتَفْتِحُونَ لَهُ، فَيُفْتَحُ لَهُمْ فَيُشَيِّعُهُ مِنْ كُلِّ سَمَاءٍ مُقَرَّبُوهَا إِلَىٰ السَّمَاءِ الَّتِي تَلِيهَا، حَتَّىٰ يُنْتَهَىٰ بِهِ إِلَىٰ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ، فَيَقُولُ اللَّهُ ﷻ: اكْتُبُوا كِتَابَ عَبْدِي فِي عِلِّيِّينَ، وَأَعِيدُوهُ إِلَىٰ الْأَرْضِ، فَإِنِّي مِنْهَا خَلَقْتُهُمْ، وَفِيهَا أُعِيدُهُمْ، وَمِنْهَا أُخْرِجُهُمْ تَارَةً أُخْرَىٰ»، قَالَ: «فَتُعَادُ رُوحُهُ فِي جَسَدِهِ، فَيَأْتِيهِ مَلَكَانِ، فَيُجْلِسَانِهِ، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَنْ رَبُّكَ؟ فَيَقُولُ: رَبِّيَ اللَّهُ، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا دِينُكَ؟ فَيَقُولُ: دِينِيَ الْإِسْلَامُ، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي بُعِثَ فِيكُمْ؟ فَيَقُولُ: هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَيَقُولَانِ لَهُ: وَمَا عِلْمُكَ؟ فَيَقُولُ: قَرَأْتُ كِتَابَ اللَّهِ، فَآمَنْتُ بِهِ وَصَدَّقْتُ، فَيُنَادِي مُنَادٍ فِي السَّمَاءِ: أَنْ صَدَقَ عَبْدِي، فَأَفْرِشُوهُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَأَلْبِسُوهُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَافْتَحُوا لَهُ بَابًا إِلَىٰ الْجَنَّةِ»، قَالَ: «فَيَأْتِيهِ مِنْ رَوْحِهَا، وَطِيبِهَا، وَيُفْسَحُ لَهُ فِي قَبْرِهِ مَدَّ بَصَرِهِ»، قَالَ: «وَيَأْتِيهِ رَجُلٌ حَسَنُ الْوَجْهِ، حَسَنُ الثِّيَابِ، طَيِّبُ الرِّيحِ، فَيَقُولُ: أَبْشِرْ بِالَّذِي يَسُرُّكَ، هَذَا يَوْمُكَ الَّذِي كُنْتَ تُوعَدُ، فَيَقُولُ لَهُ: مَنْ أَنْتَ؟ فَوَجْهُكَ الْوَجْهُ يَجِيءُ بِالْخَيْرِ، فَيَقُولُ: أَنَا عَمَلُكَ الصَّالِحُ، فَيَقُولُ: رَبِّ أَقِمِ السَّاعَةَ حَتَّىٰ أَرْجِعَ إِلَىٰ أَهْلِي، وَمَالِي»، قَالَ: «وَإِنَّ الْعَبْدَ الْكَافِرَ إِذَا كَانَ فِي انْقِطَاعٍ مِنَ الدُّنْيَا وَإِقْبَالٍ مِنَ الْآخِرَةِ، نَزَلَ إِلَيْهِ مِنَ السَّمَاءِ مَلَائِكَةٌ سُودُ الْوُجُوهِ، مَعَهُمُ الْمُسُوحُ، فَيَجْلِسُونَ مِنْهُ مَدَّ الْبَصَرِ، ثُمَّ يَجِيءُ مَلَكُ الْمَوْتِ، حَتَّىٰ يَجْلِسَ عِنْدَ رَأْسِهِ، فَيَقُولُ: أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْخَبِيثَةُ، اخْرُجِي إِلَىٰ سَخَطٍ مِنَ اللَّهِ وَغَضَبٍ»، قَالَ: «فَتُفَرَّقُ فِي جَسَدِهِ، فَيَنْتَزِعُهَا كَمَا يُنْتَزَعُ السَّفُّودُ مِنَ الصُّوفِ الْمَبْلُولِ،

فَيأْخُذُها، فَإِذَا أَخَذَهَا لَمْ يَدَعُوهَا فِي يَدِهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ حَتَّىٰ يَجْعَلُوهَا فِي تِلْكَ الْمُسُوحِ، وَيَخْرُجُ مِنْهَا كَأَنْتَنِ رِيحِ جِيفَةٍ وُجِدَتْ عَلَىٰ وَجْهِ الْأَرْضِ، فَيَصْعَدُونَ بِهَا، فَلَا يَمُرُّونَ بِهَا عَلَىٰ مَلأٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، إِلَّا قَالُوا: مَا هَذَا الرُّوحُ الْخَبِيثُ؟ فَيَقُولُونَ: فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ بِأَقْبَحِ أَسْمَائِهِ الَّتِي كَانَ يُسَمَّىٰ بِهَا فِي الدُّنْيَا، حَتَّىٰ يُنْتَهَىٰ بِهِ إِلَىٰ السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَيُسْتَفْتَحُ لَهُ، فَلَا يُفْتَحُ لَهُ»، ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «﴿لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَٰبُ ٱلسَّمَآءِ وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ﴾ [الأعراف: ٤٠]، فَيَقُولُ اللَّهُ ﷻ: (اكْتُبُوا كِتَابَهُ فِي سِجِّينٍ فِي الْأَرْضِ السُّفْلَىٰ، فَتُطْرَحُ رُوحُهُ طَرْحًا)، ثُمَّ قَرَأَ: (﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ أَوْ تَهْوِى بِهِ ٱلرِّيحُ فِى مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ [الحج: ٣١])، فَتُعَادُ رُوحُهُ فِي جَسَدِهِ، وَيَأْتِيهِ مَلَكَانِ، فَيُجْلِسَانِهِ، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَنْ رَبُّكَ؟ فَيَقُولُ: هَاهْ هَاهْ لَا أَدْرِي، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا دِينُكَ؟ فَيَقُولُ: هَاهْ هَاهْ لَا أَدْرِي، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي بُعِثَ فِيكُمْ؟ فَيَقُولُ: هَاهْ هَاهْ لَا أَدْرِي، فَيُنَادِي مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ أَنْ كَذَبَ، فَافْرِشُوا لَهُ مِنَ النَّارِ، وَافْتَحُوا لَهُ بَابًا إِلَىٰ النَّارِ، فَيَأْتِيهِ مِنْ حَرِّهَا، وَسَمُومِهَا، وَيُضَيَّقُ عَلَيْهِ قَبْرُهُ حَتَّىٰ تَخْتَلِفَ فِيهِ أَضْلَاعُهُ، وَيَأْتِيهِ رَجُلٌ قَبِيحُ الْوَجْهِ، قَبِيحُ الثِّيَابِ، مُنْتِنُ الرِّيحِ، فَيَقُولُ: أَبْشِرْ بِالَّذِي يَسُوؤُكَ، هَذَا يَوْمُكَ الَّذِي كُنْتَ تُوعَدُ، فَيَقُولُ: مَنْ أَنْتَ؟ فَوَجْهُكَ الْوَجْهُ يَجِيءُ بِالشَّرِّ، فَيَقُولُ: أَنَا عَمَلُكَ الْخَبِيثُ، فَيَقُولُ: رَبِّ لَا تُقِمِ السَّاعَةَ»(١).

---

(١) أخرجه أحمد: رقم (١٨٥٣٤) واللفظ له، وأخرجه بتمامه ومختصرًا: أبو داود: رقم (٤٧٥٣)، وأبو داود الطيالسي: رقم (٧٨٩)، وعبد الرزاق في «المصنف»: رقم (٦٧٣٧)، وابن أبي شيبة: رقم (١٢٠٣٢، ١٢٠٥٩)، وهناد في «الزهد»: رقم (٣٣٩)، والمروزي في زوائده علىٰ «الزهد» لابن المبارك: رقم (١٢١٩)، والدارمي في «الرد علىٰ الجهمية»: رقم (١١٠)، والطبري في «التفسير»: =

٦- وعنه رضي الله عنه، عن النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ﴾ [إبراهيم: ٢٧]، قَالَ: «نَزَلَتْ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ، فَيُقَالُ لَهُ: مَنْ رَبُّكَ؟ فَيَقُولُ: رَبِّيَ اللَّهُ، وَنَبِيِّي مُحَمَّدٌ ﷺ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ عز وجل: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِي ٱلْأَخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٢٧]»(١).

٧- حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «العَبْدُ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ، وَتُوُلِّيَ وَذَهَبَ أَصْحَابُهُ حَتَّىٰ إِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِمْ، أَتَاهُ مَلَكَانِ، فَأَقْعَدَاهُ، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ مُحَمَّدٍ ﷺ؟ فَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، فَيُقَالُ: انْظُرْ إِلَىٰ مَقْعَدِكَ مِنَ النَّارِ أَبْدَلَكَ اللَّهُ بِهِ مَقْعَدًا مِنَ الجَنَّةِ، قال النبي ﷺ: «فَيَرَاهُمَا جَمِيعًا، وَأَمَّا الكَافِرُ - أَوِ المُنَافِقُ - فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي، كُنْتُ أَقُولُ مَا يَقُولُ النَّاسُ، فَيُقَالُ: لَا دَرَيْتَ وَلَا تَلَيْتَ، ثُمَّ يُضْرَبُ بِمِطْرَقَةٍ مِنْ حَدِيدٍ ضَرْبَةً بَيْنَ أُذُنَيْهِ، فَيَصِيحُ صَيْحَةً يَسْمَعُهَا مَنْ يَلِيهِ إِلَّا الثَّقَلَيْنِ»(٢)، وفي رواية مسلم، قال قتادة بن دعامة: (وَذُكِرَ لَنَا أَنَّهُ يُفْسَحُ لَهُ فِي قَبْرِهِ سَبْعُونَ ذِرَاعًا، وَيُمْلَأُ عَلَيْهِ خَضِرًا، إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ)(٣).

٨- حديث أَبِي أَيُّوبَ رضي الله عنه، قَالَ: (خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَدْ وَجَبَتِ الشَّمْسُ، فَسَمِعَ صَوْتًا فَقَالَ: «يَهُودُ تُعَذَّبُ فِي قُبُورِهَا»)(٤).

= (٢٠٧٦٣)، وفي «تهذيب الآثار»: رقم (٧٢٠)، وابن خزيمة في «التوحيد»: (ص: ١١٩)، وإسناده صحيح، وصححه الحاكم في «المستدرك»: (١/ ٢٠٨)، والبيهقي في إثبات عذاب القبر: (ص: ٣٧)، والألباني في «صحيح الجامع»: (١٦٧٦).

(١) أخرجه البخاري: رقم (١٣٦٩)، ومسلم: رقم (٢٨٧١)، واللفظ له.
(٢) أخرجه البخاري: رقم (١٣٣٨)، واللفظ له، ومسلم: رقم (٢٨٧٠).
(٣) أخرجه مسلم: رقم (٢٨٧٠).
(٤) أخرجه البخاري: رقم (١٣٧٥)، ومسلم: رقم (٢٨٦٩).

٩- حديث عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : (أَنَّ يَهُودِيَّةً دَخَلَتْ عَلَيْهَا ، فَذَكَرَتْ عَذَابَ القَبْرِ، فَقَالَتْ لَهَا : أَعَاذَكِ اللَّهُ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ ، فَسَأَلَتْ عَائِشَةُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَذَابِ القَبْرِ، فَقَالَ : «نَعَمْ، عَذَابُ القَبْرِ»، قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدُ صَلَّىٰ صَلَاةً إِلَّا تَعَوَّذَ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ). زَادَ غُنْدَرٌ: «عَذَابُ القَبْرِ حَقٌّ»(١).

١٠- حديث عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ : (دَخَلَتْ عَلَيَّ عَجُوزَانِ مِنْ عُجُزِ يَهُودِ المَدِينَةِ، فَقَالَتَا لِي : إِنَّ أَهْلَ القُبُورِ يُعَذَّبُونَ فِي قُبُورِهِمْ، فَكَذَّبْتُهُمَا ، وَلَمْ أُنْعِمْ أَنْ أُصَدِّقَهُمَا ، فَخَرَجَتَا ، وَدَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ، فَقُلْتُ لَهُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ عَجُوزَيْنِ، وَذَكَرْتُ لَهُ، فَقَالَ : «صَدَقَتَا، إِنَّهُمْ يُعَذَّبُونَ عَذَابًا تَسْمَعُهُ البَهَائِمُ كُلُّهَا»، فَمَا رَأَيْتُهُ بَعْدُ فِي صَلَاةٍ إِلَّا تَعَوَّذَ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ)(٢).

• قوله : (لِمَنْ كَانَ لَهُ أَهْلًا) : أهله صنفان :

١- كفار : فعذابهم عذاب دائم.

٢- بعض عصاة الموحدين : فعذابهم عذاب منقطع ، وينقطع لأسباب متنوعة : إما لصدقة جارية دام نفعها حتىٰ غمر تلك المعصية، أو دعاء ولد صالح، فكشف اللَّه عنه به، وإما برحمة أرحم الراحمين، وما يلحق المؤمن من عذاب القبر يكون مخففًا ، أو مسقطًا لعذاب النار.

• قوله : (وَسُؤَالِ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ ، فِي قَبْرِهِ، عَنْ رَبِّهِ، وَدِينِهِ، وَنَبِيِّهِ، عَلَىٰ مَا جَاءَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَعَنِ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ) :

الواجب فيما يتعلق بالإيمان بما يكون في القبر أمران :

---

(١) أخرجه البخاري : رقم (١٣٧٢).

(٢) أخرجه البخاري برقم (٦٣٦٦)، واللفظ له، ومسلم : رقم (٥٨٦).

الأمر الأول: الإيمان بفتنة القبر، وهي سؤال الملكين للميت عن ربه، ودينه، ونبيه.

الأمر الثاني: الإيمان بعذاب القبر ونعيمه.

قال ﷺ: (وَأُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي الْقُبُورِ قَرِيبًا مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ)(١)، وقد تقدم في الأحاديث صفة هذه المحنة، وحال المؤمن وحال الكافر، وقد اختلف العلماء، هل سؤال الملكين خاص بهذه الأمة أم شامل لجميع الأمم؟ والذي يظهر، والله أعلم، أن كل شخص يُسأل عن نبيه الذي أرسل إليه، كما اختلفوا هل يسأل الأنبياء؟ والذي يظهر أن الأنبياء لا يسألون لأنهم المبلغون عن ربهم ﷻ، واختلفوا هل يسأل الأطفال والمجانين؟ والذي يظهر أنهم لا يسألون لأنهم ليسوا من أهل التكليف، لولا ما رواه مالك رحمه الله في الموطأ عن سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ رحمه الله قال: (صَلَّيْتُ وَرَاءَ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَىٰ صَبِيٍّ، لَمْ يَعْمَلْ خَطِيئَةً قَطُّ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: (اللَّهُمَّ أَعِذْهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ)(٢)، وفي رواية: (رَأَيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يُصَلِّي عَلَىٰ الْمَنْفُوسِ، الَّذِي لَمْ يَعْمَلْ خَطِيئَةً قَطُّ، فَيَقُولُ: (اللَّهُمَّ أَعِذْهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ)(٣).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وَأَمَّا الْفِتْنَةُ فِي الْقُبُورِ فَهِيَ الِامْتِحَانُ وَالِاخْتِبَارُ لِلْمَيِّتِ، حِينَ يَسْأَلُهُ الْمَلَكَانِ، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا كُنْت تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي بُعِثَ فِيكُمْ، «مُحَمَّدٌ»؟ فَيُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ،

---

(١) أخرجه البخاري: رقم (٧٢٨٧)، ومسلم: رقم (٩٠٥)، من حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه مالك في الموطأ: (٢/ ٣٢٠)، رقم (٧٧٦).

(٣) أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه: (٣/ ٥٣٣)، رقم (٦٦١٠)، والطحاوي في شرح معاني الآثار: رقم (٢٩٠٦)، وصححه الألباني في المشكاة: رقم (١٦٨٩).

فَيَقُولُ الْمُؤْمِنُ: اللَّهُ رَبِّي، وَالْإِسْلَامُ دِينِي، وَمُحَمَّدٌ نَبِيِّي، وَيَقُولُ: هُوَ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، جَاءَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ، فَآمَنَّا بِهِ وَاتَّبَعْنَاهُ، فَيَنْتَهِرَانِهِ انتهارة شَدِيدَةً - وَهِيَ آخِرُ فِتَنِهِ الَّتِي يُفْتَنُ بِهَا الْمُؤْمِنُ - فَيَقُولَانِ لَهُ: كَمَا قَالَا أَوَّلًا. وَقَدْ تَوَاتَرَتْ الْأَحَادِيثُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذِهِ الْفِتْنَةِ، مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، وَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَغَيْرِهِمْ ﷺ، وَهِيَ عَامَّةٌ لِلْمُكَلَّفِينَ؛ إلَّا النَّبِيِّينَ فَقَدْ اُخْتُلِفَ فِيهِمْ، وَكَذَلِكَ اُخْتُلِفَ فِي غَيْرِ الْمُكَلَّفِينَ؛ كَالصِّبْيَانِ وَالْمَجَانِينِ؛ فَقِيلَ: لَا يُفْتَنُونَ، لِأَنَّ الْمِحْنَةَ إنَّمَا تَكُونُ لِلْمُكَلَّفِينَ، وَهَذَا قَوْلُ الْقَاضِي وَابْنِ عَقِيلٍ)(١).

وفي هذا إيقاظ لكل مسلم أن يكون تدينه عن بينة، وألا يكون إمعة؛ يقول ما يقول الناس دون وعي، فإذا قلت: ربي اللَّه، والإسلام ديني، ونبيي محمد، وإذا قلت: أشهد أن لا إله إلا اللَّه، وأشهد أن محمدًا رسول اللَّه، فعِ ما تقول، لأنك تُسأل عنه، وتزلزل زلزالًا شديدًا، فلا يثبت إلا ما كان راسخًا في القلوب، وأما ما كان منتهاه طبلة الأذن، وطرف اللسان والتراقي، فإنه يتطاير، ويقول صاحبه: هاه هاه، لا أدري، سمعت الناس يقولون شيئًا فقلته.

وأما تسميتهما بمنكر ونكير، كما ذكر المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ فقد جاء من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: «إِذَا قُبِرَ المَيِّتُ -أَوْ قَالَ: أَحَدُكُمْ- أَتَاهُ مَلَكَانِ أَسْوَدَانِ أَزْرَقَانِ، يُقَالُ لِأَحَدِهِمَا: الْمُنْكَرُ، وَلِلْآخَرِ: النَّكِيرُ»(٢).

(١) «مجموع الفتاوىٰ»: (٤/ ٢٥٧).

(٢) أخرجه الترمذي: رقم (١٠٧١)، وقال: حسن غريب، وأخرجه ابن حبان: رقم (٣١١٧)، وابن أبي عاصم في «السنة»: رقم (٨٦٤)، والبزار: رقم (٨٤٦٢)، وقال: هذا الحديث لا نعلمه يروىٰ بهذا اللفظ، عن أبي هريرة، إلا من هذا الوجه، =

ولا تجوز معارضة النصوص الصريحة بمحض العقول والأدلة المادية، كقول بعض الملاحدة والزنادقة: لو كشفنا عن الميت في قبره لوجدناه علىٰ الصورة التي دفناه عليها، لم يتغير حاله؛ فلو وضعنا علىٰ صدره الخردل، ووضعنا علىٰ عينه الزئبق، لوجدناهما قارَّين كما كانا- وإنما مثلوا بالخردل والزئبق لاضطرابهما عند الحركة- ولم يتغير القبر بسعة ولا ضيق، وكيف يمتد قبر والقبور متجاورة؟ ويطرحون سيلًا من الإيرادات المادية علىٰ هذه القضايا الغيبية.

والرد علىٰ هؤلاء الزنادقة من وجوه:

الأول: أن ما نطق به الشارع فهو حق علىٰ حقيقته: والواجب علىٰ كل مؤمن أن يتأدب مع كتاب اللَّه، ومع سنة نبيه ﷺ، ولا يجعلهما محلًا للفحص والنظر؛ إن راقا له قَبِلَهما، وإن نبا عنهما سمعه ردهما! ما هذا بإيمان، ومن كان لا يؤمن إلا بعقله، فليس مؤمنًا باللَّه ورسوله، وإنما هو مؤمن بعقله.

الثاني: أن الشارع أخبر أن هذه الأهوال يجدها الميت، وليس الحي: فالميت هو الذي يجد السعة أو الضيق، والفرح أو الحزن، وليس الحي؛ الشارع لم يقل: إنك لو كشفت القبر لوجدت كذا وكذا، بل أخبر إن هذا أمر يجده الميت.

الثالث: أن لكل دار أحكامها: فالدور ثلاثة: دار الدنيا، ودار البرزخ، ودار الآخرة، ولكل دار أحكام تخصها. والانتقال من دار إلىٰ دار يغير الأحكام والأحوال، فليس لكم أن تُجرُوا معايير دار علىٰ دار؛ هاهم

= وحسنه الألباني في «السلسلة الصحيحة»: رقم (١٣٩١).

الناس في دنياهم حين ينتقل أحدهم من دولة إلىٰ دولة تختلف عليه الأنظمة والإجراءات، وهو يتعدىٰ خطًّا حدوديًّا وهميًّا، فكيف بدار البرزخ مقارنة بدار الدنيا؟! فما تستدلون به من أدلة مادية، إنما هي أحكام دنيوية، وللقبر أحكام برزخية، كما أن الجنة أو النار لها أحكام أخروية، قال تعالىٰ في الحديث القدسي: «**أَعْدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَىٰ قَلْبِ بَشَرٍ**»[(١)]، مع أن الأسماء هي الأسماء؛ عسل وماء، ولبن وخمر، وحور وقصور، إلىٰ غير ذلك من أنواع النعيم، فالأسماء واحدة والحقائق مختلفة.

الرابع: الأدلة الحسية علىٰ إمكانية هذا الأمر: فالنائم ينام النومة، فيرىٰ أنه في ساح فساح، ونعيم وبساتين، وخضرة ونضرة، وعيش طيب، وربما يرىٰ أنه يأكل ويشرب ويجامع، ويحصل له أنواع من الملاذ وهو في فراشه، وربما استيقظ وهو يجد أثر ذلك في نفسه، فيقوم هنيئًا مرتاحًا، يحس بأثر ذلك النعيم الذي رآه في منامه، كما أنه يقع العكس؛ فينام النومة، فيتسلط عليه الشيطان، بكوابيسه وأحلامه المزعجة، فيرىٰ أنه يُلحق فيهرب ويلهث، وهو في فراشه! ويضرب فيتألم، ويجوع ويعطش، وهو في فراشه! والنوم أخو الموت، كما في الحديث: «**النَّوْمُ أَخُو الْمَوْتِ**»[(٢)]، فإذا كان هذا يقع في الدنيا، فكيف بالموت الأكبر الذي هو

---

(١) أخرجه البخاري: رقم (٣٢٤٤)، ومسلم: رقم (٢٨٢٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) روي هذا الحديث مرفوعًا ومرسلًا؛ فأخرجه الطبراني في الأوسط: رقم (٨٨١٦)، والبيهقي في شعب الإيمان: رقم (٤٤١٦)، وأبو نعيم في الحلية: (٧/ ٩٠)، من حديث جابر رضي الله عنه مرفوعًا به، وصحح إسناده الهيثمي في مجمع الزوائد: =

مفارقة الروح للبدن؟! فهذا دليل حسي يُقرّب هذا الأمر.

الخامس: مشاهدة بعض الناس شيئًا من نعيم القبر وعذابه: فإنه يُحكىٰ في هذا حكايات، ولا مانع أن يصح بعضها، ذكر ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «الروح»[(١)] جملة منها، رواها عن عبد الحق الإشبيلي، وغيره، وروىٰ بعضها هو عن من يثق به.

لكن هذا يكون عارضًا قصيرًا، ولا يكون علىٰ سبيل الدوام؛ وبهذا يتبين خطأ الاستدلال بالقصة التي يذكرها بعض الدعاة، من أنه وُجد ثقب في سيبريا تسمع منه أصوات، وأنه وضعت فيه أجهزة تصنت، وجرىٰ تحليلها، فتبين أنها أصوات لغط لرجال ونساء يعذبون! واستدل بذلك علىٰ إثبات عذاب القبر، وأنها لمعذبين في الدركات السفلىٰ من الأرض، حيث الأرواح تكون في سجين.

فهذه القصة لا تصلح أن تكون دليلًا علىٰ إثبات عذاب القبر، لأن مقتضاها أن يكون ذلك من علم الشهادة، وليس من علم الغيب؛ بحيث أن كل من شاء أن يتطلبه وجده، ونحن نعلم أن الإيمان بما يكون في القبر

= (١٠/ ٤١٥)، والعجلوني في كشف الخفاء: (٢/ ٣٩٩)، وصححه الألباني مرفوعًا ومرسلًا في «السلسلة الصحيحة»: (٣/ ٧٧)، وأخرجه ابن المبارك في «الزهد»: (٢/ ٧٩)، وأحمد في «الزهد»: رقم (٤٤)، والبيهقي في «البعث والنشور»: رقم (٤٤٠)، عن محمد بن المنكدر مرسلًا، ورجح المرسل أبو حاتم الرازي كما في علل الحديث: (٥/ ٥١٢)، والدارقطني في «العلل»: (١٣/ ٣٣٧)، وابن القطان في «بيان الوهم والإيهام»: (٢/ ٥٢٥)، ومال إلىٰ ذلك العقيلي في «الضعفاء الكبير»: (٢/ ٣٠١).

(١) انظر: «كتاب الروح» لابن القيم: (ص: ٥٣).

يتعلق بعلم الغيب، لا بعلم الشهادة؛ فاللَّه تعالىٰ، وإن أرىٰ بعض عباده طرفًا منه، فإنه لا يقع علىٰ سبيل الدوام، والذي يظهر أن هذا اللغط، الذي قيل عنه أصوات بشرية، ناتج عن تردد الهواء في طبقات الأرض، وتوجد ثقوب في الأرض بسبب سقوط شهب من السماء، ويخرج منها هواء، ويكون له صفير أحيانًا.

ولا ينبغي التعويل علىٰ التهاويل، وتعليق الناس بالمدهشات المزعومة، فإن بناء العقائد يكون بتمسيكهم بأصل وثيق، وهي نصوص الكتاب والسنة، فلا نحيلهم علىٰ أمور مظنونة، إلا أن يكون شيئًا صحيحًا، فيقع علىٰ سبيل الاعتضاد، لا علىٰ سبيل الاستدلال، وما يأتي به بعض الناس من المدهشات والغرائب يجب أن يمحص، وألا يكون شغل طلبة العلم دون فحص وتمييز، بل عليهم أن يعتنوا بدلالة الكتاب والسنة رأسًا، وأما الأخبار فما صح منها قُبل، وما كان مخالفًا للعقل أو للنقل فإنه يرد، ولا يعول عليه، وفي نصوص الكتاب والسنة -بحمد اللَّه- غنية وكفاية عن الاشتغال بمثل هذه الأشياء.

قوله: ٤٩- (وَالْقَبْرُ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، أَوْ حُفْرَةٌ مِنْ حُفَرِ النِّيرَانِ):

القبر: آخر منازل الدنيا، وأول منازل الآخرة، وهو مدفن الإنسان؛ فقد جعل اللَّه مواراة الموتىٰ سنةً في بني آدم، كما قال تعالىٰ في قصة ابني آدم، لما قتل أحدهما أخاه: ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُرِيَهُۥ كَيْفَ يُوَٰرِى سَوْءَةَ أَخِيهِ ۚ قَالَ يَـٰوَيْلَتَىٰٓ أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَـٰذَا ٱلْغُرَابِ فَأُوَٰرِىَ سَوْءَةَ أَخِى ۖ﴾ [المائدة: ٣١]، وقال تعالىٰ: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢١]، وقال: ﴿مِنْهَا خَلَقْنَـٰكُمْ

وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَىٰ﴾ [طه: ٥٥]، وفي هذا إكرام للميت، ولا ريب، ولم يزل ذلك كذلك عند الأمم، وسائر الملل، سوىٰ الهندوس، ومن وافقهم من اتباع الديانات الوثنية المشرقية، الذين يحرقون موتاهم لاعتقادات فاسدة، أو بعض الغربيين لدواعٍ ماديةٍ اقتصاديةٍ.

ويعبر بنعيم القبر وعذابه عن الحياة البرزخية، الواقعة بين الدنيا والآخرة، قال تعالىٰ: ﴿وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠٠]، والبرزخ: هو الحاجز بين الشيئين، كما قال: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخًا وَحِجْرًا مَّحْجُورًا﴾ [الفرقان: ٥٣]، وأحكام البرزخ تجري علىٰ كل من مات، ولو لم يُقبر؛ كأن يكون احترق وصار رمادًا، أو تفرق لحمه في بطون السباع، وحواصل الطير، وأجواف الحيتان، فإن سؤال الملكين، ونعيم القبر وعذابه يبلغه، كما شاء اللَّه تعالىٰ.

وقبر المؤمن، كما قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ)، الروضة في اللغة، كما قال الجوهري: (الرَّوْضَةُ من البقل والعُشب)[١]، وقال ابن فارس: («رَوَضَ»: الرَّاءُ وَالْوَاوُ وَالضَّادُ أَصْلَانِ مُتَقَارِبَانِ فِي الْقِيَاسِ، أَحَدُهُمَا يَدُلُّ عَلَىٰ اتِّسَاعٍ، وَالْآخَرُ عَلَىٰ تَلْيِينٍ وَتَسْهِيلٍ)[٢]، وقال ابن الأثير: (وَهُوَ المَوضع الَّذِي يَسْتَنْقع فِيهِ الْمَاءُ)[٣]، والمقصود أنه وصف محبب للنفوس، يدل علىٰ سعة وبهجة، ويحمل المؤمن المنعم إلىٰ التطلع لما بعده، حتىٰ إنه يقول: (رَبِّ أَقِمِ السَّاعَةَ حَتَّىٰ أَرْجِعَ إِلَىٰ أَهْلِي

(١) «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية»: (٣/ ١٠٨١).
(٢) «معجم مقاييس اللغة»: (٢/ ٤٥٩).
(٣) «النهاية في غريب الحديث والأثر»: (٢/ ٢٧٧).

وَمَالِي)[١]، وليس مراده أهله وماله في الدنيا، ولا يلزم من لفظ الرجوع العود، وإنما البلوغ والحصول، فمراده أهله وماله في الجنة؛ فإنه لما رأىٰ عاجل البشرىٰ من النعيم الأدنىٰ طمع فيما وراءه.

وقبر الكافر، كما قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (حُفْرَةٌ مِنْ حُفَرِ النِّيرَانِ)، وهو وصف مستشنع، يدل علىٰ ضيق وعذاب، يحمل صاحبه أن يقول: (رَبِّ لَا تُقِمِ السَّاعَةَ)، لعلمه أن ما ينتظره بعد قيام الساعة أشنع وأشد مما هو فيه الآن؛ عافانا اللَّه وإياكم.

وتُشرَع زيارة القبور، فإنها تذكر الآخرة، كما قال النبي ﷺ: «إِنِّي كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا؛ فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ الْآخِرَةَ»[٢]، وللدعاء للأموات، فقد كان النبي ﷺ يقصد المقبرة ليلًا أحيانًا، كما في قصة عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، لما قام من عندها وتبعته حتىٰ دخل البقيع، ورأته يرفع يديه ثلاثًا، وأخبرها أن جبريل قال له: (إِنَّ رَبَّكَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَأْتِيَ أَهْلَ الْبَقِيعِ فَتَسْتَغْفِرَ لَهُمْ)، قَالَتْ: قُلْتُ: كَيْفَ أَقُولُ لَهُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «قُولِي: السَّلَامُ عَلَىٰ أَهْلِ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ، وَيَرْحَمُ اللَّهُ الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنَّا وَالْمُسْتَأْخِرِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَلَاحِقُونَ»[٣]؛ فهذه مقاصد الزيارة الشرعية.

وإن من دواعي الأسف رؤية مشاهد في المقابر تنم عن قسوة القلب، من تحدث في أمور الدنيا وضحك وقهقهة، وغير ذلك، في تلك الحضرة

---

(١) سبق تخريجه، وهو حديث البراء المشهور.

(٢) أخرجه مسلم: رقم (٩٧٧)، وأحمد: رقم (٢٣٠٠٥)، واللفظ له، من حديث بريدة بن الحصيب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه مسلم: رقم (٩٧٤)، من حديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا.

المهيبة، وهذا خلاف ما كان عليه السلف؛ فعن هانئ مولىٰ عثمان رضي الله عنه، قال: (كَانَ عُثْمَانُ، إِذَا وَقَفَ عَلَىٰ قَبْرٍ بَكَىٰ حَتَّىٰ يَبُلَّ لِحْيَتَهُ، فَقِيلَ لَهُ: تُذْكَرُ الجَنَّةُ وَالنَّارُ فَلَا تَبْكِي، وَتَبْكِي مِنْ هَذَا؟ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ القَبْرَ أَوَّلُ مَنْزِلٍ مِنْ مَنَازِلِ الآخِرَةِ، فَإِنْ نَجَا مِنْهُ فَمَا بَعْدَهُ أَيْسَرُ مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَنْجُ مِنْهُ فَمَا بَعْدَهُ أَشَدُّ مِنْهُ»، قَالَ: وَقال رسولُ اللَّه ﷺ: «مَا رَأَيْتُ مَنْظَرًا قَطُّ إِلَّا وَالقَبْرُ أَفْظَعُ مِنْهُ»[(١)]؛ فينبغي لزائر القبور أن يبدأ بالسلام عليهم، والدعاء لهم، وله أن يقصد قبرًا بعينه ويخصه بزيارة، وإذا شهد جنازة ينتظر حتىٰ تدفن، ثم يقوم علىٰ القبر، ويسأل اللَّه التثبيت لصاحبه؛ بهذا تحيا القلوب، وتنعتق من أسر المادة والتفكير في الدنيا؛ ففيها موعظة بليغة لمن أراد أن يستلين قلبه، لأن هذه الغرفة الصغيرة الضيقة مآلك، إن عاجلًا أو آجلًا.

وقد نهىٰ النبي ﷺ النساء عن زيارة القبور، لأنهن لا يطقن ذلك، وربما وقع لهن من الرهبة أو من النحيب والعويل ما يخرجهن عن الحد الشرعي، فنهين عن زيارة القبور؛ فعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: (لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَوَّارَاتِ الْقُبُورِ)[(٢)]، وروي من حديث أبي هريرة، وَحَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنهما، وقال الترمذي: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَقَدْ رَأَىٰ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ أَنَّ هَذَا كَانَ قَبْلَ أَنْ يُرَخِّصَ النَّبِيُّ ﷺ فِي زِيَارَةِ القُبُورِ، فَلَمَّا رَخَّصَ دَخَلَ فِي

---

(١) أخرجه الترمذي: رقم (٢٣٠٨)، وابن ماجه: رقم (٤٢٦٧)، وأحمد: رقم (٤٥٤).

(٢) أخرجه أحمد: رقم (٨٤٣٠)، والترمذي: رقم: (١٠٥٦)، وابن ماجه: رقم (١٥٧٥)، وحسنه الألباني، انظر: «صحيح الجامع»: (٥١٠٩)، و«صحيح الترغيب والرهيب»: (٣٥٤٥)، وأخرجه الترمذي: رقم (٣٢٠)، والنسائي: رقم: (٢٠٤٣)، وأبو داود: رقم: (٣٢٣٦)، بلفظ: (زائرات القبور)، وضعف الألباني هذا اللفظ، وانظر في تحرير المسألة: «جزء في زيارة النساء للقبور»، للشيخ بكر بن عبد اللَّه أبو زيد رحمه الله.

رُخْصَتِهِ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ، وقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا كُرِهَ زِيَارَةُ الْقُبُورِ لِلنِّسَاءِ لِقِلَّةِ صَبْرِهِنَّ، وَكَثْرَةِ جَزَعِهِنَّ)(١).

وأعظم من ذلك ما يقع عند القبور من شرك أكبر؛ من دعاء، أو طواف، أو ذبح لغير اللَّه.

وقد اختلف الناس: علام يقع نعيم القبر وعذابه؟ وهل تبقىٰ الروح بعد الموت؟ علىٰ أقوال عدة، بيَّنها شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في جواب وافٍ كافٍ، فقال:

(الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، بَلْ الْعَذَابُ وَالنَّعِيمُ عَلَىٰ النَّفْسِ وَالْبَدَنِ جَمِيعًا، بِاتِّفَاقِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، تَنْعَمُ النَّفْسُ وَتُعَذَّبُ مُنْفَرِدَةً عَنْ الْبَدَنِ، وَتُعَذَّبُ مُتَّصِلَةً بِالْبَدَنِ، وَالْبَدَنُ مُتَّصِلٌ بِهَا، فَيَكُونُ النَّعِيمُ وَالْعَذَابُ عَلَيْهِمَا فِي هَذِهِ الْحَالِ مُجْتَمَعِينَ(٢)، كَمَا يَكُونُ لِلرُّوحِ مُنْفَرِدَةً عَنْ الْبَدَنِ. وَهَلْ يَكُونُ الْعَذَابُ وَالنَّعِيمُ لِلْبَدَنِ بِدُونِ الرُّوحِ؟ هَذَا فِيهِ قَوْلَانِ مَشْهُورَانِ لِأَهْلِ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ وَالْكَلَامِ.

وَفِي الْمَسْأَلَةِ أَقْوَالٌ شَاذَّةٌ لَيْسَتْ مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ:

- قَوْلُ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ النَّعِيمَ وَالْعَذَابَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَىٰ الرُّوحِ؛ وَأَنَّ الْبَدَنَ لَا يُنَعَّمُ وَلَا يُعَذَّبُ. وَهَذَا تَقُولُهُ الْفَلَاسِفَةُ الْمُنْكِرُونَ لِمَعَادِ الْأَبْدَانِ؛ وَهَؤُلَاءِ كُفَّارٌ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ. وَيَقُولُهُ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ، مِنْ الْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ، الَّذِينَ يَقُولُونَ: لَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْبَرْزَخِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ عِنْدَ الْقِيَامِ

(١) انظر: سنن الترمذي: (٣/ ٣٦٢)، رقم (١٠٥٦).
(٢) ومن أدلة ذلك قوله في الحديث: (ثمّ يضرب بمطرقةٍ من حديدٍ ضربةً بين أذنيه)، أخرجه البخاري: رقم (١٣٣٨).

مِنْ الْقُبُورِ.

- وَقَوْلُ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الرُّوحَ بِمُفْرَدِهَا لَا تُنَعَّمُ وَلَا تُعَذَّبُ، وَإِنَّمَا الرُّوحُ هِيَ الْحَيَاةُ. وَهَذَا يَقُولُهُ طَوَائِفُ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ، مِنْ الْمُعْتَزِلَةِ وَأَصْحَابِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ، كَالْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ وَغَيْرِهِمْ؛ وَيُنْكِرُونَ أَنَّ الرُّوحَ تَبْقَىٰ بَعْدَ فِرَاقِ الْبَدَنِ. وَهَذَا قَوْلٌ بَاطِلٌ، خَالَفَهُ الْأُسْتَاذُ أَبُو الْمَعَالِي الْجُوَيْنِي وَغَيْرُهُ. بَلْ قَدْ ثَبَتَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَاتِّفَاقِ سَلَفِ الْأُمَّةِ، أَنَّ الرُّوحَ تَبْقَىٰ بَعْدَ فِرَاقِ الْبَدَنِ، وَأَنَّهَا مُنَعَّمَةٌ أَوْ مُعَذَّبَةٌ. «وَالْفَلَاسِفَةُ» الإلهيون يَقُولُونَ بِهَذَا، لَكِنْ يُنْكِرُونَ مَعَادَ الْأَبْدَانِ. وَهَؤُلَاءِ يُقِرُّونَ بِمَعَادِ الْأَبْدَانِ، لَكِنْ يُنْكِرُونَ مَعَادَ الْأَرْوَاحِ وَنَعِيمَهَا وَعَذَابَهَا بِدُونِ الْأَبْدَانِ. وَكِلَا الْقَوْلَيْنِ خَطَأٌ وَضَلَالٌ، لَكِنَّ قَوْلَ الْفَلَاسِفَةِ أَبْعَدُ عَنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ يُوَافِقُهُمْ عَلَيْهِ مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ مُتَمَسِّكٌ بِدِينِ الْإِسْلَامِ، بَلْ مَنْ يَظُنُّ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ وَالتَّصَوُّفِ، وَالتَّحْقِيقِ وَالْكَلَامِ.

- وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ الشَّاذُّ: قَوْلُ مَنْ يَقُولُ إِنَّ الْبَرْزَخَ لَيْسَ فِيهِ نَعِيمٌ وَلَا عَذَابٌ، بَلْ لَا يَكُونُ ذَلِكَ حَتَّىٰ تَقُومَ الْقِيَامَةُ الْكُبْرَىٰ، كَمَا يَقُولُ ذَلِكَ مَنْ يَقُولُهُ مِنْ الْمُعْتَزِلَةِ، وَنَحْوِهِمْ، الَّذِينَ يُنْكِرُونَ عَذَابَ الْقَبْرِ وَنَعِيمَهُ، بِنَاءً عَلَىٰ أَنَّ الرُّوحَ لَا تَبْقَىٰ بَعْدَ فِرَاقِ الْبَدَنِ، وَأَنَّ الْبَدَنَ لَا يُنَعَّمُ وَلَا يُعَذَّبُ.

فَجَمِيعُ هَؤُلَاءِ الطَّائِفَتَيْنِ ضُلَّالٌ فِي أَمْرِ الْبَرْزَخِ، لَكِنَّهُمْ خَيْرٌ مِنْ الْفَلَاسِفَةِ، لِأَنَّهُمْ يُقِرُّونَ بِالْقِيَامَةِ الْكُبْرَىٰ.

فَإِذَا عَرَفْت هَذِهِ الْأَقْوَالَ الثَّلَاثَةَ الْبَاطِلَةَ، فَاعْلَمْ أَنَّ مَذْهَبَ سَلَفِ الْأُمَّةِ، وَأَئِمَّتِهَا، أَنَّ الْمَيِّتَ إذَا مَاتَ يَكُونُ فِي نَعِيمٍ أَوْ عَذَابٍ، وَأَنَّ ذَلِكَ يَحْصُلُ لِرُوحِهِ وَلِبَدَنِهِ، وَأَنَّ الرُّوحَ تَبْقَىٰ بَعْدَ مُفَارَقَةِ الْبَدَنِ مُنَعَّمَةً أَوْ مُعَذَّبَةً، وَأَنَّهَا

تَتَّصِلُ بِالْبَدَنِ أَحْيَانًا، فَيَحْصُلُ لَهُ مَعَهَا النَّعِيمُ وَالْعَذَابُ)[(١)].

والروح لها مع الجسد خمسة أنواع من التعلقات:

الحال الأولىٰ: الحال الجنينية: فإن الجنين إذا بلغ أربعة أشهر نفخ فيه الروح، فصار له فيه تعلق.

الحال الثانية: حال اليقظة: كحالنا الآن، يحصل بها الوعي والإدراك والإحساس.

الحالة الثالثة: حال النوم: فللروح مع البدن نوع اتصال ونوع انفصال، قال تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِى لَمْ تَمُتْ فِى مَنَامِهَا ۖ فَيُمْسِكُ ٱلَّتِى قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ وَيُرْسِلُ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ [الزمر: ٤٢]؛ فالأرواح تذهب إلىٰ بارئها، فمن قضىٰ اللَّه عليه الموت في نومته أمسك روحه، ومن أراد له أن يحيىٰ رد عليه روحه، ولهذا يقول أحدنا إذا أوىٰ إلىٰ فراشه: «**بِاسْمِكَ رَبِّ وَضَعْتُ جَنْبِي وَبِكَ أَرْفَعُهُ، إِنْ أَمْسَكْتَ نَفْسِي فَارْحَمْهَا، وَإِنْ أَرْسَلْتَهَا فَاحْفَظْهَا بِمَا تَحْفَظُ بِهِ عِبَادَكَ الصَّالِحِينَ**»[(٢)]، وإذا استيقظنا قلنا: «**الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَحْيَانَا بَعْدَ مَا أَمَاتَنَا وَإِلَيْهِ النُّشُورُ**»[(٣)].

الحال الرابعة: حال البرزخ: فالروح تعود إلىٰ البدن بعد مفارقتها إياه عودًا يختلف عن اتصالها به حال الحياة، كما تقدم في حديث البراء بن

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٤/ ٢٨٢-٢٨٤).
(٢) أخرجه البخاري: رقم (٦٣٢٠)، واللفظ له، ومسلم: رقم (٢٧١٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٣) أخرجه البخاري: رقم (٦٣٢٤)، من حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما، وأخرجه مسلم: رقم (٢٧١١)، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنهما.

عازب الطويل: (فَتُعَادُ رُوحُهُ فِي جَسَدِهِ).

الحال الخامسة: بعد البعث: وهذه أقوىٰ حالات الاتصال، ولهذا يكون النعيم أكمل ما يكون، والعذاب أشد ما يكون، لالتصاق الروح بالجسد التصاقًا حميمًا، فيحصل من جراء ذلك التنعم التام أو العذاب التام.

واختلف الناس في مستقر الأرواح بعد الموت، اختلافًا واسعًا، حكاه ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في كتاب «الروح»، ثم قال: (فَإِن قيل: فقد ذكرْتُم أَقْوَال النَّاس فِي مُسْتَقر الْأَرْوَاح ومأخذهم، فَمَا هُوَ الرَّاجِح من هَذِه الْأَقْوَال حَتَّىٰ نعتقده؟ قيل: الْأَرْوَاح مُتَفَاوِتَة فِي مستقرها فِي البرزخ أعظم تفَاوت:

- فَمِنْهَا أَرْوَاح فِي أَعلَىٰ عليين، فِي الملا الْأَعْلَىٰ، وَهِي أَرْوَاح الْأَنْبِيَاء، صلوَات اللَّه وَسَلَامه عَلَيْهِم، وهم متفاوتون فِي مَنَازِلهمْ، كَمَا رَآهُمْ النَّبِي لَيْلَة الْإِسْرَاء.

- وَمِنْهَا أَرْوَاح فِي حواصل طير خضر، تسرح فِي الْجنَّة حَيْثُ شَاءَت، وَهِي أَرْوَاح بعض الشُّهَدَاء، لَا جَمِيعهم، بل من الشُّهَدَاء من تحبس روحه عَن دُخُول الْجنَّة، لدين عَلَيْهِ، أَو غَيره، كَمَا فِي «المسند» عَن مُحَمَّد بن عبد اللَّه بن جحش، أَن رجلًا جَاءَ إِلَىٰ النَّبِي ﷺ، فَقَالَ يَا رَسُول اللَّه: مَالِي إِن قتلت فِي سَبِيل اللَّه؟ قَالَ: «الْجنَّة». فَلَمَّا وَلَّىٰ، قَالَ: «إِلَّا الدَّين، سَارَّنِي بِهِ جِبْرِيل آنِفًا».

- وَمِنْهُم من يكون مَحْبُوسًا علىٰ بَاب الْجنَّة، كَمَا فِي الحَدِيث الآخر: «رَأَيْت صَاحبكُم مَحْبُوسًا علىٰ بَاب الْجنَّة».

- وَمِنْهُم من يكون مَحْبُوسًا فِي قَبره، كَحَدِيث صَاحب الشملة الَّتِي

غلها، ثمَّ اسْتشْهد، فَقَالَ النَّاس: هَنِيئًا لَهُ الْجنَّة، فَقال النبي ﷺ: «وَالَّذِي نَفسِي بِيَدِهِ، إِن الشملة الَّتِي غلها لتشتعل عَلَيْهِ نَارًا فِي قَبره».

- وَمِنْهُم من يكون مقره بَاب الْجنَّة، كَمَا فِي حَدِيث ابْن عَبَّاس: (الشُّهَدَاء علىٰ بارقِ نهرٍ بِبَاب الْجنَّة، فِي قبَّة خضراء، يخرج عَلَيْهِم رزقهم من الْجنَّة بكرَة وَعَشِيَّة) رَوَاهُ أَحْمد. وَهَذَا بِخِلَاف جَعْفَر بن أَبي طَالب، حَيْثُ أبدله اللَّه من يَدَيْهِ جناحين يطير بهما فِي الْجنَّة حَيْثُ شَاءَ.

- وَمِنْهُم من يكون مَحْبُوسًا فِي الأَرْض، لم تَعلُ روحه إِلَىٰ الْمَلأ الْأَعْلَىٰ، فَإِنَّهَا كَانَت روحًا سفلية أرضية. فَإِن الْأَنْفس الأرضية لَا تجامع الْأَنْفس السماوية، كَمَا لَا تجامعها فِي الدُّنْيَا، وَالنَّفس الَّتِي لم تكتسب فِي الدُّنْيَا معرفَة رَبهَا ومحبته وَذكره والأنس بِهِ والتقرب إِلَيْهِ، بل هِيَ أرضية سفلية، لَا تكون بعد الْمُفَارقَة لبدنها إِلَّا هُنَاكَ. كَمَا أَن النَّفس العلوية الَّتِي كَانَت فِي الدُّنْيَا عاكفة علىٰ محبَّة اللَّه وَذكره والقرب إِلَيْهِ والأنس بِهِ، تكون بعد الْمُفَارقَة مَعَ الْأَرْوَاح العلوية الْمُنَاسبَة لَهَا. فالمرء مَعَ من أحب، فِي البرزخ وَيَوْم الْقِيَامَة، وَاللَّه تَعَالَىٰ يُزَوّج النُّفُوس بَعْضهَا بِبَعْض فِي البرزخ وَيَوْم الْمعَاد، كَمَا تقدم فِي الحَدِيث، وَيجْعَل روحه، يعْنىٰ الْمُؤمن، مَعَ النسم الطّيب، أَي الْأَرْوَاح الطّيبَة المشاكلة. فالروح بعد الْمُفَارقَة تلْحق بأشكالها وَأَخَوَاتهَا، وَأَصْحَاب عَملهَا فَتكون مَعَهم هُنَاكَ.

- وَمِنْهَا أَرْوَاح تكون فِي تنور الزناة وَالزَّوانِي، وأرواح فِي نهر الدَّم تسبح فِيهِ، وتلقم الْحِجَارَة. فَلَيْسَ للأرواح؛ سعيدها وشقيها مُسْتَقر وَاحِد، بل روح فِي أَعلَىٰ عليين، وروح أرضية سفلية لَا تصعد عَن الأَرْض)[١].

(١) الروح: (١١٥-١١٦).

قوله: ٥٠- (وَنُؤْمِنُ بِالْبَعْثِ، وَجَزَاءِ الْأَعْمَالِ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَالْعَرْضِ وَالْحِسَابِ، وَقِرَاءَةِ الْكِتَابِ، وَالثَّوَابِ وَالْعِقَابِ، وَالصِّرَاطِ، وَالْمِيزَانِ):

تضمنت هذه العبارة ذكر بقية أمور الإيمان باليوم الآخر، وهي: البعث والجزاء، وما بينهما من أمور عظام، وأحداث جسام.

والبعث: هو إخراج اللَّه الموتىٰ من قبورهم أحياء، حفاة، عراة، غرلًا، بهمًا، قال سبحانه: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلۡتُمۡۚ وَذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ﴾ [التغابن: ٧]، وهذا أحد ثلاثة مواضع في القرآن يأمر اللَّه نبيه بالإقسام به بهذه الصيغة، وأكده بلام القسم، وبنون التوكيد الثقيلة، ومن دلائل البعث قوله سبحانه: ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخۡرَىٰ فَإِذَا هُمۡ قِيَامٞ يَنظُرُونَ﴾ [الزمر: ٦٨]، وقوله: ﴿يَوۡمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِۚ وَنَحۡشُرُ ٱلۡمُجۡرِمِينَ يَوۡمَئِذٖ زُرۡقٗا﴾ [طه: ١٠٢]، وقوله: ﴿يَوۡمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَتَأۡتُونَ أَفۡوَاجٗا﴾ [النبأ: ١٨]، وقوله: ﴿قَالُواْ يَٰوَيۡلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜۗ هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلۡمُرۡسَلُونَ﴾ [يس: ٥٢]، وقوله: ﴿يَخۡرُجُونَ مِنَ ٱلۡأَجۡدَاثِ كَأَنَّهُمۡ جَرَادٞ مُّنتَشِرٞ﴾ [القمر: ٧].

فإذا أراد اللَّه فناء هذا العالم، أمر إسرافيل عَلَيْهِ السَّلَامُ فنفخ في الصور النفخة الأولىٰ، وهي نفخة الصعق، فانتثر نظام الكون؛ وتبعثرت أجزاؤه، كما وصف اللَّه تعالىٰ: ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلۡوَاقِعَةُ ١ لَيۡسَ لِوَقۡعَتِهَا كَاذِبَةٌ ٢ خَافِضَةٞ رَّافِعَةٌ ٣ إِذَا رُجَّتِ ٱلۡأَرۡضُ رَجّٗا ٤ وَبُسَّتِ ٱلۡجِبَالُ بَسّٗا ٥ فَكَانَتۡ هَبَآءٗ مُّنۢبَثّٗا﴾ [الواقعة: ١ - ٦]، وقال: ﴿إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ ١ وَإِذَا ٱلنُّجُومُ ٱنكَدَرَتۡ ٢ وَإِذَا ٱلۡجِبَالُ سُيِّرَتۡ ٣ وَإِذَا ٱلۡعِشَارُ عُطِّلَتۡ ٤ وَإِذَا ٱلۡوُحُوشُ حُشِرَتۡ ٥ وَإِذَا ٱلۡبِحَارُ سُجِّرَتۡ﴾ [التكوير: ١ - ٦]، وقال: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ ١ وَإِذَا ٱلۡكَوَاكِبُ ٱنتَثَرَتۡ ٢ وَإِذَا ٱلۡبِحَارُ فُجِّرَتۡ

﴿٣﴾ وَإِذَا ٱلْقُبُورُ بُعْثِرَتْ﴾ [الانفطار: ١ - ٤]، وقال: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴿١﴾ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ﴿٢﴾ وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ ﴿٣﴾ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ ﴿٤﴾ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١ - ٥]؛ فتجرىٰ في الكون جملة من التغيرات الفلكية والجغرافية، تستحيل به السماء غير السماء، والأرض غير الأرض، قال تعالىٰ: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ [إبراهيم: ٤٨]، ويجمع اللَّه ما تفرق من رفات بني آدم، فينشؤهم نشئةً أخرىٰ، قال تعالىٰ: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ وَعْدًا عَلَيْنَآ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، وقال: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧]، وقال ﷺ: «**لَيْسَ مِنَ الْإِنْسَانِ شَيْءٌ إِلَّا يَبْلَىٰ، إِلَّا عَظْمًا وَاحِدًا، وَهُوَ عَجْبُ الذَّنَبِ، وَمِنْهُ يُرَكَّبُ الْخَلْقُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**»(١).

ثم إذا شاء اللَّه تعالىٰ، أمر إسرافيل عليه السلام فنفخ النفخة الثانية في الصور، فخرجت الأرواح من الصور، وحلت في الأجساد التي كانت تعمرها في الدنيا، وتشققت الأجداث عن ساكنيها، كما وصف اللَّه تعالىٰ: ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ ﴿٦٨﴾ وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ وَجِاىٓءَ بِٱلنَّبِيِّۦنَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٦٨، ٦٩]؛ فيقع هذا المشهد المهيب في أرض ممدودة كمد الأديم، ليس فيها معلم لأحد، لا جبل يرتقىٰ عليه، ولا واد يهبط إليه، ولا غار يكتن به، أرض كالقرصة، لم يسفك عليها دم، واسعة فسيحة لتسع الناس، من لدن آدم عليه السلام، ستون ذراعًا في السماء، إلىٰ أمثالنا، إلىٰ من بعدنا، فيقومون لرب العالمين علىٰ الصفة التي ذكر اللَّه تعالىٰ: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ

(١) أخرجه البخاري: رقم (٤٩٣٥)، ومسلم: رقم (٢٩٥٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

مُّنتَشِرٌ ﴿٧﴾ مُّهْطِعِينَ إِلَى ٱلدَّاعِ﴾ [القمر: ٧، ٨]، وعلىٰ الصفة التي ذكر النبي ﷺ لعائشة رضي الله عنها: «يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حُفَاةً، عُرَاةً، غُرْلًا»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، النِّسَاءُ وَالرِّجَالُ جَمِيعًا يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ، قال ﷺ: «يَا عَائِشَةُ، الْأَمْرُ أَشَدُّ مِنْ أَنْ يَنْظُرَ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ»(١)؛ (حفاة): غير منتلعين، (عراة): غير مكتسين، (غرلًا): غير مختونين، وفي رواية: (بُهْمًا، قَالَ: قُلْنَا: وَمَا بُهْمًا؟ قَالَ: لَيْسَ مَعَهُمْ شَيْءٌ)(٢)؛ يمشون كيوم ولدتهم أمهاتهم؛ حتىٰ إن عائشة رضي الله عنها لما سمعت هذا الوصف هالها ذلك، وأدركها الحياء؛ وهكذا المرأة المؤمنة العفيفة يتبادر إلىٰ ذهنها الحشمة والعفة، لأن هذا مقتضىٰ الفطرة السليمة التي لم تلتاث بالعري والتفسخ والانحلال، قبل أن تفكر في هول الموقف! فبين لها النبي ﷺ أنهم في حال يذهلهم عن ذلك؛ كلٌّ مشغولٌ بنفسه، لا يدري أين يصير؛ فريق في الجنة، وفريق في السعير، فالأمر جد خطير. واللَّه المستعان.

وفي ذلك الموقف نَفَسان للَّه عز وجل:

أحدهما: الحوض المورود لنبينا ﷺ: فيطفئ عطش المؤمنين. وقد تقدم ذكره.

الثاني: ظل عرش الرحمن: فإن اللَّه تعالىٰ يظل بظله، يوم لا ظل

(١) أخرجه البخاري: رقم (٦٥٢٧)، ومسلم: رقم (٢٨٥٩).

(٢) أخرجه أحمد: رقم (١٦٠٤٢)، والبخاري في «الأدب المفرد»: (٩٧٠)، والحاكم في «المستدرك علىٰ الصحيحين»: رقم (٨٩٤١)، من حديث جابر بن عبد اللَّه رضي الله عنهما، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وحسنه الألباني في «صحيح الأدب المفرد»: رقم (٧٤٦).

إلا ظله، من شاء من خلقه، ومنهم السبعة المذكورون في حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ، يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: الإِمَامُ العَادِلُ، وَشَابٌّ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ رَبِّهِ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي المَسَاجِدِ، وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ؛ اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ، وَرَجُلٌ طَلَبَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ، فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ، أَخْفَىٰ حَتَّىٰ لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ»(١).

وفي عرصات القيامة، تجري أحداث جسام، أشار إلىٰ بعضها المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ، فمنها:

١- دنو الشمس: تدنو الشمس من الخلائق قدر ميل أو ميلين، وينتج عن هذا الدنو شدة العرق، حتىٰ يسيخ العرق في الأرض سبعين ذراعًا، ثم يطفو، فيبلغ من الناس علىٰ قدر أعمالهم؛ فمنهم من يبلغ كعبيه، ومنه من يبلغ ركبتيه، ومنهم من يبلغ حقويه، ومنهم من يبلغ ثدييه، ومنهم من يبلغ تراقيه، ومنهم من يلجمه العرق إلجامًا، علىٰ حسب أحوالهم في الدنيا.

٢- نشر الدواوين: قال تعالىٰ: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾ [الإسراء: ١٣]، أي: ما طار من عمله من خير أو شر، وعبّر بهذا التعبير البديع لأن الذي في عنقك لا يفارقك، ومعنىٰ منشورًا: أي مفتوحًا، فيقال له: ﴿ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ [الإسراء: ١٤]، والدواوين: صحائف الأعمال، فكل عاملٍ يُعاين عمله، حتىٰ يقول الكافر: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا﴾ [الكهف: ٤٩].

---

(١) أخرجه البخاري: رقم (٦٦٠)، ومسلم: رقم (١٠٣١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

٣- نصب الموازين: والموازين جمع ميزان، قال تعالىٰ: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، وربما كان الجمع باعتبار الموزونات والميزان واحد، وربما لتعدد الموازين؛ لكنه ميزان حقيقي له لسان وكِفَّتان، لا كما تقول المعتزلة: إن المقصود إقامة العدل، وتنكر الميزان الحقيقي، وقد دل علىٰ حقيقته حديث البطاقة: «إِنَّ اللَّهَ ﷻ يَسْتَخْلِصُ رَجُلًا مِنْ أُمَّتِي عَلَىٰ رُءُوسِ الْخَلَائِقِ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَنْشُرُ عَلَيْهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ سِجِلًّا، كُلُّ سِجِلٍّ مَدَّ الْبَصَرِ، ثُمَّ يَقُولُ لَهُ: أَتُنْكِرُ مِنْ هَذَا شَيْئًا؟ أَظَلَمَتْكَ كَتَبَتِي الْحَافِظُونَ؟ قَالَ: لَا، يَا رَبِّ، فَيَقُولُ: أَلَكَ عُذْرٌ، أَوْ حَسَنَةٌ؟ فَيُبْهَتُ الرَّجُلُ، فَيَقُولُ: لَا، يَا رَبِّ، فَيَقُولُ: بَلَىٰ، إِنَّ لَكَ عِنْدَنَا حَسَنَةً وَاحِدَةً، لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ، فَتُخْرَجُ لَهُ بِطَاقَةٌ، فِيهَا: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فَيَقُولُ: أَحْضِرُوهُ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، مَا هَذِهِ الْبِطَاقَةُ مَعَ هَذِهِ السِّجِلَّاتِ؟ فَيُقَالُ: إِنَّكَ لَا تُظْلَمُ، قَالَ: «فَتُوضَعُ السِّجِلَّاتُ فِي كِفَّةٍ»، قَالَ: «فَطَاشَتِ السِّجِلَّاتُ، وَثَقُلَتِ الْبِطَاقَةُ، وَلَا يَثْقُلُ شَيْءٌ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»(١).

واختُلف في الموزون؛ العمل، أو العامل، أو الصحف؟ ولا تعارض بينها، فكلها توزن:

فالدليل علىٰ وزن العامل: حديث عبد اللَّه بن مسعود ﵁ لما قام يصلح شيئًا في المسجد فبدت ساقاه، فجعل الصحابة يضحكون، فقال النبي ﷺ:

(١) أخرجه الترمذي: رقم (٢٦٣٩)، وابن ماجه: رقم (٤٣٠٠)، وأحمد: رقم (٦٩٩٤)، واللفظ له، وابن المبارك في «الزهد»: (٢/ ١٠٩)، وابن حبان: رقم (٢٢٥)، والحاكم: رقم (١٩٣٧)، من حديث عبد اللَّه بن عمرو ﵄. وقوىٰ إسناده الأرنؤوط.

«مِمَّ تَضْحَكُونَ؟» قَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، مِنْ دِقَّةِ سَاقَيْهِ، فَقَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَهُمَا أَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ مِنْ أُحُدٍ»(١).

ويدل علىٰ ذلك حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّهُ لَيَأْتِي الرَّجُلُ الْعَظِيمُ السَّمِينُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، لَا يَزِنُ عِنْدَ اللَّهِ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ، وَقَالَ: اقْرَءُوا: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا﴾»(٢)؛ فهذا الوزن لإظهار شرف العامل أو حقارته.

والدليل علىٰ وزن الصحف: حديث البطاقة المتقدم.

والدليل علىٰ وزن العمل: قوله تعالىٰ: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧، ٨]؛ فكل هذه الثلاث توزن، ولكن العبرة بوزن الأعمال.

٤- الحساب: وهو نوعان:

- حساب الكافرين: وهو أنهم يُقررون بذنوبهم، من باب إقامة العدل، فيقرون بها، ثم يقذفون في النار، قال سبحانه: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٦٥].

- حساب المؤمنين: وهو نوعان:

أحدهما: العرض: وهو ما دل عليه حديث ابن عمر رضي الله عنهما، قال ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُدْنِي الْمُؤْمِنَ، فَيَضَعُ عَلَيْهِ كَنَفَهُ وَيَسْتُرُهُ، فَيَقُولُ: أَتَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا، أَتَعْرِفُ

(١) أخرجه أحمد في «المسند»: رقم (٣٩٩١)، وفي «فضائل الصحابة»: (١٥٥٢)، وابن حبان: رقم (٧٠٦٩): والبزار: رقم (١٨٢٧)، وأبو يعلىٰ: رقم (٥٣١٠)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه. وإسناده حسن.

(٢) أخرجه البخاري: رقم (٤٧٢٩)، ومسلم: رقم (٢٧٨٥).

ذَنْبَ كَذَا؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ أَيْ رَبِّ، حَتَّىٰ إِذَا قَرَّرَهُ بِذُنُوبِهِ، وَرَأَىٰ فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ هَلَكَ، قَالَ: سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا، وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ»(١).

الثاني: المناقشة: وهو ما دل عليه حديث عائشة رضي الله عنها، حين قال النبي ﷺ: «لَيْسَ أَحَدٌ يُحَاسَبُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا هَلَكَ»، فقلتُ: يا رسولَ اللَّه، أليس قد قال اللَّهُ تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾، فَقَالَ: «إِنَّمَا ذَلِكِ الْعَرْضُ، وَلَيْسَ أَحَدٌ يُنَاقَشُ الْحِسَابَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا عُذِّبَ»(٢)؛ فالذي يُدقق معه في السؤال ويُناقش، فذلك الذي استوجب العذاب من عصاة الموحدين؛ فيُعذب بقدر ذنبه، ومآله إلىٰ الجنة.

٥- الصراط: وهو الجسر المضروب علىٰ متن جهنم، يمر الناس عليه علىٰ قدر أعمالهم، كما تقدم في حديث الشفاعة المتقدم، وفيه: «ثُمَّ يُؤْتَىٰ بِالْجِسْرِ فَيُجْعَلُ بَيْنَ ظَهْرَيْ جَهَنَّمَ»، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا الْجِسْرُ؟ قَالَ: «مَدْحَضَةٌ مَزِلَّةٌ، عَلَيْهِ خَطَاطِيفُ وَكَلَالِيبُ، وَحَسَكَةٌ مُفَلْطَحَةٌ لَهَا شَوْكَةٌ عُقَيْفَاءُ، تَكُونُ بِنَجْدٍ، يُقَالُ لَهَا: السَّعْدَانُ، الْمُؤْمِنُ عَلَيْهَا كَالطَّرْفِ وَكَالْبَرْقِ وَكَالرِّيحِ، وَكَأَجَاوِيدِ الْخَيْلِ وَالرِّكَابِ، فَنَاجٍ مُسَلَّمٌ، وَنَاجٍ مَخْدُوشٌ، وَمَكْدُوسٌ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، حَتَّىٰ يَمُرَّ آخِرُهُمْ يُسْحَبُ سَحْبًا»(٣)، قال تعالىٰ: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾ [مريم: ٧١]، فلابد لكل أحد أن يرد النار، والورود غير الدخول، بل هو عبور ومرور؛ فإما نجاة، وإما هلاك، قال تعالىٰ: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ [مريم: ٧٢].

---

(١) أخرجه البخاري: رقم (٢٤٤١)، ومسلم: رقم (٢٧٦٨).

(٢) أخرجه البخاري: رقم (٦٥٣٧)، واللفظ له، ومسلم: رقم (٢٨٧٦).

(٣) أخرجه البخاري: رقم (٧٤٣٩)، واللفظ له، ومسلم: رقم (١٨٣)، من حديث أبي سعيد رضي الله عنه.

قال العلماء: أما الكفار فإنهم لا يَرِدون الصراط، لأنهم يُقررون بأعمالهم علىٰ رؤوس الخلائق، ويُفضحون، ويعترفون بها، ثم تُغل أيديهم إلىٰ أرجلهم إلىٰ أعناقهم، ثم يُقذفون في النار، وإنما يَرِد الصراط أهل التوحيد، وفيهم الصالحون، وفيهم العصاة من أصحاب الكبائر، قال ﷺ: «وَيُضْرَبُ الصِّرَاطُ بَيْنَ ظَهْرَيْ جَهَنَّمَ، فَأَكُونُ أَنَا وَأُمَّتِي أَوَّلَ مَنْ يُجِيزُهَا، وَلَا يَتَكَلَّمُ يَوْمَئِذٍ إِلَّا الرُّسُلُ، وَدَعْوَىٰ الرُّسُلِ يَوْمَئِذٍ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ، وَفِي جَهَنَّمَ كَلَالِيبُ مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ، هَلْ رَأَيْتُم السَّعْدَانَ؟» قَالُوا: نَعَمْ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَإِنَّهَا مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ مَا قَدْرُ عِظَمِهَا إِلَّا اللَّهُ، تَخْطَفُ النَّاسَ بِأَعْمَالِهِمْ، فَمِنْهُمُ المُوبَقُ بَقِيَ بِعَمَلِهِ- أَوِ المُوثَقُ بِعَمَلِهِ- ، وَمِنْهُمُ المُخَرْدَلُ، أَوِ المُجَازَىٰ، أَوْ نَحْوُهُ»[(١)].

وفي رواية: «فَيَأْتُونَ مُحَمَّدًا ﷺ، فَيَقُومُ فَيُؤْذَنُ لَهُ، وَتُرْسَلُ الْأَمَانَةُ وَالرَّحِمُ، فَتَقُومَانِ جَنَبَتَي الصِّرَاطِ يَمِينًا وَشِمَالًا، فَيَمُرُّ أَوَّلُكُمْ كَالْبَرْقِ»، قَالَ: قُلْتُ: بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي أَيُّ شَيْءٍ كَمَرِّ الْبَرْقِ؟ قَالَ: «أَلَمْ تَرَوْا إِلَىٰ الْبَرْقِ كَيْفَ يَمُرُّ وَيَرْجِعُ فِي طَرْفَةِ عَيْنٍ؟ ثُمَّ كَمَرِّ الرِّيحِ، ثُمَّ كَمَرِّ الطَّيْرِ، وَشَدِّ الرِّجَالِ، تَجْرِي بِهِمْ أَعْمَالُهُمْ، وَنَبِيُّكُمْ قَائِمٌ عَلَىٰ الصِّرَاطِ، يَقُولُ: رَبِّ سَلِّمْ سَلِّمْ، حَتَّىٰ تَعْجِزَ أَعْمَالُ الْعِبَادِ، حَتَّىٰ يَجِيءَ الرَّجُلُ فَلَا يَسْتَطِيعُ السَّيْرَ إِلَّا زَحْفًا»، قَالَ: «وَفِي حَافَتَي الصِّرَاطِ كَلَالِيبُ مُعَلَّقَةٌ مَأْمُورَةٌ بِأَخْذِ مَنِ أُمِرَتْ بِهِ، فَمَخْدُوشٌ نَاجٍ، وَمَكْدُوسٌ فِي النَّارِ»[(٢)].

---

(١) أخرجه البخاري: رقم (٧٤٣٧)، ومسلم: رقم (١٨٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم: رقم (١٩٥)، من حديث أبي هريرة وحذيفة بن اليمان رضي الله عنهما. وأخرجه ابن حبان: رقم (٧٣٧٩)، من حديث أبي سعيد رضي الله عنه، بلفظ: «لَيَمُرُّ النَّاسُ عَلَىٰ جِسْرِ جَهَنَّمَ وَعَلَيْهِ حَسَكٌ، وَكَلَالِيبُ، وَخَطَاطِيفُ تَخْطَفُ النَّاسَ يَمِينًا وَشِمَالًا، =

يعني: ربما أصابه الكلُّوب ومضىٰ، وربما علق به الكلُّوب فألقاه في النار. عافانا اللَّه وإياكم.

٦- القنطرة: وهي طرف الصراط مما يلي الجنة؛ فإذا عبر الناجون الصراط، جمعوا في قنطرة، دون الجنة، فيتعافون فيما بينهم، ويتغافرون الحقوق، ويُقتص لبعضهم من بعض، ليدخلوا الجنة علىٰ أكمل زينة ظاهرة وباطنة، فيدخلون وقد نُزع من قلوبهم الغل، ويكون أول من يكسىٰ إبراهيم ﷺ، كما قال نبينا، محمد ﷺ: «أَوَّلُ مَنْ يُكْسَىٰ إِبْرَاهِيمُ»(١)، وأول ما يطعمون، «زِيَادَةُ كَبِدِ حُوتٍ»(٢)، و«أَوَّلَ زُمْرَةٍ يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ عَلَىٰ صُورَةِ القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ»(٣)، هذا هو الوفد الأول -جعلنا اللَّه وإياكم منهم- وجوههم كالبدر إشراقًا وضياء، ثم لا يزال المؤمنون يدخلون، كما قال النبي ﷺ: «لَيَأْتِيَنَّ عَلَيْهَا يَوْمٌ وَهُوَ كَظِيظٌ مِنَ الزِّحَامِ»(٤).

قوله: ٥١- (وَالْجَنَّةُ وَالنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ، لَا تَفْنَيَانِ أَبَدًا وَلَا تَبِيدَانِ).

الجنة: هي الدار التي أعدها اللَّه نعيمًا لعباده المؤمنين، والنار: هي

= وَبِجَنْبَتَيْهِ مَلَائِكَةٌ، يَقُولُونَ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ، فَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَمُرُّ مِثْلَ الرِّيحِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ مِثْلَ الْفَرَسِ المُجْرَىٰ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْعَىٰ سَعْيًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي مَشْيًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْبُو حَبْوًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَزْحَفُ زَحْفًا».

(١) أخرجه البخاري: رقم (٣٤٤٧)، ومسلم: رقم (٢٨٦٠)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه البخاري: رقم (٣٣٢٩)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري: رقم (٣٣٢٧)، ومسلم: رقم (٢٨٣٤)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه مسلم: رقم (٢٩٦٧)، من حديث عتبة بن غزوان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الدار التي أعدها اللَّه عذابًا للكافرين.

وأهل السنة والجماعة يعتقدون أنهما مخلوقتان الآن، ويستدلون بأدلة كثيرة، منها:

- قول اللَّه تعالىٰ عن الجنة: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، وعن النار: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤]، وكلمة: ﴿أُعِدَّتْ﴾: بمعنىٰ هيئت؛ وهذا يدل علىٰ أنها مخلوقتان.

- قوله تعالىٰ في خبر المعراج: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿١٤﴾ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ﴾ [النجم: ١٣ - ١٥]، وهذه العندية تقتضي وجودها، وفي حديث أنس المتقدم: «ثُمَّ انْطَلَقَ حَتَّىٰ أَتَىٰ بِي السِّدْرَةَ الْمُنْتَهَىٰ، فَغَشِيَهَا أَلْوَانٌ لَا أَدْرِي مَا هِيَ، ثُمَّ أُدْخِلْتُ الجَنَّةَ»(١).

- حديث صلاة الكسوف، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، حين تقدم النبي ﷺ وحين تأخر، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَأَيْنَاكَ تَنَاوَلْتَ شَيْئًا فِي مَقَامِكَ هَذَا، ثُمَّ رَأَيْنَاكَ تَكَعْكَعْتَ؟ فَقَالَ: «إِنِّي رَأَيْتُ الجَنَّةَ، أَوْ أُرِيتُ الجَنَّةَ، فَتَنَاوَلْتُ مِنْهَا عُنْقُودًا، وَلَوْ أَخَذْتُهُ لَأَكَلْتُمْ مِنْهُ مَا بَقِيَتِ الدُّنْيَا، وَرَأَيْتُ النَّارَ، فَلَمْ أَرَ كَاليَوْمِ مَنْظَرًا قَطُّ، وَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ»(٢).

ومن حديث عائشة رضي الله عنها، مرفوعًا: «لَقَدْ رَأَيْتُ فِي مَقَامِي هَذَا كُلَّ شَيْءٍ وُعِدْتُهُ، حَتَّىٰ لَقَدْ رَأَيْتُ أُرِيدُ أَنْ آخُذَ قِطْفًا مِنَ الجَنَّةِ، حِينَ رَأَيْتُمُونِي جَعَلْتُ أَتَقَدَّمُ، وَلَقَدْ رَأَيْتُ جَهَنَّمَ يَحْطِمُ بَعْضُهَا بَعْضًا، حِينَ رَأَيْتُمُونِي تَأَخَّرْتُ،

(١) أخرجه البخاري: رقم (٣٣٤٢)، ومسلم: رقم (١٦٣).
(٢) أخرجه البخاري: رقم (٥١٩٧)، ومسلم: رقم (٩٠٧).

وَرَأَيْتُ فِيهَا عَمْرَو بْنَ لُحَيٍّ، وَهُوَ الَّذِي سَيَّبَ السَّوَائِبَ»(١).

ومن حديث أسماء رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا، قال: «قَدْ دَنَتْ مِنِّي الجَنَّةُ، حَتَّىٰ لَوِ اجْتَرَأْتُ عَلَيْهَا، لَجِئْتُكُمْ بِقِطَافٍ مِنْ قِطَافِهَا، وَدَنَتْ مِنِّي النَّارُ، حَتَّىٰ قُلْتُ: أَيْ رَبِّ، وَأَنَا مَعَهُمْ؟ فَإِذَا امْرَأَةٌ - حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ - تَخْدِشُهَا هِرَّةٌ، قُلْتُ: مَا شَأْنُ هَذِهِ؟ قَالُوا: حَبَسَتْهَا حَتَّىٰ مَاتَتْ جُوعًا، لَا أَطْعَمَتْهَا، وَلَا أَرْسَلَتْهَا تَأْكُلُ» - قَالَ نَافِعٌ: حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ: مِنْ خَشِيشِ - أَوْ خَشَاشِ الأَرْضِ(٢).

- حديث سمرة بن جندب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ الطويل، في الرؤيا المنامية لأنواع المعذبين(٣).

- حديث: جابر بن عبد اللَّه رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، مرفوعًا: «مَنْ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ العَظِيمِ وَبِحَمْدِهِ، غُرِسَتْ لَهُ نَخْلَةٌ فِي الجَنَّةِ»(٤)، والأدلة علىٰ هذا المعنىٰ كثيرة.

وزعمت المعتزلة أنهما لم تخلقا بعد، وإنما تخلقان يوم القيامة، بدعوىٰ عدم الحاجة، فتصيران معطلتان مددًا طويلة، وذلك عبث! بناءً علىٰ أصلهم الفاسد بوجوب فعل الصلاح أو الأصلح علىٰ اللَّه حسب ما تحكم به عقولهم؛ فهم مشبهة الأفعال، معطلة الصفات، وهم مخصومون بالنصوص الصحيحة الصريحة.

---

(١) أخرجه البخاري: رقم (١٢١٢)، ومسلم: رقم (٩٠١).

(٢) أخرجه البخاري: رقم (٧٤٥).

(٣) أخرجه البخاري: رقم (٧٠٤٧)، من حديث سمرة بن جندب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٤) أخرجه الترمذي: رقم (٣٤٦٤)، وابن حبان: رقم (٨٢٦)، والحاكم: رقم (١٨٤٧)، وإسناده صحيح.

• قوله: (لَا تَفْنَيَانِ أَبَدًا وَلَا تَبِيدَانِ): الفناء والبيد بمعنىٰ واحد، وقد تضمنت هذه العبارة مسألتين:

إحداهما: نفي فناء الجنة: وهي مسألة قطعية، معلومة بالضرورة، وقد توافرت النصوص علىٰ أبدية الجنة وخلود أهلها فيها، كقول اللَّه تعالىٰ: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ [هود: ١٠٨]، وقوله: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الدخان: ٥٦]، وقد وعد اللَّه أهل الجنة بالخلود فيها بلفظ: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ﴾، في ست وعشرين موضعًا من القرآن، منها ثمانية مواضع بلفظ التأبيد.

وعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ رضي الله عنه، قَالَ: قال رسولُ اللَّه ﷺ: «يُؤْتَىٰ بِالْمَوْتِ كَهَيْئَةِ كَبْشٍ أَمْلَحَ، فَيُنَادِي مُنَادٍ: يَا أَهْلَ الجَنَّةِ، فَيَشْرَئِبُّونَ وَيَنْظُرُونَ، فَيَقُولُ: هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، هَذَا المَوْتُ، وَكُلُّهُمْ قَدْ رَآهُ، ثُمَّ يُنَادِي: يَا أَهْلَ النَّارِ، فَيَشْرَئِبُّونَ وَيَنْظُرُونَ، فَيَقُولُ: وهَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، هَذَا المَوْتُ، وَكُلُّهُمْ قَدْ رَآهُ، فَيُذْبَحُ ثُمَّ يَقُولُ: يَا أَهْلَ الجَنَّةِ خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ، وَيَا أَهْلَ النَّارِ خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ إِذْ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ﴾، وَهَؤُلَاءِ فِي غَفْلَةٍ أَهْلُ الدُّنْيَا، ﴿وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾»(١).

وعن عَبْدِ اللَّهِ بن عمر رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يُدْخِلُ اللَّهُ أَهْلَ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، وَيُدْخِلُ أَهْلَ النَّارِ النَّارَ، ثُمَّ يَقُومُ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ فَيَقُولُ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ لَا مَوْتَ، وَيَا أَهْلَ النَّارِ لَا مَوْتَ، كُلٌّ خَالِدٌ فِيمَا هُوَ فِيهِ»(٢).

(١) أخرجه البخاري: رقم (٤٧٣٠)، ومسلم: رقم (٢٨٤٩).
(٢) أخرجه مسلم: رقم (٢٨٥٠).

وقال ﷺ عن الجنة: «مَنْ يَدْخُلُهَا يَنْعَمُ وَلَا يَبْأَسُ، وَيَخْلُدُ وَلَا يَمُوتُ»(١).

الثانية: نفي فناء النار: وهو قول جمهور الأئمة من السلف والخلف، واستدلوا علىٰ أبدية النار وخلود أهلها فيها بقوله تعالىٰ: ﴿قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٢٨]، وقوله: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُواْ فَفِي ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ﴿١٠٦﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٦، ١٠٧]، وقوله: ﴿لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا﴾ [النبأ: ٢٣]، وقد توعد اللَّه أهل النار بالخلود فيها في أربعة عشر موضعًا من القرآن، منها ثلاثة مواضع بلفظ التأبيد، وما تقدم من حديث ذبح الموت.

وفي مسألة «أبدية النار» أقوال آخر، استوعبها ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقال: (وَأَمَّا أَبَدِيَّةُ النَّارِ وَدَوَامُهَا، فَلِلنَّاسِ فِي ذَلِكَ ثَمَانِيَةُ أَقْوَالٍ:

أحدها: أَنَّ مَنْ دَخَلَهَا لَا يَخْرُجُ مِنْهَا أَبَدَ الْآبَادِ، وَهَذَا قَوْلُ الْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزِلَةِ.

وَالثَّانِي: أَنَّ أَهْلَهَا يُعَذَّبُونَ فِيهَا، ثُمَّ تَنْقَلِبُ طَبِيعَتُهُمْ، وَتَبْقَىٰ طَبِيعَةً نَارِيَّةً يَتَلَذَّذُونَ بِهَا لِمُوَافَقَتِهَا لِطَبْعِهِمْ! وَهَذَا قَوْلُ إِمَامِ الِاتِّحَادِيَّةِ ابْنِ عَرَبِيٍّ الطَّائِيِّ!!

الثالث: أَنَّ أَهْلَهَا يُعَذَّبُونَ فِيهَا إِلَىٰ وَقْتٍ مَحْدُودٍ، ثُمَّ يَخْرُجُونَ مِنْهَا، وَيَخْلُفُهُمْ فِيهَا قَوْمٌ آخَرُونَ، وَهَذَا الْقَوْلُ حَكَاهُ الْيَهُودُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَأَكْذَبَهُمْ فِيهِ، وَقَدْ أَكْذَبَهُمُ اللَّهُ تَعَالَىٰ، فَقَالَ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ: ﴿وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٨٠﴾ بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ

---

(١) أخرجه أحمد: رقم (٨٠٤٣)، والترمذي: رقم (٢٥٢٦).

ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٨١﴾ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٨٠ - ٨١]

الرابع: يَخْرُجُونَ مِنْهَا، وَتَبْقَىٰ عَلَىٰ حَالِهَا لَيْسَ فِيهَا أَحَدٌ.

الخامس: أَنَّهَا تَفْنَىٰ بِنَفْسِهَا، لِأَنَّهَا حَادِثَةٌ، وَمَا ثَبَتَ حُدُوثُهُ اسْتَحَالَ بَقَاؤُهُ! وَهَذَا قَوْلُ الْجَهْمِ وَشِيعَتِهِ، وَلَا فَرْقَ عِنْدَهُ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ.

السَّادِسُ: تَفْنَىٰ حَرَكَاتُ أَهْلِهَا وَيَصِيرُونَ جَمَادًا، لَا يُحِسُّونَ بِأَلَمٍ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي الْهُذَيْلِ الْعَلَّافِ(١).

السَّابِعُ: أَنَّ اللَّهَ يُخْرِجُ مِنْهَا مَنْ يَشَاءُ، كَمَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ، ثُمَّ يُبْقِيهَا شَيْئًا، ثُمَّ يُفْنِيهَا، فَإِنَّهُ جَعَلَ لَهَا أَمَدًا تَنْتَهِي إِلَيْهِ.

الثَّامِنُ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ يُخْرِجُ مِنْهَا مَنْ شَاءَ، كَمَا وَرَدَ فِي السُّنَّةِ، وَيَبْقَىٰ فِيهَا الْكُفَّارُ، بَقَاءً لَا انْقِضَاءَ لَهُ، كَمَا قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَمَا عَدَا هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ ظَاهِرُ الْبُطْلَانِ. وَهَذَانِ الْقَوْلَانِ لِأَهْلِ السُّنَّةِ يُنْظَرُ فِي دَلِيلِهِمَا)(٢).

---

(١) قال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: (رأس المعتزلة؛ أبو الهذيل محمّد بن الهذيل البصريّ، العلاّف، صاحب التّصانيف، الّذي زعم أنّ نعيم الجنّة وعذاب النّار ينتهي، بحيث إنّ حركات أهل الجنّة تسكن، حتّىٰ لا ينطقون بكلمةٍ، وأنكر الصّفات المقدّسة حتّىٰ العلم والقدرة، وقال: هما اللّه، وأنّ لما يقدر اللّه عليه نهايةً وآخرًا، وأنّ للقدرة نهايةً لو خرجت إلىٰ الفعل، فإن خرجت، لم تقدر علىٰ. خلق ذرّةٍ أصلًا. وهذا كفرٌ وإلحادٌ... وكان أخذ الاعتزال عن عثمان بن خالدٍ الطّويل؛ تلميذ واصل بن عطاءٍ الغزال. وطال عمر أبي الهذيل، وجاوز التّسعين، وانقلع في سنة سبعٍ وعشرين ومائتين. ويقال: بقي إلىٰ سنة خمسٍ وثلاثين.). انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٠/ ٥٤٢).

(٢) «شرح الطحاوية»: (٢/ ٦٢٤-٦٢٦).

ولشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ رسالة مفردة[(١)] في هذه المسألة المشكلة، نقتطف منها:

(وقد تنازع الناس في ذلك علىٰ ثلاثة أقوال: قيل: ببقائهما، وقيل: بفنائهما، وقيل: ببقاء الجنة، دون النار.

أما القول بفنائها: فما رأينا أحدًا حكاه عن أحد من السلف، من الصحابة، والتابعين لهم بإحسان، وإنما حكوه عن الجهم بن صفوان، وأتباعه الجهمية، وهذا مما أنكره عليهم أئمة الإسلام، بل ذلك مما أكفروهم به، كما ذكره عبد اللَّه بن أحمد في كتاب «السنة»، والأثرم في: كتاب «السنة»، وأبو عبد اللَّه محمد بن إسماعيل البخاري في كتاب «خلق أفعال العباد»، وغيرهم عن خارجة بن مصعب، أنه قال: «كفرت الجهمية بآيات من كتاب اللَّه عَزَّ وَجَلَّ، في غير موضع بأربع آيات من كتاب اللَّه: بقوله تعالىٰ: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ﴾، وهم يقولون: لا يدوم، ويقول اللَّه تعالىٰ: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُۥ مِن نَّفَادٍ﴾، وهم يقولون ينفد، وبقوله تعالىٰ: ﴿لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ﴾، فمن قال: إنها تنقطع، فقد كفر، وبقوله تعالىٰ: ﴿عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾، أي: غير مقطوع. فمن قال: إنه ينقطع، فقد كفر».

وهذا قاله جهم، لأصله الذي اعتقده، وهو: امتناع وجود ما لا يتناهىٰ من الحوادث . . . وهذه الأمور مبسوطة في غير هذا الموضع، ولكن نبهنا هنا علىٰ أصل قول الجهم الذي أوجب له أن يقول بفناء الجنة والنار، حتىٰ أنكر ذلك عليه أئمة الإسلام، وجمهورهم كفروه . . .[(٢)].

---

(١) «الرد علىٰ من قال بفناء الجنة والنار وبيان الأقوال في ذلك».

(٢) فنّد رَحِمَهُ اللَّهُ شبهة جهم في الرسالة، وتركناها اختصارًا.

والمقصود هنا: أن هذا القول -وهو القول بفناء الجنة والنار- قولٌ لم يُعرف عن أحد من السلف، من الصحابة، والتابعين لهم بإحسان، ولا عن أحد من أئمة المسلمين، والذين قالوه لم يقولوه تلقيًا له من خطاب الرسول ﷺ وإعلامه وبيانه، ولا من قياس معقول دل عليه الرسول، وإنما قالوه عن قياس قاسوه بعقولهم، وهو خطأ في نفس الأمر، وإن كان قد اشتبه علىٰ كثير من أهل الكلام فاعتقدوه حقًّا، حتىٰ بنوا عليه وجوب حدوث ما لم يخل من الحوادث، بل وجوب حدوث ما تقوم به الحوادث . . . [(١)].

فقد تبين أن القول بفناء الجنة لم يعرف عن أحد من السلف، ولا الأئمة، وإنما هو قول جهم، ونحوه، وقد عرف فساده عقلًا، ونقلًا.

وأما القول بفناء النار: ففيها قولان معروفان عن السلف والخلف، والنزاع في ذلك معروف عن التابعين، ومن بعدهم، وهذا أحد المأخذين في دوام عذاب من يدخلها، فإن الذين يقولون: إن عذابهم له حد ينتهي إليه ليس بدائم، كدوام نعيم الجنة، قد يقولون: إنها قد تفنىٰ، وقد يقولون: إنهم يخرجون منها، فلا يبقىٰ فيها أحد، لكن قد يقال: إنهم لم يريدوا بذلك أنهم يخرجون مع بقاء العذاب فيها علىٰ غير أحد، بل يفنىٰ عذابها، وهذا هو معنىٰ فنائها، وقد نقل هذا القول عن عمر، وابن مسعود، وأبي هريرة، وأبي سعيد الخدري، وغيرهم.

وقد روىٰ عبد بن حميد -وهو من أجلِّ علماء الحديث- في تفسيره المشهور، قال: أنا سليمان بن حرب، أنا حماد بن سلمة، عن ثابت، عن الحسن البصري، قال: قال عمر: لو لبث أهل النار في النار كقدر رمل

(١) استطرد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في إبطال هذه الشبهة في الرسالة، وتركناها اختصارًا.

عالج، لكان لهم علىٰ ذلك يوم يخرجون فيه.

وقال: أنبأ حجاج بن منهال، عن حماد بن سلمة، عن حميد، عن الحسن، أن عمر بن الخطاب قال: لو لبث أهل النار في النار عدد رمل عالج، لكان لهم يوم يخرجون فيه.

ذكر ذلك في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿لَّبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا﴾.

وهذا يبين أن مثل الشيخ الكبير من علماء الحديث والسنة يروي عن مثل هؤلاء الأئمة في الحديث والسنة مثل سليمان بن حرب، والذي هو من أجل علماء السنة والحديث، ومثل حجاج بن منهال، في كلامهما عن حماد بن سلمة، مع جلالته في العلم والسنة، والذي يروىٰ من وجهين: من طريق ثابت، ومن طريق حميد، هذا عن الحسن البصري، الذي يقال إنه أعلم من بقي من التابعين في زمانه، يرويه عن عمر بن الخطاب، وإنما سمعه الحسن من بعض التابعين؛ فسواء كان هذا قد حُفظ عن عمر، أو لم يُحفظ، كان مثل هذا الحديث متداولًا بين هؤلاء العلماء الأئمة لا ينكرونه، وهؤلاء كانوا ينكرون علىٰ من خرج عن السنة من الخوارج، والمعتزلة، والمرجئة، والجهمية. وكان أحمد بن حنبل يقول: أحاديث حماد بن سلمة هي الشجا في حلوق المبتدعة.

فهؤلاء من أعظم أعلام السنة الذين ينكرون من البدع ما هو دون هذا، لو كان هذا القول عندهم من البدع المخالفة للكتاب والسنة، والإجماع، كما يظنه طائفة من الناس.

وعبد بن حميد ذكر هذا في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿لَّبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا﴾، ليبين قول من قال: الأحقاب لها أمد ينفذ، ليست كالرزق الذي ماله من نفاذ،

ولا ريب أنه من قال هذا القول، قول عمر، ومن نقله عنه، إنما أرادوا بذاك جنس أهل النار الذين هم أهلها؛ فأما قوم أصيبوا بذنوب، فأولئك قد علم هؤلاء وغيرهم، بخروجهم منه، وأنهم لا يلبثون فيها قدر رمل عالج، ولا قريبا من ذلك، والحسن كان يروي حديث الشفاعة في أهل التوحيد، وقد ذكره البخاري، ومسلم عنه، وكذلك حماد بن سلمة كان يجمعها، ويحدث بها، وكذلك سليمان بن حرب، وأمثاله، فهذا عندهم لا يقال فيه مثل هذا. ولفظ أهل النار لا يختص بالموحدين، بل يختص بمن عداهم، كما قال النبي ﷺ: «**أما أهل النار، الذين هم أهلها، فإنهم لا يموتون فيها، ولا يحيون**»[(١)].

وقوله: يخرجون منها، أيْ: يخرجون من جهنم بعد أن يفنىٰ عذابها، وينفذ وينقطع؛ فهم لا يخرجون منها، يعني جهنم، بل هم خالدون في جهنم، كما أخبر اللَّه ﷻ؛ لكن إذا انقضىٰ أجلها، وفنيت كما تفنىٰ الدنيا، لم يبق فيها عذاب، وذلك أن العالم لا يعدم، وجهنم في الأرض، والأرض لا تعدم بالكلية، ولكن فناؤها بتغير حالها، واستحالتها من حال إلىٰ حال، كما قال تعالىٰ: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾، وهم لا يعدمون بل يموتون، ويهلكون، كما قال تعالىٰ: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾؛ فإذا أنفذه الرجل فقد نفذ ما عنده، وإن كان لم يعدم، بل انتقل من حال إلىٰ حال)[(٢)].

ويتبين من النقل السابق، ومما قرره ابن أبي العز رحمه الله أن القول بإخراج من شاء من أهل النار، الذين هم أهلها، وفنائها لانقضاء أمدها، قول معتبر

(١) أخرجه مسلم: رقم (١٨٥)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.
(٢) «الرد علىٰ من قال بفناء الجنة والنار وبيان الأقوال في ذلك»: (ص: ٤٢-٥٧)، باختصار.

غير مستنكر، قد قال به بعض الصحابة والتابعين، وظاهر صنيع شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رسالته الآنفة الذكر، الميل إليه، والاستدلال له، والجواب عما خالفه؛ فلا وجه للتشنيع عليه بالقول به.

ومن أبرز ما استدلوا به:

١- أثر عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، المتقدم، الذي رواه عبد بن حميد في تفسيره: (لو لبث أهل النار في النار كقدر رمل عالج، لكان لهم علىٰ ذلك يوم يخرجون فيه).

٢- أثر أبي سعيد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: في قوله: ﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]، قال: هذه الآية تأتي علىٰ القرآن كلِّه، يقول: حيث كان في القرآن ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ﴾، تأتي عليه. قال: وسمعت أبا مجلز يقول: هو جزاؤه، فإن شاء اللَّه تجاوَزَ عن عذابه[(١)].

٣- أثر ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: ليأتين علىٰ جهنم زمان تخفق أبوابها؛ ليس فيها أحد، وذلك بعد ما يلبثون فيها أحقابًا[(٢)].

٤- أثر أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أما الذي أقول: إنه سيأتي علىٰ جهنم يوم لا يبقىٰ فيها أحد، وقرأ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟ فَفِى ٱلنَّارِ﴾، الآية[(٣)].

٥- أثر عبد اللَّه بن عمرو رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: ليأتين علىٰ جهنم يوم تخفق أبوابها؛

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن: (١٥/ ٤٨٣)، وإسناده صحيح.
(٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن: (١٥/ ٤٨٤)، رقم (١٨٨٥٠)، بلا سند يعول عليه.
(٣) ذكره السيوطي في الدر المنثور، علىٰ طريقته، دون إسناد: (٤/ ٤٧٨)، وأسنده ابن القيم في حادي الأرواح: (٢٥٢)، وإسناده صحيح.

ليس فيها أحد[١].

وذهب عامة السلف والخلف إلىٰ القول بأبدية النار، وأبدية خلود أهلها فيها، وأجابوا عن الآثار السابقة بما يلي:

١- أثر عمر رضي الله عنه منقطع، لأن الحسن لم يسمع من عمر، وتقدم كلام شيخ الإسلام رحمه الله علىٰ ذلك.

٢- أثر أبي سعيد رضي الله عنه سنده صحيح، وحملوه علىٰ الموحدين، كما هو ظاهر صنيع ابن جرير رحمه الله في حكاية الأقوال.

٣- أثر ابن مسعود رضي الله عنه رواه الطبري في تفسيره بسند لفظه: حدثت عن المسيب عمن ذكره!

٤- أثر أبي هريرة رضي الله عنه سنده صحيح، وحملوه علىٰ عصاة الموحدين، وتقدم كلام شيخ الإسلام رحمه الله علىٰ ذلك.

٥- أثر عبد اللَّه بن عمرو رضي الله عنهما سنده ضعيف؛ لضعف أبي بلج، يحيىٰ بن سليم، واستنكره الذهبي، وعدَّه من بلاياه[٢].

والسجال في هذه المسألة مشهور محفوظ، وقد استوعبه ابن القيم رحمه الله في كتابه «حادي الأرواح»، وحرر الأقوال، ثم قال: (فهذا نهاية أقدام الفريقين في هذه المسألة، ولعلك لا تظفر به في غير هذا الكتاب؛ فإن قيل: فإلىٰ أين أنهىٰ قدمكم في هذه المسألة العظيمة الشأن، التي هي أكبر من الدنيا بأضعاف مضاعفة؟ قيل: إلىٰ قوله تبارك وتعالىٰ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾، وإلىٰ هنا قدم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه

(١) أخرجه يعقوب بن سفيان في تاريخه: (٢/ ١٠٣).

(٢) انظر: «ميزان الاعتدال»: (٤/ ٣٨٤).

فيها حيث ذكر دخول أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار، وما يلقاه هؤلاء وهؤلاء، وقال: ثم يفعل اللَّه بعد ذلك ما يشاء؛ بل وإلىٰ هنا هاهنا انتهت أقدام الخلائق. وما ذكرنا في هذه المسألة، بل في الكتاب كله، من صواب فمن اللَّه ﷻ، وهو المانّ به، وما كان من خطأٍ فمني ومن الشيطان، واللَّه ورسوله بريء منه، وهو عند لسان كل قائل وقلبه وقصده. واللَّه أعلم)[1].

فلا يضيق العطن عن قول قال به بعض السلف، ونصره بعض الخلف، ولا يحمله الخلاف علىٰ الإساءة والعدوان علىٰ من رأىٰ خلاف ما رأىٰ، ومن اشتبه عليه الحال فليسلك طريقة الراسخين في العلم، وليرد المتشابه إلىٰ المحكم، ويستمسك بصريح الآيات، فإنها عصمة وحجة، ويسكت عما وراء ذلك. واللَّه المستعان.

قوله: ٥٢- (وَنُؤْمِنُ بِأَشْرَاطِ السَّاعَةِ: مِنْ خُرُوجِ الدَّجَّالِ، وَنُزُولِ عِيسَىٰ ابْنِ مَرْيَمَ عليه السلام مِنَ السَّمَاءِ، وَنُؤْمِنُ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَخُرُوجِ دَابَّةِ الْأَرْضِ مِنْ مَوْضِعِهَا).

الأشراط: العلامات، قال تعالىٰ: ﴿فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ أَن تَأْتِيَهُم بَغْتَةً ۖ فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [محمد: ١٨]، أيْ: علاماتها، وهي نوعان:

- أشراط صغرىٰ: وهي كل ما أخبر به النبي ﷺ، مما يكون بين يدي الساعة من أمور مستقبلية، سوىٰ الكبرىٰ؛ فمنها ما وقع، ومنها ما بدأ ولم

(١) «حادي الأرواح إلىٰ بلاد الأفراح»: (ص: ٣٨٧-٣٨٨)، ومبتدأ الكلام عليها من (ص: ٣٤٨).

يستحكم، ومنها مالم يقع بعد[١].

- أشراط كبرىٰ: وهي عشر علامات معدودة في حديث حذيفة بن أسيد الغفاري ﷺ قَالَ: اطَّلَعَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْنَا وَنَحْنُ نَتَذَاكَرُ، فَقَالَ: «مَا تَذَاكَرُونَ؟» قَالُوا: نَذْكُرُ السَّاعَةَ، قَالَ: «إِنَّهَا لَنْ تَقُومَ حَتَّىٰ تَرَوْنَ قَبْلَهَا عَشْرَ آيَاتٍ -فَذَكَرَ- الدُّخَانَ، وَالدَّجَّالَ، وَالدَّابَّةَ، وَطُلُوعَ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَنُزُولَ عِيسَىٰ ابْنِ مَرْيَمَ ﷺ، وَيَأَجُوجَ وَمَأْجُوجَ، وَثَلَاثَةَ خُسُوفٍ: خَسْفٌ بِالْمَشْرِقِ، وَخَسْفٌ بِالْمَغْرِبِ، وَخَسْفٌ بِجَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَآخِرُ ذَلِكَ نَارٌ تَخْرُجُ مِنَ الْيَمَنِ، تَطْرُدُ النَّاسَ إِلَىٰ مَحْشَرِهِمْ»[٢]، وقد ذكر المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ أربعة منها.

وذِكرُ النبي ﷺ لأشراط الساعة ليس من باب الخبر المجرد، ولكن ليتقي الناس ربهم ويستعدوا للقائه، ويحذروا الفتن.

فمن أمثلة الأشراط الصغرىٰ: ما تضمنه حديث عوف بن مالك الأشجعي ﷺ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، وَهُوَ فِي قُبَّةٍ مِنْ أَدَمٍ -من جلد- فَقَالَ: «اعْدُدْ سِتًّا بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ: مَوْتِي، ثُمَّ فَتْحُ بَيْتِ المَقْدِسِ، ثُمَّ مُوْتَانٌ يَأْخُذُ فِيكُمْ كَقُعَاصِ الغَنَمِ، ثُمَّ اسْتِفَاضَةُ المَالِ حَتَّىٰ يُعْطَىٰ الرَّجُلُ مِائَةَ دِينَارٍ فَيَظَلُّ سَاخِطًا، ثُمَّ فِتْنَةٌ لَا يَبْقَىٰ بَيْتٌ مِنَ العَرَبِ إِلَّا دَخَلَتْهُ، ثُمَّ هُدْنَةٌ تَكُونُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ بَنِي الأَصْفَرِ، فَيَغْدِرُونَ فَيَأْتُونَكُمْ تَحْتَ ثَمَانِينَ غَايَةً، تَحْتَ كُلِّ غَايَةٍ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا»[٣]، وقد وقع منها موته ﷺ، وفتح بيت المقدس، وطاعون عمواس، واستفاضة المال، والفتنة التي جرت بين الصحابة في

(١) انظر «فتح الباري» لابن حجر: (١٣/ ٨٣).
(٢) أخرجه مسلم: رقم (٢٩٠١).
(٣) أخرجه البخاري: رقم (٣١٧٦).

الجمل وصفين، ولعل غدر بني الأصفر، وهم الروم، مما لم يقع بعد، كما إن استفاضة المال تتكرر زمن المهدي.

أما أشراط الساعة الكبرىٰ التي ذكرها المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فهي:

أولًا: (خُرُوجُ الدَّجَّالِ): وهو خلق عظيم، قال عنه النبي ﷺ: «مَا بَيْنَ خَلْقِ آدَمَ إِلَىٰ قِيَامِ السَّاعَةِ خَلْقٌ أَكْبَرُ مِنَ الدَّجَّالِ»[(١)]، وذكر صفته ومخرجه، وفتنته، ولبثه ومهلكه.

وقد ذهب بعض أهل العلم إلىٰ أنه موجود في جزيرة من جزائر البحر، كما دل علىٰ ذلك حديث الجساسة الطويل[(٢)]؛ فعن فاطمة بنت قيس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، قالت: سَمِعْتُ نِدَاءَ الْمُنَادِي، مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يُنَادِي: الصَّلَاةَ جَامِعَةً، فَخَرَجْتُ إِلَىٰ الْمَسْجِدِ، فَصَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكُنْتُ فِي صَفِّ النِّسَاءِ، الَّتِي تَلِي ظُهُورَ الْقَوْمِ؛ فَلَمَّا قَضَىٰ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاتَهُ جَلَسَ عَلَىٰ الْمِنْبَرِ، وَهُوَ يَضْحَكُ، فَقَالَ: «لِيَلْزَمْ كُلُّ إِنْسَانٍ مُصَلَّاهُ»، ثُمَّ قَالَ: «أَتَدْرُونَ لِمَ جَمَعْتُكُمْ؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «إِنِّي، وَاللَّهِ، مَا جَمَعْتُكُمْ لِرَغْبَةٍ وَلَا لِرَهْبَةٍ، وَلَكِنْ جَمَعْتُكُمْ، لِأَنَّ تَمِيمًا الدَّارِيَّ، كَانَ رَجُلًا نَصْرَانِيًّا، فَجَاءَ فَبَايَعَ وَأَسْلَمَ، وَحَدَّثَنِي حَدِيثًا وَافَقَ الَّذِي كُنْتُ أُحَدِّثُكُمْ عَنْ مَسِيحِ الدَّجَّالِ، حَدَّثَنِي أَنَّهُ رَكِبَ فِي سَفِينَةٍ بَحْرِيَّةٍ، مَعَ ثَلَاثِينَ رَجُلًا، مِنْ لَخْمٍ وَجُذَامَ، فَلَعِبَ بِهِمِ الْمَوْجُ شَهْرًا فِي الْبَحْرِ، ثُمَّ أَرْفَئُوا إِلَىٰ جَزِيرَةٍ فِي الْبَحْرِ حَتَّىٰ مَغْرِبِ الشَّمْسِ، فَجَلَسُوا فِي أَقْرُبِ السَّفِينَةِ، فَدَخَلُوا الْجَزِيرَةَ، فَلَقِيَتْهُمْ دَابَّةٌ أَهْلَبُ كَثِيرُ الشَّعَرِ، لَا يَدْرُونَ مَا قُبُلُهُ مِنْ دُبُرِهِ، مِنْ كَثْرَةِ الشَّعَرِ، فَقَالُوا:

---

(١) أخرجه مسلم: رقم (٢٩٤٦)، من حديث عمران بن حصين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: رقم (٢٩٤٢)، من حديث فاطمة بنت قيس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا.

وَيْلَكِ، مَا أَنْتِ؟ فَقَالَتْ: أَنَا الْجَسَّاسَةُ، قَالُوا: وَمَا الْجَسَّاسَةُ؟ قَالَتْ: أَيُّهَا الْقَوْمُ، انْطَلِقُوا إِلَىٰ هَذَا الرَّجُلِ فِي الدَّيْرِ، فَإِنَّهُ إِلَىٰ خَبَرِكُمْ بِالْأَشْوَاقِ، قَالَ: لَمَّا سَمَّتْ لَنَا رَجُلًا فَرِقْنَا مِنْهَا أَنْ تَكُونَ شَيْطَانَةً، قَالَ: فَانْطَلَقْنَا سِرَاعًا، حَتَّىٰ دَخَلْنَا الدَّيْرَ، فَإِذَا فِيهِ أَعْظَمُ إِنْسَانٍ رَأَيْنَاهُ قَطُّ خَلْقًا، وَأَشَدُّهُ وِثَاقًا، مَجْمُوعَةٌ يَدَاهُ إِلَىٰ عُنُقِهِ، مَا بَيْنَ رُكْبَتَيْهِ إِلَىٰ كَعْبَيْهِ بِالْحَدِيدِ، قُلْنَا: وَيْلَكَ مَا أَنْتَ؟ قَالَ: قَدْ قَدَرْتُمْ عَلَىٰ خَبَرِي، فَأَخْبِرُونِي، مَا أَنْتُمْ؟ قَالُوا: نَحْنُ أُنَاسٌ مِنَ الْعَرَبِ، رَكِبْنَا فِي سَفِينَةٍ بَحْرِيَّةٍ، فَصَادَفْنَا الْبَحْرَ حِينَ اغْتَلَمَ فَلَعِبَ بِنَا الْمَوْجُ شَهْرًا، ثُمَّ أَرْفَأْنَا إِلَىٰ جَزِيرَتِكَ هَذِهِ، فَجَلَسْنَا فِي أَقْرُبِهَا، فَدَخَلْنَا الْجَزِيرَةَ، فَلَقِيَتْنَا دَابَّةٌ أَهْلَبُ كَثِيرُ الشَّعَرِ، لَا يُدْرَىٰ مَا قُبُلُهُ مِنْ دُبُرِهِ، مِنْ كَثْرَةِ الشَّعَرِ، فَقُلْنَا: وَيْلَكِ، مَا أَنْتِ؟ فَقَالَتْ: أَنَا الْجَسَّاسَةُ، قُلْنَا: وَمَا الْجَسَّاسَةُ؟ قَالَتْ: اعْمِدُوا إِلَىٰ هَذَا الرَّجُلِ فِي الدَّيْرِ، فَإِنَّهُ إِلَىٰ خَبَرِكُمْ بِالْأَشْوَاقِ، فَأَقْبَلْنَا إِلَيْكَ سِرَاعًا، وَفَزِعْنَا مِنْهَا، وَلَمْ نَأْمَنْ أَنْ تَكُونَ شَيْطَانَةً، فَقَالَ: أَخْبِرُونِي عَنْ نَخْلِ بَيْسَانَ، قُلْنَا: عَنْ أَيِّ شَأْنِهَا تَسْتَخْبِرُ؟ قَالَ: أَسْأَلُكُمْ عَنْ نَخْلِهَا، هَلْ يُثْمِرُ؟ قُلْنَا لَهُ: نَعَمْ، قَالَ: أَمَا إِنَّهُ يُوشِكُ أَنْ لَا تُثْمِرَ، قَالَ: أَخْبِرُونِي عَنْ بُحَيْرَةِ الطَّبَرِيَّةِ، قُلْنَا: عَنْ أَيِّ شَأْنِهَا تَسْتَخْبِرُ؟ قَالَ: هَلْ فِيهَا مَاءٌ؟ قَالُوا: هِيَ كَثِيرَةُ الْمَاءِ، قَالَ: أَمَا إِنَّ مَاءَهَا يُوشِكُ أَنْ يَذْهَبَ، قَالَ: أَخْبِرُونِي عَنْ عَيْنِ زُغَرَ، قَالُوا: عَنْ أَيِّ شَأْنِهَا تَسْتَخْبِرُ؟ قَالَ: هَلْ فِي الْعَيْنِ مَاءٌ؟ وَهَلْ يَزْرَعُ أَهْلُهَا بِمَاءِ الْعَيْنِ؟ قُلْنَا لَهُ: نَعَمْ، هِيَ كَثِيرَةُ الْمَاءِ، وَأَهْلُهَا يَزْرَعُونَ مِنْ مَائِهَا، قَالَ: أَخْبِرُونِي عَنْ نَبِيِّ الْأُمِّيِّينَ مَا فَعَلَ؟ قَالُوا: قَدْ خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ وَنَزَلَ يَثْرِبَ، قَالَ: أَقَاتَلَهُ الْعَرَبُ؟ قُلْنَا: نَعَمْ، قَالَ: كَيْفَ صَنَعَ بِهِمْ؟ فَأَخْبَرْنَاهُ أَنَّهُ قَدْ ظَهَرَ عَلَىٰ مَنْ يَلِيهِ مِنَ الْعَرَبِ وَأَطَاعُوهُ، قَالَ لَهُمْ: قَدْ كَانَ ذَلِكَ؟ قُلْنَا: نَعَمْ، قَالَ: أَمَا إِنَّ ذَاكَ خَيْرٌ لَهُمْ أَنْ يُطِيعُوهُ، وَإِنِّي مُخْبِرُكُمْ عَنِّي، إِنِّي أَنَا الْمَسِيحُ، وَإِنِّي أُوشِكُ أَنْ يُؤْذَنَ

لِي فِي الْخُرُوجِ، فَأَخْرُجَ فَأَسِيرَ فِي الْأَرْضِ فَلَا أَدَعَ قَرْيَةً إِلَّا هَبَطْتُهَا فِي أَرْبَعِينَ لَيْلَةً غَيْرَ مَكَّةَ وَطَيْبَةَ، فَهُمَا مُحَرَّمَتَانِ عَلَيَّ كِلْتَاهُمَا، كُلَّمَا أَرَدْتُ أَنْ أَدْخُلَ وَاحِدَةً- أَوْ وَاحِدًا- مِنْهُمَا اسْتَقْبَلَنِي مَلَكٌ بِيَدِهِ السَّيْفُ صَلْتًا، يَصُدُّنِي عَنْهَا، وَإِنَّ عَلَىٰ كُلِّ نَقْبٍ مِنْهَا مَلَائِكَةً يَحْرُسُونَهَا»، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَطَعَنَ بِمِخْصَرَتِهِ فِي الْمِنْبَرِ: «هَذِهِ طَيْبَةُ، هَذِهِ طَيْبَةُ، هَذِهِ طَيْبَةُ» - يَعْنِي الْمَدِينَةَ - «أَلَا هَلْ كُنْتُ حَدَّثْتُكُمْ ذَلِكَ؟» فَقَالَ النَّاسُ: نَعَمْ، «فَإِنَّهُ أَعْجَبَنِي حَدِيثُ تَمِيمٍ، أَنَّهُ وَافَقَ الَّذِي كُنْتُ أُحَدِّثُكُمْ عَنْهُ، وَعَنِ الْمَدِينَةِ وَمَكَّةَ، أَلَا إِنَّهُ فِي بَحْرِ الشَّأْمِ، أَوْ بَحْرِ الْيَمَنِ، لَا بَلْ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ مَا هُوَ، مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ مَا هُوَ، مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ، مَا هُوَ»، وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَىٰ الْمَشْرِقِ، قَالَتْ: فَحَفِظْتُ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ[(١)].

وقد جمع الإمام مسلم بن الحجاج رَحِمَهُ اللَّهُ أحاديث الدجال، في صحيحه، ومن أجمعها حديث النَّوَّاسِ بْنِ سَمْعَانَ رضي الله عنه، قَالَ: ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الدَّجَّالَ ذَاتَ غَدَاةٍ، فَخَفَّضَ فِيهِ وَرَفَّعَ، حَتَّىٰ ظَنَنَّاهُ فِي طَائِفَةِ النَّخْلِ، فَلَمَّا رُحْنَا إِلَيْهِ عَرَفَ ذَلِكَ فِينَا، فَقَالَ: «مَا شَأْنُكُمْ؟» قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ ذَكَرْتَ الدَّجَّالَ غَدَاةً، فَخَفَّضْتَ فِيهِ وَرَفَّعْتَ، حَتَّىٰ ظَنَنَّاهُ فِي طَائِفَةِ النَّخْلِ، فَقَالَ: «غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُنِي عَلَيْكُمْ، إِنْ يَخْرُجْ وَأَنَا فِيكُمْ، فَأَنَا حَجِيجُهُ دُونَكُمْ، وَإِنْ يَخْرُجْ وَلَسْتُ فِيكُمْ، فَامْرُؤٌ حَجِيجُ نَفْسِهِ، وَاللَّهُ خَلِيفَتِي عَلَىٰ كُلِّ مُسْلِمٍ، إِنَّهُ شَابٌّ قَطَطٌ، عَيْنُهُ طَافِئَةٌ، كَأَنِّي أُشَبِّهُهُ بِعَبْدِ الْعُزَّىٰ بْنِ قَطَنٍ، فَمَنْ أَدْرَكَهُ مِنْكُمْ، فَلْيَقْرَأْ عَلَيْهِ فَوَاتِحَ سُورَةِ الْكَهْفِ، إِنَّهُ خَارِجٌ خَلَّةً بَيْنَ الشَّأْمِ وَالْعِرَاقِ، فَعَاثَ يَمِينًا وَعَاثَ شِمَالًا، يَا عِبَادَ اللَّهِ فَاثْبُتُوا»، قُلْنَا:

---

(١) أخرجه مسلم: رقم (٢٩٤٢).

يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا لَبْثُهُ فِي الْأَرْضِ؟ قَالَ: «أَرْبَعُونَ يَوْمًا، يَوْمٌ كَسَنَةٍ، وَيَوْمٌ كَشَهْرٍ، وَيَوْمٌ كَجُمُعَةٍ، وَسَائِرُ أَيَّامِهِ كَأَيَّامِكُمْ» قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَذَلِكَ الْيَوْمُ الَّذِي كَسَنَةٍ، أَتَكْفِينَا فِيهِ صَلَاةُ يَوْمٍ؟ قَالَ: «لَا، اقْدُرُوا لَهُ قَدْرَهُ»، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا إِسْرَاعُهُ فِي الْأَرْضِ؟ قَالَ: «كَالْغَيْثِ اسْتَدْبَرَتْهُ الرِّيحُ، فَيَأْتِي عَلَى الْقَوْمِ فَيَدْعُوهُمْ، فَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَجِيبُونَ لَهُ، فَيَأْمُرُ السَّمَاءَ فَتُمْطِرُ، وَالْأَرْضَ فَتُنْبِتُ، فَتَرُوحُ عَلَيْهِمْ سَارِحَتُهُمْ، أَطْوَلَ مَا كَانَتْ ذُرًا، وَأَسْبَغَهُ ضُرُوعًا، وَأَمَدَّهُ خَوَاصِرَ، ثُمَّ يَأْتِي الْقَوْمَ، فَيَدْعُوهُمْ فَيَرُدُّونَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ، فَيَنْصَرِفُ عَنْهُمْ، فَيُصْبِحُونَ مُمْحِلِينَ، لَيْسَ بِأَيْدِيهِمْ شَيْءٌ مِنْ أَمْوَالِهِمْ، وَيَمُرُّ بِالْخَرِبَةِ، فَيَقُولُ لَهَا: أَخْرِجِي كُنُوزَكِ، فَتَتْبَعُهُ كُنُوزُهَا كَيَعَاسِيبِ النَّحْلِ، ثُمَّ يَدْعُو رَجُلًا مُمْتَلِئًا شَبَابًا، فَيَضْرِبُهُ بِالسَّيْفِ فَيَقْطَعُهُ جَزْلَتَيْنِ رَمْيَةَ الْغَرَضِ، ثُمَّ يَدْعُوهُ فَيُقْبِلُ وَيَتَهَلَّلُ وَجْهُهُ، يَضْحَكُ»[(١)].

وفي رواية: «إِنَّ الدَّجَّالَ يَخْرُجُ مِنْ أَرْضٍ بِالْمَشْرِقِ، يُقَالُ لَهَا خُرَاسَانُ، يَتَّبِعُهُ أَقْوَامٌ كَأَنَّ وُجُوهَهُمُ الْمَجَانُّ الْمُطْرَقَةُ»[(٢)].

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه بلفظ: «لَيْسَ مِنْ بَلَدٍ إِلَّا سَيَطَؤُهُ الدَّجَّالُ، إِلَّا مَكَّةَ، وَالمَدِينَةَ، لَيْسَ لَهُ مِنْ نِقَابِهَا نَقْبٌ، إِلَّا عَلَيْهِ المَلَائِكَةُ صَافِّينَ يَحْرُسُونَهَا، ثُمَّ تَرْجُفُ المَدِينَةُ بِأَهْلِهَا ثَلَاثَ رَجَفَاتٍ، فَيُخْرِجُ اللَّهُ كُلَّ كَافِرٍ وَمُنَافِقٍ»[(٣)].

---

(١) أخرجه مسلم: رقم (٢٩٣٧).

(٢) أخرجه الترمذي: رقم (٢٢٣٧)، وابن ماجه: رقم (٤٠٧٢)، وأحمد: رقم (١٢)، من حديث أبي بكر رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري: رقم (١٨٨١)، ومسلم: رقم (٢٩٤٣).

وعن محجن بن الأدرع رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ، فَقَالَ: «يَوْمُ الْخَلَاصِ، وَمَا يَوْمُ الْخَلَاصِ، يَوْمُ الْخَلَاصِ، وَمَا يَوْمُ الْخَلَاصِ» ثَلَاثًا، فَقِيلَ لَهُ: وَمَا يَوْمُ الْخَلَاصِ؟ قَالَ: «يَجِيءُ الدَّجَّالُ فَيَصْعَدُ أُحُدًا، فَيَنْظُرُ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَيَقُولُ لِأَصْحَابِهِ: أَتَرَوْنَ هَذَا الْقَصْرَ الْأَبْيَضَ؟ هَذَا مَسْجِدُ أَحْمَدَ ثُمَّ يَأْتِي الْمَدِينَةَ، فَيَجِدُ بِكُلِّ نَقْبٍ مِنْهَا مَلَكًا مُصْلِتًا، فَيَأْتِي سَبْخَةَ الْحَرْفِ، فَيَضْرِبُ رُوَاقَهُ، ثُمَّ تَرْجُفُ الْمَدِينَةُ ثَلَاثَ رَجَفَاتٍ، فَلَا يَبْقَى مُنَافِقٌ، وَلَا مُنَافِقَةٌ، وَلَا فَاسِقٌ، وَلَا فَاسِقَةٌ، إِلَّا خَرَجَ إِلَيْهِ، فَذَلِكَ يَوْمُ الْخَلَاصِ»[(١)].

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «يَأْتِي الدَّجَّالُ، وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْهِ أَنْ يَدْخُلَ نِقَابَ المَدِينَةِ، بَعْضَ السِّبَاخِ الَّتِي بِالْمَدِينَةِ، فَيَخْرُجُ إِلَيْهِ يَوْمَئِذٍ رَجُلٌ هُوَ خَيْرُ النَّاسِ، أَوْ مِنْ خَيْرِ النَّاسِ، فَيَقُولُ أَشْهَدُ أَنَّكَ الدَّجَّالُ، الَّذِي حَدَّثَنَا عَنْكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَدِيثَهُ، فَيَقُولُ الدَّجَّالُ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلْتُ هَذَا، ثُمَّ أَحْيَيْتُهُ هَلْ تَشُكُّونَ فِي الأَمْرِ؟ فَيَقُولُونَ: لَا، فَيَقْتُلُهُ ثُمَّ يُحْيِيهِ، فَيَقُولُ حِينَ يُحْيِيهِ: وَاللَّهِ، مَا كُنْتُ قَطُّ أَشَدَّ بَصِيرَةً مِنِّي اليَوْمَ، فَيَقُولُ الدَّجَّالُ: أَقْتُلُهُ فَلَا أُسَلَّطُ عَلَيْهِ»[(٢)].

وفي رواية: «يَخْرُجُ الدَّجَّالُ فَيَتَوَجَّهُ قِبَلَهُ رَجُلٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، فَتَلْقَاهُ الْمَسَالِحُ -مَسَالِحُ الدَّجَّالِ- فَيَقُولُونَ لَهُ: أَيْنَ تَعْمِدُ؟ فَيَقُولُ: أَعْمِدُ إِلَى هَذَا الَّذِي خَرَجَ، قَالَ: فَيَقُولُونَ لَهُ: أَوَ مَا تُؤْمِنُ بِرَبِّنَا؟ فَيَقُولُ: مَا بِرَبِّنَا خَفَاءٌ، فَيَقُولُونَ: اقْتُلُوهُ، فَيَقُولُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: أَلَيْسَ قَدْ نَهَاكُمْ رَبُّكُمْ أَنْ تَقْتُلُوا أَحَدًا دُونَهُ، قَالَ: فَيَنْطَلِقُونَ بِهِ إِلَى الدَّجَّالِ، فَإِذَا رَآهُ الْمُؤْمِنُ، قَالَ: يَا أَيُّهَا

(١) أخرجه أحمد: رقم (١٨٩٧٥)، وحنبل بن إسحاق في «كتاب الفتن»: رقم (١٣)، والحاكم في «المستدرك»: رقم (٨٦٣١).

(٢) أخرجه البخاري: رقم (١٨٨٢).

النَّاسُ، هَذَا الدَّجَّالُ الَّذِي ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَيَأْمُرُ الدَّجَّالُ بِهِ فَيُشَبَّحُ، فَيَقُولُ: خُذُوهُ وَشُجُّوهُ، فَيُوسَعُ ظَهْرُهُ وَبَطْنُهُ ضَرْبًا، قَالَ: فَيَقُولُ: أَوَمَا تُؤْمِنُ بِي؟ قَالَ: فَيَقُولُ: أَنْتَ الْمَسِيحُ الْكَذَّابُ، قَالَ: فَيُؤْمَرُ بِهِ فَيُؤْشَرُ بِالْمِئْشَارِ مِنْ مَفْرِقِهِ حَتَّىٰ يُفَرَّقَ بَيْنَ رِجْلَيْهِ، قَالَ: ثُمَّ يَمْشِي الدَّجَّالُ بَيْنَ الْقِطْعَتَيْنِ، ثُمَّ يَقُولُ لَهُ: قُمْ، فَيَسْتَوِي قَائِمًا، قَالَ: ثُمَّ يَقُولُ لَهُ: أَتُؤْمِنُ بِي؟ فَيَقُولُ: مَا ازْدَدْتُ فِيكَ إِلَّا بَصِيرَةً، قَالَ: ثُمَّ يَقُولُ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ لَا يَفْعَلُ بَعْدِي بِأَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، قَالَ: فَيَأْخُذُهُ الدَّجَّالُ لِيَذْبَحَهُ، فَيُجْعَلَ مَا بَيْنَ رَقَبَتِهِ إِلَىٰ تَرْقُوَتِهِ نُحَاسًا، فَلَا يَسْتَطِيعُ إِلَيْهِ سَبِيلًا، قَالَ: فَيَأْخُذُ بِيَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ فَيَقْذِفُ بِهِ، فَيَحْسِبُ النَّاسُ أَنَّمَا قَذَفَهُ إِلَىٰ النَّارِ، وَإِنَّمَا أُلْقِيَ فِي الْجَنَّةِ»، فقال رسول اللَّه ﷺ: «هَذَا أَعْظَمُ النَّاسِ شَهَادَةً عِنْدَ رَبِّ الْعَالَمِينَ»(١).

ويجري اللَّه ﷻ علىٰ يديه من أنواع الفتن ما يهيل الناس، فتقع به فتنة عظيمة، حتىٰ قال النبي ﷺ: «مَنْ سَمِعَ بِالدَّجَّالِ فَلْيَنْأَ مِنْهُ؛ مَنْ سَمِعَ بِالدَّجَالِ، فَلْيَنْأَ مِنْهُ؛ مَنْ سَمِعَ بِالدَّجَالِ، فَلْيَنْأَ مِنْهُ، فَإِنَّ الرَّجُلَ يَأْتِيهِ وَهُوَ يَحْسِبُ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ، فَلَا يَزَالُ بِهِ، لِمَا مَعَهُ مِنَ الشُّبَهِ، حَتَّىٰ يَتَّبِعَهُ»(٢)، ويظن الناس أنه اللَّه ﷻ! ولهذا وصفه النبي ﷺ وصفًا منضبطًا، فقال: «ثُمَّ إِذَا أَنَا بِرَجُلٍ جَعْدٍ قَطَطٍ، أَعْوَرِ العَيْنِ اليُمْنَىٰ، كَأَنَّهَا عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ، فَسَأَلْتُ: مَنْ هَذَا؟ فَقِيلَ: المَسِيحُ الدَّجَّالُ»(٣).

وفي رواية: «الدَّجَّالُ أَعْوَرُ الْعَيْنِ الْيُسْرَىٰ، جُفَالُ الشَّعَرِ، مَعَهُ جَنَّةٌ وَنَارٌ،

(١) أخرجه ومسلم: رقم (٢٩٣٨)، من حديث أبي سعيد ﵁.
(٢) أخرجه أبو داود: رقم (٤٣١٩)، وأحمد: رقم (١٩٨٧٥)، واللفظ له، من حديث عمران بن حصين ﵁.
(٣) أخرجه البخاري: رقم (٦٩٩٩)، ومسلم: رقم (١٦٩)، من حديث ابن عمر ﵄.

فَنَارُهُ جَنَّةٌ، وَجَنَّتُهُ نَارٌ»(١)، وفي رواية أخرىٰ: «وَإِنَّ الدَّجَّالَ مَمْسُوحُ الْعَيْنِ، عَلَيْهَا ظَفَرَةٌ غَلِيظَةٌ، مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ كَافِرٌ، يَقْرَؤُهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ، كَاتِبٍ وَغَيْرِ كَاتِبٍ»(٢)، وفي حديث آخر: «الدَّجَّالُ مَمْسُوحُ الْعَيْنِ مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ كَافِرٌ، ثُمَّ تَهَجَّاهَا: ك ف ر، يَقْرَؤُهُ كُلُّ مُسْلِمٍ»(٣)؛ فهذه علامات عظيمة لكي يتقيه الناس، ومع ذلك يهلك بسببه أمم.

وقد حذر النبي ﷺ أمته فتنته، وأمرها بالاستعاذة منه في كل صلاة، فقال: «إِذَا تَشَهَّدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْ أَرْبَعٍ، يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَمِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ»(٤).

وعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُعَلِّمُهُمْ هَذَا الدُّعَاءَ كَمَا يُعَلِّمُهُمُ السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ، يَقُولُ: قُولُوا: «اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ». قَالَ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ رحمه الله: (بَلَغَنِي أَنَّ طَاوُسًا قَالَ لِابْنِهِ: أَدَعَوْتَ بِهَا فِي صَلَاتِكَ؟ فَقَالَ: لَا، قَالَ: أَعِدْ صَلَاتَكَ»(٥)؛ رغم أنه لا يخرج إلا في آخر الزمان، لكي تتوارث الأجيال الحذر من هذه الفتنة العظيمة التي تعصف بالناس عند خروجه.

قال الشيخ عبد الرحمن السعدي رحمه الله: (إن فتنة المسيح الدجال نوعان: نوعٌ يُراد به الشخص الذي وصفه الرسول ﷺ بالصفات السابقة،

(١) أخرجه مسلم: رقم (٢٩٣٤)، من حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما.
(٢) أخرجه مسلم: رقم (٢٩٣٤)، من حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما.
(٣) أخرجه مسلم: (٢٩٣٣)، من حديث أنس رضي الله عنه.
(٤) أخرجه مسلم: رقم: (٥٨٨). (٥) أخرجه مسلم: رقم (٥٩٠).

ونوعٌ يُراد به جنس الفتنة.

ووجه الحاجة إلىٰ القسم الأول من هذين النوعين: أن نفس الاستعاذة باللَّه من فتنته عبادة وتضرع والتجاء إلىٰ اللَّه، وذلك خير محض، ثم كون ذلك الشخص مجهولًا زمان مجيئه، كل مؤمن لا يأمن علىٰ نفسه إدراك ذلك الزمان، والأمر الذي تحت الإمكان، ويخشىٰ من شره وفتنته، ومعلوم حاجة العبد إلىٰ توقي فتنته بكل سبب، ومن أكبر الأسباب الالتجاء إلىٰ اللَّه، والتعوذ باللَّه منه، وأيضًا فهذا الدعاء والخوف من فتنته، لابد أن يسري في طبقات الأمة ويتوارثوه، ويكون عقيدة راسخة، حتىٰ إذا جاء وتحقق وقوعه، كان عند الأمة، وخصوصًا خواصهم، من العقائد الصحيحة ما يدفع شره، ويقي فتنته، بخلاف ما لو زال خوفه من القلوب، فإنه إذا جاء ذلك الوقت ازدادت به الفتنة، ولم يكن عند المؤمنين من مواد الإيمان ما يبطل فتنته وشره.

وأما القسم الثاني: فالحاجة إليه أظهر؛ فإن جنس فتنة المسيح الدجال هو: كل باطل زُوِّق وبُهرج، وحُسِّن فيه الباطل، وقُبِّح فيه الحق، وأُيِّد بالشُبه التي تغر ضعفاء العقول، وتخدع غير المتبصرين، وهذا موجود وشائع، بل بحره طامٌ، في كل زمان ومكان؛ فالعبد مضطر غاية الاضطرار إلىٰ ربه في أن يدفع عنه هذه الفتن التي هي من جنس فتنة المسيح الدجال؛ فتن الشبهات والشكوك، وفتن الشهوات المردية)[(١)].

ويؤيد هذا المعنىٰ الثاني ما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: (وفتنة الدجال لا تختص بالموجودين في زمانه؛ بل حقيقة فتنته: الباطل

(١) رسالتان في فتنة المسيح الدجال، ويأجوج ومأجوج: (ص: ٢٧-٢٨).

المخالف للشريعة، المقرون بالخوارق؛ فمن أقر بما يخالف الشريعة لخارق، فقد أصابه نوع من هذه الفتنة، وهذا كثير في كل زمان ومكان، لكن هذا المعين فتنته أعظم الفتن. فإذا عصم اللَّه عبده منها، سواء أدركه أم لم يدركه، كان معصومًا مما هو دون هذه الفتنة)[(١)]. إلىٰ أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ومعلومٌ أن ما ذكر معه من التعوذ من عذاب جهنم والقبر، وفتنة المحيا والممات، أُمر به كل مُصَلّ، إذ هذه الفتن مجرية علىٰ كل أحد، ولا نجاة إلا بالنجاة منها؛ فدل علىٰ أن فتنة الدجال كذلك، ولو لم تصب فتنته إلا مجرد الذين يدركونه لم يؤمر بذلك كل الخلق. مع العلم بأن جماهير العباد لا يدركونه، ولا يدركه إلا أقل القليل من الناس المأمورين بهذا الدعاء. وهكذا إنذار الأنبياء إياه أممهم، حتىٰ أنذر نوح قومه، يقتضي تخويف عموم فتنته، وإن تأخر وجود شخصه، حتىٰ يقتله المسيح ابن مريم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ)[(٢)]، وهذه لفتةٌ نفيسةٌ.

ثانيًا: (نُزُولُ عِيسَىٰ ابْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ): جاء في حديث النواس بن سمعان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ المتقدم، في ذكر الدجال: «فَبَيْنَمَا هُوَ كَذَلِكَ إِذْ بَعَثَ اللَّهُ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ، فَيَنْزِلُ عِنْدَ الْمَنَارَةِ الْبَيْضَاءِ، شَرْقِيَّ دِمَشْقَ، بَيْنَ مَهْرُودَتَيْنِ، وَاضِعًا كَفَّيْهِ عَلَىٰ أَجْنِحَةِ مَلَكَيْنِ، إِذَا طَأْطَأَ رَأْسَهُ قَطَرَ، وَإِذَا رَفَعَهُ تَحَدَّرَ مِنْهُ جُمَانٌ كَاللُّؤْلُؤِ، فَلَا يَحِلُّ لِكَافِرٍ يَجِدُ رِيحَ نَفَسِهِ إِلَّا مَاتَ، وَنَفَسُهُ يَنْتَهِي حَيْثُ يَنْتَهِي طَرْفُهُ، فَيَطْلُبُهُ حَتَّىٰ يُدْرِكَهُ بِبَابِ لُدٍّ، فَيَقْتُلُهُ، ثُمَّ يَأْتِي عِيسَىٰ ابْنَ مَرْيَمَ قَوْمٌ قَدْ عَصَمَهُمُ اللَّهُ مِنْهُ، فَيَمْسَحُ عَنْ وُجُوهِهِمْ وَيُحَدِّثُهُمْ بِدَرَجَاتِهِمْ فِي الْجَنَّةِ، فَبَيْنَمَا هُوَ كَذَلِكَ إِذْ أَوْحَى اللَّهُ إِلَىٰ عِيسَىٰ: إِنِّي قَدْ أَخْرَجْتُ عِبَادًا لِي، لَا يَدَانِ لِأَحَدٍ

(١) بغية المرتاد في الرد علىٰ المتفلسفة والقرامطة والباطنية: (ص: ٤٨٣).
(٢) بغية المرتاد في الرد علىٰ المتفلسفة والقرامطة والباطنية: (ص: ٥١٤).

بِقِتَالِهِمْ، فَحَرِّزْ عِبَادِي إِلَىٰ الطُّورِ. وَيَبْعَثُ اللَّهُ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ، فَيَمُرُّ أَوَائِلُهُمْ عَلَىٰ بُحَيْرَةِ طَبَرِيَّةَ فَيَشْرَبُونَ مَا فِيهَا، وَيَمُرُّ آخِرُهُمْ، فَيَقُولُونَ: لَقَدْ كَانَ بِهَذِهِ مَرَّةً مَاءٌ، وَيُحْصَرُ نَبِيُّ اللَّهِ عِيسَىٰ وَأَصْحَابُهُ، حَتَّىٰ يَكُونَ رَأْسُ الثَّوْرِ لِأَحَدِهِمْ خَيْرًا مِنْ مِائَةِ دِينَارٍ لِأَحَدِكُمُ الْيَوْمَ، فَيَرْغَبُ نَبِيُّ اللَّهِ عِيسَىٰ وَأَصْحَابُهُ، فَيُرْسِلُ اللَّهُ عَلَيْهِمُ النَّغَفَ فِي رِقَابِهِمْ، فَيُصْبِحُونَ فَرْسَىٰ كَمَوْتِ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ، ثُمَّ يَهْبِطُ نَبِيُّ اللَّهِ عِيسَىٰ وَأَصْحَابُهُ إِلَىٰ الْأَرْضِ، فَلَا يَجِدُونَ فِي الْأَرْضِ مَوْضِعَ شِبْرٍ إِلَّا مَلَأَهُ زَهَمُهُمْ وَنَتْنُهُمْ، فَيَرْغَبُ نَبِيُّ اللَّهِ عِيسَىٰ وَأَصْحَابُهُ إِلَىٰ اللَّهِ، فَيُرْسِلُ اللَّهُ طَيْرًا كَأَعْنَاقِ الْبُخْتِ، فَتَحْمِلُهُمْ، فَتَطْرَحُهُمْ حَيْثُ شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ يُرْسِلُ اللَّهُ مَطَرًا لَا يَكُنُّ مِنْهُ بَيْتُ مَدَرٍ وَلَا وَبَرٍ، فَيَغْسِلُ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَتْرُكَهَا كَالزَّلَفَةِ، ثُمَّ يُقَالُ لِلْأَرْضِ: أَنْبِتِي ثَمَرَتَكِ، وَرُدِّي بَرَكَتَكِ، فَيَوْمَئِذٍ تَأْكُلُ الْعِصَابَةُ مِنَ الرُّمَّانَةِ، وَيَسْتَظِلُّونَ بِقِحْفِهَا، وَيُبَارَكُ فِي الرِّسْلِ، حَتَّىٰ أَنَّ اللِّقْحَةَ مِنَ الْإِبِلِ لَتَكْفِي الْفِئَامَ مِنَ النَّاسِ، وَاللِّقْحَةَ مِنَ الْبَقَرِ لَتَكْفِي الْقَبِيلَةَ مِنَ النَّاسِ، وَاللِّقْحَةَ مِنَ الْغَنَمِ لَتَكْفِي الْفَخِذَ مِنَ النَّاسِ، فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ إِذْ بَعَثَ اللَّهُ رِيحًا طَيِّبَةً، فَتَأْخُذُهُمْ تَحْتَ آبَاطِهِمْ، فَتَقْبِضُ رُوحَ كُلِّ مُؤْمِنٍ وَكُلِّ مُسْلِمٍ، وَيَبْقَىٰ شِرَارُ النَّاسِ، يَتَهَارَجُونَ فِيهَا تَهَارُجَ الْحُمُرِ، فَعَلَيْهِمْ تَقُومُ السَّاعَةُ»(١).

ونزول عيسىٰ ابن مريم عليه السلام آخر الزمان، قد دل عليه الكتاب والسنة:

- قال تعالىٰ: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾ [النساء: ١٥٩]، وهو لم يمت عليه السلام، بل رفعه اللَّه إليه، فسيوجد من أهل الكتاب من يؤمن به قبل موته الطبيعي الذي قضاه اللَّه علىٰ

(١) أخرجه مسلم: رقم (٢٩٣٧).

جميع بني آدم، كما قال في ثلاثة مواضع من كتابه: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِۗ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، [الأنبياء: ٣٥]، [العنكبوت: ٥٧].

- قال ﷺ: «لَيُوشِكَنَّ أَنْ يَنْزِلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ ﷺ حَكَمًا مُقْسِطًا، فَيَكْسِرَ الصَّلِيبَ، وَيَقْتُلَ الْخِنْزِيرَ، وَيَضَعَ الْجِزْيَةَ، وَيَفِيضُ الْمَالُ حَتَّىٰ لَا يَقْبَلَهُ أَحَدٌ»(١).

والنصارىٰ ينتظرون «القدوم الثاني» للمسيح، واليهود ينتظرون مجيء رسول لهم آخر الزمان، ولذلك اتفق النصارىٰ المتصهينون مع اليهود علىٰ التعجيل بالقدوم الثاني، ومن لوازم ذلك وجود دولة لبني إسرائيل في القدس وما حولها، وإن كانت كل ملة تعتقده خلاف الأخرىٰ.

وهذا سر دعم النصارىٰ الإنجيليين البروتستانت لدولة إسرائيل، والاعتراف بالقدس عاصمةً لها، تحقيقًا لشرط القدوم الثاني، ويقصدون المكان المسمىٰ «هرمجدون»، باعتباره الميدان الذي ستقع فيه المعركة الفاصلة بين جيش الرب ويأجوج ومأجوج.

والمسلمون يعتقدون بنزول المسيح عليه السلام، وهم أسعد الناس بذلك، لأنه ينزل بالحق الذي يكشف زيف اليهود والنصارىٰ، وإذا نزل فإن كثيرًا من أهل الكتاب سيؤمن به ويدخل في الإسلام.

ثالثًا: (طُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا): وقد دل علىٰ ذلك الكتاب والسنة، قال تعالىٰ: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِيٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًاۗ قُلِ ٱنتَظِرُوٓاْ إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]، فسرها النبي ﷺ

(١) أخرجه البخاري: رقم (٢٢٢٢)، ومسلم: رقم (١٥٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

بأنها طلوع الشمس من مغربها(١).

وعن أبي ذر رضي الله عنه أنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ يَوْمًا: «أَتَدْرُونَ أَيْنَ تَذْهَبُ هَذِهِ الشَّمْسُ؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «إِنَّ هَذِهِ تَجْرِي حَتَّىٰ تَنْتَهِيَ إِلَىٰ مُسْتَقَرِّهَا تَحْتَ الْعَرْشِ، فَتَخِرُّ سَاجِدَةً، فَلَا تَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّىٰ يُقَالَ لَهَا: ارْتَفِعِي، ارْجِعِي مِنْ حَيْثُ جِئْتِ، فَتَرْجِعُ فَتُصْبِحُ طَالِعَةً مِنْ مَطْلِعِهَا، ثُمَّ تَجْرِي حَتَّىٰ تَنْتَهِيَ إِلَىٰ مُسْتَقَرِّهَا تَحْتَ الْعَرْشِ، فَتَخِرُّ سَاجِدَةً، وَلَا تَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّىٰ يُقَالَ لَهَا: ارْتَفِعِي، ارْجِعِي مِنْ حَيْثُ جِئْتِ، فَتَرْجِعُ فَتُصْبِحُ طَالِعَةً مِنْ مَطْلِعِهَا، ثُمَّ تَجْرِي لَا يَسْتَنْكِرُ النَّاسَ مِنْهَا شَيْئًا حَتَّىٰ تَنْتَهِيَ إِلَىٰ مُسْتَقَرِّهَا ذَاكَ تَحْتَ الْعَرْشِ، فَيُقَالُ لَهَا: ارْتَفِعِي أَصْبِحِي طَالِعَةً مِنْ مَغْرِبِكِ، فَتُصْبِحُ طَالِعَةً مِنْ مَغْرِبِهَا»، فقال رسولُ اللَّه ﷺ: «أَتَدْرُونَ مَتَىٰ ذَاكُمْ؟ ذَاكَ حِينَ ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا﴾»(٢)، فلا ينفع العمل بعد ذلك؛ يطبع كل أحد علىٰ ما هو عليه، وينغلق باب التوبة.

والتوبة مؤقتة بأمرين:

خاص: وهو أن تبلغ الروح الحلقوم، قال تعالىٰ: ﴿وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ

(١) أخرجه البخاري: رقم (٦٥٠٦)، ومسلم: رقم (١٥٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم: رقم (١٥٩). وأخرجه البخاري: رقم (٧٤٢٤)، ومسلم: رقم (١٥٩) بلفظ: (عن أبي ذرٍّ، قال: دَخَلْتُ المَسْجِدَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ، فَلَمَّا غَرَبَتِ الشَّمْسُ قَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ، هَلْ تَدْرِي أَيْنَ تَذْهَبُ هَذِهِ؟»، قَالَ: قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «فَإِنَّهَا تَذْهَبُ تَسْتَأْذِنُ فِي السُّجُودِ فَيُؤْذَنُ لَهَا، وَكَأَنَّهَا قَدْ قِيلَ لَهَا: ارْجِعِي مِنْ حَيْثُ جِئْتِ، فَتَطْلُعُ مِنْ مَغْرِبِهَا»، ثُمَّ قَرَأَ: ذَلِكَ مُسْتَقَرٌّ لَهَا). فِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ.

لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٔـٰنَ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [النساء: ١٨]، وقال عن فرعون: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدْرَكَهُ ٱلْغَرَقُ قَالَ ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓا۟ إِسْرَٰٓءِيلَ وَأَنَا۠ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٩٠﴾ ءَآلْـَٔـٰنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [يونس: ٩٠، ٩١]؛ فلم تنفعه توبته.

عام: وهو طلوع الشمس من مغربها، كما تقدم.

رابعًا: (خُرُوجُ دَابَّةِ الأَرْضِ): قال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾ [النمل: ٨٢]، وخروجها مقارب لطلوع الشمس من مغربها، فعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنهما، قَالَ: (حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثًا، لَمْ أَنْسَهُ بَعْدُ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ أَوَّلَ الْآيَاتِ خُرُوجًا، طُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَخُرُوجُ الدَّابَّةِ عَلَىٰ النَّاسِ ضُحًىٰ، وَأَيُّهُمَا مَا كَانَتْ قَبْلَ صَاحِبَتِهَا، فَالْأُخْرَىٰ عَلَىٰ إِثْرِهَا قَرِيبًا**»)(١).

وقد ورد في صفتها ومخرجها أحاديث كثيرة، عامتها ضعيف؛ فيكتفىٰ بما ذكر اللَّه في كتابه أنها دابة من الأرض، وأنها تتكلم، وتسم المؤمن بإيمانه والكافر بكفره.

ولم يذكر المصنف رحمه الله بقية الأشراط الكبرىٰ؛ وهي: الدخان، وخروج يأجوج ومأجوج، والخسوف الثلاثة، والنار التي تحشر الناس، كما أن الأشراط الصغرىٰ كثيرة جدًّا، وقد أُلِّف في أشراط الساعة أجزاء مستقلة قديمًا وحديثًا. لكن ينبغي الحذر من التعجل والتهوك في تنزيل

(١) أخرجه مسلم: رقم (٢٩٤١).

أخبار الفتن، وأحاديث آخر الزمان، وأشراط الساعة، علىٰ غير ما وُضِعت له؛ فإنه ينشأ عن ذلك فساد عريض، ومجازفات حمقاء. والمعصوم من عصمه اللَّه.

❁ ❁ ❁

❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀

الإيمان بالقدر

القَدَرُ: لغةً: مصدر قدرت الشيء قدرًا، أي أحطت بمقداره، قال ابن فارس: («قَدَرَ»: الْقَافُ وَالدَّالُ وَالرَّاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَىٰ مَبْلَغِ الشَّيْءِ، وَكُنْهِهِ وَنِهَايَتِهِ. فَالْقَدْرُ: مَبْلَغُ كُلِّ شَيْءٍ. يُقَالُ: قَدْرُهُ كَذَا، أَيْ مَبْلَغُهُ. وَكَذَلِكَ الْقَدَرُ. وَقَدَرْتُ الشَّيْءَ أَقْدِرُهُ، وَأَقْدُرُهُ، مِنَ التَّقْدِيرِ، وَقَدَّرْتُهُ أُقَدِّرُهُ. وَالْقَدْرُ: قَضَاءُ اللَّهِ تَعَالَىٰ الْأَشْيَاءَ عَلَىٰ مَبَالِغِهَا، وَنِهَايَاتِهَا، الَّتِي أَرَادَهَا لَهَا)[١].

واصطلاحًا: تعلق علم اللَّه تعالىٰ بالكائنات أزلًا، وكتابته لها، ومشيئته إياها، وخلقه لها.

وللإيمان بالقدر مراتب أربع، عند أهل السنة والجماعة، لا يتم الإيمان به إلا باستكمالها:

المرتبة الأولىٰ: العلم: وهي الإيمان الجازم بعلم اللَّه تعالىٰ المحيط بكل شيء؛ جملةً وتفصيلًا، كُليًّا وجزئيًّا، أزلًا وأبدًا، ما يتعلق بفعله؛ كالخلق والرَّزق، والإحياء والإماتة، وما يتعلق بأفعال عباده؛ كالطاعات والمعاصي؛ فقد علم ما كان، وما يكون، وما سوف يكون، وما لم يكن كيف لو كان يكون، قال سبحانه: ﴿وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨]؛ فدل ذلك علىٰ أن ممتنع الوقوع يعلمه ﷻ، وأدله إثبات العلم أكثر من

---

(١) «معجم مقاييس اللغة»: (٥/ ٦٢).

أن تحصر.

المرتبة الثانية: الكتابة: وهي الإيمان بكتابة اللَّه تعالىٰ للكائنات في اللوح المحفوظ قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، قال تعالىٰ: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد: ٢٢]، وتقدم حديث عبد اللَّه بن عمرو ابن العاص ﵄، مرفوعًا: «كَتَبَ اللَّهُ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، قَالَ: وَعَرْشُهُ عَلَىٰ الْمَاءِ».

وقد جمع اللَّه هاتين المرتبتين في آية واحدة، وهي قول اللَّه تعالىٰ: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَٰبٍۚ﴾ [الحج: ٧٠].

المرتبة الثالثة: المشيئة: وهي الإيمان بمشيئة اللَّه النافذة؛ فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، قال تعالىٰ: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [التكوير: ٢٩]، وقال: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

المرتبة الرابعة: الخلق: وهي الإيمان بخلق اللَّه تعالىٰ لجميع الأشياء، وإيجاده وتكوينه لها؛ ذواتها، وحركاتها، وصفاتها، قال تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، وقال: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠١]، وقال: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦].

فهذه المراتب الأربع تنتظم الإيمان بالقدر؛ فمن أقر بها جميعًا فهو مؤمن بالقدر، ومن انتقص شيئًا منها فقد اختل إيمانه بالقدر.

ونُفاة القدر، يسمون «القدرية»، وهذه تسمية يراد بها النفي، رغم أن المتبادر إلىٰ الذهن الإثبات، يعني من يثبت القدر، لكن الاستعمال الغالب لمصطلح القدرية يراد به نُفاة القدر، وتستعمل بقلة في مثبتي القدر من الجبرية.

والقدرية علىٰ درجتين:

أولًا: الغلاة: وهم القدرية الأولىٰ، الذين ظهروا في أواخر عهد الصحابة، وأدركهم صغار الصحابة، وأنكروا عليهم، كما في أول حديث رواه الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ في صحيحه، عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ يَعْمَرَ، قَالَ: (كَانَ أَوَّلَ مَنْ قَالَ فِي الْقَدَرِ بِالْبَصْرَةِ مَعْبَدٌ الْجُهَنِيُّ، فَانْطَلَقْتُ أَنَا وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمْيَرِيُّ حَاجَّيْنِ- أَوْ مُعْتَمِرَيْنِ- فَقُلْنَا: لَوْ لَقِينَا أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلْنَاهُ عَمَّا يَقُولُ هَؤُلَاءِ فِي الْقَدَرِ، فَوُفِّقَ لَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ دَاخِلًا الْمَسْجِدَ، فَاكْتَنَفْتُهُ أَنَا وَصَاحِبِي، أَحَدُنَا عَنْ يَمِينِهِ، وَالْآخَرُ عَنْ شِمَالِهِ، فَظَنَنْتُ أَنَّ صَاحِبِي سَيَكِلُ الْكَلَامَ إِلَيَّ، فَقُلْتُ: أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، إِنَّهُ قَدْ ظَهَرَ قِبَلَنَا نَاسٌ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ، وَيَتَقَفَّرُونَ الْعِلْمَ، وَذَكَرَ مِنْ شَأْنِهِمْ، وَأَنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنْ لَا قَدَرَ، وَأَنَّ الْأَمْرَ أُنُفٌ، قَالَ: «فَإِذَا لَقِيتَ أُولَئِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنِّي بَرِيءٌ مِنْهُمْ، وَأَنَّهُمْ بُرَآءُ مِنِّي»، وَالَّذِي يَحْلِفُ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، لَوْ أَنَّ لِأَحَدِهِمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا، فَأَنْفَقَهُ مَا قَبِلَ اللَّهُ مِنْهُ حَتَّىٰ يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ)، ثم ساق حديث جبريل الطويل، والشاهد منه قوله: (وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ)(١).

ويقال: إن معبد الجهني تلقاها عن نصراني، يقال له سوسن، وقيل عن مجوسي، يقال له سنسويه؛ فهؤلاء الغلاة أنكروا العلم السابق، والكتابة، والمشيئة، والخلق، فعندهم أن اللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا يعلم ما الخلق عاملون، وإنما يعلم ذلك بعد صدوره منهم! فقد أمرهم ونهاهم، ثم هو لا يعلم من سيطيعه ومن سيعصيه! ولا ريب أن هذا كفر صراح موجب لتكفير صاحبه، لأن صفة العلم للَّه تعالىٰ من المعلوم من الدين بالضرورة؛ ولهذا قال الإمام

(١) أخرجه مسلم: رقم (٨).

الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ناظروهم بالعلم، فإن أقروا به خُصموا، وإن أنكروه كفروا)[١].

ثانيًا: المقتصدون: وهم المعتزلة الذين أثبتوا المرتبتين الأوليين، وأنكروا الأخيرتين؛ وذلك أنه لما كانت مقالة القدرية الأولىٰ فجةً شنيعة، وأنكرها الصحابة، انقرض القائلون بها أو كادوا، فخلف من بعدهم خلف، وهم المعتزلة، أرادوا تأنيسها مع المحافظة علىٰ أصلها، فقالوا: قد علم وكتب، لكن لم يشأ ولم يخلق؛ وإنما حملهم علىٰ ذلك الفرار مما توهموه من أن التقدير السابق يستلزم الظلم، فكيف يقدر عليهم ثم يعذبهم؟! فقالوا: لم يشأ طاعة الطائع ولم يخلقها، ولم يشأ معصية العاصي ولم يخلقها، بل العبد يفعل بمشيئةٍ مستقلةٍ عن مشيئة اللَّه، ويخلق فعل نفسه، من طاعة أو معصية، لكي يكون مستحقًا للثواب أو العقاب؛ ففروا من وصف اللَّه بالظلم، ووقعوا في وصفه بالعجز، واستحقوا وصمهم بمجوس هذه الأمة، وقد ورد في ذلك حديث حَسنَّه بعض أهل العلم بطرقه، وضعفه آخرون، عن جابر بن عبد اللَّه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، مرفوعًا: «إِنَّ مَجُوسَ هَذِهِ الْأُمَّةِ الْمُكَذِّبُونَ بِأَقْدَارِ اللَّهِ»[٢].

---

(١) انظر: «شرح الطحاوية» لابن أبي العز الحنفي: (٢/ ٣٥٤).

(٢) أخرجه ابن ماجه: رقم (٩٢)، والفريابي في «كتاب القدر»: رقم (٢١٩)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ١٤٤)، وإسناده حسن، وفي الباب:

- حديث حذيفة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بلفظ: «لكلّ أمّةٍ مجوسٌ ومجوس هذه الأمّة الّذين يقولون لا قدر». أخرجه أبو داود: رقم (٤٦٩٢)، وأحمد: رقم (٢٣٤٥٦)، وإسناده ضعيف.

- حديث ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا بلفظ: (القدريّة مجوس هذه الأمّة: إن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم). أخرجه أبو داود: رقم (٤٦٩١)، وأحمد: رقم =

ومناسبة هذا الوصف: أن المجوس قوم يثبتون خالقَين للكون؛ إله النور، يخلق الخير، وإله الظلمة، يخلق الشر، كما تقدم أول الكتاب، وهو قول لم يوافقهم عليه أحد من بني آدم، فشابههم هؤلاء القدرية في إثبات خالقِين مع اللَّه؛ إذ كان كل إنسان، عندهم، يخلق فعل نفسه، دون اللَّه.

ويقابل هؤلاء «القدرية» النفاة قوم غلوا في الإثبات: وهم «الجبرية»، وهم أيضًا علىٰ درجتين:

أولًا: الغلاة: وهم الجبرية الخالصة، من غلاة الصوفية، القائلين إن العبد مجبور علىٰ فعله، وأن حركاته اضطرارية، كحركات المرتعش والمحموم والخائف، أو كالريشة في مهب الريح، أو كالقشة فوق ظهر الماء، أو كحفيف الأشجار، وجريان الماء في الأنهار! هكذا يصور هؤلاء الجبرية أفعال العباد؛ فلا يثبتون للعبد قدرةً ولا فعلًا، ويقول قائلهم:

أصبحت منفعلًا لكل ما تختاره مني ففعلي كله طاعات

وآلوا إلىٰ ضروب من الكفر والزندقة، وادعاء سقوط الواجبات، واستباحة المحرمات، بدعوىٰ شهود الحقيقة الكونية التي تسقط الحقيقة الشرعية، واستدلوا، إفكًا وبهتانًا، بقوله تعالىٰ: ﴿وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ﴾ [الحجر: ٩٩]، ولا شك في كفر هؤلاء، وانسلاخهم من الدين[(١)].

ثانيًا: المقتصدون: ويقال عنهم: الجبرية المتوسطة، وهم الأشاعرة.

وقد وافقوا السلف في أمرين:

= (٥٥٨٤)، وإسناده ضعيف.

(١) انظر: «العبودية» لشيخ الإسلام ابن تيمية.

أحدهما: إثبات الصفات الربانية الدالة علىٰ طلاقة فعل الرب، من الخلق، والقدرة، والإرادة.

الثاني: إثبات أن أفعال العباد مخلوقة للّه تعالىٰ؛ من الطاعات والمعاصي؛ وبذلك فارقوا القدرية.

وخالفوا السلف في أمرين:

أحدهما: إنكار فاعلية ما سوىٰ اللّه تعالىٰ، وأن العباد ليسوا فاعلين حقيقة، بل «مكتسبون» لأفعالهم، وحرفوا دلالة الآية الكريمة: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، علىٰ غير مراد اللّه، واخترعوا «نظرية الكسب» التي لا يمكن التعبير عنها بعبارة واضحة! حتىٰ أهلها، الذين هم أهلها ونظارها، تختلف أقوالهم في تفسيرها اختلافًا واسعًا، حتىٰ حكىٰ الشهرستاني تطورًا في تقريرها لدىٰ أبي الحسن الأشعري، ثم الباقلاني، ثم الجويني، في كتابيه «الشامل» و«الإرشاد»، ثم في كتابه «النظامية».

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وكسب الجبرية لفظ لا معنىٰ له، ولا حاصل تحته، وقد اختلفت عباراتهم فيه، وضربوا له الأمثال، وأطالوا فيه المقال:

- فقال القاضي: «الكسب ما وُجد وعليه قدرة محدثة».
- وقيل: أنه المتعلق بالقادر علىٰ غير جهة الحدوث.
- وقيل: أنه المقدور بالقدرة الحادثة، قالوا: ولسنا نريد بقولنا: «ما وجد وعليه قدرة محدثة» أنها قدرة علىٰ وجوده؛ فإن القادر علىٰ وجوده هو اللّه وحده، وإنما نعني بذلك أن للكسب تعلقًا بالقدرة الحادثة لا من باب الحدوث والوجود.
- وقال الإسفرائيني: «حقيقة الخلق من الخالق: وقوعه بقدرته من

حيث صح انفراده به، وحقيقة الفعل: وقوعه بقدرته، وحقيقة الكسب من المكتسب: وقوعه بقدرته مع انفرداه به. ويختص القديم تعالىٰ بالخلق، ويشترك القديم والمحدث في الفعل ويختص المحدث بالكسب» . . .

ولخص بعض المتأخرين هذه العبارات بأن قال: «الكسب عبارة عن الاقتران العادي بين القدرة المحدثة والفعل، فإن اللَّه سبحانه أجرىٰ العادة بخلق الفعل عند قدرة العبد وإرادته لا بهما، فهذا الاقتران هو الكسب.

ولهذا قال كثير من العقلاء إن هذا من محالات الكلام، وإنه شقيق أحوال أبي هاشم، وطفرة النظام، والمعنىٰ القائم بالنفس، الذي يسميه القائلون به كلامًا، وشيء من ذلك غير معقول ولا متصور. والذي استقر عليه قول الأشعري: أن القدرة الحادثة لا تؤثر في مقدورها، ولم يقع المقدور ولا صفة من صفاته بها، بل المقدور بجميع صفاته واقع بالقدرة القديمة، ولا تأثير للقدرة الحادثة فيه. وتابعه علىٰ ذلك عامة أصحابه، والقاضي أبو بكر يوافقه مرة، ومرة يقول: «القدرة الحادثة لا تؤثر في إثبات الذات وإحداثها، ولكنها تقتضي صفة للمقدور زائدة علىٰ ذاته، تكون حالا له»، ثم تارة يقول: «تلك الصفة التي هي من أثر القدرة الحادثة مقدورة للَّه تعالىٰ. ولم يمتنع من إثبات هذا المقدور بين قادرين علىٰ هذا الوجه». وقد اضطربت آراء أتباع الأشعري في الكسب اضطرابًا عظيمًا، واختلفت عباراتهم فيه اختلافًا كثيرًا)[(١)].

فالقوم يزعمون أنهم يثبتون للعبد قدرة، لكن يقولون: غير مؤثرة! إذا كانت غير مؤثرة فكيف تسمىٰ قدرة؟ وإذا لم يكن للعبد فعل فكيف يسمىٰ

(١) «شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل»: (٢/ ٧٥٩-٧٦٢).

كسبًا؟ هذا تناقض وإغلاق، قال الناظم:

مما يقال ولا حقيقة عنده معقولة تدنو إلىٰ الأفهام
الكسب عند الأشعري، والحال عند البهشمي وطفرة النظام(١)

فهذه ثلاث قضايا كلامية، لا يمكن التعبير عنها بطريقة سائغة معقولة؛ والبهشمي هو أبو هاشم الجبائي(٢)، أحد رؤوس المعتزلة، والنظّام(٣) كذلك.

الثاني: إنكار الحكمة والتعليل في أفعال اللَّه تعالىٰ، وتعليقها بمحض المشيئة.

---

(١) انظر: «منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية» لابن تيمية: (١/ ٤٥٩)، و«شرح النونية» لهراس: (٢/ ٢٩).

(٢) قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: (عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد بن حمران بن أبان مولىٰ عثمان بن عفان، وهو أبو هاشم بن أبي علي الجبائي، المتكلم ابن المتكلم، المعتزلي ابن المعتزلي، وإليه تنسب البهشمية من المعتزلة، وله مصنفات في الاعتزال، كما لأبيه من قبله). انظر «البداية والنهاية»: (١١/ ٢٠٠).

(٣) قال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: (أبو إسحاق النظّام البصري، المتكلم المعتزلي، الإمام ذو الضلال والإجرام؛ طالع كلام الفلاسفة، فخلطه بكلام المعتزلة، وتكلم في القدر، وانفرد بمسائل . . . ذكره ابن حزم، فقال: اسمه إبراهيم بن سيار، مولىٰ بني بجير بن الحارث بن عباد الضبعي، هو أكبر شيوخ المعتزلة ومقدمهم. كان يقول: أن اللَّه لا يقدر علىٰ الظلم ولا الشر، قال: ولو كان قادرًا لكنا لا نأمن من أن يفعله، أو أنه قد فعله، وإن الناس يعذرون علىٰ الظلم، وصرح بأن اللَّه لا يقدر علىٰ إخراج أحد من جهنم، واتفق هو والعلّاف علىٰ أن اللَّه ليس يقدر من الخير علىٰ أصلح مما عمل.
قلت: القرآن والعقل الصحيح يكذب هؤلاء التيوس الضلال قبحهم اللَّه)، انظر: «تاريخ الإسلام»: (١٦/ ٤٧٠).

وهَدَىٰ اللَّه أهل السنة والجماعة لما اختُلف فيه من الحق بإذنه؛ فأثبتوا قدر اللَّه السابق، كما تقدم، ولم يروا بين إثبات القدر، وبين إثبات أفعال العباد تعارضًا، واستدلوا بالشرع، والواقع:

فدليل الشرع: قوله تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل: ٥ - ١٠]؛ فقد أسند اللَّه تعالىٰ هذه الأفعال إلىٰ العبد حقيقة، فهو الذي أعطىٰ واتقىٰ وصدق، وهو الذي بخل واستغنىٰ وكذب، وقال تعالىٰ: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ﴾ [التكوير: ٢٨]؛ فأثبت للعبد مشيئةً حقيقيةً، وفعلًا حقيقيًّا؛ فإن الاستقامة فعل، لكنهما مندرجتان تحت مشيئة اللَّه وقدرته، بدليل قول اللَّه تعالىٰ: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩].

وعن علي رضي الله عنه قال: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي جَنَازَةٍ، فَأَخَذَ شَيْئًا، فَجَعَلَ يَنْكُتُ بِهِ الأَرْضَ، فَقَالَ ﷺ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ، وَمَقْعَدُهُ مِنَ الجَنَّةِ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا نَتَّكِلُ عَلَىٰ كِتَابِنَا، وَنَدَعُ العَمَلَ؟ قَالَ: «اعْمَلُوا، فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ، أَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ فَيُيَسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاءِ فَيُيَسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل: ٥ - ١٠]»(١).

ودليل الواقع: أن كل إنسان يُدرك الفرق بين أفعاله الاختيارية وأفعاله الاضطرارية؛ فيُفرّق بين ارتعاش يده من البرد أو الخوف، وبين إشارته بها، ويفرق بين نزوله من أعلىٰ إلىٰ أسفل، درجةً درجة، وبين تدحرجه إلىٰ

---

(١) أخرجه البخاري: رقم (٤٩٤٩)، ومسلم: رقم (٢٦٤٧)، من حديث عليّ رضي الله عنه.

القاع! ويجد في نفسه الهم بالفعل أو الترك، والقدرة عليهما.

وأما شبهتهم البائدة بأن التقدير السابق يترتب عليه وصم اللَّه تعالىٰ بالظلم، فكَشْفُها أن يُقال: متىٰ عَلِمَ العبد بأن هذا قدر اللَّه عليه؟ أقبل الفعل أم بعده؟ لا أحد يستطيع أن يدّعي بعلمه قبل الفعل، لأن أحدًا لم يطلع علىٰ اللوح المحفوظ؛ فلله تعالىٰ كتابان:

- كتابٌ ظاهرٌ مشهورٌ، وهو الشرع.
- وكتابٌ خفيٌّ مستورٌ، وهو القدر.

فقد أظهر اللَّه تعالىٰ الشرع لخلقه، وقال: اعملوا؛ فمن أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني دخل النار، ثم أعطاهم الأدوات والآلات التي تمكنهم من الفعل أو الترك، وعذرهم إذا قام فيهم مانع من موانع التكليف؛ من جهل أو نسيان، أو إكراه أو خطأ، أو نحو ذلك من الموانع؛ فحينئذ لم يبق لأحد حجة علىٰ اللَّه، فإنه لا يكون ظلمًا إلا لو قيل له: قد كُتب عليك كذا وكذا، وستفعله، وستعاقب عليه، فحينئذٍ يكون ظلمًا، وحاش لله! أما وقد أُخفي عنهم قدرهم، وأعذر إليهم بالحجة الرسالية، فإنهم فيما يأتون ويذرون يفعلون ذلك عن محض اختيار، وسبق إصرار؛ كما لو اشترىٰ قطف عنب، فلو شاء أكله؛ سمىٰ اللَّه في أوله، وحمده في آخره، فأثيب، ولو شاء لاعتصره خمرًا، وشربه فعوقب؛ فالعبد لا يعلم قدر اللَّه تعالىٰ عليه، إلا بعد وقوع الفعل منه؛ فبهذا سقطت حجتهم.

فهذا هو اعتقاد أهل السنة والجماعة في هذا الباب الدقيق الذي كثر فيه اللغط والشغب؛ فعلىٰ المؤمن أن يطيب نفسًا، ويقر عينًا، ولا يتشاغل بالتفكير في استكناه القدر، فإنه لا سبيل إليه، والحزم والعقل والشرع أن

يشتغل الإنسان فيما أُمر به، ويجتنب ما نُهي عنه، ويتعرض لمحابّ ربه، ويتجنب مساخطه، فحينئذ يُيسره اللَّه لليسرىٰ، ويجنبه العسرىٰ، كما وعد.

وإذا قيل: هل العبد مُسيّر أم مُخيّر؟ فالجواب: إنه ليس مسيرًا بإطلاق، ولا مخيرًا بإطلاق، لكنه ميسَّر، قال تعالىٰ: ﴿فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ﴾ [الليل: ٧]، وقال: ﴿فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل: ١٠]، وقال نبيه ﷺ: «**اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ**»(١)؛ فلا تجد أدل من هذا التعبير.

فإذا علم العبد حقيقة القدر، اطمأن قلبه، وأقبل علىٰ أمر دينه، ودنياه، بصدر منشرح، ونفس مطمئنة، وجدٍّ وعزيمة، وحفزه ذلك علىٰ العمل الصالح، والاستكثار منه، وصار قلبه معلقًا بين الخوف والرجاء، وبهذا تنتظم حكمة الحياة؛ بل لا يمكن أن تتحقق حكمة الخلق إلا بهذه الصفة التي وضعها اللَّه تعالىٰ، وأما ما يقترحه الجبرية، أو القدرية، فهو متعذر، لا يحصل به الابتلاء والجزاء.

وينبغي للمؤمن أن يستجلي الأمر، ويفهم حكمة القدر، ويسأل عما أشكل عليه، ولا يسكت علىٰ مضض، ولا يبتئس إذا وردت بعض الواردات عليه؛ فقد وردت علىٰ من هم خير منه، وهم الصحابة، رضوان اللَّه عليهم؛ فسألوا نبيهم ﷺ: أفلا نتكل علىٰ كتابنا، وندع العمل؟ فلم يعنفهم، بل أجابهم جوابًا واضحًا، وبيّن لهم بيانًا شافيًا، ودلل عليه من كتاب اللَّه؛ فاطمأنت نفوسهم بهذا الجواب.

فمثل هذه الواردات قد تخطر علىٰ قلب المؤمن، فيفزع منها، وقد وقع هذا لبعض التابعين؛ فعَنِ ابْنِ الدَّيْلَمِيِّ، قَالَ: أَتَيْتُ أُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ، فَقُلْتُ لَهُ:

(١) أخرجه البخاري: رقم (٤٩٤٩)، ومسلم: رقم (٢٦٤٧)، من حديث عليّ رضي الله عنه.

(وَقَعَ فِي نَفْسِي شَيْءٌ مِنَ الْقَدَرِ، فَحَدِّثْنِي بِشَيْءٍ، لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُذْهِبَهُ مِنْ قَلْبِي، قَالَ: (لَوْ أَنَّ اللَّهَ عَذَّبَ أَهْلَ سَمَاوَاتِهِ، وَأَهْلَ أَرْضِهِ، لَعَذَّبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ، وَلَوْ رَحِمَهُمْ، كَانَتْ رَحْمَتُهُ خَيْرًا لَهُمْ مِنْ أَعْمَالِهِمْ، وَلَوْ أَنْفَقْتَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا قَبِلَهُ اللَّهُ مِنْكَ حَتَّىٰ تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ، وَتَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وَأَنَّ مَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، وَلَوْ مُتَّ عَلَىٰ غَيْرِ هَذَا لَدَخَلْتَ النَّارَ)، قَالَ: ثُمَّ أَتَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ، فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ، قَالَ: ثُمَّ أَتَيْتُ حُذَيْفَةَ بْنَ الْيَمَانِ، فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ، قَالَ: ثُمَّ أَتَيْتُ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، فَحَدَّثَنِي عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ ذَلِكَ)[(١)].

قوله: ٥٣- (خَلَقَ الْخَلْقَ بِعِلْمِهِ):

هذه إشارة إلىٰ أولىٰ مراتب القدر وآخرهن، وهما العلم والخلق، وخلقه تعالىٰ مقترن بعلمه وقدرته وحكمته، قال تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا﴾ [الطلاق: ١٢].

قوله: ٥٤- (وَقَدَّرَ لَهُمْ أَقْدَارًا):

تقدير اللَّه ﷻ تارة يكون جملة، وتارة يكون تفصيلًا:

أحدها: التقدير الكوني: وهو الذي في اللوح المحفوظ، الذي كتب

(١) أخرجه أبو داود: رقم (٤٦٩٩)، وابن ماجه: رقم (٧٧)، وأحمد: رقم (٢١٥٨٩)، وصححه الألباني، وقوىٰ إسناده الأرنؤوط.

اللَّه فيه كل شيء، قال سبحانه: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ [يس: ١٢]؛ فلا يتغير ما فيه، كما قال سبحانه: ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٣٩]، وقال ﷺ: «رُفِعَتِ الْأَقْلامُ، وَجَفَّتِ الصُّحُفُ»(١).

الثاني: التقدير العمري: ويسمىٰ: الجنيني، وهو ما دل عليه حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه مرفوعًا: «إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ مَلَكًا فَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، وَيُقَالُ لَهُ: اكْتُبْ عَمَلَهُ، وَرِزْقَهُ، وَأَجَلَهُ، وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ»(٢).

الثالث: التقدير الحولي: وهو ما يقدره اللَّه تعالىٰ ليلة القدر من حوادث العام، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ ۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ۝٣ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ [الدخان: ٣-٤]؛ فيُقدّر اللَّه تعالىٰ في تلك الليلة الشريفة، ذات القدر، ما يكون في ذلك العام؛ من حياة وموت، وصحة ومرض، وعز وذل.

الرابع: التقدير اليومي: وهو يقدره اللَّه كل يوم من شؤون خلقه، قال تعالىٰ: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِى شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]، وورد في ذلك أحاديث، لكن الآية تغني عنه؛ إذ الحديث فيه مقال.

ولا تعارض بين هذه التقديرات؛ بل هي نوع من التفصيل أو الاستنساخ لما في الأصل.

---

(١) أخرجه الترمذي: رقم (٢٥١٦)، وقال: حسن صحيح، وأحمد: رقم (٢٦٦٩)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وإسناده حسن.
(٢) أخرجه البخاري: رقم (٣٢٠٨)، ومسلم: رقم (٢٦٤٣).

قوله: ٥٥- (وَضَرَبَ لَهُمْ آجالًا):

قال تعالى: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌۖ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةًۖ وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤]، وقال: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًاۗ﴾ [آل عمران: ١٤٥]، وقال: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ لِيُقْضَىٰٓ أَجَلٌ مُّسَمًّىۖ﴾ [الأنعام: ٦٠]، وقال: ﴿يُمَتِّعْكُم مَّتَٰعًا حَسَنًا إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [هود: ٣]، وقال: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِى لَمْ تَمُتْ فِى مَنَامِهَاۖ فَيُمْسِكُ ٱلَّتِى قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ وَيُرْسِلُ ٱلْأُخْرَىٰٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّىۚ﴾ [الزمر: ٤٢]، والآيات في هذا المعنىٰ كثيرة.

وعن أم حبيبة رضي الله عنها، أم المؤمنين، أنها قالت: اللَّهُمَّ مَتِّعْنِي بِزَوْجِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَبِأَبِي، أَبِي سُفْيَانَ، وَبِأَخِي، مُعَاوِيَةَ، فقال لها النبي ﷺ: «**إِنَّكِ سَأَلْتِ اللَّهَ لِآجَالٍ مَضْرُوبَةٍ، وَآثَارٍ مَوْطُوءَةٍ، وَأَرْزَاقٍ مَقْسُومَةٍ، لَا يُعَجِّلُ شَيْئًا مِنْهَا قَبْلَ حِلِّهِ، وَلَا يُؤَخِّرُ مِنْهَا شَيْئًا بَعْدَ حِلِّهِ، وَلَوْ سَأَلْتِ اللَّهَ أَنْ يُعَافِيَكِ مِنْ عَذَابٍ فِي النَّارِ، وَعَذَابٍ فِي الْقَبْرِ لَكَانَ خَيْرًا لَكِ**»(١).

فاللَّه سبحانه وتعالى قد أجّل لكل حي أجلًا، ووقت له أمدًا؛ خلافًا للمعتزلة، التي تقول: إن المقتول قُطع عليه أجله، وأن القاتل قطعه عليه!

ومما قد يُشكل علىٰ بعض الناس، في هذا المقام، ما جاء من الأحاديث في أن صلة الرحم تُزيد في العمر؛ كقول النبي ﷺ: «**مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، وَيُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ**»(٢)، فكيف يُنسأ للإنسان

---

(١) أخرجه مسلم: رقم (٢٦٦٣)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري: رقم (٥٩٨٦)، ومسلم: رقم (٢٥٥٧)، من حديث أنس بن =

في أثره، وقد فرغ اللَّه من العباد، وقدّر لهم أقدارًا، وضرب لهم آجالًا؟

ولا تعارض، بحمد اللَّه، فإن هذا من بيان ذكر الأسباب القدرية، والسنن الكونية، التي نصبها اللَّه، وأقام عليها خلقه وأمره؛ فكما جعل اللَّه الدواء سببًا حسيًّا للشفاء، جعل البر سببًا شرعيًّا لبسط الرزق، وطول الأجل، سواءً بسواء، وكما أن من عرّض نفسه للآفات، كان حريًا أن يقع في المهلكات؛ كان من عقَّ والديه، وقطع رَحِمَه، حرّيًا أن تخترمه المنيَّات، سواءً بسواء؛ فقد سبق في علم اللَّه أن فلانًا يبرّ والديه، ويصل رَحِمَه، فيمد في عمره، وأن فلانًا يعقّ والديه، ويقطع رَحِمَه، فينقص في عمره؛ فهو سبحانه كتب السبب والأثر، لا أن القدر تغير.

فهذه سنن وأسباب، لكن الأول سببٌ حسيٌّ، والثاني سببٌ شرعيٌّ، وعليهما ركَّب اللَّه نظام القدر بحكمته البالغة؛ فصار كلام النبي ﷺ تنبيهًا علىٰ تلمس أسباب النجاة، والحث علىٰ الأعمال الصالحات.

ومثل ذلك الدعاء، فإنه سببٌ شرعيٌّ؛ فيكون اللَّه ﷻ قد قدّر أن فلانًا يضّرع إليه بالدعاء، فيقضي حاجته، وأن فلانًا يُعرِض عن الدعاء فيفوته مطلوبه؛ فيكون قد كتب السبب والمسبَّب.

قوله: ٥٦- (وَلَمْ يَخْفَ عَلَيْهِ شَيْءٌ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ، وَعَلِمَ مَا هُمْ عَامِلُونَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ):

عِلمُ اللَّه تعالىٰ محيط بكل شيء، لا تخفىٰ عليه خافية، ولا يعزب عنه مثقال ذرة في السماوات ولا في الأرض، ولا أصغر من ذلك ولا أكبر،

= مالك رضي الله عنه.

وعلمه تعالىٰ متعلق بما كان، وما يكون، وما سوف يكون، وما لم يكن كيف لو كان يكون، من أفعاله، وأفعال عباده، وآيات إثبات العلم في كتاب اللَّه كثيرة وفيرة؛ كقوله تعالىٰ: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]، وقوله: ﴿ٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ ٱلْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ ۖ وَكُلُّ شَىْءٍ عِندَهُۥ بِمِقْدَارٍ ۝٨ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٨، ٩]، وقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۖ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ۖ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ٧]، ولما لقي موسىٰ ﷺ الخضر، ووقفا علىٰ سيف البحر، (جَاءَ عُصْفُورٌ، فَوَقَعَ عَلَىٰ حَرْفِ السَّفِينَةِ، فَنَقَرَ نَقْرَةً، أَوْ نَقْرَتَيْنِ فِي البَحْرِ، فَقَالَ الخَضِرُ: يَا مُوسَىٰ مَا نَقَصَ عِلْمِي وَعِلْمُكَ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ إِلَّا كَنَقْرَةِ هَذَا العُصْفُورِ فِي البَحْرِ)[(١)]، قال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥].

وأراد المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بذلك الرد علىٰ القدرية الغلاة، الذين أنكروا العلم، وزعموا أن الأمر أُنُف، وقد انقرضت مقالتهم لشناعتها، حتىٰ قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ومنكروه اليوم قليل)[(٢)].

(١) أخرجه البخاري: رقم (١٢٢)، ومسلم: رقم (٢٣٨٠)، من حديث أبي بن كعب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) «العقيدة الواسطية»: اعتقاد الفرقة الناجية المنصورة إلىٰ قيام الساعة أهل السنة والجماعة.

قوله: ٥٧- (وَأَمَرَهُمْ بِطَاعَتِهِ، وَنَهَاهُمْ عَنْ مَعْصِيَتِهِ):

نبه المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذا علىٰ أنه لا تعارض بين إثبات القدر وإثبات الشرع؛ فهو وإن كان قد قدّر عليهم المقادير، وعلم ما الخلق عاملون، فقد أمرهم ونهاهم؛ فلا تعارض بين الشرع والقدر.

وقد قسم شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ الناس حيال الشرع والقدر إلىٰ ثلاثة أقسام، فقال: (وأهل الضلال، الخائضون في القدر، انقسموا إلىٰ ثلاث فرق: مجوسية، ومشركية، وإبليسية:

- فالمجوسية: الذين كذّبوا بقدر اللَّه، وإن آمنوا بأمره ونهيه، فغلاتهم أنكروا العلم والكتاب، ومقتصدتهم أنكروا عموم مشيئة اللَّه وخلقه وقدرته؛ وهؤلاء هم المعتزلة ومن وافقهم.

- والفرقة الثانية: المشركية: الذين أقروا بالقضاء والقدر، وأنكروا الأمر والنهي، قال اللَّه تعالىٰ: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨]؛ فمن احتج علىٰ تعطيل الأمر والنهي بالقدر فهو من هؤلاء؛ وهذا قد كثر فيمن يدّعي الحقيقة من المتصوفة.

- والفرقة الثالثة: الإبليسية: وهم الذين أقروا بالأمرين، لكن جعلوا هذا تناقضًا من الرب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وطعنوا في حكمته وعدله؛ كما يُذكر مثل ذلك عن إبليس مقدمهم، كما نقله أهل المقالات، ونقل عن أهل الكتاب)[(١)].

(١) «التدمرية»: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع: (ص: ٢٠٧-٢٠٨).

وقد أبطل اللَّه دعوىٰ المشركين بثلاثة ردود في ختام الآية، فقال:

- ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ﴾ [الأنعام: ١٤٨]؛ فسمىٰ اللَّه مقالتهم كذبًا؛ لمخالفتها للواقع.

- ﴿حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأۡسَنَاۗ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، ولو كان لهم حجة في القدر ما أذاقهم اللَّه بأسه، لأن اللَّه حكم عدل مقسط.

- ﴿قُلۡ هَلۡ عِندَكُم مِّنۡ عِلۡمٖ فَتُخۡرِجُوهُ لَنَآۖ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، يعني هل اطلعتم علىٰ كتابكم، ووجدتم أنكم تشركون، وتحرمون ما أحل اللَّه؟ والجواب قطعًا: لا.

إذن حقيقة الأمر: ﴿إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَخۡرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، فهم يخبطون في التيه، ويتخرصون، ولا حجة لهم في القدر.

ويماثل هؤلاء «المشركية» في هذه الأمة فرقة «الجبرية»، الزاعمين أن العبد مجبور علىٰ فعله، فربما أتىٰ أحدهم الطوام الكبار، وقال: هذه بقدر اللَّه؛ يتعلل بالقدر لشربه الخمر، وغشيانه الزنا، وأكله الربا، كما يقول بعض البطّالين حين يؤمر بالمعروف ويُنهىٰ عن المنكر: هذا مكتوب! هذا بقدر اللَّه! فيحتج بقدر اللَّه علىٰ ترك الواجبات، وفعل المحرمات؛ فقد أثبتوا القدر وأنكروا الشرع.

ويماثل «المجوسية» في هذه الأمة فرقة «القدرية»، الزاعمين أن العبد يخلق فعل نفسه، وألزموه بفعل الطاعات وترك المحرمات؛ لكنهم أفسدوا ذلك بنفي القدر؛ فقد أثبتوا الشرع، وأنكروا القدر.

ويماثل «الإبليسية» في هذه الأمة بعض «الزنادقة»، الطاعنين في الحكمة الإلهية، فقد أثبتوا الشرع والقدر، لكن زعموا أن بينهما تناقضًا،

وأن ذلك خلاف الحكمة والعدل.

وسبب نسبتهم إلىٰ إبليس، أن إبليس كان مقرًّا بقدر اللَّه السابق، وكان مقرًا بوجوب طاعته وترك معصيته، لكن اعترض علىٰ اللَّه ﷻ، وقال: ﴿ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء: ٦١]، وقال: ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾ [الأعراف: ١٢]؛ فهو مقر بأن اللَّه تعالىٰ خلق وقدر، ومقر بأن للَّه أن يأمر وينهىٰ، لكن حمله الكبر علىٰ أن يرىٰ بين قدر اللَّه وشرعه تناقضًا، فاعترض، وأبىٰ أن يسجد لآدم، ويوجد من الزنادقة من يطعن في الشريعة، كقول أحدهم(١):

يد بخمس مئين عسجد وُدِيت ... ما بالها قطعت في ربع دينار

فأجابه بعض أهل العلم، قائلًا:

عز الأمانة أغلاها وأرخصها ... ذل الخيانة فافهم حكمة الباري

أما أهل السنة والجماعة: فقد أثبتوا الشرع والقدر علىٰ وجه لا تعارض فيه، فقالوا: إن اللَّه تعالىٰ قدر المقادير، وقسم الناس فريقين: فريق في الجنة، وفريق في السعير، قال تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [التغابن: ٢]، وقال ﷺ: «**إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ، ثُمَّ أَخَذَ الْخَلْقَ مِنْ ظَهْرِهِ، وَقَالَ: هَؤُلَاءِ فِي الْجَنَّةِ وَلَا أُبَالِي، وَهَؤُلَاءِ فِي النَّارِ وَلَا أُبَالِي**»(٢)، وأظهر لهم شرعه، وأخفىٰ عنهم قدره، وعلم سبحانه مَنْ سيُطيعه ومَنْ سيَعصيه.

---

(١) انظر: «المنتظم في تاريخ الملوك والأمم»: (١٦/ ٢٥)، وهذا البيت لأبي العلاء المعري.

(٢) أخرجه أحمد: رقم (١٧٦٦٠)، وابن حبان: رقم (٣٣٨)، والحاكم: رقم (٨٤)، من حديث عبد الرحمن بن قتادة السلمي رضي الله عنه.

وعن عبد اللَّه بن عمرو رضي الله عنهما، قال: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَفِي يَدِهِ كِتَابَانِ، فَقَالَ: «أَتَدْرُونَ مَا هَذَانِ الكِتَابَانِ؟» فَقُلْنَا: لَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِلَّا أَنْ تُخْبِرَنَا، فَقَالَ لِلَّذِي فِي يَدِهِ اليُمْنَىٰ: «هَذَا كِتَابٌ مِنْ رَبِّ العَالَمِينَ، فِيهِ أَسْمَاءُ أَهْلِ الجَنَّةِ، وَأَسْمَاءُ آبَائِهِمْ وَقَبَائِلِهِمْ، ثُمَّ أُجْمِلَ عَلَىٰ آخِرِهِمْ فَلَا يُزَادُ فِيهِمْ، وَلَا يُنْقَصُ مِنْهُمْ، أَبَدًا»، ثُمَّ قَالَ لِلَّذِي فِي شِمَالِهِ: «هَذَا كِتَابٌ مِنْ رَبِّ العَالَمِينَ، فِيهِ أَسْمَاءُ أَهْلِ النَّارِ، وَأَسْمَاءُ آبَائِهِمْ وَقَبَائِلِهِمْ، ثُمَّ أُجْمِلَ عَلَىٰ آخِرِهِمْ فَلَا يُزَادُ فِيهِمْ، وَلَا يُنْقَصُ، مِنْهُمْ أَبَدًا»، فَقَالَ أَصْحَابُهُ: فَفِيمَ العَمَلُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ كَانَ أَمْرٌ قَدْ فُرِغَ مِنْهُ؟ فَقَالَ: «سَدِّدُوا وَقَارِبُوا، فَإِنَّ صَاحِبَ الجَنَّةِ يُخْتَمُ لَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ، وَإِنْ عَمِلَ أَيَّ عَمَلٍ، وَإِنَّ صَاحِبَ النَّارِ يُخْتَمُ لَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، وَإِنْ عَمِلَ أَيَّ عَمَلٍ»، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدَيْهِ فَنَبَذَهُمَا، ثُمَّ قَالَ: «فَرَغَ رَبُّكُمْ مِنَ العِبَادِ، فَرِيقٌ فِي الجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ»[(١)].

قوله: ٥٨- (وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِتَقْدِيرِهِ وَمَشِيئَتِهِ، وَمَشِيئَتُهُ تَنْفُذُ، لَا مَشِيئَةَ لِلْعِبَادِ، إِلَّا مَا شَاءَ لَهُمْ، فَمَا شَاءَ لَهُمْ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ):

في هذا إشارة إلىٰ مرتبة المشيئة؛ فإن إرادة اللَّه نوعان:

١) الإرادة الكونية: وهي المشيئة.

٢) الإرادة الشرعية: وهي المحبة.

---

(١) أخرجه الترمذي: رقم (٢١٤١)، وأحمد: رقم (٦٥٦٣)، من حديث عبد اللَّه بن عمرو رضي الله عنهما، وإسناده حسن.

ويجب التمييز بين الإرادتين، لأن من لم يميز بينهما زل، وجنح إلىٰ أحد مقالتي أهل الضلال؛ الجبرية أو القدرية. والفرق بينهما:

١- الإرادة الكونية لابد من وقوعها، كما في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]. والإرادة الشرعية: قد تقع وقد لا تقع. كما في قوله تعالىٰ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلۡيُسۡرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلۡعُسۡرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]. فإن العسر يقع لبعض الناس إذا خالفوا شرعه.

٢- الإرادة الكونية قد يحبها اللَّه ويرضاها، كخلق محمد ﷺ، وقد لا يحبها اللَّه، ولا يرضاها، كخلق إبليس، أما الإرادة الشرعية فدومًا محبوبة للَّه تعالىٰ، كالصلاة والزكاة والحج والصوم، وغير ذلك من الفضائل، قال تعالىٰ: ﴿وَلَا يَرۡضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلۡكُفۡرَۖ وَإِن تَشۡكُرُواْ يَرۡضَهُ لَكُمۡۗ﴾ [الزمر ٧].

٣- الإرادة الكونية قد تكون مقصود لذاتها، وقد تكون مقصودة لغيرها، أما الإرادة الشرعية فإنها مقصودة لذاتها دومًا؛ فاللَّه أراد كونًا خلق محمد ﷺ لذات هذا الأمر، وقد تكون مرادة لمآلاتها، كخلق إبليس؛ فهو قد أراد خلق إبليس، لا لذاته، فإن الشر لا يضاف إلىٰ اللَّه سبحانه، كما قال ﷺ: «لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ كُلُّهُ فِي يَدَيْكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ»(١)، لكن لما يترتب عليه، فلولا خلق إبليس ما تميز المؤمنون من الكفار، ولا الأبرار من الفجار، ولما قام سوق الجنة والنار، ولما وجدت التوبة والاستغفار، ولما وجد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولما وجد الجهاد في سبيل اللَّه، بل ولما ظهرت معاني أسماء اللَّه الحسنىٰ وصفاته العلىٰ؛ فكم من المصالح

(١) أخرجه مسلم: رقم (٧٧١)، من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

العظيمة، والحكم الغائية، حصلت بسبب ذلك!

وإنه لمن السذاجة أن يتساءل الإنسان: لماذا خلق اللَّه الحيات والعقارب؟ لماذا خلق اللَّه الأمراض؟ لماذا يمرض الأطفال ويتألمون؟ إلىٰ غير ذلك من الإيرادات، وهذا إنما يثيره الزنادقة لإلقاء الشبهات في القلوب، ويقال إن الجهم بن صفوان السمرقندي، رأس المعطلة والجبرية، كان يخرج بأصحابه إلىٰ الزمنىٰ والمجذومين ويقول: انظروا، لو كان متصفًا بالرحمة، ما صنع هذا.

فمن جعل الإرادتين إرادة شرعية فهو قدري، ومن جعل الإرادتين إرادة كونية فهو جبري، ومن ميَّز بينهما هُديّ إلىٰ صراطٍ مستقيمٍ.

قوله: **٥٩- (يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ، وَيَعْصِمُ وَيُعَافِي فَضْلًا، وَيُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ، وَيَخْذُلُ وَيَبْتَلِي عَدْلًا)**:

هذه مسألة الهدىٰ والضلال، وقد قامت الأدلة المتكاثرة علىٰ أن اللَّه ﷻ يهدي من يشاء، ويُضل من يشاء، وهذا هو مذهب أهل السنة والجماعة، ومن ذلك:

- قوله تعالىٰ: ﴿لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٧٢].

- وقوله: ﴿لَّقَدْ أَنزَلْنَآ ءَايَٰتٍ مُّبَيِّنَٰتٍ ۚ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [النور: ٤٦].

- وقوله: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ ۚ كَذَٰلِكَ يَجْعَلُ ٱللَّهُ ٱلرِّجْسَ

عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٥].

- وقوله: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۖ فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ٢١٣].

- وقوله في الحديث القدسي: «**يَا عِبَادِي، كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ، فَاسْتَهْدُونِي أَهْدِكُمْ**»(١).

وزعمت المعتزلة أن معنىٰ الهُدىٰ من اللَّه: بيان طريق الهدىٰ، ومعنىٰ الإضلال من اللَّه: تسمية العبد ضالًا! فليس يهدي حقيقة هداية يحصل بها الاهتداء؛ وليس يضل حقيقة؛ فيختم، ويطبع، وإنما سماه ضالًّا في علمه! وبنوا ذلك علىٰ أصلين فاسدين:

- **الأصل الأول**: قولهم أنه يجب علىٰ اللَّه فعل الأصلح، فإذا كان ثمة هدىٰ وضلال، فالواجب علىٰ اللَّه أن يفعل الهدىٰ ولا يفعل الضلال، والحال أن الناس صنفان، فلم يكن الهدىٰ والإضلال منه.

- **الأصل الثاني**: أن العبد يخلق فعل نفسه، وأن اللَّه لم يشأ، ولم يخلق أفعال العباد.

وميَّز أهل السنة والجماعة بين نوعين من الهداية:

أحدهما: هداية التوفيق والإلهام: وهذه تختص باللَّه ﷻ؛ بمعنىٰ هداية القلب إلىٰ قبول الحق والرضا والفرح به، لا يملكها أحد سواه،

(١) أخرجه مسلم: رقم (٢٥٧٧)، من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

وهي مقتضىٰ ربوبيته، وعليها قول اللَّه ﷻ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَآءُ﴾ [القصص: ٥٦]؛ فنفاها اللَّه ﷻ عن أولىٰ الناس به، وهو نبيه ﷺ عن أولىٰ الناس به، وهو عمه الذي يحوطه وينصره؛ لأنها تختص به.

الثاني: هداية الدلالة والبيان والإرشاد: وهذه يجريها اللَّه علىٰ أيدي أنبيائه ورسله، وعلىٰ ألسنة العلماء والدعاة والوعاظ، وعليها قول اللَّه ﷻ: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ [فصلت: ١٧]؛ فلو كان هداهم هداية توفيق وإلهام لما استحبوا ذلك؛ فالمعنىٰ: دللناهم وبيّنا لهم، ومن أدلتها قول اللَّه ﷻ لنبيه ﷺ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورىٰ: ٥٢]؛ فأثبتها له.

فيجب علىٰ الإنسان أن يطلب الهدىٰ من اللَّه ﷻ، فكم من إنسان يعرف أن هذا حق وهذا باطل، هذا صواب وهذا خطأ، لكن قلبه محجوب عن سلوك طريق الهدىٰ! فإن فئامًا من المستشرقين درسوا دين الإسلام، وأحاطوا به علمًا، ومع ذلك قلوبهم في غمرة من هذا، لم تُسلم للَّه، ولم تقبل هُدىٰ اللَّه.

قوله: ٦٠- (وَكُلُّهُمْ يَتَقَلَّبُونَ فِي مَشِيئَتِهِ بَيْنَ فَضْلِهِ وَعَدْلِهِ):

قد فرغ اللَّه من العباد، وأمضىٰ فيهم حكمه، وقسم الخليقة قسمين، كما قال: ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾ [التغابن: ٢].

وعن عبد الرحمن بن قتادة السلمي ﵁، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ، ثُمَّ أَخَذَ الْخَلْقَ مِنْ ظَهْرِهِ، وَقَالَ: هَؤُلَاءِ فِي الْجَنَّةِ،

وَلَا أُبَالِي، وَهَؤُلَاءِ فِي النَّارِ، وَلَا أُبَالِي»[(١)].

وعَنْ أَبِي نَضْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: مَرِضَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ أَصْحَابُهُ يَعُودُونَهُ، فَبَكَىٰ، فَقِيلَ لَهُ: مَا يُبْكِيكَ، يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ؟ أَلَمْ يَقُلْ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خُذْ مِنْ شَارِبِكَ، ثُمَّ أَقِرَّهُ حَتَّىٰ تَلْقَانِي؟» قَالَ: بَلَىٰ، وَلَكِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ قَبَضَ قَبْضَةً بِمِينِيَهِ، وَقَالَ: هَذِهِ لِهَذِهِ، وَلَا أُبَالِي، وَقَبَضَ قَبْضَةً أُخْرَىٰ، بِيَدِهِ الْأُخْرَىٰ، فَقَالَ: هَذِهِ لِهَذِهِ، وَلَا أُبَالِي. فَلَا أَدْرِي فِي أَيِّ الْقَبْضَتَيْنِ أَنَا»[(٢)].

فعلىٰ العبد المؤمن أن يُحسِن الظن بربه، ويتعرض لمراضيه، ويغلب في هذا المقام رجاءه، ويستصحب معنىٰ ما جاء في الحديث القدسي: «وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ بِشِبْرٍ تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا، وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ بَاعًا، وَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً»[(٣)]، لكن لا يأمن مكر اللَّه؛ ففي حديث عبد اللَّه بن مسعود رضي الله عنه، أن رسول اللَّه ﷺ قال: «فَوَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، حَتَّىٰ مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، فَيَدْخُلُهَا، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّىٰ مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَيَدْخُلُهَا»[(٤)].

---

(١) أخرجه أحمد: رقم (١٧٦٦٠)، وابن حبان: رقم (٣٣٨)، والحاكم: رقم (٨٤)، من حديث عبد الرحمن بن قتادة السلمي رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أحمد: رقم (١٧٥٩٤) وإسناده صحيح، رجاله رجال الصحيح، ولا تضر جهالة الصحابي.

(٣) أخرجه البخاري: رقم (٧٤٠٥)، ومسلم: رقم (٢٦٧٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري: رقم (٣٢٠٨)، ومسلم: رقم (٢٦٤٣)، واللفظ له.

فهذا الحديث يوجب الخوف، ولكنه خوف يحمله علىٰ الاحتراز والاحتراس، وعدم الركون إلىٰ الأماني، بل يركن إلىٰ مولاه، ويسأل اللَّه دومًا الهدىٰ والثبات: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨]؛ فيكون قلبه معلقًا بين الخوف والرجاء.

ومن شواهد هذا الحديث: قصة أُصيرم بني عبد الأشهل رضي الله عنه؛ فعن أبي هريرة رضي الله عنه، أنه كان يقول: حَدِّثُونِي عَنْ رَجُلٍ دَخَلَ الْجَنَّةَ لَمْ يُصَلِّ قَطُّ، فَإِذَا لَمْ يَعْرِفْهُ النَّاسُ سَأَلُوهُ: مَنْ هُوَ؟ فَيَقُولُ: أُصَيْرِمُ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ، عَمْرُو بْنُ ثَابِتِ بْنِ وَقْشٍ، قَالَ الْحُصَيْنُ: فَقُلْتُ لِمَحْمُودِ بْنِ لَبِيدٍ: كَيْفَ كَانَ شَأْنُ الْأُصَيْرِمِ؟ قَالَ: كَانَ يَأْبَىٰ الْإِسْلَامَ عَلَىٰ قَوْمِهِ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ أُحُدٍ، وَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَىٰ أُحُدٍ، بَدَا لَهُ الْإِسْلَامُ فَأَسْلَمَ، فَأَخَذَ سَيْفَهُ، فَغَدَا حَتَّىٰ أَتَىٰ الْقَوْمَ، فَدَخَلَ فِي عُرْضِ النَّاسِ، فَقَاتَلَ حَتَّىٰ أَثْبَتَتْهُ الْجِرَاحَةُ، قَالَ: فَبَيْنَمَا رِجَالُ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ يَلْتَمِسُونَ قَتْلَاهُمْ فِي الْمَعْرَكَةِ إِذَا هُمْ بِهِ، فَقَالُوا: وَاللَّهِ، إِنَّ هَذَا لَلْأُصَيْرِمُ، وَمَا جَاءَ؟ لَقَدْ تَرَكْنَاهُ، وَإِنَّهُ لَمُنْكِرٌ لِهَذَا الْحَدِيثَ، فَسَأَلُوهُ مَا جَاءَ بِهِ؟ قَالُوا: مَا جَاءَ بِكَ يَا عَمْرُو، أَحَدَبًا عَلَىٰ قَوْمِكَ، أَوْ رَغْبَةً فِي الْإِسْلَامِ؟ قَالَ: بَلْ رَغْبَةً فِي الْإِسْلَامِ، آمَنْتُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَأَسْلَمْتُ، ثُمَّ أَخَذْتُ سَيْفِي فَغَدَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ، فَقَاتَلْتُ حَتَّىٰ أَصَابَنِي مَا أَصَابَنِي، قَالَ: ثُمَّ لَمْ يَلْبَثْ أَنْ مَاتَ فِي أَيْدِيهِمْ، فَذَكَرُوهُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «إِنَّهُ لَمِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ»(١).

وعن أنس رضي الله عنه، قال: كَانَ غُلَامٌ يَهُودِيٌّ يَخْدُمُ النَّبِيَّ ﷺ، فَمَرِضَ، فَأَتَاهُ

---

(١) أخرجه أحمد: رقم (٢٣٦٣٤)، وقال ابن حجر، في كتاب الإصابة: هذا إسناد حسن: (٤ / ٥٠١).

النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُهُ، فَقَعَدَ عِنْدَ رَأْسِهِ، فَقَالَ لَهُ: «أَسْلِمْ»، فَنَظَرَ إِلَىٰ أَبِيهِ، وَهُوَ عِنْدَهُ، فَقَالَ لَهُ: أَطِعْ أَبَا القَاسِمِ ﷺ فَأَسْلَمَ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ يَقُولُ: «الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْقَذَهُ مِنَ النَّارِ»(١).

والمقصود: أن مشيئة اللَّه نافذة في عباده، فهم صنفان: ناجون بفضله، وهالكون بعدله.

قوله: ٦١- (وَهُوَ مُتَعَالٍ عَنِ الأَضْدَادِ وَالأَنْدَادِ):

الضد: هو المخالف المساوي، والند: هو المثيل المقابل؛ فاللَّه ﷻ متعالٍ عنهما؛ لا كُفء له ولا ندّ، فلا أحد يقاويه ممن يخالفه، ولا أحد يماثله سبحانه، ومناسبتها في هذا المقام الرد علىٰ المعتزلة، الذين يزعمون أن العبد يخلق فعل نفسه، وهذا طعن في الربوبية، لأن الخلق من خصائص الربوبية.

قوله: ٦٢- (لا رَادَّ لِقَضَائِهِ، وَلا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ، وَلا غَالِبَ لأَمْرِهِ):

• قوله: (لا رَادَّ لِقَضَائِهِ): قال تعالىٰ: ﴿إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٤٧]، [مريم: ٣٥]، وفي الحديث: «اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا رَادَّ لِمَا قَضَيْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ»(٢).

• قوله: (وَلا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ): قال تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ

(١) أخرجه البخاري: (١٣٥٦).
(٢) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان: (٧/ ٥٠)، رقم (٤٦٢٧)، والطبراني في «الكبير»: رقم (٣٥٥).

﴿لِحُكْمِهِۦ﴾ [الرعد: ٤١]، قال السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ويدخل في هذا حكمه الشرعي والقدري والجزائي؛ فهذه الأحكام التي يحكم اللَّه فيها، توجد في غاية الحكمة والإتقان، لا خلل فيها ولا نقص، بل هي مبنية علىٰ القسط والعدل والحمد، فلا يتعقبها أحد، ولا سبيل إلىٰ القدح فيها، بخلاف حكم غيره، فإنه قد يوافق الصواب، وقد لا يوافقه)(١).

• قوله: (وَلا غَالِبَ لأَمْرِهِ): قال تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ﴾ [يوسف: ٢١]، وجميع هذه الجمل دالة علىٰ نفاذ مشيئته، ومضي قدره في خلقه، خلافًا للقدرية النفاة.

قوله: ٦٣- (آمَنَّا بِذَلِكَ كُلِّهِ، وَأَيْقَنَّا أَنَّ كُلًّا مِنْ عِنْدِهِ):

هذا حال المؤمنين الموقنين، كما وصفهم ربهم بقوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧]، وقوله: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ۚ وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وقوله: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٥١]؛ فينبغي لأهل الإيمان أن تطيب نفوسهم بقدر اللَّه ﷻ، وألا يعترضوا علىٰ اللَّه في قدره ولا في شرعه؛ بل يحسنوا الظن بربهم، ويعتقدوا أن ما يجريه هو عين الحكمة في التدبير التشريع، ولهذا قال تعالىٰ: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ ۚ﴾ [التغابن: ١١]، قال علقمة بن قيس

(١) «تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان»: (ص: ٤٢٠).

رَحِمَهُ اللَّهُ: (هِيَ الْمُصِيبَةُ تُصِيبُ الرَّجُلَ، فَيَعْلَمُ أَنَّهَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، فَيُسَلِّمُ لَهَا وَيَرْضَىٰ)(١).

قوله: ٦٤- (وَالْمِيثَاقُ الَّذِي أَخَذَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ مِنْ آدَمَ وَذُرِّيَّتِهِ حَقٌّ):

قال تعالىٰ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَـٰذَا غَـٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾ أَوْ تَقُولُوٓا۟ إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْ ۖ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٢، ١٧٣].

اختلف المفسرون في توجيه الآية، وتفسير الميثاق، علىٰ قولين:

أحدهما: أنه ميثاق حسي واقعي: ورووا في ذلك أحاديث منها:

- حديث ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَخَذَ اللَّهُ الْمِيثَاقَ مِنْ ظَهْرِ آدَمَ بِنَعْمَانَ- يَعْنِي عَرَفَةَ- فَأَخْرَجَ مِنْ صُلْبِهِ كُلَّ ذُرِّيَّةٍ ذَرَأَهَا، فَنَثَرَهُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ كَالذَّرِّ، ثُمَّ كَلَّمَهُمْ قِبَلًا، قَالَ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَـٰذَا غَـٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾ أَوْ تَقُولُوٓا۟ إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْ ۖ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾»(٢).

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في الرضا عن اللَّه بقضائه: رقم (٧)، والبيهقي في شعب الإيمان: رقم (٩٥٠٣).

(٢) أخرجه أحمد: رقم (٢٤٥٥)، والنسائي في السنن الكبرىٰ: رقم (١١١٢٧)، وأشار إلىٰ تضعيفه، والحاكم في «المستدرك»: رقم (٤٠٠٠)، وصححه، وقال الذهبي: علىٰ شرط البخاري ومسلم. انظر: مختصر تلخيص الذهبي (٢/ ٩٩٧)، وصححه الألباني في مشكاة المصابيح: (١/ ٤٣)، وقد روي الحديث موقوفًا أيضًا علىٰ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ورجح ابن كثير، كما سيأتي، الرواية الموقوفة، فقال: فهذا =

- حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنهما، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ﴾، قَالَ: «أَخَذَ مِنْ ظَهْرِهِ، كَمَا يُؤْخَذُ بِالْمُشْطِ مِنَ الرَّأْسِ، فَقَالَ لَهُمْ: ﴿أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰۛ﴾، قَالَتِ الْمَلائِكَةُ: ﴿شَهِدۡنَآۛ أَن تَقُولُواْ﴾ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ»[(١)].

- حديث عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، أنه سُئِلَ عَنْ هَذِهِ الآيَةِ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمۡ﴾، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنْهَا، فَقال رسولُ اللَّه ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ عز وجل خَلَقَ آدَمَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ بِيَمِينِهِ، فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً، فقَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلْجَنَّةِ، وَبِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ يَعْمَلُونَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً، فقَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلنَّارِ، وَبِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ يَعْمَلُونَ»، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَفِيمَ الْعَمَلُ؟ فقال رسولُ اللَّه ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ عز وجل إِذَا خَلَقَ الْعَبْدَ لِلْجَنَّةِ اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، حَتَّىٰ يَمُوتَ عَلَىٰ عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَيُدْخِلَهُ بِهِ الْجَنَّةَ، وَإِذَا خَلَقَ الْعَبْدَ لِلنَّارِ اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّىٰ يَمُوتَ عَلَىٰ عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ النَّارِ، فَيُدْخِلَهُ بِهِ النَّارَ»[(٢)].

قال ابن الجوزي رحمه الله: (قال المفسرون: وهذه الآية تذكير من اللّه تعالىٰ بما أخذ علىٰ جميع المكلّفين من الميثاق، واحتجاج عليهم،

= أكثر وأثبت، بعد ذكر طرق الحديث المرفوعة والموقوفة. انظر: تفسير ابن كثير: (٣/ ٥٠٢).

(١) أخرجه الطبري في التفسير: (١٣/ ٢٣٢)، وقال الطبري: (ولا أعلمه صحيحًا؛ لأن الثقات الذين يعتمد علىٰ حفظهم واتقانهم، حدثوا بهذا الحديث عن الثوري فوقفوه علىٰ عبد اللّه بن عمرو، ولم يرفعوه).

(٢) أخرجه أبو دود: رقم (٤٧٠٣)، والترمذي: رقم (٣٠٧٥)، ومالك في الموطأ: رقم (٦٧٧)، وأحمد: رقم (٣١١)، واللفظ له، وإسناده فيه ضعف.

لئلا يقول الكفار: إنا كنّا عن هذا الميثاق غافلين لم نذكره، ونسيانهم لا يُسقط الاحتجاج بعد أن أخبر اللَّه تعالىٰ بذلك علىٰ لسان النبيّ ﷺ الصادق. وإذا ثبت هذا بقول الصادق، قام في النفوس مقام الذِّكر، فالاحتجاج به قائم)(١).

الثاني: أنه ميثاق الفطرة: قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: (يُخْبِرُ تَعَالَىٰ أَنَّهُ اسْتَخْرَجَ ذُرِّيَّةَ بَنِي آدَمَ مِنْ أَصْلَابِهِمْ، شَاهِدِينَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ أَنَّ اللَّهَ رَبُّهُمْ وَمَلِيكُهُمْ، وَأَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، كَمَا أَنَّهُ تَعَالَىٰ فَطَرَهُمْ عَلَىٰ ذَلِكَ وَجَبَلَهُمْ عَلَيْهِ، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾ [الروم: ٣٠]، وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قال رسولُ اللَّه ﷺ: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ - وَفِي رِوَايَةٍ: عَلَىٰ هَذِهِ الْمِلَّةِ - فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، وَيُنَصِّرَانِهِ، وَيُمَجِّسَانِهِ، كَمَا تُولَدُ الْبَهِيمَةُ بَهِيمَةً جَمْعَاءَ، هَلْ تُحِسُّونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ».

وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، عَنْ عِيَاضِ بْنِ حِمَارٍ قَالَ: قال رسولُ اللَّه ﷺ: «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَىٰ: إِنِّي خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ، فَجَاءَتْهُمُ الشَّيَاطِينُ فَاجْتَالَتْهُمْ عَنْ دِينِهِمْ، وَحَرَّمَتْ عَلَيْهِمْ مَا أَحْلَلْتُ لَهُمْ»(٢).

ثم ساق الأحاديث والآثار الواردة في الاستخراج، وخلص رَحِمَهُ اللَّهُ إلىٰ القول: (فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ دَالَّةٌ عَلَىٰ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ اسْتَخْرَجَ ذُرِّيَّةَ آدَمَ مِنْ صُلْبِهِ، وَمَيَّزَ بَيْنَ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَأَهْلِ النَّارِ، وَأَمَّا الْإِشْهَادُ عَلَيْهِمْ هُنَاكَ بِأَنَّهُ رَبُّهُمْ، فَمَا هُوَ إِلَّا فِي حَدِيثِ كُلْثُومِ بْنِ جَبْرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَفِي

(١) «زاد المسير في علم التفسير»: (٢/ ١٦٨).
(٢) «تفسير القرآن العظيم»: (٣/ ٥٠٠).

حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنهما، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُمَا مَوْقُوفَانِ لَا مَرْفُوعَانِ، كَمَا تَقَدَّمَ؛ وَمِنْ ثَمَّ، قَالَ قَائِلُونَ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ: إِنَّ الْمُرَادَ بِهَذَا الْإِشْهَادِ إِنَّمَا هُوَ فَطْرهم عَلَىٰ التَّوْحِيدِ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعِيَاضِ بْنِ حمار الْمُجَاشعي، وَمِنْ رِوَايَةِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ سَرِيعٍ؛ وَقَدْ فَسَّرَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ الْآيَةَ بِذَلِكَ)[١].

وقد حرر ابن القيم رحمه الله هذا المبحث في كتابه الجليل: (شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل)، واستوعب الأحاديث والآثار الواردة في هذا، وتكلم عليها، وخَلَص إلىٰ القول: (وأما تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ﴾ الآية به، ففيه ما فيه، وحديث عمر، لو صَحَّ، لم يكن تفسيرًا للآية، وبيانًا أن ذلك هو المراد بها، فلا يدل الحديث عليه؛ ولكن الآية دلت علىٰ أن هذا الأخذ من بني آدم، لا من آدم، وأنه من ظهورهم لا من ظهره، وأنهم ذرياتهم، أمة بعد أمة، وأنه إشهاد تقوم به عليهم الحجة له سبحانه، فلا يقول الكافر يوم القيامة: كنت غافلًا عن هذا، ولا يقول الولد المشرك: أشرك أبي وتبعته، فإنّ ما فطرهم اللَّه عليه من الإقرار بربوبيته، وأنه ربهم وخالقهم وفاطرهم، حجةٌ عليهم)[٢].

وقرر السعدي رحمه الله هذا القول، ورد القول الأول، فقال: (يقول تعالىٰ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾، أَيْ: أخرج من أصلابهم ذريتهم، وجعلهم يتناسلون ويتوالدون قرنا بعد قرن، ﴿وَ﴾ حين أخرجهم من بطون أمهاتهم وأصلاب آبائهم ﴿أَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾، أَيْ: قررهم بإثبات ربوبيته، بما أودعه في فطرهم من الإقرار،

(١) «تفسير القرآن العظيم»: (٣/ ٥٠٦). (٢) شفاء العليل: (١/ ٢٠٠).

بأنه ربهم وخالقهم ومليكهم، قالوا: ﴿بَلَىٰ﴾ قد أقررنا بذلك، فإن اللَّه تعالىٰ فطر عباده علىٰ الدين الحنيف القيم.

فكل أحد فهو مفطور علىٰ ذلك، ولكن الفطرة قد تُغير وتُبدل بما يَطرأ عليها من العقائد الفاسدة، ولهذا ﴿قَالُواْ بَلَىٰ شَهِدْنَآ أَن تَقُولُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾، أَيْ: إنما امتحناكم حتىٰ أقررتم بما تقرر عندكم، من أن اللَّه تعالىٰ ربكم، خشية أن تنكروا يوم القيامة، فلا تقروا بشيء من ذلك، وتزعمون أن حجة اللَّه ما قامت عليكم، ولا عندكم بها علم، بل أنتم غافلون عنها لاهون؛ فاليوم قد انقطعت حجتكم، وثبتت الحجة البالغة للَّه عليكم، أو تحتجون أيضًا بحجة أخرىٰ، فتقولون: ﴿إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْۖ﴾، فحذونا حذوهم، وتبعناهم في باطلهم، ﴿أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾؛ فقد أودع اللَّه في فطركم، ما يدلكم علىٰ أن ما مع آبائكم باطل، وأن الحق ما جاءت به الرسل، وهذا يقاوم ما وجدتم عليه آباءكم، ويعلو عليه.

نعم قد يعرض للعبد من أقوال آبائه الضالين، ومذاهبهم الفاسدة، ما يظنه هو الحق، وما ذاك إلا لإعراضه عن حجج اللَّه وبيناته، وآياته الأفقية والنفسية؛ فإعراضه عن ذلك، وإقباله علىٰ ما قاله المبطلون، ربما صيره بحالة يفضل بها الباطل علىٰ الحق؛ هذا هو الصواب في تفسير هذه الآيات.

وقد قيل: إن هذا يوم أخذ اللَّه الميثاق علىٰ ذرية آدم، حين استخرجهم من ظهره، وأشهدهم علىٰ أنفسهم، فشهدوا بذلك، فاحتج عليهم بما أقروا به في ذلك الوقت علىٰ ظلمهم في كفرهم، وعنادهم في الدنيا والآخرة، ولكن ليس في الآية ما يدل علىٰ هذا، ولا له مناسبة، ولا تقتضيه حكمة اللَّه تعالىٰ، والواقع شاهد بذلك؛ فإن هذا العهد والميثاق الذي ذكروا؛ أنه حين

أخرج اللَّه ذرية آدم من ظهره، حين كانوا في عالم كالذر، لا يذكره أحدٌ، ولا يخطر ببال آدميٍّ، فكيف يحتج اللَّه عليهم بأمر ليس عندهم به خبر، ولا له عين ولا أثر؟ ولهذا لما كان هذا أمرًا واضحًا جليًّا، قال تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْآيَٰتِ﴾، أَيْ: نبينها ونوضحها، ﴿وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ إلىٰ ما أودع اللَّه في فطرهم، وإلىٰ ما عاهدوا اللَّه عليه، فيرتدعون عن القبائح)[١].

فالراجح، واللَّه أعلم، أنّ المراد بذلك ميثاق الفطرة؛ بمعنىٰ أن اللَّه ﷻ قد فطر العباد علىٰ الإيمان به وتصديقه، واعتقاد صفات الكمال له، واعتقاد استحقاقه للألوهية سبحانه، وأن له العبودية المطلقة، فما من إنسانٍ علىٰ الفطرة السوية؛ لم يتأثر بشبهات المشبهين وضلالات المضلين، واجتيال شياطين الإنس والجن، إلا ويجد في قلبه نزوعًا إلىٰ الإيمان بخالقٍ له الأسماء الحسنىٰ، وصفات الكمال؛ فلو خُلّي وفطرته الأصلية لاعتقد هذا الاعتقاد، ولهذا جاء في الحديث القدسي: «خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ كُلَّهُمْ، وَإِنَّهُمْ أَتَتْهُمُ الشَّيَاطِينُ فَاجْتَالَتْهُمْ عَنْ دِينِهِمْ»[٢].

فهذا هو ميثاق الفطرة الذي غرسه اللَّه تعالىٰ في النفوس، وجعله في كينونة كل إنسان، وهو إحدىٰ الحجج عليه، لكن الذي تقوم به الحجة، ويترتب عليه الثواب والعقاب، الحجة الرسالية. والحجة الرسالية تستند علىٰ هذه الفطرة، فيكون لكلام اللَّه وكلام أنبيائه شاهد في قلب الإنسان؛ لما أودعه اللَّه تعالىٰ فيه من ميثاق الفطرة.

---

(١) «تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان»: (ص: ٣٠٨).
(٢) أخرجه مسلم: رقم (٢٨٦٥)، من حديث عياض بن حمار المجاشعي رضي الله عنه.

قوله: ٦٥- (وَقَدْ عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَىٰ، فِيمَا لَمْ يَزَلْ، عَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، وَعَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ النَّارَ، جُمْلَةً وَاحِدَةً، فَلا يُزادُ فِي ذَلِكَ الْعَدَدِ، وَلا يُنْقَصُ مِنْهُ):

عن عبد اللَّه بن عمرو رضي الله عنهما، قال: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَفِي يَدِهِ كِتَابَانِ، فَقَالَ: «أَتَدْرُونَ مَا هَذَانِ الكِتَابَانِ؟» فَقُلْنَا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِلَّا أَنْ تُخْبِرَنَا، فَقَالَ لِلَّذِي فِي يَدِهِ اليُمْنَىٰ: «هَذَا كِتَابٌ مِنْ رَبِّ العَالَمِينَ فِيهِ أَسْمَاءُ أَهْلِ الجَنَّةِ، وَأَسْمَاءُ آبَائِهِمْ وَقَبَائِلِهِمْ، ثُمَّ أُجْمِلَ عَلَىٰ آخِرِهِمْ، فَلَا يُزَادُ فِيهِمْ وَلَا يُنْقَصُ مِنْهُمْ أَبَدًا»، ثُمَّ قَالَ لِلَّذِي فِي شِمَالِهِ: «هَذَا كِتَابٌ مِنْ رَبِّ العَالَمِينَ فِيهِ أَسْمَاءُ أَهْلِ النَّارِ، وَأَسْمَاءُ آبَائِهِمْ وَقَبَائِلِهِمْ، ثُمَّ أُجْمِلَ عَلَىٰ آخِرِهِمْ، فَلَا يُزَادُ فِيهِمْ وَلَا يُنْقَصُ مِنْهُمْ أَبَدًا»، فَقَالَ أَصْحَابُهُ: فَفِيمَ العَمَلُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ كَانَ أَمْرٌ قَدْ فُرِغَ مِنْهُ؟ فَقَالَ: «سَدِّدُوا وَقَارِبُوا، فَإِنَّ صَاحِبَ الجَنَّةِ يُخْتَمُ لَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ، وَإِنْ عَمِلَ أَيَّ عَمَلٍ، وَإِنَّ صَاحِبَ النَّارِ يُخْتَمُ لَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، وَإِنْ عَمِلَ أَيَّ عَمَلٍ»، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدَيْهِ فَنَبَذَهُمَا، ثُمَّ قَالَ: «فَرَغَ رَبُّكُمْ مِنَ العِبَادِ، فَرِيقٌ فِي الجَنَّةِ، وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ»(١).

وأما قول اللَّه تعالىٰ: ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٣٩]، ليس فيه تغيير وتعديل لما في أم الكتاب؛ فإن المحو والإثبات يتعلق بالحسنات والسيئات، وليس بالمقادير المبرمة، وعلىٰ فرض أن المراد به التقدير، فليس المقصود ما في أم الكتاب، بل ما دون ذلك مما

(١) أخرجه الترمذي: رقم (٢١٤١)، وأحمد: رقم (٦٥٦٣)، وإسناده حسن.

انعقدت أسبابه، وتوافرت مقتضياته، ثم صرفه اللَّه بسابق علمه، وقدره، كقوله تعالىٰ في قوم يونس: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُواْ كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ ٱلْخِزْىِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَمَتَّعْنَٰهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [يونس: ٩٨]، فقد نزلت الملائكة بعذابهم، ثم تداركهم اللَّه برحمته؛ فيكون الذي في أم الكتاب مآلات الأمور.

قوله: ٦٦- (وَكَذَلِكَ أَفْعَالُهُمْ فِيمَا عَلِمَ مِنْهُمْ أَنْ يَفْعَلُوهُ، وَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ، وَالأَعْمَالُ بِالْخَوَاتِيمِ، وَالسَّعِيدُ مَنْ سَعِدَ بِقَضَاءِ اللَّهِ، وَالشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ بِقَضَاءِ اللَّهِ):

• قوله: (وَكَذَلِكَ أَفْعَالُهُمْ فِيمَا عَلِمَ مِنْهُمْ أَنْ يَفْعَلُوهُ، وَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ): عطف علىٰ ما تقدم من علم اللَّه تعالىٰ بعدد أهل الجنة وأهل النار، فكما علم ذلك سبحانه وتعالى من حيث المآلات، علم ذلك من حيث المقدمات، فقد علم سبحانه وتعالى أفعالهم؛ مَنْ سيطيعه ومَنْ سيعصيه، لا كما تقول القدرية: (إن الأمر أُنف)، وأنه أمر ونهىٰ، ولا يعلم من سيطيعه، ومن سيعصيه! فهذا وصف له بالجهل، تعالىٰ اللَّه عما يقولون، قال تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦].

وعَنْ حُذَيْفَةَ رضي الله عنه، قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ اللَّهَ يَصْنَعُ كُلَّ صَانِعٍ وَصَنْعَتَهُ»، وَتَلَا بَعْضُهُمْ عِنْدَ ذَلِكَ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾، فَأَخْبَرَ أَنَّ الصِّنَاعَاتِ وَأَهْلَهَا مَخْلُوقَةٌ)[1].

---

(١) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد: (ص: ٤٦)، وابن أبي عاصم في «السنة»: رقم (٣٥٧)، والحاكم في «المستدرك»: رقم: (٨٥)، وقال: علىٰ شرط مسلم، =

• قوله: (وَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ): هذه جملة قرآنية نبوية، قال تعالىٰ: ﴿فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ﴾ [الليل: ٧]، وقال: ﴿فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل: ١٠]، وقال ﷺ: «اعْمَلُوا، فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ»(١)؛ فاللَّه ﷻ منه الإيجاد والإعداد والإمداد، والهدىٰ والرشاد، والإضلال والإبعاد؛ ولذلك، إذا رأيت اللَّه تعالىٰ يستعملك في طاعاته، فهذا من عاجل بشرىٰ المؤمن، فاستبشر خيرًا، واحمد اللَّه، واغتبط بنعمة اللَّه، ولا يحملنك ذلك علىٰ الغرور، فتظن أنك قد أوتيت كتابك بيمينك؛ فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة؛ عليك أن تحذر من مكر اللَّه، وترجو رحمة اللَّه، فتكون بين الخوف والرجاء.

• قوله: (وَالأَعْمَالُ بِالْخَوَاتِيمِ، وَالسَّعِيدُ مَنْ سَعِدَ بِقَضَاءِ اللَّهِ، وَالشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ بِقَضَاءِ اللَّهِ): قال ﷺ: «الأَعْمَالُ بِالخَوَاتِيمِ»(٢)، وفي حديث عبد اللَّه بن مسعود رضي الله عنه المتقدم: «فَوَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، حَتَّىٰ مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، فَيَدْخُلُهَا، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّىٰ مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَيَدْخُلُهَا»(٣)؛ فالسعادة والشقاوة مقضيتان منذ الأزل.

فلهذا ينبغي للإنسان أن يسأل اللَّه تعالىٰ حسن الخاتمة، وكم من إنسان

= ووافقه الذهبي، وقال الألباني: (وهو كما قالا). انظر: «السلسلة الصحيحة»: رقم (١٦٣٧).

(١) أخرجه البخاري: رقم (٤٩٤٩)، ومسلم: رقم (٢٦٤٧)، بهذا اللفظ من حديث عليّ رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري: رقم (٦٦٠٧)، من حديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري: رقم (٣٢٠٨)، ومسلم: رقم (٢٦٤٣).

عاش دهرًا، علىٰ صلاحٍ ظاهرٍ، ثم خُتم له بردة وانتكاسة! وكم من إنسان عاش دهرًا، علىٰ عمل سوءٍ وضلالةٍ، ثم شرح اللَّه صدره للإسلام ومات عليه، وتقدم ذكر أمثلة علىٰ ذلك.

وهاتان الجملتان تبعثان في النفس الخوف والرهبة والقلق؛ لكن ليس المقصود أن يكون الإنسان في اضطراب وقلق بلا جدوىٰ، بل ثمرة ذلك أن يعلم العبد أن التوفيق بيد اللَّه، وأن الهدىٰ بيد اللَّه، وأن الدفع والرفع بيد اللَّه، كما قال: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤]؛ فيبقىٰ قلبه معلقًا باللَّه، ويتعرض لمراضي اللَّه، ويجتنب مساخطه؛ فلا يفهم من ذلك أن في الأمر مخاتلة واستزلال، فاللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ حكم عدل مقسط، إذا علم من عبده اهتداءً زاده هدىٰ، قال تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى وَءَاتَىٰهُمْ تَقْوَىٰهُمْ﴾ [محمد: ١٧]، لكن حينما يتمادىٰ به الأمر، ويطيش عنده الميزان، يعاقبه اللَّه بالخذلان، كما قال: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓا۟ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَـٰسِقِينَ﴾ [الصف: ٥]، أو كالذي يفوه بالكلمة العظيمة، لا يلقي لها بالًا، كما في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كَانَ رَجُلَانِ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ مُتَوَاخِيَيْنِ، فَكَانَ أَحَدُهُمَا يُذْنِبُ، وَالْآخَرُ مُجْتَهِدٌ فِي الْعِبَادَةِ، فَكَانَ لَا يَزَالُ الْمُجْتَهِدُ يَرَىٰ الْآخَرَ عَلَىٰ الذَّنْبِ، فَيَقُولُ: أَقْصِرْ، فَوَجَدَهُ يَوْمًا عَلَىٰ ذَنْبٍ، فَقَالَ لَهُ: أَقْصِرْ، فَقَالَ: خَلِّنِي وَرَبِّي، أَبُعِثْتَ عَلَيَّ رَقِيبًا؟ فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ، أَوْ لَا يُدْخِلُكَ اللَّهُ الْجَنَّةَ، فَقَبَضَ أَرْوَاحَهُمَا، فَاجْتَمَعَا عِنْدَ رَبِّ الْعَالَمِينَ، فَقَالَ لِهَذَا الْمُجْتَهِدِ: أَكُنْتَ بِي عَالِمًا، أَوْ كُنْتَ عَلَىٰ مَا فِي يَدِي قَادِرًا؟ وَقَالَ لِلْمُذْنِبِ: اذْهَبْ فَادْخُلِ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِي، وَقَالَ لِلْآخَرِ: اذْهَبُوا بِهِ إِلَىٰ النَّارِ»، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَتَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ

أَوْبَقَتْ دُنْيَاهُ وَآخِرَتَهُ)[١]؛ نسأل اللَّه العصمة والسلامة.

قوله: ٦٧- (وَأَصْلُ الْقَدَرِ سِرُّ اللَّهِ تَعَالَىٰ فِي خَلْقِهِ، لَمْ يَطَّلِعْ عَلَىٰ ذَلِكَ مَلَكٌ مُقَرَّبٌ، وَلا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ، وَالتَّعَمُّقُ وَالنَّظَرُ فِي ذَلِكَ ذَرِيعَةُ الْخُذْلانِ، وَسُلَّمُ الْحِرْمَانِ، وَدَرَجَةُ الطُّغْيَانِ، فَالْحَذَرَ، كُلَّ الْحَذَرِ، مِنْ ذَلِكَ، نَظَرًا وَفِكْرًا وَوَسْوَسَةً، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ طَوَىٰ عِلْمَ الْقَدَرِ عَنْ أَنَامِهِ، وَنَهَاهُمْ عَنْ مَرَامِهِ، كما قال تعالىٰ في كتابه: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]؛ فَمَنْ سَأَلَ: لِمَ فَعَلَ؟ فَقَدْ رَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ، وَمَنْ رَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ، كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ):

• قوله: (وَأَصْلُ الْقَدَرِ سِرُّ اللَّهِ تَعَالَىٰ فِي خَلْقِهِ، لَمْ يَطَّلِعْ عَلَىٰ ذَلِكَ مَلَكٌ مُقَرَّبٌ، وَلا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ): معنىٰ أن أصل القدر سر اللَّه في خلقه: أن اللَّه تعالىٰ أخفاه، ولم يطلع عليه أحدًا من خلقه، فلا يعلمون به إلا بعد حصوله، قال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٩]، وربما أطلع اللَّه بعض ملائكته أو أنبيائه علىٰ شيء من غيبه، كما قال: ﴿فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ۝٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن: ٢٦-٢٧]، ولهذا وصفه تعالىٰ بأنه: ﴿كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ﴾ [الواقعة: ٧٨]، و﴿لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢٢].

• قوله: (وَالتَّعَمُّقُ وَالنَّظَرُ فِي ذَلِكَ ذَرِيعَةُ الْخُذْلانِ، وَسُلَّمُ الْحِرْمَانِ، وَدَرَجَةُ الطُّغْيَانِ): التعمق المذموم هو ما حمل صاحبه علىٰ استكناه سر القدر، أو الطعن في حكمة اللَّه، أو ضرب النصوص بعضها ببعض، وعليه تحمل الأحاديث الواردة في النهي عن الخوض في القدر، ومن أمثلتها:

(١) أخرجه مسلم: رقم (٢٦٢١)، من حديث جندب بن عبد اللَّه البجلي رضي الله عنه.

- حديث عَبْدِ اللَّهِ بن مسعود رضي الله عنه، قَالَ: قال رسولُ اللَّه ﷺ: «إِذَا ذُكِرَ أَصْحَابِي فَأَمْسِكُوا، وَإِذَا ذُكِرَتِ النُّجُومُ فَأَمْسِكُوا، وَإِذَا ذُكِرَ الْقَدَرُ فَأَمْسِكُوا»(١).

- حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال: (خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ذَاتَ يَوْمٍ، وَالنَّاسُ يَتَكَلَّمُونَ فِي الْقَدَرِ، قَالَ: وَكَأَنَّمَا تَفَقَّأَ فِي وَجْهِهِ حَبُّ الرُّمَّانِ، مِنَ الْغَضَبِ، قَالَ: فَقَالَ لَهُمْ: «مَا لَكُمْ تَضْرِبُونَ كِتَابَ اللَّهِ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ؟ بِهَذَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ»، قَالَ: فَمَا غَبَطْتُ نَفْسِي بِمَجْلِسٍ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمْ أَشْهَدْهُ، بِمَا غَبَطْتُ نَفْسِي بِذَلِكَ الْمَجْلِسِ، أَنِّي لَمْ أَشْهَدْهُ)(٢).

فالاشتغال به على هذا النحو سبب لعدم التوفيق للهدى، والحرمان من الصواب، والخروج إلى صورٍ من التجني والعدوان، فإنه ضرب من الجدل المذموم، وفي الحديث: «مَا ضَلَّ قَوْمٌ بَعْدَ هُدًى كَانُوا عَلَيْهِ إِلَّا أُوتُوا الجَدَلَ»(٣).

---

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير»: رقم (١٠٤٤٨)، وأبو نعيم في «الحلية»: (٤/ ١٠٨)، وحسنه العراقي في «المغني عن حمل الأسفار»: (ص ٣٩)، وابن حجر في «فتح الباري»: (١١/ ٤٧٧)، وقواه الألباني بمجموع طرقه في «السلسلة الصحيحة»: (١/ ٧٥) رقم (٣٤)، وضعفه البيهقي في «القضاء والقدر»: (ص: ٢٩١)، وشيخ الإسلام ابن تيمية في «أحاديث القصاص»: (ص: ٨٦)، وأشار إلى ضعفه ابن القيم في «مفتاح دار السعادة»: (٢/ ٢١٤)، وابن رجب في «بيان فضل علم السلف»، كما في «مجموع رسائل ابن رجب»: (٣/ ١٤).

(٢) أخرجه أحمد: رقم (٦٦٦٨)، وابن ماجه: رقم (٨٥)، وصححه الأرنؤوط، وحسنه الألباني.

(٣) أخرجه الترمذي: رقم (٣٢٥٣)، وصححه، وابن ماجه: رقم (٤٨)، وأحمد: رقم =

وليس مقتضىٰ الأحاديث السابقة أن الإنسان لا يتعلم هذا الأصل العظيم، فقد جاء في القرآن العظيم، ومحكم السنة، بل المقصود أن لا يتعمق في المباحث الكلامية التي يفرضها المتكلمون الضالون.

• قوله: (فَالْحَذَرَ كُلَّ الْحَذَرِ مِنْ ذَلِكَ، نَظَرًا وَفِكْرًا وَوَسْوَسَةً): المشار إليه التعمق في أصل القدر، وهذه الكلمات الثلاث ذات معان يفضي بعضها إلىٰ بعض؛ فتبتدئ بالنظر، ثم تستحيل إلىٰ فكر، ثم تؤول إلىٰ وسوسة.

والوسوسة: مرض نفسي معروف، يُصيب الناس في أمور متعددة: تارة يصيبهم في عباداتهم؛ في الطهارات والصلاة، وتارة يصيبهم في عقائدهم بالتساؤلات المريبة المظلمة، والظنون الفاسدة، والخيالات المغربة، وتارة يصيبهم في معاشهم؛ ما يدري هل فعل؟ أو لم يفعل؟ فالتعمق في أصل القدر يفضي إلىٰ نوع من الضلالات الذهنية، والاعوجاج في طرائق التفكير؛ والعقل يعتل كما يعتل البدن؛ فعلىٰ الإنسان أن يحفظ عقله من الاستهلاك في الوسوسة؛ ولهذا كان من الضرورات الخمس: حفظ العقل؛ فعود نفسك، يا طالب العلم، أن يكون تفكيرك مستقيمًا، ونظرك صائبًا، وإياك أن تبني نتائج علىٰ مقدمات فاسدة، فلا تعتمد علىٰ الأوهام والظنون؛ فإن الظن لا يغني من الحق شيئًا، واجعل مبنىٰ علمك علىٰ اليقين أو علىٰ غلبة الظن.

وكان السلف يتعاملون مع هذا الصنف بالتعزير والتغليظ، ومن أشهر ما يروىٰ في ذلك قصة صبيغ بن عسل، فقد روىٰ الآجري رَحِمَهُ اللَّهُ بسنده، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ: (أَنَّ رَجُلًا، مِنْ بَنِي تَمِيمٍ، يُقَالُ لَهُ: صَبِيغُ بْنُ عَسَلٍ، قَدِمَ

= (٢٢٢٠٤)، من حديث أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وإسناده حسن.

الْمَدِينَةَ، وَكَانَتْ عِنْدَهُ كُتُبٌ، فَجَعَلَ يَسْأَلُ عَنْ مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ عُمَرَ رضي الله عنه فَبَعَثَ إِلَيْهِ، وَقَدْ أَعَدَّ لَهُ عَرَاجِينَ النَّخْلِ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ جَلَسَ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: مَنْ أَنْتَ؟ فَقَالَ: أَنَا عَبْدُ اللَّهِ صَبِيغٌ، فَقَالَ عُمَرُ: وَأَنَا عَبْدُ اللَّهِ عُمَرُ، ثُمَّ أَهْوَىٰ إِلَيْهِ، فَجَعَلَ يَضْرِبُهُ بِتِلْكَ الْعَرَاجِينِ، فَمَا زَالَ يَضْرِبُهُ حَتَّىٰ شَجَّهُ، فَجَعَلَ الدَّمُ يَسِيلُ عَلَىٰ وَجْهِهِ، فَقَالَ: حَسْبُكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَدْ وَاللَّهِ ذَهَبَ الَّذِي كُنْتُ أَجِدُ فِي رَأْسِي، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَنْ يَسْأَلُ عَنْ تَفْسِيرِ: ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا ۝١ فَٱلْحَٰمِلَٰتِ وِقْرًا﴾ [الذاريات: ١، ٢]، اسْتَحَقَّ الضَّرْبَ، وَالتَّنْكِيلَ بِهِ، وَالْهِجْرَةَ، قِيلَ لَهُ: لَمْ يَكُنْ ضَرْبُ عُمَرَ رضي الله عنه لَهُ بِسَبَبِ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَلَكِنْ لَمَّا تَأَدَّىٰ إِلَىٰ عُمَرَ مَا كَانَ يَسْأَلُ عَنْهُ مِنْ مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَرَاهُ عَلِمَ أَنَّهُ مَفْتُونٌ، قَدْ شَغَلَ نَفْسَهُ بِمَا لَا يَعُودُ عَلَيْهِ نَفْعُهُ، وَعَلِمَ أَنَّ اشْتِغَالَهُ بِطَلَبِ عِلْمِ الْوَاجِبَاتِ؛ مِنْ عِلْمِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ أَوْلَىٰ بِهِ، وَتَطَلُّبُ عِلْمِ سُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوْلَىٰ بِهِ، فَلَمَّا عَلِمَ أَنَّهُ مُقْبِلٌ عَلَىٰ مَا لَا يَنْفَعُهُ، سَأَلَ عُمَرُ اللَّهَ تَعَالَىٰ أَنْ يُمَكِّنَهُ مِنْهُ، حَتَّىٰ يُنَكِّلَ بِهِ، وحَتَّىٰ: يُحَذِّرُ غَيْرَهُ؛ لِأَنَّهُ رَاعٍ يَجِبُ عَلَيْهِ تَفَقُّدُ رَعِيَّتِهِ فِي هَذَا وَفِي غَيْرِهِ، فَأَمْكَنَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ مِنْهُ، وَقَدْ قَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: سَيَكُونُ أَقْوَامٌ يُجَادِلُونَكُمْ بِمُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ فَخُذُوهُمْ بِالسُّنَنِ؛ فَإِنَّ أَصْحَابَ السُّنَنِ أَعْلَمُ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَىٰ)[1]، قال الحافظ ابن كثير رحمه الله: (وكأنه، والله أعلم، إنما ضربه لما ظهر له حاله أن سؤاله سؤال استشكال، لا سؤال استرشاد واستدلال، كما قد يفعله كثير من المتفلسفة الجهال، والمبتدعة الضلال؛ فنسأل الله

(١) «الشريعة» للآجري: (١/ ٤٨٣)، رقم (١٥٣)، وأخرج القصة ابن بطة في «الإبانة الكبرىٰ»: رقم (٧٨٩)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة»: رقم (١١٣٨).

العافية في هذه الدنيا، وفي المآل)[١].

فهذا اللون من النظر والفكر والوسوسة، الذي يُستدعىٰ ويُستمرأ ويُبث، لا ريب أنه ذريعة الخذلان، وسلم الحرمان، ودرجة الطغيان؛ لكن ثمَّ نوع آخر من الوسوسة، وهو ما يبتلىٰ به بعض الصالحين والصالحات، من خطرات تقشعر لها أجسادهم، وتضيق بها صدورهم، ويتمنون الفكاك منها، ويعانون في مدافعتها، وهو ما يسمىٰ بالوسواس القهري، فهذا من نوع البلاء.

وقد وقع ذلك لأصحاب النبي ﷺ، أو لبعضهم؛ فعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: (جَاءَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، فَسَأَلُوهُ: إِنَّا نَجِدُ فِي أَنْفُسِنَا مَا يَتَعَاظَمُ أَحَدُنَا أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ، قَالَ: «وَقَدْ وَجَدْتُمُوهُ؟» قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «ذَاكَ صَرِيحُ الْإِيمَانِ»)[٢].

وعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بن مسعود رضي الله عنه، قَالَ: (سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْوَسْوَسَةِ، قَالَ: «تِلْكَ مَحْضُ الْإِيمَانِ»)[٣].

والمشار إليه في الموضعين بصريح الإيمان ومحضه، ليس الوسوسة؛ فإن الوسوسة لا يمكن أن تكون إيمانًا، وإنما هو تعاظمهم واستشناعهم، ونفرتهم منها، فإنه دليل علىٰ صراحة الإيمان في قلوبهم.

• قوله: (فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ طَوَىٰ عِلْمَ الْقَدَرِ عَنْ أَنَامِهِ، وَنَهَاهُمْ عَنْ مَرَامِهِ):

الأنام: الخلق، والمرام: المطلب، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ

(١) «مسند الفاروق»: (٢/ ٦٠٦-٦٠٧).

(٢) أخرجه مسلم: رقم (١٣٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه مسلم: رقم (١٣٣)، من حديث عبد اللَّه بن مسعود رضي الله عنه.

يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، وإنما أظهر علم الشرع لأنامه، وندبهم لالتزامه.

• قوله: (فَمَنْ سَأَلَ: لِمَ فَعَلَ؟ فَقَدْ رَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ، وَمَنْ رَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ، كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ): لأن الكتاب قد حكم بأنه: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾؛ فمن سأل: لم فعل كذا؟ لم قضىٰ بكذا؟ فقد رد حكم الكتاب.

قوله: ٦٨- (فَهذا جُمْلَةُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مَنْ هُوَ مُنَوَّرٌ قَلْبُهُ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ تَعَالَىٰ، وَهِيَ دَرَجَةُ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ؛ لأَنَّ الْعِلْمَ عِلْمَانِ: عِلْمٌ فِي الْخَلْقِ مَوْجُودٌ، وَعِلْمٌ فِي الْخَلْقِ مَفْقُودٌ. فَإِنْكَارُ الْعِلْمِ الْمَوْجُودِ كُفْرٌ، وَادِّعَاءُ الْعِلْمِ الْمَفْقُودِ كُفْرٌ، وَلا يَثْبُتُ الإِيمَانُ إِلَّا بِقَبُولِ الْعِلْمِ الْمَوْجُودِ، وَتَرْكِ طَلَبِ الْعِلْمِ الْمَفْقُودِ):

• قوله: (فَهذا جُمْلَةُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مَنْ هُوَ مُنَوَّرٌ قَلْبُهُ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ تَعَالَىٰ): أي: المشار إليه ما تقدم تقريره من مسائل القدر؛ كأن المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ يريد قارئُ متْنِه أن يقنع بهذا القدر، وإلا فثم لغط كثير، وأخذ ورد، بين الراسخين والزائغين، وإيرادات كثيرة يضطر أهل السنة والجماعة إلىٰ الرد عليها وكشف زيفها؛ فمن عوفي فليحمد اللَّه، ومن ابتلي بمثل هؤلاء فليجرد لهم سيف الحق، ويرد عليهم، وينقض شبهاتهم، فإن الحق أبلج، والباطل لجلج، وما من شبهة إلا وتدحضها حجة، وما من قاصمة إلا لها من اللَّه عاصمة، قال تعالىٰ: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌۚ وَلَكُمُ ٱلْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ١٨].

• وقوله: (مُنَوَّرٌ قَلْبُهُ): «منوَّر القلب»: المستنير بوحي اللَّه، كما قال: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَاۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ

نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَاۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢].

• وقوله: (مِنْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ تَعَالَىٰ): «أولياء اللَّه» هم المؤمنون المتقون، كما قال تعالىٰ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٦٢ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦٢، ٦٣]، ونور الإيمان يتفاوت في قلوبهم تفاوتًا كبيرًا، قال ابن أبي العز رَحِمَهُ اللَّهُ: (تَفَاوُتُ نُورِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فِي قُلُوبِ أَهْلِهَا لَا يُحصِيهِ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَىٰ: فَمِنَ النَّاسِ مَنْ نُورُهَا فِي قَلْبِهِ كَالشَّمْسِ، وَمِنْهُمْ مَنْ نُورُهَا فِي قَلْبِهِ كَالْكَوْكَبِ الدُّرِّيِّ، وَآخَرُ كَالْمِشْعَلِ الْعَظِيمِ، وَآخَرُ كَالسِّرَاجِ الْمُضِيءِ، وَآخَرُ كَالسِّرَاجِ الضَّعِيفِ. وَلِهَذَا تَظْهَرُ الْأَنْوَارُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَيْمَانِهِمْ، وَبَيْنَ أَيْدِيهِمْ، عَلَىٰ هَذَا الْمِقْدَارِ، بِحَسَبِ مَا فِي قُلُوبِهِمْ مِنْ نُورِ الْإِيمَانِ وَالتَّوْحِيدِ عِلْمًا وَعَمَلًا، وَكُلَّمَا اشْتَدَّ نُورُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ، وَعَظُمَ، أَحْرَقَ مِنَ الشُّبُهَاتِ وَالشَّهَوَاتِ بِحَسَبِ قُوَّتِهِ، بِحَيْثُ إِنَّهُ رُبَّمَا وَصَلَ إِلَىٰ حَالٍ لَا يُصَادِفُ شَهْوَةً، وَلَا شُبْهَةً، وَلَا ذَنْبًا إِلَّا أَحْرَقَهُ، وَهَذِهِ حَالُ الصَّادِقِ فِي تَوْحِيدِهِ؛ فَسَمَاءُ إِيمَانِهِ قَدْ حُرِسَتْ بِالرُّجُومِ مِنْ كُلِّ سَارِقٍ)(١).

• قوله: (وَهِيَ دَرَجَةُ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ): ليس العلم عن كثرة الكتب، وكثرة المرويات، والإحاطة بالمسائل الخلافيات، وإنما هو فقه عميق، وفهم دقيق، ونور يقذفه اللَّه تعالىٰ في القلب؛ يميز به المقاصد.

• قوله: (لِأَنَّ الْعِلْمَ عِلْمَانِ: عِلْمٌ فِي الْخَلْقِ مَوْجُودٌ، وَعِلْمٌ فِي الْخَلْقِ مَفْقُودٌ. فَإِنْكَارُ الْعِلْمِ الْمَوْجُودِ كُفْرٌ، وَادِّعَاءُ الْعِلْمِ الْمَفْقُودِ كُفْرٌ): العلم الموجود: هو الشرع، والعلم المفقود: هو القدر؛ فمن أنكر الشرع فقد

(١) «شرح الطحاوية»: (٢/ ٤٦٤).

كفر، كغلاة الجبرية، ومن ادعىٰ أنه يقدر فعله، كالقدرية، فقد كفر.

• قوله: (وَلا يَثْبُتُ الإِيمَانُ إِلَّا بِقَبُولِ الْعِلْمِ الْمَوْجُودِ، وَتَرْكِ طَلَبِ الْعِلْمِ الْمَفْقُودِ): فلا يثبت وصف الإيمان إلا بقبول الشرع، كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٥١]، وترك استكناه القدر والاعتراض عليه، كما قال تعالىٰ: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِۗ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥۚ﴾ [التغابن: ١١]، وهذه طريقة أهل الإيمان، وينشأ عنها ثمرات عظيمة جدًّا، أجلها هداية القلب، وقال تعالىٰ: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٢٢﴾ لِّكَيْلَا تَأْسَوْاْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُواْ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [الحديد: ٢٢- ٢٣]؛ فالمؤمن إن أصابته سراء شكر، وإن أصابته ضراء صبر، فإن فاتك شيء مما ترجو بقاءه، أو نواله، تعلم أن اللَّه لم يكتبه لك، فيطمئن قلبك، وتقول: لو قُدر لكان، وحين تظفر بشيء مما ترجوه من متاع الدنيا، لا يستخفنك الأشر والبطر، كما قال قارون: ﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِيٓۚ﴾ [القصص: ٧٨]، بل تقول كما قال سليمان عليه السلام: ﴿هَٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِيٓ ءَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُۖ﴾ [النمل: ٤٠]؛ فالإيمان بالقدر يُنشئ نفسًا مستقرة مطمئنة، لا تعصف بها الأحوال المختلفة، قال ﷺ: «عَجَبًا لِأَمْرِ الْمُؤْمِنِ، إِنَّ أَمْرَهُ كُلَّهُ خَيْرٌ، وَلَيْسَ ذَاكَ لِأَحَدٍ إِلَّا لِلْمُؤْمِنِ، إِنْ أَصَابَتْهُ سَرَّاءُ شَكَرَ، فَكَانَ خَيْرًا لَهُ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَّاءُ، صَبَرَ فَكَانَ خَيْرًا لَهُ»(١)؛ فما من حيٍّ يدب علىٰ وجه الأرض؛ من مؤمن وكافر، وبر وفاجر، إلا وهو عرضة لنوعين من الأقدار: إما أقدار سارة، وإما أقدار

---

(١) أخرجه مسلم: رقم (٢٩٩٩)، من حديث صهيب رضي الله عنه.

مؤلمة، فمن قابل السراء بالشكران، والضراء بالصبر والسلوان، فهو السعيد، والعكس بالعكس، قال تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكْرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ ﴿١٥﴾ وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَهَٰنَنِ ﴿١٦﴾ كَلَّا﴾ [الفجر: ١٥ - ١٧]، أي ليس الأمر كما تظنون؛ ليس مجرد عطائنا دليل كرامة، ولا منعنا دليل هوان؛ فمن إذا أعطي شكر، وإذا منع صبر، فهو الكريم، ومن إذا أعطي بطر، وإذا منع سخط واكفهر، فهو المهين.

ومن مفاتيح السعادة: قوله ﷺ: «الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ، خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَىٰ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلٍّ خَيْرٌ. احْرِصْ عَلَىٰ مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ وَلَا تَعْجَزْ، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ، فَلَا تَقُلْ لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَانَ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ قَدَرُ اللَّهِ وَمَا شَاءَ فَعَلَ، فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ»(١)؛ فقد رسم النبي ﷺ خطة المستقبل، وخطة الماضي، بكلمات محكمة معدودة:

فخطة المستقبل تقوم علىٰ ثلاثة أمور:

- (احْرِصْ عَلَىٰ مَا يَنْفَعُكَ): أي: استجمع همك وجهدك في تحصيل كل ما ينفعك في دينك ودنياك.

- (وَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ): استعن بمعبودك للوصول إلىٰ مقصودك، ولا تعتمد علىٰ كدِّ يمينك، وعرق جبينك.

- (وَلَا تَعْجَزْ): أي: دع الكسل والوهن والعجز، وعبارات التثبيط من جنس: ربما، ويمكن، وقد، ولعل.

وخطة الماضي تقوم علىٰ أمرين:

(١) أخرجه مسلم: رقم (٢٦٦٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

- ﴿فَلَا تَقُلْ لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَانَ كَذَا وَكَذَا﴾: ترك التحسر والأسىٰ علىٰ ما فات؛ فقد رُفعت الأقلام، وجفت الصحف؛ فلا جدوىٰ من اللو؛ ﴿فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ﴾.

- ﴿وَلَكِنْ قُلْ قَدَرُ اللَّهِ وَمَا شَاءَ فَعَلَ﴾: التعويل علىٰ الرضا والتسليم.

هذا هو المقياس الشرعي، وهذه أعظم ثمرة يحصلها الإنسان في باب القدر، فتهون عليه مصائب الدنيا، ولا يستخفه الأشر والبطر؛ ولهذا تجدون في أهل الإسلام، من القدرة علىٰ تحمل المصائب، ما لا يوجد عند الأمم الأخرىٰ؛ فمعدلات الانتحار في الأمم الكافرة، من اليهود والنصارىٰ، والذين لا يعلمون، أضعاف ما لدىٰ المسلمين؛ يَرىٰ أحدهم أن المخرج من مصيبة حلت به أن يرمي نفسه من شاهق، أو يتعاطىٰ جملة من العقاقير ليموت من ساعته، أو يستنشق عادم الدخان، أو يرمي نفسه بين قضبان سكة الحديد، أو تحت عجلات السيارات! يظن المسكين أنه بذلك ينهي معاناته، وإنما انتقل من شقاء إلىٰ شقاء أعظم منه؛ أما أهل الإيمان فحالهم كما قال اللَّه ﷻ: ﴿ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتۡهُم مُّصِيبَةٞ قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ ۝١٥٦ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ صَلَوَٰتٞ مِّن رَّبِّهِمۡ وَرَحۡمَةٞۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُهۡتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦- ١٥٧].

وكما أنه يبني النفس المؤمنة كذلك يبني الأمة بأجمعها، فالأمة التي تؤمن بالقدر أمة قوية، أمة حريصة علىٰ تحقيق مقاصدها، ودفع المخاطر عنها، وحين يختل الإيمان بالقدر، وتصبح القياسات مادية بحتة، لا مكان للتوكل واليقين، وحسن الظن، والدعاء، في حسبانها؛ فيكلهم اللَّه إلىٰ أنفسهم.

قوله: ٦٩- (وَنُؤْمِنُ بِاللَّوْحِ وَالْقَلَمِ، وَبِجَمِيعِ مَا فِيهِ قَدْ رُقِمَ، فَلَوِ اجْتَمَعَ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ كَتَبَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ فِيهِ أَنَّهُ كَائِنٌ؛ لِيَجْعَلُوهُ غَيْرَ كَائِنٍ، لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ، وَلَوِ اجْتَمَعُوا كُلُّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ لَمْ يَكْتُبْهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ فِيه أَنَهُ غَيْرُ كَائِن؛ لِيَجْعَلُوهُ كَائِنًا، لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ، جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَا أَخْطَأَ الْعَبْدَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ، وَمَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ):

• قوله: (وَنُؤْمِنُ بِاللَّوْحِ وَالْقَلَمِ، وَبِجَمِيعِ مَا فِيهِ قَدْ رُقِمَ): ورد ذكر اللوح والقلم في النصوص؛ فوجب الإيمان بهما، قال تعالىٰ: ﴿فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢٢]، وورد في السنة، في حديث فيه ضعف: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ لَوْحًا مَحْفُوظًا مِنْ دُرَّةٍ بَيْضَاءَ، صَفَحَاتُهَا مِنْ يَاقُوتَةٍ حَمْرَاءَ، قَلَمُهُ نُورٌ»(١)، وليس في القرآن ذكر قلم القدر، وورد ذكره في السنة في حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه، المتقدم: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ، فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ قَالَ: رَبِّ، وَمَاذَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبْ مَقَادِيرَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّىٰ تَقُومَ السَّاعَةُ»(٢).

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: (قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي رَجُلٌ شَابٌّ، وَأَنَا أَخَافُ عَلَىٰ نَفْسِي العَنَتَ، وَلَا أَجِدُ مَا أَتَزَوَّجُ بِهِ النِّسَاءَ، فَسَكَتَ عَنِّي، ثُمَّ قُلْتُ: مِثْلَ ذَلِكَ، فَسَكَتَ عَنِّي، ثُمَّ قُلْتُ: مِثْلَ ذَلِكَ، فَسَكَتَ عَنِّي، ثُمَّ قُلْتُ

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير»: رقم (١٢٥١١)، واللفظ له، وأبو الشيخ في «العظمة»: (٢/ ٤٩٦)، وأبو نعيم في «الحلية»: (٤/ ٣٠٥)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وإسناده ضعيف. وقد روي موقوفًا علىٰ ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه أبو داود: رقم (٤٧٠٠)، واللفظ له، والترمذي: رقم (٢١٥٥)، وأحمد: رقم (٢٢٧٠٥)، وإسناده حسن.

مِثْلَ ذَلِكَ، فَقال النبي ﷺ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، جَفَّ القَلَمُ بِمَا أَنْتَ لَاقٍ، فَاخْتَصِ عَلَىٰ ذَلِكَ أَوْ ذَرْ»(١).

وعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه، قَالَ: (جَاءَ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكِ بْنِ جُعْشُمٍ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بَيِّنْ لَنَا دِينَنَا كَأَنَّا خُلِقْنَا الْآنَ، فِيمَا الْعَمَلُ الْيَوْمَ؟ أَفِيمَا جَفَّتْ بِهِ الْأَقْلَامُ، وَجَرَتْ بِهِ الْمَقَادِيرُ، أَمْ فِيمَا نَسْتَقْبِلُ؟ قَالَ: «لَا، بَلْ فِيمَا جَفَّتْ بِهِ الْأَقْلَامُ، وَجَرَتْ بِهِ الْمَقَادِيرُ»)(٢).

❁ ❁ ❁

(١) أخرجه البخاري: رقم (٥٠٧٦).
(٢) أخرجه مسلم: رقم (٢٦٤٨).

أنواع الأقلام

دلت النصوص علىٰ أربعة أقلام:

القلم الأول: هو المذكور مع اللوح، وهو الذي كتب اللَّه تعالىٰ فيه مقادير الخلائق؛ وهو أفضلها وأجلها، وأشملها للمقادير المرقومة في اللوح المحفوظ.

القلم الثاني: قلم عام لبني آدم بعد خلق أبيهم؛ بمعنىٰ أن القلم الأول كتب اللَّه فيه عموم المقادير، ما يتعلق ببني آدم، وما يتعلق بسائر الكائنات؛ ثم قلم آخر كتب اللَّه ﷻ به مقادير بني آدم.

القلم الثالث: قلم الجنين، الذي يرسل إليه الملك، فيؤمر بكتب رزقه، وأجله، وعمله، وشقي أو سعيد.

والقلم الرابع: قلم التكليف الذي في الحديث: «رُفِعَ القلمُ عن ثلاثةٍ: عن النائم حتىٰ يستيقظَ، وعن المُبتَلَىٰ حتىٰ يبرأ، وعن الصَّبى حتىٰ يَكْبَرَ»(١)، وليس بين هذه الأقلام تعارض، بل خصوص وعموم.

---

(١) أخرجه أبو داود: رقم (٤٤٠٣)، والترمذي: رقم (١٤٢٣)، وابن ماجه: رقم (٢٠٤٢)، وأحمد: رقم (١٣٢٨)، وابن خزيمة في «صحيحه»: رقم (١٠٠٣)، وابن حبان: رقم (١٤٣)، والحاكم في «المستدرك»: رقم (٩٤٩)، من حديث عليّ رضي الله عنه، قال الترمذي بعد تخريجه الحديث: (والعمل علىٰ هذا الحديث عند أهل العلم)، وقد روي أيضًا من حديث عائشة، وأبي هريرة رضي الله عنهما. والحديث صحيح بمجموع طرقه وشواهده.

• قوله: (فَلَوِ اجْتَمَعَ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ كَتَبَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ فِيهِ أَنَّهُ كَائِنٌ؛ لِيَجْعَلُوهُ غَيْرَ كَائِنٍ، لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ، وَلَوِ اجْتَمَعُوا كُلُّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ لَمْ يَكْتُبْهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ فِيه أَنَهُ غَيْرُ كَائِن؛ لِيَجْعَلُوهُ كَائِنًا، لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ، جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ): دلّ علىٰ هذه الجمل حديث سراقة رضي الله عنه، المتقدم، وحديث ابن عباس رضي الله عنهما، أن رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قال: «احْفَظِ اللَّهَ يَحْفَظْكَ، احْفَظِ اللَّهَ تَجِدْهُ تُجاهَك، وَإِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللَّهَ، وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ، وَاعْلَمْ أَنَّ الْأُمَّةَ لَوِ اجْتَمَعُوا عَلَىٰ أَنْ يَنْفَعُوكَ، لَمْ يَنْفَعُوكَ إِلا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ لَكَ، وَلَوِ اجْتَمَعُوا عَلَىٰ أَنْ يَضُرُّوكَ، لَمْ يَضُرُّوكَ إِلا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ، رُفِعَتِ الْأَقْلامُ، وَجَفَّتِ الصُّحُفُ»[(١)].

وجاء في موعظة عبادة بن الصامت رضي الله عنه، لابنه: (يَا بُنَيَّ، إِنَّكَ لَنْ تَجِدَ طَعْمَ حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ حَتَّىٰ تَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وَمَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ)[(٢)].

❁ ❁ ❁

---

(١) أخرجه الترمذي: رقم (٢٥١٦)، وقال: حسن صحيح؛ وأحمد: رقم (٢٦٦٩)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وإسناده حسن.

(٢) أخرجه أبو داود: رقم (٤٧٠٠)، وأحمد: رقم (٢٢٧٠٥).

قوله: ٧٠- (وَعَلَىٰ الْعَبْدِ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ قَدْ سَبَقَ عِلْمُهُ فِي كُلِّ كَائِنٍ مِنْ خَلْقِهِ، فَقَدَّرَ ذَلِكَ تَقْدِيرًا مُحْكَمًا مُبْرَمًا، لَيْسَ فِيهِ نَاقِضٌ وَلا مُعَقِّبٌ، وَلا مُزِيلٌ وَلا مُغَيِّرٌ وَلا مُحَوِّلٌ، وَلا نَاقِصٌ وَلا زَائِدٌ مِنْ خَلْقِهِ فِي سَمَاوَاتِهِ وَأَرْضِهِ. وَذَلِكَ مِنْ عَقْدِ الإِيمَانِ، وَأُصُولِ الْمَعْرِفَةِ، وَالاعْتِرَافِ بِتَوْحِيدِ اللَّهِ تَعَالَىٰ وَرُبُوبِيَّتِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨]، فَوَيْلٌ لِمَنْ صَارَ لِلَّهِ تَعَالَىٰ فِي الْقَدَرِ خَصِيمًا، وَأَحْضَرَ لِلنَّظَرِ فِيهِ قَلْبًا سَقِيمًا، لَقَدِ الْتَمَسَ بِوَهْمِهِ فِي فَحْصِ الْغَيْبِ سِرًّا كَتِيمًا، وَعَادَ بِمَا قَالَ فِيهِ أَفَّاكًا أَثِيمًا):

• قوله: (وَعَلَىٰ الْعَبْدِ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ قَدْ سَبَقَ عِلْمُهُ فِي كُلِّ كَائِنٍ مِنْ خَلْقِهِ، فَقَدَّرَ ذَلِكَ تَقْدِيرًا مُحْكَمًا مُبْرَمًا، لَيْسَ فِيهِ نَاقِضٌ وَلا مُعَقِّبٌ، وَلا مُزِيلٌ وَلا مُغَيِّرٌ وَلا مُحَوِّلٌ، وَلا نَاقِصٌ وَلا زَائِدٌ مِنْ خَلْقِهِ فِي سَمَاوَاتِهِ وَأَرْضِهِ): هذا من جملة ما يجب أن يعتقده العبد، وهو تأكيد لما مرّ من إثبات علم اللَّه عَجَّلَ بالكائنات علمًا سابقًا لخلقها، وهذا العلم لا يزاد فيه ولا ينقص، وتأكيد لنفوذ مشيئته في خلقه، وقد أكد المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ هذا بهذه الجمل المتعاقبة المثبتة لسبق علم اللَّه بالأشياء وتقديره لها.

والإحكام: (هُوَ الْمَنْعُ. . . . وَسُمِّيَتْ حَكَمَةُ الدَّابَّةِ لِأَنَّهَا تَمْنَعُهَا)[1]؛ فالمحكم: المنيع المتقن.

والإبرام: (قَالَ الْخَلِيلُ: أَبْرَمْتُ الْأَمْرَ أَحْكَمْتُهُ)[2].

(١) «معجم مقاييس اللغة»: (٢/ ٩١).
(٢) «معجم مقاييس اللغة»: (١/ ٢٣١).

والنقض: (نَكْثِ شَيْءٍ)[١].

والتعقيب: (تَأْخِيرِ شَيْءٍ، وَإِتْيَانِهِ بَعْدَ غَيْرِهِ)[٢].

والإزالة: (تَنَحِّي الشَّيْءِ عَنْ مَكَانِهِ)[٣]، وباقي المنفيات واضحات.

• قوله: (وَذَلِكَ مِنْ عَقْدِ الإِيمَانِ، وَأُصُولِ الْمَعْرِفَةِ، وَالاعْتِرَافِ بِتَوْحِيدِ اللَّهِ تَعَالَىٰ وَرُبُوبِيَّتِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]): المشار إليه ما تقدم من إثبات العلم السابق، والمشيئة النافذة، فإنها من توحيد المعرفة والإثبات، المتضمن لإثبات الأسماء والصفات، وتوحيد الربوبية، وقد تقدم أن الربوبية تدور علىٰ ثلاثة أمور: الخلق، والملك، والتدبير؛ فهذا وجه صلة الإيمان بالقدر بالإيمان بالربوبية.

• قوله: (فَوَيْلٌ لِمَنْ صَارَ لِلَّهِ تَعَالَىٰ فِي الْقَدَرِ خَصِيمًا، وَأَحْضَرَ لِلنَّظَرِ فِيهِ قَلْبًا سَقِيمًا، لَقَدِ الْتَمَسَ بِوَهْمِهِ فِي فَحْصِ الْغَيْبِ سِرًّا كَتِيمًا، وَعَادَ بِمَا قَالَ فِيهِ أَفَّاكًا أَثِيمًا): هذا وعيد لمن كذب بالقدر، ونازع اللَّه فيه، واستشرفه بقلب مريض مسكون بالتهمة وسوء الظن باللَّه، وحاول وتشوف أن يستكنه الغيب، فقد حاول سرًّا كتيمًا، وباء بالإفك والإثم.

ويُشكل علىٰ بعض الناس حديث احتجاج آدم وموسىٰ عليهما السلام؛ فعن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «احْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَىٰ، فَقَالَ لَهُ مُوسَىٰ: يَا آدَمُ، أَنْتَ أَبُونَا خَيَّبْتَنَا وَأَخْرَجْتَنَا مِنَ الجَنَّةِ، قَالَ لَهُ آدَمُ: يَا مُوسَىٰ، اصْطَفَاكَ اللَّهُ بِكَلَامِهِ، وَخَطَّ لَكَ بِيَدِهِ، أَتَلُومُنِي عَلَىٰ أَمْرٍ قَدَّرَهُ اللَّهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي

(١) «معجم مقاييس اللغة»: (٥/ ٤٧٠).
(٢) «معجم مقاييس اللغة»: (٤/ ٧٧).
(٣) «معجم مقاييس اللغة»: (٣/ ٣٨).

بِأَرْبَعِينَ سَنَةً؟ فَحَجَّ آدَمُ مُوسَىٰ، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَىٰ. ثَلَاثًا»(١)، فحكم النبي ﷺ لآدم علىٰ موسىٰ عليهما السلام.

فيظن بعضهم أن آدم عليه السلام قد احتج بالقدر، وأن نبينا ﷺ أقرَّ ذلك، والأمر ليس كذلك؛ فإن آدم عليه السلام لم يحتج بالقدر علىٰ المعصية، وإنما احتج بالقدر علىٰ المصيبة.

فيجوز الاحتجاج بالقدر عند المصائب، لا عند المعائب؛ فلو أن إنسانًا أسرف علىٰ نفسه في المعاصي، فلا يجوز أن يحتج علىٰ معاصيه بقدر اللَّه، ويسوغ لنفسه ارتكابها، بدعوىٰ أنه أمر كتبه اللَّه، لكن لو أنه تاب وندم، واستعتب وأصلح، وجاءه من يلومه ويؤنبه علىٰ ما فرط منه في سالف الدهر، فقال معتذرًا: هذا أمر قد كتبه اللَّه وقدره، فلا حرج، لأنه الآن لا يحتج بالقدر لتسويغ المعصية، وإنما لتفسير ما وقع بوصفه مصيبة، كما يقول من وقع له حادث سير، مثلًا، فأصيب، فقيل له: لِمَ لَمْ تفعل كذا وكذا؟ فقال: هذا أمر قد كتبه اللَّه وقدره.

فإذا احتج إنسان بقدر اللَّه عز وجل، بعد التوبة والندم، صح ذلك، أما إذا احتج به، قبل التوبة والندم، لم يصح، وهو الذي رده اللَّه تعالىٰ علىٰ المشركين حين قالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨]؛ فاحتجوا بقدر اللَّه علىٰ معصية اللَّه، فأكذبهم بقوله: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَا﴾، وبين استحقاقهم لعقوبته بقوله: ﴿حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَا﴾، وزيَّف حجتهم بقوله: ﴿قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ﴾؛ فإنهم لم يطلعوا علىٰ كتابهم، فيعلموا أنه قد

(١) أخرجه البخاري: رقم (٦٦١٤)، ومسلم: رقم (٢٦٥٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

قدر عليهم ذلك، وإنما هو: ﴿إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٨].

وقد تجد أحدهم يخرج في الصباح الباكر، في شدة البرد، ويخرج بعد الظهر، في شدة القيظ ويسعىٰ في طلب معاشه، ومصالحه الدنيوية، ولو قيل له: يا فلان، الأرزاق مقسومة، فإن كان اللَّه قد كتب لك رزقًا فسيأتيك، فاقعد في بيتك، لقال: إليك عني! ولم يقبل بهذا، ويرىٰ أنه لا بد من فعل الأسباب، وإن كان كل شيء بقدر.

وتجد أحدهم يستدفع البرد بالملابس الثقيلة، ويستدفع المرض بتعاطي الأدوية، ولو قيل له: يا فلان، إن كان اللَّه كتب عليك مرضًا فسيصيبك، ولو فعلت ما فعلت، لقال: إليك عني! لا بد من فعل الأسباب؛ وهذا حق، لكن كما أنك تأخذ بالأسباب في الأمور الدنيوية، فكذلك خذ بها في الأمور الدينية، سواءً بسواء.

ويُذكر أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه رُفع له سارق، فحكم بقطع بيده، فلما أدبر، نادىٰ: (يا أمير المؤمنين، إنما سرقت بقدر اللَّه! فقال له عمر: ونحن نقطع يدك بقدر اللَّه. ولما وقع طاعون «عَمواس»، في بلاد الشام، رأىٰ رضي الله عنه أن لا يدخلها، فبلغ أبا عبيدة بن الجراح رضي الله عنه، ذلك، فقال: (أَفِرَارًا مِنْ قَدَرِ اللَّهِ؟ فَقَالَ عُمَرُ: لَوْ غَيْرُكَ قَالَهَا، يَا أَبَا عُبَيْدَةَ؟ نَعَمْ نَفِرُّ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ إِلَىٰ قَدَرِ اللَّهِ)[1]، وهذا عين الفقه؛ فإن قدر اللَّه المتوقع يستدفع بقدر اللَّه المرجو.

---

(١) أخرجه البخاري: رقم (٥٧٢٩)، ومسلم: رقم (٢٢١٩)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

قوله: ٧١- (فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ خَلَقَ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ، قَبْلَ الْخَلْقِ، وَخَلَقَ لَهُمَا أَهْلًا، فَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَىٰ الْجَنَّةِ فَضْلًا مِنْهُ، وَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَىٰ النَّارِ عَدْلًا مِنْهُ، وَكُلٌّ يَعْمَلُ لِمَا قَدْ فُرِغَ لَهُ، وَصَائِرٌ إِلَىٰ مَا خُلِقَ لَهُ):

سبق الكلام علىٰ مسألة الجنة والنار، وقول المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (والجنة والنار مخلوقتان، لا تفنيان أبدًا ولا تبيدان)، ولكن تعلق هذه الجملة بباب القدر أوثق، قال تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾ [التغابن: ٢]، وقال ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠١]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ۝٩٦ وَلَوْ جَآءَتْهُمْ كُلُّ ءَايَةٍ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ [يونس: ٩٦، ٩٧]، وعن عبد الرحمن بن قتادة السلمي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ، ثُمَّ أَخَذَ الْخَلْقَ مِنْ ظَهْرِهِ، وَقَالَ: هَؤُلَاءِ فِي الْجَنَّةِ وَلَا أُبَالِي، وَهَؤُلَاءِ فِي النَّارِ وَلَا أُبَالِي»(١).

قوله: ٧٢- (وَالْخَيْرُ وَالشَّرُّ مُقَدَّرَانِ عَلَىٰ الْعِبَادِ):

تقدم مرارًا قوله ﷺ: «وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ»(٢)، والوصف بالخير والشر باعتبار المقدور، وأما من حيث صدورهما من اللَّه فخير كله، لأن اللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا ينسب إليه الشر، ولا يضاف إليه إلا الخير، كما قال ﷺ: «لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ كُلُّهُ فِي يَدَيْكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ»(٣).

(١) أخرجه أحمد: رقم (١٧٦٦٠)، وابن حبان: رقم (٣٣٨)، والحاكم في «المستدرك»: رقم (٨٤).

(٢) أخرجه مسلم: رقم (٨)، من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه مسلم: رقم (٧٧١)، من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

وكان من أدب مؤمني الجن مع ربهم ﷻ، أن قالوا: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِيٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [الجن: ١٠]؛ فلما ذكروا الشر عبروا بالفعل الذي لم يسم فاعله، ولما ذكروا الرشد أضافوا الفعل إلىٰ اللَّه بالفعل الصريح؛ وهذا من كمال أدبهم مع اللَّه تعالىٰ.

فإذا قيل: أليس في المقادير شر؟ **فالجواب**: بلىٰ، المقدور ينقسم إلىٰ خير وشر، فالغنىٰ خير والفقر شر، والصحة خير والمرض شر، والعز خير والذل شر، والإيمان خير والكفر شر، والطاعة خير والفسق شر، وهكذا؛ أما من حيث التقدير فكله خير، لصدوره من اللَّه، لحكم آنية أو غائية، ولما يترتب عليها من المصالح العظيمة، التي لا يمكن أن تظهر إلا بوجودها.

مثال ذلك: المرض، من حيث هو مقدور ومقضي شر، لكن من حيث صدوره عن اللَّه ﷻ هو خير؛ ألم ترَ أن المرض يحل بالمرء، فيوجب له انكسارًا وافتقارًا إلىٰ اللَّه، واطراحًا بين يديه، وندمًا علىٰ ما كان منه؟ وينشأ عنه تكفير السيئات، ورفعة الدرجات، وزكاة النفس؛ كل هذه المصالح حصلت من شيء مستكره، هو بحد ذاته شر؛ لكن ما يترتب عليه من الخير لا تحيط به عبارة.

وعن عائشة ﵂، قالت: قال رسول اللَّه ﷺ: **«مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصِيبُهُ أَذًىٰ مِنْ مَرَضٍ، فَمَا سِوَاهُ، إِلَّا حَطَّ اللَّهُ بِهِ سَيِّئَاتِهِ، كَمَا تَحُطُّ الشَّجَرَةُ وَرَقَهَا»**(١).

وعن أبي هريرة وأبي سعيد ﵄، مرفوعًا: **«مَا يُصِيبُ المُسْلِمَ، مِنْ نَصَبٍ وَلَا وَصَبٍ، وَلَا هَمٍّ وَلَا حُزْنٍ، وَلَا أَذًىٰ وَلَا غَمٍّ، حَتَّىٰ الشَّوْكَةِ يُشَاكُهَا، إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ بِهَا مِنْ خَطَايَاهُ»**(٢).

(١) أخرجه البخاري: رقم (٥٦٦٠)، ومسلم: رقم (٢٥٧١).
(٢) أخرجه البخاري: رقم (٢٥٧٣)، ومسلم: رقم (٥٦٤١).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «لَا يَزَالُ الْبَلَاءُ بِالْمُؤْمِنِ وَالْمُؤْمِنَةِ، فِي جَسَدِهِ وَأَهْلِهِ وَمَالِهِ، حَتَّىٰ يَلْقَىٰ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَمَا عَلَيْهِ خَطِيئَةٌ»[(١)]، والأحاديث في هذا المعنىٰ كثيرة.

مثال آخر: خَلْق إبليس، لولاه ما تمايز المؤمنون من الكفار، ولا الأبرار من الفجار، ولا قام سوق الجنة والنار، ولا وُجدت التوبة والاستغفار، ولا وُجد الجهاد في سبيل اللَّه، ولا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بل لما ظهرت آثار أسماء اللَّه الحسنىٰ؛ أسماء الكمال والجمال وأسماء العظمة والجلال.

فلابد للمؤمن أن يدرك هذا، ولهذا قال ﷺ: «عَجَبًا لِأَمْرِ الْمُؤْمِنِ، إِنَّ أَمْرَهُ كُلَّهُ خَيْرٌ، وَلَيْسَ ذَاكَ لِأَحَدٍ إِلَّا لِلْمُؤْمِنِ، إِنْ أَصَابَتْهُ سَرَّاءُ شَكَرَ، فَكَانَ خَيْرًا لَهُ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَّاءُ، صَبَرَ فَكَانَ خَيْرًا لَهُ»[(٢)]؛ فالمؤمن ينظر بهذه النظرة الرائقة لقضاء اللَّه عَزَّ وَجَلَّ، وكلما وقع عليه شيء قال: عسىٰ أن يكون خيرًا، للَّه في ذلك حكمة؛ فتنقلب المحنة في حقه منحة، والنقمة نعمة.

❁ ❁ ❁

(١) أخرجه الترمذي: رقم (٢٣٩٩)، وقال: حسن صحيح؛ وأخرجه أحمد: رقم (٧٨٥٩)، والبخاري في «الأدب المفرد»: رقم (٤٩٤)، وابن حبان: رقم (٢٩١٣)، والحاكم: رقم (١٢٨١)، وصححه. والحديث صحيح لشواهده.

(٢) أخرجه مسلم: رقم (٢٩٩٩).

قوله: ٧٣- (وَالاسْتِطَاعَةُ الَّتِي يَجِبُ بِهَا الْفِعْلُ، مِنْ نَحْوِ التَّوْفِيقِ الَّذِي لا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ الْمَخْلُوقُ بِهِ، فَهِيَ مَعَ الْفِعْلِ، وَأَمَّا الاسْتِطَاعَةُ مِنْ جِهَةِ الصِّحَّةِ وَالْوُسْعِ وَالتَّمْكِينِ وَسَلامَةِ الآلاتِ فَهِيَ قَبْلَ الْفِعْلِ، وَبِهَا يَتَعَلَّقُ الْخِطَابُ، وَهُوَ كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]):

الاستطاعة والوسع والطاقة، ألفاظ متقاربة، قال تعالىٰ: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وقال: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقال: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وقد انقسم الناس في مسألة الاستطاعة؛ هل الاستطاعة تكون قبل الفعل، أم مع الفعل؟

فالقدرية والمعتزلة، يقولون: الاستطاعة لا تكون إلا قبل الفعل؛ بناءً علىٰ أصلهم الفاسد: أن العبد يخلق فعل نفسه، دون اللَّه ﷻ، وأن اللَّه ﷻ لا يقدره علىٰ الفعل، ولا يخلق مفعوله.

والجبرية: يقولون: لا تكون الاستطاعة إلا مع الفعل؛ بناءً علىٰ أصلهم الفاسد: أن العبد مجبور علىٰ فعله، حتىٰ أنهم يأتون بالمضحكات، فيبطلون الأسباب والخصائص ويعطلونها؛ فيقولون مثلًا: الري لا يكون بالماء، ولكن عنده لا به، يعني أن اللَّه يخلق الري عند الشرب، والشبع لا يكون بالطعام، بل عنده لا به، والإحراق لا يكون بالنار، بل عندها لا بها! وهكذا يبطلون الأسباب والنواميس الكونية.

وأهل السنة والجماعة، يُفَصِّلون القول في ذلك، فقد ميَّز المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ بين نوعين من الاستطاعة:

النوع الأول: الاستطاعة التي بمعنىٰ التوفيق والإعانة علىٰ الفعل، والتي يحصل بها الفعل حقيقة، فهذه تكون مع الفعل؛ فمثلًا، إذا أمر اللَّه تعالىٰ العبد بالصلاة، فقام يصلي؛ فهذه الاستطاعة التي يحصل بها التوفيق للفعل، تكون مع الفعل، وهي من خصائص اللَّه، لا يوصف بها المخلوق؛ فهي استطاعة التوفيق، التي يوفق اللَّه بها من شاء من عباده ويعينه عليها؛ فيكون مصليًا، أو صائمًا، أو حاجًا، أو معتمرًا، أو آمرًا بمعروف ناهيًا عن المنكر.

النوع الثاني: الاستطاعة التي يتعلق بها خطاب التكليف؛ من حيث القدرة والوسع والتمكن والأدوات، فهذه تكون قبل الفعل، كقولنا، مثلًا، من شروط وجوب الصوم أداءً: أن يكون مسلمًا، بالغًا، عاقلًا، قادرًا، مقيمًا، خاليًا من الموانع، أي الحيض والنفاس للنساء، ومن شروط وجوب الحج: أن يكون مسلمًا، بالغًا، عاقلًا، حرًّا، مستطيعًا؛ فاللَّه تعالىٰ لا يأمر من ليس مستطيعًا، قال تعالىٰ: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجٌ﴾ [الفتح: ١٧]، لأن الاستطاعة والوسع والطاقة غير متحققة عندهم، وعليها يترتب الثواب والعقاب، كما قال تعالىٰ: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

قوله: ٧٤- (وَأَفْعَالُ الْعِبَادِ خَلْقُ اللَّهِ، وَكَسْبٌ مِنَ الْعِبَادِ):

مسألة أفعال العباد عليها قطب رحىٰ الخلاف بين الناس، لأن ما سواها من أفعال، مما يجريه اللَّه تعالىٰ في كونه؛ من الإحياء، والإماتة، وإنزال المطر، وإنبات الأرض، والصحة، والمرض، لا خلاف بين أهل القبلة

أنها فعل الرب ﷻ، وإنما وقع الخلاف في مسألة أفعال العباد؛ من الطاعات والمعاصي، التي يترتب عليها الثواب والعقاب؛ هل هي خلق للَّه، أم لا؟

فانقسم الناس فيها إلىٰ طرفين، ووسط:

الطرف الأول: الجبرية الذين غلوا في إثبات أفعال اللَّه حتىٰ سلبوا العبد فعله؛ قالوا: لا فاعل إلا اللَّه، والعبد مسير، كالريشة في مهب الريح، وكالقشة علىٰ ظهر الماء؛ حركاته اضطرارية، كحركات المرتعش، وأول من قال بالجبر في هذه الأمة: الجهم بن صفوان السمرقندي، وورث أصلها عن الجهمية طوائف، منهم الأشاعرة، الذين جاؤوا بنظرية «الكسب»، كما تقدم.

الطرف الثاني: القدرية الذين زعموا أن «الأمر أُنُف»، وأنكروا مراتب القدر، وقالوا: العبد يخلق فعل نفسه، وأول من قال بالقدر في هذه الأمة معبد الجهني، ثم تلقاها عنه غيلان الدمشقي، وقد ظهروا في أواخر عهد الصحابة، رضوان اللَّه عليهم، وأنكروا عليهم أشد النكير، كما تقدم.

الوسط: أهل السُّنة؛ فقد أثبتوا أفعال العباد، وأضافوها إليهم حقيقةً، دون أن يخرجوها عن خلق اللَّه؛ فهي فعل العبد وكسبه، ومفعول الرب وخلقه، وقد تقدم تقرير ذلك بالأدلة.

❁ ❁ ❁

شبهات الجبرية

الجبرية غلوا في إثبات أفعال اللَّه، ونظروا إلىٰ النصوص الدالة علىٰ طلاقة مشيئة اللَّه ﷻ، وعموم خلقه للأشياء، وأعرضوا عن النصوص الدالة علىٰ إثبات مشيئة العباد وأفعالهم، كما تقدم، واحتجوا ببضع آيات علىٰ باطلهم، فمن ذلك:

١- قوله تعالىٰ: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ ۚ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧]، **قال ابن القيم** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ولم يفهموا مراد الآية، وليست من هذا الباب، فإن هذا خطاب لهم في وقعة بدر، حيث أنزل اللَّه سبحانه ملائكته، فقتلوا أعداءه. فلم ينفرد المسلمون بقتلهم، بل قتلتهم الملائكة. وأما رمية النبي ﷺ، فمقدوره كان هو الحذف والإلقاء، وأما إيصال ما رمىٰ به إلىٰ وجوه العدو مع البعد، وإيصال ذلك إلىٰ وجوه جميعهم، فلم يكن من فعله، ولكنه فعل اللَّه وحده؛ فالرمي يراد به الحذف والإيصال، فأثبت له الحذف بقوله: «إذ رميت»، ونفىٰ عنه الإيصال بقوله: «وما رميت»)[1].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (لَمْ يُرِدْ بِهِ أَنَّ فِعْلَ الْعَبْدِ هُوَ فِعْلُ اللَّهِ تَعَالَىٰ - كَمَا تَظُنُّهُ طَائِفَةٌ مِنْ الغالطين - فَإِنَّ ذَلِكَ لَوْ كَانَ صَحِيحًا لَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ لِكُلِّ أَحَدٍ، حَتَّىٰ يُقَالَ لِلْمَاشِي: مَا مَشَيْت إذْ مَشَيْت وَلَكِنَّ اللَّه مَشَىٰ، وَيُقَالُ لِلرَّاكِبِ: وَمَا رَكِبْت إذْ رَكِبْت وَلَكِنَّ اللَّهَ رَكِبَ، وَيُقَالُ لِلْمُتَكَلِّمِ: مَا

(١) «شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل»: (٢/ ٤٩١).

تَكَلَّمْت إِذْ تَكَلَّمْت وَلَكِنَّ اللَّهَ تَكَلَّمَ، وَيُقَالُ مِثْلُ ذَلِكَ لِلْآكِلِ وَالشَّارِبِ وَالصَّائِمِ وَالْمُصَلِّي، وَنَحْوِ ذَلِكَ. وَطَرْدُ ذَلِكَ: يَسْتَلْزِمُ أَنْ يُقَالَ لِلْكَافِرِ: مَا كَفَرْت إِذْ كَفَرْت وَلَكِنَّ اللَّهَ كَفَرَ، وَيُقَالُ لِلْكَاذِبِ مَا كَذَبْت إِذْ كَذَبْت وَلَكِنَّ اللَّهَ كَذَبَ، وَمَنْ قَالَ مِثْلَ هَذَا: فَهُوَ كَافِرٌ مُلْحِدٌ خَارِجٌ عَنْ الْعَقْلِ وَالدِّينِ.

وَلَكِنَّ مَعْنَى الْآيَةِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، يَوْمَ بَدْرٍ، رَمَاهُمْ، وَلَمْ يَكُنْ فِي قُدْرَتِهِ أَنْ يُوصِلَ الرَّمْيَ إلَى جَمِيعِهِمْ، فَإِنَّهُ إذْ رَمَاهُمْ بِالتُّرَابِ، وَقَالَ: شَاهَتْ الْوُجُوهُ، لَمْ يَكُنْ فِي قُدْرَتِهِ أَنْ يُوصِلَ ذَلِكَ إلَيْهِمْ كُلِّهِمْ، فَاللَّهُ تَعَالَى أَوْصَلَ ذَلِكَ الرَّمْيَ إلَيْهِمْ كُلِّهِمْ بِقُدْرَتِهِ، يَقُولُ: وَمَا أَوْصَلْت إذْ حَذَفْت، وَلَكِنَّ اللَّهَ أَوْصَلَ؛ فَالرَّمْيُ الَّذِي أَثْبَتَهُ لَهُ لَيْسَ هُوَ الرَّمْيُ الَّذِي نَفَاهُ عَنْهُ، فَإِنَّ هَذَا مُسْتَلْزِمٌ لِلْجَمْعِ بَيْنَ النَّقِيضَيْنِ، بَلْ نَفَى عَنْهُ الْإِيصَالَ وَالتَّبْلِيغَ، وَأَثْبَتَ لَهُ الْحَذْفَ وَالْإِلْقَاءَ)[1].

٢- قوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ حَسَنَةٞ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنۡ عِندِكَۚ قُلۡ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ﴾ [النساء: ٧٨]، والجواب عنها: أن المقصود بالحسنة والسيئة هنا النعم والمصائب، وليس الطاعات والمعاصي، قال ابن جرير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (إن ينلهم رخاء وظفر، وفتح، ويصيبوا غنيمة، يقولوا: «هذه من عند اللَّه»، يعني: من قبل اللَّه ومن تقديره، «وإن تصبهم سيئة»، يقول: وإن تنلهم شدة من عيش، وهزيمة من عدو، وجراح وألم، يقولوا لك يا محمد: «هذه من عندك»، بخطئك التدبير)[2]، وهذا إجماع.

(١) «مجموع الفتاوىٰ»: (٢/ ٣٣١-٣٣٢).
(٢) «جامع البيان في تأويل آي القرآن»: (٨/ ٥٥٥).

٣- آيات الطبع والختم، والقفل والغل، والسد والغشاوة، والحائل، ونحوها الدالة علىٰ قدر اللَّه السابق، قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: (وزعمت الجبرية أن اللَّه أكرهها علىٰ ذلك، وقهرها عليه، وأجبرها من غير فعل منها، ولا إرادة، ولا اختيار، ولا كسب البتة، بل حال بينها وبين الهدىٰ ابتداءً، من غير ذنب ولا سبب من العبد يقتضي ذلك، بل أمره وحال مع أمره بينه وبين الهدىٰ، فلم ييسر إليه سبيلًا، ولا أعطاه عليه قدرة، ولا مكنه منه بوجه. وزاد بعضهم: بل أحب له الضلال والكفر والمعاصي، ورضيه منه. فهدىٰ أهل السنة والحديث وأتباع الرسول لما اختلف فيه هاتان الطائفتان من الحق بإذنه، واللَّه يهدي من يشاء إلىٰ صراط مستقيم.

قالت القدرية: لا يجوز حمل هذه الآيات علىٰ أنه منعهم من الإيمان، وحال بينهم وبينه، إذ يكون لهم الحجة علىٰ اللَّه، ويقولون: كيف يأمرنا بأمر، ثم يحول بيننا وبينه، ويعاقبنا عليه، وقد منعنا من فعله؟! وكيف يكلفنا بأمر لا قدرة لنا عليه؟! وهل هذا إلا بمثابة من أمر عبده بالدخول من باب، ثم سد عليه الباب سدًّا محكمًا لا يمكنه الدخول معه البتة، ثم عاقبه أشد العقوبة علىٰ عدم الدخول؟! وبمنزلة من أمره بالمشي إلىٰ مكان، ثم قيده تقييدًا لا يمكنه معه نقل قدمه، ثم أخذ يعاقبه علىٰ ترك المشي؟! وإذا كان هذا قبيحًا في حق المخلوق فكيف ينسب إلىٰ الرب تعالىٰ، مع كمال غناه وعلمه وإحسانه ورحمته؟!

قالوا: وقد كذَّب اللَّه سبحانه الذين قالوا: قلوبنا غلف، وفي أكنة، وأنها قد طبع عليها، وذمهم علىٰ هذا القول، فكيف ينسب إليه تعالىٰ؟! ولكن القوم لما أعرضوا وتركوا الاهتداء بهداه الذي بعث به رسله، حتىٰ صار ذلك الإعراض والنفار كالألف والطبيعة والسجية، أشبه حالهم حال

من منع عن الشيء وصد عنه، وصار هذا وقرًا في آذانهم، وختمًا علىٰ قلوبهم، وغشاوة علىٰ أعينهم، فلا يخلص إليها الهدىٰ. وإنما أضاف اللَّه تعالىٰ ذلك إليه، لأن هذه الصفة قد صارت في تمكنها وقوة ثباتها كالخلقة التي خلق عليها العبد. وقالوا ولهذا قال تعالىٰ: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤]، وقال: ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ [النساء: ١٥٥]، وقال: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥]، وقال: ﴿فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [التوبة: ٧٧]. ولعمر اللَّه، إن الذي قاله هؤلاء حقه أكثر من باطله، وصحيحه أكثر من سقيمه، ولكن لم يوفوه حقه، وعظموا اللَّه من جهة، وأخلوا بتعظيمه من جهة؛ فعظموه بتنزيهه عن الظلم وخلاف الحكمة، وأخلوا بتعظيمه من جهة التوحيد، وكمال القدرة، ونفوذ المشيئة، والقرآن يدل علىٰ صحة ما قالوه، في الران والطبع والختم، من وجه، وبطلانه من وجه.

وأما صحته فإنه سبحانه جعل ذلك عقوبة لهم، وجزاء علىٰ كفرهم وإعراضهم عن الحق، بعد أن عرفوه، كما قال تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [الصف: ٥]، وقال: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤]، وقال: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام: ١١٠]، وقال: ﴿ثُمَّ انصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُم﴾ [التوبة: ١٢٧])(١).

٤- حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا: «لَا يَدْخُلُ أَحَدٌ مِنْكُمُ الْجَنَّةَ بِعَمَلِهِ»، قَالُوا: وَلَا أَنْتَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَلَا أَنَا، إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللَّهُ مِنْهُ

(١) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل: (٢/ ٥٩٨-٦٠٠).

بِرَحْمَةٍ وَفَضْلٍ»(١)، فأفعال العباد مجرد صور، لا أثر لها.

والجواب: أن الباء المنفية في قوله: (بِعَمَلِهِ) باء المعاوضة والمقابلة والثمنية؛ يعني أن ذات العمل ليس مكافئًا للجنة؛ فلو أن الإنسان أفنىٰ عمره، من حين ولادته إلىٰ مماته، منهمكًا في الأعمال الصالحة، فإنها لا تقابل نعيم اللَّه ﷻ بالجنة؛ بخلاف الباء المثبتة في مثل قوله تعالىٰ: ﴿وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزخرف: ٧٢]؛ فإنها باء السببية.

❁ ❁ ❁

---

(١) أخرجه البخاري: رقم (٥٦٧٣)، ومسلم: رقم (٢٨١٦)، وأحمد: رقم (٧٤٧٩)، واللفظ له.

شبهات القدرية

القدرية غلوا في إثبات أفعال العباد، ونظروا إلىٰ النصوص الدالة علىٰ إسناد الأفعال إليهم، واعتبار مشيئتهم، وأعرضوا عن النصوص الدالة علىٰ شمول مشيئة اللَّه، وخلقه للأشياء، كما تقدم، واحتجوا ببضع آيات علىٰ باطلهم، فمن ذلك:

١- قوله تعالىٰ: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]. والجواب: أن الحسنة والسيئة هنا هي النعمة والمصيبة، وليس الطاعة والمعصية، كما توهم كلا الفريقين؛ فما وقع من خير للعبد فبمحض فضل اللَّه، وما وقع من شر فبسبب من العبد، كما قال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورىٰ: ٣٠]؛ فأسند فعل السيئة للعبد.

٢- قوله تعالىٰ: ﴿مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ﴾ [الملك: ٣]، قالوا: فلو كانت أفعال العباد من خلق الرحمن ما وقع فيها الخلل والباطل؛ من الكفر والفسوق والعصيان، فإن خلقه ينزه عن ذلك. والجواب عن ذلك: أن الجملة أصلًا وردت في خلق السماوات السبع الطباق، لا في أفعال العباد، وعلىٰ فرض العموم، فإن الخلل الذي يقع في أفعال العباد إنما هو باعتبار صدوره منهم، وأما من حيث عموم الخلق والتقدير فهو مندرج في عموم الحكمة الإلهية، وتترتب عليه مصالح عظيمة، وآثار حميدة.

٣- قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾ [غافر: ٣١]؛ فإن أصل شبهتهم قائم علىٰ هذا الفهم الأعوج. والجواب: أن وقوع الكفر والمعاصي منهم بمحض إرادتهم، وسبق إصرارهم، وجهلهم بما كتب عليهم، يستوجب

وقوع العقوبة عليهم، ولا يكون ظلمًا باتفاق العقلاء، وإنما يكون ظلمًا لو أوقفهم علىٰ كتابهم السابق، وأمرهم ونهاهم، وعذبهم.

٤- قوله تعالىٰ: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤]، قالوا: فدل علىٰ إثبات خالق سوىٰ اللَّه، فالعبد يخلق فعل نفسه. والجواب: أن الخلق في اللغة تارة يكون بمعنىٰ الإنشاء من العدم، وتارة يكون بمعنىٰ التقدير والتصوير والتشكيل؛ ولهذا يقال للمصورين: (أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ)(١)، في الحديث القدسي: (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِي)(٢)؛ فسموا خالقين بهذا الاعتبار، والعرب تسمي الصانع خالقًا، كما قال زهير:

ولأنت تفري ما خلقت وبعـ ... ـض القوم يخلق ثم لا يفري

٥- الآيات الدالة علىٰ إضافة الأفعال إلىٰ العباد، وإسنادها إليهم بصيغ متنوعة، كالاستطاعة، والمشيئة، والإرادة، والفعل، والكسب، والصنع: وهو كثير في القرآن، قالوا: فإضافتها للعبد تمنع إضافتها للرب. والجواب، كما قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: (قولك: هذه الإضافة تمنع إضافتها إليه سبحانه، كلام فيه إجمال وتلبيس، فإن أردت بمنع الإضافة إليه منع قيامها به، ووصفه بها، وجريان أحكامها عليه، واشتقاق الأسماء منها، فنعم، هي غير مضافة إليه بشيء من هذه الاعتبارات والوجوه. وإن أردت بعدم إضافتها إليه عدم إضافتها إلىٰ علمه بها، وقدرته عليها، ومشيئته العامة وخلقه، فهذا باطل، فإنها معلومة له سبحانه، مقدورة له، مخلوقة له،

---

(١) أخرجه البخاري: رقم (٢١٠٥)، ومسلم: رقم (٢١٠٧)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.
وأخرجه البخاري: رقم (٥٩٥١)، ومسلم: رقم (٢١٠٨)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.
(٢) أخرجه البخاري: رقم (٥٩٥٣)، ومسلم: رقم (٢١١١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وإضافتها إليهم لا تمنع هذه الإضافة، كالأموال فإنها مخلوقة له سبحانه، وهي ملكه حقيقة قد أضافها إليهم. فالأعمال والأموال خلقه وملكه، وهو سبحانه يضيفها إلىٰ عبيده، وهو الذي جعلهم مالكيها وعامليها؛ فصحت النسبتان)[(١)].

٦- قول اللَّه ﷻ: ﴿وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزخرف: ٧٢]، وقوله: ﴿جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧]، قالوا: إن اللَّه ﷻ جعل مقابل للعمل، ولو كان مقدرًا من اللَّه ﷻ ما ساغت المقابلة، وتقدم استدلال الجبرية بقوله ﷺ: «لَا يَدْخُلُ أَحَدٌ مِنْكُمُ الْجَنَّةَ بِعَمَلِهِ»[(٢)]، وأن الباء المثبتة في الآية باء السببية، وأن الباء المنفية في الحديث باء المعاوضة والثمنية.

فبهذا يتبين ضلال الفريقين، وأن كلًّا من الفريقين نظر إلىٰ طائفة من النصوص وأغمض عن طائفة أخرىٰ؛ فأدلة كل فريق حجة علىٰ الفريق الآخر، وكلاهما لم يهتد للجمع بين الطائفتين من النصوص؛ أما أهل السنة والجماعة فقد نظروا إلىٰ مجموع النصوص، وهُدوا لما اُختلف فيه من الحق بإذنه.

❁ ❁ ❁

(١) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل: (٢/ ٨٧٦).

(٢) أخرجه البخاري: رقم (٥٦٧٣)، ومسلم: رقم (٢٨١٦)، وأحمد: رقم (٧٤٧٩)، واللفظ له، من حديث أبي هريرة ﵁.

قوله: ٧٥- (وَلَمْ يُكَلِّفْهُمُ اللَّهُ تَعَالَىٰ إِلَّا مَا يُطِيقُونَ، وَلا يُطِيقُونَ إِلَّا مَا كَلَّفَهُمْ، وَهُوَ تَفْسِيرُ: «لا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ». نَقُولُ: لا حِيلَةَ لأَحَدٍ، وَلا حَرَكَةَ لأَحَدٍ، وَلا تَحَوُّلَ لأَحَدٍ عَنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ إِلَّا بِمَعُونَةِ اللَّهِ، وَلا قُوَّةَ لأَحَدٍ عَلَىٰ إِقَامَةِ طَاعَةِ اللَّهِ وَالثَّبَاتِ عَلَيْهَا إِلَّا بِتَوْفِيقِ اللَّهِ):

أما الجملة الأولىٰ فمُسلّمة؛ قال تعالىٰ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقال: ﴿لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [الأنعام: ١٥٢]، وقال: ﴿لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٣٣]؛ فلا ريب أن اللَّه تعالىٰ لا يكلف العباد إلا ما يطيقون، وهذا من رحمته بعباده.

أما الجملة الثانية، وهي قوله: (وَلا يُطِيقُونَ إِلَّا مَا كَلَّفَهُمْ)، ففيها استدراك؛ ذلك أن الناس قد يطيقون أكثر مما كُلِّفوا، لكن اللَّه تعالىٰ ترك ذلك تخفيفًا عنهم، وتيسيرًا عليهم، ولطفًا بهم، ورفعًا للحرج عنهم.

ولهذا قال ابن أبي العز رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرح هذه الجملة: (أَيْ: وَلَا يُطِيقُونَ إِلَّا مَا أَقْدَرَهُمْ عَلَيْهِ. وَهَذِهِ الطَّاقَةُ هِيَ الَّتِي مِنْ نَحْوِ التَّوْفِيقِ، لَا الَّتِي مِنْ جِهَةِ الصِّحَّةِ، وَالْوُسْعِ، وَالتَّمَكُّنِ، وَسَلَامَةِ الْآلَاتِ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ- دَلِيلٌ عَلَىٰ إِثْبَاتِ الْقَدَرِ. وَقَدْ فَسَّرَهَا الشَّيْخُ بَعْدَهَا.

وَلَكِنْ فِي كَلَامِ الشَّيْخِ إِشْكَالٌ: فَإِنَّ التَّكْلِيفَ لَا يُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَىٰ الْإِقْدَارِ، وَإِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَىٰ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَهُوَ قَدْ قَالَ: لَا يُكَلِّفُهُمْ إِلَّا مَا يُطِيقُونَ، وَلَا يُطِيقُونَ إِلَّا مَا كَلَّفَهُمْ. وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَىٰ مَعْنًىٰ وَاحِدٍ، وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ، لِأَنَّهُمْ يُطِيقُونَ فَوْقَ مَا كَلَّفَهُمْ بِهِ، لَكِنَّهُ سُبْحَانَهُ يُرِيدُ بِعِبَادِهِ الْيُسْرَ

وَالتَّخْفِيف، كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البَقَرَة: ١٨٥]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْۚ﴾ [النِّسَاءِ: ٢٨]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍۚ﴾ [الحَجّ: ٧٨]؛ فَلَوْ زَادَ فِيمَا كَلَّفَنَا بِهِ لَأَطَقْنَاهُ، وَلَكِنَّهُ تَفَضَّلَ عَلَيْنَا وَرَحِمَنَا، وَخَفَّفَ عَنَّا، وَلَمْ يَجْعَلْ عَلَيْنَا فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ؛ فَفِي الْعِبَارَةِ قَلَقٌ، فَتَأَمَّلْهُ)[(١)].

وعن أبي موسىٰ الأشعري رضي الله عنه، (أنه كان خَلْفَ دَابَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَمِعَنِي وَأَنَا أَقُولُ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، فَقَالَ لِي: «يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ»، قُلْتُ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «أَلَا أَدُلُّكَ عَلَىٰ كَلِمَةٍ مِنْ كَنْزٍ مِنْ كُنُوزِ الجَنَّةِ؟»، قُلْتُ: بَلَىٰ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَدَاكَ أَبِي وَأُمِّي، قَالَ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ»)[(٢)]، وقد فسرها المصنف رحمه الله؛ فهذه كلمة عظيمة، يحصل بها من تغير الأحوال، وحصول الفرج، ما لا يخطر ببال.

قوله: ٧٦- (وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَىٰ وَعِلْمِهِ وَقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ، غَلَبَتْ مَشِيئَتُهُ الْمَشِيئَاتِ كُلَّهَا، وَغَلَبَ قَضَاؤُهُ الْحِيَلَ كُلَّهَا، يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ أَبَدًا. تَقَدَّسَ عَنْ كُلِّ سُوءٍ وَحَيْنٍ، وَتَنَزَّهَ عَنْ كُلِّ عَيْبٍ وَشَيْنٍ، ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]):

هكذا ينبغي أن يقر في قلب كل مؤمن؛ الإيمان بمشيئة اللَّه النافذة، المبنية علىٰ علمه المحيط بكل شيء، كما قال تعالىٰ: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن

(١) «شرح الطحاوية»: (٢/ ٦٥٥-٦٥٦).
(٢) أخرجه البخاري: رقم (٤٢٠٥)، ومسلم: رقم (٢٧٠٤).

يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]، وتنزيهه تعالىٰ عن الظلم، وعن كل نقص وعيب، كما قال تعالىٰ: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]، وقال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا﴾ [النساء: ٤٠].

❁ ❁ ❁

حقيقة الإيمان وحكم مرتكب الكبيرة

قوله: ٧٧- (وَالإِيمَانُ: هُوَ الإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ، وَالتَّصْدِيقُ بِالْجَنَانِ):

مسألة الإيمان مسألة كبيرة شريفة، وهي أولىٰ المسائل التي وقع فيها الخلاف والافتراق في هذه الأمة.

والكلام عن الإيمان تارة يكون عن المؤمَن به، وتارة يكون عن حقيقة الإيمان؛ فأما المُؤمَن به، فهي أصوله وأركانه؛ من الإيمان باللَّه وملائكته، وكتبه ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره، وقد تم الكلام عليه.

وأما حقيقة الإيمان: فيراد بها تعريفه، وحده، وماهيَّته، وما يضاده من الكفر، وموجِباته، وما يستتبع ذلك من بيان زيادته ونقصانه، وتفاضل أهله، وحكم مرتكب الكبيرة، وما يترتب علىٰ ذلك من مسائل قضايا الموالاة والمعاداة، والتكفير، وهذا هو المقصود في هذا المقام.

أولاً: حقيقة الإيمان وتعريفه

الإيمان لغةً: ذهب جمع من أهل اللغة إلىٰ تعريف الإيمان لغةً بالتصديق.

قال الجوهري: (والايمان: التصديق. واللَّه تعالىٰ المُؤْمِنُ، لأنّه آمَنَ عبادَه من أن يظلمهم. وأصل آمَنَ أأْمَنَ بهمزتين، ليّنت الثانية)(١).

وقال ابن فارس: (الْهَمْزَةُ وَالْمِيمُ وَالنُّونُ أَصْلَانِ مُتَقَارِبَانِ: أَحَدُهُمَا الْأَمَانَةُ الَّتِي هِيَ ضِدُّ الْخِيَانَةِ، وَمَعْنَاهَا سُكُونُ الْقَلْبِ، وَالْآخَرُ التَّصْدِيقُ، وَالْمَعْنَيَانِ كَمَا قُلْنَا مُتَدَانِيَانِ. قَالَ الْخَلِيلُ: الْأَمَنَةُ مِنَ الْأَمْنِ، وَالْأَمَانُ إِعْطَاءُ الْأَمَنَةِ، وَالْأَمَانَةُ ضِدُّ الْخِيَانَةِ)(٢).

وقال ابن منظور: (أمن: الأَمانُ والأَمانةُ بِمَعْنًى، وَقَدْ أَمِنْتُ فأَنا أَمِنٌ، وآمَنْتُ غَيْرِي مِنَ الأَمْن والأَمان. والأَمْنُ: ضدُّ الْخَوْفِ. والأَمانةُ: ضدُّ الخِيانة. والإِيمانُ: ضدُّ الْكُفْرِ. والإِيمان: بِمَعْنَىٰ التَّصْدِيقِ، ضدُّه التَّكْذِيبُ)(٣).

ويلحظ في تعاريفهم تضمينه معنىٰ الأمن والائتمان؛ ولهذا ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلىٰ التمييز بين لفظ الإيمان ولفظ التصديق، لغةً، فقال: (لَيْسَ هُوَ مُرَادِفًا لَهُ، وَذَلِكَ مِنْ وُجُوهٍ:

أحدها: أَنْ يُقَالَ لِلْمُخْبِرِ إذَا صَدَّقْته: صَدَّقَهُ، وَلَا يُقَالُ: آمَنَهُ وَآمَنَ بِهِ؛

(١) «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية»: (٥/ ٢٠٧١).

(٢) «معجم مقاييس اللغة»: (١/ ١٣٣). (٣) «لسان العرب»: (١٣/ ٢١).

بَلْ يُقَالُ: آمَنَ لَهُ كَمَا قَالَ: ﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌ﴾، وَقَالَ: ﴿فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِۦ﴾، وَقَالَ فِرْعَوْنُ: ﴿ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ﴾، وَقَالُوا لِنُوحٍ: ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾، فَقَالُوا: ﴿أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَٰبِدُونَ﴾، وَقَالَ: ﴿وَإِن لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ لِى فَٱعْتَزِلُونِ﴾ . . . فَكَانَ تَفْسِيرُهُ بِلَفْظِ الْإِقْرَارِ أَقْرَبَ مِنْ تَفْسِيرِهِ بِلَفْظِ التَّصْدِيقِ، مَعَ أَنَّ بَيْنَهُمَا فَرْقًا.

الثاني: أَنَّهُ لَيْسَ مُرَادِفًا لِلَفْظِ التَّصْدِيقِ فِي الْمَعْنَىٰ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُخْبِرٍ عَنْ مُشَاهَدَةٍ أَوْ غَيْبٍ، يُقَالُ لَهُ فِي اللُّغَةِ: صَدَقْت، كَمَا يُقَالُ: كَذَبْت؛ فَمَنْ قَالَ: السَّمَاءُ فَوْقَنَا، قِيلَ لَهُ: صَدَقَ، كَمَا يُقَالُ: كَذَبَ، وَأَمَّا لَفْظُ الْإِيمَانِ فَلَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الْخَبَرِ عَنْ غَائِبٍ؛ لَمْ يُوجَدْ فِي الْكَلَامِ أَنَّ مَنْ أَخْبَرَ عَنْ مُشَاهَدَةٍ؛ كَقَوْلِهِ: طَلَعَتْ الشَّمْسُ وَغَرَبَتْ، أَنَّهُ يُقَالُ: آمَنَّاهُ، كَمَا يُقَالُ: صَدَّقْنَاهُ؛ وَلِهَذَا الْمُحَدِّثُونَ وَالشُّهُودُ وَنَحْوُهُمْ يُقَالُ: صَدَّقْنَاهُمْ؛ وَمَا يُقَالُ: آمَنَّا لَهُمْ؛ فَإِنَّ الْإِيمَانَ مُشْتَقٌّ مِنَ الْأَمْنِ. فَإِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ فِي خَبَرٍ يُؤْتَمَنُ عَلَيْهِ الْمُخْبِرُ؛ كَالْأَمْرِ الْغَائِبِ الَّذِي يُؤْتَمَنُ عَلَيْهِ الْمُخْبِرُ؛ وَلِهَذَا لَمْ يُوجَدْ قَطُّ فِي الْقُرْآنِ وَغَيْرِهِ لَفْظُ آمَنَ لَهُ إِلَّا فِي هَذَا النَّوْعِ . . . فَاللَّفْظُ مُتَضَمِّنٌ مَعَ التَّصْدِيقِ، وَمَعْنَىٰ الِائْتِمَانِ وَالْأَمَانَةِ؛ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الِاسْتِعْمَالُ وَالِاشْتِقَاقُ . . .

الثالث: أَنَّ لَفْظَ الْإِيمَانِ فِي اللُّغَةِ لَمْ يُقَابَلْ بِالتَّكْذِيبِ كَلَفْظِ التَّصْدِيقِ، فَإِنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ فِي اللُّغَةِ أَنَّ كُلَّ مُخْبِرٍ يُقَالُ لَهُ: صَدَقْت أَوْ كَذَبْت، وَيُقَالُ: صَدَّقْنَاهُ أَوْ كَذَّبْنَاهُ، وَلَا يُقَالُ لِكُلِّ مُخْبِرٍ: آمَنَّا لَهُ أَوْ كَذَّبْنَاهُ؛ وَلَا يُقَالُ أَنْت مُؤْمِنٌ لَهُ، أَوْ مُكَذِّبٌ لَهُ؛ بَلْ الْمَعْرُوفُ فِي مُقَابَلَةِ الْإِيمَانِ لَفْظُ الْكُفْرِ؛ يُقَالُ: هُوَ مُؤْمِنٌ أَوْ كَافِرٌ. وَالْكُفْرُ لَا يَخْتَصُّ بِالتَّكْذِيبِ؛ بَلْ لَوْ قَالَ: أَنَا أَعْلَمُ إِنَّك

صَادِقٌ لَكِنْ لَا أَتَّبِعُكَ، بَلْ أُعَادِيكَ وَأُبْغِضُكَ، وَأُخَالِفُكَ، وَلَا أُوَافِقُكَ، لَكَانَ كُفْرُهُ أَعْظَمَ؛ فَلَمَّا كَانَ الْكُفْرُ الْمُقَابِلُ لِلْإِيمَانِ لَيْسَ هُوَ التَّكْذِيبُ فَقَطْ، عُلِمَ أَنَّ الْإِيمَانَ لَيْسَ هُوَ التَّصْدِيقُ فَقَطْ. بَلْ إِذَا كَانَ الْكُفْرُ يَكُونُ تَكْذِيبًا، وَيَكُونُ مُخَالَفَةً، وَمُعَادَاةً، وَامْتِنَاعًا بِلَا تَكْذِيبٍ؛ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْإِيمَانُ تَصْدِيقًا مَعَ مُوَافَقَةٍ، وَمُوَالَاةٍ، وَانْقِيَادٍ؛ لَا يَكْفِي مُجَرَّدُ التَّصْدِيقِ. فَيَكُونُ الْإِسْلَامُ جُزْءَ مُسَمَّىٰ الْإِيمَانِ، كَمَا كَانَ الِامْتِنَاعُ مِنْ الِانْقِيَادِ مَعَ التَّصْدِيقِ جُزْءَ مُسَمَّىٰ الْكُفْرِ. فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مُؤْمِنٍ مُسْلِمًا مُنْقَادًا لِلْأَمْرِ، وَهَذَا هُوَ الْعَمَلُ»[(١)].

وهذا التحقيق البديع يثبت التطابق بين الحقيقة اللغوية والحقيقة الشرعية المتضمنة معنىٰ الإقرار والقبول والانقياد.

الإيمان اصطلاحًا: عرّف الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ الإيمان تبعًا لأصحابه الأحناف؛ بأنه الإقرار باللسان، والتصديق بالجنان، فقط! فأخرجوا العمل عن مسمىٰ الإيمان، وخالفوا بذلك جمهور أهل السنة والجماعة، من المالكية والشافعية والحنابلة، في أن الإيمان له حقيقة مركبة، من قول وعمل، وأنه قول باللسان، واعتقاد بالجنان، وعمل بالأركان.

وكان أول من نحا هذا المنحىٰ فقهاء الكوفة، وعلىٰ رأسهم حماد بن أبي سليمان، شيخ أبي حنيفة رحمهما اللَّه؛ وكأنما حملهم علىٰ ذلك غلو الخوارج وتكفيرهم بمطلق الأعمال، فقابلوا ذلك بضده، وهذا من أسباب ظهور البدع؛ وهو أن تُقابل البدعة ببدعة؛ فينبغي لطالب العلم أن يتنبه لهذا الأمر، فإذا عالج أمرًا من الأمور لم ينتقل من طرف إلىٰ طرف، بل يلزم

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ»: (٧/ ٢٩٠-٢٩٢)، بتصرف يسير.

الوسط، فإن هذا الدين مبني علىٰ الوسطية؛ لا إفراط ولا تفريط؛ وهذا الموضع من أعظم المآخذ علىٰ عقيدة الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وربما تنوعت عبارات السلف في تعريف الإيمان تنوعًا لفظيًّا، لا يخرجه عن حقيقته المركبة من القول والعمل، مراعاة لاعتبارات معينة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (مَنْ قَالَ مِنْ السَّلَفِ: الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، أَرَادَ قَوْلَ الْقَلْبِ وَاللِّسَانِ، وَعَمَلَ الْقَلْبِ وَالْجَوَارِحِ؛ وَمَنْ أَرَادَ الِاعْتِقَادَ رَأَىٰ أَنَّ لَفْظَ الْقَوْلِ لَا يُفْهَمُ مِنْهُ إلَّا الْقَوْلُ الظَّاهِرُ، أَوْ خَافَ ذَلِكَ، فَزَادَ الِاعْتِقَادُ بِالْقَلْبِ، وَمَنْ قَالَ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَنِيَّةٌ، قَالَ: الْقَوْلُ يَتَنَاوَلُ الِاعْتِقَادَ وَقَوْلَ اللِّسَانِ، وَأَمَّا الْعَمَلُ فَقَدْ لَا يُفْهَمُ مِنْهُ النِّيَّةُ، فَزَادَ ذَلِكَ. وَمَنْ زَادَ اتِّبَاعَ السُّنَّةِ، فَلِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ لَا يَكُونُ مَحْبُوبًا لِلَّهِ إلَّا بِاتِّبَاعِ السُّنَّةِ. وَأُولَئِكَ لَمْ يُرِيدُوا كُلَّ قَوْلٍ وَعَمَلٍ، إنَّمَا أَرَادُوا مَا كَانَ مَشْرُوعًا، مِنْ الْأَقْوَالِ وَالْأَعْمَالِ، وَلَكِنْ كَانَ مَقْصُودُهُمْ الرَّدَّ عَلَىٰ الْمُرْجِئَةِ الَّذِينَ جَعَلُوهُ قَوْلًا فَقَطْ، فَقَالُوا: بَلْ هُوَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ. وَالَّذِينَ جَعَلُوهُ أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ، فَسَّرُوا مُرَادَهُمْ، كَمَا سُئِلَ سَهْلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ التستري عَنْ الْإِيمَانِ، مَا هُوَ؟ فَقَالَ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَنِيَّةٌ وَسُنَّةٌ، لِأَنَّ الْإِيمَانَ إذَا كَانَ قَوْلًا بِلَا عَمَلٍ فَهُوَ كُفْرٌ، وَإِذَا كَانَ قَوْلًا وَعَمَلًا بِلَا نِيَّةٍ فَهُوَ نِفَاقٌ، وَإِذَا كَانَ قَوْلًا وَعَمَلًا وَنِيَّةً بِلَا سُنَّةٍ، فَهُوَ بِدْعَةٌ)(١).

وبيان مفردات التعريف، عند السلف، كالتالي:

قول القلب: اعتقاده وتصديقه: يعني ما يعقد عليه القلب من المعارف واليقينيات والتصديقات، كاعتقادك بأن اللَّه واحد، لا شريك له، وبأنه أرسل رسلًا، وأنزل كتبًا، وجعل يومًا يُجازىٰ الناس فيه علىٰ أعمالهم؛ إن

(١) «مجموع الفتاوىٰ»: (٧/ ١٧١).

خيرًا فخير، وإن شرًّا فشر.

عمل القلب: ما يتحرك به القلب من الإرادات والنيات: كالمحبة والخوف والرجاء والتوكل، ونحو ذلك؛ من أعمال القلوب، وعمل القلب مستمد من قول القلب واعتقاده.

قول اللسان: هو الاستعلان بالشهادتين: فهذا جزء مسمىٰ الإيمان؛ فلو زعم أنه مؤمن، وأبىٰ أن ينطق بالشهادتين لغير عذر سائغ، فليس بمؤمن لا ظاهرًا، ولا باطنًا، وعاملناه معاملة الكفار، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (فَأَمَّا «الشَّهَادَتَانِ»، إِذَا لَمْ يَتَكَلَّمْ بِهِمَا مَعَ الْقُدْرَةِ فَهُوَ كَافِرٌ، بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ. وَهُوَ كَافِرٌ بَاطِنًا وَظَاهِرًا، عِنْدَ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا، وَجَمَاهِيرِ عُلَمَائِهَا. وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ مِنَ الْمُرْجِئَةِ؛ وَهُمْ جهمية الْمُرْجِئَةِ: كَجَهْمٍ وَالصَّالِحِيِّ وَأَتْبَاعِهِمَا، إِلَىٰ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مُصَدِّقًا بِقَلْبِهِ، كَانَ كَافِرًا فِي الظَّاهِرِ دُونَ الْبَاطِنِ. . . ، وَهُوَ قَوْلٌ مُبْتَدَعٌ فِي الْإِسْلَامِ، لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ)(١).

عمل اللسان: ما يلهج به اللسان من الكلم الطيب: كالذكر والدعاء، وتلاوة القرآن، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتعليم العلم، والدعوة إلىٰ اللَّه، وما شابه، وهو قدر زائد علىٰ مجرد النطق بالشهادتين.

عمل الجوارح: هو ما تستقل به أعضاء البدن من العبادات العملية: كالركوع والسجود، والقيام والقعود، في الصلاة، والطواف بالبيت، والسعي بين الصفا والمروة، ورمي الجمار والوقوف بعرفة، في المناسك. ونحو ذلك.

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ»: (٧/ ٦٠٩).

فلذلك صار تعريف الإيمان عند أهل السنة والجماعة شاملًا للدين كله، قال ﷺ: «الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ- أَوْ: بِضْعٌ وَسِتُّونَ- شُعْبَةً، فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَىٰ عَنِ الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ»(١).

فقوله: (فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، يدل علىٰ قول القلب، وقول اللسان.

وقوله: (وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَىٰ عَنِ الطَّرِيقِ)، يدل عمل الجوارح.

وقوله: (وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ)، يدل علىٰ عمل القلب، وهناك مناسبة لفظية ومعنوية بين الحياء والحياة، فكلما كان القلب أكثر حياءً كان أكثر إيمانًا؛ فالحياء سمي بذلك لأنه نابع عن حياة القلب. أما القلب المنزوع حياؤه، فهو قلب مقفر لا حياة فيه، فلا ينبض بخوف، ولا رجاء، ولا توكل، ولا محبة، ولا غيرها.

ويدل علىٰ قول القلب: قول النبي ﷺ في حديث جبريل: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ»(٢).

ويدل علىٰ عمل القلب قول اللَّه ﷻ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢].

---

(١) أخرجه البخاري: رقم (٩)، ومسلم: رقم (٣٥)، واللفظ له، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري: رقم (٥٠)، ومسلم: رقم (٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وأخرجه مسلم: رقم (٨)، من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

ويدل علىٰ قول اللسان قول اللَّه ﷻ: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ﴾ [البقرة: ١٣٦]، وقوله: ﴿قُلۡ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ عَلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ عَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ﴾ [آل عمران: ٨٤]، وقول النبي ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّىٰ يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»(١)، أو: «حَتَّىٰ يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»(٢).

ويدل علىٰ أعمال الجوارح: قول اللَّه ﷻ في شأن تحويل القبلة: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمۡۚ﴾ [البقرة: ١٤٣]، أي: صلاتكم؛ فعن البراء بن عازب رضي الله عنه: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّىٰ إِلَىٰ بَيْتِ المَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا، أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا، وَكَانَ يُعْجِبُهُ أَنْ تَكُونَ قِبْلَتُهُ قِبَلَ البَيْتِ، وَأَنَّهُ صَلَّىٰ، أَوْ صَلَّاهَا، صَلَاةَ العَصْرِ، وَصَلَّىٰ مَعَهُ قَوْمٌ، فَخَرَجَ رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ صَلَّىٰ مَعَهُ فَمَرَّ عَلَىٰ أَهْلِ المَسْجِدِ، وَهُمْ رَاكِعُونَ، قَالَ: أَشْهَدُ بِاللَّهِ، لَقَدْ صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ قِبَلَ مَكَّةَ، فَدَارُوا كَمَا هُمْ قِبَلَ البَيْتِ، وَكَانَ الَّذِي مَاتَ عَلَىٰ القِبْلَةِ، قَبْلَ أَنْ تُحَوَّلَ قِبَلَ البَيْتِ، رِجَالٌ قُتِلُوا، لَمْ نَدْرِ مَا نَقُولُ فِيهِمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٞ رَّحِيمٞ﴾)(٣)، فسمَّىٰ الصلاة إيمانًا، وقد عقد الإمام البخاري رحمه الله في صحيحه، في كتاب الإيمان، أبوابًا متعددة، ذكر فيها خصال الإيمان القولية والعملية.

وقد أجمع أهل السنة والجماعة علىٰ هذا، وخالف فيه بعض فقهاء الكوفة، وجعلوا العمل من ثمرات الإيمان ولوازمه، والمأثور عن السلف في هذا كثير جدًّا؛ فلا يكاد يخلو شيء مما دونوه في العقائد من النص علىٰ

(١) أخرجه البخاري: رقم (٧٢٨٤)، ومسلم: رقم (٢١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٢) أخرجه البخاري: رقم (٢٥)، ومسلم: رقم (٢٢)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.
(٣) أخرجه البخاري: رقم (٤٤٨٦)، واللفظ له، ومسلم: رقم (٥٢٥).

هذه المسألة الفاصلة، ومن شواهد ذلك:

- قال الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (لَقِيتُ أَكْثَرَ مِنْ أَلْفِ رَجُلٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ بِالْأَمْصَارِ، فَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنْهُمْ يَخْتَلِفُ أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، وَيَزِيدُ وَيَنْقُصُ)[(١)].

- وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (سألت أبي، وأبا زرعة، عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين، وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار، وما يعتقدان من ذلك، فقالا: أدركنا العلماء في جميع الأمصار، حجازًا وعراقًا وشامًا ويمنًا، فكان من مذهبهم: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص)[(٢)].

- وقال ابن جرير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (والصواب لدينا من القول أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، وبه الخبر عن جماعة من أصحاب رسول اللَّه ﷺ، وعليه مضىٰ أهل الدين والفضل)[(٣)].

- وقال سهل بن المتوكل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (أدركت ألف أستاذ أو أكثر، كلهم يقول: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص. وقال يعقوب بن سفيان: أدركت أهل السنة والجماعة علىٰ ذلك)[(٤)].

- وقال عبد الرزاق رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (سمعت سفيان، وابن جريج، ومعمرًا يقولون: الإيمان قول، وعمل، يزيد وينقص، فقيل لعبد الرزاق: ما تقول

---

(١) انظر: نواهد الأبكار للسيوطي: (١/ ٢٩٤)، ولوامع الأنوار البهية للسفاريني: (١/ ٤٢٠).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي: (١/ ١٩٧).

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي: (١/ ٢٠٦).

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي: (٥/ ١٠٢٨).

أنت؟ فقال: ما لقيت أحدًا من طرق إلا هذا قوله)[١].

- وقال أبو يوسف يعقوب بن سفيان رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (الإيمان عند أهل السنة: الإخلاص للَّه بالقلوب والألسنة والجوارح، وهو قول وعمل، يزيد وينقص، علىٰ ذلك وجدنا كل من أدركنا من عصرنا، بمكة والمدينة والشام والبصرة والكوفة)[٢].

- وقال أبو حاتم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (سمعت حرملة بن يحيىٰ، يناظر رجلين بحضرة الشافعي بمصر، في دار ابن الجروي، في الإيمان، فقال أحدهما: إن الإيمان قول، فحمي الشافعي من ذلك، وتقلد المسألة علىٰ أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص. فطحن الرجل وقطعه؛ قال الشيخ: فهذا طريق الصحابة والتابعين، وفقهاء المسلمين، الذين جعلهم اللَّه هداة هذا الدين، موافق ذلك لنص التنزيل وسنة الرسول، فنعوذ باللَّه من عبد بُليّ بمخالفة هؤلاء، وآثر هواه، ورد دين اللَّه وشرائعه، وسنة نبيه إلىٰ نظره ورأيه واختياره، واستعمل اللجاج والخصومة، يريد أن يطفئ نور اللَّه، ويأبىٰ اللَّه إلا أن يتم نوره، ولو كره الكافرون)[٣].

- وقال سويد بن سعيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (سمعت مالك بن أنس، وحماد بن زيد، وسفيان بن عيينة، والفضيل بن عياض، . . . وجميع من حملت عنهم العلم، يقولون: الإيمان قول وعمل، ويزيد وينقص)[٤].

- وقال السفاريني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (والآثار عن الصحابة، والتابعين لهم

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي: (٥/ ١٠٢٩).
(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي: (٥/ ١٠٣٥).
(٣) «الإبانة الكبرىٰ» لابن بطة: (٢/ ٨٢٦).
(٤) «الأسماء والصفات» للبيهقي: (١/ ٦٠٥).

بإحسان، وأئمة الدين من أهل السنة والجماعة المعتبرين، وأئمة أهل الحديث، وأعلام علماء الصوفية، أكثر من أن تذكر، بأن الإيمان قول باللسان، وعقد بالجنان، وعمل بالأركان، يزيد بالطاعة، ويضعف بالعصيان)[١].

(١) لوامع الأنوار البهية: (١/ ٤٢٠).

ثانيًا: المخالفون لأهل السنة في باب الإيمان

المخالفون في هذا الباب أصناف شتىٰ، لكنهم يؤولون إلىٰ فرقتين:

الفرقة الأولىٰ: المرجئة: والوصف الجامع لهم: إخراج العمل عن مسمىٰ الإيمان؛ ولذلك سموا مرجئة، لأنهم أرجئوا العمل عن مسمىٰ الإيمان، أيْ: أخروه، وهم ثلاث طبقات:

الطبقة الأولىٰ: الجهمية: المنسوبون إلىٰ الجهم بن صفوان السمرقندي، وهم غلاة المرجئة؛ فإنهم زعموا أن الإيمان مجرد معرفة القلب، أو تصديق القلب فقط؛ فإذا أطافت بالقلب هذه المعرفة فقد تم إيمانه، ولا ريب أن هذا اعتقاد ساقط، لما يلزم عليه من اللوازم الفاسدة، ومنها:

- أن يكون مشركو العرب مؤمنين؛ فإنهم قد عرفوا، كما قال تعالىٰ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩]، وقال: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧].

- أن يكون أبو طالب، الذي مات علىٰ ملة عبد المطلب، مؤمنًا؛ لأنه قد صرح بالمعرفة، حتىٰ إنه أنشد أبياتًا في هذا، منها قوله:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ ... مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينَا
لَوْلَا الْمَلَامَةُ أَوْ حِذَارُ مَسَبَّةٍ ... لَوَجَدْتَنِي سَمْحًا بِذَاكَ مُبِينَا

فلم تنقله هذه المعرفة من الكفر إلىٰ الإيمان؛ فعن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه أنه قال لِلنَّبِيِّ ﷺ: «مَا أَغْنَيْتَ عَنْ عَمِّكَ، فَإِنَّهُ كَانَ

يَحُوطُكَ، وَيَغْضَبُ لَكَ؟ قَالَ: «هُوَ فِي ضَحْضَاحٍ مِنْ نَارٍ، وَلَوْلَا أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ»(١).

- أن يكون اليهود والنصارىٰ مؤمنين؛ لأن اللّٰه تعالىٰ قال عنهم: ﴿يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٦]؛ فشهد لهم بالمعرفة، ولو كان مجرد المعرفة كافٍ في إثبات الإيمان لما أكفرهم اللّٰه تعالىٰ في كتابه في أكثر من ثلاثة مواضع؛ ثلاثة منها في سورة المائدة، وهي من آخر ما نزل من القرآن.

- أن يكون فرعون وملؤه مؤمنين؛ لأن اللّٰه تعالىٰ قد قال عنهم: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النمل: ١٤]، وهذا معرفة ويقين، ومع ذلك فهم أكفر الكافرين، وقد شهد عليه موسىٰ عليه السلام بالمعرفة فقال: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾ [الإسراء: ١٠٢].

- أن يكون إبليس مؤمنًا؛ لأن إبليس قد عرف اللّٰه، وقال: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢]، وقال: ﴿أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾ [الإسراء: ٦٢]، وقال: ﴿خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾ [الأعراف: ١٢]، [ص: ٧٦]، وقال: ﴿فَأَنظِرْنِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الحجر: ٣٦]، [ص: ٧٩].

وفساد اللازم يدل علىٰ فساد الملزوم؛ فمقالة الجهمية من أبعد المقالات في باب الإيمان، ومن آثارها الفاسدة قولهم: لا يضر مع الإيمان ذنب.

الطبقة الثانية: الكرّامية: المنسوبون إلىٰ محمد بن كرّام السجستاني، وهذه الطائفة قد انقرضت، ولها مقالات شاذة في كثير من أبواب الدين،

(١) أخرجه البخاري: رقم (٣٨٨٣)، ومسلم: رقم (٢٠٩).

يقولون إن الإيمان: هو قول اللسان.

ويكفي في إسقاط هذا القول قول اللَّه تعالىٰ: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]؛ فلو كان مجرد قول اللسان كافيًا في إثبات الإيمان لكان المنافقون من أولىٰ الناس بذلك، والعجيب، في حال هؤلاء الكرّامية، أنهم يقولون: المنافقون مؤمنون في الدنيا، وهم يوم القيامة مخلدون في النار! وهذا تناقض فاضح.

وقد أخطأ بعض الناس، ومنهم ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حين نسبوا إلىٰ الكرامية أنهم يقولون: إن المنافق في الجنة، فقد ظنوا أن لازم القول قول؛ والواقع أنهم لا يلتزمون بذلك.

الطبقة الثالثة: مرجئة الفقهاء: أصحاب أبي حنيفة، فإنهم يقولون كما قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(الإِيمَانُ: هُوَ الإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ وَالتَّصْدِيقُ بِالْجَنَانِ)**، ويجعلون العمل من لوازمه وثمراته، وليس داخلًا في حده وتعريفه.

وقد وافق مرجئة الفقهاء جمهور أهل السنة في أمور، وخالفوهم في أمور:

أوجه الاتفاق:

١- للَّه علىٰ عباده أن يطيعوه، ولا يعصوه.

٢- المطيع محمود في الدنيا، مثاب في الآخرة.

٣- العاصي مذموم في الدنيا، مستحق للعقوبة في الآخرة.

٤- إقامة الحدود والتعزيرات، ولزوم التوبة والكفارات.

٥- مرتكب الكبيرة لا يخرج عن حد الإيمان، ولا يدخل في الكفر.

ولذلك سهل أهل السنة الخلاف معهم، ولم يعاملوهم معاملة غلاة المرجئة؛ فلما حكىٰ أبو عبيد القاسم بن سلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ الافتراق في مسألة الإيمان، قال: (اعلم، رحمك اللَّه، أن أهل العلم والعناية بالدين، افترقوا في هذا الأمر فرقتين:

فقالت إحداهما: الإيمان بالإخلاص للَّه بالقلوب، وشهادة الألسنة، وعمل الجوارح.

وقالت الفرقة الأخرىٰ: بل الإيمان بالقلوب والألسنة، فأما الأعمال فإنما هي تقوىٰ وبر، وليست من الإيمان)[١]؛ فجَعلَهم من أهل العلم والعناية بالدين، ولما ذكر غلاة المرجئة، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (قد ذكرنا ما كان من مفارقة القوم إيانا في أن العمل من الإيمان، علىٰ أنهم وإن كانوا لنا مفارقين، فإنهم ذهبوا إلىٰ مذهب قد يقع الغلط في مثله، ثم حدثت فرقة ثالثة شذت عن الطائفتين جميعًا، ليست من أهل العلم ولا الدين، فقالوا: الإيمان معرفة بالقلوب باللَّه وحده، وإن لم يكن هناك قول ولا عمل! وهذا منسلخ عندنا من قول أهل الملل الحنفية)[٢]؛ فينبغي لطالب العلم التمييز بين طبقات المخالفين.

ولهذا قال بعض الشراح إن الخلاف بين جمهور أهل السنة، ومرجئة الفقهاء، خلاف لفظي، ولكن عند التحقيق والتأمل يتبين بأن فيه ما هو لفظي، وفيه ما هو معنوي.

أوجه الافتراق:

١- أهل السنة والجماعة يقولون: الإيمان قول وعمل، ومرجئة الفقهاء

---

(١) كتاب الإيمان: (ص: ١٠).
(٢) كتاب الإيمان: (ص: ٥٩).

يخرجون العمل عن مسمىٰ الإيمان، ويجعلونه من ثمراته ولوازمه.

٢- أهل السنة والجماعة يقولون: الإيمان يزيد وينقص، ومرجئة الفقهاء يقولون: الإيمان شيء واحد، لا يزيد ولا ينقص؛ لأن الإيمان عندهم التصديق؛ فإما أن يوجد كله، أو يعدم كله.

٣- أهل السنة والجماعة يقولون بتفاضل أهل الإيمان، ومرجئة الفقهاء لا يقولون بتفاضلهم في أصل الإيمان؛ فعندهم إيمان أفجر الناس كإيمان أتقىٰ الناس، وإيمان أفجر الناس كإيمان جبرائيل وميكائيل.

٤- أهل السنة والجماعة يقولون: الكفر نوعان: اعتقادي، وعملي، ومرجئة الفقهاء يقولون: الكفر هو الجحود والاستحلال فقط.

٥- أهل السنة والجماعة يقولون: كل ما سماه الشارع كفرًا فإننا نسميه كفرًا، وقد يكون أكبر أو أصغر، ومرجئة الفقهاء يقولون: ما سماه الشارع كفرًا من الأعمال فليس كفرًا حقيقيًّا، ولكنه كفر مجازي؛ فأهل السنة وافقوا النصوص لفظًا ومعنىٰ، ومرجئة الفقهاء وافقوا النصوص معنىٰ وخالفوها لفظًا.

٦- أهل السنة والجماعة يوجبون الاستثناء في الإيمان، ومرجئة الفقهاء يمنعونه، لأن الإيمان عندهم شيء واحد، هو التصديق، فيجب الجزم به.

٧- أهل السنة والجماعة يوالون المؤمن بحسب إيمانه، ويرون أن الولاية تتفاوت، ومرجئة الفقهاء الولاية عندهم سواء.

أدلة المرجئة والرد عليها:

١- أن اللَّه سبحانه يعطف العمل علىٰ الإيمان، والعطف يقتضي

المغايرة، كقوله تعالىٰ في عدة مواضع: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٧٧، يونس: ٩، هود: ٢٣ وغيرها].

وعن هذا جوابان:

الأول: أن هذا من باب عطف الخاص علىٰ العام، وهذا كثير، والعمل جزء من مسمىٰ الإيمان؛ مثال ذلك: حضر الطلبة ومحمد، مع أن محمد من الطلبة، وعُطف عليهم من باب التأكيد، أو لسبب آخر.

الثاني: أن الشيء له معنىٰ عند الاقتران ومعنىٰ عند الانفراد؛ فالإيمان عند الاقتران بالعمل الصالح يراد به التصديقات القلبية، ويراد بالعمل الصالح الشرائع العملية، وهذا كثير في النصوص، كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾ [التوبة: ٦٠]، ففي هذه الآية يتعين تفسير المسكين بغير تفسير الفقير، لأن الشيء لا يعطف علىٰ ذاته، فيقال: الفقير من لا يملك قوته لعام، والمسكين هو الذي يملك قوته لنصف عام؛ لكن حينما ينفرد أحدهما عن الآخر، فإنه مرادف للآخر، كقوله تعالىٰ في كفارة اليمين: ﴿إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ﴾ [المائدة: ٨٩]، فيتناول الفقير، وكذا في قول اللَّه ﷻ: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمْ﴾ [الحشر: ١٠]، فإنه يتناول المساكين، ومِثْلُه لفظ: «الإثم والعدوان»، و«التوبة والاستغفار»، ونحوها.

٢- أن الإيمان في حقيقته اللغوية معناه التصديق، والتصديق محله القلب، فلا دخل للأعمال فيه.

فيُجاب عنهم بأن يقال:

أولًا: عدم التسليم أن الإيمان مرادف لمطلق التصديق مطلقًا: وقد تقدم

بيان الفروق التصريفية والمعنوية بين اللفظين، والتحقيق أن الإيمان تصديق وزيادة؛ يعني تصديق مع ائتمان، فالتصديق يكون للأمور التي يمكن التحقق منها، كأن يقول لك إنسان: جاء محمد من السفر، فتصدقه، أو يقول: طلعت الشمس، فتصدقه؛ لكن الإيمان يتعلق بأمور غيبية يُطلب فيها معنىٰ الائتمان، وحصول الثقة والإقرار؛ فتعبير الإيمان أوسع دلالة من مجرد التصديق.

ثانيًا: علىٰ فرض التسليم أن الإيمان في اللغة بمعنىٰ التصديق، فما أكثر الألفاظ الشرعية التي نُقلت من المعنىٰ اللغوي إلىٰ المعنىٰ الشرعي؛ مثال ذلك: الصلاة معناها في اللغة الدعاء. قال الأعشىٰ:

تَقُولُ بِنْتِي وَقَدْ قَرَّبْتُ مُرْتَحِلًا ... يَا رَبِ جَنِّبْ أَبِي الْأَوْصَابَ وَالْوَجَعَا
عَلَيْكِ مِثْلُ الَّذِي صَلَّيْتِ فَاغْتَمِضِي ... نَوْمًا فَإِنَّ لِجَنْبِ الْمَرْءِ مُضْطَجَعًا

صليت: أي دعوت؛ لكنها نُقلت إلىٰ معنىٰ شرعي: فهي عبادة ذات أقوال وأفعال، مفتتحة بالتكبير مُختتمة بالتسليم، ومثل ذلك الزكاة والصوم والحج، وغيرها؛ فما المانع أن يكون لفظ الإيمان نُقل من مجرد التصديق إلىٰ أن معنىٰ يتضمن القول والعمل؟!

ثالثًا: أن التصديق لا يختص بالقلب، فقد يُضاف إلىٰ الجوارح، والدليل علىٰ ذلك قول النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَىٰ ابْنِ آدَمَ حَظَّهُ مِنَ الزِّنَا، أَدْرَكَ ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ، فَزِنَا العَيْنِ النَّظَرُ، وَزِنَا اللِّسَانِ المَنْطِقُ، وَالنَّفْسُ تَمَنَّىٰ وَتَشْتَهِي، وَالفَرْجُ يُصَدِّقُ ذَلِكَ كُلَّهُ وَيُكَذِّبُهُ»(١)؛ بل قد يُضاف إلىٰ ما لا يعقل، فيقال: برق خُلّب وبرق صادق، ويقال: فجر كاذب وفجر

(١) أخرجه البخاري: رقم (٦٢٤٣)، ومسلم: رقم (٢٦٥٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

صادق؛ فالصدق لا يختص بتصديقات القلب.

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (حقيقة الإيمان مركبة من قول وعمل، والقول قسمان: قول القلب وهو الاعتقاد، وقول اللسان وهو التكلم بكلمة الإسلام، والعمل قسمان: عمل القلب وهو نيته وإخلاصه، وعمل الجوارح، فإذا زالت هذه الأربعة زال الإيمان بكماله، وإذا زال تصديق القلب لم تنفع بقية الأجزاء؛ فإن تصديق القلب شرط في اعتقادها، وكونها نافعة، وإذا زال عمل القلب مع اعتقاد الصدق فهذا موضع المعركة بين المرجئة وأهل السنة.

فأهل السنة مجمعون علىٰ زوال الإيمان، وأنه لا ينفع التصديق مع انتفاء عمل القلب، وهو محبته وانقياده، كما لم ينفع إبليس وفرعون وقومه واليهود والمشركين الذين كانوا يعتقدون صدق الرسول ﷺ، بل ويقرون به سرًا وجهرًا، ويقولون ليس بكاذب، ولكن لا نتبعه، ولا نؤمن به)(١).

الفرقة الثانية: الوعيدية، سُموا بذلك لقولهم بإنفاذ الوعيد، وإنكار الشفاعة، وأن من ارتكب كبيرة فقد خرج من الإيمان، وهم طائفتان:

إحداهما: **الخوارج**: وهم الذين أخبر عنهم النبي ﷺ في عدة أحاديث(٢)، وقال: «تَحْقِرُونَ صَلَاتَكُمْ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَكُمْ مَعَ صِيَامِهِمْ،

---

(١) الصلاة وأحكام تاركها: (ص: ٥٦).

(٢) **فائدة**: قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وقد استفاض عن النّبيّ ﷺ الأحاديث بقتال الخوارج، وهي متواترةٌ عند أهل العلم بالحديث. قال الإمام أحمد: صحّ الحديث في الخوارج من عشرة أوجهٍ، وقد رواها مسلمٌ في «صحيحه»، وروىٰ البخاريّ منها ثلاثة أوجهٍ: حديث عليٍّ، وأبي سعيدٍ الخدريّ، وسهل بن حنيفٍ، وفي السّنن، والمسانيد طرقٌ أخر متعدّدةٌ). انظر: «الفتاوىٰ الكبرىٰ»: (٣/ ٥٣٦).

وَعَمَلَكُمْ مَعَ عَمَلِهِمْ، وَيَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ»(١)؛ قالوا: إن الإيمان قول وعمل، لكنهم غلوا وزعموا أن من ارتكب كبيرة فقد خرج من الإيمان، ودخل في الكفر.

الثانية: المعتزلة، قالوا: إن الإيمان قول وعمل، ولكنهم غلوا أيضًا، وزعموا أن مرتكب الكبيرة قد خرج من الإيمان، ولم يدخل في الكفر؛ بل هو في منزلة بين المنزلتين، لا مؤمن ولا كافر!

وهي مقالة لم يُسبقوا إليها، وأول من قال بها: واصل بن عطاء؛ قال الصفدي رَحِمَهُ اللَّهُ: (هُوَ رَأس الْمُعْتَزلَة، وَكَبِيرهمْ، وَرَئِيسهمْ، وأوّلهم، كَانَ تلميذَ الْحسن الْبَصْرِيّ يقْرَأ عَلَيْهِ العلومَ، فَدخل رجل علىٰ الْحسن، وَقَالَ لَهُ: قد ظهر فِي زَمَاننَا جَمَاعَة يكفّرون أصحابَ الْكَبَائِر، والكبيرة عِنْدهم كفرٌ، وهم وعيديَّة الْخَوَارِج، وجماعةٌ يرجئون أصحابَ الْكَبِيرَة، وَيَقُولُونَ: الْكَبِيرَة عِنْدهم لَا تضرّ الْإِيمَان، وَإنَّهُ لَا يضرّ مَعَ الْإِيمَان مَعْصِيّة، كَمَا لَا ينفَع مَعَ الْكفْر طاعةٌ، ففكّر الْحسن فِي ذَلِك، فَقَالَ وَاصل، قبل أَن يُجيب الْحسن بِشَيْء: أَنا أَقُول إِن صَاحب الْكَبِيرَة لَا مؤمنٌ وَلَا كافرٌ، ثمَّ قَامَ وَاعْتَزل إِلَىٰ أُسْطُوَانَةِ الْمَسْجِد، يُقرر جوابَه علىٰ جمَاعَة من أَصْحَاب الْحسن، فَقَالَ الْحسن: اعتزل وَاصل عنّا؛ فسمُّوا معتزلةً من ذَلِك الْوَقْت بِهَذَا السَّبَب)(٢).

---

(١) أخرجه البخاري: رقم (٥٠٥٨)، ومسلم: رقم (١٠٦٤)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) انظر: «الوافي بالوفيات»: (٢٧/ ٢٤٥). وفي بعض المرويات، كما عند الذهبي في السير، وابن خلكان في «وفيات الأعيان»، وغيرهما، أن الحسن طرده من مجلسه.

أدلة الوعيدية والرد عليها:

- قوله ﷺ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَنْتَهِبُ نُهْبَةً، يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ، حِينَ يَنْتَهِبُهَا، وَهُوَ مُؤْمِنٌ»(١)، قالوا: فقد أزال النبي ﷺ عن الزاني والسارق والشارب والناهب وصف الإيمان.

والجواب عن ذلك أن يُقال: إن الإيمان الذي نفاه النبي ﷺ عن هؤلاء الفساق هو الإيمان الواجب، وليس أصل الإيمان؛ إذ لو كان المنفي أصل الإيمان لما اكتفي بقطع يد السارق، وجلد الزاني غير المحصن، وجلد شارب الخمر، ولكان الأمر يستدعي القتل رِدةً.

وقد أثبت اللَّه الأخوة الإيمانية لمرتكبي الكبائر، في موضعين في كتابه، قال تعالىٰ: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟﴾ [الحجرات: ٩]، فسمىٰ اللَّه الطائفتين المقتتلتين مؤمنين، مع أن قتال المؤمن للمؤمن من الكبائر، حتىٰ قال النبي ﷺ: «إِذَا التَقَىٰ المُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَالقَاتِلُ وَالمَقْتُولُ فِي النَّارِ»(٢)، ثم قال سبحانه: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠].

وسمىٰ اللَّه القاتل أخًا للمقتول، فقال سبحانه: ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ﴾ [البقرة: ١٠]، مع أن القتل من أعظم الكبائر.

وأجمع المسلمون علىٰ أن من وجبت عليه كفارة عتق رقبة، فلم يجد

---

(١) أخرجه البخاري: رقم (٢٤٧٥)، ومسلم: رقم (٥٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري: رقم (٣١)، ومسلم: رقم (٢٨٨٨)، من حديث أبي بكرة نفيع بن الحارث رضي الله عنه.

إلا رقبة زانية، سارقة، مغتابة، نمامة، فأعتقها، صدق عليها أنها رقبة مؤمنة، وبرأت ذمته.

- ومن أدلتهم العقلية: قولهم: ما ذهب بعضه ذهب وصفه، فالرغيف، مثلًا، عبارة عن دقيق وماء، فلو ذهب الدقيق لكان ماءً، ولو ذهب الماء لكان دقيقًا! ولا يصدق عليه اسم الرغيف إلا بمجموع الأمرين، ويقولون: العشرة حين يُنتقص منها واحد، تصبح تسعة لا عشرة! ونحو هذا.

والجواب: أن هذا نوع من المغالطة اللفظية، فإن الهيئة العامة لا تزول بزوال بعضها؛ فإن الرغيف، لو ذهب بعضه لقيل هذا رغيف ناقص، وهكذا العشرة إذا انتُقص منها واحد، فهي عشرة إلا واحدًا؛ ومثل هذا التلاعب بالألفاظ لا تُردُّ به النصوص الشرعية.

❁ ❁ ❁

ثالثًا: زيادة الإيمان ونقصانه

يعتقد أهل السنة والجماعة أن الإيمان يزيد وينقص، وقد ذكر اللَّه تعالىٰ في كتابه ستة أدلة علىٰ زيادة الإيمان، وهي:

- قال تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣].

- وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢].

- وقال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٤].

- وقال تعالىٰ: ﴿وَمَا زَادَهُمْ إِلَّآ إِيمَٰنًا وَتَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٢٢].

- وقال تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ ۗ﴾ [الفتح: ٤].

- وقال تعالىٰ: ﴿وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا ۙ﴾ [المدثر: ٣١].

فهذه ستة مواضع صريحة في إثبات لفظ الزيادة، وكل أمر قابل للزيادة فهو قابل للنقصان، فإن الشيء قبل أن يزيد كان أنقص منه بعد الزيادة؛ فبين الزيادة والنقصان تلازم عقلي.

علىٰ أننا نجد دليلًا من السنة علىٰ لفظ النقصان، في قول النبي ﷺ: «مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلُبِّ الرَّجُلِ الحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ»(١)،

(١) أخرجه البخاري: رقم (٣٠٤)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

ونقصان الدين هو نقصان الإيمان.

وأما في كلام الصحابة، والتابعين، والسلف، في إثبات الزيادة والنقصان فكثير، قال ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ذَهَبَ السَّلَفُ إِلَىٰ أَنَّ الْإِيمَانَ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، وَأَنْكَرَ ذَلِكَ أَكْثَرُ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَقَالُوا: مَتَىٰ قبل ذَلِكَ كَانَ شَكًّا، قَالَ الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ: وَالأظهر الْمُخْتَارُ أَنَّ التَّصْدِيقَ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ بِكَثْرَةِ النَّظَرِ، وَوُضُوحِ الْأَدِلَّةِ؛ وَلِهَذَا كَانَ إِيمَانُ الصِّدِّيقِ أَقْوَىٰ مِنْ إِيمَانِ غَيْرِهِ، بِحَيْثُ لَا يَعْتَرِيهِ الشُّبْهَةُ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ كُلَّ أَحَدٍ يَعْلَمُ أَنَّ مَا فِي قَلْبِهِ يَتَفَاضَلُ، حَتَّىٰ إِنَّهُ يَكُونُ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ الْإِيمَانُ أَعْظَمَ يَقِينًا وَإِخْلَاصًا وَتَوَكُّلًا مِنْهُ فِي بَعْضِهَا، وَكَذَلِكَ فِي التَّصْدِيقِ وَالْمَعْرِفَةِ بِحَسَبِ ظُهُورِ الْبَرَاهِينِ وَكَثْرَتِهَا، وَقَدْ نَقَلَ مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرٍ الْمَرْوَزِيُّ، فِي كِتَابِهِ تَعْظِيمُ قَدْرِ الصَّلَاةِ، عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ نَحْوَ ذَلِكَ، وَمَا نُقِلَ عَنِ السَّلَفِ صَرَّحَ بِهِ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مُصَنَّفِهِ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وابن جُرَيْجٍ، وَمَعْمَرٍ، وَغَيْرِهِمْ، وَهَؤُلَاءِ فُقَهَاءُ الْأَمْصَارِ فِي عَصْرِهِمْ. وَكَذَا نَقَلَهُ أَبُو الْقَاسِمِ اللَّالِكَائِيُّ، فِي كِتَابِ السُّنَّةِ، عَنِ الشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوَيْهِ، وَأَبِي عُبَيْدٍ، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْأَئِمَّةِ، وَرَوَىٰ بِسَنَدِهِ الصَّحِيحِ عَنِ الْبُخَارِيِّ، قَالَ: لَقِيتُ أَكْثَرَ مِنَ أَلْفِ رَجُلٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ بِالْأَمْصَارِ، فَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنْهُمْ يَخْتَلِفُ فِي أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، وَيَزِيدُ وَيَنْقُصُ، وَأَطْنَبَ ابن أَبِي حَاتِمٍ وَاللَّالِكَائِيُّ فِي نَقْلِ ذَلِكَ بِالْأَسَانِيدِ، عَنْ جَمْعٍ كَثِيرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَكُلِّ مَنْ يَدُورُ عَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَحَكَاهُ الْفُضَيْلُ بْنُ عِيَاضٍ، وَوَكِيعٌ، عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَقَالَ الْحَاكِمُ فِي مَنَاقِبِ الشَّافِعِيِّ: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ الْأَصَمُّ، أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ، قَالَ: سَمِعت الشَّافِعِي يَقُول: الْإِيمَان قَول وَعمل، يزِيد وَيَنْقُصُ. وَأَخْرَجَهُ

أَبُو نُعَيْمٍ فِي تَرْجَمَةِ الشَّافِعِيِّ، مِنَ الْحِلْيَةِ، مِنْ وَجْهٍ آخَرَ عَنِ الرَّبِيعِ، وَزَادَ يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ وَيَنْقُصُ بِالْمَعْصِيَةِ، ثُمَّ تَلَا: ﴿وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَٰنًا﴾ [المدثر: ٣١]، الْآيَةَ، ثُمَّ شَرَعَ الْمُصَنِّفُ يَسْتَدِلُّ لِذَلِكَ بِآيَاتٍ مِنَ الْقُرْآنِ مُصَرِّحَةٍ بِالزِّيَادَةِ، وَبِثُبُوتِهَا يَثْبُتُ الْمُقَابِلُ؛ فَإِنَّ كُلَّ قَابِلٍ لِلزِّيَادَةِ قَابِلٌ لِلنُّقْصَانِ ضَرُورَةً)[(١)].

فهذا إجماع من السلف؛ إلا أنه قد حُفظ عن الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ أنه كان يقول: (الإيمان يزيد، وتَوقّفَ عن النقصان، وقال: ذَكَر اللَّه زيادته في غير موضع؛ فدع الكلام في نقصانه، وكُفّ عنه)[(٢)]، ويُوجه كلام مالك -واللَّه أعلم- علىٰ أحد توجيهين:

التوجيه الأول: أنه راعىٰ لفظ القرآن؛ حيث ورد بالزيادة، ولم يرد بالنقصان، قال شيخ الاسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (وكان بعض الفقهاء، من أتباع التابعين، لم يوافقوا في إطلاق النقصان عليه، لأنهم وجدوا ذكر الزيادة في القرآن، ولم يجدوا ذكر النقص، وهذا أحد الروايتين عن مالك، والرواية الأخرىٰ عنه، وهو المشهور عند أصحابه، كقول سائرهم؛ أنه يزيد وينقص، وبعضهم عدَل عن لفظ الزيادة والنقصان إلىٰ لفظ التفاضل، فقال: أقول: الإيمان يتفاضل، ويتفاوت، ويروىٰ هذا عن ابن المبارك، وكأن مقصودة الإعراض عن لفظ وقع فيه النزاع إلىٰ معنىٰ لا ريب في ثبوته)[(٣)].

والرواية الأخرىٰ عن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ موافقة الجماعة؛ فقد روىٰ عبد اللَّه بن الإمام أحمد عن عبد اللَّه بن نافع رحمهما اللَّه، قال: (كان

(١) «فتح الباري»: (١/ ٤٦-٤٧).
(٢) «ترتيب المدارك وتقريب المسالك»: (٢/ ٤٣).
(٣) «شرح حديث جبريل»، (الإيمان الأوسط): (١/ ٣٧١-٣٧٢).

مالك يقول: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص)[١].

التوجيه الثاني: ولعله أَسَدّ، أن مالكًا خشي أن يقول: ينقص، فيتخذ الخوارج ذلك ذريعة لدعواهم، بزوال اسم الإيمان بزوال بعضه.

أما المرجئة والوعيدية، مع كونهما طرفي نقيض، فقد اجتمعوا علىٰ أن الإيمان شيءٌ واحد؛ إما أن يوجد كله أو يُعدَم كله؛ لا يزيد ولا ينقص، لكن المرجئة تساهلوا في إبقاء وصف الإيمان؛ إذ الإيمان عندهم التصديق، وأما الوعيدية فشددوا، وأزالوه بارتكاب الكبيرة.

وأهل السنة والجماعة لما كانوا يرون أن الإيمان يتعلق بالقلب واللسان والجوارح، صارت أسباب زيادته ونقصانه لا تقتصر علىٰ تصديق القلب، كما يعتقد المرجئة، بل الأمر أوسع من ذلك:

- فتصديقات القلوب تتفاوت، فخبر الواحد ليس كخبر الاثنين، وحديث الآحاد ليس كالحديث المتواتر، وليس الخبر كالمعاينة.

- وأعمال القلوب يتفاوت فيها أهل الإيمان تفاوتًا عظيمًا، في المحبة، والخوف، والرجاء، والتوكل.

- وأقوال اللسان تتفاوت بين الذين يذكرون اللّه قيامًا وقعودًا وعلىٰ جنوبهم، والذين لا يذكرون اللّه إلا قليلًا.

- وأعمال الجوارح تتفاوت بين الذين يبيتون لربهم سجدًا وقيامًا، والذين ينقرون صلاتهم كنقر الغراب.

فقد توافرت الأدلة علىٰ إثبات زيادة الإيمان ونقصانه، من الكتاب،

(١) «كتاب السنة»: رقم (٦٣٦)، وإسناده صحيح. وانظر أيضًا: «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» للالكائي: رقم (١٧٤٢)، والآجري في «الشريعة»: (ص: ١١٨).

والسنة، والإجماع، والعقل، والحس، كما نقل ابن حجر عن النووي رحمهما اللَّه، آنفًا. وأما المخالفون فقد عموا عن هذه القضية البدهية، بسبب فساد أصلهم في حقيقة الإيمان؛ فنشأ عنه لوازم فاسدة.

❁ ❁ ❁

رابعًا: أسباب زيادة الإيمان ونقصانه

١- التفكر في آيات اللَّه الكونية: قال تعالىٰ: ﴿قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ وَمَا تُغْنِي ٱلْأٓيَٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: ١٠١]، وقال: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، وقال: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُواْ شَجَرَهَآۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ۝٦٠ أَمَّن جَعَلَ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَٰلَهَآ أَنْهَٰرًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَٰسِيَ وَجَعَلَ بَيْنَ ٱلْبَحْرَيْنِ حَاجِزًاۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [النمل: ٦٠، ٦١]؛ فالتفكر في ملكوت السموات والأرض يُزيد الإيمان، ويُنعش القلب، كما أن الغفلة والإعراض عن النظر والتفكر سبب لنقص الإيمان.

٢- التدبر لكتاب اللَّه: قال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًاۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٤]، وقال: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: ٢]؛ فتدبر القرآن العظيم يُزيد الإيمان، وهجران تدبره يُنقصه، قال تعالىٰ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد: ٢٤].

٣- فعل الطاعة تقربًا إلىٰ اللَّه: قال تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَٰجِعُونَ ۝٦٠ أُوْلَٰٓئِكَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلْخَيْرَٰتِ وَهُمْ لَهَا سَٰبِقُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٠، ٦١].

وعن عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ هَذِهِ

الآيَةِ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَوا وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ﴾، قَالَتْ عَائِشَةُ: أَهُمُ الَّذِينَ يَشْرَبُونَ الخَمْرَ وَيَسْرِقُونَ؟ قَالَ: «لَا يَا بِنْتَ الصِّدِّيقِ، وَلَكِنَّهُمُ الَّذِينَ يَصُومُونَ، وَيُصَلُّونَ، وَيَتَصَدَّقُونَ، وَهُمْ يَخَافُونَ أَنْ لَا تُقْبَلَ مِنْهُمْ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلْخَيْرَٰتِ وَهُمْ لَهَا سَٰبِقُونَ﴾»[1]، كما أن ترك الطاعات يُنقص الإيمان، قال تعالىٰ: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٧٥﴾ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُم مِّن فَضْلِهِۦ بَخِلُوا بِهِۦ وَتَوَلَّوا وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٧٦﴾ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ يَلْقَوْنَهُۥ بِمَآ أَخْلَفُوا ٱللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [التوبة: ٧٥ - ٧٧].

٤- ترك المعصية خوفًا من الله ﷻ: قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ هُم مِّنْ خَشْيَةِ رَبِّهِم مُّشْفِقُونَ ﴿٥٧﴾ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٨﴾ وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٧، ٥٩]، وعن أبي قتادة رضي الله عنه، مرفوعًا: «إِنَّكَ لَنْ تَدَعَ شَيْئًا اتِّقَاءَ اللَّهِ إِلَّا أَعْطَاكَ اللَّهُ خَيْرًا مِنْهُ»[2]، كما أن فعل المعصية يُنقص الإيمان، لا سيما مع ضعف الداعي، ولهذا قال النبي ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: شَيْخٌ زَانٍ، وَمَلِكٌ كَذَّابٌ، وَعَائِلٌ مُسْتَكْبِرٌ»[3]، وقال ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: الْمُسْبِلُ، وَالْمَنَّانُ، وَالْمُنَفِّقُ سِلْعَتَهُ بِالْحَلِفِ الْكَاذِبِ»[4]، وقال ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ،

---

(١) أخرجه الترمذي: رقم (٣١٧٥)، وصححه الألباني.

(٢) أخرجه أحمد: رقم (٢٠٧٣٩)، وابن أبي شيبة في «المسند»: رقم (٩٩٤)، وهناد بن السري في «الزهد»: (٢/ ٤٦٦)، وإسناده صحيح.

(٣) أخرجه مسلم: رقم (١٠٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) أخرجه مسلم: رقم (١٠٦)، من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: أُشَيْمِطٌ زَانٍ، وَعَائِلٌ مُسْتَكْبِرٌ، وَرَجُلٌ جَعَلَ اللَّهَ بِضَاعَةً، لَا يَشْتَرِي إِلَّا بِيَمِينِهِ، وَلَا يَبِيعُ إِلَّا بِيَمِينِهِ»[(١)]؛ فهؤلاء لما ضعف الداعي في حقهم كان نقص إيمانهم أشد.

❁ ❁ ❁

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير»: رقم (٦١١١)، والبيهقي في «شعب الإيمان»: رقم (٤٥١١)، من حديث سلمان الفارسي رضي الله عنه، وإسناده صحيح، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد»: (٤ / ٧٨): رجاله رجال الصحيح.

خامسًا: الاستثناء في الإيمان

وهو قول المرء: أنا مؤمن إن شاء اللَّه؛ فقد اختلف الناس في ذلك علىٰ أقوال:

القول الأول: قول أهل السنة والجماعة، والمأثور عن الصحابة، كابن مسعود رضي الله عنه وغيره، وجوب الاستثناء في الإيمان، وتعليلهم أن الجزم وعدم الاستثناء تزكية للنفس وادعاء لاستكمال خصال الإيمان، وقد قال تعالىٰ: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ۖ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ﴾ [النجم: ٣٢]؛ وذلك أن الإيمان، عند أهل السنة والجماعة، مراتب ودرجات، وخصال كثيرة؛ فمنه إيمان كامل، ومنه إيمان واجب، ومنه أصل الإيمان؛ فمن قال: أنا مؤمن، ولم يستثن، كأنما قال: أنا من أهل الجنة؛ فعن أبي وائل رحمه الله قال: (جَاءَ رَجُلٌ إِلَىٰ عَبْدِ اللَّهِ، فَقَالَ: إِنِّي لَقِيتُ رَكْبًا، فَقُلْتُ: مَنْ أَنْتُمْ؟ قَالُوا: نَحْنُ الْمُؤْمِنُونَ، قَالَ: فَقَالَ: أَلَا قَالُوا نَحْنُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ)(١)؛ يعني: ذلك أنكم إذا قطعتم لأنفسكم بأنكم المؤمنون، فكأنما تقولون: نحن أهل الجنة، إذ أن المؤمنين هم أهل الجنة؛ فكان الصحابة والتابعون يوجبون الاستثناء في الإيمان دفعًا للتزكية.

وهناك تعليل آخر: وهو أن العبد لا يعلم بما يُختم له، فيستثنون رجاء أن يديم اللَّه عليهم وصف الإيمان، وهذا التعليل، الذي هو الخوف من سوء الخاتمة، ليس هو التعليل بـ«الموافاة»، الذي عللت به الكُلّابية،

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «كتاب الإيمان»: رقم (٢٣)، والقاسم بن سلام في «كتاب الإيمان»: رقم (١٠).

وتبعهم عليه الأشاعرة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ونقل عن أبي القاسم الأنصاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَأَمَّا مَذْهَبُ سَلَفِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، كَابْنِ مَسْعُودٍ وَأَصْحَابِهِ، وَابْنِ عُيَيْنَة، وَأَكْثَرِ عُلَمَاءِ الْكُوفَةِ، وَيَحْيَىٰ بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ، فِيمَا يَرْوِيه عَنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، وَأَحْمَد بْنِ حَنْبَلٍ، وَغَيْرِهِ مِنْ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ، فَكَانُوا يَسْتَثْنُونَ فِي الْإِيمَانِ، وَهَذَا مُتَوَاتِرٌ عَنْهُمْ، لَكِنْ لَيْسَ فِي هَؤُلَاءِ مَنْ قَالَ: أَنَا أَسْتَثْنِي لِأَجْلِ الْمُوَافَاةِ، وَأَنَّ الْإِيمَانَ إِنَّمَا هُوَ اسْمٌ لِمَا يُوَافِي بِهِ الْعَبْدُ رَبَّهُ؛ بَلْ صَرَّحَ أَئِمَّةُ هَؤُلَاءِ بِأَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ إِنَّمَا هُوَ لِأَنَّ الْإِيمَانَ يَتَضَمَّنُ فِعْلَ الْوَاجِبَاتِ؛ فَلَا يَشْهَدُونَ لِأَنْفُسِهِمْ بِذَلِكَ، كَمَا لَا يَشْهَدُونَ لَهَا بِالْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَعْلَمُونَهُ، وَهُوَ تَزْكِيَةٌ لِأَنْفُسِهِمْ بِلَا عِلْمٍ .... وَأَمَّا الْمُوَافَاةُ؛ فَمَا عَلِمْت أَحَدًا مِنْ السَّلَفِ عَلَّلَ بِهَا الِاسْتِثْنَاءَ، وَلَكِنْ كَثِيرٌ مِنْ الْمُتَأَخِّرِينَ يُعَلِّلُ بِهَا مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، مِنْ أَصْحَابِ أَحْمَد، وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَغَيْرِهِمْ؛ كَمَا يُعَلِّلُ بِهَا نُظَّارُهُمْ، كَأَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ، وَأَكْثَرِ أَصْحَابِهِ، لَكِنْ لَيْسَ هَذَا قَوْلَ سَلَفِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ)[(١)].

القول الثاني: قول المرجئة، علىٰ اختلاف طبقاتهم: منع الاستثناء في الإيمان، وتعليلهم أن الاستثناء في الإيمان شك، والإيمان يستلزم الجزم والقطع؛ فعندهم أن من استثنىٰ فهو متردد في إيمانه؛ لأن الإيمان هو التصديق فقط!

والتحقيق في مسألة الاستثناء في الإيمان، التفصيل، وأن لها ثلاثة أحوال:

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ»: (٧/ ٤٣٨-٤٣٩).

الحال الأولىٰ: أن يستثني شكًا في أصل إيمانه: فهذا حرام، بل هو كفر؛ لأن الإيمان جزم ويقين، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟﴾ [الحجرات: ١٥]؛ فلا يجوز الريب في الإيمان.

الحال الثانية: أن يستثني خوفًا من تزكية النفس، وادعاء استكمال الإيمان الكامل؛ فهذا واجب؛ لقول اللَّه تعالىٰ: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ۖ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ﴾ [النجم: ٣٢].

الحال الثالثة: أن يستثني من باب التبرك بذكر المشيئة؛ فهذا جائز، كما قال تعالىٰ في أمر مؤكد بالقسم واللام ونون التوكيد الثقيلة: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ ۖ﴾ [الفتح: ٢٧].

والغالب أن الجاري علىٰ ألسنة الناس، في قولهم أنا مؤمن إن شاء اللَّه، أن باعثه خوف تزكية النفس، ودعوىٰ استكمال خصال الإيمان.

قوله: ٧٨- (وَجَمِيعُ مَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مِنَ الشَّرْعِ وَالْبَيَانِ، كُلُّهُ حَقٌّ):

هذا من الأصول العظام في منهج التلقي والاستدلال، وأن العبرة بما صحّ عنه ﷺ، قال تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، وقال: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [النحل: ٦٤].

فالدين يستمد من مصدرين: الشرع المنزّل، وهو الكتاب، والبيان المحكم، وهو السنة.

فأما الاستدلال بالكتاب فلا نحتاج فيه إلا إلىٰ مقام واحد؛ وهو بيان

وجه الدلالة، وأما الثبوت، فهو ثابت متواتر تكفل اللَّه بحفظه.

وأما الاستدلال بالسنة، فنحتاج فيه إلىٰ أمرين:

- الثبوت: وهو صحة نسبته إلىٰ النبي ﷺ، وهو ما اعتنىٰ به علماء الحديث في التحمل والأداء، ونقد المتون والرواة.

- وجه الدلالة: وهو انطباق الدليل علىٰ المسألة.

وليت المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: وجميع ما صح عن رسول اللَّه ﷺ من الشرع والبيان كله إيمان؛ لأن المقام يتعلق بالإيمان، فجميع الخصال التي أمر بها النبي ﷺ، من التصديقات والأعمال، هي إيمان؛ فإن كان خبرًا فالإيمان بتصديقه، وإن كان طلبًا فالإيمان بقوله، إن كان قولًا، وبفعله، إن كان فعلًا، وبتركه، إن كان نهيًا؛ فالإيمان ينتظم جميع أبواب الدين.

خامسًا: الفرق بين الإيمان والإسلام:

اختلف العلماء في مدلولي الإسلام والإيمان، علىٰ قولين:

القول الأول: أنهما مترادفان: ويروىٰ عن سفيان الثوري، والبخاري، وغيرهما، وبه قالت المعتزلة، واستُدل له بأدلة أثرية ونظرية، منها:

- قوله تعالىٰ: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝٣٥ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الذاريات: ٣٥، ٣٦]؛ فعبّر بأحدهما عن الآخر.

- أن الشارع عرَّف الإسلام بما عرَّف به الإيمان، فقال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال: ٢ - ٤]، وقال ﷺ: «الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ،

وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنِ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»[(١)]، وقال في حديث وفد عبد القيس: «أَتَدْرُونَ مَا الإِيمَانُ بِاللَّهِ وَحْدَهُ؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصِيَامُ رَمَضَانَ، وَأَنْ تُعْطُوا مِنَ المَغْنَمِ الخُمُسَ»[(٢)]؛ ففسر أحدهما بما فسر به الآخر.

القول الثاني: أنهما متغايران، والقائلون بهذا اختلفوا في الفرق بينهما، علىٰ أقوال:

أحدها: الإسلام هو الكلمة، والإيمان هو العمل.

الثاني: الإسلام هو الأعمال الظاهرة، والإيمان هو الاعتقادات الباطنة.

الثالث: النظر إلىٰ حال الانفراد والاقتران، وهذا هو الراجح، وهو أن يُقال: (إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا)، وبيانه: إذا اجتمعا في سياق واحد، افترق معناهما؛ فصار الإسلام هو الأعمال الظاهرة، والإيمان هو العقائد الباطنة، وإذا افترقا؛ بأن ورد كل منهما في نص مستقل دون صاحبه، فكلاهما يدل علىٰ الدين كله.

ومن شواهد الانفراد:

- قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [الأنفال: ٢-٣]؛ ورد الإيمان منفردًا عن الإسلام، فدل

(١) أخرجه مسلم: رقم (٨).
(٢) أخرجه البخاري: رقم (٥٣).

علىٰ الدين كله؛ الشرائع الظاهرة، كالصلاة والزكاة، والعقائد الباطنة، كوجل القلوب، والتوكل علىٰ اللَّه.

- قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ﴾ [الحجرات: ١٥]؛ فأدخل الجهاد، وهو من الشرائع العملية، في حد الإيمان ووصفه الحصري، مع تصديق القلوب؛ فدل الإيمان علىٰ الدين كله، كما في قول اللَّه تعالىٰ: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥]، فدين القيِّمة يشمل القول والعمل، من الإخلاص، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة.

- حديث وفد عبد القيس، قال لهم النبي ﷺ: «آمُرُكُمْ بِالإِيمَانِ بِاللَّهِ، وَهَلْ تَدْرُونَ مَا الإِيمَانُ بِاللَّهِ؟ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَتُعْطُوا مِنَ المَغْنَمِ الخُمُسَ»(١)؛ ففسر لهم النبي ﷺ الإيمان لمَّا ورد منفردًا بشرائع الإسلام.

فدلت هذه الشواهد علىٰ أنهما عند الافتراق يشمل أحدهما الآخر ويدل عليه، وأنه الدين كله.

ومن شواهد الاقتران:

- حديث جبريل عليه السلام، وفيه: (قال: أخبرني عن الإسلام؟ قال: «الإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنِ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ

(١) أخرجه البخاري: رقم (٧٥٥٦) واللفظ له، ومسلم: رقم (١٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

سَبِيلًا»)؛ ففسر الإسلام بالشرائع الظاهرة؛ (قال: فأخبرني عن الإيمان؟ قال: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ»)(١)؛ ففسر الإيمان بالأعمال الباطنة.

- قوله تعالىٰ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ﴾ [الحجرات: ١٤]؛ ففرَّق بين المصطلحين، ولم يقرهم علىٰ هذه الدعوىٰ العريضة، وأنهم لم يبلغوا، بعدُ، حقيقة الإيمان، وليس معنىٰ ذلك أنهم كفار، أو منافقون، كما توهمه بعض المفسرين، بل نفىٰ عنهم الإيمان الكامل الموصوف في الآيات بعدها، لكن يسعهم وصف الإسلام، المتضمن للاستسلام المبدئي للدين، والنطق بالشهادتين، والقبول بالشريعة؛ أما الإيمان فإنه بشاشة تباشر القلوب، وتحدث بها حلاوة، ولذة، ونعيمًا، وأنسًا، وبهجةً، فوق ذلك.

وآية الحجرات صريحة في إثبات التغاير بين المدلولين، والرد علىٰ من قال بالترادف، وأما الجواب عن استدلالهم بآيتي الذاريات: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الذاريات: ٣٥- ٣٦]، علىٰ أن الإيمان والإسلام بمعنىٰ واحد، فالجواب عنه: أن المُخرَجين مؤمنون، وهم لوط عليه السلام وابنتاه، وذلك أخص من وصف البيت الموصوف بالإسلام، الذي يضم لوطًا وابنتيه وزوجته؛ وزوجته ليست مؤمنة، لكن لما كانت القوامة للوط عليه السلام، وهو رب البيت، وصف البيت أنه بيت إسلام، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وَقَدْ ظَنَّ طَائِفَةٌ مِنْ النَّاسِ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ تَقْتَضِي أَنَّ مُسَمَّىٰ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ وَاحِدٌ، وَعَارَضُوا بَيْنَ الْآيَتَيْنِ؛ وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ بَلْ هَذِهِ الْآيَةُ تُوَافِقُ الْآيَةَ الْأُولَىٰ؛ لِأَنَّ اللَّهَ أَخْبَرَ أَنَّهُ أَخْرَجَ مَنْ كَانَ

---

(١) أخرجه مسلم: رقم (٨) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

فِيهَا مُؤْمِنًا، وَأَنَّهُ لَمْ يَجِدْ إِلَّا أَهْلَ بَيْتٍ مِنْ الْمُسْلِمِينَ، وَذَلِكَ لِأَنَّ امْرَأَةَ لُوطٍ كانت فِي أَهْلِ الْبَيْتِ الْمَوْجُودِينَ، وَلَمْ تَكُنْ مِنْ الْمُخْرَجِينَ الَّذِينَ نَجَوْا؛ بَلْ كَانَتْ مِنْ الْغَابِرِينَ الْبَاقِينَ فِي الْعَذَابِ، وَكَانَتْ فِي الظَّاهِرِ مَعَ زَوْجِهَا عَلَىٰ دِينِهِ، وَفِي الْبَاطِنِ مَعَ قَوْمِهَا عَلَىٰ دِينِهِمْ؛ خَائِنَةً لِزَوْجِهَا، تَدُلُّ قَوْمَهَا عَلَىٰ أَضْيَافِهِ . . .

وَالْمَقْصُودُ: أَنَّ امْرَأَةَ لُوطٍ لَمْ تَكُنْ مُؤْمِنَةً، وَلَمْ تَكُنْ مِنْ النَّاجِينَ الْمُخْرَجِينَ؛ فَلَمْ تَدْخُلْ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، وَكَانَتْ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ الْمُسْلِمِينَ، وَمِمَّنْ وُجِدَ فِيهِ، وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾؛ وَبِهَذَا تَظْهَرُ حِكْمَةُ الْقُرْآنِ؛ حَيْثُ ذَكَرَ الْإِيمَانَ لَمَّا أَخْبَرَ بِالْإِخْرَاجِ، وَذَكَرَ الْإِسْلَامَ لَمَّا أَخْبَرَ بِالْوُجُودِ)[١].

قوله: ٧٩- (وَالإِيمَانُ وَاحِدٌ، وَأَهْلُهُ فِي أَصْلِهِ سَوَاءٌ، وَالتَّفَاضُلُ بَيْنَهُمْ بِالْخَشْيَةِ وَالتُّقَىٰ، وَمُخَالَفَةِ الْهَوَىٰ، وَمُلَازَمَةِ الأَوْلَىٰ):

• قوله: (وَالإِيمَانُ وَاحِدٌ): هذا مما يستدرك علىٰ الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقد جرىٰ علىٰ طريقة مرجئة الفقهاء في اعتبار الإيمان شيئًا واحدًا، وهو التصديق عندهم، إما أن يُوجَد كله، أو يُعدَم كله؛ بل الإيمان شعب كثيرة؛ اعتقادية، وقولية وعملية، قال ﷺ: «الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ - أَوْ بِضْعٌ وَسِتُّونَ -شُعْبَةً»[٢].

(١) «مجموع الفتاوىٰ»: (٧/ ٤٧٣-٤٧٤).
(٢) أخرجه البخاري: رقم (٩)، ومسلم: رقم (٣٥)، واللفظ له، من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

• قوله: (وَأَهْلُهُ فِي أَصْلِهِ سَوَاءٌ، وَالتَّفَاضُلُ بَيْنَهُمْ بِالْخَشْيَةِ وَالتُّقَىٰ، وَمُخَالَفَةِ الْهَوَىٰ، وَمُلازَمَةِ الأَوْلَىٰ): مراده بأصله: التصديق، وعندهم أن التصديق لا يتفاوت ولا يتفاضل، وقد تقدم تفنيد هذه الدعوىٰ؛ فليس إيمان أفسق الناس كإيمان أتقىٰ الناس، وليس إيمان الفساق كإيمان الملائكة والمرسلين، وأبي بكر وعمر، وصالحي المؤمنين.

وقد قَصَر المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ التفاضل علىٰ ما يراه من ثمراته ولوازمه وتوابعه، لا من حقيقته وماهيَّته؛ وهي الخشية والتقىٰ، واجتناب الهوىٰ، وعمل الصالحات؛ فالتفاضل بين المؤمنين لا يتعلق عنده بالإيمان، بل بأمر خارج عنه، وثمرة له. أما أهل السنة والجماعة فيعتقدون بتفاضل أهل الإيمان فيه، كما قال تعالىٰ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣٢].

وكأن الإيمان ثلاث دوائر يحيط بعضها ببعض؛ فالذي حقق أصل الإيمان؛ بأن شهد أن لا إله إلا اللَّه وأن محمدًا رسول اللَّه، والتزم بمدلولهما، نسكنه الدائرة الداخلية؛ فإن أتىٰ بأصل الإيمان، وضم إليه فعل الواجبات، وترك المحرمات، وحسب، نسكنه الدائرة الثانية؛ دائرة الإيمان الواجب، كالرجل الذي قال للنبي ﷺ: (يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي، مَاذَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنَ الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: «الصَّلَوَاتِ الخَمْسَ، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ شَيْئًا»، فَقَالَ: أَخْبِرْنِي، مَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنَ الصِّيَامِ؟ فَقَالَ: «شَهْرَ رَمَضَانَ، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ شَيْئًا»، فَقَالَ: أَخْبِرْنِي بِمَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنَ الزَّكَاةِ؟ فَقَالَ: فَأَخْبَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَرَائِعَ الإِسْلَامِ، قَالَ: وَالَّذِي أَكْرَمَكَ، لَا أَتَطَوَّعُ شَيْئًا، وَلَا أَنْقُصُ مِمَّا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ شَيْئًا، فقال رسولُ اللَّه ﷺ:

«أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ، أَوْ دَخَلَ الجَنَّةَ إِنْ صَدَقَ»(١)؛ فإن أتىٰ بأصل الإيمان، وفعل الواجبات والمستحبات والمروءات، وترك المحرمات والمكروهات وخوارم المروءات، نسكنه الدائرة الكبرىٰ المحيطة؛ وهي دائرة الإيمان الكامل.

فالظالم لنفسه، من أطباق المؤمنين، الذي اقتصر علىٰ أصل الإيمان، وأخل ببعض الواجبات، وارتكب بعض المحرمات، والمقتصد، صاحب الإيمان الواجب، الذي أتىٰ بأصل الإيمان، وفعل الواجبات، وترك المحرمات، والسابق بالخيرات هو الذي ضم إلىٰ ما تقدم فعل المستحبات، وترك المكروهات؛ فالآية صريحة في إثبات تفاضل المؤمنين في إيمانهم.

ومن أدلة تفاضلهم: قول النبي ﷺ: «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا»(٢)، و«أكمل» علىٰ وزن «أفعل»؛ يدل علىٰ التفاضل.

والواقع أن هذا تناقض من المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فأهل السنة والجماعة يجعلون الخشية والتقىٰ وملازمة الأَوْلَىٰ من خصال الإيمان، والمؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بناءً علىٰ أنه لا يجعل العمل داخلًا في مُسمّىٰ الإيمان، يجعلها لا تؤثر في أصل الإيمان وحقيقته.

وفي قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَالتَّفَاضُلُ بَيْنَهُمْ بِالْخَشْيَةِ وَالتُّقَىٰ) إقرار بالتفاضل،

(١) أخرجه البخاري: رقم (١٨٩١) واللفظ له، ومسلم: رقم (١١)، من حديث طلحة بن عبيد الله رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أبو داود: رقم (٤٦٨٢)، والترمذي: رقم (١١٦٢)، وصححه، وأحمد: رقم (١٠٨١٧)، وابن حبان في «صحيحه»: رقم (٤٧٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

والفرق بين إثباتهم للتفاضل بين المؤمنين، وإثبات جمهور أهل السنة والجماعة، أن أهل السنة جعلوا التفاضل في حقيقة الإيمان؛ لإدخالهم العمل فيه، ومرجئة الفقهاء جعلوه في أمر خارج عنه، إذ الإيمان عندهم هو التصديق، والأعمال غير داخلة في الإيمان، وليست جُزءَ مُسمَّاه؛ غير أنهم لا يلتزمون بما تلتزم به الجهمية، من إخراج أعمال القلوب عن مسمىٰ الإيمان؛ فكونه يثبت التفاضل بالخشية والتقىٰ، التي هي من أعمال القلوب، لازمه اعتبار العمل جزء مسمىٰ الإيمان.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (والمرجئة أخرجوا العمل الظاهر عن الإيمان؛ فمن قصد منهم إخراج أعمال القلوب أيضًا، وجعلها هي التصديق، فهذا ضلال بيِّن، ومن قصد إخراج العمل الظاهر، قيل له: العمل الظاهر لازم للعمل الباطن، لا ينفك عنه، وانتفاء الظاهر دليل علىٰ انتفاء الباطن)(١).

قوله: ٨٠- (وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ أَوْلِيَاءُ الرَّحْمَنِ، وَأَكْرَمُهُمْ عِندَ اللَّهِ أَطْوَعُهُمْ وَأَتْبَعُهُمْ لِلْقُرْآنِ):

قال تعالىٰ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦٢، ٦٣]، فمن كان مؤمنًا تقيًّا كان للَّه وليًّا.

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قال رسولُ اللَّه ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ قَالَ: مَنْ عَادَىٰ لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالحَرْبِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا

(١) «شرح حديث جبريل» = «الإيمان الأوسط»: (ص: ٤٤٦).

افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّىٰ أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ: كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَإِنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنِ اسْتَعَاذَنِي لَأُعِيذَنَّهُ، وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَنْ نَفْسِ الْمُؤْمِنِ، يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ»[(١)].

و«أولياء» جمع «وَلِيّ». والولي: مشتق من الوَلاية، بفتح الواو، ضد العداوة، كما في قول اللّه تعالىٰ: ﴿مَا لَكُم مِّن وَلَيَتِهِم﴾ [الأنفال: ٧٢]. والوَلي: هو الدنو والقرب، لكون المؤمن المطيع دنا وتقرب إلىٰ اللّه بموافقته فيما يحب ويرضىٰ.

والناس في مسألة الولاية طرفان ووسط:

- الطرف الأول: المرجئة: ومنهم مرجئة الفقهاء: علَّقوا الولاية بتصديق القلب فقط، والتصديق عندهم واحد لا يتبعض، فالمؤمنون سواء في الولاء، لا تفاوت بينهم، بناءً علىٰ تساويهم في أصل الإيمان.

- الطرف الثاني: الوعيدية: علَّقوا الولاية بالإيمان بالقلب واللسان والجوارح، لكنهم أفسدوا ذلك، بزعمهم أن الإيمان يزول كله بزوال بعضه، فتزول الولاية بالكلية عن مرتكب الكبيرة.

- الوسط: جمهور أهل السنة والجماعة: علقوا الولاية بالقلب واللسان والجوارح، فتزيد بزيادة الإيمان وتنقص بنقصه، ولا تزول بزوال بعضه. فيفاضلون بين المؤمنين في الولاية بحسب تفاضلهم في الإيمان؛ فيوالون المؤمنين البررة موالاة أعظم من موالاة المؤمنين الفجرة، يُوالون

---

(١) أخرجه البخاري: رقم (٦٥٠٢).

المطيع بقدر إيمانه، ويُعادون الفاسق بقدر فسقه وعصيانه. فيجتمع في المؤمن العاصي ولاية من وجه، وعداوة من وجه، فلا يخلو المؤمن من قدر من الولاية، والكافر لا ولاية له ألبتة. قال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ﴿٥٥﴾ وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ [المائدة: ٥٥- ٥٦]؛ فعلّق الولاية بهذه الخصال الإيمانية، فتزيد بزيادتها، وتنقص بنقصانها.

غير أن المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ فاضل بينهم من وجه آخر، فقال: (وَأَكْرَمُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَطْوَعُهُمْ وَأَتْبَعُهُمْ لِلْقُرْآنِ)، وهذا دليل علىٰ التلازم الوثيق بين تصديق القلب وعمل الجوارح، وأنه لا انفكاك بين القول والعمل؛ لكن الإنسان إذا استأسر لمقدمة فاسدة ظل مرتهنًا لها في جميع عباراته وجُمله، ووقع في التناقض.

قوله: ٨١- (وَأَهْلُ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَصَحْبه وَسَلَّمَ فِي النَّارِ لا يُخَلَّدُونَ، إِذَا مَاتُوا وَهُمْ مُوَحِّدُونَ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا تَائِبِينَ، بَعْدَ أَنْ لَقُوا اللَّهَ عَارِفِينَ مُؤْمِنِينَ، وَهُمْ فِي مَشِيئَتِهِ وَحُكْمِهِ: إِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُمْ، وَعَفَا عَنْهُمْ بِفَضْلِهِ، كَمَا ذَكَرَ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُمْ فِي النَّارِ بِعَدْلِهِ، ثُمَّ يُخْرِجُهُمْ مِنْهَا بِرَحْمَتِهِ، وَشَفَاعَةِ الشَّافِعِينَ مِنْ أَهْلِ طَاعَتِهِ، ثُمَّ يَبْعَثُهُمْ إِلَىٰ جَنَّتِهِ، وَذَلِك بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ تَوَلَّىٰ أَهْلَ مَعْرِفَتِهِ، وَلَمْ يَجْعَلْهُمْ فِي الدَّارَيْنِ كَأَهْلِ نُكْرَتِهِ، الَّذِينَ خَابُوا مِنْ هِدَايَتِهِ، وَلَمْ يَنَالُوا مِنْ وِلَايَتِهِ. اللَّهُمَّ يَا وَلِيَّ الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ، ثَبِّتْنَا عَلَىٰ الْإِسْلَامِ حَتَّىٰ نَلْقَاكَ بِهِ):

• قوله: (وَأَهْلُ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَصَحْبه

وَسَلَّمَ فِي النَّارِ لا يُخَلَّدُونَ، إِذَا مَاتُوا وَهُمْ مُوَحِّدُونَ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا تَائِبِينَ، بَعْدَ أَنْ لَقُوا اللَّهَ عَارِفِينَ مُؤْمِنِينَ): مراده أن أهل الكبائر لا يخلدون في النار، وإنما قدم «لا يخلدون» مراعاةً للسجعة، لا أنها خبر لقوله «وأهل الكبائر».

والمعاصي تنقسم إلىٰ صغائر وكبائر، فإن اللَّه تعالىٰ جعلهما قسيمين، فقال: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النساء: ٣١]، وقال: ﴿ٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَ﴾ [النجم: ٢٣]؛ ففرَّق بين الكبائر واللمم. وأراد بالأمة أمة الإجابة؛ أي: الذين دخلوا في عقد الإسلام. والكبائر: جمع كبيرة، وهي لغةً ما عظم وفحش.

وقد اختلف العلماء في تعريف الكبيرة، علىٰ أقوال متعددة:

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الْكَبَائِرِ: هَلْ لَهَا عَدَدٌ يَحْصُرُهَا؟ عَلَىٰ قَوْلَيْنِ. ثُمَّ الَّذِينَ قَالُوا بِحَصْرِهَا اخْتَلَفُوا فِي عَدَدِهَا.

فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: هِيَ أَرْبَعٌ.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: هِيَ سَبْعٌ.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ: هِيَ تِسْعَةٌ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: هِيَ إِحْدَىٰ عَشْرَةَ.

وَقَالَ آخَرُ: هِيَ سَبْعُونَ.

وَقَالَ أَبُو طَالِبٍ الْمَكِّيُّ: (جَمَعْتُهَا مِنْ أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ، فَوَجَدْتُهَا: أَرْبَعَةً فِي الْقَلْبِ، وَهِيَ: الشِّرْكُ بِاللَّهِ، وَالْإِصْرَارُ عَلَىٰ الْمَعْصِيَةِ، وَالْقُنُوطُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ، وَالْأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ. وَأَرْبَعَةٌ فِي اللِّسَانِ، وَهِيَ: شَهَادَةُ الزُّورِ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ، وَالْيَمِينُ الْغَمُوسُ، وَالسِّحْرُ. وَثَلَاثٌ فِي الْبَطْنِ: شُرْبُ

الْخَمْرِ، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَأَكْلُ الرِّبَا. وَاثْنَتَانِ فِي الْفَرْجِ، وَهُمَا: الزِّنَا، وَاللِّوَاطُ. وَاثْنَتَانِ فِي الْيَدَيْنِ، وَهُمَا: الْقَتْلُ، وَالسَّرِقَةُ. وَوَاحِدَةٌ فِي الرِّجْلَيْنِ، وَهِيَ: الْفِرَارُ مِنَ الزَّحْفِ. وَوَاحِدٌ يَتَعَلَّقُ بِجَمِيعِ الْجَسَدِ، وَهُوَ: عُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ.

وَالَّذِينَ لَمْ يَحْصُرُوهَا بِعَدَدٍ، مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: كُلُّ مَا نَهَىٰ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْقُرْآنِ فَهُوَ كَبِيرَةٌ، وَمَا نَهَىٰ عَنْهُ الرَّسُولُ ﷺ فَهُوَ صَغِيرَةٌ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: مَا اقْتَرَنَ بِالنَّهْيِ عَنْهُ وَعِيدٌ مِنْ لَعْنٍ أَوْ غَضَبٍ أَوْ عُقُوبَةٍ فَهُوَ كَبِيرَةٌ، وَمَا لَمْ يَقْتَرِنْ بِهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ صَغِيرَةٌ.

وَقِيلَ: كُلُّ مَا تَرَتَّبَ عَلَيْهِ حَدٌّ فِي الدُّنْيَا أَوْ وَعِيدٌ فِي الْآخِرَةِ، فَهُوَ كَبِيرَةٌ، وَمَا لَمْ يُرَتَّبْ عَلَيْهِ لَا هَذَا وَلَا هَذَا، فَهُوَ صَغِيرَةٌ.

وَقِيلَ: كُلُّ مَا اتَّفَقَتِ الشَّرَائِعُ عَلَىٰ تَحْرِيمِهِ فَهُوَ مِنَ الْكَبَائِرِ، وَمَا كَانَ تَحْرِيمُهُ فِي شَرِيعَةٍ دُونَ شَرِيعَةٍ فَهُوَ صَغِيرَةٌ.

وَقِيلَ: كُلُّ مَا لَعَنَ اللَّهُ أَوْ رَسُولُهُ فَاعِلَهُ فَهُوَ كَبِيرَةٌ.

وَقِيلَ: كُلُّ مَا ذُكِرَ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ النِّسَاءِ إِلَىٰ قَوْلِهِ: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ [سُورَةُ النِّسَاءِ: ٣١].

وَالَّذِينَ لَمْ يُقَسِّمُوهَا إِلَىٰ كَبَائِرَ وَصَغَائِرَ، قَالُوا: الذُّنُوبُ كُلُّهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَىٰ الْجَرَاءَةِ عَلَىٰ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَمَعْصِيَتِهِ وَمُخَالَفَةِ أَمْرِهِ، كَبَائِرُ، فَالنَّظَرُ إِلَىٰ مَنْ عَصَىٰ أَمْرَهُ وَانْتَهَكَ مَحَارِمَهُ، يُوجِبُ أَنْ تَكُونَ الذُّنُوبُ كُلُّهَا كَبَائِرَ، وَهِيَ مُسْتَوِيَةٌ فِي هَذِهِ الْمَفْسَدَةِ)(١).

(١) «الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي»: (ص: ١٢٦-١٢٧).

وأمثل هذه التعريفات وأجمعها قول من قال: أن الكبيرة ما ترتب عليه حد في الدنيا، أو وعيد في الآخرة، أو اقترن به لعن أو غضب أو براءة.

وقد قرر المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما عليه أهل السنة والجماعة كافة، بما فيهم مرجئة الفقهاء: أن مرتكب الكبيرة لا يخلد في النار، وإن دخلها بسبب كبيرته، بشرط أن يموت علىٰ التوحيد؛ فإن مات علىٰ الشرك فليس من أمة الإجابة، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦]؛ فكل ما دون الشرك تحت المشيئة؛ وهذا أصل عظيم.

• قوله: (وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا تَائِبِينَ): خلافًا للخوارج والوعيدية، فيشترطون التوبة لعدم التخليد، والحق أنه إذا وقعت التوبة مُحي الذنب، لأن التوبة تجُب ما قبلها، قال اللَّه عَزَّ وَجَلَّ، بعد أن ذكر كبائر الإثم: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ﴿٦٩﴾ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٧٠﴾ وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ إِلَى ٱللَّهِ مَتَابًا﴾ [الفرقان: ٦٨- ٧١]؛ ففي هذا رد علىٰ من زعم أن من شرط عدم التخليد التوبة، كما أن أحاديث الشفاعة الثابتة بالأحاديث الصحاح، والأسانيد الجياد التي فيها أنه يُخرج من النار من كان في قلبه مثقال حبة، برة، شعيرة، خردلة، من إيمان، أو دون ذلك، تدل علىٰ أن أهل الكبائر لا يخلدون في النار، وإن عُذّبوا فيها، وحديث الجهنميين الذين يُخرجون من النار قد امتحشوا، يحملون ضبائر ضبائر، فيُلقون في نهر في الجنة يقال له: نهر الحياة، فينبتون كما تنبت الحِبّة في حميل السيل، وقد تقدم ذكرها عند

الحديث عن الشفاعة في أحوال اليوم الآخر.

• وقول المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (عَارِفِينَ): لفظ ليس دارجًا عند أهل السنة والجماعة؛ إذ المعرفة لا يلزم منها إيمان، فكم من شخص عرف وانحرف، أو عرف وأنكر، وصار عرفانه حجة عليه، قال تعالىٰ عن يهود: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٨٩]، وقال عن عموم أهل الكتاب: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَعۡرِفُونَهُۥ كَمَا يَعۡرِفُونَ أَبۡنَآءَهُمۡۖ وَإِنَّ فَرِيقٗا مِّنۡهُمۡ لَيَكۡتُمُونَ ٱلۡحَقَّ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٤٦]، وكثير من المستشرقين قد عرف كثيرًا من علوم الإسلام، ومع ذلك لم تحملهم تلك المعرفة علىٰ الإيمان؛ فليت المصنف اقتصر علىٰ قوله: «مُؤْمِنِينَ».

• قوله: (وَهُمْ فِي مَشِيئَتِهِ وَحُكْمِهِ: إِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُمْ، وَعَفَا عَنْهُمْ بِفَضْلِهِ، كَمَا ذَكَرَ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النساء: ٤٨]، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُمْ فِي النَّارِ بِعَدْلِهِ، ثُمَّ يُخْرِجُهُمْ مِنْهَا بِرَحْمَتِهِ، وَشَفَاعَةِ الشَّافِعِينَ مِنْ أَهْلِ طَاعَتِهِ، ثُمَّ يَبْعَثُهُمْ إِلَىٰ جَنَّتِهِ): قرر المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ معتقد أهل السنة والجماعة في الحكم علىٰ مرتكب الكبيرة في الآخرة، وأنه تحت المشيئة والإرادة، إن شاء اللَّه تعالىٰ غفر له، وعفىٰ عنه، فضلًا، وإن شاء عذبه بقدر ذنبه عدلًا، ومآله إلىٰ الجنة.

أنشد ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]:

ما للعباد عليه حق واجب ... هو أوجب الأجر العظيم الشأن
كلا ولا عمل لديه ضائع ... إن كان بالإخلاص والإحسان
إن عذبوا فبعدله أو نعموا ... فبفضله والحمد للمنان

(١) «نونية ابن القيم» = «الكافية الشافية»: (ص: ٢٠٨).

أما المخالفون في هذه المسألة ففرقتان:

إحداهما: غلاة المرجئة، قالوا: لا يضر مع الإيمان ذنب، كما لا ينفع مع الكفر طاعة؛ فمن زنىٰ وسرق، وأكل الربا، وقذف المحصنات، وارتكب جميع الموبقات، ما دام أنه يشهد أن لا إله إلا اللَّه وأن محمدًا رسول اللَّه، فهو من أهل الجنة، لا تمسه النار.

الثانية: الوعيدية، قالوا: من ارتكب كبيرة انهدم إيمانه، وصار هو والمشركين علىٰ حد سواء؛ خالدًا مخلدًا في النار.

كما اختلفوا في أسماء الدين والإيمان في الدنيا:

- فأهل السنة والجماعة: يسمون مرتكب الكبيرة مؤمنًا ناقص الإيمان، أو مؤمنًا بإيمانه فاسقًا بكبيرته.

- والمرجئة: يسمون مرتكب الكبيرة، من عصاة الموحدين، مؤمنًا كامل الإيمان؛ إيمانه كإيمان جبرائيل وميكائيل عليهما السلام، وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما؛ فإيمان أفجر الناس كإيمان أتقىٰ الناس.

- والوعيدية: انقسموا إلىٰ فريقين:

- الخوارج: يخرجون مرتكب الكبيرة عن مسمىٰ الإيمان، ويسمونه كافرًا.

- المعتزلة: يخرجونه عن مسمىٰ الإيمان، ويجعلونه في منزلة بين منزلتين؛ لا مؤمن ولا كافر.

وقد ذكر ابن القيم رحمه الله فرقةً أخرىٰ، فقال: (وطائفة: أوجبت لهم الخلود في النار، ولم تطلق عليهم اسم الكفر، بل سموهم منافقين؛ وهذا

المذهب ينسب إلىٰ البكرية، أتباع بكر ابن أُخت عبد الواحد)[١]؛ ولكنه قول مهجور، والنفاق نوع من أنواع الكفر.

• قوله: (وَذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ تَوَلَّىٰ أَهْلَ مَعْرِفَتِهِ): قال الجوهري: (الوَلْيُ: القربُ والدنوُّ)[٢]، وقال ابن فارس: (الْوَاوُ وَاللَّامُ وَالْيَاءُ: أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَىٰ قُرْبٍ. مِنْ ذَلِكَ الْوَلْيُ: الْقُرْبُ. يُقَالُ: تَبَاعَدَ بَعْدَ وَلْيٍ، أَيْ قُرْبٍ)[٣]، قال تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البقرة: ٢٥٧]؛ فاللَّه تعالىٰ يوالي عباده المؤمنين، والمؤمنون يوالون اللَّه تعالىٰ؛ فولاية اللَّه تعالىٰ لعبده: نصرته ورعايته، والإحسان إليه، والدفع عنه، ونحو ذلك، من خصائص الربوبية، وأما ولاية العبد لربه: فهي طاعته، وامتثال أمره، واجتناب نهيه، ونصرة دينه، ومحبته، وخوفه، ورجاؤه، ونحو ذلك، من خصائص الألوهية، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ﴿٥٥﴾ وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ [المائدة: ٥٥، ٥٦].

• قوله: (وَلَمْ يَجْعَلْهُمْ فِي الدَّارَيْنِ كَأَهْلِ نُكْرَتِهِ، الَّذِينَ خَابُوا مِنْ هِدَايَتِهِ، وَلَمْ يَنَالُوا مِنْ وِلَايَتِهِ): قال تعالىٰ: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [القلم: ٣٥]، وقال: ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ﴾ [ص: ٢٨]؛ ما ألطف اللَّه بعباده المؤمنين! يلطف بأوليائه من حيث يعلمون ولا يعلمون، لطفًا ظاهرًا وخفيًّا، قال تعالىٰ عن يوسف عليه السلام: ﴿إِنَّ رَبِّى لَطِيفٌ لِّمَا يَشَآءُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٠٠﴾ رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِى مِنَ ٱلْمُلْكِ

---

(١) انظر: «طريق الهجرتين»: (ص ٣٨٤).
(٢) «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية»: (٦/ ٢٥٢٨).
(٣) «معجم مقاييس اللغة»: (٦/ ١٤١).

﴿وَعَلَّمْتَنِى مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِۚ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنتَ وَلِىِّۦ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِۖ﴾ [يوسف: ١٠٠، ١٠١]؛ فاللطف من أثر الولاية.

وربما استنكر الإنسان بعض ما يقع عليه من أمور يكرهها، ولو علم ما يدفع اللَّه عنه في السر لطأطأ رأسه حياءً من اللَّه؛ فاللَّه تعالىٰ يتولىٰ عبده المؤمن، في السراء والضراء، ويدفع عنه، وربما منعه الشيء الذي يريده، ويشتاق إليه، لحكمة يعلمها، ولو أعطاها لأطغاه، قال سبحانه: ﴿ٱللَّهُ لَطِيفُۢ بِعِبَادِهِۦ﴾ [الشورىٰ: ١٩].

فيجب علىٰ المؤمن إحسان الظن باللَّه، فمن أحسن باللَّه الظن كان اللَّه عند ظنه به، كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا: «**أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي**»[1]، وفي حديث جابر رضي الله عنه: «**لَا يَمُوتَنَّ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ يُحْسِنُ الظَّنَّ بِاللَّهِ** عز وجل»[2]، وفي حديث واثلة بن الأسقع رضي الله عنه: «**أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، فَلْيَظُنَّ بِي مَا شَاءَ**»[3]؛ فلو ظن الإنسان باللَّه ظن السوء أرداه ظنه ذلك، قال تعالىٰ: ﴿وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِى ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَىٰكُمْ فَأَصْبَحْتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [فصلت: ٢٣]؛ فعلىٰ المؤمن أن يكون دومًا حَسَنُ الظن باللَّه، في ذاته، وأسمائه وصفاته، وأفعاله، وشرعه وقدره؛ يعظم اللَّه ويمجده، ويثني عليه الخير كله؛ فهذا مقتضىٰ ولايته، سبحانه وبحمده.

أما (**أَهْلُ نُكْرَتِهِ**)، فهم الجاهلون به، الغافلون عن ذكره، كما وصفهم تعالىٰ بقوله: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ

---

(١) أخرجه البخاري: رقم (٧٤٠٥)، ومسلم: رقم (٢٦٧٥).
(٢) أخرجه مسلم: رقم (٢٨٧٧).
(٣) أخرجه أحمد: رقم (١٦٠١٦) والدارمي: رقم (٢٧٧٣)، وابن حبان: رقم (٦٣٣)، وإسناده صحيح.

بِهَآۚ أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلۡأَنۡعَٰمِ بَلۡ هُمۡ أَضَلُّۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡغَٰفِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٩]، كحال كثير من الجموع البشرية التي تملأ الساحات والمدرجات والأسواق، لا يرفعون بالعلم به رأسًا، ولا يرون بالجهل به بأسًا، يمضون أعمارهم لا يقيمون للَّه حقًّا، لا همَّ لهم إلا طلب المتاع، قال ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُبْغِضُ كُلَّ جَعْظَرِيٍّ جَوَّاظٍ، سَخَّابٍ بِالْأَسْوَاقِ، جِيفَةٍ بِاللَّيْلِ، حِمَارٍ بِالنَّهَارِ، عَالِمٍ بِأَمْرِ الدُّنْيَا، جَاهِلٍ بِأَمْرِ الْآخِرَةِ»(١).

• قوله: (اللَّهُمَّ يَا وَلِيَّ الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ، ثَبِّتْنَا عَلَىٰ الْإِسْلَامِ حَتَّىٰ نَلْقَاكَ بِهِ): جملة دعائية، والدعاء بالثبات من أشرف أنواع الدعاء، ففي حديث شداد بن أوس رضي الله عنه، قال النبي ﷺ: «إِذَا كَنَزَ النَّاسُ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ، فَاكْنِزُوا هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الثَّبَاتَ فِي الْأَمْرِ، وَالْعَزِيمَةَ عَلَىٰ الرُّشْدِ» الحديث(٢).

قوله: ٨٢- (وَنُسَمِّي أَهْلَ قِبْلَتِنَا مُسْلِمِينَ مُؤْمِنِينَ، مَا دَامُوا بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مُعْتَرِفِينَ، وَلَهُ بِكُلِّ مَا قَالَ وَأَخْبَرَ مُصَدِّقِينَ):

يعتقد أهل السنة والجماعة أن من أظهر الإسلام؛ فنطق بالشهادتين، واستقبل القبلة، وقَبِل ما جاء به النبي ﷺ، من شعائر الدين، فهو في عداد

(١) أخرجه ابن حبان في «صحيحه»: رقم (٧٢)، والبيهقي في السنن الكبرىٰ: رقم (٢٠٨٠٤)، من طريق سعيد بن أبي هند عن أبي هريرة رضي الله عنه.
(٢) أخرجه أحمد: رقم (١٧١١٤)، والترمذي: (٣٤٠٧)، والنسائي: رقم (١٣٠٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف»: رقم (٢٩٣٥٨)، وابن حبان في «صحيحه»: رقم (٩٣٥)، الطبراني في «الدعاء»: رقم (٦٣١)، والحديث له عدد من الطرق لعله يصح بمجموعها.

المسلمين، لا يُشق عن قلبه، ولا يشق عن صدره؛ فعن أسامة بن زيد رضي الله عنه قال: (بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَرِيَّةٍ، فَصَبَّحْنَا الْحُرَقَاتِ مِنْ جُهَيْنَةَ، فَأَدْرَكْتُ رَجُلًا، فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَطَعَنْتُهُ، فَوَقَعَ فِي نَفْسِي مِنْ ذَلِكَ، فَذَكَرْتُهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فقال رسولُ اللَّه ﷺ: «أَقَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَقَتَلْتَهُ؟»، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا قَالَهَا خَوْفًا مِنَ السِّلَاحِ، قَالَ: «أَفَلَا شَقَقْتَ عَنْ قَلْبِهِ، حَتَّىٰ تَعْلَمَ أَقَالَهَا أَمْ لَا؟»، فَمَا زَالَ يُكَرِّرُهَا عَلَيَّ حَتَّىٰ تَمَنَّيْتُ أَنِّي أَسْلَمْتُ يَوْمَئِذٍ)(١)؛ فمن أتىٰ بالشهادتين، ولم يأت بناقض من نواقضهما، فهو من جملة أهل الإسلام.

والدليل علىٰ ثبوت وصف الإسلام، وعصمة الدم والمال، قوله تعالىٰ: ﴿فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ٥]، وقوله: ﴿فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ﴾ [التوبة: ١١]، وقوله ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّىٰ يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ، إِلَّا بِحَقِّ الإِسْلَامِ، وَحِسَابُهُمْ عَلَىٰ اللَّهِ»(٢).

فأما قوله تعالىٰ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]، فقد تضمن إثبات اسم الإسلام دون الإيمان، وليس المراد نفي الإيمان بالكلية، بل الإيمان الكامل الذي ادعوه؛ ولكن لمَّا كان المصنف رحمه الله علىٰ طريقة «مرجئة الفقهاء»، باعتبار الإيمان هو التصديق،

---

(١) أخرجه البخاري: رقم (٤٢٦٩)، ومسلم: رقم (٩٦).
(٢) أخرجه البخاري: رقم (٢٥)، ومسلم: رقم (٢٢)، من حديث عبد اللَّه بن عمر رضي الله عنهما.

أطلق وصف الإيمان علىٰ من اعترف وصدق، دون نظر إلىٰ مراتب الإيمان التي ميَّز اللَّه بينها .

قوله : ٨٣- (وَلا نُكَفِّرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ، مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ) :

مسألة التكفير مسألة خطيرة؛ مزلّة أقدام، ومضلة أفهام، والأصل فيمن ثبت له وصف الإسلام أن لا يُزال عنه إلا ببرهان ودليل قاطع؛ فإنّ إزالة وصف الإسلام عن مسلم، أخطر من إبقاء وصف الإسلام لمن يظن أنه خرج منه .

ويجب التفريق بين التكفير المطلق، وتكفير المُعيَّن :

أما التكفير المطلق : فكل ما سماه اللَّه ورسوله كفرًا، فإنا نسميه كفرًا؛ فنكون أسعد بالدليل لفظًا ومعنىٰ، ثم ننظر بعد ذلك في نوع ذلك الكفر، هل هو كفر أكبر أم كفر أصغر؟

مثال ذلك : قول اللَّه ﷻ : ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، نسمي الحكم بغير ما أنزل اللَّه كفرًا، كما سماه اللَّه، ثم ننظر في الحال، فإن كان في واقعة معينة، حمله عليها رغبة أو رهبة، محاباة أو مداراة، فهو كفر دون كفر؛ كفر أصغر، لا يُخرج عن الملة، وإن كان يعتقد أن حكم اللَّه غير عدل، ولا صالح، وحكم غيره خير منه، فهو كفر أكبر، مُخرجٌ عن الملة، كما قال تعالىٰ : ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]؛ هذا في التحاكم، فكيف بالحُكم!

مثال آخر : قول النبي ﷺ : «**اثْنَتَانِ فِي النَّاسِ، هُمَا بِهِمْ كُفْرٌ : الطَّعْنُ فِي**

النَّسَبِ، وَالنِّيَاحَةُ عَلَىٰ الْمَيِّتِ»[١]؛ فنسميهما كفرًا، كما سماهما النبي ﷺ، فحديثه أحسن الحديث، وبيانه أكمل البيان؛ لكن عند التأمل، والنظر في بقية النصوص، نجد أنه كُفرٌ دون كُفر، وليس الكفر المخرج عن الملة؛ فنسميه كفرًا أصغر.

فالتكفير المطلق يتعلق بالوصف، لا بالعين؛ فيقال: من دعا غير اللَّه فهو كافر، من ذبح لغير اللَّه فهو كافر، من سجد لغير اللَّه فهو كافر، من تقرب بعبادة لغير اللَّه فهو كافر.

أما تكفير المُعيَّن: فهو إيقاع حكم الكفر علىٰ شخص بعينه وتحقيقه عليه، ولا بد فيه من شرطين: توفر الشروط، انتفاء الموانع، فلابد من:

- العلم المنافي للجهل.
- الذكر المنافي للنسيان.
- العمد المنافي للخطأ.
- الاختيار المنافي للإكراه.

مثال الجهل بالفعل: عن عمران بن حصين رضي الله عنه: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَبْصَرَ عَلَىٰ عَضُدِ رَجُلٍ حَلْقَةً، أُرَاهُ قَالَ مِنْ صُفْرٍ، فَقَالَ: «وَيْحَكَ مَا هَذِهِ؟» قَالَ: مِنَ الْوَاهِنَةِ؟ قَالَ: «أَمَا إِنَّهَا لَا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهْنًا، انْبِذْهَا عَنْكَ؛ فَإِنَّكَ لَوْ مِتَّ وَهِيَ عَلَيْكَ مَا أَفْلَحْتَ أَبَدًا»[٢]، فلم يُكفِّره ﷺ؛ لأنه كان جاهلًا.

مثال الجهل بالقول: عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ: مَا

---

(١) أخرجه مسلم: رقم (٦٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٢) أخرجه أحمد: رقم (٢٠٠٠٠)، واللفظ له، وابن ماجه: رقم (٣٥٣١).

شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتَ، قَالَ: «جَعَلْتَ لِلَّهِ نِدًّا، مَا شَاءَ اللَّهُ وَحْدَهُ»(١)، وجعل الند للّه كُفْر، لكنه لم يُكفِّره لجهله.

مثال الخطأ والنسيان: عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسولُ اللَّه ﷺ: «لَلَّهُ أَشَدُّ فَرَحًا بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ حِينَ يَتُوبُ إِلَيْهِ، مِنْ أَحَدِكُمْ كَانَ عَلَىٰ رَاحِلَتِهِ بِأَرْضِ فَلَاةٍ، فَانْفَلَتَتْ مِنْهُ وَعَلَيْهَا طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ، فَأَيِسَ مِنْهَا، فَأَتَىٰ شَجَرَةً، فَاضْطَجَعَ فِي ظِلِّهَا، قَدْ أَيِسَ مِنْ رَاحِلَتِهِ، فَبَيْنَا هُوَ كَذَلِكَ إِذَا هُوَ بِهَا، قَائِمَةً عِنْدَهُ، فَأَخَذَ بِخِطَامِهَا، ثُمَّ قَالَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ: اللَّهُمَّ أَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ؛ أَخْطَأَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ»(٢)؛ وكذا لو قال الإنسان في نومه كلمة الكُفر، أو سبق إلىٰ لسانه شيء لم يقصده، فإن هذا لا يُعدُّ كفرًا؛ لتخلف العمد والقصد.

ومثال الإكراه: قوله تعالىٰ: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١٠٦]، والصحيح: أنه لا فرق في الإكراه بين القول والعمل؛ فإن الإكراه باب واحد، فلو أُكره علىٰ أن يقول كلمة الكفر، أو يفعل فعل الكفر، فإنه لا يُكفَّر بذلك؛ خلافًا لمن فرق بينهما، فعن أبي عبيدة بن محمد بن عمار عن أبيه رضي الله عنهما، قال: (أَخَذَ الْمُشْرِكُونَ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ، فَلَمْ يَتْرُكُوهُ حَتَّىٰ سَبَّ النَّبِيَّ ﷺ، وَذَكَرَ آلِهَتَهُمْ بِخَيْرٍ ثُمَّ تَرَكُوهُ، فَلَمَّا

(١) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد»: رقم (٧٨٣)، واللفظ له، وأحمد: رقم (١٨٣٩)، وابن أبي شيبة: رقم (٢٦٦٩١)، والنسائي في «السنن الكبرىٰ»: (١٠٧٥٩)، وحسّن إسناده الألباني في «السلسلة الصحيحة»: (١/ ٢٦٦).

(٢) أخرجه مسلم: رقم (٢٧٤٧)، وأخرجه البخاري مختصرًا: رقم (٦٣٠٩).

أَتَىٰ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا وَرَاءَكَ؟» قَالَ: شَرٌّ يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا تُرِكْتُ حَتَّىٰ نِلْتُ مِنْكَ، وَذَكَرْتُ آلِهَتَهُمْ بِخَيْرٍ، قَالَ: «كَيْفَ تَجِدُ قَلْبَكَ؟» قَالَ: مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ، قَالَ: «إِنْ عَادُوا فَعُدْ»)[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (والتحقيق في هذا: أن القول قد يكون كفرًا، كمقالات الجهمية، الذين قالوا: إن اللَّه لا يتكلم، ولا يرىٰ في الآخرة، ولكن قد يخفىٰ علىٰ بعض الناس أنه كفر، فيطلق القول بتكفير القائل، كما قال السلف: من قال: القرآن مخلوق فهو كافر، ومن قال: إن اللَّه لا يرىٰ في الآخرة فهو كافر، ولا يُكفَّر الشخص المعين حتىٰ تقوم عليه الحُجة)[2].

فلابد من التنبه للفرق بين التكفير المطلق وتكفير المُعيَّن، ولابد من التحقق من توفر الشروط وانتفاء الموانع في تكفير المعين، وإلا وقع الإنسان في مهاوي الردىٰ، وأخرج فئامًا من الناس من الإسلام، وتحمّل ما يترتب علىٰ ذلك من تسلسل الأحكام، واستحلال الدماء والأموال والأعراض؛ فيجب أن يكون لدىٰ المؤمن علم وتقوىٰ وبصيرة في مسائل الكفر والإيمان؛ فلا يُدخل أحدًا من الكفار في عقد الإيمان، وهو غير مستحق، ولا يخرج أحدًا من أهل الإيمان إلىٰ الكفر، وهو مستحق. ولئن تُخطئ في الإبقاء أهون من أن تُخطئ في الإخراج؛ لأن الأصل البقاء.

---

(١) أخرجه الحاكم: رقم (٣٣٦٢): وقال: حديث صحيح، والبيهقي في «السنن الكبرىٰ»: رقم (١٦٨٩٦). قال الحافظ ابن حجر: (إسناده صحيح، إن كان محمد بن عمار سمعه من أبيه). انظر: «الدراية في تخريج أحاديث الهداية»: (٢/ ١٩٧).

(٢) «شرح حديث جبريل» = «الإيمان الأوسط»: (ص: ٥٧٢-٥٧٣).

ومما يدخل في الإكراه أو الخطأ: ما رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا فِيمَنْ سَلَفَ- أَوْ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، قَالَ: كَلِمَةً: يَعْنِي- أَعْطَاهُ اللَّهُ مَالًا وَوَلَدًا، فَلَمَّا حَضَرَتِ الوَفَاةُ، قَالَ لِبَنِيهِ: أَيَّ أَبٍ كُنْتُ لَكُمْ؟ قَالُوا: خَيْرَ أَبٍ، قَالَ: فَإِنَّهُ لَمْ يَبْتَئِرْ - أَوْ لَمْ يَبْتَئِزْ- عِنْدَ اللَّهِ خَيْرًا، وَإِنْ يَقْدِرِ اللَّهُ عَلَيْهِ يُعَذِّبْهُ، فَانْظُرُوا إِذَا مُتُّ فَأَحْرِقُونِي حَتَّىٰ إِذَا صِرْتُ فَحْمًا فَاسْحَقُونِي- أَوْ قَالَ: فَاسْحَكُونِي- ، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ رِيحٍ عَاصِفٍ فَأَذْرُونِي فِيهَا، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: فَأَخَذَ مَوَاثِيقَهُمْ عَلَىٰ ذَلِكَ وَرَبِّي، فَفَعَلُوا، ثُمَّ أَذْرَوْهُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ، فَقَالَ اللَّهُ عز وجل: كُنْ، فَإِذَا هُوَ رَجُلٌ قَائِمٌ، قَالَ اللَّهُ: أَيْ عَبْدِي، مَا حَمَلَكَ عَلَىٰ أَنْ فَعَلْتَ مَا فَعَلْتَ؟ قَالَ: مَخَافَتُكَ- أَوْ فَرَقٌ مِنْكَ- قَالَ: فَمَا تَلَافَاهُ أَنْ رَحِمَهُ عِنْدَهَا»، وَقَالَ مَرَّةً أُخْرَىٰ: «فَمَا تَلَافَاهُ غَيْرُهَا»، فَحَدَّثْتُ بِهِ أَبَا عُثْمَانَ، فَقَالَ: سَمِعْتُ هَذَا مِنْ سَلْمَانَ، غَيْرَ أَنَّهُ زَادَ فِيهِ: «أَذْرُونِي فِي البَحْرِ»(١).

فهذا الرجل نطق بكلمة الكفر، وشك في قدرة اللَّه، فعذره اللَّه لصدورها منه بسبب غلبة الخوف؛ فشدة الخوف، أو الدهشة، أو الفرح، أو الحزن، تؤثر أحيانًا علىٰ سلامة الآلات، فينطق، أو يتصرف بما لا يفعله حال السواء؛ فعَنْ أَبِي مُوسَىٰ رضي الله عنه، قَالَ: (خَسَفَتِ الشَّمْسُ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَامَ فَزِعًا يَخْشَىٰ أَنْ تَكُونَ السَّاعَةُ)(٢)، مع أنه، بأبي هو وأمي، أخبر بأن بين يدي الساعة علامات وأشراطًا، ولم تقع بعد! لكن لشدة الخوف علىٰ أمته، عزب ذلك عن ذهنه، في تلك الحال، وظن أنها الساعة.

---

(١) أخرجه البخاري: رقم (٧٥٠٨)، ومسلم: رقم (٢٧٥٧)، وهذا لفظ البخاري.
(٢) أخرجه مسلم: رقم (٩١٢).

• وقول المصنف: (وَلا نُكَفِّرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ): مراده من الذنوب العملية؛ كالزنا والسرقة، وأكل الربا، ونحوها؛ لكن من الذنوب العملية ما يكون كفرًا مخرجًا عن الملة؛ كالسجود لغير اللَّه، والذبح لغير اللَّه، ونحوها؛ فصواب العبارة: ولا نكفر أحدًا من أهل القبلة بكل ذنب، أو بأي ذنب.

• وقوله: (مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ): مبني علىٰ أصل مذهبه، أن الكفر يتعلق بالقلب فقط، وهو كفر الجحود والاستحلال، كما أن الإيمان هو تصديق القلب فقط، ولكن جمهور أهل السنة والجماعة علىٰ أن الكفر كفران: كفر اعتقادي، وكفر عملي، فكما أن الإيمان يتعلق بالقلب واللسان والجوارح، فكذلك الكفر يتعلق بالقلب واللسان والجوارح.

فكفر القلب: كما لو اعتقد بقلبه عقيدة فاسدة في رب العالمين، وظن فيه ظن السوء.

وكفر اللسان: كما لو فاه بلسانه عالمًا عامدًا ذاكرًا مختارًا، بكلمة الكفر.

وكفر الجوارح: كما لو عمل الكفر عالمًا عامدًا، ذاكرًا مختارًا؛ فسجد لغير اللَّه، أو ألقىٰ المصحف، شرفه اللَّه، في القاذورات، أو سب النبي ﷺ، أو غير ذلك من موارد الكفر.

أما المرجئة فلا يجعلون ذلك كفرًا! لكنهم يقولون: إن ذلك أمارة علىٰ كفر الجحود والاستحلال. ومن العجب أن تجد أوسع أبواب الردة عند فقهاء الأحناف؛ فيدخلون في «باب المرتد» صورًا كثيرة، حتىٰ إنهم يقولون: لو قال: مُصيحف، ومُسيجد، لصار كافرًا؛ باعتبار أن هذه الأقوال دليل علىٰ الجحود الذي في القلب.

قوله: ٨٤- (وَلا نَقُولُ: لا يَضُرُّ مَعَ الإيمانِ ذَنْبٌ لِمَنْ عَمِلَهُ):

تبرأ المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ من مقالة غلاة المرجئة، الذين يقولون: لا يضر مع الإيمان ذنب؛ فإن مرجئة الفقهاء، يرون أن الذنوب تضر صاحبها في الدنيا والآخرة، ويأمرون بفعل الواجبات، وترك المحرمات، ويوقعون الحدود والكفارات، في الدنيا، ويرون أن مرتكب الكبيرة تحت المشيئة يوم القيامة.

قوله: ٨٥- (وَنَرْجُو لِلْمُحْسِنِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ، وَيُدْخِلَهُمُ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِهِ، وَلا نَأْمَنُ عَلَيْهِم، وَلا نَشْهَدُ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ، وَنَسْتَغْفِرُ لِمُسِيئِهِمْ، وَنَخَافُ عَلَيْهِم، وَلا نُقَنِّطُهُمْ):

هذا معتقد أهل السنة والجماعة في المحسنين:

- الرجاء لهم بالعفو ودخول الجنة: فالإحسان سبب الرجاء، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِۚ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ [البقرة: ٢١٨].

وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ يَرْجُونَ تِجَٰرَةٗ لَّن تَبُورَ﴾ [فاطر: ٢٩]؛ فيرجىٰ لهم العفو والمغفرة، كما قال تعالىٰ: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَفُوًّا غَفُورٗا﴾ [النساء: ٩٩].

ويُرجىٰ لهم دخول الجنة، كما وعد تعالىٰ: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٞ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرٗا﴾ [النساء: ١٢٤].

واحترز في هذا المقام من أمرين:

أحدهما: عدم الأمن عليهم: فالحي لا تؤمن عليه الفتنة، وفي حديث الصادق المصدوق ﷺ: «وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ، حَتَّىٰ مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، فَيَدْخُلُ النَّارَ»[(١)].

الثاني: عدم القطع لهم بالجنة: وسيأتي لها مزيد بيان في كلام المصنف.

وأما معتقد أهل السنة والجماعة في المسيئين:

- **الاستغفار لهم**: قال تعالىٰ: ﴿وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُوا۟ بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا۟ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٠٢].

- **الخوف عليهم**: فالإساءة سبب للخوف، قال تعالىٰ: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن يَسْبِقُونَا سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤]، وقال: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الجاثية: ٢١].

- **عدم تقنيطهم من رحمة الله ومغفرته**: قال تعالىٰ: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الزمر: ٥٣].

وعَنْ جُنْدَبٍ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، حَدَّثَ: «أَنَّ رَجُلًا قَالَ: وَاللَّهِ،

(١) أخرجه البخاري: رقم (٣٣٣٢)، ومسلم: رقم (٢٦٤٣)، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

لَا يَغْفِرُ اللَّهُ لِفُلَانٍ، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ قَالَ: مَنْ ذَا الَّذِي يَتَأَلَّىٰ عَلَيَّ أَنْ لَا أَغْفِرَ لِفُلَانٍ، فَإِنِّي قَدْ غَفَرْتُ لِفُلَانٍ، وَأَحْبَطْتُ عَمَلَكَ»(١).

قوله: ٨٦- (وَالأَمْنُ وَالإِيَاسُ يَنْقُلانِ عَنْ مِلَّةِ الإِسْلامِ، وَسَبِيلُ الْحَقِّ بَيْنَهُمَا لأَهْلِ الْقِبْلَةِ):

أَيْ: الأمن من مكر اللَّه، واليأس من رحمة اللَّه، أمران عظيمان مخرجان عن الملة؛ وذلك أنهما ينطويان علىٰ سوء ظنٍ برب العالمين؛ فالأمن من مكر اللَّه ينطوي علىٰ استخفافٍ بوعيد اللَّه، وعدم تعظيم للرب ﷻ، واستهانةٌ بقدرته، ونحو ذلك من المعاني الباطلة، قال تعالىٰ: ﴿أَفَأَمِنُوا۟ مَكْرَ ٱللَّهِ ۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٩].

واليأس من رحمة اللَّه ينطوي علىٰ عدم اعتقاد رحمته، وفرجه لعباده، قال تعالىٰ: ﴿قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦].

وعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، أَنَّهُ قَالَ: (أَكْبَرُ الْكَبَائِرِ: الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَالْأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ، وَالْقُنُوطُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ، وَالْيَأْسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ)(٢). والمكر في أصله: إيصال العقوبة أو الضرر بطريقة خفية، فاللَّه تعالىٰ يمكر بالماكرين؛ يمكر بمن يستحق أن يُمكر به، فهو يكيد كيدًا، وهو شديد المحال، فلا يجوز لأحد أن يأمن مكره، فمن أسرف علىٰ نفسه في المعاصي، واسترسل، فليعلم أن في ذلك استدراج، كما في حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «إِذَا رَأَيْتَ اللَّهَ يُعْطِي الْعَبْدَ مِنَ الدُّنْيَا، عَلَىٰ

(١) أخرجه مسلم: رقم (٢٦٢١).
(٢) «المعجم الكبير» للطبراني: (٩/ ١٥٦)، رقم (٨٧٨٤).

مَعَاصِيهِ، مَا يُحِبُّ، فَإِنَّمَا هُوَ اسْتِدْرَاجٌ»، ثُمَّ تَلَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿فَلَمَّا نَسُوا۟ مَا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَىْءٍ حَتَّىٰٓ إِذَا فَرِحُوا۟ بِمَآ أُوتُوٓا۟ أَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ﴾ [الأنعام: ٤٤])[1].

ومن مكر اللَّه ﷻ أنه يمهل للظالم، حتىٰ إذا أخذه لم يفلته، فلَكَم تنمر من ظالم وطغىٰ وبغىٰ، واللَّه تعالىٰ يمهله، حتىٰ يظن أنه قد تمكن، فيقصمه اللَّه كما يقصم الأرزة! وشواهد هذا في التاريخ والواقع أكثر من أن تُحصر، وهكذا الأمم حين تطغىٰ، يمهل اللَّه لها، ثم يأخذها أخذ عزيز مقتدر، قال تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَآ أَنَّهُمْ قَٰدِرُونَ عَلَيْهَآ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤].

وأما قوله تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا۟﴾ [يوسف: ١١٠]؛ فليس معناه استيئاس الرسل من رحمة اللَّه، حاشا وكلا، وإنما يئسوا من إيمان أقوامهم، بدليل قوله: ﴿وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا۟﴾، يعني من قبل أقوامهم.

فهاتان المسألتان العظيمتان من المسائل التي يقع فيها حد فاصل بين الإيمان والكفر، وهما، أيْ: الأمن والإياس، أمران قلبيان؛ فعلىٰ المؤمن أن يُعظّم رجاءه باللَّه، ويُعظّم خوفه من اللَّه، وبهذا يضبط المعادلة، فيقع بين الخوف والرجاء؛ فيحجزه الخوف عن التمادي في المعصية، ويحمله الرجاء علىٰ الطمع في فضل اللَّه ورحمته.

ولهذا قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَسَبِيلُ الْحَقِّ بَيْنَهُمَا لأَهْلِ الْقِبْلَةِ): أراد بأهل القبلة، هنا، أهل السنة؛ فهم وسط في باب الخوف والرجاء؛ فلا يغلبون الخوف،

---

(١) أخرجه أحمد: رقم (١٧٣١١)، واللفظ له، وابن أبي حاتم في «التفسير»: (٧٢٨٨)، والخرائطي في «فضيلة الشكر للَّه»: (ص: ٧٠).

كما تفعل الخوارج، ولا الرجاء كما تفعل المرجئة، قال ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وكان بعض السلف يقول: من عبد اللَّه بالرجاء وحده فهو مرجئ، ومن عبده بالخوف وحده فهو حروري، ومن عبد اللَّه بالحب وحده فهو زنديق، ومن عبده بالخوف والرجاء والمحبة فهو موحد مؤمن، وسبب هذا أنه يجب علىٰ المؤمن أن يعبد اللَّه بهذه الوجوه الثلاثة: المحبة والخوف والرجاء، ولابد له من جميعها، ومن أخلّ ببعضها فقد أخل ببعض واجبات الإيمان)[1].

فعلىٰ المؤمن أن يفحص قلبه ويتعاهده، ويتأكد من قيام هذه العبادات بصفة متزنة؛ ففي بعض الأحوال يحتاج إلىٰ زيادة حصة الخوف، كحال الرخاء وإقبال الدنيا، كي لا يسترسل في الشهوات، وفي أحوال يحتاج لزيادة حصة الرجاء، كأوقات الأزمات يحتاج أن يزيد حصة الرجاء، كي يدفع عن نفسه القنوط، وبهذا يسوس الإنسان نفسه سياسة صالحة، تُبقيه علىٰ الجادة، بإذن اللَّه تعالىٰ.

قوله: ٨٧- (وَلا يَخْرُجُ الْعَبْدُ مِنَ الإِيمَانِ إِلَّا بِجُحُودِ مَا أَدْخَلَهُ فِيهِ):

هذا مما استُدرك علىٰ الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ إذ جعل زوال وصف الإيمان بالجحود فقط، وهو مبني علىٰ أن الإيمان «الإقرار باللسان والتصديق بالجنان»، كما قرر آنفًا؛ فقصر زوال الإيمان علىٰ جحود ما أدخله فيه، وأما عمل الأركان فشيء زائد عن ذلك، لا تأثير له في إزالته.

وفي هذا الحصر نظر ظاهر! فقد يخرج من الإيمان بغير الجحود من

(١) «التخويف من النار والتعريف بحال دار البوار»: (ص: ٢٥).

نواقض الإسلام، وقد أسلفنا القول: أن الكفر ينقسم إلىٰ قسمين: كفر اعتقادي، وكفر عملي، وأن الكفر يكون بالأقوال والأفعال، ومن ذلك:

- دعاء غير اللَّه: قال تعالىٰ: ﴿فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨].

- السجود لغير اللَّه: قال تعالىٰ: ﴿فَٱسْجُدُوا۟ لِلَّهِ وَٱعْبُدُوا۟ ۩﴾ [النجم: ٦٢].

- الذبح لغير اللَّه: قال تعالىٰ: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢].

- الاستهزاء باللَّه وآياته ورسوله: قال تعالىٰ: ﴿قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ۝٦٥ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٥، ٦٦].

وهكذا كل عبادة صُرفت لغير اللَّه، وكل فعل يُنبئ عن الاستهانة باللَّه، وملائكته، وكتبه ورسله، كعبادة الجن والملائكة، والنجوم والأصنام والأموات، وسب النبي ﷺ، وإهانة المصحف، والطعن في الشريعة، وهي ليست من مسائل الجحود، وقد نص العلماء علىٰ أمثالها في باب حكم المرتد، وأجمعوا علىٰ كفر فاعلها، ولو لم يستحلها.

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (الكفر نوعان: كفر عمل، وكفر جحود وعناد؛ فكفر الجحود أن يكفر بما علم أن الرسول جاء به من عند اللَّه جحودًا وعنادًا، من أسماء الرب وصفاته، وأفعاله وأحكامه، وهذا الكفر يضاد الإيمان من كل وجه.

وأما كفر العمل فينقسم إلىٰ ما يضاد الإيمان، وإلىٰ ما لا يضاده؛ فالسجود للصنم، والاستهانة بالمصحف، وقتل النبي وسبه، يضاد الإيمان، وأما الحكم بغير ما أنزل اللَّه، وترك الصلاة، فهو من الكفر العملي قطعًا، ولا يمكن أن ينفي عنه اسم الكفر بعد أن أطلقه اللَّه ورسوله عليه)(١).

---

(١) «الصلاة وأحكام تاركها»: (ص: ٥٦).

قوله: ٨٨- (وَنَرَىٰ الصَّلاةَ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ، مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ، وعَلَىٰ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ):

أراد بالبر والفاجر من الأئمة والولاة؛ فيُصلَىٰ خلفهم في الحياة، ويُصلَىٰ عليهم بعد الممات؛ لأن بالاجتماع عليهم تحصل مصالح كثيرة، وبمفارقتهم، وإظهار مخالفتهم، تحصل مفاسد كثيرة، كما سيأتي قريبًا.

وهكذا سائر أهل القبلة؛ فالصواب: أن من صحت صلاته، في نفسه، صحت إمامته لغيره، ولكن ينبغي التفريق بين أن يُتخذ ذلك إمامًا راتبًا، وبين أن يكون ذلك لأمرٍ عارضٍ؛ فإذا كنت تنقم علىٰ أحد شائبة بدعةٍ أو فسقٍ، فلا تتخذه إمامًا راتبًا، لأن من أعظم أسباب الخشوع أن تشعر أنك تصلي خلف تقيٍ نقيٍ، وإذا شعرت أنك تصلي خلف فاسق بذيء، فإن هذا يقدح في خشوعك؛ فينبغي للإنسان أن يتطلب لصلاته، ومن يقف بينه وبين ربه، أهل التقوىٰ.

أما من حيث صحة الصلاة خلف الفاسق والمبتدع ببدعة غير مكفرة، فإن الصلاة صحيحة، ولا يُؤمر بإعادتها، وإنما تبطل لو كان ذلك الإمام كافرًا، أو مبتدعًا بدعة مخرجة عن الملة.

وهكذا الصلاة عليهم، لكن لو أن أحدًا من ذوي الهيئات، من العلماء والأمراء، ترك الصلاة علىٰ مبتدع أو فاسق، لمصلحة رآها لكان متجهًا، ليكون من قبيل التأديب عن الوقوع في مثل ما وقع فيه، وصلاة الجنازة فرض كفاية، إن لم يقم بها قام بها غيره، وقد حُفظ عن جمع من السلف تركهم الصلاة خلف المبتدعة، بل وأمرهم بعدم السير خلف جنائزهم،

وعدم الصلاة عليها(١) .

قوله : ٨٩- (وَلا نُنَزِّلُ أَحَدًا مِنْهُمْ جَنَّةً وَلا نَارًا، وَلا نَشْهَدُ عَلَيْهِمْ بِكُفْرٍ، وَلا بِشِرْكٍ، وَلا بِنِفَاقٍ، مَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُمْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِك، وَنَذَرُ سَرَائِرَهُمْ إِلَىٰ اللَّهِ تَعَالَىٰ) :

هذه الجمل تتعلق بمعاملة جمهور المسلمين :

أحدها : (وَلا نُنَزِّلُ أَحَدًا مِنْهُمْ جَنَّةً وَلا نَارًا) : أَيْ : لا نحكم لمُعيّن بذلك ؛ فلا نقطع لبرٍّ بجنة، ولا لفاجرٍ بنار، لأن الحكم الأخروي عند اللَّه ﷻ، قال ابن أبي العز رَحِمَهُ اللَّهُ : (وَلِلسَّلَفِ فِي الشَّهَادَةِ بِالْجَنَّةِ ثَلاثَةُ أَقْوَالٍ :

أحدها : أَنْ لَا يُشْهَدَ لِأَحدٍ إِلَّا لِلْأَنبيَاءِ، وَهَذَا يُنْقَلُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ، وَالْأَوْزَاعِيِّ .

وَالثَّانِي : أَنَّهُ يُشْهَدُ بِالْجَنَّةِ لِكُلِّ مُؤْمِنٍ جَاءَ فِيهِ النَّصُّ، وَهَذَا قَوْلُ كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَأَهْلِ الْحَدِيثِ .

وَالثَّالِثُ : أَنَّهُ يُشْهَدُ بِالْجَنَّةِ لِهَؤُلَاءِ، وَلِمَنْ شَهِدَ لَهُ الْمُؤْمِنُونَ، كَمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ : أَنَّهُ مُرَّ بِجِنَازَةٍ، فَأَثْنَوْا عَلَيْهَا بِخَيْرٍ، فَقال النبي ﷺ : «وَجَبَتْ»، وَمُرَّ بِأُخْرَىٰ، فَأُثْنِيَ عَلَيْهَا بِشَرٍّ، فَقَالَ : «وَجَبَتْ» .

وَفِي رِوَايَةٍ كَرَّرَ : وَجَبَتْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَقَالَ عُمَرُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا وَجَبَتْ؟ فَقال رسولُ اللَّهِ ﷺ : «هَذَا أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ خَيْرًا وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ، وَهَذَا

(١) انظر رسالة : «هجر المبتدع» للشيخ بكر بن عبد اللَّه أبو زيد رَحِمَهُ اللَّهُ .

أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ شَرًّا وَجَبَتْ لَهُ النَّارُ، أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ»[(١)]، وقال ﷺ: «تُوشِكُونَ أَنْ تَعْلَمُوا أَهْلَ الْجَنَّةِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ»، قَالُوا: بِمَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «بِالثَّنَاءِ الْحَسَنِ، وَالثَّنَاءِ السَّيِّئِ»؛ فَأَخْبَرَ أَنَّ ذَلِكَ مِمَّا يُعْلَمُ بِهِ أَهْلُ الْجَنَّةِ وَأَهْلُ النَّارِ)[(٢)]، ويدخل في القول الثاني من شهد له النبي ﷺ كالعشرة المبشرين، وآل ياسر رضي الله عنهم، علىٰ ما جاء في السيرة، وثابت بن قيس بن الشماس، وعكاشة بن محصن، وعبد اللَّه بن سلام رضي الله عنهم، ويدخل في القول الثالث من أطبقت الأمة علىٰ فضلهم وإمامتهم في الدين، وهم كثير.

وكذلك الشهادة لمُعيَّن، من أهل القبلة، بالنار؛ لا تجوز إلا لمن شهد عليه النبي ﷺ، كصاحب الشملة التي غلَّها يوم خيبر؛ فعن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: (افْتَتَحْنَا خَيْبَرَ، وَلَمْ نَغْنَمْ ذَهَبًا وَلَا فِضَّةً، إِنَّمَا غَنِمْنَا البَقَرَ وَالإِبِلَ، وَالمَتَاعَ وَالحَوَائِطَ، ثُمَّ انْصَرَفْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَىٰ وَادِي القُرَىٰ، وَمَعَهُ عَبْدٌ لَهُ، يُقَالُ لَهُ مِدْعَمٌ، أَهْدَاهُ لَهُ أَحَدُ بَنِي الضِّبَابِ، فَبَيْنَمَا هُوَ يَحُطُّ رَحْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ جَاءَهُ سَهْمٌ عَائِرٌ، حَتَّىٰ أَصَابَ ذَلِكَ العَبْدَ، فَقَالَ النَّاسُ: هَنِيئًا لَهُ الشَّهَادَةُ، فَقَال رسولُ اللَّه ﷺ: «بَلْ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّ الشَّمْلَةَ الَّتِي أَصَابَهَا يَوْمَ خَيْبَرَ، مِنَ المَغَانِمِ، لَمْ تُصِبْهَا المَقَاسِمُ، لَتَشْتَعِلُ عَلَيْهِ نَارًا»[(٣)].

وأما المُعيَّن من غير أهل القبلة؛ من اليهود والنصارىٰ، والذين لا يعلمون، فالصحيح أن يقال: كل مشرك في النار، كل يهودي في النار،

---

(١) أخرجه البخاري: رقم (١٣٦٧)، ومسلم: رقم (٩٤٩) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) «شرح الطحاوية»: (٢/ ٥٣٨).

(٣) أخرجه البخاري: رقم (٤٢٣٤)، ومسلم: رقم (١١٥).

كل نصراني في النار، علىٰ سبيل الإجمال، لقول النبي ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ، يَهُودِيٌّ، وَلَا نَصْرَانِيٌّ، ثُمَّ يَمُوتُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ، إِلَّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ»(١)؛ فمن سماه اللَّه ورسوله كافرًا فهو من أهل النار، وقد قال تعالىٰ في آخر ما أنزل علىٰ نبيه ﷺ: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَـٰثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣]، وقال: ﴿لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ٧٢]؛ لكن ليس من لازم ذلك أن يقال: فلان بعينه في النار؛ فربما كان يكتم إيمانه لسبب لا نعلمه؛ فالواجب علينا إجراء الحكم الدنيوي الظاهر؛ فلا يرث ولا يُورث، ولا يُغسَّل، ولا يُكفَّن، ولا يُصلَّىٰ عليه، ولا يُدفن في مقابر المسلمين؛ أما الحكم الأخروي، بالجنة والنار، فإلىٰ علام الغيوب، ومن شواهد ذلك ما تقدم، من قصة الرجل الذي أمر بنيه إذا مات أن يحرقوه ويذروه، شكًا في قدرة اللَّه أن يعذبه، فما تلافاه اللَّه أن غفر له.

الثانية: (وَلَا نَشْهَدُ عَلَيْهِمْ بِكُفْرٍ، وَلَا بِشِرْكٍ، وَلَا بِنِفَاقٍ، مَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُمْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِك، وَنَذَرُ سَرَائِرَهُمْ إِلَىٰ اللَّهِ تَعَالَىٰ): هذه الألفاظ الثلاثة مما يضاد الإيمان وينقضه.

والكفر أعم من الشرك، لقوله تعالىٰ: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾ [البينة: ١]؛ فالكفار بعضهم يكون مشركًا وبعضهم يكون كتابيًّا. والكفر أنواع:

فمنه: كفر الجحود والتكذيب: ككفر فرعون.

ومنه: كفر الإباء والاستكبار: ككفر إبليس.

---

(١) أخرجه مسلم: رقم (١٥٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ومنه: كفر الشك: ككفر صاحب الجنتين، لقوله: ﴿وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةً وَلَئِن رُّدِدتُّ إِلَىٰ رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِّنْهَا مُنقَلَبًا﴾ [الكهف: ٣٦].

ومنه: كفر النفاق: ككفر المنافقين في عهد النبوة.

ومنه: كفر الإعراض: وهو ألا يبالي الإنسان بالدين، ولا يلتفت للدعوة، ومثلوا له بقول أحد بني عبد ياليل الذين دعاهم النبي ﷺ إلىٰ الإسلام، فقال: (وَاللَّهِ لَا أُكَلِّمُكَ أَبَدًا؛ لَئِنْ كُنْتَ رَسُولًا مِنَ اللَّهِ، كَمَا تَقُولُ، لَأَنْتَ أَعْظَمُ خَطَرًا مِنْ أَنْ أَرُدَّ عَلَيْكَ الْكَلَامَ، وَلَئِنْ كُنْتَ تَكْذِبُ عَلَىٰ اللَّهِ، مَا يَنْبَغِي لِي أَنْ أُكَلِّمَكَ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِنْدِهِمْ، وَقَدْ يئس من خبر ثَقِيفٍ)[1].

وأما الشرك: فهو تسوية غير اللَّه باللَّه فيما هو من خصائص اللَّه، وهو أنواع:

شرك الربوبية: كمن اعتقد خالقًا غير اللَّه، أو مالكًا غير اللَّه، أو مدبرًا غير اللَّه.

شرك الألوهية: وهو صرف نوع من أنواع العبادة لغير اللَّه؛ لحَجَر، أو لشجر، أو ملك أو جن، سواء كانت العبادة عبادة قلبية؛ كالمحبة والخوف والرجاء، أو بدنية؛ كالصلاة والطواف، ونحو ذلك، أو مالية؛ كالزكاة

(١) القصة عند ابن هشام في «السيرة»: (١/ ٤١٩)، من رواية محمد بن كعب القرظي مرسلًا. وعند البيهقي في دلائل النبوة: (٢/ ٤١٥)، بلفظ: (واللَّه، لا أكلّمك بعد مجلسك هذا أبدًا، واللَّه، لئن كنت رسول اللَّه لأنت أعظم شرفًا وحقًّا من أن أكلّمك، ولئن كنت تكذب علىٰ اللَّه، لأنت أشرّ من أن أكلّمك)، من رواية الزهري مرسلًا.

والصدقة والنذر والذبح، أو قولية؛ كالدعاء والاستغاثة.

شرك الأسماء والصفات: بأن يعتقد غير اللَّه مماثلًا للَّه في أسمائه وصفاته، وأفعاله، وهذا يقع من الملاحدة، والغلاة في مدحهم ووصفهم لممدوحيهم.

وأما النفاق: فهو إظهار الإسلام، وإبطان الكفر، قال ابن فارس: (وَالنَّافِقَاءُ: مَوْضِعٌ يُرَقِّقُهُ الْيَرْبُوعُ مِنْ جُحْرِهِ، فَإِذَا أُتِيَ مِنْ قِبَلِ الْقَاصِعَاءِ ضَرَبَ النَّافِقَاءَ بِرَأْسِهِ فَانْتَفَقَ، أَيْ خَرَجَ، وَمِنْهُ اشْتِقَاقُ النِّفَاقِ، لِأَنَّ صَاحِبَهُ يَكْتُمُ خِلَافَ مَا يُظْهِرُ، فَكَأَنَّ الْإِيمَانَ يَخْرُجُ مِنْهُ، أَوْ يَخْرُجُ هُوَ مِنَ الْإِيمَانِ فِي خَفَاءٍ. وَيُمْكِنُ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْبَابِ وَاحِدٌ، وَهُوَ الْخُرُوجُ)[(١)].

وكل هذه الألقاب المنافية للتوحيد والإيمان تنقسم إلىٰ قسمين: أكبر وأصغر، وهكذا الظلم والجهل، والفسق، والبدعة؛ فالأكبر: ما كان منافيًا لأصل التوحيد، والأصغر: ما كان منافيًا لكماله الواجب.

• قوله: (مَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُمْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ): الأصل في المسلم الستر والسلامة والبراءة؛ فلم نؤمر بالتنقيب عن قلوب الناس، ولا أن نشق عن صدورهم؛ فليس من شأن أهل الإسلام امتحان الناس في نياتهم؛ فلنا ظواهرهم، ونكل سرائرهم إلىٰ اللَّه ﷻ، فإن السرائر لا يطلع عليها إلا اللَّه، وعلىٰ المؤمن الحذر من أن يحمله غضب، أو حمية، فيقول علىٰ اللَّه قولًا بغير علم، فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول اللَّه ﷺ، قال: «كَانَ رَجُلَانِ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ مُتَوَاخِيَيْنِ، فَكَانَ أَحَدُهُمَا يُذْنِبُ، وَالْآخَرُ مُجْتَهِدٌ فِي الْعِبَادَةِ، فَكَانَ لَا يَزَالُ الْمُجْتَهِدُ يَرَىٰ الْآخَرَ عَلَىٰ الذَّنْبِ، فَيَقُولُ: أَقْصِرْ،

---

(١) «معجم مقاييس اللغة»: (٥/ ٤٥٥).

فَوَجدَهُ يَوْمًا عَلَىٰ ذَنْبٍ فَقَالَ لَهُ: أَقْصِرْ، فَقَالَ: خَلِّنِي وَرَبِّي أَبُعِثْتَ عَلَيَّ رَقِيبًا؟ فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ، أَوْ لَا يُدْخِلُكَ اللَّهُ الْجَنَّةَ، فَقَبَضَ أَرْوَاحَهُمَا، فَاجْتَمَعَا عِنْدَ رَبِّ الْعَالَمِينَ، فَقَالَ لِهَذَا الْمُجْتَهِدِ: أَكُنْتَ بِي عَالِمًا، أَوْ كُنْتَ عَلَىٰ مَا فِي يَدِي قَادِرًا؟ وَقَالَ لِلْمُذْنِبِ: اذْهَبْ فَادْخُلِ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِي، وَقَالَ لِلْآخَرِ: اذْهَبُوا بِهِ إِلَىٰ النَّارِ». قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَتَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَوْبَقَتْ دُنْيَاهُ وَآخِرَتَهُ(١).

فلهذا كان أهل السنة لا يلعنون معينًا، لأن لعن المعين يقتضي الحكم بطرده وإبعاده عن رحمة اللَّه؛ وإنما يُلعن بالوصف لا بالعين، كما قال النبي ﷺ: «الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ عَيْرٍ إِلَىٰ ثَوْرٍ، فَمَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا، أَوْ آوَىٰ مُحْدِثًا، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفًا، وَلَا عَدْلًا، وَذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ، يَسْعَىٰ بِهَا أَدْنَاهُمْ، وَمَنِ ادَّعَىٰ إِلَىٰ غَيْرِ أَبِيهِ، أَوِ انْتَمَىٰ إِلَىٰ غَيْرِ مَوَالِيهِ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفًا، وَلَا عَدْلًا»(٢).

وقال: «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَهُ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ آوَىٰ مُحْدِثًا، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ غَيَّرَ مَنَارَ الْأَرْضِ»(٣).

---

(١) أخرجه أبو داود: رقم (٤٩٠١)، واللفظ له، وأحمد: رقم (٨٢٩٢)، وابن حبان في «صحيحه»: رقم (٥٧١٢). وورد في «صحيح مسلم»: رقم (٢٦٢١)، عن جندبٍ، أنّ رسول اللَّه ﷺ، حدّث: «أنّ رجلًا قال: واللَّه لا يغفر اللَّه لفلانٍ، وإنّ اللَّه تعالىٰ قال: من ذا الّذي يتألّىٰ عليّ أن لا أغفر لفلانٍ، فإنّي قد غفرت لفلانٍ، وأحبطت عملك» (أو كما قال).

(٢) أخرجه البخاري: رقم (١٨٧٠)، ومسلم: (١٣٧٠)، واللفظ له؛ من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٣) أخرجه مسلم: رقم (١٩٧٨)، من حديث عليّ رضي الله عنه.

و(لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ الوَاشِمَةَ وَالمُسْتَوْشِمَةَ، وَآكِلَ الرِّبَا وَمُوكِلَهُ، وَنَهَىٰ عَنْ ثَمَنِ الكَلْبِ، وَكَسْبِ البَغِيِّ، وَلَعَنَ المُصَوِّرِينَ)[(١)].

وفي رواية: (لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ آكِلَ الرِّبَا، وَمُؤْكِلَهُ، وَكَاتِبَهُ، وَشَاهِدَيْهِ)[(٢)].

وقال: «لَعَنَ اللَّهُ الْوَاشِمَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ، وَالنَّامِصَاتِ وَالْمُتَنَمِّصَاتِ، وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ، الْمُغَيِّرَاتِ خَلْقَ اللَّهِ»[(٣)].

فجميع هؤلاء لعنوا بالوصف لا بالعين؛ فإذا رأيت إنسانًا يتعامل بالربا، فلا تقل أنت معلون! قل: آكلُ الربا، وموكلُه وكاتبُه، وشاهداه ملعونون علىٰ لسان محمد ﷺ. وكفىٰ.

---

(١) أخرجه البخاري: رقم (٥٣٤٧)، من حديث أبي جحيفة وهب بن عبد اللَّه السوائي رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (١٥٩٨)، من حديث جابر رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري: رقم (٤٨٨٦)، ومسلم: رقم (٢١٢٥)، واللفظ له؛ من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

الطاعة والجماعة

قوله: ٩٠- (وَلَا نَرَىٰ السَّيْفَ عَلَىٰ أَحَدٍ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ إِلَّا مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ السَّيْفُ):

قال ﷺ في خطبة يوم عرفة، في حجة الوداع: «إِنَّ دِمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ، حَرَامٌ عَلَيْكُمْ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا»(١)، وقال: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، إِلَّا بِإِحْدَىٰ ثَلَاثٍ: الثَّيِّبُ الزَّانِي، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ»(٢)؛ فهؤلاء هم المستثنون في قول المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: «إلا من وجب عليه السيف»، ويدخل في المفارق للجماعة البغاة، إذا أبوا الفيئة؛ لقول اللَّه تعالىٰ: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَـٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات: ٩]، ولكن البغاة في الإسلام يُسعىٰ بهم من الأدنىٰ إلىٰ الأعلىٰ، فيُبادؤون أولًا بسؤالهم عن سبب خروجهم وبغيهم؟ فإن قالوا حقًّا، لزم ولي الأمر أن يرجع إلىٰ الحق، وإن قالوا باطلًا، بُيّن لهم بطلان مأخذهم، فإن رجعوا، فالحمد للَّه، وإن أبوا

---

(١) أخرجه مسلم: رقم (١٢١٨)، من حديث جابر بن عبد اللَّه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه البخاري: رقم (٦٨٧٨)، ومسلم: رقم (١٦٧٦)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وبقوا دون أذية خُلوا وتُركوا، كما فعل عليّ ﷺ مع الخوارج؛ فإن هم قطعوا الطريق، وخالفوا أمر ولي الأمر في الأمور العامة، قاتلهم، ووجب علىٰ أهل الإسلام نصرته.

قوله: ٩١- (وَلَا نَرَىٰ الْخُرُوجَ عَلَىٰ أَئِمَّتِنَا، وَوُلَاةِ أُمُورِنَا، وَإِنْ جَارُوا، وَلَا نَدْعُو عَلَيْهِمْ، وَلَا نَنْزِعُ يَدًا مِنْ طَاعَتِهِمْ، وَنَرَىٰ طَاعَتَهُمْ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ ﷻ فَرِيضَةً، مَا لَمْ يَأْمُرُوا بِمَعْصِيَةٍ، وَنَدْعُو لَهُمْ بِالصَّلَاحِ وَالْمُعَافَاةِ):

دين الإسلام دين أمة وجماعة، ليس دين أفراد ينقطعون في الديارات، والصوامع والمغارات، بل هو دين ودنيا، يجمع مصالح المعاش والمعاد، ليس رهبنة، كرهبنة النصارىٰ، ولا عصبية، كعصبية اليهود، ولا قومية، كقومية الذين لا يعلمون، بل ينشئ أمة واحدة، ذات مقاصد سامية، كما وصفها ربها بقوله تعالىٰ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

وهذه المقاصد لا تتحقق إلا من خلال جماعة وإمامة وطاعة، وأمر الجماعة في الإسلام بيّنٌ، ظاهر في تشريعاته المختلفة، ابتداءً بأمر الولاية العظمىٰ؛ بأن يبايع أهل الإسلام رجلًا منهم؛ يعطوه صفقة أيديهم، وثمرة فؤادهم، ويصطفوا خلفه في الجمع والجماعات، والحج والأعياد، ويسمعوا ويطيعوا له في المنشط والمكره، والعسر واليسر: ﴿يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَانٌ مَّرْصُوصٌ﴾ [الصف: ٤].

وقد استقر عند أهل الإسلام وجوب السمع والطاعة لمن ولاه الله

أمرهم، وصار أئمة الدين يذكرون هذه المسألة في متونهم العقدية لشدة الحاجة إليها، وعظيم خطرها وأثرها، فإذا اختل أمر الجماعة انفرط عقد الأمة، وتضعضعت قوتها، وطمع فيها عدوها؛ فلابد لأهل الإسلام أن يشدوا عقدة الاجتماع والائتلاف، ووحدة الصف، ويبتعدوا عن الخلاف والشقاق.

وكان من فقه الصحابة رضوان اللّه عليهم أن يحتملوا المفسدة الأقل، في سبيل دفع المفسدة الأكبر، فعن عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ يَزِيدَ، قَالَ: (صَلَّىٰ بِنَا عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ رضي الله عنه بِمِنًىٰ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، فَقِيلَ ذَلِكَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، فَاسْتَرْجَعَ، ثُمَّ قَالَ: (صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمِنًىٰ رَكْعَتَيْنِ، وَصَلَّيْتُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه بِمِنًىٰ رَكْعَتَيْنِ، وَصَلَّيْتُ مَعَ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ رضي الله عنه بِمِنًىٰ رَكْعَتَيْنِ، فَلَيْتَ حَظِّي مِنْ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ رَكْعَتَانِ مُتَقَبَّلَتَانِ)[(١)].

وفي رواية: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ صَلَّىٰ أَرْبَعًا، قَالَ: فَقِيلَ لَهُ: عِبْتَ عَلَىٰ عُثْمَانَ، ثُمَّ صَلَّيْتُ أَرْبَعًا، قَالَ: الْخِلَافُ شَرٌّ[(٢)].

فاحتمل هذا الأمر الذي رآه مصيبة استرجع لها، في سبيل الحفاظ علىٰ الجماعة، والائتلاف، وعدم الانشقاق عن ولي الأمر.

وطاعة ولاة الأمور لا تتنافىٰ مع مناصحتهم، فإنه يسع الإنسان ألا ينزع يدًا من طاعة، وأن يفي بالعهد والبيعة، وفي نفس الوقت يمحض لهم النصح سرًّا ما استطاع؛ فعَنْ تَمِيمٍ الدَّارِيِّ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «الدِّينُ

(١) أخرجه البخاري: رقم (١٠٨٤)، ومسلم: رقم (٦٩٥).
(٢) أخرجه أبو داود: رقم (١٩٦٠).

النَّصِيحَةُ»، قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ: «لِلَّهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَعَامَّتِهِمْ»(١)، وقال ﷺ: «سَيِّدُ الشُّهَدَاءِ حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَرَجُلٌ قَالَ إِلَىٰ إِمَامٍ جَائِرٍ، فَأَمَرَهُ وَنَهَاهُ، فَقَتَلَهُ»(٢)؛ فالطاعة لا تمنع من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والدعوة إلىٰ اللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، والنصيحة، لكن هذا مقام، ومقام المنابذة والاحتراب مقام آخر؛ فينبغي لطلبة العلم أن يدركوا هذه المقاصد الشرعية، ويميزوا بين الأمور.

أما إذا كان كل حزب بما لديهم فرحون، وأصحاب كل حزب لبقية الأحزاب يكيدون، فيما يسمىٰ بالديموقراطية، فإنه يورث الأمة الواحدة إحنًا ودسائس، ومكايد وفرقة، والديموقراطية صناعة غربية بامتياز، ليست من الإسلام في شيء، ومن سبر تاريخ الإسلام، من مبدئه إلىٰ يومنا هذا، لا يجد أن أحدًا من أهل العلم والدين والفقه اقترح مثل هذا الصنيع؛ فهي نبتة دخيلة استزرعت في أرض لا تصلح لها.

وقد تضمن كلام المصنف ثلاث مسائل:

إحداها: وجوب طاعتهم بالمعروف: كما قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَلَا نَنْزِعُ يَدًا مِنْ طَاعَتِهِمْ، وَنَرَىٰ طَاعَتَهُمْ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَرِيضَةً، مَا لَمْ يَأْمُرُوا بِمَعْصِيَةٍ): قال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩]؛ فجعل طاعة اللَّه أصلية، وطاعة نبيه أصلية، فلما ذكر طاعة ولاة الأمر عطفها عليهما، ولم يعِد بذكر العامل «وأطيعوا»، مما يدل علىٰ أن طاعتهم مستمدة من طاعة اللَّه عَزَّ وَجَلَّ، وطاعة رسوله ﷺ، وقال ﷺ: «اسْمَعُوا

---

(١) أخرجه مسلم: رقم (٥٥).

(٢) أخرجه الحاكم: رقم (٤٨٨٤)، من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَأَطِيعُوا، وَإِنِ اسْتُعْمِلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ، كَأَنَّ رَأْسَهُ زَبِيبَةٌ»(١).

وعن أبي ذر رضي الله عنه، قال: (إِنَّ خَلِيلِي أَوْصَانِي أَنْ أَسْمَعَ وَأُطِيعَ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا مُجَدَّعَ الْأَطْرَافِ)(٢).

وعن أم حصين رضي الله عنها، مرفوعًا: «إِنْ أُمِّرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ مُجَدَّعٌ أَسْوَدُ، يَقُودُكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَىٰ، فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا»(٣).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَىٰ اللَّهَ، وَمَنْ يُطِعِ الْأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ يَعْصِ الْأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي، وَإِنَّمَا الإِمَامُ جُنَّةٌ يُقَاتَلُ مِنْ وَرَائِهِ وَيُتَّقَىٰ بِهِ، فَإِنْ أَمَرَ بِتَقْوَىٰ اللَّهِ وَعَدَلَ، فَإِنَّ لَهُ بِذَلِكَ أَجْرًا، وَإِنْ قَالَ بِغَيْرِهِ فَإِنَّ عَلَيْهِ مِنْهُ»(٤).

وعنه أيضًا: «عَلَيْكَ السَّمْعَ وَالطَّاعَةَ، فِي عُسْرِكَ وَيُسْرِكَ، وَمَنْشَطِكَ وَمَكْرَهِكَ، وَأَثَرَةٍ عَلَيْكَ»(٥).

وما قد يأمر به ولاة الأمر ثلاثة أنواع:

النوع الأول: أن يأمروا بما فيه أمر اللَّه ورسوله: فإنها تجب طاعتهم فيها، من وجهين: من جهة طاعة اللَّه ورسوله، ومن جهة طاعة ولاة الأمر، المنصوص عليها في الآية السابقة؛ كأن يأمروا بإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والجهاد، قال ﷺ: «تُؤَدُّونَ الحَقَّ الَّذِي عَلَيْكُمْ، وَتَسْأَلُونَ اللَّهَ الَّذِي

---

(١) أخرجه البخاري: رقم (٧١٤٢)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.
(٢) أخرجه مسلم: رقم (١٨٣٧).
(٣) أخرجه مسلم: (١٢٩٨).
(٤) أخرجه البخاري: رقم (٢٩٥٧)، ومسلم: رقم (١٨٣٥، ١٨٤١).
(٥) أخرجه مسلم: رقم (١٨٣٦).

لَكُمْ»[١]، وقال: «وَإِذَا اسْتُنْفِرْتُمْ، فَانْفِرُوا»[٢].

النوع الثاني: أن يأمروا بما فيه معصية اللَّه ورسوله: فلا سمع ولا طاعة، لقول النبي ﷺ: «إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي المَعْرُوفِ»[٣].

وعن ابن عمر رضي الله عنهما، مرفوعًا: «عَلَىٰ الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ، فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ، إِلَّا أَنْ يُؤْمَرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِنْ أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ»[٤].

وعَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»[٥].

وعن عمران بن الحصين رضي الله عنه، أنه جَاءَ إليه رَجُلٌ فَقَالَ: (اسْتُعْمِلَ الْحَكَمُ بْنُ عَمْرٍو الْغِفَارِيُّ عَلَىٰ خُرَاسَانَ، فَتَمَنَّاهُ عِمْرَانُ، حَتَّىٰ قَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: أَلَا نَدْعُوهُ لَكَ؟ فَقَالَ لَهُ: لَا، ثُمَّ قَامَ عِمْرَانُ فَلَقِيَهُ بَيْنَ النَّاسِ، فَقَالَ عِمْرَانُ: إِنَّكَ قَدْ وُلِّيتَ أَمْرًا مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ عَظِيمًا، ثُمَّ أَمَرَهُ وَنَهَاهُ، وَوَعَظَهُ، ثُمَّ قَالَ: هَلْ تَذْكُرُ يَوْمَ قال رسولُ اللَّه ﷺ: «لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ»؟ قَالَ الْحَكَمُ: نَعَمْ، قَالَ عِمْرَانُ: اللَّهُ أَكْبَرُ)[٦]؛ فيمتنع عن معصية اللَّه عَزَّ وَجَلَّ، إلا أن يُلجأ إلجاءً، ويُكره إكراهًا، فيفعله دفعًا

(١) أخرجه البخاري: رقم (٣٦٠٣)، ومسلم: رقم (١٨٤٣).
(٢) أخرجه البخاري: رقم (١٨٣٤)، ومسلم: رقم (١٣٥٣)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.
(٣) أخرجه البخاري: رقم (٧١٤٥)، ومسلم: رقم (١٨٤٠)، من حديث عليّ رضي الله عنه.
(٤) أخرجه البخاري: رقم (٧١٤٤)، ومسلم: رقم (١٨٣٩).
(٥) أخرجه أحمد: رقم (١٠٩٥)، وقال محققو المسند: إسناده صحيح علىٰ شرط الشيخين.
(٦) أخرجه أحمد: رقم (٢٠٦٥٦)، وقال محققو المسند: إسناده صحيح علىٰ شرط الشيخين.

للضرر المحقق.

النوع الثالث: أن يأمروا بشيء ليس عليه أمر اللَّه ورسوله، ولا عليه نهي اللَّه ورسوله: ككثير من التنظيمات المدنية والمعاشية التي تسنها الحكومات، فتجب طاعتهم فيها، لأنه لا يصلح الناس فوضىٰ لا سراة لهم، كأنظمة المرور، والتجارات، والبلديات، ونحوها؛ فالأمور التنظيمية، التي تحتاج إليها الأمة، يُطاع فيها ولاة الأمر، حتىٰ وإن بدا للإنسان أن هذا ليس سائغًا، فعليه السمع والطاعة، ولا يُظهر خلافًا، مراعاةً للمصلحة العامة.

الثانية: الدعاء لهم، وعدم الدعاء عليهم: (وَلَا نَدْعُو عَلَيْهِمْ . . . وَنَدْعُو لَهُمْ بِالصَّلَاحِ وَالْمُعَافَاةِ): عن الْفُضَيْلَ بْنَ عِيَاضٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قال: (لَوْ أَنَّ لِيَ دَعْوَةً مُسْتَجَابَةً مَا صَيَّرْتُهَا إِلَّا فِي الْإِمَامِ، قِيلَ لَهُ: وَكَيْفَ ذَلِكَ يَا أَبَا عَلِيٍّ؟ قَالَ: مَتَىٰ مَا صَيَّرْتُهَا فِي نَفْسِي لَمْ تُجْزِنِي، وَمَتَىٰ صَيَّرْتُهَا فِي الْإِمَامِ، فَصَلَاحُ الْإِمَامِ صَلَاحُ الْعِبَادِ وَالْبِلَادِ)[١]، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (كَانَ السَّلَفُ -كَالْفُضَيْلِ بْنِ عِيَاضٍ وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَغَيْرِهِمَا- يَقُولُونَ: لَوْ كَانَ لَنَا دَعْوَةٌ مُجَابَةٌ لَدَعَوْنَا بِهَا لِلسُّلْطَانِ)[٢].

وهذا يدل علىٰ كمال فقههم ونصحهم، لأن السلطان بصلاحه يصلح الناس، وبفساده يفسد الناس، كما تكونوا يُولىٰ عليكم، فالناس علىٰ دين ملوكهم؛ فإذا كان الإمام عادلًا تقيًّا صار الناس علىٰ شاكلته، والعكس

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية: (٨/ ٩١). وفي «شرح السنة» للبربهاري: (ص: ١١٤)، مسندًا عن الفضيل: (لو أن لي دعوة مستجابة ما جعلتها إلا في السلطان).
(٢) «مجموع الفتاوىٰ»: (٢٨/ ٣٩١).

بالعكس، ويقال: إن الوليد بن عبد الملك كان مغرمًا بالبناء والتشييد، فكان الرجل إذا لقي الرجل سأله عن بيوته وقصوره وضياعه، ثم ولي بعده سليمان بن عبد الملك، فيقال: فكان له عناية بالمآكل والمشارب، فكان الرجل إذا لقي الرجل يسأله عن طعامه وشرابه، فلما وُلّي عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ صار الرجل إذا لقي الرجل يسأله: ما معك من القرآن؟ كم حزبك من الليل؟ فلهذا ينبغي أن يُدعىٰ لهم بالصلاح والمعافاة، كما قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ وكان شيخنا محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: ينبغي أن يُدعىٰ لكل من له ولاية وأثر علىٰ المسلمين، حتىٰ لو لم يكن ولي الأمر الأكبر، ولو لم يكن ملكًا ولا أميرًا ولا رئيسًا، حتىٰ لو كان وزيرًا، أو مدير دائرة، أو كاتبًا في صحيفة، أو معلمًا؛ فكل من له نوع ولاية فينبغي أن يُدعىٰ له، قال ﷺ: «خِيَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ، وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ»، يعني: تدعون لهم، ويدعون لكم، «وَشِرَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ، وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ»[(١)].

الثالثة: عدم الخروج عليهم: كما قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَلَا نَرَىٰ الْخُرُوجَ عَلَىٰ أَئِمَّتِنَا وَوُلَاةِ أُمُورِنَا، وَإِنْ جَارُوا): فلا يحل الخروج عليهم ومنابذتهم، قال ﷺ: «مَنْ خَلَعَ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ، لَقِيَ اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا حُجَّةَ لَهُ، وَمَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»[(٢)].

وعن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «مَنْ رَأَىٰ مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا فَكَرِهَهُ فَلْيَصْبِرْ، فَإِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ يُفَارِقُ الْجَمَاعَةَ شِبْرًا فَيَمُوتُ، إِلَّا مَاتَ

(١) أخرجه مسلم: رقم (١٨٥٥)، من حديث عوف بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.
(٢) أخرجه مسلم: رقم (١٨٥١)، من حديث ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»[(١)].

وعن أم سلمة رضي الله عنها، قالت: قال رسول اللَّه ﷺ: «إِنَّهُ يُسْتَعْمَلُ عَلَيْكُمْ أُمَرَاءُ، فَتَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ، فَمَنْ كَرِهَ فَقَدْ بَرِئَ، وَمَنْ أَنْكَرَ فَقَدْ سَلِمَ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا نُقَاتِلُهُمْ؟ قَالَ: «لَا، مَا صَلَّوْا»[(٢)].

وعن عوف بن مالك الأشجعي رضي الله عنه، قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ، يقول: «خِيَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ، وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ، وَشِرَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ، وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ»، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا نُنَابِذُهُمْ بِالسَّيْفِ؟ فَقَالَ: «لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلَاةَ، وَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْ وُلَاتِكُمْ شَيْئًا تَكْرَهُونَهُ، فَاكْرَهُوا عَمَلَهُ، وَلَا تَنْزِعُوا يَدًا مِنْ طَاعَةٍ»[(٣)]، وعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه، قال: (بَايَعْنَا عَلَىٰ السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا، وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا، وَأَثَرَةٍ عَلَيْنَا، وَأَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ، قَالَ: «إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ»[(٤)]؛ فذكر النبي ﷺ شروطًا أربعة ثقالًا:

أولها: الرؤية المحققة: (إِلَّا أَنْ تَرَوْا)، وقد تكون هذه الرؤية رؤية علمية، وقد تكون رؤية بصرية؛ فلا يُعول علىٰ الإشاعات والبلاغات والقيل والقال، لاسيما في هذه الأزمان التي تنتشر فيها الوسائط، وتروج الإشاعات.

الثاني: أن يكون (كُفْرًا): فإن كان فسقًا لم يبح الخروج عليه، كما لو

---

(١) أخرجه البخاري: رقم (٧١٤٣)، ومسلم: رقم (١٨٤٩).
(٢) أخرجه مسلم: رقم (١٨٥٤). (٣) أخرجه مسلم: رقم (١٨٥٥).
(٤) أخرجه البخاري: رقم (٧٠٥٥)، ومسلم: رقم (١٧٠٩).

شرب الخمر، أو أخذ الربا، أو ظلم؛ لأن ذلك فسق، وليس كفرًا.

الثالث: أن يكون (بَوَاحًا): **قال الخطابي**: (معنىٰ قوله بَوَاحًا؛ يريد ظاهرًا باديًا)(١) فإن كان قد استتر به، يعني يفعل كفرًا في خلوته، فلسنا مطالبين أن ننقب عنه، ونفتش عليه، ليس لنا منه إلا الظاهر المعلن.

الرابع: (**عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ**): لابد من دليل صحيح صريح؛ آية محكمة، أو حديث صحيح، لا لبس فيه ولا خلاف، فإن كانت قضية يتطرق إليها الاحتمال، لم يبح الخروج.

ويبقىٰ شرط خامس تدل عليه عمومات الشريعة: وهو القدرة؛ فإن لم يكن قدرة، وكان أهل الإسلام في ضعف، وربما لحقهم من جراء الخروج فناء وهلكة واستئصال، فلا يحل الخروج، كما قال تعالىٰ للمستضعفين بمكة: ﴿كُفُّوٓاْ أَيۡدِيَكُمۡ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [النساء: ٧٧]، ومثلهم الأقليات المسلمة في بلاد الكفر؛ فلابد من النظر إلىٰ هذه الأمور مجتمعة.

ولنعلم أن اللَّه تعالىٰ أغير علىٰ دينه، وأرحم بعباده، وأن اللَّه تعالىٰ لا يكلف نفسًا إلا وسعها، وأنه إذا أراد شيئًا هيأ أسبابه، وأن علىٰ الإنسان، في مثل هذه المضائق والأمور الملتبسة، أن يفزع إلىٰ الراسخين في العلم، ولا يستقل برأيه، أو بمن هو علىٰ شاكلته، فقد كان التابعون يقصدون الصحابة في مثل هذه الأحوال، ويسألونهم، ويصدرون عن رأيهم، فعن الزبير بن عدي رَحِمَهُ اللَّهُ قال: (**أَتَيْنَا أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، فَشَكَوْنَا إِلَيْهِ مَا نَلْقَىٰ مِنَ الحَجَّاجِ، فَقَالَ: «اصْبِرُوا، فَإِنَّهُ لَا يَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ إِلَّا الَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ، حَتَّىٰ تَلْقَوْا رَبَّكُمْ»، سَمِعْتُهُ مِنْ نَبِيِّكُمْ ﷺ**)(٢).

(١) «فتح الباري» لابن حجر: (١٣/ ٨). (٢) أخرجه البخاري: رقم (٧٠٦٨).

فنشأ عن ذلك صيانة كثير من المسلمين من الوقوع في الفتنة، وإن كان قد فرط شيء خلاف ذلك، لحكمة بالغة؛ فقد ابتلي المسلمون في أواخر عهد الصحابة بولاة ظلمة، ولقوا منهم عنتًا، فكان رضوان اللَّه عليهم يأمرون بالصبر، ولزوم الجماعة، أما «القراء»، فقد أخذتهم الغيرة الدينية، وحملتهم علىٰ الخروج علىٰ الحجاج بن يوسف الثقفي، فأدىٰ ذلك إلىٰ استئصالهم، في وقعة دير الجماجم، سنة ٨٣هـ، وقُتل جمع كبير من خيار الفقهاء من التابعين، منهم سعيد بن جبير رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقد ألح ابن عباس وابن عمر، وغيرهما من الصحابة علىٰ الحسين بن علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا ألا يخرج علىٰ بني أمية، لكن أبت عليه نفسه الأبية، وما جبله اللَّه عليه من الشجاعة والحمية، إلا الخروج، فخذله من دعاه إلىٰ الخروج، وجرىٰ عليه وعلىٰ آل بيته الطاهرين في كربلاء، من القتل والأذىٰ، ما يستدر المدامع، ويفطر القلوب، لهذا صار أهل السنة والجماعة يثبتون في متونهم العقدية الأمر بلزوم الجماعة، وتحريم الخروج علىٰ الولاة، وإن جاروا.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّهُمْ لَا يَرَوْنَ الْخُرُوجَ عَلَىٰ الْأَئِمَّةِ، وَقِتَالَهُمْ بِالسَّيْفِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ ظُلْمٌ، كَمَا دَلَّتْ عَلَىٰ ذَلِكَ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ الْمُسْتَفِيضَةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّ الْفَسَادَ فِي الْقِتَالِ وَالْفِتْنَةِ أَعْظَمُ مِنَ الْفَسَادِ الْحَاصِلِ بِظُلْمِهِمْ بِدُونِ قِتَالٍ وَلَا فِتْنَةٍ؛ فَلَا يُدْفَعُ أَعْظَمُ الْفَسَادَيْنِ بِالْتِزَامِ أَدْنَاهُمَا، وَلَعَلَّهُ لَا يَكَادُ يُعْرَفُ طَائِفَةٌ خَرَجَتْ عَلَىٰ ذِي سُلْطَانٍ، إِلَّا وَكَانَ فِي خُرُوجِهَا مِنَ الْفَسَادِ مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنَ الْفَسَادِ الَّذِي أَزَالَتْهُ)(١).

(١) «منهاج السنة»: (٣/ ٣٩١).

قوله: ٩٢- (وَنَتَّبِعُ السُّنَّةَ وَالْجَمَاعَةَ، وَنَجْتَنِبُ الشُّذُوذَ وَالْخِلَافَ وَالْفُرْقَةَ):

تقدم في أول هذا الشرح بيان معنىٰ «السنة» و«الجماعة»، والتعريف بأهلها؛ فالواجب اتباع السنة، في الأمور العلمية، واتباع الجماعة، في الأمور العملية، واجتناب الشذوذ والخلاف، في الأمور العلمية، واجتناب الفرقة، في الأمور العملية، كما قرر المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وأهل السنة والجماعة هم السواد الأعظم لأمة الإسلام، علىٰ مر التاريخ، رغم كثرة الفرق، فقد أخبر النبي ﷺ أن هذه الأمة ستفترق، فقال: «افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَىٰ إِحْدَىٰ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، فَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ، وَافْتَرَقَتِ النَّصَارَىٰ عَلَىٰ ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، فَإِحْدَىٰ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ، وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَتَفْتَرِقَنَّ أُمَّتِي عَلَىٰ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ»، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ هُمْ؟ قَالَ: «الْجَمَاعَةُ»[(١)]؛ غير أن أهل الشذوذ والخلاف والفرقة شرذمة قليلون بالنسبة إلىٰ أهل السنة والجماعة.

فأهل السنة والجماعة فيهم الفقهاء، والمحدثون، والعلماء الربانيون، والعباد، والفاتحون؛ يتضح ذلك للناظر في كتب الطبقات وأعلام النبلاء؛

(١) حديث الافتراق رواه بألفاظ مختلفة أحمد: رقم (١٢٤٧٩)، والترمذي: رقم (٢٦٤٠) وحسنه، وأبو داود: رقم (٤٥٩٧)، وابن ماجه: رقم (٣٩٩٢) واللفظ له، والحاكم: رقم (٤٤٣)، وقال: هذه أسانيد تقام بها الحجة في تصحيح الحديث، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»: (١/ ٢٤٥).

حفظ اللَّه تعالىٰ بهم حوزة الدين وبيضته، ورد بهم عادية أهل الأهواء والبدع.

والخلاف له سببان رئيسان:

أحدهما: البغي: وهو الاستطالة والعدوان، وقد ذكر اللَّه تعالىٰ هذا السبب في عدة مواضع من كتابه، فقال: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾ [البقرة: ٢١٣]، وقال: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٩]، وقال: ﴿وَمَا تَفَرَّقُوٓا۟ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾ [الشورىٰ: ١٤]، وقال: ﴿فَمَا ٱخْتَلَفُوٓا۟ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾ [الجاثية: ١٧]، **قال شيخ الإسلام ابن تيمية** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَالْبَغْيُ إِمَّا تَضْيِيعٌ لِلْحَقِّ، وَإِمَّا تَعَدٍّ لِلْحَدِّ؛ فَهُوَ إِمَّا تَرْكُ وَاجِبٍ، وَإِمَّا فِعْلُ مُحَرَّمٍ)[(١)]؛ فينشأ عنه الخلاف والفرقة.

الثاني: هجر العمل ببعض ما أُمر به العبد: قال شيخ الإسلام، ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (كَمَا قَالَ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذْنَا مِيثَٰقَهُمْ فَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾؛ فَأَخْبَرَ أَنَّ نِسْيَانَهُمْ حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ -وَهُوَ تَرْكُ الْعَمَلِ بِبَعْضِ مَا أُمِرُوا بِهِ- كَانَ سَبَبًا لِإِغْرَاءِ الْعَدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ بَيْنَهُمْ، وَهَكَذَا، هُوَ الْوَاقِعُ فِي أَهْلِ مِلَّتِنَا، مِثْلَمَا نَجِدُهُ بَيْنَ الطَّوَائِفِ الْمُتَنَازِعَةِ فِي أُصُولِ دِينِهَا، وَكَثِيرٍ مِنْ فُرُوعِهِ، مِنْ أَهْلِ الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ، وَمِثْلَمَا نَجِدُهُ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ وَبَيْنَ الْعِبَادِ؛ مِمَّنْ يَغْلِبُ عَلَيْهِ الموسوية أَوْ العيسوية، حَتَّىٰ يَبْقَىٰ فِيهِمْ شَبَهٌ مِنَ الْأُمَّتَيْنِ اللَّتَيْنِ قَالَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ: لَيْسَتْ الْأُخْرَىٰ عَلَىٰ شَيْءٍ، كَمَا نَجِدُ الْمُتَفَقِّهَ،

(١) «مجموع الفتاوىٰ»: (١/ ١٤).

الْمُتَمَسِّكَ مِنْ الدِّينِ بِالْأَعْمَالِ الظَّاهِرَةِ، وَالْمُتَصَوِّفَ، الْمُتَمَسِّكَ مِنْهُ بِأَعْمَالٍ بَاطِنَةٍ، كُلٌّ مِنْهُمَا يَنْفِي طَرِيقَةَ الْآخَرِ، وَيَدَّعِي أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الدِّينِ، أَوْ يُعْرِضُ عَنْهُ إِعْرَاضَ مَنْ لَا يَعُدُّهُ مِنْ الدِّينِ؛ فَتَقَعُ بَيْنَهُمَا الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ)(١).

والواجب: إقامة الدين، والأخذ به كله، كما قال اللَّه تعالىٰ: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِۚ﴾ [الشورىٰ: ١٣].

قال شيخ الإسلام، ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (سَبَب الِاجْتِمَاعِ وَالْأُلْفَةِ: جَمْعُ الدِّينِ وَالْعَمَلُ بِهِ كُلِّهِ، وَهُوَ عِبَادَةُ اللَّهِ وَحْدَهُ، لَا شَرِيكَ لَهُ، كَمَا أَمَرَ بِهِ بَاطِنًا، وَظَاهِرًا، وَسَبَبُ الْفُرْقَةِ: تَرْكُ حَظٍّ مِمَّا أُمِرَ الْعَبْدُ بِهِ، وَالْبَغْيُ بَيْنَهُمْ، وَنَتِيجَةُ الْجَمَاعَةِ: رَحْمَةُ اللَّهِ، وَرِضْوَانُهُ، وَصَلَوَاتُهُ، وَسَعَادَةُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَبَيَاضُ الْوُجُوهِ، وَنَتِيجَةُ الْفُرْقَةِ: عَذَابُ اللَّهِ، وَلَعْنَتُهُ، وَسَوَادُ الْوُجُوهِ، وَبَرَاءَةُ الرَّسُولِ ﷺ مِنْهُمْ)(٢).

قوله: ٩٣- (وَنَرَىٰ الْجَمَاعَةَ حَقًّا وَصَوَابًا، وَالْفُرْقَةَ زَيْغًا وَعَذَابًا):

سماها كذلك لقول اللَّه تعالىٰ: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخۡتَلَفُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾ [آل عمران: ١٠٥]، فالخلاف شر، وبه يتبين ضلال الذين يسوغون التفرق، ويؤنسون الخلاف، بدعوىٰ أنه سنة كونية، وعادة بشرية، هو كذلك، من حيث القدر السابق، لكن هذا لا يعني

(١) «مجموع الفتاوىٰ»: (١/ ١٤-١٥).
(٢) «مجموع الفتاوىٰ»: (١/ ١٧).

إقراره، فضلًا عن تأنيسه وتسويغه، والواجب السعي للوحدة والائتلاف، ونبذ الفرقة والاختلاف.

قوله: ٩٤- (وَنُحِبُّ أَهْلَ الْعَدْلِ وَالْأَمَانَةِ، وَنُبْغِضُ أَهْلَ الْجَوْرِ وَالْخِيَانَةِ):

هذا احتراز مما تقدم تقريره، من دعوىٰ أن أهل الإيمان في أصله سواء، وعدم الخروج علىٰ أهل الجور من الأمراء، وطاعتهم بالمعروف والدعاء، أن ذلك لا يقتضي التسوية في الحب والبغض، فإن أوثق عرىٰ الإيمان: الحب في اللَّه، والبغض في اللَّه، ولا يلزم من البغض خروج وفرقة، بل المصلحة في السمع والطاعة، مع وجود هذه البغضة للمنكرات.

والحب والبغض أمران قلبيان ناشئان عن الإيمان، واللَّه ﷻ يحب ويبغض؛ يحب محبة تليق به، ويبغض بغضًا يليق به؛ فكان من شأن المؤمنين أن توافق محبتهم محبة ربهم، ويوافق بغضهم بغض ربهم؛ فاللَّه ﷻ يحب المتقين، والمحسنين، والمقسطين، والتوابين، والمتطهرين، ويحب الذين يقاتلون في سبيله صفًا كأنهم بنيان مرصوص، كما أنه سبحانه أنه يبغض الكافرين، والمنافقين، والمفسدين، والفاحش البذيء.

فأهل الإيمان يحبون بحب اللَّه، ويبغضون ببغض اللَّه، كما في الحديث: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الإِيمَانِ: أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَأَنْ يُحِبَّ المَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَأَنْ يَكْرَهَ أَنْ يَعُودَ فِي الكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقْذَفَ فِي النَّارِ»[١].

(١) أخرجه البخاري: رقم (١٦)، ومسلم: رقم (٤٣) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

ومن ذلك الأوصاف الأربعة التي ذكرها المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ :

١- العدل: قال ابن فارس: (الْحُكْمُ بِالِاسْتِوَاءِ . . . الْعَدْلُ: نَقِيضُ الْجَوْرِ، تَقُولُ: عَدَلَ فِي رَعِيَّتِهِ. وَيَوْمٌ مُعْتَدِلٌ، إِذَا تَسَاوَىٰ حَالَا حَرِّهِ وَبَرْدِهِ، وَكَذَلِكَ فِي الشَّيْءِ الْمَأْكُولِ. وَيُقَالُ: عَدَلْتُهُ حَتَّىٰ اعْتَدَلَ، أَيْ: أَقَمْتُهُ حَتَّىٰ اسْتَقَامَ وَاسْتَوَىٰ)(١). قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ﴾ [النحل: ٩٠]، وقال ﷺ: «إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَىٰ مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ، عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ، الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلُوا»(٢)، والعدل يكون في الأقوال كما يكون في الأفعال، قال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا قُلۡتُمۡ فَٱعۡدِلُواْ﴾ [الأنعام: ١٥٢].

٢- الأمانة: قال ابن فارس: (الْهَمْزَةُ وَالْمِيمُ وَالنُّونُ أَصْلَانِ مُتَقَارِبَانِ: أَحَدُهُمَا الْأَمَانَةُ الَّتِي هِيَ ضِدُّ الْخِيَانَةِ، وَمَعْنَاهَا سُكُونُ الْقَلْبِ، وَالْآخَرُ التَّصْدِيقُ. وَالْمَعْنَيَانِ كَمَا قُلْنَا مُتَدَانِيَانِ. قَالَ الْخَلِيلُ: الْأَمَنَةُ مِنَ الْأَمْنِ. وَالْأَمَانُ إِعْطَاءُ الْأَمَنَةِ. وَالْأَمَانَةُ ضِدُّ الْخِيَانَةِ)(٣).

قال تعالىٰ: ﴿إِنَّا عَرَضۡنَا ٱلۡأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱلۡجِبَالِ فَأَبَيۡنَ أَن يَحۡمِلۡنَهَا وَأَشۡفَقۡنَ مِنۡهَا وَحَمَلَهَا ٱلۡإِنسَٰنُۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومٗا جَهُولٗا﴾ [الأحزاب: ٧٢].

وعن حذيفة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: (حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَدِيثَيْنِ، رَأَيْتُ أَحَدَهُمَا وَأَنَا أَنْتَظِرُ الآخَرَ، حَدَّثَنَا: «أَنَّ الأَمَانَةَ نَزَلَتْ فِي جَذْرِ قُلُوبِ الرِّجَالِ، ثُمَّ عَلِمُوا مِنَ القُرْآنِ، ثُمَّ عَلِمُوا مِنَ السُّنَّةِ»، وَحَدَّثَنَا عَنْ رَفْعِهَا، قَالَ: «يَنَامُ الرَّجُلُ النَّوْمَةَ، فَتُقْبَضُ الأَمَانَةُ مِنْ قَلْبِهِ، فَيَظَلُّ أَثَرُهَا مِثْلَ أَثَرِ الوَكْتِ، ثُمَّ يَنَامُ

---

(١) «معجم مقاييس اللغة»: (٤/ ٢٤٦-٢٤٧).

(٢) أخرجه مسلم: رقم (١٨٢٧).

(٣) «معجم مقاييس اللغة»: (١/ ١٣٣).

النَّوْمَةَ فَتُقْبَضُ فَيَبْقَىٰ أَثَرُهَا مِثْلَ المَجْلِ، كَجَمْرٍ دَحْرَجْتَهُ عَلَىٰ رِجْلِكَ فَنَفِطَ، فَتَرَاهُ مُنْتَبِرًا، وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ، فَيُصْبِحُ النَّاسُ يَتَبَايَعُونَ، فَلَا يَكَادُ أَحَدٌ يُؤَدِّي الأَمَانَةَ، فَيُقَالُ: إِنَّ فِي بَنِي فُلَانٍ رَجُلًا أَمِينًا، وَيُقَالُ لِلرَّجُلِ: مَا أَعْقَلَهُ! وَمَا أَظْرَفَهُ! وَمَا أَجْلَدَهُ! وَمَا فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ»، وَلَقَدْ أَتَىٰ عَلَيَّ زَمَانٌ وَمَا أُبَالِي أَيَّكُم بَايَعْتُ، لَئِنْ كَانَ مُسْلِمًا رَدَّهُ عَلَيَّ الإِسْلَامُ، وَإِنْ كَانَ نَصْرَانِيًّا رَدَّهُ عَلَيَّ سَاعِيهِ، فَأَمَّا اليَوْمَ: فَمَا كُنْتُ أُبَايِعُ إِلَّا فُلَانًا وَفُلَانًا)[1]، والأمانة لا تختص بحفظ الودائع فقط، بل تشمل البيع والشراء، والولايات العامة، والولايات الخاصة.

وقد جمع اللَّه بين الأمر بالعدل والأمانة في آية واحدة، فقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ﴾ [النساء: ٥٨]؛ فينبغي للمؤمن أن يتصف بهذين الوصفين الحميدين، فهذه القيم ينبغي أن يتمثلها أهل الإسلام، وأن يأطروا أنفسهم علىٰ الحق، فلا تأخذهم في اللَّه لومه لائم، ولا تجرفهم عاطفة، فيغمطوا أهل الفضل فضلهم، وأهل الحق حقهم، بل يلتزموا بالعدل، ويسألوا اللَّه ﷻ كلمة الحق، في الغضب والرضا.

٣- **الجور**: تقدم أنه نقيض العدل؛ فهو ظلم واستطالة، وقد ذم اللَّه الظلم، في كتابه، وتوعد عليه، في آي كُثر، وذمه نبيه ﷺ، وتوعد عليه، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلۡيَتَـٰمَىٰ ظُلۡمًا إِنَّمَا يَأۡكُلُونَ فِي بُطُونِهِمۡ نَارٗاۖ وَسَيَصۡلَوۡنَ سَعِيرٗا﴾ [النساء: ١٠]، وقال: ﴿وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ عُدۡوَٰنٗا وَظُلۡمٗا فَسَوۡفَ نُصۡلِيهِ نَارٗاۚ﴾ [النساء: ٣٠].

(١) أخرجه البخاري: رقم (٦٤٩٧)، ومسلم: رقم (١٤٣).

وعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الظُّلْمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»[1].

وعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «اتَّقُوا الظُّلْمَ، فَإِنَّ الظُّلْمَ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»[2].

٤ - **الخيانة**: قال ابن فارس: (الْخَاءُ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ التَّنَقُّصُ. يُقَالُ خَانَهُ يَخُونُهُ خَوْنًا. وَذَلِكَ نُقْصَانُ الْوَفَاءِ)[3].

قال تعالى ناهيًا عباده المؤمنين: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَخُونُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓاْ أَمَٰنَٰتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنفال: ٢٧].

وقال ذامًّا أهلها: ﴿وَإِن يُرِيدُواْ خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُواْ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأنفال: ٧١].

وقال محذرًا منهم: ﴿وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا﴾ [النساء: ١٠٥].

وقال مبغضًا لهم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ﴾ [الحج: ٣٨].

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُوعِ، فَإِنَّهُ بِئْسَ الضَّجِيعُ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخِيَانَةِ، فَإِنَّهَا بِئْسَتِ الْبِطَانَةُ»[4].

والمقصود: أن تكون محبة العبد تابعة لإيمانه؛ فإن الإيمان يوجب للمؤمن مزاجًا وحالًا يُقدِّم فيه ما قدم اللَّه، ويُؤخِّر فيه ما أخر اللَّه، ويُعظم

(١) أخرجه البخاري: رقم (٢٤٤٧)، ومسلم: رقم (٢٥٧٩).
(٢) أخرجه مسلم: رقم (٢٥٧٨).
(٣) «معجم مقاييس اللغة»: (٢/ ٢٣١).
(٤) أخرجه أبو داود: رقم (١٥٤٧)، وابن ماجه: رقم (٣٣٥٤)، وحسنه الألباني.

ما عَظّم اللَّه، ويُهوّن ما هوّن اللَّه، ولهذا جاء في الحديث: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّىٰ يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ»(١)؛ وذلك أن يعوّد نفسه علىٰ خصال الإيمان، ويجعل نفسه تتوافق مع مراد اللَّه ﷻ، ومراد نبيه ﷺ، فينقلب هواه هوىٰ إيمانيًّا.

قوله: ٩٥- (وَالْحَجُّ وَالْجِهَادُ مَاضِيَانِ مَعَ أُولِي الْأَمْرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، بَرِّهِمْ وَفَاجِرِهِمْ، إِلَىٰ قِيَامِ السَّاعَةِ، لَا يُبْطِلُهُمَا شَيْءٌ وَلَا يَنْقُضُهُمَا):

الحج: قصد بيت اللَّه الحرام في زمن مخصوص، لعمل مخصوص، والجهاد: القتال لتكون كلمة اللَّه هي العليا، وهما شعيرتان ظاهرتان تؤديان مع أُولي الأمر من السلاطين، أبرارًا كانوا أو فجارًا، كما تقدم.

وأول من أمّر أميرًا علىٰ الحج رسول اللَّه ﷺ؛ فإنه في السنة التاسعة من الهجرة أمّر أبا بكر الصديق رضي الله عنه علىٰ الحج، ثم كان هو أمير الحج في السنة العاشرة، ولم يزل الأمراء يتولون إمارة المناسك إلىٰ هذا اليوم، وهكذا فعل الصحابة رضي الله عنهم؛ فإن ابن عمر رضي الله عنهما حج مع الحجاج بن يوسف الثقفي، مع بغضه إياه، حتىٰ إنه كان يكلمه بعبارات فيها شدة وغلظة.

والحج والجهاد باقيان في أمة محمد إلىٰ قرب قيام الساعة، حتىٰ يقاتل آخر هذه الأمة الدجال؛ فلا يبطلهما شيء من دعاوىٰ الزائغين الداعين إلىٰ نسخ الجهاد، من أذناب المستشرقين، والرافضة الزاعمين: «أن لا جهاد

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة»: رقم (١٥)، وابن بطة في «الإبانة الكبرىٰ»: رقم (٢٧٩)، والبيهقي في «المدخل إلىٰ السنن»: رقم (١٣٤٢)، والنسوي في «الأربعين»: رقم (٨)، من حديث عبد اللَّه بن عمرو رضي الله عنهما.

إلا مع الرضا من العترة من أولاد فاطمة»، فلم يشتغلوا بالجهاد في سبيل اللَّه يومًا من الدهر، لعدم وجود راية إمام معصوم!

قال ابن أبي العز رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَالرَّافِضَةُ أَخْسَرُ النَّاسِ صَفْقَةً فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، لِأَنَّهُمْ جَعَلُوا الْإِمَامَ الْمَعْصُومَ هُوَ الْإِمَامَ الْمَعْدُومَ، الَّذِي لَمْ يَنْفَعْهُمْ فِي دِينٍ وَلَا دُنْيَا! فَإِنَّهُمْ يَدَّعُونَ أَنَّ الْإِمَامَ الْمُنْتَظَرَ، مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْعَسْكَرِيُّ، الَّذِي دَخَلَ السِّرْدَابَ فِي زَعْمِهِمْ، سَنَةَ سِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ، أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ بِسَامَرَّا! وَقَدْ يُقِيمُونَ هُنَاكَ دَابَّةً، إِمَّا بَغْلَةً وَإِمَّا فَرَسًا، لِيَرْكَبَهَا إِذَا خَرَجَ! وَيُقِيمُونَ هُنَاكَ فِي أَوْقَاتٍ عَيَّنُوا فِيهَا مَنْ يُنَادِي عَلَيْهِ بِالْخُرُوجِ: يَا مَوْلَانَا، اخْرُجْ! يَا مَوْلَانَا، اخْرُجْ! وَيُشْهِرُونَ السِّلَاحَ، وَلَا أَحَدَ هُنَاكَ يُقَاتِلُهُمْ! إِلَىٰ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي يَضْحَكُ عَلَيْهِمْ فِيهَا الْعُقَلَاءُ)(١)! وينسجون حول هذه الأكذوبة من الخيالات الفاسدة ما لا نهاية له، ويُفرغون فيه غل قلوبهم، وفحيح صدورهم، ويزعمون أن هذا الموهوم المنتظر سيقصد مدينة رسول اللَّه ﷺ، وينبش قبر أبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ويسلبهما، ويسلب سبعين من الصحابة ممن لم يبايعوا جده، إلىٰ غير ذلك من نفثات الصدور.

ومن الفرق الضالة التي دعت إلىٰ إبطال الجهاد في سبيل اللَّه، طائفة «القاديانية»، التي تسمي نفسها: «الأحمدية»، المنكرون لختم النبوة بمحمد ﷺ، الزاعمون بأن «ميرزا غلام أحمد» خاتم النبيين، وهي فرقة نشأت في شبه القارة الهندية، في بلاد البنجاب، إبان الاستعمار الإنجليزي، وتبنت فكرة نسخ الجهاد، فاحتفىٰ بهم الإنجليز، وشجعوهم

---

(١) «شرح الطحاوية»: (٢/ ٥٥٦).

وأمدوهم، ولا شك أن الجهاد في سبيل اللّٰه باق في هذه الأمة كما قال النبي ﷺ: «إِلَىٰ أَنْ يُقَاتِلَ آخِرُ أُمَّتِي الدَّجَّالَ»(١)؛ فالسيف لا يرفع، والجهاد باق في سبيل اللّٰه، لكنه يظهر حينًا وينحسر حينًا، واللّٰه معز دينه ومعلي كلمته.

قوله: ٩٦- (وَنَرَىٰ المَسْحَ عَلَىٰ الخُفَّيْنِ، في السَّفَرِ والحَضَرِ، كَما جَاءَ في الأَثَرِ):

مسألة المسح علىٰ الخفين، وإن كانت من مسائل الفروع، صارت من علامات أهل السنة المميزة لهم عن أهل البدع؛ فإن الروافض لا يرون المسح علىٰ الخفين، والعجب أنهم يرون المسح علىٰ القدمين، كما نمسح علىٰ الخفين أو الجوربين! لذا جرىٰ إدراجها في المتون العقدية.

والمسح علىٰ الخفين ثابت بالتواتر، حتىٰ قال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (لَيْسَ فِي قَلْبِي مِنْ الْمَسْحِ شَيْءٌ، فِيهِ أَرْبَعُونَ حَدِيثًا عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَا رَفَعُوا إِلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ وَمَا وَقَفُوا)(٢).

وممن روىٰ أحاديث المسح علىٰ الخفين علي بن أبي طالب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عَنْ شُرَيْحِ بْنِ هَانِئٍ، قَالَ: (أَتَيْتُ عَائِشَةَ أَسْأَلُهَا عَنِ الْمَسْحِ عَلَىٰ الْخُفَّيْنِ، فَقَالَتْ: عَلَيْكَ بِابْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَسَلْهُ فَإِنَّهُ كَانَ يُسَافِرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلْنَاهُ، فَقَالَ: جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمُسَافِرِ، وَيَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِ)(٣).

(١) أخرجه أبو داود: رقم (٢٥٣٢)، وأبي يعلىٰ: رقم (٤٣١١)، من حديث أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.
(٢) انظر «المغني» لابن قدامة: (١/ ٣٦٠).
(٣) أخرجه مسلم: رقم (٢٧٦).

وعَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه، قَالَ: (لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ لَكَانَ أَسْفَلُ الْخُفِّ أَوْلَىٰ بِالْمَسْحِ مِنْ أَعْلَاهُ، وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَىٰ ظَاهِرِ خُفَّيْهِ)(١)، وهذا من حماقات الرافضة، أنهم يردون أحاديث أحد رواتها علي بن أبي طالب! وقد ذكر بعض العلماء أن مجموع مَن روىٰ أحاديث المسح يبلغون الثمانين، قال التاودي في حواشيه علىٰ الصحيح(٢):

مما تواتر حديث من كذب … ومن بنىٰ للَّه بيتًا واقترب

ورؤية شفاعة والحوض … ومسح خفين وهذي بعض

وقد دل عليه القرآن العظيم في قراءة الجر لـ(أَرْجُلِكُمْ)، في آية الوضوء، عطفًا علىٰ (رُءُوسِكُمْ)، في قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾ [المائدة: ٦]، وهي قراءة ثابتة.

وابتداء مدة المسح من أول مسح بعد حدث، ليس من أول لبس، ولا من أول حدث، لأن النبي ﷺ علّق ذلك بالمسح؛ فإذا أتم الإنسان أربعًا وعشرين ساعة، فقد انتهت مدة مسحه إن كان مقيمًا، وثلاثة أضعاف ذلك إذا كان مسافرًا، وتفاصيل أحكام المسح علىٰ الخفين محلها كتب الفروع.

قوله: ٩٧- (وَفِي دُعَاءِ الأَحْيَاءِ وَصَدَقَاتِهِم مَنْفَعَةٌ لِلأَمْوَاتِ):

اتفق المسلمون علىٰ:

---

(١) أخرجه أبو داود: رقم (١٦٢)، والدارقطني: رقم (٧٨٣)، وإسناده صحيح.

(٢) ينظر نظم المتناثر: (١/ ١٨).

١- أن الميت ينتفع بما تسبب في حصوله من عمل صالح: قال تعالىٰ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا۟ وَءَاثَٰرَهُمْ﴾ [يس: ١٢]، قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَفِي قَوْلِهِ: ﴿وَءَاثَٰرَهُمْ﴾ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: نَكْتُبُ أَعْمَالَهُمُ، الَّتِي بَاشَرُوهَا بِأَنْفُسِهِمْ، وَآثَارَهَمْ، الَّتِي أَثْرُوهَا مِنْ بَعْدِهِمْ، فَنَجْزِيهِمْ عَلَىٰ ذَلِكَ أَيْضًا، إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وَإِنَّ شَرًّا فَشَرٌّ، كَقوله ﷺ: «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَام سُنَّةً حَسَنَةً، كَانَ لَهُ أَجْرُهَا، وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا، ومَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَام سُنَّةً سَيِّئَةً، كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهَا، ووزرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْئًا» . . .

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ آثَارُ خُطَاهُمْ إِلَىٰ الطَّاعَةِ أَوِ الْمَعْصِيَةِ)[(١)]، وقال ﷺ: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»[(٢)]؛ فهذه أمور كان سببًا في حصولها، فينتفع بها بعد موته.

٢- أن الميت ينتفع بدعاء الحي: ويدل عليه قوله ﷺ في الحديث السابق: «أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»، وأحاديث الصلاة علىٰ الميت، فإنها شفاعة لهم، ودعاء من إخوانهم المسلمين، وأحاديث زيارة المقابر، والدعاء للأموات، كقوله ﷺ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَأَتَاكُمْ مَا تُوعَدُونَ غَدًا، مُؤَجَّلُونَ، وَإِنَّا، إِنْ شَاءَ اللَّهُ، بِكُمْ لَاحِقُونَ»[(٣)].

(١) «تفسير القرآن العظيم»: (٦/ ٥٦٥-٥٦٦).
(٢) أخرجه مسلم: رقم (١٦٣١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.
(٣) أخرجه مسلم: رقم (٩٧٤)، من حديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا.

وفي رواية: «السَّلَامُ عَلَىٰ أَهْلِ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ، وَيَرْحَمُ اللَّهُ الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنَّا وَالْمُسْتَأْخِرِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَلَاحِقُونَ»(١).

وفي رواية: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّا، إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَلَاحِقُونَ، أَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمُ الْعَافِيَةَ»(٢).

وكان النبي ﷺ ربما خرج ليلًا إلىٰ البقيع ودعا لهم، وخرج إلىٰ أهل أحد فدعا لهم؛ فهذا يدل علىٰ انتفاع الأموات بدعاء إخوانهم من الأحياء، ولما ذكر اللَّه تعالىٰ أطباق المؤمنين، ثلّث بذكر التابعين، فقال: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ﴾ [الحشر: ١٠].

٣- أن الميت ينتفع بقضاء الحي ما أوجبه اللَّه عليه، من صوم أو حج أو صدقة: عن عائشة رضي الله عنها، قالت: قال النبي ﷺ: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ»(٣).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما، أَنَّ امْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ، جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ: (إِنَّ أُمِّي نَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ، فَلَمْ تَحُجَّ حَتَّىٰ مَاتَتْ، أَفَأَحُجُّ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ حُجِّي عَنْهَا، أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَىٰ أُمِّكِ دَيْنٌ أَكُنْتِ قَاضِيَةً؟ اقْضُوا اللَّهَ، فَاللَّهُ أَحَقُّ بِالوَفَاءِ»(٤).

وعن عائشة رضي الله عنها أَنَّ رَجُلًا أَتَىٰ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: (يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُمِّي

(١) أخرجه مسلم: رقم (٩٧٤).
(٢) أخرجه مسلم: رقم (٩٧٥)، من حديث بريدة بن الحصيب الأسلمىٰ رضي الله عنه.
(٣) أخرجه البخاري: رقم (١٩٥٢)، ومسلم: رقم (١١٤٧)، من حديث عائشة رضي الله عنها.
(٤) أخرجه البخاري: رقم (١٨٥٢).

افْتُلِتَتْ نَفْسَهَا وَلَمْ تُوصِ، وَأَظُنُّهَا لَوْ تَكَلَّمَتْ تَصَدَّقَتْ، أَفَلَهَا أَجْرٌ، إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَم»)[(١)].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما: (أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ رضي الله عنه تُوُفِّيَتْ أُمُّهُ، وَهُوَ غَائِبٌ عَنْهَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أُمِّي تُوُفِّيَتْ، وَأَنَا غَائِبٌ عَنْهَا، أَيَنْفَعُهَا شَيْءٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: فَإِنِّي أُشْهِدُكَ أَنَّ حَائِطِيَ الْمِخْرَافَ صَدَقَةٌ عَلَيْهَا)[(٢)]، فهذه ثلاث شعائر؛ الصوم والحج والصدقة، دل الدليل علىٰ انتفاع الأموات فيها بعمل الأحياء.

أما ما سوىٰ ذلك من القرب، كالصلاة وتلاوة القرآن والأذكار، من القرب غير المنصوص عليه، محل خلاف:

- فذهب أبو حنيفة وأحمد -رحمهما اللَّه- إلىٰ أن الميت ينتفع بإهداء الحي له ثواب أي قربة من القرب.

- وذهب مالك والشافعي -رحمهما اللَّه- إلىٰ اختصاص ذلك بما ورد.

فمَن قال بانتفاعه قاله من باب القياس، فإن النبي ﷺ سُئل في مسائل مخصوصة عن عبادات معينة، فأخبر أن ذلك ينفعه، فلا فرق بين أن يُسأل عن صوم، أو يُسأل عن صلاة، أو قراءة قرآن، فإنها من باب واحد، وكل ذلك نافع، ولو سئل عن مثل ذلك لكان الجواب واحدًا.

وأما المانعون فقالوا: هذا أمر توقيفي، والأصل قوله تعالىٰ: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٩]؛ فلا ينفعه إلا ما خصصه النص، وأما ما سوىٰ

---

(١) أخرجه البخاري: رقم (١٣٨٨)، ومسلم: رقم (١٠٠٤)، واللفظ له.
(٢) أخرجه البخاري: رقم (٢٧٥٦).

ذلك فلا، ولم يكن الإهداء من عمل الصحابة رضوان اللَّه عليهم، فلا يُعلم أن الصحابة كانوا يقرؤون القرآن، ويهدون ثواب الختمات للأموات، ولا يُعلم أن الصحابة والتابعين كانوا يصلون الصلوات ويهدونها للأموات، ونحو ذلك.

ولا ريب أن ثم فرق بين المشروعية والإباحة، فالمشروعية تعني الندب للشيء، ونحن لا نعلم فيما سوىٰ هذه المسائل دليلًا خاصًّا يدل علىٰ الندب، ونضرب مثالًا يكثر وقوعه، وهو الاعتمار أو الطواف عن الميت، فالذين يجيزون أو يقولون بوصول ثواب القُرب إلىٰ الأموات يبيحون ذلك، والمانعون يقولون: لا ينفعه أبدًا.

والذي يظهر -واللَّه أعلم- أنه لا يُتعدىٰ في إهداء القرب ما جاءت به النصوص، وإلا لأصبح الناس يشتغلون بإهداء القرب للأموات ويَدَعون العمل لأنفسهم، حتىٰ إن من العامة من يغلو في هذا، فإذا وضع الطعام قال: اللهم: اجعل ثوابه لوالدي! ففي حديث: «إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ»[(١)]، المتقدم، قال ﷺ: «أو وَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ»، ولم يقل: ولد صالح يحج عنه، يعتمر عنه، يطوف عنه، يقرأ عنه القرآن، بل اكتفىٰ بالدعاء، ولم يُنقل أن النبي ﷺ اعتمر عن زوجه خديجة، ولا عن عمه حمزة، ولا عن أحد من بناته اللاتي توفين في حياته، مع شدة محبته لهم؛ فالذي ينبغي للإنسان أن ينفع نفسه بالطاعات، وينفع الأموات بالدعاء.

ومن الصور المحدثة في إهداء ثواب القرب للأموات: الاستئجار

(١) أخرجه مسلم: رقم (١٦٣١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

لقراءة القرآن في المآتم، وفي المقابر، يستأجرون قومًا من المتأكِّلة بالقرآن، يقرؤون علىٰ القبر، أو في سرادق العزاء، ويقولون: نُهدي ثوابه، وهذه تجارة باطلة لهؤلاء المتأكِّلين، وفرقٌ بين هذا وبين من يأخذ أجرة علىٰ التعليم أو الرقية، فإن التعليم أو الرقية نفعه متعد إلىٰ المتعلم أو المريض، كما قال ﷺ: «إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللَّهِ»(١)، في قصة الصحابي الذي رقىٰ اللديغ.

ومما أحدثه الناس، في الآونة الأخيرة، أنهم إذا مات لهم ميت قاموا بالاستجداء له، والتنادي لعمل مشروع وقفي، أو عمل خيري؛ كبناء مسجد أو حفر بئر، واستثارة العواطف لذلك؛ فهذا عمل محدث، للوجوه التالية:

أحدها: أن الأصل في القرب والصدقات أن تصدر من العبد، كما قال تعالىٰ: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَـٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٩].

الثاني: أن اللَّه شرع لعباده الصدقة والوقف في الحياة، والوصية بعد الممات، ولم يشرع لأوليائه وذويه التبرع له؛ بل شرع لهم أن يفعلوا ذلك لأنفسهم، ويدعوا لميتهم.

الثالث: أن الميت لم يَطلب أن يُستجدىٰ له من الناس، وربما لو عُرض عليه ذلك في الحياة لأنف منه، وعدها منقصة في حقه.

الرابع: أنه ربما سبب حرجًا لبعض ذوي الميت وأصحابه غير المقتدرين، فحمَّلوا أنفسهم من النفقات ما لا طاقة لهم به، وتركوا ما غيره

(١) أخرجه البخاري: رقم (٥٧٣٧)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

أولىٰ منه .

الخامس : أنه خلاف عمل الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان . ولو كان خيرًا لسبقونا إليه .

الصحابة

قوله: ٩٨- (وَنُحِبُّ أَصْحَابَ رسُولِ اللَّه، صلىٰ اللَّه عليه وعلىٰ آله وسلم، وَلَا نُفرطُ في حُبِّ أَحَدٍ مِنْهُم، وَلَا نَتَبَرَّأَ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُم، وَنُبْغِضُ مَنْ يُبْغِضُهُم، وَبِغَيْرِ الخَيْرِ يَذْكُرُهُم، ولا نَذْكُرُهُم إِلَّا بِخَيْرٍ، وَحُبُّهُم دِينٌ، وإيمَانٌ، وإحْسَانٌ، وَبُغْضُهُم كُفْرٌ، ونِفَاقٌ، وطُغْيَانٌ):

درج كثير من مصنفي أهل السنة أن يختموا متونهم العقدية بالكلام علىٰ مسألة الصحابة، ووجه ارتباطها بالعقيدة من وجهين:

أحدهما: المنزلة الخاصة الفريدة لأصحاب النبي ﷺ، وأثرهم في حفظ الدين وفهمه ونشره؛ فقد اختارهم اللَّه لصحبة نبيه عن علم وحكمة؛ فعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: (إِنَّ اللَّهَ نَظَرَ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَوَجَدَ قَلْبَ مُحَمَّدٍ ﷺ خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَاصْطَفَاهُ لِنَفْسِهِ، فَابْتَعَثَهُ بِرِسَالَتِهِ، ثُمَّ نَظَرَ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ، بَعْدَ قَلْبِ مُحَمَّدٍ، فَوَجَدَ قُلُوبَ أَصْحَابِهِ خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَجَعَلَهُمْ وُزَرَاءَ نَبِيِّهِ، يُقَاتِلُونَ عَلَىٰ دِينِهِ، فَمَا رَأَىٰ الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا، فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ، وَمَا رَأَوْا سَيِّئًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ سَيِّءٌ)(١).

الثانية: تعرض أهل الأهواء والبدع للصحابة الكرام بالأذىٰ،

(١) أخرجه أحمد في «المسند»: رقم (٣٦٠٠)، وفي «فضائل الصحابة»: رقم (٥٤١)، وإسناده حسن.

ليفسدوا الدين بالقدح في حملته، قال أبو زرعة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (إِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يَنْتَقِصُ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاعْلَمْ أَنَّهُ زِنْدِيقٌ، وَذَلِكَ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ عِنْدَنَا حَقٌّ، وَالْقُرْآنَ حَقٌّ، وَإِنَّمَا أَدَّىٰ إِلَيْنَا هَذَا الْقُرْآنَ وَالسُّنَنَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِنَّمَا يُرِيدُونَ أَنْ يُجَرِّحُوا شُهُودَنَا لِيُبْطِلُوا الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، وَالْجَرْحُ بِهِمْ أَوْلَىٰ وَهُمْ زَنَادِقَةٌ)[1].

والصحابة لغةً: جمع صاحب أو صحابي، قال أبو بكر الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (الصحابة: جمع صاحب، يقال في جمع الصاحب: صِحاب، وصَحابة، وصُحبة)[2].

واصطلاحًا: من لقي النبي ﷺ في حياته، يقظةً، مؤمنًا به، ومات علىٰ ذلك[3]. وبيان ذلك:

«من لقي»: وبعضهم يقول: من اجتمع، وهذا أولىٰ من قول بعضهم «من رأىٰ»، فربما كان أعمىٰ.

«في حياته»: وتخرج به حالة واحدة، وهو أن لقيه بعد موته! وهذا وقع لأبي ذؤيب الهذلي، الشاعر، فإنه قدم المدينة في اليوم الذي مات فيه النبي ﷺ، ورآه مسجىٰ قد توفي؛ فلا تثبت له صحبة.

«يقظة»: لئلا يدعي مدع الصحبة لأنه رآه في المنام، كما جرىٰ لبعضهم.

---

(١) «الكفاية في علم الراوية» للخطيب البغدادي: (ص: ٤٩).
(٢) «الزاهر في معاني كلمات الناس»: (١/ ٣٠٩).
(٣) انظر: «الإصابة في تمييز الصحابة» لابن حجر: (١/ ١٥٨)، و«نزهة النظر»: (ص: ٨٠).

«**مؤمنًا به**»: فلو لقيه حال كفره ثم أسلم فيما بعد ولم يلقه، فإنه لا يُعد صحابيًّا، وهذا ينطبق علىٰ كثير ممن رأوا النبي ﷺ في الموسم، حين كان يعرض نفسه علىٰ قبائل العرب فيُعرضون عنه، ثم أسلموا فيما بعد؛ فلا يثبت لهم وصف الصحبة.

«**ومات علىٰ ذلك**»: فلا بد أن يبقىٰ علىٰ الإيمان، فلو قُدر أنه ارتد ومات علىٰ ردته بطلت صحبته، بل بطل كل عمله، ولو قُدر أنه ارتد ثم عاد إلىٰ الإسلام، عاد له وصف الصحبة، كما وقع لطليحة بن خويلد الأسدي، الذي ادعىٰ النبوة، ثم عاد إلىٰ الإسلام وحسن إسلامه.

وقد بيَّن المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ الواجب تجاه أصحاب رسول اللَّه ﷺ في أمور:

أحدها: محبتهم: فقد أجزل اللَّه الثناء عليهم بما يستدعي محبتهم، فمن ذلك:

- قول اللَّه عَزَّوَجَلَّ في وصفهم: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ تَرَىٰهُمۡ رُكَّعٗا سُجَّدٗا يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗاۖ سِيمَاهُمۡ فِي وُجُوهِهِم مِّنۡ أَثَرِ ٱلسُّجُودِۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِۚ وَمَثَلُهُمۡ فِي ٱلۡإِنجِيلِ كَزَرۡعٍ أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسۡتَغۡلَظَ فَٱسۡتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعۡجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلۡكُفَّارَۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنۡهُم مَّغۡفِرَةٗ وَأَجۡرًا عَظِيمَۢا﴾ [الفتح: ٢٩].

- قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

- قوله تعالىٰ في صفة المهاجرين والأنصار: ﴿لِلۡفُقَرَآءِ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ

﴿أُخْرِجُوا مِن دِيَـٰرِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَـٰئِكَ هُمُ الصَّـٰدِقُونَ ﴿٨﴾ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُو الدَّارَ وَالْإِيمَـٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَـٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: ٨، ٩]، ولهذا قال التابعون لهم بإحسان: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَـٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠]؛ فدعاؤهم بالمغفرة لإخوانهم السابقين من المهاجرين والأنصار دليل محبتهم إياهم، وسلامة قلوبهم من الغل عليهم، وسلامة ألسنتهم من أعراضهم.

- قول النبي ﷺ: «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَوَ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِمْ، وَلَا نَصِيفَهُ»[(١)].

- قول النبي ﷺ: «حُبُّ الْأَنْصَارِ آيَةُ الْإِيمَانِ، وَبُغْضُهُمْ آيَةُ النِّفَاقِ»[(٢)]، وغير ذلك مما يطول ذكره في ذكر محبتهم.

الثاني: عدم الإفراط في ذلك: والإفراط هو الغلو في كل شيء، وهو مذموم، قال الخطابي رحمه الله:

ولا تغلُ في شيء من الأمر واقتصد ... كلا طرفي قصد الأمور ذميم[(٣)]

وذلك أن الحب أحيانًا يتجاوز حده، ويحمل صاحبه علىٰ ما لا يجوز عقلًا ولا شرعًا، حتىٰ إن النبي ﷺ حذّر أمته من الغلو في شخصه الكريم، فقال: «لَا تُطْرُونِي، كَمَا أَطْرَتِ النَّصَارَىٰ ابْنَ مَرْيَمَ، فَإِنَّمَا أَنَا عَبْدُهُ، فَقُولُوا

(١) أخرجه مسلم: رقم (٢٥٤٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٢) أخرجه البخاري: رقم (١٧)، ومسلم: رقم (٧٤)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.
(٣) انظر: «العزلة»: (ص: ٩٧).

عَبْدُ اللَّهِ، وَرَسُولُهُ»[(١)].

والمصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ يشير إلىٰ ما وقع من الروافض، من الإفراط في حب علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وآل بيته، ولو أحبوه حقًّا وصدقًا ما رفعوه فوق منزلته، ولكن تجارت بهم الأهواء، ودخلتهم لوثات جاهلية ومجوسية، حتىٰ بلغ بهم الأمر أن ألَّهوه، كما وقع من «السبئية»، أتباع عبد اللَّه بن سبأ اليهودي الحميري، ولما بلغت عليًّا مقالتهم خدَّ لهم الأخاديد في باب كندة، من أبواب الكوفة، وأضرم فيها النار وألقاهم فيها، وقال:

لما رأيت الأمر أمرًا منكرًا أجّجت ناري ودعوت قُنْبَرا[(٢)]

فقالوا: ما ازددنا فيك إلا يقينًا! فإنه لا يعذب بالنار إلا رب النار، وظل الروافض إلىٰ يومنا هذا يغلون فيه، وفي ذريته، ويدعونهم من دون اللَّه.

الثالث: عدم التبرؤ منهم: كما تبرأ الخوارج النواصب من أهل الجمل وصفين، وكما تبرأ الروافض من عامة الصحابة، خصوصًا أبا بكر وعمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، حتىٰ إنهم يقولون: «لا ولاء إلا ببراء»! أي لا تحصل الولاية لعلي، وآل البيت، إلا بالبراءة من الشيخين أبي بكر وعمر.

الرابع: بغض من يبغضهم، وبغير الخير لا يذكرهم: فمن أبغض الصحابة وسبهم، فإنه حقيق بالبغض؛ ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (إِنَّ هَذِهِ الْآثَارَ الْمَرْوِيَّةَ فِي مساويهم: مِنْهَا مَا هُوَ كَذِبٌ، وَمِنْهَا مَا قَدْ

---

(١) أخرجه البخاري: رقم (٣٤٤٥)، من حديث ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) انظر «الشريعة» للآجري: (٥/ ٢٥٢٠)، و«المجالسة وجواهر العلم»: (٣/ ٤٥٤).
وعن عكرمة، قال: أتي عليٌّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، بزنادقةٍ فأحرقهم، فبلغ ذلك ابن عبّاسٍ، فقال: لو كنت أنا لم أحرقهم، لنهي رسول اللّه ﷺ: «لا تعذّبوا بعذاب اللّه» ولقتلتهم، لقول رسول اللّه ﷺ: «من بدّل دينه فاقتلوه». أخرجه البخاري: رقم (٦٩٢٢).

زِيدَ فِيهِ وَنُقِصَ وَغُيِّرَ عَنْ وَجْهِهِ، وَالصَّحِيحِ مِنْهُ: هُمْ فِيهِ مَعْذُورُونَ؛ إِمَّا مُجْتَهِدُونَ مُصِيبُونَ، وَإِمَّا مُجْتَهِدُونَ مُخْطِئُونَ.

وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ لَا يَعْتَقِدُونَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ الصَّحَابَةِ مَعْصُومٌ عَنْ كَبَائِرِ الْإِثْمِ وَصَغَائِرِهِ؛ بَلْ تَجُوزُ عَلَيْهِمْ الذُّنُوبُ فِي الْجُمْلَةِ، وَلَهُمْ مِنْ السَّوَابِقِ وَالْفَضَائِلِ مَا يُوجِبُ مَغْفِرَةَ مَا يَصْدُرُ مِنْهُمْ، إِنْ صَدَرَ، حَتَّىٰ إِنَّهُ يُغْفَرُ لَهُمْ مِنْ السَّيِّئَاتِ مَا لَا يُغْفَرُ لِمَنْ بَعْدَهُمْ؛ لِأَنَّ لَهُمْ مِنْ الْحَسَنَاتِ الَّتِي تَمْحُو السَّيِّئَاتِ مَا لَيْسَ لِمَنْ بَعْدَهُمْ، وَقَدْ ثَبَتَ بِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهُمْ خَيْرُ الْقُرُونِ»، «وَإِنَّ الْمُدَّ مِنْ أَحَدِهِمْ، إِذَا تَصَدَّقَ بِهِ، كَانَ أَفْضَلَ مِنْ جَبَلِ أُحُدٍ ذَهَبًا مِمَّنْ بَعْدَهُمْ».

ثُمَّ إِذَا كَانَ قَدْ صَدَرَ مِنْ أَحَدِهِمْ ذَنْبٌ فَيَكُونُ قَدْ تَابَ مِنْهُ، أَوْ أَتَىٰ بِحَسَنَاتٍ تَمْحُوهُ، أَوْ غُفِرَ لَهُ بِفَضْلِ سَابِقَتِهِ أَوْ بِشَفَاعَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ الَّذِي هُمْ أَحَقُّ النَّاسِ بِشَفَاعَتِهِ، أَوْ ابْتُلِيَ بِبَلَاءٍ فِي الدُّنْيَا كَفَّرَ بِهِ عَنْهُ، فَإِذَا كَانَ هَذَا فِي الذُّنُوبِ الْمُحَقَّقَةِ، فَكَيْفَ بِالْأُمُورِ الَّتِي كَانُوا فِيهَا مُجْتَهِدِينَ: إِنْ أَصَابُوا فَلَهُمْ أَجْرَانِ، وَإِنْ أَخْطَئُوا فَلَهُمْ أَجْرٌ وَاحِدٌ، وَالْخَطَأُ مَغْفُورٌ لَهُمْ؟

ثُمَّ الْقَدْرُ الَّذِي يُنْكَرُ مِنْ فِعْلِ بَعْضِهِمْ قَلِيلٌ، نَزْرٌ، مَغْمُورٌ، فِي جَنْبِ فَضَائِلِ الْقَوْمِ، وَمَحَاسِنِهِمْ، مِنْ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَالْجِهَادِ فِي سَبِيلِهِ، وَالْهِجْرَةِ وَالنُّصْرَةِ، وَالْعِلْمِ النَّافِعِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ.

وَمَنْ نَظَرَ فِي سِيرَةِ الْقَوْمِ، بِعِلْمٍ وَبَصِيرَةٍ، وَمَا مَنَّ اللَّهُ بِهِ عَلَيْهِمْ مِنْ الْفَضَائِلِ، عَلِمَ يَقِينًا أَنَّهُمْ خَيْرُ الْخَلْقِ بَعْدَ الْأَنْبِيَاءِ، لَا كَانَ وَلَا يَكُونُ مِثْلُهُمْ، وَأَنَّهُمْ هُمْ الصَّفْوَةُ مِنْ قُرُونِ هَذِهِ الْأُمَّةِ، الَّتِي هِيَ خَيْرُ الْأُمَمِ وَأَكْرَمُهَا

عَلَىٰ اللَّهِ تَعَالَىٰ)[١].

وبهذا يتبين الفرق بين منهج أهل السنة والجماعة، القائم علىٰ المحبة لسلف الأمة، وإحسان الظن بهم جميعًا، والتماس المعاذير لهم، وصفاء القلوب تجاههم، وبين مذهب الروافض، الذين يقوم مذهبهم علىٰ البغض والكراهية، والتكفير والتفسيق، والذم والتشنيع وإيغار الصدور، والكذب، وقد شحنوا كتب التاريخ بالأخبار الواهية المكذوبة، الموضوعة، في مساوئ الصحابة؛ فما أسعد أهل السنة بما هداهم اللَّه تعالىٰ إليه!

ومن أصول مذهب أهل السنة والجماعة: عدم الخوض فيما شجر بين الصحابة، قال عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ: (تلك دماء طهَّر اللَّه منها يدي، فلا أُحِبُّ أن أُخْضِب لساني بها)[٢]، والمقصود بذلك ألا يتكلم الإنسان ابتداءً فيما شجر بين الصحابة، ولا يتخذها مادة للمسامرة والحديث، بل يوصد هذا الباب، ويعقل لسانه، لكن إن احتيج إلىٰ كشف شبهة، أو إزالة لبس، أو ردٍّ علىٰ مفتري، تجرد لذلك، كما فعل ابن العربي المالكي رَحِمَهُ اللَّهُ حين ألف كتابه: العواصم من القواصم، في تحقيق مواقف الصحابة، وغيره من العلماء.

وقد جاء في «صحيح مسلم» رَحِمَهُ اللَّهُ عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: (كَانَ بَيْنَ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ، وَبَيْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ شَيْءٌ، فَسَبَّهُ خَالِدٌ، فَقال رسولُ اللَّه ﷺ: «لَا تَسُبُّوا أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِي، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَوْ أَنْفَقَ مِثْلَ

---

(١) العقيدة الواسطية ضمن «مجموع الفتاوىٰ»: (٣/ ١٥٥ ـ ١٥٦).
(٢) انظر: «مناقب الشافعي» للبيهقي: (١/ ٤٤٩).

أُحُدٍ ذَهَبًا، مَا أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِمْ، وَلَا نَصِيفَهُ»)(١).

وعن أنس ﵁، قَالَ: (كَانَ بَيْنَ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ، وَبَيْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ كَلَامٌ، فَقَالَ خَالِدٌ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ: تَسْتَطِيلُونَ عَلَيْنَا بِأَيَّامٍ سَبَقْتُمُونَا بِهَا، فَبَلَغَنَا أَنَّ ذَلِكَ ذُكِرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «دَعُوا لِي أَصْحَابِي، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ أَنْفَقْتُمْ مِثْلَ أُحُدٍ -أَوْ مِثْلَ الْجِبَالِ- ذَهَبًا، مَا بَلَغْتُمْ أَعْمَالَهُمْ»)(٢)؛ فعدّ النبي ﷺ ذلك نوع سب من صحابي تأخر إسلامه إلىٰ ما بعد صلح الحديبية، في حق صحابي من السابقين إلىٰ الإسلام، فما بالك بمن ليس بصحابي؟ فكيف إذا تكلم بباطل وبهتان، كما يفعل هؤلاء الروافض؟

الخامس: ذكر فضائلهم ومناقبهم: ولم يزل أهل الحديث يبوّبون الأبواب في فضائل الصحابة في مصنفاتهم.

• قوله: (وَحُبُّهُم دِينٌ وإيمَانٌ وإحْسَانٌ): الحب عمل قلبي، وقد سماه المصنف ﵀ إيمانًا، وصدق في ذلك، وهذا إقرار بأن العمل داخل في مسمىٰ الإيمان، وحاشا مرجئة الفقهاء أن يخرجوا أعمال القلوب عن مسمىٰ الإيمان، ولازم ذلك إدخال أعمال الجوارح في مسماه أيضًا.

والدين يشمل المراتب الثلاث المسؤول عنها في حديث جبريل ﵇: الإسلام، والإيمان، والإحسان، لقوله في آخره: «فَإِنَّهُ جِبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ»(٣)، والإيمان أخص من الإسلام، والإحسان أخص من

(١) أخرجه مسلم: رقم (٢٥٤١). وأخرجه البخاري: رقم (٣٦٧٣)، بدون ذكر ما كان بين خالد وعبد الرحمن ﵄.
(٢) أخرجه أحمد: رقم (١٣٨١٢)، وإسناده صحيح.
(٣) أخرجه مسلم: رقم (٨). وتقدم مرارًا.

الإيمان، وكل ذلك عند الاقتران.

• قوله: (وَبُغْضُهُم كُفْرٌ ونِفَاقٌ وطُغْيَانٌ): عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ الْمُزَنِيِّ رضي الله عنه، قَالَ: قال رسولُ اللَّه ﷺ: «اللَّهَ، اللَّهَ فِي أَصْحَابِي، لَا تَتَّخِذُوهُمْ غَرَضًا بَعْدِي، فَمَنْ أَحَبَّهُمْ فَبِحُبِّي أَحَبَّهُمْ، وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ فَبِبُغْضِي أَبْغَضَهُمْ، وَمَنْ آذَاهُمْ فَقَدْ آذَانِي، وَمَنْ آذَانِي فَقَدْ آذَىٰ اللَّهَ عز وجل، وَمَنْ آذَىٰ اللَّهَ يُوشِكُ أَنْ يَأْخُذَهُ»[(١)].

ولا شك أن من أبغض الصحابة، رضوان اللَّه عليهم، بإطلاق، وقد حببهم اللَّه لعباده، فقد كفر، ورد علىٰ اللَّه خبره، فإن القرآن مدحهم، وأثنىٰ عليهم، بما يقتضي محبتهم، وكذلك من أبغض أحدًا منهم لوصفه الإيماني، من الهجرة أو النصرة أو الجهاد، فقد كفر، وأما من أبغض أحدًا منهم لوصف دون ذلك، فقد طغىٰ وبغىٰ، وهو فاسق تائه، والذم أولىٰ به.

❁ ❁ ❁

(١) أخرجه أحمد في «فضائل الصحابة»: (١/ ٤٧)، رقم (١)، وفي «المسند»: رقم (١٦٨٠٣)، وأخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٩٩٢)، وعبد اللَّه بن أحمد في زوائده علىٰ «الفضائل»: رقم (٤)، والعقيلي، في «الضعفاء»: (٢/ ٢٧٢)، وابن حبان: رقم (٧٢٥٦)، وابن عدي، في «الكامل»: (٤/ ١٤٨٥)، وأبو نعيم، في «الحلية»: (٨/ ٢٨٧)، وأخرجه الترمذي: رقم (٣٨٦٢)، والبيهقي، في «الاعتقاد»: (ص: ٢٠٧)، والبغوي، في «شرح السنة»: رقم (٣٨٦٠)، وأكثر المحققين علىٰ تضعيفه، وحسنه بعضهم.

مسألة الخلافة والمفاضلة بين الصحابة

قوله: ٩٩- (وَنُثْبِتُ الخِلَافَةَ، بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَوَّلًا لأبي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه، تَفْضِيلًا لَهُ، وتَقديمًا عَلَىٰ جَمِيعِ الأُمَّةِ، ثُمَّ لعُمَرَ بن الخَطَّابِ رضي الله عنه، ثُم لِعُثْمَانَ رضي الله عنه، ثُمَّ لِعَلِيٍّ بن أبي طَالبٍ رضي الله عنه، وَهُمُ الخُلَفَاءُ الرَّاشدُونَ، والأئِمَّةُ المُهْتَدُون):

هذه «مسألة الخلافة»، ولا يختلف أهل السنة والجماعة أن الخليفة بعد رسول اللَّه ﷺ أبو بكر الصديق، وأن الخليفة بعد أبي بكر عمر بن الخطاب، وأن الخليفة بعد عمر عثمان بن عفان، وأن الخليفة بعد عثمان علي بن أبي طالب، لا يختلف أهل السنة والجماعة علىٰ هذا الترتيب، بل قد أجمعوا عليه.

وقد أجمع المسلمون علىٰ أن أفضل هذه الأمة، بعد نبيها ﷺ، أبو بكر ثم عمر رضي الله عنهما، قال شيخ الإسلام، ابن تيمية رحمه الله: (روي عن علي، من نحو من ثمانين وجهًا وأكثر، أنه قال علىٰ منبر الكوفة: خير هذه الأمة، بعد نبيها، أبو بكر وعمر)[1].

فلا يختلف المسلمون أن أفضل هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر رضي الله عنه، لما له من السوابق والفضائل؛ فعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، قَالَ: (خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، عَاصِبٌ رَأْسَهُ بِخِرْقَةٍ، فَقَعَدَ عَلَىٰ المِنْبَرِ، فَحَمِدَ اللَّهَ

(١) «مجموع الفتاوىٰ»: (٤/ ٤٠٧).

وَأَثْنَىٰ عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ أَمَنَّ عَلَيَّ فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ مِنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي قُحَافَةَ، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنَ النَّاسِ خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، وَلَكِنْ خُلَّةُ الإِسْلَامِ أَفْضَلُ، سُدُّوا عَنِّي كُلَّ خَوْخَةٍ فِي هَذَا المَسْجِدِ، غَيْرَ خَوْخَةِ أَبِي بَكْرٍ»(١)، وقد خلّد اللَّه صحبته في كتابه بقوله: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، وأسلم علىٰ يديه السابقون الأولون من المهاجرين، منهم خمسة من العشرة المبشرين بالجنة، وآخرون كثير، وقد بذل نفسه فداء عن رسول اللَّه ﷺ، وبذل ماله في سبيل اللَّه، ومناقبه رضي الله عنه يشق حصرها، وقد أُفرِدت لها المصنفات.

ثم يليه في الفضل عمر بن الخطاب رضي الله عنه، الذي قال عنه النبي ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا لَقِيَكَ الشَّيْطَانُ قَطُّ سَالِكًا فَجًّا إِلَّا سَلَكَ فَجًّا غَيْرَ فَجِّكَ»(٢)؛ فقد كان إسلامه فتحًا علىٰ المسلمين، وصارع المشركين، وخرج هو وحمزة بن عبد المطلب رضي الله عنهما صفين بالمسلمين، وطافوا بالبيت، لم يتعرض لهم أحد، فكان إسلامه عزًّا للإسلام والمسلمين، ولما وُلّيّ الخلافة فتح الأمصار، ودون الدواوين، وفي الرؤيا المنامية النبوية: «أُرِيتُ فِي المَنَامِ أَنِّي أَنْزِعُ بِدَلْوِ بَكْرَةٍ عَلَىٰ قَلِيبٍ، فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ فَنَزَعَ ذَنُوبًا، أَوْ ذَنُوبَيْنِ، نَزْعًا ضَعِيفًا، وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَهُ، ثُمَّ جَاءَ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ فَاسْتَحَالَتْ غَرْبًا، فَلَمْ أَرَ عَبْقَرِيًّا يَفْرِي فَرِيَّهُ حَتَّىٰ رَوِيَ النَّاسُ، وَضَرَبُوا بِعَطَنٍ»(٣)، وكانت عائشة رضي الله عنها تقول: (زينوا مجالسكم بذكر عمر)(٤).

---

(١) أخرجه البخاري: رقم (٤٦٧).
(٢) أخرجه مسلم: رقم (١٨٦٣).
(٣) أخرجه البخاري: رقم (٣٦٨٢)، ومسلم: رقم (٢٣٩٣).
(٤) انظر: «كنز العمال»: (١٢/ ٥٨٨)، و«منهاج السنة النبوية» لابن تيمية: (٦/ ٥٤).

وإنما اختلف أهل السنة في «مسألة المفاضلة» بين علي وعثمان رضي الله عنهما؛ ففي المسألة ثلاثة أقوال:

القول الأول: تقديم عثمان علىٰ علي.

القول الثاني: تقديم علي علىٰ عثمان.

القول الثالث: التوقف.

فهذه ثلاثة أقوال، لا يُخطَّأ ولا يُبدع ولا يُفسق من قال بأي منها؛ فإنها محفوظة عن السلف الأولين، ولكن الذي استقر عليه أمر أهل السنة والجماعة أن ترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة، ويدل علىٰ هذا دلائل كثيرة، منها:

- قول ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: (كُنَّا نُخَيِّرُ بَيْنَ النَّاسِ، فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَنُخَيِّرُ أَبَا بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ، ثُمَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ رضي الله عنهم)[(١)].

- قول عُثْمَانُ رضي الله عنه، لما حصر في بيته: (أُذَكِّرُكُمْ بِاللَّهِ! هَلْ تَعْلَمُونَ أَنَّ حِرَاءَ حِينَ انْتَفَضَ قال رسولُ اللَّه ﷺ: «اثْبُتْ حِرَاءُ، فَلَيْسَ عَلَيْكَ إِلَّا نَبِيٌّ، أَوْ صِدِّيقٌ، أَوْ شَهِيدٌ» قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ: أُذَكِّرُكُمْ بِاللَّهِ! هَلْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي جَيْشِ العُسْرَةِ: «مَنْ يُنْفِقُ نَفَقَةً مُتَقَبَّلَةً»، وَالنَّاسُ مُجْهَدُونَ مُعْسِرُونَ، فَجَهَّزْتُ ذَلِكَ الجَيْشَ؟ قَالُوا: نَعَمْ. ثُمَّ قَالَ: أُذَكِّرُكُمْ بِاللَّهِ! هَلْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رُومَةَ لَمْ يَكُنْ يَشْرَبُ مِنْهَا أَحَدٌ إِلَّا بِثَمَنٍ، فَابْتَعْتُهَا فَجَعَلْتُهَا لِلْغَنِيِّ وَالفَقِيرِ وَابْنِ السَّبِيلِ؟ قَالُوا: اللَّهُمَّ، نَعَمْ، وَأَشْيَاءَ عَدَّدَهَا)[(٢)].

---

(١) أخرجه البخاري: رقم (٣٦٥٥).

(٢) أخرجه الترمذي: رقم (٣٦٩٩)، وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه. وصححه الألباني.

- حديث أنس رضي الله عنه: (صَعِدَ النَّبِيُّ ﷺ أُحُدًا، وَمَعَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، فَرَجَفَ، وَقَالَ: «اسْكُنْ أُحُدُ -أَظُنُّهُ ضَرَبَهُ بِرِجْلِهِ-، فَلَيْسَ عَلَيْكَ إِلَّا نَبِيٌّ، وَصِدِّيقٌ، وَشَهِيدَانِ»)(١).

- تزويجه النبي ﷺ من ابنتيه، رقية ثم أم كلثوم رضي الله عنهما، ولهذا سمي «ذو النورين».

- قول عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، لما تولىٰ أمر أهل الشورىٰ بعد عمر رضي الله عنهم: (أَمَّا بَعْدُ، يَا عَلِيُّ، إِنِّي قَدْ نَظَرْتُ فِي أَمْرِ النَّاسِ، فَلَمْ أَرَهُمْ يَعْدِلُونَ بِعُثْمَانَ)(٢).

- قول أيوب السختياني، وسفيان، رحمهما اللَّه: (مَنْ فَضَّلَ عَلِيًّا عَلَىٰ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، وَغَيْرِهِمَا، فَقَدْ أَزْرَىٰ بِالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ)(٣)؛ لأن المهاجرين والأنصار ارتضوا عثمان خليفة، وقدموه علىٰ علي، فمن قدم عليًا علىٰ عثمان فقد انتقص رأيهم.

ومع ذلك فإن الخلاف في هذا سائغ، ولعلي من الفضائل والسوابق والمناقب الشيء الكثير:

- فهو ابن عم رسول اللَّه ﷺ، وأول من آمن من الصبيان.

- وهو زوج ابنته فاطمة رضي الله عنها، وكان له منها ولد، سيدا شباب أهل الجنة: الحسن والحسين رضي الله عنهما.

- وهو الذي قال عنه النبي ﷺ يوم خيبر: «لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يُفْتَحُ عَلَىٰ يَدَيْهِ، يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ»، فَبَاتَ النَّاسُ لَيْلَتَهُمْ أَيُّهُمْ

---

(١) أخرجه البخاري: رقم (٣٦٩٩). (٢) أخرجه البخاري: رقم (٧٢٠٧).
(٣) «حلية الأولياء»: (٧/ ٢٨).

يُعْطَىٰ، فَغَدَوْا كُلُّهُمْ يَرْجُوهُ، فَقَالَ: «أَيْنَ عَلِيٌّ؟»، فَقِيلَ يَشْتَكِي عَيْنَيْهِ، فَبَصَقَ فِي عَيْنَيْهِ وَدَعَا لَهُ، فَبَرَأَ كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ وَجَعٌ، فَأَعْطَاهُ)[١].

فاستقر مذهب أهل السنة والجماعة علىٰ أن ترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة، ومن نازع في ترتيبهم في الخلافة فهو أضل من حمار أهله، كما قال الأئمة.

• قوله: (وَنُثْبِتُ الخِلَافَةَ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَوَّلًا لأبي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَفْضِيلًا لَهُ وتَقديمًا عَلَىٰ جَمِيعِ الأُمَّةِ): سُمي صديقًا لشِدة تصديقه، وقيل: إنه نال هذا الوصف إثر حادث الإسراء والمعراج، لما حدثته قريش بما أخبر به النبي ﷺ، قال: إن كان قاله فقد صدق، فإني أصدقه في خبر السماء يأتيه في المجلس الواحد. وقد تقدم.

وقد انعقدت خلافته رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالنص الخفي، والإيماء والإشارة، ومبايعة المسلمين، وذهب ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ إلىٰ أن خلافته انعقدت بالنص الجلي، ولكن هذا لا يتم، لأن النص الجلي أن يقول النبي ﷺ: الخليفة بعدي أبو بكر، ولكن ثمَّ شواهد كثيرة تدل علىٰ أن النبي ﷺ أراد ذلك، حتىٰ إنه همّ أن يكتب كتابًا لأبي بكر، فعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: (قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فِي مَرَضِهِ: «ادْعِي لِي أَبَا بَكْرٍ، أَبَاكِ، وَأَخَاكِ، حَتَّىٰ أَكْتُبَ كِتَابًا، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَتَمَنَّىٰ مُتَمَنٍّ، وَيَقُولُ قَائِلٌ: أَنَا أَوْلَىٰ، وَيَأْبَىٰ اللَّهُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ»[٢]، فكان كما قال، وكان النبي ﷺ قد استخلفه في الصلاة، أيام مرضه، وبايعه المسلمون في سقيفة بني ساعدة؛ فخلافته ثابتة بالإجماع.

---

(١) أخرجه البخاري: رقم (٣٠٠٩). (٢) أخرجه مسلم: رقم (٢٣٨٧).

• قوله: (ثُمَّ لعُمَرَ بن الخَطَّابِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ): ثبتت خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ بوصية أبي بكر إليه، ومبايعة المسلمين له؛ إذ لم يكن أحد يُسامي عمر في الخلافة، فكان كما قال النبي ﷺ: «أُرِيتُ فِي المَنَامِ أَنِّي أَنْزِعُ بِدَلْوِ بَكْرَةٍ عَلَىٰ قَلِيبٍ، فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ فَنَزَعَ ذَنُوبًا، أَوْ ذَنُوبَيْنِ، نَزْعًا ضَعِيفًا، وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَهُ، ثُمَّ جَاءَ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ فَاسْتَحَالَتْ غَرْبًا، فَلَمْ أَرَ عَبْقَرِيًّا يَفْرِي فَرِيَّهُ حَتَّىٰ رَوِيَ النَّاسُ، وَضَرَبُوا بِعَطَنٍ»[1]، ولذلك كان شجىً في حلوق الروافض، أحفاد المجوس، فبعثوا إليه من يقتله، وهو أبو لؤلؤة المجوسي، ولازالوا يعظمون أبا لؤلؤة المجوسي بسبب فعلته، ويصنعون له في بلادهم ضريحًا يؤمونه.

• قوله: (ثُم لِعُثْمَانَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ): ثبتت خلافة أمير المؤمنين عثمان بن عفان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ باتفاق الباقين من العشرة المبشرين، الذين جعل عُمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ الأمر إليهم، ثم مبايعة المسلمين؛ فآل الأمر إلىٰ علي وعثمان، فانتدب عبد الرحمن بن عوف، ووكلوا الأمر إليه، وحكَّموه، واعتبروا حكمه مُلزمًا، فصار يسأل الناس، حتىٰ إنه كان يسأل ذوات الخدور في خدورهن، (فَلَمَّا اجْتَمَعُوا، تَشَهَّدَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ، يَا عَلِيُّ، إِنِّي قَدْ نَظَرْتُ فِي أَمْرِ النَّاسِ، فَلَمْ أَرَهُمْ يَعْدِلُونَ بِعُثْمَانَ، فَلَا تَجْعَلَنَّ عَلَىٰ نَفْسِكَ سَبِيلًا. فَقَالَ: أُبَايِعُكَ عَلَىٰ سُنَّةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَالخَلِيفَتَيْنِ مِنْ بَعْدِهِ، فَبَايَعَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَبَايَعَهُ النَّاسُ، المُهَاجِرُونَ وَالأَنْصَارُ، وَأُمَرَاءُ الأَجْنَادِ وَالمُسْلِمُونَ)[2]، ولم يقع بين المسلمين شر أبدًا، إلىٰ أن خرجت الخوارج الغوغاء، الذين قدموا من الأمصار، فقتلوا أمير المؤمنين عثمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ في داره.

(١) أخرجه البخاري: رقم (٣٦٨٢)، من حديث عبد اللَّه بن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.
(٢) أخرجه البخاري: رقم (٧٢٠٧).

• قوله: (ثُمَّ لِعَلِيٍّ بن أبي طَالِبٍ رضي الله عنه): ثبتت بيعة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ببيعة أهل الحل والعقد، من المهاجرين والأنصار، بعد مقتل الخليفة الراشد، وانجفال الخوارج من المدينة.

• قوله: (وَهُمُ الخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ والأئِمَّةُ المُهْتَدُون): عَنْ العِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ رضي الله عنه، قَالَ: (صَلَّىٰ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْفَجْرَ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا، فَوَعَظَنَا مَوْعِظَةً بَلِيغَةً، ذَرَفَتْ لَهَا الْأَعْيُنُ، وَوَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، قُلْنَا، أَوْ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَأَنَّ هَذِهِ مَوْعِظَةُ مُوَدِّعٍ، فَأَوْصِنَا، قَالَ: «أُوصِيكُمْ بِتَقْوَىٰ اللَّهِ، وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ وَإِنْ كَانَ عَبْدًا حَبَشِيًّا، فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ يَرَىٰ بَعْدِي اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»(١)، وأولىٰ الناس دخولًا في هذا الوصف هؤلاء الأربعة الكرام، فهم الخلفاء الراشدون المهديون.

قوله: ١٠٠- (وَأَنَّ العَشَرَةَ الَّذِينَ سَمَّاهُم رَسُولُ اللَّه ﷺ وَبشَّرَهُم بِالجَنَّةِ، نَشْهَدُ لَهُم بِالجَنَّةِ، عَلَىٰ مَا شَهِدَ لَهُم رَسُولُ اللَّه ﷺ، وَقَوْلُهُ الحقُّ، وَهُمْ: أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وعُثْمَانُ، وَعَليٌّ، وَطَلْحَة، والزُّبَيْرُ، وَسَعْدٌ، وَسَعِيدٌ، وَعَبْدُ الرَّحمنِ بن عَوْفٍ، وأبُو عُبَيْدَةَ بنُ الجَرَّاحِ، وَهُوَ أَمِينُ هَذِهِ الأُمَّةِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم أَجْمَعِين):

تقدم القول في الواجب تُجاه أصحاب رسول اللَّه ﷺ وبيان حقوقهم،

(١) أخرجه أحمد: رقم (١٧١٤٤)، وأبو داود: رقم (٤٦٠٧)، والترمذي: رقم (٢٦٧٦)، وابن ماجه: رقم (٤٢)، وصححه الألباني.

ووجوب محبتهم وموالاتهم، وتنزيلهم منازلهم التي أنزلها اللَّه تعالىٰ إياهم، علىٰ مراتبهم وتفاضلهم؛ وذلك أن أصحاب محمد ﷺ لا يستوون، كما قال تعالىٰ: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ﴾ [الحديد: ١٠]، وقد أثنىٰ اللَّه تعالىٰ علىٰ المهاجرين والأنصار، وقدّم المهاجرين علىٰ الأنصار، كما أن لأهل بدر مزية خاصة، حتىٰ قال النبي ﷺ في قصة حاطب بن أبي بلتعة رضي الله عنه: (لَعَلَّ اللَّهَ اطَّلَعَ عَلَىٰ أَهْلِ بَدْرٍ، فَقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ)(١)، وهذا يدل علىٰ ثبوتها حُكمًا، وإن نُسخت تلاوة، كما أن لأصحاب بيعة الرضوان مزية خاصة، قال تعالىٰ: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، وقال ﷺ: «لَا يَدْخُلُ النَّارَ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ، مِنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ أَحَدٌ، الَّذِينَ بَايَعُوا تَحْتَهَا»(٢)، وكانوا ألفًا وأربعمائة؛ فهذه بعض جوانب التفضيل العام بين أصحاب النبي ﷺ.

لكن ثَمَّ تفضيل خاص بالأعيان، كالعشرة المبشرين بالجنة، فعن سَعِيدَ بْنَ زَيْدٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «عَشْرَةٌ فِي الْجَنَّةِ: أَبُو بَكْرٍ فِي الْجَنَّةِ، وَعُمَرُ فِي الْجَنَّةِ، وَعَلِيٌّ فِي الْجَنَّةِ، وَعُثْمَانُ فِي الْجَنَّةِ، وَالزُّبَيْرُ فِي الْجَنَّةِ، وَطَلْحَةُ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، يَعْنِي: ابْنَ الْجَرَّاحِ، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ»، فَعَدَّ هَؤُلَاءِ التِّسْعَةَ، فَقَالَ الْقَوْمُ: نَنْشُدُكَ بِاللَّهِ يَا أَبَا الْأَعْوَرِ، أَنْتَ الْعَاشِرُ؟ قَالَ: إِذْ نَاشَدْتُمُونِي بِاللَّهِ: أَبُو الْأَعْوَرِ فِي الْجَنَّةِ)(٣).

(١) أخرجه البخاري: رقم (٣٠٨١)، ومسلم: رقم (٢٤٩٤)، من حديث عليّ رضي الله عنه.
(٢) أخرجه مسلم: رقم (٢٤٩٦).
(٣) أخرجه أحمد في «فضائل الصحابة»: (١/ ١١٤)، وفي «المسند»: رقم (١٦٢٩)، =

فهؤلاء هم العشرة المبشرين الذين شهد لهم النبي ﷺ، فأهل السنة والجماعة يشهدون لهم بها، وجمعيهم من المهاجرين. فأما الخلفاء الأربعة فقد تقدم ذكر طرف من فضائلهم، وأما بقية العشرة، فسيرهم العطرة مدونة في كتب أهل العلم؛ كالإصابة في معرفة الصحابة، وأُسد الغابة، وسير أعلام النبلاء، فإنه قدمهم بالذكر، والبداية والنهاية، وغيرها، من مصنفات المتقدمين والمتأخرين.

وقد بشر النبي ﷺ غيرهم بالجنة، كثابت بن قيس بن شماس، وعبد اللَّه بن سلام، وبلال بن رباح، وآخرين، رضي الله عنهم.

❁ ❁ ❁

= وأبو داود: رقم (٤٦٥٠)، والترمذي: رقم (٣٧٤٨)، وابن ماجه: رقم (١٣٣)، وصححه الألباني.

أمهات المؤمنين

قوله: ١٠١- (وَمَنْ أَحْسَنَ القَوْلَ فِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّه ﷺ، وأَزْوَاجِهِ الطَّاهِرَاتِ مِنْ كُلِّ دَنَسٍ، وَذُرِّيَّاتهِ المقدسينَ مِنْ كُلِّ رِجْسٍ؛ فَقَدْ بَرِئَ مِنَ النِّفَاقِ):

أزواج النبي ﷺ أمهات المؤمنين، كما قال اللَّه تعالىٰ: ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦]، قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (أَيْ: فِي الْحُرْمَةِ وَالِاحْتِرَام، وَالْإِكْرَام وَالتَّوْقِيرِ وَالْإِعْظَام، وَلَكِنْ لَا تَجُوزُ الْخَلْوَةُ بِهِنَّ، وَلَا يَنْتَشِرُ التَّحْرِيمُ إِلَىٰ بَنَاتِهِنَّ وَأَخَوَاتِهِنَّ بِالْإِجْمَاعِ)(١)، ولا ريب أن أزواج النبي ﷺ من أهل البيت، خلافًا للروافض الذين يخرجونهن، أو بعضهن، من مسمىٰ أهل البيت! وقد قال اللَّه تعالىٰ في سياق خطاب نساء النبي ﷺ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣].

وأفضلهن خديجة وعائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا؛ فخديجة بنت خويلد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا أول من أسلم من الناس، وكانت له ردءًا وسندًا، فكان النبي ﷺ يأوي إليها، وكانت ترفده بمالها، وتواسيه بنفسها، وقصتها في «بدء الوحي» مشهورة معروفة، كما أنها أم أولاده، سوىٰ إبراهيم؛ فجعل اللَّه له منها ذرية، وبشرها بالجنة؛ فعن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: (أَتَىٰ جِبْرِيلُ النَّبِيَّ ﷺ، فقال: يا رسول اللَّه! هَذِهِ خَدِيجَةُ قَدْ أَتَتْكَ، مَعَهَا إِنَاءٌ فِيهِ إِدَامٌ، أَوْ طَعَامٌ أَوْ شَرَابٌ، فَإِذَا هِيَ أَتَتْكَ فَاقْرَأْ

(١) «تفسير القرآن العظيم»: (٦/ ٣٨٠).

عليها السلام مِنْ رَبِّهَا، وَمِنِّي، وَبَشِّرْهَا بِبَيْتٍ فِي الْجَنَّةِ مِنْ قَصَبٍ، لَا صَخَبَ فِيهِ وَلَا نَصَبَ)(١)، وقال: «خَيْرُ نِسَائِهَا مَرْيَمُ، وَخَيْرُ نِسَائِهَا خَدِيجَةُ»(٢)، وقد توفيت رحمها اللَّه في آخر العهد المكي، وحزن عليها النبي ﷺ حزنًا شديدًا، وكان يتأثر لذكراها، ويكرم صويحباتها، ويحتفي بهن، ويهدي إليهن؛ حفظًا لحقها، ووفاء لها؛ فعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: (اسْتَأْذَنَتْ هَالَةُ بِنْتُ خُوَيْلِدٍ، أُخْتُ خَدِيجَةَ، عَلَىٰ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَعَرَفَ اسْتِئْذَانَ خَدِيجَةَ، فَارْتَاعَ لِذَلِكَ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ هَالَةَ»! قَالَتْ: فَغِرْتُ، فَقُلْتُ: مَا تَذْكُرُ مِنْ عَجُوزٍ مِنْ عَجَائِزِ قُرَيْشٍ، حَمْرَاءِ الشِّدْقَيْنِ، هَلَكَتْ فِي الدَّهْرِ، قَدْ أَبْدَلَكَ اللَّهُ خَيْرًا مِنْهَا)(٣).

وكذلك عائشة أم المؤمنين، الصديقة بنت الصديق رضي الله عنها، قال عنها النبي ﷺ: «وَإِنَّ فَضْلَ عَائِشَةَ عَلَىٰ النِّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَىٰ سَائِرِ الطَّعَامِ»(٤)، كانت حِبَّ رسول اللَّه ﷺ في حياته؛ ولم يتزوج بكرًا سواها، يشتاق إلىٰ يومها، ويأنس بها، ويمازحها، ويسابقها؛ جعلها اللَّه مستراحًا لفؤاده، وكانت فتاةً ذكيةً نابهةً، تحفظ عن رسول اللَّه ﷺ ما يصدر عنه، من قول أو فعل؛ فلذلك كثرت روايتها، مقارنة ببقية أمهات المؤمنين، فحفظ اللَّه تعالىٰ سنة نبيه ﷺ البيتيّة، التي لا يطلع عليها آحاد الناس، بأمهات المؤمنين؛ وخصوصًا عائشة رضي الله عنها، وظلت تحظىٰ بهذه المنزلة لدىٰ رسول اللَّه ﷺ حتىٰ مرّضته، وتوفي ورأسه في حجرها، بين حاقنتها

(١) أخرجه البخاري: رقم (٣٨٢٠)، ومسلم: رقم (٢٤٣٢).
(٢) أخرجه البخاري: رقم (٣٨١٥)، ومسلم: رقم (٢٤٣٠).
(٣) أخرجه البخاري: رقم (٣٨٢١)، ومسلم: رقم (٢٤٣٧).
(٤) أخرجه البخاري: رقم (٣٤١١)، ومسلم: (٢٤٣١)، من حديث أبي موسىٰ رضي الله عنه.

وذاقتها، قالت رضي الله عنها: (دَخَلَ عَلَيَّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَبِيَدِهِ السِّوَاكُ، وَأَنَا مُسْنِدَةٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَرَأَيْتُهُ يَنْظُرُ إِلَيْهِ، وَعَرَفْتُ أَنَّهُ يُحِبُّ السِّوَاكَ، فَقُلْتُ: آخُذُهُ لَكَ؟ فَأَشَارَ بِرَأْسِهِ: «أَنْ نَعَمْ»، فَتَنَاوَلْتُهُ، فَاشْتَدَّ عَلَيْهِ، وَقُلْتُ: أُلَيِّنُهُ لَكَ؟ فَأَشَارَ بِرَأْسِهِ: «أَنْ نَعَمْ»، فَلَيَّنْتُهُ، فَأَمَرَّهُ، وَبَيْنَ يَدَيْهِ رَكْوَةٌ أَوْ عُلْبَةٌ -يَشُكُّ عُمَرُ- فِيهَا مَاءٌ، فَجَعَلَ يُدْخِلُ يَدَيْهِ فِي المَاءِ فَيَمْسَحُ بِهِمَا وَجْهَهُ، يَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، إِنَّ لِلْمَوْتِ سَكَرَاتٍ»، ثُمَّ نَصَبَ يَدَهُ، فَجَعَلَ يَقُولُ: «فِي الرَّفِيقِ الأَعْلَىٰ»، حَتَّىٰ قُبِضَ، وَمَالَتْ يَدُهُ)[١]؛ فكانت عائشة آخر العهد به رضي الله عنها، ومناقبها كثيرة في كتب التاريخ والسيرة.

وكذلك بقية أمهات المؤمنين، وهن:

- سودة بنت زمعة العامرية القرشية رضي الله عنها، تزوجها النبي ﷺ، بعد خديجة، وهو بمكة، توفيت سنة خمس وخمسين.

- حفصة بنت عمر بن الخطاب رضي الله عنها، تزوجها النبي ﷺ سنة ثلاث، توفيت سنة خمس وأربعين.

- زينب بنت جحش الأسدية القرشية رضي الله عنها، توفيت سنة عشرين.

- هند بنت أمية المخزومية، أم سلمة رضي الله عنها، تزوجها النبي ﷺ سنة أربع، وعاشت بعده ستين سنة، توفيت سنة اثنتين وستين.

- رملة بنت أبي سفيان الأموية، أم حبيبة رضي الله عنها، توفيت سنة اثنتين أو أربع وأربعين.

- صفية بنت حيي بن أخطب الإسرائيلية رضي الله عنها، تزوجها النبي ﷺ بعد خيبر، توفيت في خلافة معاوية رضي الله عنه.

---

(١) أخرجه البخاري: رقم (٤٤٤٩).

- ميمونة بنت الحارث الهلالية رضي الله عنها، تزوجها النبي ﷺ بسرف سنة سبع، توفيت سنة إحدىٰ وخمسين.

- جويرية بنت الحارث الخزاعية رضي الله عنها، تزوجها النبي ﷺ بعد غزوة المريسيع، توفيت سنة خمسين.

- زينب بنت خزيمة الهلالية رضي الله عنها، تزوجها النبي ﷺ في السنة الثالثة للهجرة، ولم تلبث معه إلا يسيرًا، ثم توفيت سنة أربع.

• قوله: (الطَّاهِرَاتِ مِنْ كُلِّ دَنَسٍ): قد طهرهن اللَّه في كتابه بقوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، وفي عبارة المصنف رحمه الله إشارة إلىٰ أن من نال منهن، أو قذفهن، فإنه يبوء بالخسران والكفران، لا سيما الصديقة بنت الصديق، فقد برأها اللَّه من فوق سبع سماوات بقرآن يتلىٰ إلىٰ يوم القيامة، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ لِكُلِّ ٱمْرِيٍٕ مِّنْهُم مَّا ٱكْتَسَبَ مِنَ ٱلْإِثْمِ وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١١].

• قوله: (وَذُرِّيَّاتِهِ المقدسينَ مِنْ كُلِّ رِجْسٍ): ذرية النبي ﷺ منحصرة في نسل فاطمة، وهم بنو علي: الحسن والحسين، رضي اللَّه عنهم أجمعين، ونسلهما من الحسنيين أو الحسينين، فتجب مودتهم وموالاتهم، ومحبتهم، لقرابتهم من رسول اللَّه ﷺ.

أما أهل البيت فأوسع من ذلك، فعن زيد بن أرقم رضي الله عنه، قال: (قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا فِينَا خَطِيبًا، بِمَاءٍ يُدْعَىٰ خُمًّا، بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَىٰ عَلَيْهِ، وَوَعَظَ وَذَكَّرَ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، أَلَا أَيُّهَا النَّاسُ، فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ يُوشِكُ أَنْ يَأْتِيَ رَسُولُ رَبِّي فَأُجِيبَ، وَأَنَا تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ: أَوَّلُهُمَا

كِتَابُ اللَّهِ، فِيهِ الْهُدَىٰ وَالنُّورُ، فَخُذُوا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَاسْتَمْسِكُوا بِهِ»، فَحَثَّ عَلَىٰ كِتَابِ اللَّهِ وَرَغَّبَ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: «وَأَهْلُ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ اللَّهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ اللَّهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ اللَّهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي». فَقَالَ لَهُ حُصَيْنٌ: وَمَنْ أَهْلُ بَيْتِهِ يَا زَيْدُ؟ أَلَيْسَ نِسَاؤُهُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ؟ قَالَ: نِسَاؤُهُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، وَلَكِنْ أَهْلُ بَيْتِهِ مَنْ حُرِمَ الصَّدَقَةَ بَعْدَهُ، قَالَ: وَمَنْ هُمْ؟ قَالَ: هُمْ آلُ عَلِيٍّ، وَآلُ عَقِيلٍ، وَآلُ جَعْفَرٍ، وَآلُ عَبَّاسٍ. قَالَ: كُلُّ هَؤُلَاءِ حُرِمَ الصَّدَقَةَ؟ قَالَ: نَعَمْ)[١]؛ فهم أربعة بيوت. وألحق الفقهاء بهم بنو المطلب، لقول النبي ﷺ: «إِنَّمَا بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ شَيْءٌ وَاحِدٌ»[٢].

---

(١) أخرجه مسلم: رقم (٢٤٠٨).
(٢) أخرجه البخاري: رقم (٣٥٠٢).

السلف الصالح والأولياء

قوله: ١٠٢- (وعُلماءُ السَّلَفِ، مِنَ السَّابِقِينَ، وَمَنْ بعْدَهُم مِنَ التَّابِعِينَ -أَهْلُ الخَبرِ والأثَرِ، وأَهْلُ الفِقْهِ والنَّظَرِ- لا يُذكَرُونَ إلَّا بِالجَمِيلِ، وَمَنْ ذَكَرُهُم بِسُوءٍ فَهُوَ عَلىٰ غَيْرِ السَّبِيلِ):

هذا من تتمة مباحث العقيدة، وهو ما يتعلق بحق سلف الأمة علىٰ خلفها؛ ذلك أن اللَّه تعالىٰ جعل أمة محمد ﷺ وشيجة واحدة، وجعل آخرهم يستغفر لأولهم ويدعو لهم، كما قال: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ﴾ [الحشر: ١٠].

والسلف: هم أهل القرون الثلاثة الفاضلة، فعَنْ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»(١).

وعن عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ رضي الله عنهما، قَالَ: قال النبي ﷺ: «إِنَّ خَيْرَكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ». قَالَ عِمْرَانُ: فَلَا أَدْرِي أَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ قَرْنِهِ، مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً(٢).

• قوله: (أَهْلُ الخَبرِ والأثَرِ، وأَهْلُ الفِقْهِ والنَّظَرِ): يشير المصنف رحمه الله إلىٰ أن علماء السلف علىٰ ضربين:

(١) أخرجه البخاري: رقم (٢٦٥٢)، ومسلم: رقم (٢٥٣٣).
(٢) أخرجه البخاري: رقم (٢٦٥١)، ومسلم: رقم (٢٥٣٥)، وهذا لفظ مسلم.

الأول: المحدثون: أهل الخبر والأثر: الذين اشتغلوا بالرواية، وتحمل الآثار وأدائها، وتُعْرف بمدرسة «أهل الحديث»، وقد نشأت في الحجاز، ومن أعلامها الإمام مالك بن أنس رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقد رسمت الكلمة في المطبوعات (أهل الخير)، ويظهر لي أن ذلك تصحيف، وأن صوابها (الخبر) بدليل المقابلة مع ما بعدها. فلا وجه لتخصيص الطائفة الأولىٰ بالخير دون الثانية، فكلهم علىٰ خير.

الثاني: الفقهاء: أهل الفقه والنظر: الذين اشتغلوا بتنزيل الأحكام علىٰ الوقائع، والكلام في النوازل، وتُعْرف بمدرسة «أهل الرأي»، وقد نشأت في العراق، ومن أعلامها الإمام أبو حنيفة النعمان رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وهذا التنوع في المشارب والمهام من حكمة اللَّه، فقد وزع اللَّه تعالىٰ الفضائل والكمالات علىٰ أهل الإسلام، فبعضهم ينبغ في الحفظ والرواية، وبعضهم ينبغ في الفقه والدراية، وبعضهم يجمع اللَّه له الحسنيين.

وعَنْ أَبِي مُوسَىٰ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «إِنَّ مَثَلَ مَا بَعَثَنِيَ اللَّهُ بِهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنَ الْهُدَىٰ، وَالْعِلْمِ، كَمَثَلِ غَيْثٍ أَصَابَ أَرْضًا، فَكَانَتْ مِنْهَا طَائِفَةٌ طَيِّبَةٌ، قَبِلَتِ الْمَاءَ، فَأَنْبَتَتِ الْكَلَأَ وَالْعُشْبَ الْكَثِيرَ، وَكَانَ مِنْهَا أَجَادِبُ أَمْسَكَتِ الْمَاءَ، فَنَفَعَ اللَّهُ بِهَا النَّاسَ، فَشَرِبُوا مِنْهَا وَسَقَوْا وَرَعَوْا، وَأَصَابَ طَائِفَةً مِنْهَا أُخْرَىٰ، إِنَّمَا هِيَ قِيعَانٌ، لَا تُمْسِكُ مَاءً، وَلَا تُنْبِتُ كَلَأً، فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ فَقُهَ فِي دِينِ اللَّهِ، وَنَفَعَهُ بِمَا بَعَثَنِيَ اللَّهُ بِهِ، فَعَلِمَ وَعَلَّمَ، وَمَثَلُ مَنْ لَمْ يَرْفَعْ بِذَلِكَ رَأْسًا، وَلَمْ يَقْبَلْ هُدَىٰ اللَّهِ الَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ»(١).

فهذا تمثيل بديع لأحوال الناس حيال ما بعث اللَّه به محمدًا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من

(١) أخرجه مسلم: رقم (٢٢٨٢).

الهدىٰ والعلم:

الحال الأولىٰ: الطائفة الطيبة، التي إذا نزل عليها ماء السماء، قبلت الماء، فأنبتت الكلأ والعشب الكثير، واستحالت جنة خضراء، ويقابلها، في هذه الأمة، أهل الرواية والدراية، الذين حفظوا السنن والآثار، وفقهوها ونزلوها علىٰ المسائل الحادثة، فنفعوا وانتفعوا؛ فينطبق عليهم قوله آخر الحديث: «**مَنْ فَقُهَ فِي دِينِ اللَّهِ، وَنَفَعَهُ بِمَا بَعَثَنِيَ اللَّهُ بِهِ، فَعَلِمَ وَعَلَّمَ**»، كحال الأئمة الأربعة، وكبار المحدثين.

الحال الثانية: الأجادب، وهي الحياض الواسعة التي يجتمع فيها ماء السماء فتحفظه، لكن ليس من شأنها الإنبات، فيردها الناس فيشربون منها ويستقون، ويقابلها، في هذه الأمة، أهل الرواية، الذين تجردوا للتحمل والأداء، وحسب، ولم يشتغلوا بالفقه، غير أنهم أدوها إلىٰ من يشتغل به؛ فعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، قَالَ: قال رسولُ اللَّه ﷺ: «**نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا، فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَهُ، فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَىٰ مِنْ سَامِعٍ**»[(١)].

وعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه، قَالَ: قال رسولُ اللَّه ﷺ: «**نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا، فَحَفِظَهُ حَتَّىٰ يُبَلِّغَهُ غَيْرَهُ، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَىٰ مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ**»[(٢)]، ولهذا قال ﷺ: «**بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً**»[(٣)]؛ فينطبق

(١) أخرجه الترمذي: رقم (٢٦٥٧)، وابن ماجه: رقم (٢٣٢)، وابن حبان: رقم (٦٦)، وصححه الألباني: انظر «صحيح الجامع»: رقم (٦٧٦٤)، و«صحيح الترغيب والترهيب»: رقم (٨٩).

(٢) أخرجه الترمذي: رقم (٢٦٥٦)، وأبو داود: رقم (٣٦٦٠)، وابن ماجه: رقم (٢٣٠)، وأحمد: رقم (٢١٦٣٠)، وصححه الألباني، انظر: «صحيح الجامع»: (٦٧٦٣)، و«السلسلة الصحيحة»: (٤٠٤).

(٣) أخرجه البخاري: رقم (٣٤٦١)، من حديث عبد اللَّه بن عمرو رضي الله عنهما.

عليهم وصف النبي ﷺ، في آخر الحديث: «وَمَثَلُ مَنْ لَمْ يَرْفَعْ بِذَلِكَ رَأْسًا»، فلم يشتهر كثير منهم بفتيا أو تصنيف، واكتفوا رحمهم اللَّه، وجزاهم عن أمة محمد خيرًا، بالنقل والرواية.

الحال الثالثة: القيعان، التي لا تمسك ماء ولا تُنبت كلأ، إذا نزل ماء السماء سحَّ عنها يمنة ويسرة، ويقابلها، في هذه الأمة، الطغام من أهل الغفلة، عبدة الدرهم والدينار، والخميصة والخميلة، الذين لا هم لهم إلا بطونهم وفروجهم، ولعاعة الدنيا، ولا يبالون بالعلم والتعلم، وينطبق عليهم وصف النبي ﷺ، في آخر الحديث: «وَلَمْ يَقْبَلْ هُدَىٰ اللَّهِ الَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ».

• قوله: (لا يُذكَرُونَ إلَّا بِالجَمِيلِ، وَمَنْ ذَكَرُهُم بِسُوءٍ فَهُوَ عَلىٰ غَيْرِ السَّبِيلِ): هذا من أدب أهل السنة والجماعة؛ فإن ألسنتهم عفيفة عن الوقيعة، والتخوض في أعراض العلماء، والتنابز بألقاب السوء، وإنما يسلك هذا المسلك الشائن أهل الأهواء والبدع، الذين أعيتهم الحجة، ولم يسعفهم الدليل، فاستعاضوا عنه بالمهاترات والشتائم، وما أحسن ما قال ابن عساكر رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَاعْلَم، يَا أخي، وفقنَا اللَّه، وَإِيَّاك، لمرضاته، وجَعَلنا مِمَّن يخشاه ويتقيه حق تُقَاته، إن لُحُوم الْعلمَاء، رَحْمَة اللَّه عَلَيْهِم، مَسْمُومَة وَعَادَة اللَّه فِي هتك أَسْتَار منتقصيهم مَعْلُومَة؛ لِأَن الوقيعة فيهم بِمَا هم مِنْهُ بَرَاء أمره عَظِيم، والتنَاول لأعراضهم بالزور والافتراء مرتع وخيم، والاختلاق علىٰ من اخْتَارَهُ اللَّه مِنْهُم لنعش الْعلم خلق ذميم، والاقتداء بِمَا مدح اللَّه بِهِ قَول المتبعين من الاسْتِغْفَار لمن سبقهمْ وصف كريم، إِذْ قَالَ مثنيًا عَلَيْهِم فِي كِتَابه، وَهُوَ بمكارم الْأَخْلَاق وضدها عليم: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠]، والارتكاب لنهي

النَّبي ﷺ عَن الاغتياب وَسَب الْأَمْوَات جسيم، ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣](١).

قوله: ١٠٣- (وَلَا نُفَضِّلُ أَحَدًا مِنَ الأَوْلِيَاءِ عَلَىٰ أَحَدٍ مِنَ الأَنْبِيَاءِ، عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، ونقولُ: نَبِيٌّ وَاحِدٌ أَفْضَلُ مِنْ جَمِيعِ الأَوْلِيَاءِ):

في هذا إشارة إلىٰ مذهب زنادقة الاتحادية، وغلاة الصوفية القائلين بوحدة الوجود والحلول، ونحوها من المذاهب الرَدِيّة؛ فإن هؤلاء القوم تاقت نفوسهم إلىٰ مراتب لا يستحقونها، وسعوا للوصول إلىٰ النبوة بالمجاهدة والرياضة، وأنّىٰ لهم! ذلك أن النبوة والرسالة فضل اللَّه يؤتيه من يشاء قال تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، وقال: ﴿ٱللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [الحج: ٧٥]، وقال: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ۝٣١ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الزخرف: ٣١، ٣٢]؛ فهؤلاء قوم تشبعوا بما لم يُعطوا، فصاروا كلابس ثوبي زور، فلما حيل بينهم وبين ما يشتهون بختم النبوة بمحمد ﷺ، زعموا أن رتبة الولاية أعلىٰ من رتبة النبوة، حتىٰ قال ابن عربي الطائي الأندلسي، الصوفي الزنديق:

مقام النبوة في برزخ ... فويق الرسول ودون الولي

وزعموا أن خاتم الأولياء أفضل من خاتم الأنبياء، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (لَفْظُ «خَاتَم الْأَوْلِيَاءِ» لَفْظٌ بَاطِلٌ لَا أَصْلَ لَهُ، وَأَوَّلُ مَنْ ذَكَرَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، الْحَكِيمُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَدْ انْتَحَلَهُ طَائِفَةٌ؛ كُلٌّ مِنْهُمْ يَدَّعِي أَنَّهُ خَاتَمُ الْأَوْلِيَاءِ: كَابْنِ حموية، وَابْنِ عَرَبِيٍّ، وَبَعْضِ الشُّيُوخِ الضَّالِّينَ

(١) «تبيين كذب المفتري فيما نسب إلىٰ الأشعري»: (ص: ٢٩).

بِدِمَشْقَ وَغَيْرِهَا، وَكُلٌّ مِنْهُمْ يَدَّعِي أَنَّهُ أَفْضَلُ مِنَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ، إِلَىٰ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْكُفْرِ وَالْبُهْتَانِ، وَكُلُّ ذَلِكَ طَمَعًا فِي رِيَاسَةِ خَاتَمِ الْأَوْلِيَاءِ، لَمَّا فَاتَتْهُمْ رِيَاسَةُ خَاتَمِ الْأَنْبِيَاءِ، وَقَدْ غَلِطُوا؛ فَإِنَّ خَاتَمَ الْأَنْبِيَاءِ إِنَّمَا كَانَ أَفْضَلَهُمْ لِلْأَدِلَّةِ الدَّالَّةِ عَلَىٰ ذَلِكَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ خَاتَمُ الْأَوْلِيَاءِ؛ فَإِنَّ أَفْضَلَ أَوْلِيَاءِ هَذِهِ الْأُمَّةِ السَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ، مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، وَخَيْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه، ثُمَّ عُمَرُ رضي الله عنه، ثُمَّ عُثْمَانُ رضي الله عنه، ثُمَّ عَلِيٌّ رضي الله عنه، وَخَيْرُ قُرُونِهَا الْقَرْنُ الَّذِي بُعِثَ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، وَخَاتَمُ الْأَوْلِيَاءِ فِي الْحَقِيقَةِ: آخِرُ مُؤْمِنٍ تَقِيٍّ يَكُونُ فِي النَّاسِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِخَيْرِ الْأَوْلِيَاءِ، وَلَا أَفْضَلِهِمْ، بَلْ خَيْرُهُمْ وَأَفْضَلُهُمْ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رضي الله عنه، ثُمَّ عُمَرُ، اللَّذَانِ مَا طَلَعَتْ شَمْسٌ وَلَا غَرَبَتْ عَلَىٰ أَحَدٍ، بَعْدَ النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ، أَفْضَلَ مِنْهُمَا)[١].

وهكذا متأخروهم، فإن فرقة التيجانية تزعم أن «صلاة الفاتح لما أُغلق»، وهي عبارة عن ثلاثة أسطر أو أربعة اصطنعوها، أفضل من القرآن ستة آلاف مرة! ونحو هذه التخاريف والتهاويل والدعاوىٰ العريضة التي يتلاعبون بها بعقول العامة والجهلة والسذج، ويجرونهم معهم إلىٰ الغواية والضلال، فيوردونهم النار، وبئس الورد المورود.

قوله: ١٠٤- (وَنُؤْمِنُ بِمَا جَاءَ مِنْ كَرَامَاتِهِم، وَصَحَّ عَنِ الثِّقَاتِ مِنْ رِوَايَاتِهِم):

• قوله: (وَنُؤْمِنُ بِمَا جَاءَ مِنْ كَرَامَاتِهِم): أهل السنة والجماعة يقرون

(١) «مجموع الفتاوىٰ»: (١١/ ٤٤٤).

بكرامات الأولياء، والولي: هو المؤمن التقي، قال تعالىٰ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٦٢ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦٢، ٦٣]، وفي الحديث القدسي: (مَنْ عَادَىٰ لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِليَّ مِمَّا افْتَرَضْتُهُ عَلَيْهِ، وَلَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّىٰ أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَإِنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنْ اسْتَعَاذَنِي لَأُعِيذَنَّهُ، وَمَا تَرَدَّدْتُ فِي شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَنْ نَفْسِ الْمُؤْمِنِ؛ يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَأَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ)(١).

والكرامة: أمر خارق للعادة، يُجريه اللَّه تعالىٰ علىٰ يد عبد صالح، إما لحاجته الخاصة، وإما لحاجة الناس العامة، وتكون دليلًا علىٰ ولايته، ودليلًا علىٰ صحة نبوة النبي الذي اتبعه؛ فإنه لولا اتباعه إياه ما نالها.

ويؤمن أهل السنة والجماعة بكرامات الأولياء، وقد وقعت الكرامات للمتقدمين من الأمم السابقة، كمريم رضي الله عنها، والفتية أصحاب الكهف، ووقعت للسابقين من هذه الأمة، من الصحابة والتابعين، وهي باقية فيها، كما سيجري للمهدي في آخر الزمان.

والكرامات نوعان:

النوع الأول: في العلوم والمكاشفات: فيجلي اللَّه تعالىٰ لبعض أوليائه علومًا لا تُدرك بالوسائل المعتادة، ويكشف لهم بعض المخفيات، كإخبار أبي بكر الصديق رضي الله عنه أن الذي في بطن امرأته أنثىٰ، فكان كذلك؛ فعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: (أَنَّ أَبَاهَا نَحَلَهَا جُذَاذَ عِشْرِينَ وَسْقًا مِنْ مَالِهِ، فَلَمَّا حَضَرَتْهُ

(١) أخرجه البخاري: رقم (٦٥٠٢).

الْوَفَاةُ جَلَسَ فَتَشَهَّدَ، وَحَمِدَ اللَّهَ تَعَالَىٰ وَأَثْنَىٰ عَلَيْهِ، وَقَالَ: أَمَّا بَعْدُ، يَا بُنَيَّةُ، فَإِنَّ أَحَبَّ النَّاسِ إِلَيَّ غِنًىٰ بَعْدِي لَأَنْتِ، وَإِنَّ أَعَزَّ النَّاسِ عَلَيَّ فَقْرًا بَعْدِي أَنْتِ، وَإِنِّي كُنْتُ نَحَلْتُكِ جُذَاذَ عِشْرِينَ وَسْقًا مِنْ مَالِي فَوَدِدْتُ أَنَّكِ كُنْتِ جَذَذْتِيهِ وَحُزْتِيهِ، وَإِنَّمَا هُوَ مَالُ الْوَارِثِ، وَإِنَّمَا هُمَا أَخَوَاكِ وَأُخْتَاكِ، قُلْتُ: هَذَا أَخَوَايَ، فَمَنْ أُخْتَايَ؟ قَالَ: ذُو بَطْنِ بِنْتِ خَارِجَةَ فَإِنِّي أَظُنُّهَا جَارِيَةً)[1].

وكاطِّلاع عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ علىٰ جند من المسلمين، بأرض العراق، عليهم سارية بن زنيم، وقد كاد أن يحاط بهم؛ فعَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، خَطَبَ يَوْمًا بِالْمَدِينَةِ فَقَالَ: (يَا سَارِيَةُ بْنَ زَنِيمٍ، الْجَبَلَ، مَنِ اسْتَرْعَىٰ الذِّئْبَ فَقَدْ ظَلَمَ، قَالَ: فَقِيلَ لَهُ: تَذْكُرُ سَارِيَةَ، وَسَارِيَةُ بِالْعِرَاقِ؟ . . . فَلَمْ يَلْبَثْ إِلَّا يَسِيرًا حَتَّىٰ قَدِمَ سَارِيَةُ، فَقَالَ: سَمِعْتُ صَوْتَ عُمَرَ فَصَعِدْتُ الْجَبَلَ)[2].

النوع الثاني: في القدرة والتأثيرات: بتسخير بعض الأمور لهم، وتمكينهم بما لم تجر به العادة المطردة من الأفعال، ومن أمثلة ذلك: ما وقع للعلاء بن الحضرمي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عند فتح البحرين؛ فعَنْ أَبِي السَّلِيلِ ضُرَيْبِ بْنِ نُفَيْرٍ، قَالَ: (كُنْتُ مُرَافِقًا لِلْعَلَاءِ بْنِ الْحَضْرَمِيِّ، حِينَ بُعِثَ إِلَىٰ الْبَحْرَيْنِ، فَسَلَكْنَا مَفَازَةً فَعَطِشْنَا عَطَشًا شَدِيدًا، حَتَّىٰ خَشِينَا عَلَىٰ أَنْفُسِنَا الْهَلَاكَ، وَمَا نَدْرِي مَا مَسَافَةُ الْأَرْضِ، فَذُكِرَ ذَلِكَ لَهُ، فَنَزَلَ، فَصَلَّىٰ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: يَا حَلِيمُ، يَا عَلِيمُ، يَا عَلِيُّ، يَا عَظِيمُ، اسْقِنَا، قَالَ: فَإِذَا نَحْنُ بِسَحَابَةٍ، كَأَنَّهَا جَنَاحُ طَائِرٍ، قَدْ أَظَلَّتْنَا، حَتَّىٰ أَتَيْنَا عَلَىٰ خَلِيجٍ مِنَ الْبَحْرِ، مَا خِيضَ قَبْلَ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَلَا خِيضَ بَعْدَهُ، فَالْتَمَسْنَا سُفُنًا فَلَمْ نَجِدْ، فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لَهُ، فَصَلَّىٰ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: يَا حَلِيمُ، يَا عَلِيمُ، يَا عَظِيمُ،

(١) «كرامات الأولياء من شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للالكائي: (٩/ ١٢٣).
(٢) «كرامات الأولياء من شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للالكائي: (٩/ ١٢٨).

أَجْرِنَا، ثُمَّ أَخَذَ بِعِنَانِ فَرَسِهِ، ثُمَّ قَالَ: جُوزُوا بِاسْمِ اللَّهِ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَمَشَيْنَا عَلَىٰ الْمَاءِ، فَوَاللَّهِ، مَا ابْتَلَّتْ قَدَمٌ، وَلَا خُفُّ بَعِيرٍ، وَلَا حَافِرُ دَابَّةٍ، وَكَانَ الْجَيْشُ أَرْبَعَةَ آلَافٍ، فَلَمَّا جُزْنَا قَالَ: هَلْ تَفْقِدُونَ شَيْئًا؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: فَأَتَيْنَا الْبَحْرَيْنِ، فَافْتَتَحَهَا وَأَقَامَ بِهَا سَنَةً، ثُمَّ مَاتَ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ)[(١)].

وقد أفرد الإمام أبي القاسم اللالكائي رَحِمَهُ اللَّهُ جزءًا من ديوانه الحافل (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة) في حكاية كرامات الأولياء، وذكر عشرات الأمثلة.

• قوله: (وَصَحَّ عَنِ الثِّقَاتِ مِنْ رِوَايَاتِهِم): اشترط المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ للإيمان بالكرامات صحة النقل؛ وذلك أن دعوىٰ الكرامة باتت أداةً للأفاكين للتغرير بالعامة والجاهلين، فقد جرىٰ في هذا الباب من الدعاوىٰ العريضة، عند المتصوفة، ما هو كذب محض وافتراء، ومن قرأ في «طبقات الشعراني» أصابه الغثيان من نسبة الكرامات لأقوام من الفجار، الذين لا يستحون ولا يرعوون، ويغشون المحرمات، ويشربون الخمور، ويقعون في الزنا واللواط وإتيان البهائم، ويدعون أنهم أصحاب كرامات!

والناس في باب الكرامات طرفان ووسط:

الطرف الأول: الصوفية: الذين فتحوا الباب علىٰ مصراعيه، ونحلوها من هب ودب، ومشىٰ ودرج، من صنوف الممخرقين والفسقة والأفاكين، ونسجوا خيوط العنكبوت، من الخيالات الكاذبة كسراب بقيعة.

الطرف الثاني: المعتزلة: أنكروا الكرامات، وشبهتهم في هذا: أنه لو وقعت الكرامة لما أمكن التمييز بين النبي والولي، ولا بين الولي والساحر!

(١) «كرامات الأولياء من شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للالكائي: (٩/ ١٦٢).

والجواب عن هذا: أما التمييز بين النبي والولي فأمر سهل، لأن الولي لا يدعي النبوة، بل لا يدعي الولاية؛ الولي للَّه حقًّا يزري علىٰ نفسه، ويتهمها بالتقصير؛ فإذا رأيت من يدعي الولاية فاعلم أنه كاذب؛ فزال الالتباس.

وأما التباس الولي بالساحر فأشد بُعدًا، لأن بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان بُعْدَ المشرقين، وكل عاقل يميز بين أولياء الرحمن، وما يكون عليهم من السكينة، والهدىٰ والاتباع، والإخلاص، وبين أولياء الشيطان، الذين بضاعتهم الكذب، والفسق والفجور، والدعاوىٰ العريضة؛ فالسحرة أهل كذب وبهتان، وزور وطغيان، يعرفهم الناس بفتنتهم، ويتقون شرهم، ويبغضونهم، بخلاف الأولياء الصالحين أهل التقىٰ والصدق، والعفاف والإحسان إلىٰ الخلق؛ فلا يمكن أن يلتبس ساحر بوَلي، ولا يجوز أن تُبطَل الولاية والكرامة بمثل هذه الشبهات العقلية.

الوسط: أهل السنة والجماعة: فقد أثبتوا الكرامة لمستحقيها من عباد اللَّه الصالحين، وليس من شرط الولاية حصول كرامة خاصة، وأعظم كرامة تقوىٰ اللَّه، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣].

❁ ❁ ❁

الدين والطريقة

قوله: ١٠٥- (وَدِينُ اللَّه، في الأرضِ وَالسَّماءِ، وَاحِدٌ، وهُو دينُ الإسْلَامِ، قال اللَّه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وقال تعالىٰ: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]).

الدين: قال ابن فارس: («دَيَنَ»: الدَّالُ وَالْيَاءُ وَالنُّونُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، إِلَيْهِ يَرْجِعُ فُرُوعُهُ كُلُّهَا. وَهُوَ جِنْسٌ مِنَ الِانْقِيَادِ، وَالذُّلِّ. فَالدِّينُ: الطَّاعَةُ، يُقَالُ دَانَ لَهُ يَدِينُ دِينًا، إِذَا أَصْحَبَ وَانْقَادَ وَطَاعَ. وَقَوْمٌ دِينٌ، أَيْ مُطِيعُونَ مُنْقَادُونَ)(١)؛ فالدينونة للَّه تعالىٰ تعني الخضوع والذل، والانقياد والطاعة، للَّه تعالىٰ.

ولهذا قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَدِينُ اللَّهِ في الأرضِ وَالسَّماءِ وَاحِدٌ، وهُو دينُ الإسْلَامِ)، كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وقال: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥]، وهو الإسلام، بالمعنىٰ العام، الذي ابتعث اللَّه به جميع أنبيائه ورسله، وهو الاستسلام للَّه بالتوحيد، والانقياد له بالطاعة، والخلوص من الشرك؛ فتلك حقيقته في السماء والأرض، لدىٰ الأولين والآخرين، لا يقبل اللَّه دينًا سواه.

---

(١) «معجم مقاييس اللغة»: (٢/ ٣١٩).

وكما أنها حقيقته فهو اسمه أيضًا علىٰ ألسنة أنبيائه ورسله وأتباعهم:

- قال تعالىٰ عن إبراهيم عليه السلام: ﴿إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ ۖ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ١٣١].

- وعن يعقوب عليه السلام: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٢].

- وقال بنوه: ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٣].

- وبهذا وصف الأسباط من أنبياء بني إسرائيل: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ۚ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ لِلَّذِينَ هَادُوا۟﴾ [المائدة: ٤٤].

- وبه نطقت ملكة سبأ: ﴿وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَٰنَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [النمل: ٤٤]

- وأشهد به الحواريون: ﴿وَٱشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٥٢]، ﴿وَٱشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ﴾ [المائدة: ١١١].

- وقال مؤمنو الجن: ﴿وَأَنَّا مِنَّا ٱلْمُسْلِمُونَ وَمِنَّا ٱلْقَٰسِطُونَ ۖ فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ تَحَرَّوْا۟ رَشَدًا﴾ [الجن: ١٤].

- وسمىٰ اللَّه به عباده من هذه الأمة: ﴿هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِى هَٰذَا﴾ [الحج: ٧٨]

ويتوهم بعض الناس أن للَّه أديانًا عدة، فيقولون: الأديان الثلاثة؛ اليهودية والنصرانية والإسلام، وإنما دينه الإسلام فقط؛ فأما اليهودية: فهي ما آل إليه دين موسىٰ ﷺ، بعد تحريف الأحبار، وأما النصرانية: فهي ما آل إليه دين عيسىٰ ﷺ، بعد تحريف الرهبان، وليستا دينًا للَّه، ولهذا ذمهما اللَّه تعالىٰ وبرأ منهما إبراهيم ﷺ، فقال: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ [البقرة: ١٣٠]، وقال: ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ

وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطَ كَانُواْ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰۗ قُلۡ ءَأَنتُمۡ أَعۡلَمُ أَمِ ٱللَّهُۗ﴾ [البقرة: ١٤٠]، وأنكر عليهم مقالتهم: ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰ تَهۡتَدُواْۗ قُلۡ بَلۡ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِـۧمَ حَنِيفٗاۖ﴾ [البقرة: ١٣٥].

فأنبياء اللَّه ورسله دينهم واحد، قال تعالىٰ: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحٗا وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِۚ﴾ [الشورىٰ: ١٣]، وقال: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، ودعواهم واحدة، قال تعالىٰ: ﴿يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓۚ﴾ [الأعراف: ٥٩، ٦٥، ٧٣، ٨٥]، قالها نوح وهود وصالح وشعيب عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وكذا في سورة هود، والمؤمنون؛ ولهذا كان الكفر بواحد منهم كفر بجميعهم، فقد قال اللَّه تعالىٰ: ﴿كَذَّبَتۡ قَوۡمُ نُوحٍ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٥]، مع أن نوحًا عَلَيْهِ السَّلَامُ هو أول المرسلين؛ فالتكذيب بنبي واحد تكذيب بجميعهم، لأن دعواهم واحدة، ومن فرَّق بينهم فقد كفر، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤۡمِنُ بِبَعۡضٖ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٖ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ١٥٠ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ حَقّٗاۚ﴾ [النساء: ١٥٠، ١٥١]، وإنما وقع التنوع في الشرائع والأحكام، كما وصف النبي ﷺ: «**الْأَنْبِيَاءُ إِخْوَةٌ لِعَلَّاتٍ، أُمَّهَاتُهُمْ شَتَّىٰ، وَدِينُهُمْ وَاحِدٌ**»(١).

فأسعد الناس بالإيمان بالأنبياء هم أهل الإسلام، الذين يؤمنون بجميع أنبياء اللَّه، كما قال تعالىٰ عنهم: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، واليهود لا يؤمنون بعيسىٰ، ولا بمحمد، عليهما الصلاة

---

(١) أخرجه البخاري: رقم (٣٤٤٣).

والسلام، والنصارىٰ لا يؤمنون بمحمد ﷺ.

وأما الإسلام بالمعنىٰ الخاص فهو ما بعث اللَّه به محمدًا ﷺ، من العقائد الصحيحة، والشرائع العادلة، والأخلاق القويمة، والآداب الرفيعة، مصدقًا لما بين يديه من الكتاب، ومهيمنًا عليه؛ فهو مصدق لها في أخبارها، ومهيمن عليها في أحكامها، أيْ: مؤتمن وحاكم وقاض وناسخ؛ فكان ما جاء به محمد ﷺ هو الصورة الباقية الخاتمة لدين اللَّه في الأرض، نسخ ما سبقه من الشرائع، وصار الدين المرتضىٰ عند اللَّه تعالىٰ.

وبهذا يتبين بطلان الدعوة إلىٰ توحيد الأديان، أو تقارب الأديان، وأنها ضرب من الكفر، وأنه لا طريق للتواصل مع أهل الأديان الأخرىٰ إلا بدعوتهم إلىٰ دين الإسلام، كما قال ربنا ﷻ: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُولُوا۟ ٱشْهَدُوا۟ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤].

وأما قول بعضهم نجتمع علىٰ ما اتفقنا عليه، من القيم والأخلاق والمبادئ الإنسانية، ونسكت عما اختلفنا عليه، من مسائل الاعتقاد، فخلافُ المنهج القرآني، الذي نصت عليه الآية، وخلاف ما كان عليه النبي ﷺ من دعوة اليهود والنصارىٰ؛ فإن النبي ﷺ هاجر إلىٰ المدينة، وفيها يهود، فكان يدعوهم إلىٰ الإيمان باللَّه، والدخول في عقد الإسلام، ولم يقترح عليهم أن يبرزوا أوجه الاتفاق، ويقصوا أوجه الافتراق، كما ينادي بذلك دعاة التقريب، ويفسرون بها «كلمةً سواء»!

فعَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: (انْطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ، يَوْمًا، وَأَنَا مَعَهُ، حَتَّىٰ دَخَلْنَا كَنِيسَةَ الْيَهُودِ بِالْمَدِينَةِ، يَوْمَ عِيدٍ لَهُمْ، فَكَرِهُوا دُخُولَنَا عَلَيْهِمْ، فَقَالَ لَهُمْ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا مَعْشَرَ الْيَهُودِ، أَرُونِي اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا يَشْهَدُونَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، يُحْبِطِ اللَّهُ عَنْ كُلِّ يَهُودِيٍّ تَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ الْغَضَبَ، الَّذِي غَضِبَ عَلَيْهِ»، قَالَ: فَأَسْكَتُوا، مَا أَجَابَهُ مِنْهُمْ أَحَدٌ، ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِمْ، فَلَمْ يُجِبْهُ أَحَدٌ، ثُمَّ ثَلَّثَ، فَلَمْ يُجِبْهُ أَحَدٌ، فَقَالَ: «أَبَيْتُمْ، فَوَاللَّهِ، إِنِّي لَأَنَا الْحَاشِرُ، وَأَنَا الْعَاقِبُ، وَأَنَا النَّبِيُّ الْمُصْطَفَىٰ، آمَنْتُمْ أَوْ كَذَّبْتُمْ»، ثُمَّ انْصَرَفَ، وَأَنَا مَعَهُ، حَتَّىٰ إِذَا كِدْنَا أَنْ نَخْرُجَ، نَادَىٰ رَجُلٌ مِنْ خَلْفِنَا: كَمَا أَنْتَ، يَا مُحَمَّدُ، قَالَ: فَأَقْبَلَ، فَقَالَ ذَلِكَ الرَّجُلُ: أَيَّ رَجُلٍ تَعْلَمُونِي فِيكُمْ، يَا مَعْشَرَ الْيَهُودِ؟ قَالُوا: وَاللَّهِ، مَا نَعْلَمُ أَنَّهُ كَانَ فِينَا رَجُلٌ أَعْلَمُ بِكِتَابِ اللَّهِ مِنْكَ، وَلَا أَفْقَهُ مِنْكَ، وَلَا مِنْ أَبِيكَ قَبْلَكَ، وَلَا مِنْ جَدِّكَ قَبْلَ أَبِيكَ، قَالَ: فَإِنِّي أَشْهَدُ لَهُ بِاللَّهِ أَنَّهُ نَبِيُّ اللَّهِ، الَّذِي تَجِدُونَهُ فِي التَّوْرَاةِ، قَالُوا: كَذَبْتَ، ثُمَّ رَدُّوا عَلَيْهِ قَوْلَهُ، وَقَالُوا فِيهِ شَرًّا، قال رسولُ اللَّه ﷺ: «كَذَبْتُمْ، لَنْ يُقْبَلَ قَوْلُكُمْ، أَمَّا آنِفًا فَتُثْنُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا أَثْنَيْتُمْ، وَلَمَّا آمَنَ أَكْذَبْتُمُوهُ، وَقُلْتُمْ فِيهِ مَا قُلْتُمْ، فَلَنْ يُقْبَلَ قَوْلُكُمْ»، قَالَ: فَخَرَجْنَا وَنَحْنُ ثَلَاثَةٌ، رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَنَا، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ فِيهِ: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِۦ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ فَـَٔامَنَ وَٱسْتَكْبَرْتُمْ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأحقاف: ١٠])(١).

وهكذا لما قَدِم إليه نصارىٰ نجران، وأنزلهم في مسجده، وجادلهم، لم يعرض عليهم النبي ﷺ حلًّا وسطًا، أو بيانًا مشتركًا، أو نحو ذلك مما يمارسه دعاة التقريب، بل دعاهم إلىٰ الدخول في عقد الإسلام، فلما بلغ الأمر منتهاه، نزلت آية المباهلة: ﴿فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ

(١) أخرجه أحمد: رقم (٢٣٩٨٤)، وقال محققو المسند: وإسناده صحيح علىٰ شرط مسلم.

﴿فَقُلْ تَعَالَوْا۟ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَـٰذِبِينَ﴾ [آل عمران: ٦١]، فخافوا وتراجعوا، ورضوا بأن يدفعوا الجزية.

وهكذا ظل المسلمون علىٰ مدار القرون، يفتحون الأمصار، ويخيرون الناس إحدىٰ ثلاث خصال: الدخول في عقد الإسلام، فحينئذ لهم ما لهم وعليهم ما عليهم، أو بذل الجزية، فيحقنون بذلك دماءهم، ويدعونهم علىٰ دينهم، وحسبانهم «أهل ذمة»، أو القتال؛ لم يكن شيء سوىٰ هذه الخيارات الثلاثة.

وإنما نشأت هذه الدعوة إلىٰ تقارب الأديان في أروقة الكنيسة الكاثوليكية، ومجلس الكنائس العالمي، منتصف القرن الميلادي العشرين، لما انحسرت سلطة الكنيسة، وتحرر الناس من المعلومات الخاطئة، التي كانت تُضخ عن الإسلام والمسلمين، وصار أعداد كثيرة منهم يعتنقون الإسلام، فرأوا بدهائهم أن الأمثل لهم أن يدعوا إلىٰ الزمالة بين الأديان، ويوهموا مواطنيهم أن الأديان جنس واحد، فذلك خير من أن يبدوا بمظهر الند للند، فيقيم كل عاقل موازنة بين الفريقين، فيخسروا الجولة.

ومع ذلك فإن أهل الإسلام، ولله الحمد، لم يذهبوا بعيدًا خلف هذه الدعوىٰ، وإنما استجاب لهم بعض رقاق الدين، ومدخولي العقيدة، من الصوفية والعصرانيين، وذوو المطامع الدنيوية، ولا يكاد يُعرف أحد من علماء المسلمين المعتبرين قد استجاب لدعوتهم؛ إنما يستجيب لها زنادقة الصوفية، لما بينهم من رحم السوء، فإن تسويغ الكفر فرع عن عقيدة وحدة الوجود، كما قال كبيرهم الذي علمهم الكفر:

لقد كنت قبل اليوم أنكر صاحبي ... إذا لم يكن ديني إلىٰ دينه داني
فقد صار قلبي قابلًا كل صورة ... فمرعىٰ لغزلان ودير لرهبان
وألواح توراة وكعبة طائف ... وإنجيل رهبان ومصحف قرآن
أدين بدين الحب أنىٰ توجهت ... ركائبه فالحب ديني وإيماني[(١)] .

ولذلك تجد الصوفية يسارعون في قبول هذه الدعوة الباطلة، ويرحبون بها، حتىٰ قال أحدهم في أحد مؤتمرات التقارب، مخاطبًا النصارىٰ: (ولئن ذهب بعض الناس إلىٰ تأليه المسيح، فذلك لشدة انعكاس نور اللَّه في قلبه، كما تعكس المرآة الصافية نور الشمس. قال الشاعر العربي:

إذا سكن الغدير علىٰ صفاء ... وجنب أن يحركه النسيم
بدت فيه السماء بلا امتراء ... كذاك الشمس تبدو والنجوم
كذاك قلوب أصحاب التجلي ... يُرىٰ في صفوها اللَّه العظيم)[(٢)]

يريد بذلك أن يسوغ للنصارىٰ زعمهم بأن اللَّه ﷻ حلّ في المسيح، كما يزعم الصوفية بأن اللَّه يتجلىٰ في قلوبهم! ولكن علماء الإسلام المعتبرين لا يقرون هذا الكفر، وعامة المسلمين تأبىٰ فطرهم هذا، ويعتقدون أن دين الإسلام خير الأديان، وأنه الدين الحق.

فالواجب علىٰ أهل الإسلام أن يقوموا بما أمرهم اللَّه تعالىٰ به، من الدعوة إلىٰ الإسلام، فنحن أسعد الناس بالحوار، بل نحن أصحاب المبادرة فيه، كما قال ربنا: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا

---

(١) «فصوص الحكم» لابن عربي: (ص: ٣٤٥).
(٢) من محاضرة للشيخ أحمد كفتارو «سلام للبشر»: (ص: ٥٧-٥٨)، ألقاها في المؤتمر الإسلامي المسيحي في «فيينا» عام ١٩٩٣م.

وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٦٤]، وهذه الكلمة السواء لم يدعها اللَّه لقول فقيه، ولا لتفسير مفسر، بل تولىٰ بيانها بنفسه سبحانه، فمن زعم غير ذلك فقد قال علىٰ اللَّه بغير علم.

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ يَهُودِيٌّ، وَلَا نَصْرَانِيٌّ، ثُمَّ يَمُوتُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ، إِلَّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ»(١).

قوله: ١٠٦- (وَهُو بَيْنَ الغُلُوِّ والتَّقْصِيرِ، وَبَيْنَ التَّشْبِيهِ والتَّعْطِيلِ، وَبَيْنَ الجَبْرِ وَالقَدَرِ، وَبَيْنَ الأَمْنِ وَالإِيَاسِ):

بيَّن المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ خاصية بديعة من خصائص دين الإسلام، وهي «الوسطية»، قال تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، أي: خيارًا عدولًا؛ فالإسلام وسط بين اليهودية والنصرانية، كما أن أهل السنة والجماعة وسط بين فرق الأمة، لأنهم خلاصة أهل الإسلام، الباقون علىٰ السنة المحضة التي لم تُشَب، ومن مظاهر هذه الوسطية، كما ذكر المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

- (بَيْنَ الغُلُوِّ والتَّقْصِيرِ): الغلو: الزيادة والإفراط. قال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١]، والتقصير: التفريط والتساهل، واليهود أهل غلو، في العبادات والطهارات والذبائح، والنصارىٰ أهل تفريط فيها، لا يلتزمون بشرعة؛ فقد

(١) أخرجه مسلم: رقم (١٥٣).

قال لهم «بولس» الذي أفسد دينهم: من آمن بالمسيح فقد تبرر، أي صار بارًا، وسقط عنه الناموس، أي الشريعة، وأهل الإسلام وسط بين الغالي والجافي، والمفْرِط والمفرِّط، في العقائد والعبادات والسلوك.

- (بَيْنَ التَّشْبِيهِ والتَّعْطِيلِ): التشبيه، كما تقدم أول الشرح، نوعان:

أحدهما: تشبيه الخالق بالمخلوق، وقد وقع ذلك من اليهود، ومن بعض فرق الأمة، كمتقدمي الرافضة.

الثاني: تشبيه المخلوق بالخالق: وقد وقع من النصارىٰ في عيسىٰ عليه السلام ومن بعض فرق الأمة الغلاة، كالسبئية من الرافضة، وغلاة الصوفية في أوليائهم.

والتعطيل: نفي وإنكار ما أثبت اللَّه لنفسه من صفات الكمال، ونعوت الجلال، كما وقع من الجهمية والمعتزلة وأصناف المتكلمين؛ فالمشبهة غلوا في الإثبات، والمعطلة غلوا في التنزيه.

وأهل الإسلام وسط بين الأمم، وأهل السنة والجماعة وسط بين الفرق، فأثبتوا إثباتًا بلا تمثيل، ونزهوا تنزيهًا بلا تعطيل. وقد تقدم بسط ذلك.

- (بَيْنَ الجَبْرِ وَالقَدَرِ): في باب أفعال اللَّه، بين من غلا في أفعال اللَّه، حتىٰ سلب العبد مشيئته وفعله، وهم الجبرية، وبين من غلا في إثبات أفعال العباد، حتىٰ زعموا أن العبد يخلق فعل نفسه، وأن له مشيئة مستقلة عن مشيئة اللَّه، وهم القدرية؛ فأثبت أهل السنة والجماعة للعبد مشيئة وفعلًا حقيقيين، لكنهما داخلان في مشيئة اللَّه ومفعولاته، وقد تقدم بسط ذلك في باب القدر.

- (بَيْنَ الأَمْنِ وَالإِيَاسِ): في باب الوعد والوعيد، والأسماء والأحكام، بين المرجئة، الذين لم يأمنوا مكر اللّه، وقالوا: لا يضر مع الإيمان ذنب، وبين الوعيدية، الذين قنطوا من رحمة اللّه، وقالوا: من فعل كبيرة فقد خرج من الإيمان، وهو في الآخرة مخلد في النار، وقد تقدم الكلام علىٰ ذلك عند قول المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَالأَمْنُ وَالإِيَاسُ يَنْقُلَانِ عَنْ مِلَّةِ الإِسْلَامِ، وَسَبِيلُ الْحَقِّ بَيْنَهُمَا لِأَهْلِ الْقِبْلَةِ).

قوله: ١٠٧- (فَهَذَا دِينُنَا وَاعْتِقَادُنَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَنَحْنُ بُرَآءٌ إِلىٰ اللَّه مِنْ كُلِّ مَنْ خَالَفَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَبَيَّنَّاهُ).

• قوله: (فَهَذَا دِينُنَا وَاعْتِقَادُنَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا): المشار إليه ما تقدم من هذه العقيدة من أولها إلىٰ آخرها.

• قوله: (وَنَحْنُ بُرَآءٌ إِلىٰ اللَّه مِنْ كُلِّ مَنْ خَالَفَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَبَيَّنَّاهُ): الواجب علىٰ أهل الإيمان الاعتصام بما دل عليه الكتاب والسنة، والبراءة مما خالفهما، وقد جعل اللّه لنا أسوة حسنة في إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، والذين آمنوا معه، في البراءة من المخالفين، فقال تعالىٰ: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِيٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُواْ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُاْ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ﴾ [الممتحنة: ٤].

❁ ❁ ❁

خاتمة

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَنَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يُثَبِّتَنَا عَلَى الإيمانِ، ويَخْتِمَ لَنَا بِهِ، وَيَعْصِمَنَا مِنَ الأَهْوَاءِ المُخْتَلِفَةِ، والآرَاءِ المُتَفَرِّقَةِ، وَالمَذَاهِبِ الرَّدِيَّةِ، مِثْلَ المشبَّهَةِ، والمعْتَزِلَةِ، والجَهْمِيَةِ، والجَبْرِيَّةِ، والقَدَرِيَّةِ وَغَيْرِهم، مِنَ الَّذِينَ خَالَفُوا السُّنَّةَ والجَمَاعَةِ، وَحَالَفُوا الضَّلالَةَ، ونَحْنُ مِنْهُم بَرَاءٌ، وَهُمْ عِنْدَنا ضُلَّالٌ وأَرْدِياءُ. وَبِاللَّهِ العِصْمَةُ وَالتَّوْفِيقُ).

• قوله: (وَنَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يُثَبِّتَنا عَلَى الإيمانِ، ويَخْتِمَ لَنا بِهِ): قال تعالى: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٢٧]؛ فينبغي للمؤمن دومًا أن يسأل ربه الثبات، فإن قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن يقلبها كيف شاء؛ فعَنْ عَبْدِ اللَّه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: (كَثِيرًا مِمَّا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَحْلِفُ: «لَا وَمُقَلِّبِ القُلُوبِ»)[(١)].

وعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ: «يَا مُقَلِّبَ الْقُلُوبِ، ثَبِّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ». قَالَ: فَقُلْنَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ، آمَنَّا بِكَ وَبِمَا جِئْتَ بِهِ، فَهَلْ تَخَافُ عَلَيْنَا؟ قَالَ: فَقَالَ: «نَعَمْ، إِنَّ الْقُلُوبَ بَيْنَ أُصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ يُقَلِّبُهَا»)[(٢)].

(١) أخرجه البخاري: رقم (٦٦١٧).
(٢) أخرجه أحمد: رقم (١٢١٠٧)، وقال محققو المسند: إسناده قوي على شرط =

وعن شداد بن أوس رضي الله عنه قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا كَنَزَ النَّاسُ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ، فَاكْنِزُوا هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الثَّبَاتَ فِي الْأَمْرِ»(١)، الحديث.

فالثبات من أعظم المطالب؛ فإن هذا القلب، الذي يخفق بين أضلاعك، يمكن أن ينقلب؛ ما سُمي القلب قلبًا إلا لتقلبه، فلا تركن وتأنس وتظن أنك قد جُزت الصراط والقنطرة، وحزت مفاتيح الجنة! فما دام النفس يتردد في الصدر فلا يأمن الإنسان مكر اللَّه، ولا غنىٰ له عن رحمة اللَّه، ومن ثبته اللَّه في هذه الدنيا، فهو حَرِيٌّ أن يثبته عند سؤال الملكين، حينما يقال: من ربك؟ وما دينك؟ ومن نبيك؟ وحَرِيٌّ أن يثبته اللَّه علىٰ الصراط.

• قوله: (ويَخْتِمَ لَنَا بِهِ): عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَعْظَمِ الْمُسْلِمِينَ غَنَاءً عَنِ الْمُسْلِمِينَ، فِي غَزْوَةٍ غَزَاهَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَنَظَرَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْظُرَ إِلَىٰ الرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَلْيَنْظُرْ إِلَىٰ هَذَا»، فَاتَّبَعَهُ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ، وَهُوَ عَلَىٰ تِلْكَ الحَالِ، مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَلَىٰ الْمُشْرِكِينَ، حَتَّىٰ جُرِحَ، فَاسْتَعْجَلَ الْمَوْتَ، فَجَعَلَ ذُبَابَةَ سَيْفِهِ بَيْنَ ثَدْيَيْهِ حَتَّىٰ خَرَجَ مِنْ بَيْنِ كَتِفَيْهِ، فَأَقْبَلَ الرَّجُلُ إِلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ مُسْرِعًا، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟» قَالَ: قُلْتَ لِفُلَانٍ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْظُرَ إِلَىٰ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَلْيَنْظُرْ إِلَيْهِ»، وَكَانَ مِنْ أَعْظَمِنَا غَنَاءً عَنِ الْمُسْلِمِينَ، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ لَا يَمُوتُ عَلَىٰ ذَلِكَ، فَلَمَّا جُرِحَ اسْتَعْجَلَ الْمَوْتَ فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ: «إِنَّ العَبْدَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ النَّارِ، وَإِنَّهُ مِنْ أَهْلِ

= مسلم، والترمذي: رقم (٢١٤٠).

(١) أخرجه أحمد: رقم (١٧١١٤)، وقال محققو المسند: حسن بطرقه.

الجَنَّةِ، وَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ الجَنَّةِ، وَإِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَإِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالخَوَاتِيمِ»(١)، وفي حديث الصادق المصدوق ﷺ: «فَوَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، حَتَّىٰ مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، فَيَدْخُلُهَا، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّىٰ مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَيَدْخُلُهَا»(٢)، وهذا يوجب للإنسان قلقًا مباركًا يحمله علىٰ دوام اللجوء إلىٰ اللَّه، والفزع إليه، والتوكل عليه، لا مجرد قلق لا طائل من ورائه، بل يُحسن الظن بربه، ويسأله الثبات في الأمر، وحسن الخاتمة.

• قوله: (وَيَعْصِمَنَا مِنَ الأَهْوَاءِ المُخْتَلِفَةِ، والآرَاءِ المُتَفَرِّقَةِ، وَالمَذَاهِبِ الرَّدِيَّةِ): هذه جمل ومصطلحات متقاربة، فالأهواء والآراء والمذاهب المخالفة للحق مضلة أفهام، ومزلة أقدام، ولا عاصم منها إلا اللَّه، وقد بين النبي ﷺ افتراق الأمة في الحديث المشهور، وفيه: «ستَفْتَرِقُ هذه الأُمَّةُ علىٰ ثَلاثٍ وسَبْعينَ فِرقةً، كلُّها في النَّارِ إلَّا واحدةً»(٣)، فالثنتان وسبعون فرقة هم الأهواء المختلفة، والآراء المتفرقة، والمذاهب الرَّدِيَّة، والفرقة

(١) أخرجه البخاري: رقم (٦٦٠٧).
(٢) أخرجه البخاري: رقم (٣٢٠٨)، ومسلم: رقم (٢٦٤٣)، واللفظ له، من حديث عبد اللَّه بن مسعود رضي الله عنه.
(٣) حديث الافتراق روي بألفاظ مختلفة: أحمد: رقم (١٢٤٧٩)، والترمذي: رقم (٢٦٤٠) وحسنه، وأبو داود: رقم (٤٥٩٧)، وابن ماجه: رقم (٣٩٩٢)، والحاكم: رقم (١٠)، وقال: هذه أسانيد تقام بها الحجة في تصحيح الحديث، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»: رقم (٢٠٤٢).

الواحدة الناجية، هم أهل السنة والجماعة، وإنما سُميت «ناجية» لأنهم نجوا في الدنيا من البدع والضلالات، وينجون في الآخرة من النار؛ جعلنا اللَّه وإياكم منهم.

• قوله: (مِثْلَ المشبَّهَةِ، والمعْتَزِلَةِ، والجَهْمِيَةِ، والجَبْرِيَّةِ، والقَدَرِيَّة وَغَيْرِهم، مِنَ الَّذِينَ خَالَفُوا السُّنَّةَ والجَمَاعَةِ، وَحَالَفُوا الضَّلالَةَ، ونَحْنُ مِنْهُم بَرَاءٌ، وَهُمْ عِنْدَنَا ضُلَّالٌ وأَرْدِيَاءُ. وَبِاللَّه العِصْمَةُ وَالتَّوْفِيقُ): مثَّل المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ بخمس فرق، من رؤوس الضلال، وقد تقدم التعريف بها في ثنايا الشرح، وحكاية مقالاتها، ومخالفتها للكتاب والسنة، بما أغنىٰ عن إعادته، وكما قيل: «وبضدها تتبين الأشياء». فالحمد للَّه الذي هدانا للإسلام والسنة، وعصمنا من الكفر والبدعة.

وبهذا تمت هذه العقيدة المباركة: «العقيدة الطحاوية» للإمام الطحاوي رحمه اللَّه رحمة واسعة، وجزاه عنا، وعن الإسلام والمسلمين، خير الجزاء، ونسأل اللَّه تعالىٰ أن يرزقنا علمًا نافعًا، وعملًا صالحًا، وتجارة لا تبور، وأن يحسن عاقبتنا في جميع الأمور، والحمد للَّه الذي بنعمته تتم الصالحات.

تم الفراغ من تحرير هذا الشرح

غرة شهر رمضان سنة ١٤٤٤هـ

❁ ❁ ❁

فهرس المراجع

١- القرآن الكريم.

٢- الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، المؤلف: الجورقاني؛ الحسين بن إبراهيم بن الحسين بن جعفر، أبو عبد اللَّه الهمذاني الجورقاني، تحقيق وتعليق: د. عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، مؤسسة دار الدعوة التعليمية الخيرية، الهند، الطبعة: الرابعة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٣- الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة = الإبانة الكبرىٰ لابن بطة، المؤلف: ابن بَطَّة العكبري؛ أبو عبد اللَّه عبيد اللَّه بن محمد بن محمد بن حمدان العُكْبَري الحنبلي، تحقيق: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجري، الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٤- إثبات عذاب القبر، المؤلف: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: د. شرف محمود القضاة (كلية الشريعة - الجامعة الأردنية)، الناشر: دار الفرقان، عمَّان - الأردن، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٥- اجتماع الجيوش الإسلامية علىٰ حرب المعطلة والجهمية، المؤلف: ابن قيم الجوزية؛ محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، أبو عبد اللَّه، شمس الدين، تحقيق: عواد عبد اللَّه المعتق، الناشر: مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٦- الأجوبة السعدية عن المسائل الكويتية، المؤلف: عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تحقيق: وليد بن عبد اللَّه المنيس، الناشر: مركز البحوث

والدراسات الكويتية، الكويت، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٧- أحاديث القصاص، المؤلف: ابن تيمية؛ تقي الدين أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد اللّه بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، تحقيق: د. محمد بن لطفي الصباغ، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٨- أحاديث معلة ظاهرها الصحة، المؤلف: أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، الناشر: دار الآثار للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٩- الإحاطة في أخبار غرناطة، المؤلف: لسان الدين ابن الخطيب؛ محمد بن عبد اللّه بن سعيد السلماني اللوشي الأصل، الغرناطي الأندلسي، أبو عبد اللّه، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٤هـ.

١٠- أحكام الجنائز وبدعها، المؤلف: الألباني؛ أبو عبد الرحمن، محمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١١- أحكام القرآن، المؤلف: ابن العربي؛ القاضي محمد بن عبد اللّه أبو بكر بن العربي المعافري الأشبيلي المالكي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١٢- الأدب المفرد، المؤلف: البخاري؛ محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد اللّه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٩ - ١٩٨٩م.

١٣- الأذكار، المؤلف: النووي؛ أبو زكريا محيي الدين يحيىٰ بن شرف النووي، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، طبعة جديدة منقحة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

١٤- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، المؤلف: القسطلاني؛ أحمد بن

محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين، الناشر: المطبعة الكبرىٰ الأميرية، مصر، الطبعة: السابعة، ١٣٢٣هـ.

١٥- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، المؤلف: الألباني؛ أبو عبد الرحمن، محمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري، إشراف: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٦- أسباب النزول، المؤلف: الواحدي؛ أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي، تحقيق: عصام بن عبد المحسن الحميدان، الناشر: دار الإصلاح، الدمام، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

١٧- الأسماء والصفات، المؤلف: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عبد اللَّه بن محمد الحاشدي، الناشر: مكتبة السوادي، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

١٨- الإصابة في تمييز الصحابة، المؤلف: ابن حجر العسقلاني؛ ابن حجر العسقلاني؛ أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني، أبو الفضل، شهاب الدين، ابن حجر، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلىٰ محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

١٩- اعتقاد أئمة الحديث، المؤلف: أبو بكر الإسماعيلي؛ أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس بن مرداس الإسماعيلي الجرجاني، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن الخميس، الناشر: دار العاصمة، الرياض، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٢هـ.

٢٠- الاعتقاد والهداية إلىٰ سبيل الرشاد علىٰ مذهب السلف وأصحاب الحديث، المؤلف: أبو بكر البيهقي؛ أحمد بن الحسين بن علي بن موسىٰ

الخُسْرَوْجِردي الخراساني، تحقيق: أحمد عصام الكاتب، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠١هـ.

٢١- الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، المؤلف: ابن فارس؛ خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة: الخامسة عشر، مايو ٢٠٠٢م.

٢٢- اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، المؤلف: ابن تيمية؛ تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد اللَّه بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، تحقيق: ناصر عبد الكريم العقل، الناشر: دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة: السابعة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٢٣- آكام المرجان في أحكام الجان، المؤلف: الشبلي؛ محمد بن عبد اللَّه الشبلي الدمشقيّ الحنفي، أبو عبد اللَّه، بدر الدين ابن تقي الدين، تحقيق: إبراهيم محمد الجمل، الناشر: مكتبة القرآن، مصر، القاهرة.

٢٤- البداية والنهاية، المؤلف: ابن كثير؛ أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، المحقق: عليّ شيري، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٢٥- بدائع الفوائد، المؤلف: ابن قيم الجوزية؛ محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، أبو عبد اللَّه، شمس الدين، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

٢٦- البعث والنشور، المؤلف: أبو بكر البيهقي؛ أحمد بن الحسين بن علي بن موسىٰ البيهقي، حققه وضبطه وعلق عليه: أبو عاصم الشوامي الأثري، الناشر: مكتبة دار الحجاز للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٣٦هـ.

٢٧- بغية المرتاد في الرد علىٰ المتفلسفة والقرامطة والباطنية، المؤلف:

ابن تيمية؛ تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد اللَّه بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، تحقيق: موسىٰ الدويش، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثالثة، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

٢٨- بلوغ المرام من أدلة الأحكام، المؤلف: ابن حجر العسقلاني؛ أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: د. ماهر ياسين الفحل، الناشر: دار القبس للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٣٥هـ- ٢٠١٤م.

٢٩- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، المؤلف: ابن القطان الفاسي؛ علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، الناشر: دار طيبة، الرياض، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

٣٠- بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، المؤلف: ابن تيمية؛ تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد اللَّه بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٦هـ.

٣١- تاج العروس من جواهر القاموس، المؤلف: محمّد مرتضىٰ الحسيني الزَّبيدي، تحقيق: جماعة من المختصين، الناشر: وزارة الإرشاد والأنباء، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، الطبعة: الثانية، (١٣٨٥ - ١٤٢٢هـ) = (١٩٦٥ - ٢٠٠١ م).

٣٢- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، المؤلف: الذهبي؛ شمس الدين أبو عبد اللَّه محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

٣٣- تاريخ مدينة السلام وأخبار محدّثيها، وذكر قطّانها، والعلماء من غير أهلها وواردبها= تاريخ بغداد، المؤلف: الخطيب البغدادي؛ أبو بكر، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٣٤- تاريخ مدينة دمشق، وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها، المؤلف: ابن عساكر؛ أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة اللّٰه، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة: ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٣٥- تبيين كذب المفتري فيما نسب إلىٰ الإمام أبي الحسن الأشعري، المؤلف: ابن عساكر؛ أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة اللّٰه، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤هـ.

٣٦- تحريم النظر في كتب الكلام، المؤلف: ابن قدامة المقدسي؛ أبو محمد موفق الدين عبد اللّٰه بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد سعيد دمشقية، الناشر: عالم الكتب - السعودية -الرياض، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٣٧- تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد، المؤلف: إبراهيم بن أحمد الشافعي البيجوري، تحقيق: عبد اللّٰه محمد الخليلي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

٣٨- التخويف من النار والتعريف بحال دار البوار، المؤلف: ابن رجب؛ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي، تحقيق: بشير محمد عيون، الناشر: مكتبة المؤيد، الطائف، دار البيان، دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

٣٩- التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع، المؤلف: ابن تيمية؛ تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن

عبد السلام بن عبد اللَّه بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، تحقيق: د. محمد بن عودة السعوي، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة: السادسة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٤٠- تذكرة الحفاظ، المؤلف: الذهبي؛ شمس الدين أبو عبد اللَّه محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، دراسة وتحقيق: زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٤١- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، المؤلف: القاضي عياض؛ عياض بن موسىٰ بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٤٢- تفسير القرآن العظيم مسندًا عن رسول اللَّه ﷺ والصحابة والتابعين = تفسير ابن أبي حاتم الرازي، المؤلف: ابن أبي حاتم الرازي؛ أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، تحقيق: أسعد محمد الطيب، الناشر: مكتبة نزار مصطفىٰ الباز، الرياض، الطبعة: الثالثة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٤٣- تفسير القرآن العظيم = تفسير ابن كثير، المؤلف: ابن كثير؛ أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٤٤- تفسير عبد الرزاق، المؤلف: الصنعاني؛ أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني، دراسة وتحقيق: د. محمود محمد عبده، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٩هـ.

٤٥- التنوير شرح الجامع الصغير، المؤلف: الصنعاني؛ محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، تحقيق: د. محمَّد إسحاق محمَّد إبراهيم، الناشر: مكتبة دار السلام،

الرياض، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

٤٦- تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول اللَّه من الأخبار (مسند عمر بن الخطاب رضي اللَّه عنه)، المؤلف: أبو جعفر الطبري؛ محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، تحقيق: محمود محمد شاكر، الناشر: مطبعة المدني، القاهرة.

٤٧- تهذيب التهذيب، المؤلف: ابن حجر العسقلاني؛ أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولىٰ، ١٣٢٦هـ.

٤٨- تهذيب اللغة، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، تحقيق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ٢٠٠١م.

٤٩- تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، المؤلف: ابن قيم الجوزية؛ محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، أبو عبد اللَّه، شمس الدين، جـ ١: تحقيق (علي بن محمد العمران)، راجعه (جديع بن جديع الجديع - عبد الرحمن بن صالح السديس) جـ ٢، ٣: تحقيق (نبيل بن نصار السندي)، راجعه (محمد أجمل الإصلاحي - عمر بن سَعدِي)، الناشر: دار عطاءات العلم (الرياض) - دار ابن حزم (بيروت)، الطبعة: الثانية، ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م.

٥٠- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان= تفسير السعدي، المؤلف: عبد الرحمن بن ناصر بن عبد اللَّه السعدي، تحقيق: سعد بن فواز الصميل، الناشر: دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة: الثالثة، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

٥١- جامع البيان عن تأويل آيّ القرآن = تفسير الطبري، المؤلف: أبو جعفر الطبري؛ محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٥٢- جامع الرسائل، المؤلف: ابن تيمية؛ تقي الدين أبو العَبَّاس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد اللَّه بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، الناشر: دار العطاء، الرياض الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٥٣- الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين، المؤلف: أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، الناشر: دار الآثار للنشر والتوزيع، صنعاء، الطبعة: الرابعة، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.

٥٤- الجامع المسند الصحيح المختصر من أُمور رسول اللَّه ﷺ وسننه وأيامه= صحيح البخاري، المؤلف: محمد بن إسماعيل، أبو عبد اللَّه البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٢هـ.

٥٥- الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، المؤلف: القرطبي؛ أبو عبد اللَّه محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٥٦- جزء في زيارة النساء للقبور، المؤلف: بكر بن عبد اللَّه أبو زيد بن محمد بن عبد اللَّه بن بكر بن عثمان بن يحيىٰ بن غيهب بن محمد، الناشر: دار العاصمة، الرياض، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٥٧- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، المؤلف: ابن تيمية؛ تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد اللَّه بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، تحقيق: علي بن حسن، وعبد العزيز بن إبراهيم، وحمدان بن محمد، الناشر: دار العاصمة، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٥٨- الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي = الداء والدواء، المؤلف:

ابن قيم الجوزية؛ محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، أبو عبد اللَّه، شمس الدين، الناشر: دار المعرفة، المغرب، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٥٩- حادي الأرواح إلىٰ بلاد الأفراح، المؤلف: ابن قيم الجوزية؛ محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، أبو عبد اللَّه، شمس الدين، تحقيق: علي السيد صبح المدني، محمد جميل أحمد غازي، الناشر: مطبعة المدني، القاهرة، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

٦٠- حاشية السندي علىٰ سنن ابن ماجه = كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه، المؤلف: نور الدين السندي؛ محمد بن عبد الهادي التتوي، أبو الحسن، الناشر: دار الجيل، بيروت.

٦١- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، المؤلف: أبو نعيم؛ أحمد بن عبد اللَّه الأصبهاني، الناشر: مطبعة السعادة، مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

٦٢- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، المؤلف: عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

٦٣- خلق أفعال العباد والرد علىٰ الجهمية وأصحاب التعطيل، المؤلف: البخاري؛ محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد اللَّه، تحقيق وتقديم: د. عبد الرحمن عميرة، الناشر: دار المعارف السعودية، الرياض.

٦٤- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، المؤلف: جلال الدين السيوطي؛ عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري السيوطي، الناشر: دار الفكر، بيروت، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

٦٥- درء تعارض العقل والنقل، المؤلف: ابن تيمية؛ أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن عبد اللَّه بن أبي القاسم الخضر النميري الحراني الدمشقي الحنبلي، أبو العباس، تقي الدين، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، الناشر:

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٦٦- الدراية في تخريج أحاديث الهداية، المؤلف: ابن حجر العسقلاني؛ أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، أبو الفضل، شهاب الدين، تحقيق: السيد عبد اللَّه هاشم اليماني المدني، الناشر: دار المعرفة، بيروت.

٦٧- الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية= العقيدة السفارينية، المؤلف: شمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي، تحقيق: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، الناشر: مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولىٰ، ١٩٩٨م.

٦٨- درْجُ الدُّرر في تَفِسيِر الآيِ والسُّوَر، المؤلف: الجرجاني؛ أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار، دراسة وتحقيق: (الفاتحة والبقرة) وَليد بِن أحمد بن صَالِح الحُسَيْن، (وشاركه في بقية الأجزاء): إياد عبد اللطيف القيسي، الناشر: مجلة الحكمة، بريطانيا، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٦٩- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، المؤلف: أبو بكر البيهقي؛ أحمد بن الحسين بن علي بن موسىٰ الخُسْرَوْجِردي الخراساني، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٥هـ.

٧٠- ديوان ابن هانئ الأندلسي، المؤلف: أبو القاسم محمد بن هانئ الأزدي الأندلسي، الناشر: دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٧١- ديوان المعاني، المؤلف: أبو هلال العسكري؛ الحسن بن عبد اللَّه بن سهل بن سعيد بن يحيىٰ بن مهران العسكري، الناشر: دار الجيل، بيروت.

٧٢- ذخيرة الحفاظ المخرج علىٰ الحروف والألفاظ، المؤلف: ابن القيسراني؛

أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، تحقيق: د. عبد الرحمن الفريوائي، الناشر: دار السلف، الرياض، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٧٣- الرد علىٰ الجهمية، المؤلف: أبو سعيد الدارمي؛ عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي السجستاني، تحقيق: بدر بن عبد اللَّه البدر، الناشر: دار ابن الأثير، الكويت، الطبعة: الثانية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٧٤- الرد علىٰ من قال بفناء الجنة والنار وبيان الأقوال في ذلك، المؤلف: ابن تيمية؛ تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد اللَّه بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، تحقيق: د. محمد بن عبد اللَّه السمهري، الناشر: دار بلنسية، الرياض، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٧٥- الرسالة العرشية، المؤلف: ابن تيمية؛ تقي الدين أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد اللَّه بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، الناشر: المطبعة السلفية، القاهرة، مصر، الطبعة: الأولىٰ، ١٣٩٩هـ.

٧٦- رسالتان في فتنة الدجال ويأجوج ومأجوج، المؤلف: عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تحقيق: أ.د. أحمد بن عبد الرحمن القاضي، الناشر: دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٧٧- الرضا عن اللَّه بقضائه، المؤلف: ابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد اللَّه بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي، تحقيق: ضياء الحسن السلفي، الناشر: الدار السلفية، بومباي، الهند، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٠هـ.

٧٨- روائع التفسير الجامع لتفسير الإمام ابن رجب الحنبلي، (تفسير ابن رجب الحنبلي)، المؤلف: ابن رجب؛ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي، جمع

وترتيب: أبي معاذ طارق بن عوض اللَّه بن محمد، الناشر: دار العاصمة، الرياض، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٧٩- زاد المسير في علم التفسير، المؤلف: ابن الجوزي؛ جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٢هـ.

٨٠- الزاهر في معاني كلمات الناس، المؤلف: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٨١- الزهد، المؤلف: أبو عبد اللَّه أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، وضع حواشيه: محمد عبد السلام شاهين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٨٢- الزهد، المؤلف: هَنَّاد بن السَّرِي بن مصعب بن أبي بكر بن شبر بن صعفوق بن عمرو بن زرارة بن عدس بن زيد التميمي الدارمي الكوفي، أبو السَّرِي، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.

٨٣- السراج المنير في ترتيب أحاديث صحيح الجامع الصغير، المؤلف: الحافظ جلال الدين السيوطي - العلامة محمد ناصر الدين الألباني، رتَّبه وعلق عليه: عصام موسىٰ هادي، الناشر: دار الصديق - توزيع مؤسسة الريان، الرياض، الطبعة: الثالثة، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٨٤- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، المؤلف: الألباني؛ أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٨٥- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، المؤلف: الألباني؛ أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن

آدم، الأشقودري الألباني، الناشر: دار المعارف، الرياض، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٨٦- السنة، المؤلف: ابن أبي عاصم؛ أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني، أبو بكر، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٠هـ.

٨٧- السنة، المؤلف: أبو بكر الخلال؛ أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخَلَّال البغدادي الحنبلي، تحقيق: د. عطية الزهراني، الناشر: دار الراية، الرياض، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

٨٨- سنن ابن ماجه، المؤلف: ابن ماجه؛ محمد بن يزيد القزويني، أبو عبد اللَّه، وماجه اسم أبيه يزيد، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسىٰ البابي الحلبي.

٨٩- سنن أبي داود، المؤلف: أبو داود؛ سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة، العصرية، صيدا - بيروت.

٩٠- سنن الترمذي، المؤلف: الترمذي؛ محمد بن عيسىٰ بن سَوْرة بن موسىٰ بن الضحاك، أبو عيسىٰ، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي، مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٩١- سنن الدارقطني، المؤلف: الدارقطني؛ أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز اللَّه، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

٩٢- السنن الكبرىٰ = سنن النسائي الكبرىٰ، المؤلف: النسائي؛ أحمد بن علي بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار، أبو عبد الرحمن النسائي، تحقيق:

مركز البحوث بدار التأصيل، الناشر: دار التأصيل، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

٩٣- السنن الكبرىٰ، المؤلف: البيهقي؛ أبو بكر أحمد بن الحُسَين بن عليٍّ البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٩٤- سنن سعيد بن منصور، المؤلف: أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني، تحقيق: د سعد بن عبد اللَّه بن عبد العزيز آل حميد، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٩٥- سير أعلام النبلاء، المؤلف: الذهبي؛ شمس الدين أبو عبد اللَّه محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٩٦- السيرة النبوية لابن هشام، المؤلف: ابن هشام؛ عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمد، جمال الدين، تحقيق: مصطفىٰ السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ الشلبي، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة: الثانية، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م.

٩٧- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، المؤلف: ابن العماد الحنبلي؛ عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق - بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٩٨- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، المؤلف: اللالكائي؛ أبو القاسم هبة اللَّه بن الحسن بن منصور الطبري الرازي، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، الناشر: دار طيبة، الرياض، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

٩٩- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، المؤلف: الزرقاني؛ محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهري، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١٠٠- شرح السنة، المؤلف: أبو محمد الحسن بن علي بن خلف البربهاري، تحقيق: خالد بن قاسم الردّادي، الناشر: دار السلف، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٠١- شرح السنة، المؤلف: البغوي؛ الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي، محيي السنة، أبو محمد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٠٢- شرح العقيدة الطحاوية، المؤلف: ابن أبي العز الحنفي، حققها وراجعها: جماعة من العلماء، خرج أحاديثها: ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي لصاحبه زهير الشاويش، بيروت، الطبعة: التاسعة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١٠٣- شرح العقيدة الطحاوية، المؤلف: ابن أبي العز الحنفي؛ صدر الدين، محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد، الأذرعي الصالحي الدمشقي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عبد اللَّه بن المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: العاشرة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١٠٤- شرح الكافية الشافية، المؤلف: ابن مالك؛ جمال الدين أبو عبد اللَّه محمد بن عبد اللَّه بن مالك الطائي الجياني، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرىٰ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

١٠٥- شرح حديث جبريل عليه السلام في الإسلام والإيمان والإحسان المعروف باسم

كتاب «الإيمان الأوسط»، المؤلف: ابن تيمية؛ تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد اللَّه بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، دراسة وتحقيق: د. علي بن بخيت الزهراني، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٣هـ.

١٠٦- شرح ديوان المتنبي، المؤلف: الواحدي؛ أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الأولىٰ.

١٠٧- شرح سنن ابن ماجه، المؤلف: علاء الدين مغلطاي بن قليج بن عبد اللَّه الحنفي، تحقق: كامل عويضة، الناشر: مكتبة نزار مصطفىٰ الباز، السعودية، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

١٠٨- شرح القصيدة النونية المسماة الكافية الشافية للانتصار للفرقة الناجية، المؤلف ابن قيم الجوزية؛ محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، أبو عبد الله، شمس الدين، شرحها وحققها: محمد خليل هراس، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثالثة، ٢٠٠٣م- ١٤٢٤هـ.

١٠٩- شرح معاني الآثار، المؤلف: الطحاوي؛ أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري، تحقيق: (محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق) من علماء الأزهر الشريف، راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: د يوسف عبد الرحمن المرعشلي - الباحث بمركز خدمة السنة بالمدينة النبوية، الناشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

١١٠- الشريعة، المؤلف: الآجُرِّيُّ؛ أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد اللَّه الآجُرِّيُّ البغدادي، تحقيق: الدكتور عبد اللَّه بن عمر بن سليمان الدميجي، الناشر: دار الوطن، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

١١١- شعب الإيمان، المؤلف: أبو بكر البيهقي؛ أحمد بن الحسين بن علي بن موسىٰ الخُسْرَوْجِردي الخراساني، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف علىٰ تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي، الهند، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي، الهند، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

١١٢- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، المؤلف: ابن قيم الجوزية؛ محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد، شمس الدين، تحقيق: د. أحمد الصنعاني، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

١١٣- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٠٧هـ١٩٨٧م.

١١٤- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، المؤلف: ابن حبان؛ محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

١١٥- صحيح ابن خزيمة، المؤلف: ابن خزيمة؛ أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري، تحقيق: الدكتور محمد مصطفىٰ الأعظمي، راجعه وحَكَم علىٰ بعض أحاديثه: العلامة: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١١٦- صحيح الأدب المفرد للإمام البخاري، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد اللَّه، حقق أحاديثه وعلق عليه: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: دار الصديق للنشر والتوزيع، الرياض،

الطبعة: الرابعة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١١٧- صحيح الترغيب والترهيب، المؤلف: الألباني؛ أبو عبد الرحمن، محمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١١٨- صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير)، المؤلف: الألباني؛ أبو عبد الرحمن، محمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١١٩- صريح السنة، المؤلف: أبو جعفر الطبري؛ محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، تحقيق: بدر يوسف المعتوق، الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٥هـ.

١٢٠- الصفدية، المؤلف: ابن تيمية؛ تقي الدين أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد اللَّه بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، تحقيق: محمد رشاد سالم، الناشر: مكتبة ابن تيمية، مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ.

١٢١- الصلاة وأحكام تاركها، المؤلف: ابن قيم الجوزية؛ محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، أبو عبد اللَّه، شمس الدين، الناشر: مكتبة الثقافة، بالمدينة المنورة.

١٢٢- ضعيف سنن الترمذي، المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني، أشرف علىٰ استخراجه وطباعته والتعليق عليه: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

١٢٣- طبقات الشافعية الكبرىٰ، المؤلف: تاج الدين السبكي؛ عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ود. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.

١٢٤- طريق الهجرتين وباب السعادتين، المؤلف: ابن قيم الجوزية؛ محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، أبو عبد اللَّه، شمس الدين، الناشر: الدار السلفية، القاهرة، مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٤هـ.

١٢٥- العبودية، المؤلف: ابن تيمية؛ تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد اللَّه بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، تحقيق: محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: السابعة المجددة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

١٢٦- العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير، المؤلف: محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، تحقيق: خالد بن عثمان السبت، الناشر: دار عطاءات العلم (الرياض) - دار ابن حزم (بيروت)، الطبعة: الخامسة، ١٤٤١هـ - ٢٠١٩م.

١٢٧- العزلة، المؤلف: الخطابي، أبو سليمان، حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي، الناشر: المطبعة السلفية، القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٩٩هـ.

١٢٨- عقيدة السلف وأصحاب الحديث = الرسالة في اعتقاد أهل السنة وأصحاب الحديث والأئمة، المؤلف: إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني، أبو عثمان، تحقيق د. ناصر بن عبد الرحمن الجديع، الناشر: دار العاصمة، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

١٢٩- العقيدة الواسطية: اعتقاد الفرقة الناجية المنصورة إلىٰ قيام الساعة أهل السنة والجماعة، المؤلف: ابن تيمية؛ تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد اللَّه بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، تحقيق: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، الناشر: أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

١٣٠- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، المؤلف: ابن الجوزي؛ جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: إرشاد الحق

الأثري، الناشر: إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، الطبعة: الثانية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

١٣١- العلل الواردة في الأحاديث النبوية = علل الدارقطني، المؤلف: الدارقطني؛ أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، تحقيق: محفوظ الرحمن زين اللَّه السلفي، الناشر: دار طيبة، الرياض، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٣٢- العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها، المؤلف: الذهبي؛ شمس الدين أبو عبد اللَّه محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، الناشر: مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

١٣٣- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، المؤلف: بدر الدين العيني؛ محمود بن أحمد بن موسىٰ بن أحمد بن حسين الغيتابىٰ الحنفىٰ، أبو محمد، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه: شركة من العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، لصاحبها ومديرها محمد منير عبده أغا الدمشقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٣٤- عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، المؤلف: محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٥هـ.

١٣٥- غاية الأماني في الرد علىٰ النبهاني، المؤلف: الألوسي؛ أبو المعالي محمود شكري بن عبد اللَّه بن محمد بن أبي الثناء الألوسي، تحقيق: أبو عبد اللَّه الداني بن منير آل زهوي، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١٣٦- الغُنيَة لطالبي طريق الحق ﷻ (في الأخلاق والتصوف والآداب الإسلامية)، المؤلف: عبد القادر الجيلاني؛ عبد القادر بن موسىٰ بن عبد اللَّه بن جنكي

دوست الحسني، أبو محمد، محيي الدين الجيلاني، أو الكيلاني، أو الجيلي، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١٣٧- الفتاوىٰ الكبرىٰ للإمام العلامة تقي الدين ابن تيمية، المؤلف: ابن تيمية؛ تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد اللَّه بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ومصطفىٰ عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

١٣٨- فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: ابن حجر؛ أحمد بن علي بن حجر، أبو الفضل العسقلاني، الشافعي، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف علىٰ طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد اللَّه بن باز، الناشر: دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

١٣٩- الفتن، المؤلف: حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، أبو علي، ابن عم الإمام أحمد بن حنبل وتلميذه، تحقيق: عامر حسن صبري، الناشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

١٤٠- الفتوىٰ الحموية الكبرىٰ، المؤلف: ابن تيمية؛ تقي الدين أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد اللَّه بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، تحقيق: د. حمد بن عبد المحسن التويجري، الناشر: دار الصميعي، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

١٤١- فصوص الحكم لابن عربي، المؤلف: محيي الدين بن عربي؛ محمد بن علي بن محمد بن عربي الحاتمي الطائي الأندلسي، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت.

١٤٢- فضائل الصحابة، المؤلف: أحمد بن حنبل؛ أبو عبد اللَّه أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق: د. وصي اللَّه محمد عباس، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٤٣- فضائل القرآن، المؤلف: المستغفري؛ جعفر بن محمد بن المعتز بن محمد بن المستغفر بن الفتح، أبو العباس المستغفري النسفي، تحقيق: أحمد بن فارس السلوم، الناشر: دار ابن حزم، بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

١٤٤- فضيلة الشكر للَّه علىٰ نعمته وما يجب من الشكر للمُنعَم عليه، المؤلف: الخرائطي؛ أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاكر الخرائطي السامري، تحقيق: محمد مطيع الحافظ، د. عبد الكريم اليافي، الناشر: دار الفكر، دمشق، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

١٤٥- فيض القدير شرح الجامع الصغير، المؤلف: المناوي؛ زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري، الناشر: المكتبة التجارية الكبرىٰ، مصر، الطبعة: الأولىٰ، ١٣٥٦هـ.

١٤٦- قاعدة في المحبة، المؤلف: ابن تيمية؛ تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد اللَّه بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، تحقيق: محمد رشاد سالم، الناشر: مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، مصر.

١٤٧- القاموس المحيط، المؤلف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادىٰ، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

١٤٨- قصص الأنبياء، المؤلف: ابن كثير؛ أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحقيق: مصطفىٰ عبد الواحد، الناشر: مطبعة

دار التأليف، القاهرة، الطبعة: الأولىٰ، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
١٤٩- القول السديد في الرد علىٰ من أنكر تقسيم التوحيد، المؤلف: عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، الناشر: دار ابن القيم، الدمام، المملكة العربية السعودية - دار ابن عفان، القاهرة، مصر، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
١٥٠- القول المفيد علىٰ كتاب التوحيد، المؤلف: محمد بن صالح بن محمد العثيمين، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، محرم ١٤٢٤هـ.
١٥١- الكامل في ضعفاء الرجال، المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود - علي محمد معوض: شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
١٥٢- كتاب الأربعين (وهو ثالث الأربعينيات في الحديث الشريف)، المؤلف: النسوي؛ أبو العباس الحسن بن سفيان بن عامر بن عبد العزيز بن النعمان بن عطاء الشيباني الخراساني النسوي، تحقيق وتعليق: محمد بن ناصر العجمي، الناشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٤هـ.
١٥٣- كتاب الإيمان (ومعالمه، وسننه، واستكماله، ودرجاته)، المؤلف: أبو عُبيد القاسم بن سلّام بن عبد اللَّه الهروي البغدادي، تحقيق: محمد نصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
١٥٤- كتاب الإيمان، المؤلف: ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد اللَّه بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٨٣م.
١٥٥- كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب ﷻ، المؤلف: ابن خزيمة؛ أبو بكر

محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري، تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الخامسة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

١٥٦- كتاب التوحيد وقرة عيون الموحدين في تحقيق دعوة الأنبياء والمرسلين، المؤلف: عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي، تحقيق: بشير محمد عيون، الناشر: مكتبة المؤيد، الطائف، المملكة العربية السعودية، ومكتبة دار البيان، دمشق، الجمهورية العربية السورية، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

١٥٧- كتاب الدعاء، المؤلف: أبو القاسم الطبراني؛ سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، تحقيق: مصطفىٰ عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

١٥٨- كتاب الروح، المؤلف: ابن قيم الجوزية؛ محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، أبو عبد اللَّه، شمس الدين، الناشر: دار عالم الفوائد، مكة المكرمة.

١٥٩- كتاب الرؤية، المؤلف: الدارقطني؛ أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، تحقيق: إبراهيم محمد العلي، أحمد فخري الرفاعي، الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

١٦٠- كتاب الزهد والرقائق، من رواية الحسين المروزي (وملحق بآخره زيادات من رواية نعيم بن حماد)، المؤلف: عبد اللَّه بن المبارك المروزي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، قام بنشره: محمد عفيف الزعبي، بإذن خطي من محققه حبيب الرحمن الأعظمي، ووكيل مجلس إحياء المعارف بـ (ماليكاون ناسك (الهند).

١٦١- كتاب السنة، المؤلف: عبد اللَّه بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانيّ البغدادي، أبو عبد الرحمن، تحقيق: د. محمد بن سعيد بن سالم القحطاني،

الناشر: دار ابن القيم، الدمام، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
١٦٢- كتاب السير والمغازي = سيرة ابن إسحاق، المؤلف: محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي، تحقيق: سهيل زكار، الناشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة: الأولىٰ ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
١٦٣- كتاب الصفات، المؤلف: الدارقطني؛ أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، تحقيق: عبد اللَّه الغنيمان، الناشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٢هـ.
١٦٤- كتاب الضعفاء الكبير، المؤلف: العقيلي؛ أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسىٰ بن حماد العقيلي المكي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
١٦٥- كتاب العرش وما رُوِي فيه، المؤلف: أبو جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة العبسي، تحقيق: محمد بن خليفة بن علي التميمي، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
١٦٦- كتاب العرش، المؤلف: الذهبي؛ شمس الدين أبو عبد اللَّه محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: محمد بن خليفة بن علي التميمي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
١٦٧- كتاب العظمة، المؤلف: أبو الشيخ الأصبهاني؛ أبو محمد عبد اللَّه بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري، تحقيق: رضاء اللَّه بن محمد إدريس المباركفوري، الناشر: دار العاصمة، الرياض، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٨هـ.
١٦٨- كتاب العلل = العلل لابن أبي حاتم، المؤلف: ابن أبي حاتم؛ أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد اللَّه الحميد، ود. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

١٦٩- كتاب العين، المؤلف: الخليل بن أحمد؛ الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي اليحمدي، أبو عبد الرحمن، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.

١٧٠- كتاب القدر، المؤلف: الفِرْيابِي؛ أبو بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المُسْتَفاض الفِرْيابِي، تحقيق: عبد اللَّه بن حمد المنصور، الناشر: أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

١٧١- كتاب القضاء والقدر، المؤلف: البيهقي؛ أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسىٰ البيهقي، تحقيق: محمد بن عبد اللَّه آل عامر، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

١٧٢- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، المؤلف: ابن أبي شيبة؛ أبو بكر عبد اللَّه بن محمد بن أبي شيبة الكوفي العبسي، تقديم وضبط: كمال يوسف الحوت، الناشر: (دار التاج - لبنان)، (مكتبة الرشد - الرياض)، (مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة)، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

١٧٣- الكتاب المقدس (العهد القديم)، دار المشرق، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٩٩٤م.

١٧٤- كتاب النبوات، المؤلف: ابن تيمية؛ تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد اللَّه بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، تحقيق: عبد العزيز بن صالح الطويان، الناشر: أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

١٧٥- كتاب لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، المؤلف: السفاريني؛ محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الأثري الحنبلي، أبو العون، شمس الدين، الناشر: مؤسسة الخافقين ومكتبتها، دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

١٧٦- كرامات الأولياء للالكائي - من كتاب شرح أصول اعتقاد أهل السنة

والجماعة للالكائي، المؤلف: اللالكائي؛ أبو القاسم هبة اللَّه بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

١٧٧- كشف الخفاء ومزيل الإلباس، المؤلف: العجلوني؛ إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي العجلوني الدمشقي، أبو الفداء، تحقيق: عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداوي، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

١٧٨- الكفاية في علم الرواية، المؤلف: الخطيب البغدادي؛ أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، أبو بكر، صححه: أبو عبد اللَّه السورقي، قابله: إبراهيم حمدي المدني، الناشر: جمعية دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، الطبعة: الأولىٰ، ١٣٥٧هـ.

١٧٩- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، المؤلف: المتقي الهندي، علاء الدين علي بن حسام الدين ابن قاضي خان القادري الشاذلي الهندي البرهانفوري ثم المدني فالمكي: تحقيق: بكري حياني - صفوة السقا، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الطبعة الخامسة، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

١٨٠- لسان العرب، المؤلف: ابن منظور؛ محمد بن مكرم بن علىٰ، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعىٰ الإفريقىٰ، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٤هـ.

١٨١- لسان الميزان، المؤلف: ابن حجر العسقلاني؛ أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، أبو الفضل، شهاب الدين، تحقيق: دائرة المعرف النظامية، الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.

١٨٢- متن القصيدة النونية، المؤلف: ابن قيم الجوزية؛ محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، أبو عبد اللَّه، شمس الدين، الناشر: مكتبة

ابن تيمية، القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤١٧هـ.

١٨٣- المجالسة وجواهر العلم، المؤلف: أبو بكر أحمد بن مروان بن محمد الدينوري القاضي المالكي، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: جمعية التربية الإسلامية (البحرين - أم الحصم)، دار ابن حزم (بيروت - لبنان)، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

١٨٤- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، المؤلف: الهيثمي؛ أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، تحقيق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

١٨٥- مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي، المؤلف: ابن رجب؛ زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي، تحقيق: أبي مصعب طلعت بن فؤاد الحلواني، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة: جـ١، ٢: الثانية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، جـ٣: الأولىٰ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، جـ٤: الأولىٰ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

١٨٦- مجموع فتاوىٰ شيخ الإسلام أحمد بن تيمية = مجموع الفتاوىٰ، المؤلف: ابن تيمية؛ تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

١٨٧- محنة ابن أبي العز الحنفي (شارح الطحاوية): أسبابها وملابستها ونتائجها (صورة من الخلاف بين الأشعرية والسلفية)، المؤلف: مشهور بن حسن آل سلمان، أبو عبيدة، الناشر: مركز سطور للبحث العلمي، ودار الإمام مسلم للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، الطبعة: الثانية، ١٤٤١هـ.

١٨٨- مختار الصحاح، المؤلف: الرازي؛ زين الدين أبو عبد اللَّه محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد،

الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت -صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

١٨٩- مختصر استدراك الحافظ الذهبي علىٰ مستدرك أبي عبد اللَّه الحاكم، المؤلف: ابن الملقن؛ عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، سراج الدين أبو حفص، تحقيق ودراسة: جـ ١، ٢: عبد اللَّه بن حمد اللحيدان، جـ ٣ - ٧: سعد بن عبد اللَّه بن عبد العزيز آل حميِّد، الناشر: دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١١هـ.

١٩٠- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، المؤلف: ابن قيم الجوزية؛ محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، أبو عبد اللَّه، شمس الدين، تحقيق: محمد المعتصم باللَّه البغدادي، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

١٩١- المدخل إلىٰ السنن الكبرىٰ، المؤلف: البيهقي؛ أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار اليسر للنشر والتوزيع، القاهرة، دار المنهاج للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٧م.

١٩٢- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، المؤلف: الملا علي القاري؛ علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري، الناشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

١٩٣- المستدرك علىٰ الصحيحين، المؤلف: أبو عبد اللَّه الحاكم؛ محمد بن عبد اللَّه بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري، تحقيق: مصطفىٰ عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة: الأولىٰ، ١٤١١ - ١٩٩٠م.

١٩٤- مسند ابن أبي شيبة، المؤلف ابن أبي شيبة؛ أبو بكر عبد اللَّه بن محمد بن أبي شيبة الكوفي العبسي، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، وأحمد بن فريد المزيدي، الناشر: دار الوطن، الرياض، الطبعة: الأولىٰ، ١٩٩٧م.

١٩٥- مسند أبي داود الطيالسي، المؤلف: أبو داود سليمان بن داود بن الجارود

الطيالسي البصري، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر، مصر الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

١٩٦- مسند أبي يعلىٰ، المؤلف: أبو يعلىٰ؛ أحمد بن علي بن المثُنىٰ بن يحيىٰ بن عيسىٰ بن هلال التميمي، الموصلي، تحقيق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث، دمشق الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

١٩٧- مسند الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أبو عبد اللَّه أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد اللَّه بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

١٩٨- مسند الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أبو عبد اللَّه أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الحديث، القاهرة، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

١٩٩- مسند البزار = البحر الزخار، المؤلف: البزار؛ أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد اللَّه العتكي، تحقيق: محفوظ الرحمن زين اللَّه (جـ ١ - ٩)، عادل بن سعد (جـ ١٠ - ١٧)، صبري عبد الخالق الشافعي (جـ ١٨)، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: الأولىٰ، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).

٢٠٠- مسند الدارمي = سنن الدارمي، المؤلف: أبو محمد عبد اللَّه بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٢هـ - ٢٠٠٠م.

٢٠١- مسند الشاميين، المؤلف: الطبراني؛ سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

٢٠٢- مسند الشهاب، المؤلف: القضاعي؛ أبو عبد اللَّه محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون القضاعي المصري، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

٢٠٣- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلىٰ رسول اللَّه ﷺ= صحيح مسلم، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٠٤- مسند الفاروق أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأقواله علىٰ أبواب العلم، المؤلف: ابن كثير؛ أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، الناشر: دار الوفاء، المنصورة، مصر، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٢٠٥- مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار، المؤلف: القاضي عياض؛ عياض بن موسىٰ بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي المالكي، أبو الفضل، دار النشر: المكتبة العتيقة، تونس، دار التراث، القاهرة.

٢٠٦- مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، المؤلف: ابن حبان؛ محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، تحقيق: مرزوق علىٰ إبراهيم، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، الطبعة: الأولىٰ ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٢٠٧- مشكاة المصابيح؛ المؤلف: الخطيب التبريزي؛ محمد بن عبد اللَّه الخطيب العمري، أبو عبد اللَّه، ولي الدين، التبريزي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٩٨٥م.

٢٠٨- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة، المؤلف: البوصيري؛ أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي، تحقيق: محمد المنتقىٰ الكشناوي، الناشر: دار العربية، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ.

٢٠٩- المصنف = مصنف عبد الرزاق، المؤلف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي، الهند، يطلب من: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ.

٢١٠- المطالب العالية من العلم الإلهيّ، المؤلف: فخر الدين الرازي؛ أبو عبد اللَّه، محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي، تحقيق: الدّكتور أحمد حجازي السّقا، الناشر، دار الكتاب العربىٰ، بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٢١١- المعجم الأوسط، المؤلف: أبو القاسم الطبراني؛ سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، تحقيق: أبو معاذ طارق بن عوض اللَّه بن محمد، وأبو الفضل عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين، القاهرة، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٢١٢- المعجم الكبير، المؤلف: أبو القاسم الطبراني؛ سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

٢١٣- المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي، المؤلف: أبو بكر الإسماعيلي؛ أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس بن مرداس الإسماعيلي الجرجاني، تحقيق: د. زياد محمد منصور، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٠هـ.

٢١٤- معجم مقاييس اللغة، المؤلف: ابن فارس؛ أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، دمشق، الطبعة: الأولىٰ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٢١٥- معرفة السنن والآثار، المؤلف: أبو بكر البيهقي؛ أحمد بن الحسين بن علي بن موسىٰ الخُسْرَوْجِردي الخراساني، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشرون: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة

(دمشق - بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة) الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

٢١٦- المعرفة والتاريخ، المؤلف: يعقوب بن سفيان بن جوّان الفارسيّ الفسوي، أبو يوسف، رواية: عبد اللَّه بن جعفر بن درستويه النحوي، تحقيق: أكرم ضياء العمري، إصدار: رئاسة ديوان الأوقاف، بالجمهورية العراقية، الناشر: مطبعة الإرشاد، بغداد، الطبعة: الأولىٰ، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٤م.

٢١٧- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار= تخريج أحاديث الإحياء، المؤلف: العراقي؛ أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، الناشر: دار ابن حزم، بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٢١٨- المغني، المؤلف: ابن قدامة المقدسي؛ أبو محمد موفق الدين عبد اللَّه بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢١٩- مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، المؤلف: ابن قيم الجوزية؛ محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، أبو عبد اللَّه، شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٢٢٠- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، المؤلف: أبو الحسن الأشعري؛ علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد اللَّه بن موسىٰ بن أبي بردة بن أبي موسىٰ الأشعري، عنىٰ بتصحيحه: هلموت ريتر، الناشر: دار فرانز شتايز، بمدينة فيسبادن (ألمانيا)، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٢٢١- الملل والنحل، المؤلف: محمد بن عبد الكريم بن أبىٰ بكر أحمد الشهرستاني، أبي الفتح، تحقيق: عبد العزيز محمد الوكيل، الناشر: مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٨م.

٢٢٢- منازل السائرين، المؤلف: أبو إسماعيل عبد اللَّه بن محمد بن علي الأنصاري

الهروي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٢٢٣- مناقب الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: ابن الجوزي؛ جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.
٢٢٤- مناقب الشافعي، المؤلف: أبو بكر أحمد بن الحُسَين بن عليٍّ البيهقي، تحقيق: السيد أحمد صقر، الناشر: مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة: الأولىٰ، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
٢٢٥- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، المؤلف: ابن الجوزي؛ جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفىٰ عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٢٢٦- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، المؤلف: ابن تيمية؛ تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد اللَّه بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، تحقيق: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٢٢٧- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، المؤلف: النووي؛ أبو زكريا محيي الدين يحيىٰ بن شرف النووي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ.
٢٢٨- الموطأ، المؤلف: الإمام مالك؛ مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الحميري، أبو عبد اللَّه، تحقيق: محمد مصطفىٰ الأعظمي، الناشر: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، أبو ظبي، الإمارات، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٢٢٩- الموطأ، المؤلف: مالك بن أنس، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.

٢٣٠- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، المؤلف: الذهبي؛ شمس الدين أبو عبد اللَّه محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.

٢٣١- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، المؤلف: ابن حجر العسقلاني؛ أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، أبو الفضل، شهاب الدين، حققه وعلق عليه: نور الدين عتر، الناشر: مطبعة الصباح، دمشق، الطبعة: الثالثة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٢٣٢- نظم المتناثر من الحديث المتواتر، المؤلف: الكتاني، أبو عبد اللَّه محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي، تحقيق: شرف حجازي، الناشر: دار الكتب السلفية، مصر، الطبعة: الثانية.

٢٣٣- نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد علىٰ المريسي الجهمي العنيد فيما افترىٰ علىٰ اللَّه ﷻ من التوحيد، المؤلف: أبو سعيد الدارمي؛ عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي السجستاني، تحقيق: رشيد بن حسن الألمعي، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٢٣٤- النهاية في غريب الحديث والأثر، المؤلف: ابن الأثير؛ مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوىٰ ومحمود محمد الطناحي، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٢٣٥- نواهد الأبكار وشوارد الأفكار = حاشية السيوطي علىٰ تفسير البيضاوي، المؤلف: جلال الدين السيوطي؛ عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري السيوطي، (٣ رسائل دكتوراة)، الناشر: جامعة أم القرىٰ، كلية الدعوة وأصول الدين، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٥م.

٢٣٦- هجر المبتدع، المؤلف: بكر بن عبد اللَّه أبو زيد، الناشر: دار ابن الجوزي، الدمام، المملكة العربية السعودية.

٢٣٧- الهداية إلىٰ بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، المؤلف: أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي، تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، الناشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٢٣٨- الوافي بالوفيات، المؤلف: الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد اللَّه الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفىٰ، الناشر: دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٢٣٩- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، المؤلف: ابن خلكان؛ أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر، بيروت.

فهرس الموضوعات

■ مقدمة ٥

■ تَرْتِيبُ مَتْنِ اَلْعَقِيدَةِ اَلطَّحَاوِيَّةِ ١٠

■ ترجمة المؤلف ٢٤

■ الْمَنَاهِلُ الرَّوِيَّةُ فِي شَرْحِ تَرْتِيبِ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ ٢٦

• فصل في معنىٰ العقيدة وألقابها ٢٧

• فصل في معنىٰ أهل السنة والجماعة ٣٣

■ أصول الإيمان ٣٨

• فصل في أصول الإيمان عند أهل السنة والجماعة ٣٨

قوله: ١- (الإِيمَانُ هُوَ الإِيمَانُ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، ...) ٣٨

• فصل في أصول الإيمان عند المخالفين ٤٢

■ الإيمان باللَّه ٤٦

قوله: ٢- (نَقُولُ فِي تَوحِيدِ اللَّهِ مُعْتَقِدِينَ بِتَوفِيقِ اللَّهِ: إِنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ لا شَرِيكَ لَهُ) ٤٦

• فصل في: أنواع التوحيد ٤٩

• فصل في معنىٰ كلمة التوحيد «لا إله إلا اللَّه» ٥٦

• فصل في حقيقة التوحيد عند المخالفين ٥٩

قوله: ٣- (وَلا شَيْءَ مِثْلُهُ) ٧٤

قوله: ٤- (وَلا شَيْءَ يُعْجِزُهُ) ٧٩

قوله: ٥- (وَلا إِلَهَ غَيْرُهُ) ٨٣

قوله: ٦- (قَدِيمٌ بِلا ابْتِدَاءٍ، دَائِمٌ بِلَا انْتِهَاء) ٨٣
قوله: ٧- (لا يَفْنَىٰ، وَلا يَبِيدُ) ٨٤
قوله: ٨- (وَلا يَكُونُ إِلَّا مَا يُرِيدُ) ٨٥
قوله: ٩- (لا تَبْلُغُهُ الأَوْهَامُ، وَلا تُدْرِكُهُ الأَفْهَامُ) ٨٧
قوله: ١٠- (وَلا يُشْبِهُ الأَنَامَ) ٨٨
قوله: ١١- (حَيٌّ لَا يَمُوتُ، قَيُّومٌ لا يَنَامُ) ٩٠
قوله: ١٢- (خَالِقٌ بِلا حَاجَةٍ، رَازِقٌ بِلا مُؤْنَةٍ) ٩٤
قوله: ١٣- (مُمِيتٌ بِلا مَخَافَةٍ، بَاعِثٌ بِلَا مَشَقَّةٍ) ٩٦
قوله: ١٤- (مَازَالَ بِصِفَاتِهِ قَدِيمًا قَبْلَ خَلْقِهِ، لَمْ يَزْدَدْ بِكَوْنِهِمْ شَيْئًا . . . .) ٩٩
قوله: ١٥- (لَيْسَ مُنذ خَلْقِ الخَلْقِ اسْتَفَادَ اسْمَ «الخَالِقِ»، . . . .) ١٠٥
قوله: ١٦- (لَهُ مَعْنَىٰ الرُّبُوبِيَّةِ وَلا مَرْبُوب، وَمَعْنَىٰ الخَالِقِ وَلا مَخْلُوق) ١١١
قوله: ١٧- (وَكَمَا أَنَّهُ مُحْيِي المَوْتَىٰ بَعْدَمَا أَحْيَا، اسْتَحَقَّ هَذَا الاسْمَ قَبْلَ إِحْيَائِهِمْ، . . . .) ١١٢
قوله: ١٨- (ذَلِكَ بِأَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَيْهِ فَقِيرٌ، . . .) ١١٣
قوله: ١٩- (وَمَنْ وَصَفَ اللَّهَ بِمَعْنًىٰ مِنْ مَعَانِي البَشَرِ فَقَدْ كَفَرَ، فَمَنْ أَبْصَرَ هَذَا اعْتَبَرَ، . . . .) ١١٨
قوله: ٢٠- (وَتَعَالَىٰ عَنِ الحُدُودِ وَالغَايَاتِ، وَالأَرْكَانِ وَالأَعْضَاءِ وَالأَدَوَاتِ، . . . .) ١٢٠
قوله: ٢١- (وَالعَرْشُ وَالكُرْسِيُّ حَقٌّ) ١٢٥
قوله: ٢٢- (وَهُوَ مُسْتَغْنٍ عَنِ العَرْشِ وَمَا دُونَهُ) ١٣١
قوله: ٢٣- (مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ وَفَوْقَهُ، وَقَدْ أَعْجَزَ عَنِ الإِحَاطَةِ

خَلقَهُ) ١٣٢
• مسألة العلو ١٣٤
قوله: ٢٤- (وَنَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَكَلَّمَ مُوسَىٰ
تَكْلِيمًا . . .) ١٣٨
• فصل في حكاية مقالات الزنادقة وأهل البدع في صفة الكلام ... ١٤٣
قوله: ٢٥- (وَاللَّهُ يَغْضَبُ وَيَرْضَىٰ، لَا كَأَحَدٍ مِنَ الوَرَىٰ) ١٤٤
قوله: ٢٦- (وَاللَّهُ تَعَالَىٰ يَسْتَجِيبُ الدَّعَوَاتِ، وَيَقْضِي
الحَاجَاتِ) ١٤٧
قوله: ٢٧- (وَيَمْلِكُ كُلَّ شَيءٍ وَلَا يَمْلِكُهُ شَيءٌ، وَلَا غِنَىٰ عَنِ اللَّهِ
تَعَالَىٰ طَرْفَةَ عَيْنٍ، . . .) ١٥٢
قوله: ٢٨- (وَالرُّؤْيَةُ حَقٌّ لأَهْلِ الجَنَّةِ، بِغَيْرِ إِحَاطَةٍ وَلَا كَيْفِيَّةٍ،
. . .) ١٥٤
قوله: ٢٩- (وَلَا يَصِحُّ الإِيمَانُ بِالرُّؤْيَةِ لأَهْلِ دَارِ السَّلَامِ لِمَنْ
اعْتَبَرَهَا مِنْهُمْ بِوَهْمٍ . . .) ١٦٥
قوله: ٣٠- (وَكُلُّ مَا جَاءَ فِي ذَلِكَ مِنَ الحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَنِ
الرَّسُولِ . . .) ١٦٧
قوله: ٣١- (وَلَا تَثْبُتُ قَدَمُ الإِسْلامِ إِلَّا عَلى ظَهْرِ التَّسْلِيمِ
وَالاسْتِسْلَامِ؛ . . .) ١٧٠
قوله: ٣٢- (وَنَقُولُ: اللَّهُ أَعْلَمُ، فِيمَا اشْتَبَهَ عَلَيْنَا عِلْمُهُ) ١٧٦
قوله: ٣٣- (وَلَا نُصَدِّقُ كَاهِنًا وَلَا عَرَّافًا، . . .) ١٩١
قوله: ٣٤- (وَلَا نَخُوضُ فِي اللَّهِ، وَلَا نُمَارِي فِي دِينِ اللَّهِ) ١٩٨
■ الإيمان بالملائكة ٢٠٠
قوله: ٣٥- (وَنُؤْمِنُ بِالْكِرَامِ الْكَاتِبِينَ، فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ جَعَلَهُمْ عَلَيْنَا
حَافِظِينَ) ٢٠٠

وقوله: ٣٦- (وَنُؤْمِنُ بِمَلَكِ الْمَوْتِ، الْمُوَكَّلِ بِقَبْضِ أَرْوَاحِ الْعَالَمِينَ). ٢٠٠

• مسألة المفاضلة بين الملائكة وصالحي البشر ٢١٢

■ الإيمان بالكتب ٢١٦

قوله: ٣٧- (وَإِنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ، مِنْهُ بَدَا بِلَا كَيْفِيَّةٍ قَوْلًا، وَأَنْزَلَهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ وَحْيًا، ...) ٢١٦

قوله: ٣٨- (وَلَا نُجَادِلُ فِي الْقُرْآنِ، وَنَشْهَدُ أَنَّهُ كَلَامُ رَبِّ الْعَالَمِينَ، ...) ٢٣٠

■ الإيمان بالرسل ٢٣٥

قوله: ٣٩- (وَنُؤْمِنُ بِالْمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ، وَالْكُتُبِ الْمُنَزَّلَةِ عَلَىٰ الْمُرْسَلِينَ، ...). ٢٣٥

قوله: ٤٠- (لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ، وَنُصَدِّقُهُمْ كُلَّهُمْ عَلَىٰ مَا جَاءُوا بِهِ) ٢٤٦

• الفرق بين النبي والرسول ٢٤٩

• عصمة الأنبياء ٢٥٣

قوله: ٤١- (وَإِنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ الْمُصْطَفَىٰ، وَنَبِيُّهُ الْمُجْتَبَىٰ، وَرَسُولُهُ الْمُرْتَضَىٰ)، ٢٥٨

وقوله: ٤٢- (وَأَنَّهُ خَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ، وَإِمَامُ الْأَتْقِيَاءِ، وَسَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ، وَحَبِيبُ رَبِّ الْعَالَمِينَ) ٢٥٨

• دلائل النبوة ٢٦٧

قوله: ٤٣- (وَكُلُّ دَعْوَىٰ النُّبُوَّةِ بَعْدَهُ فَغَيٌّ وَهَوًىٰ) ٢٧٦

قوله: ٤٤- (هُوَ الْمَبْعُوثُ إِلَىٰ عَامَّةِ الْجِنِّ، وَكَافَّةِ الْوَرَىٰ، بِالْحَقِّ وَالْهُدَىٰ، وَبِالنُّورِ وَالضِّيَاءِ) ٢٧٧

قوله: ٤٥- (وَالْمِعْرَاجُ حَقٌّ، وَقَدْ أُسْرِيَ بِالنَّبِيِّ ﷺ، وَعُرِجَ

بِشَخْصِهِ . . .) ٢٨٠
قوله: ٤٦- (وَالْحَوْضُ، الَّذِي أَكْرَمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ بِهِ، غِيَاثًا لِأُمَّتِهِ، حَقٌّ) ٢٨٩
قوله: ٤٧- (وَالشَّفَاعَةُ الَّتِي ادَّخَرَهَا لَهُمْ حَقٌّ، كَمَا رُوِيَ فِي الْأَخْبَارِ) ٢٩٢
• الفرق بين التوسل المشروع والتوسل غير المشروع ٣٠٠
■ الإيمان باليوم الآخر ٣٠٢
قوله: ٤٨- (وَنُؤْمِنُ بِعَذَابِ الْقَبْرِ لِمَنْ كَانَ لَهُ أَهْلًا، وَسُؤَالِ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ فِي قَبْرِهِ . . .) ٣٠٢
• أقسام بني آدم حيال قضية المبدأ والمعاد ٣٠٤
• الأدلة من القرآن علىٰ إثبات عذاب القبر ٣٠٧
• الأدلة من السنة علىٰ إثبات عذاب القبر ٣١٠
قوله: ٤٩- (وَالْقَبْرُ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، أَوْ حُفْرَةٌ مِنْ حُفَرِ النِّيرَانِ) ٣٢١
قوله: ٥٠- (وَنُؤْمِنُ بِالْبَعْثِ وَجَزَاءِ الْأَعْمَالِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَالْعَرْضِ وَالْحِسَابِ، . . .) ٣٣٠
قوله: ٥١- (وَالْجَنَّةُ وَالنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ، لَا تَفْنَيَانِ أَبَدًا وَلَا تَبِيدَانِ). ٣٣٨
قوله: ٥٢- (وَنُؤْمِنُ بِأَشْرَاطِ السَّاعَةِ: مِنْ خُرُوجِ الدَّجَّالِ، وَنُزُولِ عِيسَىٰ ابْنِ مَرْيَمَ . . .). ٣٥٠
■ الإيمان بالقدر ٣٦٦
• القَدَرُ ٣٦٦
قوله: ٥٣- (خَلَقَ الْخَلْقَ بِعِلْمِهِ) ٣٧٧
قوله: ٥٤- (وَقَدَّرَ لَهُمْ أَقْدَارًا) ٣٧٧

قوله: ٥٥- (وَضَرَبَ لَهُمْ آجَالًا) ٣٧٩
قوله: ٥٦- (وَلَمْ يَخفَ عَلَيْهِ شَيْءٌ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ، وَعَلِمَ مَا هُمْ عَامِلُونَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ) ٣٨٠
قوله: ٥٧- (وَأَمَرَهُمْ بِطَاعَتِهِ، وَنَهَاهُمْ عَنْ مَعْصِيَتِهِ) ٣٨٢
قوله: ٥٨- (وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِتَقْدِيرِهِ وَمَشِيئَتِهِ، وَمَشِيئَتُهُ تَنْفُذُ، لَا مَشِيئَةَ لِلْعِبَادِ، ...) ٣٨٥
قوله: ٥٩- (يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ، وَيَعْصِمُ وَيُعَافِي فَضْلًا، وَيُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ، وَيَخْذُلُ وَيَبْتَلِي عَدْلًا) ٣٨٧
قوله: ٦٠- (وَكُلُّهُمْ يَتَقَلَّبُونَ فِي مَشِيئَتِهِ بَيْنَ فَضْلِهِ وَعَدْلِهِ) ٣٩٨
قوله: ٦١- (وَهُوَ مُتَعَالٍ عَنِ الأَضْدَادِ وَالأَنْدَادِ) ٣٩٢
قوله: ٦٢- (لا رَادَّ لِقَضَائِهِ، وَلا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ، وَلا غَالِبَ لأَمْرِهِ) ٣٩٢
قوله: ٦٣- (آمَنَّا بِذَلِكَ كُلِّهِ، وَأَيْقَنَّا أَنَّ كُلًّا مِنْ عِنْدِهِ) ٣٩٣
قوله: ٦٤- (وَالمِيثَاقُ الَّذِي أَخَذَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ مِنْ آدَمَ وَذُرِّيَّتِهِ حَقٌّ) ٣٩٤
قوله: ٦٥- (وَقَدْ عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَىٰ فِيمَا لَمْ يَزَلْ عَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، ....) ٤٠٠
قوله: ٦٦- (وَكَذَلِكَ أَفْعَالُهُمْ فِيمَا عَلِمَ مِنْهُمْ أَنْ يَفْعَلُوهُ، وَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ، ...) ٤٠١
قوله: ٦٧- (وَأَصْلُ الْقَدَرِ سِرُّ اللَّهِ تَعَالَىٰ فِي خَلْقِهِ، لَمْ يَطَّلِعْ عَلَىٰ ذَلِكَ مَلَكٌ مُقَرَّبٌ، ...) ٤٠٤
قوله: ٦٨- (فَهَذا جُمْلَةُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مَنْ هُوَ مُنَوَّرٌ قَلْبُهُ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ تَعَالَىٰ، ...) ٤٠٩
قوله: ٦٩- (وَنُؤْمِنُ بِاللَّوْحِ وَالْقَلَمِ، وَبِجَمِيعِ مَا فِيهِ قَدْ رُقِمَ، ...) ٤١٤

- أنواع الأقلام ٤١٦

قوله: ٧٠- (وَعَلَىٰ الْعَبْدِ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ قَدْ سَبَقَ عِلْمُهُ فِي كُلِّ كَائِنٍ مِنْ خَلْقِهِ، . . .) ٤١٨

قوله: ٧١- (فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ خَلَقَ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ، قَبْلَ الْخَلْقِ، وَخَلَقَ لَهُمَا أَهْلًا، . . .) ٤٢٢

قوله: ٧٢- (وَالْخَيْرُ وَالشَّرُّ مُقَدَّرَانِ عَلَىٰ الْعِبَادِ) ٤٢٢

قوله: ٧٣- (وَالاسْتِطَاعَةُ الَّتِي يَجِبُ بِهَا الْفِعْلُ، مِنْ نَحْوِ التَّوْفِيقِ . . .) ٤٢٥

قوله: ٧٤- (وَأَفْعَالُ الْعِبَادِ خَلْقُ اللَّهِ، وَكَسْبٌ مِنَ الْعِبَادِ) ٤٢٦

- شبهات الجبرية ٤٢٨
- شبهات القدرية ٤٣٣

قوله: ٧٥- (وَلَمْ يُكَلِّفْهُمُ اللَّهُ تَعَالَىٰ إِلَّا مَا يُطِيقُونَ، وَلا يُطِيقُونَ إِلَّا مَا كَلَّفَهُمْ، . . .) ٤٣٦

قوله: ٧٦- (وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَىٰ وَعِلْمِهِ وَقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ، . . .) ٤٣٧

■ حقيقة الإيمان وحكم مرتكب الكبيرة ٤٣٩

قوله: ٧٧- (وَالإِيمَانُ: هُوَ الإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ، وَالتَّصْدِيقُ بِالْجَنَانِ) ٤٣٩

- أولًا: حقيقة الإيمان وتعريفه ٤٤٠
- ثانيًا: المخالفون لأهل السنة في باب الإيمان ٤٥٠
- ثالثًا: زيادة الإيمان ونقصانه ٤٦١
- رابعًا: أسباب زيادة الإيمان ونقصانه ٤٦٦
- خامسًا: الاستثناء في الإيمان ٤٦٩

قوله: ٧٨- (وَجَمِيعُ مَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مِنَ الشَّرْعِ

وَالْبَيَان، . . .) ٤٧١
قوله: ٧٩- (وَالإِيمَانُ وَاحِدٌ، وَأَهْلُهُ فِي أَصْلِهِ سَوَاءٌ، وَالتَّفَاضُلُ بَيْنَهُمْ بِالْخَشْيَةِ وَالتُّقَى، . . .) ٤٧٦
قوله: ٨٠- (وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ أَوْلِيَاءُ الرَّحْمَنِ، وَأَكْرَمُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَطْوَعُهُمْ وَأَتْبَعُهُمْ لِلْقُرْآنِ) ٤٧٩
قوله: ٨١- (وَأَهْلُ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ، صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَصَحْبه وَسَلَّمَ . . .) ٤٨١
قوله: ٨٢- (وَنُسَمِّي أَهْلَ قِبْلَتِنَا مُسْلِمِينَ مُؤْمِنِينَ، مَا دَامُوا بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ . . .) ٤٨٩
قوله: ٨٣- (وَلا نُكَفِّرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ، مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ) ٤٩١
قوله: ٨٤- (وَلا نَقُولُ: لا يَضُرُّ مَعَ الإِيمَانِ ذَنْبٌ لِمَنْ عَمِلَهُ) ... ٤٩٣
قوله: ٨٥- (وَنَرْجُو لِلْمُحْسِنِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ، وَيُدْخِلَهُمُ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِهِ، . . .) ٤٩٣
قوله: ٨٦- (وَالأَمْنُ وَالإِيَاسُ يَنْقُلانِ عَنْ مِلَّةِ الإِسْلامِ، وَسَبِيلُ الْحَقِّ بَيْنَهُمَا لأَهْلِ الْقِبْلَةِ) ٤٩٩
قوله: ٨٧- (وَلا يَخْرُجُ الْعَبْدُ مِنَ الإِيمَانِ إِلَّا بِجُحُودِ مَا أَدْخَلَهُ فِيهِ) ٥٠١
قوله: ٨٨- (وَنَرَىٰ الصَّلاةَ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ، مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ، وعَلَىٰ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ) ٥٠٣
قوله: ٨٩- (وَلا نُنَزِّلُ أَحَدًا مِنْهُمْ جَنَّةً وَلا نَارًا، وَلا نَشْهَدُ عَلَيْهِمْ بِكُفْرٍ، وَلا بِشِرْكٍ، . . .) ٥٠٤
■ الطاعة والجماعة ٥١١
قوله: ٩٠- (وَلَا نَرَىٰ السَّيْفَ عَلَىٰ أَحَدٍ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ . . .) ٥١١
قوله: ٩١- (وَلَا نَرَىٰ الْخُرُوجَ عَلَىٰ أَئِمَّتِنَا، وَوُلَاةِ أُمُورِنَا، وَإِنْ

جَارُوا، وَلَا نَدْعُو عَلَيْهِمْ، . . .) ٥١٢
قوله: ٩٢- (وَنَتَّبِعُ السُّنَّةَ وَالْجَمَاعَةَ، وَنَجْتَنِبُ الشُّذُوذَ وَالْخِلَافَ وَالْفُرْقَةَ) ٥٢٢
قوله: ٩٣- (وَنَرَىٰ الْجَمَاعَةَ حَقًّا وَصَوَابًا، وَالْفُرْقَةَ زَيْغًا وَعَذَابًا) ٥٢٤
قوله: ٩٤- (وَنُحِبُّ أَهْلَ الْعَدْلِ وَالْأَمَانَةِ، وَنُبْغِضُ أَهْلَ الْجَوْرِ وَالْخِيَانَةِ) ٥٢٥
قوله: ٩٥- (وَالْحَجُّ وَالْجِهَادُ مَاضِيَانِ مَعَ أُولِي الْأَمْرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، بَرِّهِمْ وَفَاجِرِهِمْ، . . .) ٥٢٩
قوله: ٩٦- (وَنَرَىٰ الْمَسْحَ عَلَىٰ الْخُفَّيْنِ، في السَّفَرِ والحَضَرِ، كَما جَاءَ في الأَثَرِ) ٥٣١
قوله: ٩٧- (وَفِي دُعَاءِ الأَحْياءِ وَصَدَقَاتِهِم مَنْفَعَةٌ لِلأَمْوَات) ... ٥٣٢
■ الصحابة ٥٣٩
قوله: ٩٨- (وَنُحِبُّ أَصْحَابَ رسُولِ اللَّه، صلىٰ اللَّه عليه وعلىٰ آله وسلم، . . .) ٥٣٩
• مسألة الخلافة والمفاضلة بين الصحابة ٥٤٨
قوله: ٩٩- (وَنُثْبِتُ الخِلَافَةَ، بَعْدَ رَسُولِ اللَّه ﷺ: . . .) ... ٥٤٨
قوله: ١٠٠- (وَأَنَّ العَشَرَةَ الَّذِينَ سَمَّاهُم رَسُولُ اللَّه ﷺ . . .) ٥٥٤
• أمهات المؤمنين ٥٥٧
قوله: ١٠١- (وَمَنْ أَحسَنَ القَوْلَ فِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّه . . .) ٥٥٧
■ السلف الصالح والأولياء ٥٦٢
قوله: ١٠٢- (وعُلماءُ السَّلَفِ، مِنَ السَّابِقِينَ، وَمَنْ بعْدَهُم مِنَ التَّابِعِينَ . . .) ٥٦٢
قوله: ١٠٣- (وَلَا نُفَضِّلُ أَحَدًا مِنَ الأَوْلِيَاءِ عَلَىٰ أَحَدٍ مِنَ الأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ . . .) ٥٦٦

قوله: ١٠٤- (وَنُؤْمِنُ بِمَا جَاءَ مِنْ كَرَامَاتِهِم، وَصَحَّ عَنِ الثِّقَاتِ مِنْ رِوَايَاتِهِم) ٥٦٧
• الدين والطريقة ٥٧٢
قوله: ١٠٥- (وَدِينُ اللَّه، في الأرضِ وَالسَّماءِ، وَاحِدٌ، وهُو دينُ الإسْلَامِ، ...). ٥٧٢
قوله: ١٠٦- (وَهُو بَيْنَ الغُلُوِّ والتَّقْصِيرِ، وَبَيْنَ التَّشْبِيهِ والتَّعْطِيلِ، ...) ٥٧٩
قوله: ١٠٧- (فَهَذَا دينُنَا واعْتِقَادُنَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، ...). ٥٨١
■ خاتمة ٥٨٢
■ فهرس المراجع ٥٨٦
■ فهرس الموضوعات ٦٢٣